

[illegible]

المجلد السابع

منحصرات
الكتاب الجاري المبادئ والنصوص والرسوم - بيروت



اهداءات ٢٠٠٩
الدكتور / القطب محمد طلبة
القاهرة

الموسوعات الإسلامية

المحلى

تصنيف للإمام أبي حنيفة ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، قوي المعارضة
شديد المعارضة ، بلغ البتة ، بالغ البجة ، صاحب التصانيف
المتعة في العقول والنقول ، والسنن ، والفقه ، والأصول
والأحكام ، مجتهد القرن الخامس ، فخر الأئمة
أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

طبعة مصححة ومقابلة
على نسخة مخطوطات ونسخ معتمة
كما قبلت على النسخة التي حققها الأستاذ
أشج أحمد محمد شكر

الجزء العاشر

منحذورات
المكتب النجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الرضاع

١٨٦٣ مسألة ومن كانت له امرأتان أو زوجة وأمة فأرضعت احداهما بلبن حدث لها من حمل منه رجلا رضاعا محرما وأرضعت الاخرى بلبن حدث لها من حمل منه امرأة كذلك لم يحل لاحدهما نكاح الآخر أصلا ، وكل من أرضعت الرجل حرمت عليه لأنها أمه من الرضاعة وحرمت عليه بناتها لأنهن اخواته سواء في ذلك من ولدت قبله أو من ولدت بعده من الرضاعة وحرمت عليه اخواتها لأنهن خالاته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتها لأنهن جداته وحرمت عليه اخوات زوج التي أرضعته بلبنها من حمل منه لأنهن عماته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتها لأنهن جداته وحرمت عليه من أرضعت امرأته بلبن حدث لها من حمل منه لأنها من بناته ، وكذلك يحرم على الرجل الذي أرضعت امرأته ، وحكم التي ترضع امرأته كحكم ابنتها التي ولدتها ولا يجمع بين الأختين من الرضاعة * برهان ذلك قول الله عز وجل فيما حرم من النساء : (وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقول رسول الله ﷺ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة » فدخل في هذا كل ما ذكرنا وما لم نذكر وبالله تعالى التوفيق ، وكل هذا فلا خلاف فيه الا في خمسة مواضع وهي لبن الفحل . وصفة الرضاع المحرم . وعدد الرضاع المحرم . ورضاع الكبير . والرضاع من ميتة .

١٨٦٤ مسألة لبن الفحل يحرم وهو ما ذكرنا آنفا من أن ترضع امرأة رجلا ذكرا وترضع امرأته الاخرى اني فتحرم احداهما على الاخرى ، وقد رأى قوم من السلف هذا لا يحرم شيئا كما صرح عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وروناه من طريق أبي عبيد ناسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تأذن لمن أرضعته اخواتها وبنات أخيها

ولا تأذن لمن أرضعته نساء اخوتها وبنى اخوتها ، ومثله من طريق مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم ان اياه حدثه بذلك عن عائشة أم المؤمنين ، ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : أخبرني ربيعة . ويحيى بن سعيد . وعمرو بن عبدالله . وأفلح بن حيد كلهم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : كان يدخل على عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها من أرضعته بنات أبي بكر ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أبي بكر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خفيف عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر أنه قال : لا بأس بلبن الفحل ، ورويناه أيضا من طريق جابر بن عبدالله : ومن طريق أبي عبيد نا اسماعيل بن جعفر عن محمد ابن عمرو عن أبي عبيدة بن عبدالله بن زعنة بن الأسود ان أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير قالت زينب : فارسل الى عبد الله بن الزبير فخطب ابنتي أم كلثوم على أخيه حمزة بن الزبير وكان حمزة بن الكلبة فقلت لرسوله : وهل تحل له ؟ اتماهى بنت أخيه فارسل الى ابن الزبير انما تريد من المنع انا وما ولدت اسماء اخوتك وما كان من ولد الزبير من غير اسماء فليسوا لك بأخوة فارسل فاسألى عن هذا فارسلت فسألت وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون وأمات المؤمنون فقالوا : ان الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا فانكحتها اياه فلم تزل عنده حتى هلك . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة نا يحيى بن سعيد الأنصاري أن حمزة بن الزبير بن العوام تزوج ابنة زينب بنت أم سلمة وقد أرضعت اسماء بنت أبي بكر زينب بنت أم سلمة بلبن الزبير قال يحيى بن سعيد : وكانت امرأة سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب قد أرضعت حمزة بن عبدالله بن عمر فولد لسالم بن عبدالله من امرأة أخرى غلام اسمه عمر فتزوج بنت حمزة بن عبدالله بن عمر . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني عمرو بن حسين مولى قدامة بن مظعون أن سالم ابن عبدالله بن عمر زوج ابنا له أختاله من أبيه من الرضاعة . ومن طريق عبد الرزاق وكيع قال عبد الرزاق : عن سفيان الثوري عن الأعمش وقال : وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال جميعا عن ابراهيم النخعي قال : لا بأس بلبن الفحل . ومن طريق حماد بن سلة أنا محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه سأل سعيد بن المسيب : وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف قالوا كلهم : انما يحرم من الرضاعة ما كان من قبل النساء ولا يحرم ما كان من قبل الرجال . ومن طريق أبي عبيد نا أبو معاوية . هو محمد بن خازم الضرير - عن

محمد بن عمرو عن يزيد بن عبدالله بن قسيط فذكره عنهم وزاد فيهم أبا بكر بن سليمان ابن أبي حشمة ، وروى أيضا عن مكحول . والشعبي . ومن طريق سعيد بن منصور ناخالد بن عبدالله الواسطي عن خالد الحذاء عن بكر بن عبدالله عن أبي قلابة أنه لم يكن يرى بلبن الفحل بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد أخبرني أفلح ابن حميد قال قلت للقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن فلانا من آل أبي فروة أراد أن يزوج غلاما أخته من أبيه من الرضاة فقال القاسم : لا بأس بذلك . وذهب آخرون إلى التحريم به كما روينا من طريق أبي عبيد ناسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبدالله بن زمة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها اسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام قالت زينب : فكان الزبير يدخل على وأنا أمتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول : أقبل على خديني أرى أنه أبي وما ولد فهم أخوتي . ومن طريق أبي عبيد نا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت أحدهما جارية والأخرى غلاما أميل أن يتناكحا ؟ فقال ابن عباس : لا القحاح واحد . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا عباد بن منصور قال : سألت القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وطاوسا ، وعطاء بن أذر بابح ، والحسن البصري فقلت : امرأة أبي أرضعت بلبن أخوتي جارية من عرض الناس إلى أن أتزوجها ؟ فقال القاسم : لأبوك أبوها ، وقال عطاء ، وطاوس ، والحسن : هي أختك . ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي ناسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد أنه كره لبن الفحل . ومن طريق سعيد بن منصور . وأبي عبيد قالوا : ناهشيم أن عبدالله بن سبرة الحمداني أنه سمع الشعبي يكره لبن الفحل . ومن طريق حماد بن سلمة نا هشام بن عروة عن الزبير عن أبيه في رجل أرضعت امرأة أبيه امرأة وليست أمه لتحل له ؟ قال عروة : لا تحل له . ومن طريق مالك عن ابن شهاب قال : الرضاة من قبل الأم تحرم . ومن طريق أبي عبيد نا عبدالله بن إدريس الأودي عن الأعمش قال : كان عمارة وإبراهيم . وأصحابنا لا يرون بلبن الفحل بأسا حتى أتاهم الحسن بن عتبة بن جابر أبي القعيس .

قال أبو محمد : هكذا يفعل أهل العلم لا كمن يقول : إن كان فلان وفلان عن هذا الخبر ؟ وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وتوقف فيه آخرون كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا ناسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - نا عباد بن منصور قال :

سألت مجاهدا عن جارية من عرض الناس أرضعتها امرأة أبى أن يرى لي أن أتزوجها؟ فقال : اختلف فيها الفقهاء. فقلت أقول شيئا ، وسألت ابن سيرين فقال : مثل قول مجاهده **قال أبو محمد** : فظننا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا حرمة بن يحيى التميمي أنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته « أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها بعد الحجاب وكان أبو القعيس أباً عائشة من الرضاعة » قالت عائشة : قلت : والله لا آذن لأفلح حتى استأذن رسول الله ﷺ فإن أبا القعيس ليس هو الذي أرضعني ولكن أرضعتني امرأته فلما دخل على رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله إن أفلح أخو أبي القعيس جاء يستأذن على فكرهت أن آذن له حتى استأذنتك قالت : فقال النبي ﷺ : ائذني له » . وقام محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق الصري أناعيسى ابن حبيب القاضي نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثني جدي محمد ابن عبد الله نا سفيان بن عينة عن الزهري وهشام بن عروة كلاهما عن عروة عن عائشة أم المؤمنين يزيد أحدهما على صاحبه قالت : « جاء عبيد ما ضرب الحجاب فاستأذن على فلم آذن له فلما أتى النبي ﷺ فقال : ائذني له فانه عمك فقلت : يا رسول الله فأنما أرضعتني المرأة ولم ير ضعتني الرجل قال : تربت بميمتك ائذني له فانه عمك » . ومن طريق مسلم نا عبد الله ابن معاذ العنبري نا أبي نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « استأذن على أفلح بن قعيس فأبيت أن آذن له فأرسل إلى أبي عمك أرضعتك امرأة أخي فأبيت أن آذن له فجاء رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : ليدخل عليك فانه عمك » فكان هذا خبرا لا يجوز مخالفته وهو (١) زائد على ما في القرآن .

وأما الخفيفون والمالكيون . فتناقضوا هنا اقبل تناقض لان كلنا الطائفتين نقول : اذا روى صاحب خبرا عن رسول الله ﷺ وروى عن ذلك صاحب خلاف ماروى فهو دليل على نسخ ذلك الخبر ، قالوا ذلك في مواضع ، منها ما روى عن جابر في ولد المدبر انه يعتق في عتقها ويرق فيرقها فادعوا ان هذا خلاف لما روى عن جابر (٢) عن النبي ﷺ باع مديرا ، والعجب انه ليس خلافا لما روى بل هو موافق لبيع المدبر لان فيه يرق برقا .

قال أبو محمد : وهذا خبر لم يروه عن رسول الله ﷺ الا عائشة وحدها وقد

صح عنها خلافة فاختدوا بروايتها وتركوها أو يؤولوا لم يقولوا لم تخالفه الا بفضل علم عندها ،
وقالوا : لا ندري لاي معنى لم يدخل عليها من ارضعت نساء اخوتها •

قال ابو محمد : فكان هذا عجبا جدا يثبت عنها كما اوردنا انه كان لا يدخل عليها
من ارضعت نساء ابي بكر . ونساء اخوتها . ونساء بنى اخوتها بأصح اسناد . وانه كان
يدخل (١) عليها من ارضعت اخواتها وبنات اخواتها فهل ههنا شيء . يمكن ان يحمل هذا
عليه ؟ الا ان الذين اذنت لهم رأتهم ذوى محرم منها وان الذين لم تأذن لهم لم ترم ذوى
محرم منها ولكنهم لا يستحيون من المجاهرة بالباطل ومدافعة الحق بكل ما جرى على
السلتهم من غث ورت . ونعوذ بالله من الضلال • وقال بعضهم : للراة ان تحتجب عن
شامت من ذوى محارمها قتلنا : ان ذلك لها الا أن تخصيها رضى الله عنه بالاحتجاب
عنهم من ارضعت نساء أيها ونساء اخوتها ونساء بنى اخواتها دون من ارضعت اخواتها
وبنات اخواتها لا يمكن الا الوجه الذي ذكرنا لا سيما مع تصريح ابن الزبير وهو اخص
الناس بها بأن لبن الفحل لا يحرم ، وأفتى القاسم (٢) بذلك فظهر تناقض أقوالهم
والحمد لله رب العالمين ، وعهدنا بالطائفتين تعترض كلتا هما عن الخبر الثابت بالمسح
على العمامة وعلى رضا ع سالم بانها زيادة على ما في القرآن ولا شك في أن التحريم بلبن الفحل
زيادة على ما في القرآن ولم يجىء بحجج التواتر فظهر أيضا تناقضهم ههنا ، وعهدنا بالطائفتين
تقولان : ان ما كثرة البلوى لم يقبل فيه خبر الواحد وراموا بذلك الاعتراض على الخبر
الثابت من أن اليعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا ولبن الفحل بما تكثر به البلوى وقد خالفته
الصحابة وأمهات المؤمنين هكذا جملة وابن الزبير . وزينب بنت أم سلمة . والقاسم .
وسالم . وسعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبو سلمة بن عبد الرحمن
ابن عوف . وأبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة . وابراهيم النخعي . وأبو قلابة .
ومكحول . وغيرهم فعلا قالوا ههنا . لو كان صحيحا ما خفى على هؤلاء . وهو ما تكثر به
البلوى كما قالوا في خبر التفرق في البيع وما نعلمه خفى عن أحد من الصحابة والتابعين الا
عن ابراهيم النخعي وحده ، فظهر بهذا فساد أصولهم الفاسدة التي ذكرنا وانها لا معنى
لها وانما هي اعتراض على الحق بالباطل ونعوذ بالله من الخذلان •

١٨٦٥ مسألة ولو أن رجلا تزوج امرأتين فأرضعتها امرأه فزادها محرما
حرمتا جميعا وانفسخ نكاحهما اذ صارتا بذلك الرضاغ أختين أو عمه وبنت أخ أو أخالة
وبنت أخت أو حريمه امرأة لانهما معا حدث لهما التحريم فلم تكن احدهما أولى

بالفسخ من الأخرى و كذلك لو دخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً ولا فرق فلم يدخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعاً محرماً انفسخ نكاح التي صارت أملاً للأخرى وبقي نكاح التي صارت لها ابنة صحيحاً لأن الله تعالى قال: (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) فصارت بنت امرأته التي لم يدخل بها ولا هي في حجره ثبت نكاحها وصارت الأخرى من أمهات نسائه حُرمت جملة وبالله تعالى تأييده

١٨٦٦ مسألة: وأما صفة الرضاع المحرم فأنما هو ما انتصه الراضع من ثدي المرضعة بفيه فقط، فاما (١) من سقى لبن امرأة فشر به من إناث أو حطب في فيه قبله أو أطعمه بجزء أوفى طاماً أو صب في فيه أوفى أنفه أو في أذنه أو حقن به فكل ذلك لا يحرم شيئاً ولو كان ذلك غذاء، دهره كله برهان ذلك قول الله عز وجل: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقال رسول الله ﷺ: «يحرّم من الرضاع ما يحرم من النسب» فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحاً إلا بالارضاع والرضاعة والرضاع فقط ولا يسمى ارضاعاً إلا ما وضعته المرأة المرضعة من ثديها في فم الرضيع يقال أرضعته رضعته ارضاعاً ولا يسمى رضاعاً ولا رضعاً إلا أخذ المرضع أو الرضيع بفيه الثدي وانتصاه إياه تقول: رضع رضعاً رضاعاً ورضاعاً، وأما كل ما عدا ذلك بما ذكرنا فلا يسمى شيئاً منه ارضاعاً ولا رضاعاً ولا رضاعاً إنما هو حلب وطعام وسقاء وشرب وأكل وبلع وحقن وسعوط وتقطير، ولم يحرم الله عز وجل بهذا شيئاً، فإن قالوا: قلنا ذلك على الرضاع والارضاع قلنا: القياس كله باطل ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل وبالضرورة يدرى كل ذي فهم إن الرضاع من شاة أشبه بالرضاع من امرأة لأنهما جميعاً رضاع من الحقيقة بالرضاع برهن السعوط بالرضاع وهم لا يحرمون بغير النساء فلاح تناقضهم في قياسهم الفساد بشرعهم بذلك ما لم يأذن به الله عز وجل

قَالَ ابُو مُحَمَّد: وقد اختلف الناس في هذا فقال الليث بن سعد: لا يحرم السعوط لبن المرأة ولا يحرم أن يسقى الصبي لبن المرأة في الدواهل أنه ليس برضاع إنما الرضاع ما مضى من الثدي هذا نص قول الليث وهذا قولنا وهو قول أبي سليمان وأصحابنا

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أرسلت إلى عطاء أسأله عن سعوط اللبن للصغير وكله به أيجرم؟ قال: ما سمعت أنه يحرم، وقال أبو حنيفة وأصحابه:

لا يحرم الكحل للصبي باللين ولا صبه في العين أو الأذن ولا الحقنة به ولا مداواة الجماعة به ولا المأمومة به ولا تقطيره في الأكليل قالوا : فلو طبخ طعام بلبن امرأة حتى صار مرة فضجة وكان اللين ظاهرا فيها غالبا عليها بلونه وطعمه فاطعمه صغيرا لم يحرم ذلك عليه نكاح التي اللبن منها ولا نكاح بناتها وكذلك لو ثرد له خبز في لبن امرأة فأكله كله لم يقع بذلك تحريم أصلا فلو شربه كان محرما كالرضاعه وأما الخلاف في ذلك فانه قال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : السعوط . والوجور يحرمان كتحريم الرضاع وقد تناقضا في هذا على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وروينا عن الشعبي ان السعوط والوجور يحرمان *

قال أبو محمد : احتج أهل هذه المقالة بأن قالوا : صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « إنما الرضاعة من الجماعة » قالوا : فلما جعل عليه الصلاة والسلام الرضاعة المحرمة ما استعمل لطر الدالجور كان ذلك موجودا في السقي والأكل قلنا : هذا لاجبة لكم فيه لوجهين ، أحدهما ان المعنى الذي ذكرتم لا يوجد في السعوط لانه لا يرفع به شيء من الجور . فان لجوا وقالوا : بل يدفع قلنا لأصحاب أبي حنيفة : ان حظ السعوط من ذلك كحظ الكحل والتقطير في العين باللين سواء سواء لان كل ذلك واصل الى الخلق الى الجوف فلم يفرق بين الكحل به وبين السعوط به ؟ هذا وأتم يقولون : ان من قطر شيئا من الأدهان في أذنه وهو صائم فانه يفطر وكذلك ان احتقن فان كان ذلك يصل الى الجوف فلم يحرموا به في اللبن يحقن بها أو يكتحل به وان كان لا يصل الى الجوف فلم يفرق به الصائم ؟ وهذا تلاعب لاختفاء به ، وقال مالك : ان جعل لبن المرأة في طعام وطبخ وغاب اللبن أو صب في ماء فكان الماء هو الغالب فسقى الصغير ذلك الماء أو اطعم ذلك الطعام لم يقع به التحريم ، وأيضا فانهم يحرمون بالنقطة تصل الى جوفه وهي لا تدفع عندهم شيئا من الجماعة (١) فظهر خلاصهم للخبر الذي هووا بأنهم يحتاجون به ، والوجه الثاني ان هذا الخبر حجة لنا لانه عليه الصلاة والسلام انما حرم بالرضاعة التي تقابل بها الجماعة ولم يحرم بنيرها شيئا فلا يقع تحريم بما قبلت به الجماعة من أكل أو شرب أو وجور أو غير ذلك الا أن يكون رضاعة كما قال رسول الله ﷺ : (ومن يتعد حدودا فقد عرقنا) فان هووا بما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج ان عبد الكريم ان سالم بن أبي الجعد مولى الاشجعي حدثه ان اياه أخبره انه سأل علي بن أبي طالب فقال : اني اردت ان أتزوج امرأة قد سقتني من لبنها وأنا كبير تدأويت به

فقال له على : لاتسكها ونهاه عنها ، وكان على بن أبي طالب يقول : ان سقته امرأته من لبن سرية أو سقته سرية من لبن امرأته لتحرما عليه فلا يحرمها ذلك .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هذا عليهم لالهم لان فيه رضاع الكبير والتحريم به وهم لا يقولون بذلك ، وفيه ان رضاع الضرائر لا يحرم عند علي وهم لا يقولون بهذا .

١٨٦٧ مَسْأَلَةٌ قال أبو محمد : وان ارتضع صغير أو كبير من لبن ميتة أو مجنونة أو مسكرى خمس رضعات فان التحريم يقع به لانه رضاع صحيح ، وقال الشافعي : لا يقع بلبن الميتة رضاع لانه نجس ، قال علي : هذا عجب جدا ان يقول في لبن مؤمنة انه نجس وقد صح عن النبي ﷺ انه قال : « المؤمن لا ينجس » وقد علمنا ان المؤمن في حال موته وحياته سواء هو طاهر في كلتا الحالتين ، ولبن المرأة بعضها وبعض الطاهر طاهر الا ان يخرج منه عن الطهارة نص فيوقف عنده ثم يرى لبن الكافرة طاهرا يحرم وهو بعضها ، وانه تعالى يقول : (انما المشركون نجس) وبعض النجس نجس بلا شك ، فان قيل : فأنتم تقولون : ان لبن الكافرة نجس بلا شك وانتم تميزون مع ذلك استرضاع الكافرة قلنا : لان الله تعالى أباح لنا نكاح الكتانية وأوجب على الأم رضاع ولها وقد علم الله تعالى انه سيكون لنا اولاد منهم (وما كان ربك نسيا) الا اننا نقول : ان غير الكتانية لا يصلح لنا استرضاعها لانها ليست بما أيسح لنا اتخاذ من أزواج أو طلب الولد منهم فيجب لبنا على النجاسة جملة وبقائه تعالى التوفيق . ثم نقول : لو خاطب لبن المرضعة دم ظاهر من فم المرضع أو غير ذلك من المحرمات لجرم كما يحرم الذي لم يخالطه شيء من ذلك لاننا قد بينا في كتاب الطهارة من كتابنا هذا وغيره أن النجس والحرام اذا غاطهما الطاهر الحلال فان الطاهر طاهر والنجس نجس والحلال حلال والحرام حرام فالحرم هو اللبن لا ما خالطه من حرام أو نجس ولكل شيء حكمه وبالله تعالى التوفيق ، ولبن المشركة انما ينجس هو وبذلك لبنا النجس فلو أسلبت لطهرت كلها فلا رضاعها حكم الارضاع في التحريم لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٨٦٨ مَسْأَلَةٌ ولا يحرم من الرضاع الامخس رضعات تقطع كل رضعة من الأخرى أو خمس مصات مفترقات كذلك أو خمس ما بين مصة ورضعة تقطع كل واحدة من الأخرى هذا اذا كانت المصاة تنفي شيئا من دفع الجوع والا فليست شيئا ولا تحرم شيئا ، وهذا مكان اختلف فيه السلف فروى عن طائفة أنه لا يحرم الا عشر رضعات . لاقول من ذلك كما روينا من طريق مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله بن عمر أخبره أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به الى أم كلثوم اختها بنت أبي بكر الصديق

وهي ترضع فقالت : أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل على قال سالم : فأرضعتني ثلاث رضعات ثم مرضت أم كلثوم فلم ترضعني فلم أكن أدخل على عائشة أم المؤمنين من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر من الرضعات . ومن طريق مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرتني أن حفصة أم المؤمنين أرسلت عاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير ففعلت فكان يدخل عليها .

قال أبو محمد : عاصم بن عبد الله بن سعد هذا هو مولى عمر بن الخطاب . ثنا أحمد ابن محمد الطائفي نا ابن مفرج نا أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن يزيد نا سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراودي نا إبراهيم بن عقبة قال : سألت عروة بن الزبير عن الرضاع فقال : كانت عائشة لا ترى شيئا دون عشر رضعات فصاعدا ، فدل هذا على أنه قول عروة لأنه أجاب به الذي استفتاه ، وقد روى أيضا سبع رضعات كما حدثنا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم نا محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا عبيد الله بن عمر القواريري نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : إنما يحرم من الرضاع سبع رضعات .

قال أبو محمد : الأول عنها أصح وهذا قد رواه من هو أحفظ من أبي الخليل ومن يوسف بن ماهك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل عروة بن الزبير عن صبي شرب قليلا من لبن امرأة فقال له عروة : كانت عائشة تقول : لا تحرم دون سبع رضعات أو خمس ، وطائفة قالت : بخمس رضعات كما قلنا نحن كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : لا تحرم دون خمس رضعات معلومات . قال أبو محمد : هذا يخرج على أنها كانت تأخذ لنفسها بعشر رضعات ولغيرها بخمس رضعات . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد ابن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا محمد بن أبي عدي عن حفظة بن أبي سفيان الجمحي عن سالم بن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت قال : لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث وهو قول الشافعي . وأصحابه ، وطائفة قالت : لا يحرم أقل من ثلاث رضعات وهو قول سليمان بن يسار . وسعيد بن جبير . وأحمد بن حنبل . واسحق ابن راهويه . وأبي عبيد . وأبي ثور . وابن المنذر . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا ،

وظن قوم أنه يدخل في هذا القول ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن حرب الموصلي نا أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين . وعبد الله بن الزبير قالا جميعا : لا تحرم المصاة ولا المصتان . ومن طريق سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عتبة قال : سألت سعيد بن المسيب عن الرضاع ؟ فقال : لأقول كما يقول ابن عباس . وابن الزبير كانا يقولان : لا تحرم المصاة ولا المصتان .

قال أبو محمد : كل هذا ليس فيه بيان أنهم كانوا يحرمون بالثلاث ، وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما فاق الأماء أو خصب الجسم كما روينا من طريق أحمد بن شعيب انا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد الثوري محدثي أبي - يعني عبد الوارث - ناحسين - هو المعلم - نا مكحول عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : ليس بالمصاة ولا بالمصتين بأس إنما الرضاع ما فاق الأماء . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن ثور - هو ابن زيد - عن عمرو بن شعيب ان سفيان بن عبد الله كتب الى عمر بن الخطاب يسأله ما يحرم من الرضاع ؟ فكتب اليه أنها لا يحرم منها الضرار والعفاة والملجاة ، والضرار أن ترضع المرأة الولدين كي تحرم بينهما ، والعفاة الشيء اليسير الذي يبقى في الثدي ، والملجاة اختلاص المرأة ولد غير ما تلقت له ثديا . قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن عجلان ان عمر بن الخطاب أتى بن لام وجارية أرادوا ان ينكحوا بينهما قد علوا ان امرأتهما رضعت احدهما فقال لها عمر : كيف ارضعت الآخرة ؟ قالت : مررت به وهو يكي فارضعته أو قالت فأمصصته فقال عمر : نا كحوا بينهما فاما الرضاعة المحصاة . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج قالا جميعا : نا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي انه استفتى أبا هريرة فقال له أبو هريرة : لا يحرم إلا ما فاق الأماء - يعني من الرضاع . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال : لا يحرم من الرضاع إلا ما نبت اللحم وانشز العظم وبه يؤخذ .

قال أبو محمد : هكذا نص الحديث نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن ابن حصين عن ابن عطاء الوادعي ان ابن مسعود قال : إنما الرضاع ما نبت اللحم والعظم فبلغ ذلك أبا موسى الأشعري فقال : لانسألوني عن شيء ما دام هذا الخبرين أظهر كم . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري

أهـ سمع سعيد بن المسيب يقول : لارضاع الامأنت اللحم والدم * وذهبت طائفة الى التحريم بما قل أو كثـ ولو بقطرة صح ذلك عن ابن عمر . وعن ابن عباس فى أحد قوله ، وروى عن على بن أبى طالب . وابن مسعود منقطعا دونهما . وعن جابر ابن عبد الله كذلك أيضا ، وصح عن سعيد بن المسيب فى أحد قوله ، وصح أيضا عن عطاء . وعروة . وطاوس ، وروى عن الحسن . والزهرى . ومكحول . وقنادة . وربيعة . والقاسم . وسالم . وقبيصة بن ذؤيب ، وهو قول أبى حنيفة . ومالك . والأوزاعى . والليث بن سعد . وسفيان الثورى ، فنظرنا فيما احتج به من ذهب الى سبع رضعات فلم نجد لهذا القول متلفا فسقط ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى عشر رضعات فوجدناهم يذكرون ما كتب به الى أبو المرجى على بن عبد الله بن زرواز نا أبو الحسن محمد بن حمزة الرجبى نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبد الله بن أحمد بن المغلس قال نا عبد الله بن أحمد ابن حنبل قال . نا أنى نا يعقوب بن ابراهيم الزهرى نا أنى . هو ابراهيم بن سعد . عن ابن اسحق قال نا الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ان سبعة بنت سبيل اتت النبی ﷺ فقالت له : ان سالما كان مناحيث علبت كنانعه ولدا وكان يدخل على فلانا أنزل الله عز وجل فيه وفى أشباهه أنكرت وجه أبى حذيفة اذ رآه يدخل على قال : فارضيه عشر رضعات ثم يدخل عليك كيف شاء فأتاهوا ابنك *

قال أبو محمد : وهذا اسناد صحيح الا انه لا يتخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، أحدهما ان يكون ابن اسحق وهم فيه لأنه قد روى هذا الخبر عن الزهرى من هو أحفظ من ابن اسحق . وهو ابن جريج . فقال فيه : أرضعته خمس رضعات على ما نوره بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، أو يكون محفوظا فتكون رواية ابن اسحق صحيحة ورواية ابن جريج صحيحة فيكونان خبرين اثنين فاذا كان ذلك فالمشتر الرضعات منسوخات على ما نورد بعد هذا ان شاء الله تعالى فسقط هذا الخبر اذ لا يتخلو ضرورة من أن يكون وهما أو منسوخا لا بد من أحدهما ، ثم نظرنا فيما احتج به من حرم ثلاث رضعات لا بأقل فوجدناهم يحتجون بالخبر المشهور من طرق شتى منها ما روى عنه طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا اسماعيل بن ابراهيم . هو ابن عليـ عن أيوب الدخيتانى عن ابن أبى مليكة عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت قل رسول الله ﷺ : « لا تحرم المصة ولا المصات » وهكذا رواه أصحاب شعبة عن شعبة عن أيوب السخيتانى عن ابن أبى مليكة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم المصة ولا المصتان » *

قال أبو محمد : ابن أبي مليكة أدرك أم المؤمنين فسمعه منها ومن ابن الزبير عنها حدث به كذلك وهو ثقة المأمون المشهور ، ومن طريق أحد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن بزيع نا يزيد هو ابن زريع - ماسعد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة قال : كتبنا إلى إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع ؟ فكتب أن أبا الشعثاء المحاربي حدثنا أن عائشة أم المؤمنين حدثته أن رسول الله ﷺ كان يقول : « لا تحرم الحظفة ولا الخطفتان » ، ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني عبد الله بن فضالة بن إبراهيم النساقي ماسلم بن إبراهيم نا محمد بن دينار نا هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير عن الزبير عن النبي ﷺ قال : « لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجان » ، ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني شعيب بن يوسف النساقي عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ : « لا تحرم المصة ولا المصتان » .

قال أبو محمد : ابن الزبير سمع أباہ وخالته أم المؤمنين فرواه عن كل واحد منهما وله أيضا حجة والا فليخبرنا المقدم على نصر الباطل ودفع الحق ومؤثر رأيه على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من يهتم من رواة هذه الأخبار ، وقد صح أيضا من طريق أبي هريرة كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور الطوسي نا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعيد نا أبي عن محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن الحجاج الأسدي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم من الرضاع المصة ولا المصتان ولا يحرم منه الاماقت الأمعاء من اللبن » وصح أيضا من طريق أم الفضل أم عبد الله بن العباس كما روينا من طريق مسلم نا إسحاق - هو ابن رهاويه - ويحيى بن يحيى . وعمر والناسد كلهم عن المعتز بن سليمان التيمي واللفظ ليحيى قال : نا المعتز بن سليمان عن أيوب - هو السخيتاني - عن أبي الخليل - هو صالح ابن أبي مريم - عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب - عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجان » ، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة عن عتبة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث أن أم الفضل حدثته أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان » ، وروياه أيضا من طريق مسلم نا ابن أبي عمير نا بشر بن السري نا حماد بن أبي سلة عن قتادة عن أبي الخليل الضبي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجان » ، وناه حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك

ابن أيمن ناجعفر بن محمد الصائغ نا عفان بن مسلم نا هيب بن خالد نا أيوب السخيتاني عن صالح أبي الخليل الضبي عن عبد الله بن الحارث عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال: « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجان، قالوا: فهذه آثار صحاح رواها أم المؤمنين. وأم الفضل، والزبير. وأبو هريرة. وابن الزبير كلهم عن رسول الله ﷺ فجاءت يحيى التواتر قالوا: فهي مستثناة من عموم قول الله عز وجل: (وأما أنكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وبقي ما زاد على التحريم »

قال أبو محمد: صدقوا في أنها في غاية الصحة ولكن لولم يرد غيرها لكان القول ما قالوا لكن قد جاء غير هذا مما سنده كره الآن لأن شاة الله عز وجل، ثم نظرنا فيما احتج به من لم يحرم من الرضاع إلا بما أغنى من الجوع فوجدناهم يحتجون بما رويناه من طريق مسلم نا هناد بن السرى نا أبو الأحوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال لها: انظرن من أخواتكم من الرضاعة فأما الرضاعة من المجاعة ورويناها أيضا من طريق شعبة وسفيان الثوري. وزائدة كلهم عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ «أما الرضاعة من المجاعة» وقد أوردنا أيضا قبل من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ من أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما أقره الامعاء، ورويناها أيضا من طريق شريح بن النعمان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ »

قال أبو محمد: وهذان أثران في غاية الصحة والحجة بهما قائمة، ثم نظرنا فيما احتج به من قال: لا يحرم من الرضاع أقل من خمس رضعات فوجدنا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري. وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق كلاهما عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: نزل القرآن أن لا يحرم الا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات هذا لفظ يحيى بن سعيد، ولفظ عبد الرحمن قالت: «أن ما نزل من القرآن ثم سقط لا يحرم من الرضاع الا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات» وهو من طريق القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: «كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات يحرم فتوفي رسول الله ﷺ وهن بما يقرأ من القرآن» وروينا أيضا معناه من طريق مسلم نا القعني. ومحمد بن المثنى نا عبد الوهاب نا عبد المجيد الثقفي، وقال:

القنعي : ناسليان بن بلال ثم افق سليمان . وعبدالوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد الانصارى عن حمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت : لما نزل في القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل أيضا خمس معلومات . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أنا ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين وان أباحذيفة بنى سالما وهو مولى امرأة من الانصار كما بنى رسول الله ﷺ زيدا . وكان من بنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس اليه وورث من ميراثه حتى انزل الله عز وجل : (ادعهم لابائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم) فردوا الى آباءهم فلم يعرفه اب فولى واخ في الدين فجاءت سهلة فقالت : يا رسول الله : انا كنا نرى سالما ولدا ياوى معى ومع أبى حذيفة ويران فضلا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه خمس رضعات ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة .

قال أبو محمد : وهذان خبران في غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم ولا يسمع أحدا . والخروج بينهما وهذا الخبر من رواية ابن جريج بين وهم رواية ابن اسحق لهذا الخبر فذكر فيه عشر رضعات أو نسخته اذ قد يمكن أن يكون عليه الصلاة والسلام أفتاها بالشر قبل أن ينزل التحريم بالخمس ثم أفتاها بالخمس بعد نزولها وقد لا يكون بين الأمرين إلا بعض ساعة ، ثم نظرنا فيما احتج به من رأى أن التحريم بقليل الرضاعة وكثيرها فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وأماكم اللاتي أرضعنكم وأخوانكم من الرضاعة) قالوا : فعم الله عز وجل ولم يخص ، ثم ذكروا آثارا صحاحا مثل قوله عليه الصلاة والسلام في بنت حمزة : انها ابنة أخى من الرضاعة ، وقوله ﷺ في بنت أبى سلمة : انها ابنة أخى من الرضاعة وقوله عليه السلام لعائشة أم المؤمنين في حمها من الرضاعة : انه عمك فليج عليك وفي عم حفصة أم المؤمنين : أرى فلانا - يعنى حمها من الرضاعة - وبالحبر الثابت في أمر سالم مولى أبى حذيفة ورويناه من طريق سفيان بن عيينة . وسفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين . ومن طريق أيوب السخيتي . وابن جريج عن ابن أبى مليكة عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين . ومن طريق مالك بن أنس . ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ، ومن طريق شعبة عن حيد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين كلهم لم يذكروا إلا أرضعيه فقط دون ذكر عدد ، وذكروا قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما الرضاعة من المجاعة ولا يحرم من الرضاع إلا ما فاق الأمعاء ، قالوا : فليذكر عليه الصلاة والسلام

في كل ذلك عددا ، وذكرنا مما لاخير فيه خيرا رويناه من طريق ابن وهب عن مسلبة ابن علي عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث قالت : سئل رسول الله ﷺ عما يحرم من الرضاعة ؟ قال : الرضعة والرضعتان . قال أبو محمد : أما هذا الخبر فغير سوء موضوع ومسلبة بن علي فساط لا يروى عنه قد أنكر الناس على ابن وهب الرواية عنه ثم ذكره عن لم يسمه فلا معنى لأن يشتغل بالباطل ه وأما الأخبار الثابتة التي ذكرنا قبل والآية المذكورة فإن كل ذلك حتى لكان لما جاءت رواية الثقات التي ذكرنا بأنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وأنه إنما يحرم خمس رضعات كانت هذه الأخبار زائدة على ما في تلك الآية وفي تلك الأخبار وكانت رواية ابن جريج في حديث أبي حذيفة أرضعه خمس رضعات هي زائدة (١) على رواية من ذكرنا ، وابن جريج ثقة لا يجوز ترك زيادته التي انفرد بها ، وقد فعل المخالفون لنا مثل هذا حيث يجب أن يفعل وحيث لا يجب أن يفعل أكثرهم عموم القرآن في قطع السارق لرواية فاسدة في العشرة الدراهم ولرواية صالحة في ربع الدينار وزيادة المالكين التدلك في النسل على ما في القرآن لغير نص وزيادة الخفيفين الوضوء بالنديس من الرافض والقي . لروايات في غابة الفساد ترك الزيادة التي رويها العدل خطأ لا يجوز لأنها رواية عن رسول الله ﷺ ثابتة فمن خالفها فقد خالف أمره عليه الصلاة والسلام فهذا لا يجوز ه واعترضوا بالآثار التي جاءت بخمس رضعات محرمت بما رويناه عن طاوس أنه قال : كان لازواج النبي ﷺ رضعات محرمت ولسائر النساء رضعات معلومات ، ثم ترك ذلك بعد (٢) وأنه سئل عن قول من يقول : لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات ثم صار إلى خمس ، وقال طاوس : قد كان ذلك فحدث بعد ذلك أمر جاء بالتحريم المرة الواحدة تحريم ه

قال أبو محمد : هذا قول طاوس لم يسند إلى صاحب فضلائع رسول الله ﷺ ومثل هذا لا تقوم به حجة ولا يحل القطع بالنسخ بظن تابعي : وقالوا أيضا : قول الراوي فأت عليه الصلاة والسلام وهو مما يقرأ من القرآن قول نسكروا جرم في القرآن ولا يحل أن يجوز أحد سقوط شيء من القرآن بعد موت رسول الله ﷺ قلنا : ليس كما ظنتم إنما معنى قول عبد الله بن أبي بكر في روايته لما ذكرتم ثم أي أنه عليه الصلاة والسلام مات وهو مما يقرأ مع القرآن بحروف الجريد بل بعضها من بعض ، ومما يقرأ من القرآن الذي يطل أن يكتب في المصاحف وبقي حكمه كما آية الرجم سواء أضافه فطل

اعتراضهم المذكور، واعترضوا على الخبر الثابت الذي فيه « لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان » بأن قالوا : هو خبر مضطرب في سنده فرة عن عائشة ومرة عن الزبير قلنا : فكان ماذا هذا قوة الخبر أن يروى من طرق وما يترض بهذا في الآثار الاجاهل بما يجب في قبول النقل الثابت لأنه اعتراض لادليل على صحته أصلاً انما هو دعوى فاسدة ، والمجب كله أنهم يميون الأخبار الثابتة بنقلها مرة عن صاحب ومرة عن آخر ثم لا يفكر الحنفيون في أخذهم بحديث إبن فيات قطع فيه يد السارق ، وهو حديث ساقط مضطرب فيه أشد الاضطراب ولا يفكر المالكيون في أخذهم في ذلك بحديث ربع الدينار ، وفي الصدقة في الفطر بخبر ابن سعيد وكلاهما أشد اضطراباً من خبر الرضعتين ولكنهم يتعلقون بما أمكنهم ، وقالوا : عروة ابن الزبير أحد رواة ذلك الخبر وقد روى عنه أن قليل الرضاع وكثيره لا يحرم قلنا : فكان ماذا انما الحجة في روايته لآرائه ، وقد أفردنا في كتابنا المعروف بالاعراب اضطراب العائيتين في هذا المعنى وأخذهم برواية الراوي وتركهم لآرائه في خلافه لارواه وذكرنا أيضاً اعتراضات في غاية الفساد والفتنة لا يخفى سقوطها على ذي فهم عمدتها ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، فوجب الأخذ بهذه الأخبار ، ولما كان عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصاة ولا المصتان علنا أن المصاة غير الرضعة فن ذلك قلنا : ان استفاد الراضع مافي الثديين متصلاً رضعة واحدة وان المصاة لا تحرم الا اذا علنا أنها قد سدت مسداً من الجوع ولا يوقن بوصولها إلى الأمعاء وان اليسير من ذلك الذي لا يسد مسداً من الجوع ولا يوقن بوصوله إلى الأمعاء لا يحرم شيئاً أصلاً وبالله تعالى التوفيق •

١٨٦٩ مسألة ورضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير (١) ولا فرق لهذا مكاناً اختلف الناس فيه فطائفة قالت : يحرم من الرضاع في الصغير ولا يحرم في الكبير ولم يجدوا احد في ذلك كما رويان من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أزواج النبي ﷺ حاش عائشة وحدها كن برين رضاع سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهن كن برين لا يحرم الارضاع الصغير لارضاع الكبير دون أن رد عنهن في ذلك حد • ومن طريق مالك عن عبدالله بن دينار أنه سمع ابن عمر سأل رجل عن رضاع الكبير - فقال له ابن عمر : قال عمر بن الخطاب : انما الرضاعة رضاعة الصغير • ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا رضاعة الا ما أرضع في الصغير ولا رضاعة لكبير •

(١) في النسخة رقم ١٦ من رضاع الصغير

وقالت طائفة : لا يرم من الرضاع إلا ما كان في المهد كما روينا من طريق أبي داود
حدثني أحمد بن صالح حدثني عنبسة حدثني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب
حدثني عروة بن الزبير أن النبي ﷺ أن يدخل عليهن بالرضاعة أحد حتى
يرضع في المهد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري
عن سعيد بن المسيب قال : لا رضاع إلا ما كان في المهد . وقالت طائفة : لا يحرم من
الرضاع إلا ما كان قبل الفطام وأما بعد الفطام فلا كما روينا من طريق حماد بن سلمة
عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن أم سلمة أم المؤمنين رضيت
الله عنها سئلت هل يحرم الرضاع بعد الفطام ؟ فقالت : لا رضاع بعد الفطام .
ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن
أبي عطية الوادعي أن رجلا مص من ثدي امرأته فدخل اللبن في حلقه فسأل أبا موسى
الأشعري عن ذلك ؟ فقال له أبو موسى : حرمت عليك امرأتك ثم سأل ابن مسعود
عن ذلك قال أبو عطية ونحن عنده فقام ابن مسعود فقام معه حتى أتى أبا موسى الأشعري
فقال : أرضعنا ترى هذا ؟ إنما الرضاع ما أبت اللحم والعظم فقال أبو موسى :
لا تسألوني عن شيء مادام هذا الحبرين أظهركم ، فتبين ههنا أنه إنما يحرم مدة ترضي
الرضيع باللبن . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جوير عن الضحاك
عن النزال - هو ابن سبرة - عن علي بن أبي طالب قال : لا رضاع بعد الفصال .
ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع من
ابن عباس يقول : لا رضاع بعد الفطام . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن .
والزهري . وقادة قالوا : لا رضاع بعد الفصال قال معمر : وأخبرني من سمع عكرمة
يقول ذلك ويقول : الرضاع بعد الفطام مثل الماء يشربه وبه يقول الأوزاعي وقال :
إن فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع الثاني
شيئا قال : فإن تبادى رضاعه ولم يفطم قبل الحولين فإنه ما كان في الحولين فإنه يحرم
وما كان بعدهما فإنه لا يحرم وإن تبادى الرضاع . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع
إلا ما فقم الأمعاء كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان - هو ابن عيينة -
عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي عن أبي هريرة قال :
لا رضاع إلا ما فقم الأمعاء . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في ثلاثة
أعوام وأما ما رضع بعد الثلاثة الأعوام فلا يحرم ، وهذا قول زفر بن الهذيل .
وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في عامين وستة أشهر (١) لما

كان بعد ذلك فانه لا يحرم وهو قول أبي حنيفة * وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في عامين وشهرين فما كان بعد ذلك لم يحرم وهذا قول مالك ، وهذه الأقوال الثلاثة قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك ، ما نعلم أحدا من أهل العلم قال بشي . منها قبل المذكورين ولا معهم الا من قلدهم اتباعا لهواه ونعوذ بالله من الفتنة *

وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين ، وأما الرضاع بعدهما فلا يحرم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لا رضاع بعد حولين * ومن طريق أبي عبيدنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : لا رضاع الا في الحولين * ومن طريق مالك عن ابراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب : وعروة بن الزبير عن الرضاة ؟ فقال جميعا : كل ما كان في الحولين وان كانت قطرة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فأنما هو طعام يأكله * ومن طريق أبي عبيدنا عبد الرحمن بن مهاد عن سفيان الثوري عن أبي اسحق الشيباني قال : سمعت الشعبي يقول : ما كان من مسعوط أو وجور أو رضاع في الحولين فهو يحرم وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا ، وهو قول ابن شبرمة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن : وأبي سليمان . وأصحابنا ، يرواه ابن وهب عن مالك ثم رجع إلى الذي ذكرنا قبل لأنه هو المأثور عنه في موطنه الذي قرأه عليه إلى أن مات *

قال أبو محمد : وقالت طائفة : ارضاع الكبير والصغير يحرم كما ذكرنا قبل عن أبي موسى وإن كان قد رجع عنه * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن سالم (١) بن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبره نا أباه أخبره أنه سأل علي بن أبي طالب فقال : اني أردت أن أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبير تدأوت به فقال له علي : لا تتكحها ونها عنها * ومن طريق مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير ؟ فقال : أخبرني عروة بن الزبير بحديث أمر رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل بأن ترضع سالما مولى أبي حذيفة خمس رضعات وهو كبير ففعلت فكانت تراه ابنا لها قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أختها يرضعن من أحب أن يدخل عليها من الرجال * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال : سقتني امرأة من لبنها بعدما كنت رجلا

(١) في نسخة رقم ١٦ عبد الكريم بن سالم وهو غلط

كثيراً أفانكحها؟ قال عطاء: لا قال ابن جريج فقلت له: وذلك رأيك قال: نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها وهو قول الليث بن سعد *

قال أبو محمد: أما قول أبي حنيفة: وزفر. ومالك فلا خفاء بفسادها إلا على قول من يقول في النهار. أنه ليل مكابرة ونصر للباطل، ومن عجائب الدنيا قول بعض المفتونين لما قال الله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) دل ذلك على أن هننا حولين ناقصين وأشار إلى عددها بالشمس *

قال أبو محمد: لجمع هذا القول بخالفة الله عز وجل ومكابرة الحس أما مخالفة الله عز وجل فإنه يقول: (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) فقص تعالى على أن عدة الشهور عنده هي التي منها أربعة حرم وأنه في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض وأن ذلك هو الدين القيم ولا يمكن أن تكون الأشهر الحرم الألف الأشهر العربية القمرية فمن خالف ذلك فقد خالف الدين القيم ونسب إلى الله تعالى الكذب من أنه أمر أن يرعى عدد الحولين بالمعجمة، وأما مكابرة العيان فإنه ليس بين الحولين الأعجميين المعدودين بالشمس وقطعهما للفلكويين الحولين المرعيين المعدودين بالقمر إلا اثنا عشر يوماً، فالزيادة على ذلك إلى تمام شهرين لا ندري من أين أنت وقطع بالتحريم والتحليل في دين الله عز وجل بمثل هذا لا يحل، وأما من حد ذلك بما كان في المهد فكلام أيضاً لا تقوم بصحته حجة لأن قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس ولا من رواية ضعيفة فسقط هذا القول، وأما من حد ذلك بما كان في الصغر فإن الصغرى تبدأ إلى بلوغ الحلم لأنه قبل ذلك لا تلزمه الحدود ولا الفرائض وهذا حد لا يوجب قرآن ولا سنة، وأما من حد ذلك بالفطام فإنهم احتجوا بقول الله عز وجل: (فإن أراد انفصالاً عن نراض منهما وتقاور فلا جناح عليهما) *

قال أبو محمد: وهذا الاحتجاج لهم في التحريم إذ ليس للتحريم في هذه الآية ذكر ولا في تراضيها بالفصال تحريم لأن يرتفع الولد بعد ذلك إنما فيها انقطاع الفقة الواجبة على الأب في الرضاع وليس بانقطاع حاجة الصبي إلى الرضاع ينقطع التحريم برضاعه إذ لم يأت بذلك قرآن ولا سنة، واحتجوا بخبر رويناه من طريق أحمد ابن شعيب أنا قتبية بن سعيدنا أبو عوانة نا هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة أم المؤمنين قالت: «قال رسول الله ﷺ: لا يحرم من الرضاع إلا ما فاق الامعاء في الثدي وكان قبل القطام» *

قال أبو محمد : هذا خير منقطع لان فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة أم المؤمنين لانها كانت اسن من زوجها هشام باثني عشر عاما وكان مولد هشام سنة ستين فولد فاطمة على هذا سنة ثمان وأربعين وماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين وفاطمة صغيرة لم تلقها فكيف ان تحفظ عنها ولم تسمع من خالة أيتها عائشة أم المؤمنين شيئا وهي في حجرها انما أبعد سماعها من جدتها اسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو هو أيضا بخير بن ساقطين أحدهما من طريق معمر عن جوير عن الضحاك عن الزال بن سيرة عن علي عن النبي ﷺ « لا رضاع بعد الفصال » والآخرون طريق معمر أيضا عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن . ومحمد بن جابر بن عبد الله عن أبيها عن رسول الله ﷺ فذكر كلاما كثيرا وفيه ولا رضاع بعد الفطام، وهذا خبران لا يجوز التشاغل بهما لان جوير اسقط والضحاك ضعيف . وحرام بن عثمان هالك برة فسقط كل ما تلقوا به وبالله تعالى التوفيق وسقطت الأقوال كلها الا قول من راعى الحولين وقول من لم يراع في ذلك حدا أصلا فطرنا فمير راعى الحولين فوجدناهم يحتاجون بقول الله عز وجل : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) ويقول عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ، ويقول عز وجل : (حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين) فقالوا : قد قطع الله عز وجل ان فصال الرضيع في عامين وان رضاعه حولان كاملا لمن أراد ان يتم الرضاعة قالوا : فلا رضاع بعد الحولين أصلا لان الرضاعة قد تمت واذا انقطع الرضاع انقطع حكمه من التحريم وغير ذلك .

قال أبو محمد : صدق الله تعالى وعلينا الوقوف عند ما حذر عز وجل ولو لم يأت نص غير هذا لكان في هذه النصوص متعلق لكن قد جاء في ذلك ما روينا من طريق مسلم نا عمرو الناقد . وابن أبي عمر ، قالا جميعا : ناسفان بن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين « قالت جاءت سہلة بنت سہيل الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال رسول الله ﷺ : ارضعيه فقالت : وكيف ارضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وعمر بن أبي عمرو اللفظ له قال : نا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب - هو السخيتاني - عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أن سالما مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم فأنت يعني سہلة بنت سہيل لى النبي

عليه السلام فقالت : ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا وانه يدخل علينا واني
أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئا فقال لها النبي ﷺ : أرضعيه تحرمي عليه
ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المنثي نا محمد بن جعفر
غندر نا شعبة عن حيد بن نافع عن زيب بنت أم سلمة قالت : قالت أم سلمة لعائشة رضي الله
عنهما أنه يدخل عليك الغلام الأبقع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة : أمالك
في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟ أن امرأة أبي حذيفة قالت : يا رسول الله ان سالما يدخل
علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه حتى يدخل
عليك ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين قالت : جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو إلى النبي ﷺ فقالت : إن
سالما كان يدعي ابن أبي حذيفة وإن الله قد أنزل في كتابه ادعوهم لأبائهم وكان يدخل
علي وانا أفضل (١) ونحن في منزل ضيق فقال لها النبي ﷺ : أرضعي سالما تحرمي عليه قال
الزهري : قال بعض أزواج رسول الله ﷺ : لا تدري لعل هذه كانت رخصة لسالم
خاصة قال الزهري : فكانت عائشة تفتي بأنه يحرم الرضاع بعد الفصال حتى ماتت ،
قال أبو محمد : فهذه الأخبار ترفع الاشكال وتبين مراد الله عز وجل في الآيات
المدكورات أن الرضاعة التي (٢) تتم بتام الحولين أو بتراضي الأبوين قبل الحولين
اذا رأيا في ذلك صلاحا للرضيع أنها هي الموجبة للنفقة على المرضعة والتي يجبر عليها
الأبوان أحبا أم كرهما ، ولمعمرى لقد كانت في الآية كفاية في هذا لأنه تعالى قال :
(والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأمر تعالى الوالدات بارضاع المولود عامين وليس
في هذا تحريم الرضاعة به وذلك ولأن التحريم ينقطع بتام الحولين وكان قول الله
تعالى : (وأما نسكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) ولم يقل تعالى في حولين
ولافي وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخرى وعموما لا يجوز تخصيصه إلا بالنص
يبين أنه مخصص له لا بظن ولا بمحتمل لا بيان فيه ، وكانت هذه الآثار قد جاءت مجمعة
التواتر ورواها نساء رسول الله ﷺ كما أوردنا . وسهلة بنت سهيل من المهاجرات
وزينب بنت أم سلمة ، ورواه من التابعين القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وحيد
ابن نافع ، ورواه عن هؤلاء الزهري . وابن أبي مليكة . وعبد الرحمن بن القاسم .
ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وريبعة ، ورواه عن هؤلاء أيوب السخيتاني . وسفيان

(١) أي حذيفة في ثيابهم حتى (٢) في النسخة رقم ١٦ الرضاع الذي وهو لا يناسب ما بعده

الثوري. وسفيان بن عيينة . وشعبة . ومالك . وابن جرير . وشعيب بن أبي حمزة .
ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة . وسليمان بن بلال . ومعمربوغيرهم ، ورواه عن
هؤلاء الناس الجاه الغفير فهو نقل كافة لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحته فلم يبق
من الاعتراض إلا أن يقول قائل : هو خاص لسالم كإقال بعض أزواج رسول الله
ﷺ فليعلم من تعلق بهذا أنه ظن بمن غن ذلك ممن رضى الله عنهم بهكذا جاء في
الحديث أنهم قلن : ما نرى هذا إلا خاصا لسالم وما ندري لعله رخصة لسالم فأذهو ظن
بإسك فان الظن لا يعارض بالسنن (١) قال تعالى : (ان الظن لا يغني من الحق شيئا)
وشتان بين احتجاج أم سلمة رضى الله عنها باختيارها وبين احتجاج عائشة رضى الله
عنها بالسنن الثابتة قولها لها : أمالك في رسول الله ﷺ اسوة حسنة ؟ وسكوت أم سلمة
ينبئ برجوعها إلى الحق عن احتياطها ، ومن أعجب المعجب (٢) أن المخالفين لنا
ههنا يقولون : ان المرسل كالمسند ، وقدروا ينال طريق عبد الرزاق عن معمر أن
أزواج النبي ﷺ اذا أرضعن الكبير دخل عليهن فكان ذلك لهن خاصة ، وقال
آخرون : هذا منسوخ بسخ النبي *

قال أبو محمد : وهذا باطل يبين لانه لا يحمل لأحد ان يقول في نص ثابت هذا
منسوخ إلا بنص ثابت مبين غير محتمل فكيف وقول سهلة رضى الله عنها لرسول الله
ﷺ : كيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ بيان جلي لانه بعد نزول الآيات المذكورات
وباليقين ندري أنه لو كان خاصة لسالم أو في النبي الذي نسخ لينه عليه الصلاة والسلام
كما بين لاني بردة في الجذعة اذ قال له تجزئك ولا تجزىء أحدا بمذك ، وقال بعض
من لا يخاف الله تعالى (٣) فيما يطلق به لسانه : كيف يحمل للكبير أن يرضع ثدي
امرأة اجنبية *

قال أبو محمد : هذا اعتراض مجرد على رسول الله ﷺ الذي أمر بذلك والقائل
بهذا لا يستحي من أن يطلق أن للمملوكة أن تصلي عريانة يرى الناس ثديها وخاصرتها
وان للحر أن تتعمد أن تكشف من شفتي فرجها مقدار الدرهم البقل تصلي كذلك
و- اها الصادر والوارد بين الجماعة في المسجد وان تكشف أقل من ربع بطنها كذلك
ونعوذ بالله من عدم الحياء وقلة الدين (٤) *

قال أبو محمد : وقول رسول الله ﷺ : انها الرضاعة من الجماعة ، حجة لنا بينة

(١) في النسخة رقم ١٤ لا يعارض بالسنن (٢) في النسخة رقم ١٦ ومن أعجب العجب (٣) في النسخة

رقم ١٤ وقال بعض من لا يبال بخلافه (٤) في النسخة رقم ١٤ ورواه كلدين

لأن الكبير من الرضاة في طرد الجماعة نحوما للصغير فهو عموم لكل رضاع اذا بلغ خمس رضعات بما أمر رسول الله ﷺ . قال علي : فصح أن عائشة رضيت الله عنها كان يدخل عليها الكبير اذا أرضعته في حال كره أخت من أخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لم يكن ليسحرس رسول الله ﷺ ينتهكه من لا يحل له مع قوله تعالى : (والله يعصمك من الناس) فتحن نوقن ونثبت بأن رضاع الكبير يقع به التحريم وليس في امتناع سائرهن من أن يدخل عليهن بهذه الرضاة شيء ينكر لأن مباحا لمن أن لا يدخل عليهن من يحل له الدخول عليهن وبالله تعالى التوفيقه
١٨٧٠ مَسْأَلَةٌ وإن حملت امرأة بمن يلحق ولدها به فدر لها اللبن ثم وضعت فطلتها زوجها أو مات عنها فتزوجها آخر أو كانت أمة فملكها آخر فما أرضعت فهو ولد للاول لا للثاني فإن حملت من الثاني فتبادى اللبن فهو للاول الا ان يتغير ثم يمتد فانه اذا تغير فقد بطل حكم الاول وصار للثاني [والحمد لله رب العالمين] (١) *
١٨٧١ مَسْأَلَةٌ وأهل الاسلام كلهم أخوة لا يحرم على ابن من زنجية لغية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلم ما لم يكن زانيا كفو للسلسلة الفاضلة ، وكذلك الفاضل المسلم كفو للسلسلة الفاسقة ما لم تكن زانية والذي نتخاره فنكاح الأقارب بعضهم لبعض وقد اختلف الناس في هذا فقال سفيان الثوري . وابن جريج . والحسن بن حي . وابن أبي ليلى . والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي صاحب مالك . واسحاق بن راهويه : يفسخ نكاح المولى للمربية ، وقال أبو حنيفة : ان رضيت القرشية بالمولى ووطأها صدق مثلها أمر المولى أن ينكحها فإن أبي أنكحها القاضي ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان : كقولنا هـ

قال أبو محمد : احتج المخالفون بآثار سابقة والحجة قول الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقوله تعالى مخاطبا لجميع المسلمين : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وذکر عز وجل ما حرم علينا من النساء ثم قال تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدا مولاة وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وانما تخيرنا نكاح الأقارب لأنه فعل رسول الله ﷺ لم ينكح بناته الا من بنى هاشم وبني عبد شمس ، وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) وبالله تعالى التوفيق ، وأما قولنا في الفاسق . والفاقة فيلزم من خالفنا أن لا يميز للفاسق أن ينكح الا فاسقة وأن لا يميز للفاقة أن ينكحها الا فاسق وهذا

لا يقوله أحد ، وقد قال الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون المؤمنات بعضهم أولياء بعض) وبالله تعالى التوفيق .

١٨٧٢ مسألة وتزوج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحبة جائز ورثها وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات ، وكذلك للريضة الموقنة وغير الموقنة ان تتزوج صحبها أو مريضاً لها في كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحين ولا فرق ، وقال مالك : يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد الدخول فان لم يدخل بها فلا شيء لها فان دخل بها فلها صداق مثلها في ثلث ماله بما استحل من فرجها ولا ميراث لها منه البتة قال : فان مات قبل أن يفسخ نكاحها فعلها الاحداد ولا ميراث لها قال : فان صح من مرضه وقد كان دخل بها فارقها ، وقال مرة أخرى : ان صح من مرضه جاز النكاح قال : وكذلك لا يجوز للريضة ان تتزوج ولا يرثها الذي يتزوجها دخل بها أو لم يدخل ولها الصداق عليه ان دخل بها قال : ومن طلق امرأته وهي حامل طلاقاً بائناً فلا يجوز لهما ان يتراجعا اذا تمت ستة أشهر وهذا تقسيم لانعرفه عن أحد قبله وعن قال : لا يجوز نكاح المريض عطاء بن أبي رباح الا أنه قال : ان صح من مرضه جاز ذلك النكاح ويحيى بن سعيد الأنصاري قال صداق التي تتزوج المريض في ثلثه واختلف عز ربيعة فروى عنه ابن سيمان وهو ضعيف ان صداقها في ثلثه ولا ميراث لها قال ابن سيمان : وقضى بهذا أبو بكر بن عمر بن حفص في نكاح بنت المعتمر بن عياض الزهرى ، وروى عن ربيعة معمر وهو ثقة ان صداقها وميراثها في ثلثه قال معمر : وهو قول ابن أبي ليلى .

قال أبو محمد : وهو قول الليث بن سعد . وعثمان بن عيسى ، ورأى آخرون المضارة كما روينا من طريق أبي عبيدنا عثمان بن صالح عن ابن لميعة عن خالد بن أبي عمران قال سألت القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله عن تزويج المريض فقالا جميعاً : ان لم يكن مضاراً جاز تزويجه وان كانت مضاراً لم يجوز ولها نصف الصداق في ثلث ماله قالوا فان خلاها فلها الصداق من الثلث . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في نكاح المريض قال : ليس له أن يدخل الاضرار على أهل الميراث ولا نرى أن ترثه ان فصل ذلك ضاراً قال معمر : وقال قتادة : ان كان تزويجها من حاجة اليها في خدمته أو في قيام بأمرها فاتها ترثه ، وقال آخرون بمثل قولنا كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عروانة عن المنيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لو لم يبق من أجل إلا عشرة أيام اعلم أن أموت في آخرها يورمال فيهن

طول للنكاح لتزوجت غافة الفتنة * ومن طريق ابن أبي شبة ناعمد بن بشر عن
 أن رجاء عن الحكم بن زيد عن الحسن قال قال معاذ بن جبل في مرضه الذي مات فيه زوجوني
 أني أكره أن ألقى الله عز وجل عزبا * ومن طريق أبي عبيد : وسعيد بن منصور قال
 جميعا : نأبو معاوية هو الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال : دخل الزبير على قدامة
 ابن مظهر فبعده فبشر الزبير بجارية وهو عنده فقال له قدامة : زوجنيها فقال له
 الزبير وما تصنع بجارية صغيرة فوأت على هذه الحال ؟ فقال له قدامة أن أناعشت فأنبت الزبير
 وإن مت فأحق من ورثتي قال عروة فزوجها إياه * ومن طريق سعيد بن منصور نا
 عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر قال : تزوج
 عبد الرحمن بن أبي ربيعة بنت عم له في مرضه لثرت فمات فورثته وذلك في زمن عثمان
 ابن عفان * ومن طريق عبد الرزاق في ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع
 مولى ابن عمر قال : تزوج عبدالله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي بنت حفص بن المغيرة
 عمه وهو مريض لتشارك نسائه في الميراث *

قال أبو محمد : عبدالله له صحبة صحيحة * ومن طريق أبي عبيد . وسعيد بن منصور
 قال جميعا : نأشيم عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال سعيد في روايته سمعت الشعبي
 يقول : تزوج المريض جائز وشراؤه وبيعته * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم
 أن يونس بن عبيد عن الحسن البصري أنه كان يقول : يجوز تزوج المريض في مرضه *
 ومن طريق يحيى بن سعيد القطان ناسفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم
 النخعي قال : نكاح المريض جائز ولا يحسب من الثلث * ومن طريق عبد الرزاق عن
 سفيان الثوري قال : نكاح المريض جائز على مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة . والثافعي .
 وأصحابهما وكلهم يرى الصداق من رأس ماله وهو قول ابن شبرمة . والأوزاعي .
 والحسن بن حي . وأبي سليمان وجميع أصحابنا ، ورأى الحسن بن حي : وأبو سليمان أن
 لها الصداق المسمى لها من رأس ماله *

قال علي : وتزوج شيخنا أبو الخيار مسعود بن سليمان رضى الله عنه قبل موته بسبع
 ليال وهو مريض ياتس من الحياة ودخل بها أحياء لسنة *

قال أبو محمد : عهدنا بالمالكين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من
 الصحابة رضى الله عنهم مخالف وهذا عما خالفوا فيه ابن مسعود . ومعاذ بن جبل .
 والزبير . وقدامة بن مظعون . وعبدالله بن أبي ربيعة بمحضرة جميع الأحياء من الصحابة
 لا ينكر ذلك أحد وفي خلافة عثمان *

قال أبو محمد : أباح الله تعالى ورسوله ﷺ النكاح ولم يخص في القرآن . ولا في السنة صحيحا ومصححة من مريض ومريضة وما كان ربك نسيا ، وما نعلم المخالف حجة أصلا لا من قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا من رأى يعقل غير أن بعضهم احتج بأنه ليس له أن يدخل على أهل الميراث من يشركهم فيه .

قال أبو محمد : وأهل هذا القول يقولون : إن أقر في مرض موته وهو موفى بالموت بآب أمه لم يزل يقول انه عبده فأقر عند موته أنه ابنه فإن أقراره نافذ ويرث ماله فأجازوا أن يدخل على أهل الميراث من يحرمهم الكل ومنعوه أن يدخل عليهم من يعظم اليسير وهذا غاية التخليط ، ولم يختلفوا أن رجلا مريضا يئسا من الفاقة والميش اتباع جارية وأشهد الناس على نفسه أنه إنما يبتاعها ليطلب منها الولد لينع بذلك ورثته الميراث فوطئها فحملت . إن ذلك جائز مباح ، فإن قالوا : إنها قد تحبل وقد لا تحبل قلنا والتي تزوج في مرضه قد تموت هي قبله فيرثها فيزيد بذلك الورثة في ميراثهم ولبت شرعى أيمنون المسلم المريض من زواج مملوكة أو ذمية لا يرثانه أم لا ؟ وهل يمتنعون المريض الذي لا شيء له من الزواج ؟ ولا بد لهم من ترك أصلهم الفاسد ضرورة أو التناقض وقالوا : قسمنا نكاح المريض على طلاقه قلنا : قسمنا الخطأ على الخطأ ثم أخطأتم في القياس لأنكم أجزتم طلاق المريض وورثتموه بعد ذلك فإن أردتم إصابة القياس فأجيزوا نكاحه وامنعوه الميراث مع ذلك وهذا ما ترك فيه الخنفيون القياس الذي هو عندهم أصل لا يجوز تركه ، ومن العجائب أن مالكا يفسخ نكاح الأمة الفارة كما يفسخ نكاح الصحيحة للمريض ولا بدع للفارة مما سمى لها إلا ثلاثة دراهم ويجعل التي تزوجت المريض جميع مهر مثلها فهل يسمع بأعجب من هذا التحكم بلا برهان .

١٨٧٣ مسألة وإن حملت المرأة من زنا أو من نكاح فاسد مفسوخ أو كان نكاحا صحيحا ففسخ لحق واجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم اعتقاها أو مات عنها فلكل من ذكرنا أن تزوج قبل أن تضع حملها إلا أنه لا يحل للزوج أن يطأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل ، فهاتان لا يحل لهما الزواج البتة حتى يضعما حملهما وحاش المتعة الحاملة تختار نفسها فإن نكاح هذه مفسوخ ولا يحل لها أن تنكح حتى تضع حملها . برهان ذلك أن الحامل المطلقة أو المتوفى عنها هي مبتدة بنص القرآن وقد حرم الله عز وجل نكاح المبتدة جملة حتى تتم عدتها وأما سائر من ذكرنا فلم يأت في القرآن ولا في السنة إيجاب عدة عليهن ولا على أحد منهن إلا على المتعة تختار نفسها فقط وإذا لم تكن المرأة في عدة ولا ذات زوج

فلها أن تتزوج إلا أن يمنع من ذلك نص ولا نص يمنع ههنا من الزواج ولا يحل بالنص وطء حامل إلا أن يكون الحمل منه وقد اختلف الناس فيها فقال أبو حنيفة . والشافعي . ومحمد بن الحسن . وأبو يوسف . في أحد قوليه : للحامل من زنا أن تتزوج ولا يطؤها حتى تضع حملها وقال أبو حنيفة : وإن خرجت اليأس الحرية مسلمة وهي حامل من زوجها فلها أن تتزوج ولكن لا يحل له وطؤها حتى تضع حملها .

قال أبو محمد : وهو قول أصحابنا وقال زفر : على الزانية العدة كاملة وقال مالك : لا تتزوج الحامل من زنا حتى تضع حملها ولا أن كانت غير حامل إلا حتى تعتد ثلاثة قروء . قال علي : ومن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب رويانا من طريق مالك عن أبي الزبير قال : خطبت إلى رجل أخته فذكر أنها أحدثت - يعني زنت - فبلغ ذلك عمر فضربه أو كاد يضره ، وقال : مالك وللخبر قال ابن وهب ، وأخبرني عمرو بن الحارث بهذا الخبر عن أبي الزبير وفيه أن عمر قال له : إنك حواسك .

قال أبو محمد : فهذا أمر ما بالك كاح ولم يستثن حتى تتم عدة ولا أن كانت حاملاً ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا علي بن عبد الله نا سفيان بن عيينة نا عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال : تزوج سباع بن ثابت بنت موهب بن رباح وله ابن من غيرها ولها بنت من غيره فقهر الغلام بالجارية فظهر بها حمل فسلئت فاعترفت فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فاعترفنا لخدمها وحرص على أن يجمع بينهما فاني الغلام ، فهذا عمر يبيع للحامل من زنى الزواج بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف له مخالف منهم وهم يعظمون مثل هذا لو ظفروا به ، وشغب المخالفون بأن قالوا : قال الله عز وجل : (واولات الاحمال أجلن أن يضعن حملهن) وبخبر رويناه عن سعيد بن المسيب أن رجلاً يقال له نضرة بن أكتم تزوج امرأة فلما غشها وجدها حبل فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فقضى رسول الله ﷺ أن صداقها لزوجها وإن مات بطنها عبد له وأمر بها لجلدت مائة وفرق بينهما .

قال أبو محمد : لا عجب أعجب من أن يكون المحتج بهذا الخبر أول مخالف لكل ما فيه وأما نحن فلو استندقلنا به ولكننا منقطع بين سعيد ونضرة ولا حاجة في منقطع ، وقد رويانا من طريق أبي داود نا ابن أبي السرى نا عبد الرزاق نا أخيراً نا ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له : نضرة قال : تزوجت امرأة بكرافى سترها فدخلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي عليه الصلاة والسلام : لها الصداق بما استحلل من فرجها والولد عبدك وإذا ولدت فاجلدوها .

قال أبو محمد : ولم يذكر ههنا تفريقا وهو أقرب إلى أن يموه باسناده إلا أنه لا يعلم لسعيد بن المسيب سماع من نصرة أو نصرة فبطل الاحتجاج به ولو صح لقناباء، وأما قول الله عز وجل : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فأنما جاء في المطلقة قال الله عز وجل : (واللأني يؤسن من المحيض من نسائك إن أربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذا مردود على أول السورة في المطلقات ومحول عليه ما بعده من قوله تعالى : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) الآيات كلها وإنما وجب ذلك في المتوفى عنها بتغير سبيبة الإسلية وقالوا : قسنا المنسوخة النكاح بعد صحته أو لفساده في ذلك على المطلقة قلنا : القياس كله باطل لم يلزم لكون هذا منه عين الباطل لأن القياس عند القائلين به إنما هو أن يحكم الشيء بحكم نظيره وليس النكاح الصحيح الحلال نظيرا للفساد الحرام الذي لا يحل عقده ولا إقراره بل هو منده فهو باطل لانه نسبة بينه وبين الطلاق على أصول أصحاب القياس ، وأما التي انسخ نكاحها بعد صحته فإن الفسخ لانه نسبة بينه وبين الطلاق لأن الطلاق لا يكون إلا باختيار الزوج ، وأما الفسخ فلا يراعى اختياره في ذلك قال أبو محمد : وكذلك الأمة الحامل من سيدها يموت عنها أو يمتها أو تمحل من زنا لأعداء عليها وقد ثبت أن المرأة التي لا زوج لها ولا هي في عدة ولا هي أم ولد فإن انكاحها حلال وبالله تعالى التوفيق .

١٨٧٤ **مسألة** ومن كان عنده أربع زوجات فطلق إحدا من ثلاثا وهي حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إذ كانت في عصمته أو انسخ نكاحها منه قلنا أن يتزوج اثر طلاقه لاربعة أو أختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها ويدخل بها فأما في الطلاق الرجعي فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها وقلنا في هذا هو قول روى عن عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت ، وصح عن الحسن . وسعيد بن المسيب . وخلاس بن عمرو . وعروة بن الزبير . والقاسم بن محمد . وعطاء . والزهرى . وي زيد ابن عبد الله بن قسيط . وعبد الله بن أبي سلة . وربيعة . وابن أبي ليلى . وعثمان بن . واليث بن سعد . ومالك . والشافعى . وأصحابهما . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأبي سليمان . وأصحابه وهو الأشهر من قول الأوزاعي ولم يجز ذلك جماعة من السلف ، وروى عن علي بن أبي طالب وصح عن ابن عباس : وعن سعيد بن المسيب أيضا وأحد قول أبي عبيدة بن فضالة . وعبيدة السلماني وصح عن الشعبي . والنخعي وغيرهم وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وسفيان الثوري . والحسن بن حى . وأحمد بن حنبل . وأحد

قولى الارزاعى ، وصح عن الحسن اباحة ذلك الا ان تكون التى تطلق حلى *
قال أبو محمد : ما نعلم لمن منع من ذلك حجة الا أنهم موهوا بقول الله عز وجل :
(وأن تجمعوا بين الاختين) قالوا : وهذا جامع بينهما فى لحاق حملها به وفى وجوب
نفقتها واسكانها عليه ، وقالوا : لا يجوز أن يجتمع ماؤه فى خمس نسوة ولا فى اختين
ما نعلم لهم غير هذا *

قال على : أما قولهم إنهما يجتمعان فى نفقته عليهما واسكانه لهما فلسنا نساعد
على ذلك ، ثم لو كان كما قالوا ماض ذلك شيئا لأن الله تعالى يمنع من الجمع بينهما فى شيء
الا فى استئلال الوطء فقط ولا فرق بين اجتماعهما فى لحاق حملها به وبين اجتماعهما
فى لحاق ابنتها به ، وأما اجتماع مائه فى خمس نسوة أو فى ثمان أو فى اختين فلا نعلم نصا
من قرآن ولا سنة منعنا من ذلك انما منع الله تعالى من نكاح أكثر من أربع نسوة ومن
الجمع بين الاختين فى عقد نكاح أو استحلال وطء فقط وقد فصل الله تعالى لنا ما حرم
علينا من النساء ثم قال : (واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) *

ومن طريق تناقض الحنفيين ههنا أن أبا حنيفة قال من اعتق أم ولد لم يحل له
أن يتزوج أختها ولا عمتها ولا خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت أختها حتى تتم المعتقد
عدها ثلاث حيض قال : وله أن يتزوج أربعاً قبل انقضاء عدتها فأجاز أن يجتمع ماؤه
فى أربع زوجات وخامسة معتدة منه ومنع من كل ذلك زفر *

١٨٧٥ **مسألة** ولا يحل لأحد أن يتزوج مملوكته قبل أن يعتقها ولا لامرأة
أن تتزوج مملوكها قبل أن تعتقه فان اعتقته جاز لهما التناكح ان تراضيا كالا جنى
ولا فرق وهذا لا خلاف فيه من أحد لأن الله تعالى قال : (الاعلى ازا واجهم او ماملكت
ايمانهم) ففرق تعالى بين الصنفين فلا يجوز اجتماع صنفين فرق الله تعالى بينهما *

١٨٧٦ **مسألة** وجائز للرجل أن يتزوج أمة والده التى لا تحل لوالده وأمة
ولده التى لا تحل لولده وأمة أمه وأمة ابنته ، وجائز للبدن نكاح أمه سيدة وبنت سيدة
وأخت سيدة اذا كان كل ذلك باذن سيدة وما نعلم لمن منع من ذلك حجة أصلا الا أن
بعضهم قال قد يرثها وترثه فيفسخ النكاح فقلنا نعم فكان ماذا ؟ أوقد تشتريه ويشتريها
ولا فرق * برهان صحة ذلك قول الله عز وجل : (وأنكحوا الايامى منكم والصالحين
من عبادكم وامائكم) فلم يستثن الله تعالى أحدا من ذكركنا (وما كان بك نسيا) ونعوذ
بالله من اعتقاد من يظن أنه يستدرك بعقله شيئا لم يشرعه ربه تعالى *

١٨٧٧ **مسألة** ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر

منها متغفلا لها وغير متغفل الى ما يظن منها وظهر ولا يجوز ذلك في أمة يريد شراها ولا يجوز له أن ينظر منها الا الى الوجه والكفين فقط لكن يأمر امرأة تنظر الى جميع جسمها وتخبره به برهان ذلك قول الله عز وجل : (قل للذين يؤمنون يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) فاقترض الله عز وجل غض البصر جملة كما اقترض حفظ الفرج فهو عموم لا يجوز أن يخص منه الا ما خصه نص صحيح وقد خص النص نظر من أراد الزواج فقط كما روينا من طريق أبي داود نا مسدد نا عبد الواحد بن زياد نا محمد بن اسحق ع داود بن الحصين ع وأقرب عبد الرحمن - هو ابن سعد بن معاذ - عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليقبل » قال جابر خطبت امرأة من بني سبلة فكنت أتخبي تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها ، وقد روينا أيضا من طرق صحاح من طريق أبي هريرة ، والمغيرة بن شعبة فكان هذا عموما مخرجا لهذه الحال من جملة ما حرم من غض البصر ، وأما النظر إلى الجارية يريد ابتاعها فلانص في ذلك عن رسول الله ﷺ ولا حجة فيما جاء عن سواه ، وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن ابن عمر اباحة النظر إلى ساقها وبطنها وظهرها ويضع يده على عجزها وصدرها ونحو ذلك عن علي ولم يصح عنه ، وصح عن أبي موسى الأشعري اباحة النظر إلى ما فوق السرة ودون الركبة ، وروى عن سعيد بن المسيب ، وروينا عن الأسود بن يزيد أنه لم يستحظر النظر إلى ساقها .

قال أبو محمد : بقي أمر الابتاع على وجوب غض البصر ، وأما الوجه والكفان فقد جاء فيهما الخبر المشهور الذي أورده في غير هذا المكان من أمر الختمية التي سألت رسول الله ﷺ عن الحج عن أيها ؟ وإن الفضل بن العباس جعل ينظر إلى وجهها لجعل رسول الله ﷺ يصرف وجهه التفضل عنها ولم يأمرها بستر وجهها ففى هذا اباحة النظر إلى وجه المرأة لمغير اللذة ، وأما الكفان فروينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي نا شعبة عن عدى - هو ابن ثابت - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ خرج يوم اضحى أو فطر فصلى ركعتين ثم أتى النساء ومعهم بلال فامرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقى خرصها وتلقى سخاها » .

ومن طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق . ومحمد بن بكر قال جميعا : انا ابن جريج أخبرني عطاء قال : « سمعت جابر بن عبد الله يقول : ان رسول الله ﷺ خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب ثم نزل فأتى النساء وقد كرهن

وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء صدقة تلقى المرأة فتخشاها ، قال أبو محمد : الفتح
خواتم كبار كن يمسهن في أصابعهن فلو لا ظهور اكفهن ما أمكنهن القيام الفتح .

١٨٧٨ **مسألة** ولا يحل لاحد ان ينظر من اجنية لا يريد زواجها أو شرها ما
ان كانت أمة لتلذذ الا للضرورة فان نظر في الزنا الى الفرجين ليشهد بذلك فباح
له لانه مأمور باداء الشهادة قال عز وجل : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ولا
سبيل لهم الى اداء الشهادة في الزنا الا بصحة النظر الى الفرجين والتثبت في ذلك ، وأما في
غير ذلك فالوجه والكفان كما قدمنا آتعا عند الشهادة عليها أو لها أو منها ، وجمائر لذى
المحرم أن يرى جميع جسم حريمته كالآم والجلدة والبنت وابنة الابن والحائض والعمه
وبنت الأخ وبنت الاخت وامرأة الأب وامرأة الابن حاش الدبر والفرج فقط ،
وكذلك النساء بعضهن من بعض ، وكذلك الرجال بعضهم من بعض . برهان ذلك
قول الله تعالى : (ولا يدين زنتن الا ما ظهر منها وليضربن بحجر من على جيوبهن
ولا يدين زنتن الا لبعولتهن أو آباهن أو آباء بعولتهن أو أبناءهن أو أبناء بعولتهن
أو اخواتهن أو بنى اخواتهن أو بنى اخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيما نهن أو التابعين
غير أولى الأرباب من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن
بارجلهن ليعلم ما يفخين من زنتن) الآية فذكر الله عز وجل في هذه الآية زنتن
زينة ظاهرة تبدى لكل احد وهي الوجه والكفان على ما بينا فقط وزينة باطنة محرم
عز وجل ابداءها الا لمن ذكر في الآية ووجدناه تعالى قد ساوى في ذلك بين البعولة والنساء
والاطفال وسائر من ذكرنا في الآية ، وقد اوضحنا في كتاب الصلاة ان المرأة كلها
عورة الا الوجه والكفين لحكم العورة سواء فيها ذكرنا الا ما لا خلاف فيه من انه
لا يحل لغير الزوج النظر اليه من الفرج والدبر ، ولم نجد لافي قرآن . ولا سنة .
ولا معقول فرقا بين الشعر والعنق والذراع والساق . والصدرة وبين البطن . والظهر
والفخذ الا انه لا يحل لاحد ان يتعمد النظر الى شيء من امرأة لا يحل له الا للوجه ولا
غيره الا لقصة تدعو الى ذلك لا يقصد منها منكر بقلب أو بعين ، وقد روينا عن
طاوس كراهة نظر الرجل الى شعر ابنته وامه واخته ولا يصح عن طاوس ، وصح عن
ابراهيم ان لا ينظر من ذات المحرم الا الى ما فوق الصدر وهذا تحديد لا برهان على صحته ،
وليس هذا مكان رأى ولا استحسان لان المخالفين لنا ههنا باهواهم لا يختلفون في انه
لا يحل النظر الى زينة شعر العجوز السوداء الحرة ولعل النظر اليها يقضى العين ويميت
تمسيح النفس ، ويجيزون النظر لغير لذة الى وجه الجارية الجميلة الفتاة ويديها ، وقد

صح في ذلك ما روينا عن طريق مسلم بن الحجاج نا قتيبة بن سعيد نا الليث - هوابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : ان أم عطية أم المؤمنين استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة فأذن لها فأمر رسول الله ﷺ أباطية ان يحجمها ، قال : حسبت انه كان أخاها من الرضاة أو غلاما لم يحتمل .

قال أبو محمد : هذا خبر في غاية الصحة لانه من رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر وقدر وينا بأصح طريق ان كل ما رواه الليث عن أبي الزبير عن جابر فان أبا الزبير أخبره انه سمعه عن جابر أو ما قول الراوى حسبت انه كان أخاها من الرضاة أو غلاما لم يحتمل فانما هو ظن من بعض رواة الخبر عن دون جابر ثم هو أيضا ظن غير صادق لان أم سلمة رضى الله عنها ولدت بمكة وبها ولدت أكثر اولادها ، وأبو طيبة غلام لبعض الأنصار بالمدينة فحال ان يكون أخاها من الرضاة أو كان عبدا مضروبا عليه الخراج كما روينا من طريق مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : حجم رسول الله ﷺ أبو طيبة فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله ان يخففوا من خراجهم ولا يمكن أن يحجمها الا حتى يرى عتقها وأعلى ظهرها بما يراى أعلى كنفها .

١٨٧٩ مسألة وحلال للرجل ان ينظر الى فرج امرأته زوجته وامته التي يحل له وطؤها ، وكذلك لهما ان ينظرا الى فرجه لا كراهية في ذلك أصلا . برهان ذلك الاخبار المشهورة من طريق عائشة . وأم سلمة . وميمونة أمهات المؤمنين رضى الله عنهن أنهن كن يعقلن مع رسول الله ﷺ من الجنابة من انا واحد ، وفي خبر ميمونة بيان انه عليه الصلاة والسلام كان يغير مئزره لان في خبرها انه عليه الصلاة والسلام أدخل يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله فبطل بعد هذا ان يلتفت الى رأى احد ، ومن العجبان يبيع بعض المتكلمين من أهل الجهل وطء الفرج ويمتنع من النظر اليه ، ويكنى من هذا قول الله عز وجل : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فأمر عز وجل بحفظ الفرج الا على الزوجة وملك اليمين فلاملامة في ذلك وهذا عموم في زوجته ولحمه وغسلته ، وما نعلم للبخالف تعلقا الا بأثر سخي عن امرأة مجبولة عن أم المؤمنين ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط وآخر في غاية السقوط عن أبي بكر بن عياش : وزهير بن محمد ، كلاهما عن عبد الملك بن أبي سليمان الغزني ، وهؤلاء ثلاث الأثافي والديار الباقع احدهم كان يكفى في سقوط الحديث .

١٨٨٠ مسألة ولا يحل لمسلم ان يخطب على خطبة مسلم سواء ركننا وتقاربا (٥٢ - ج ١٠ المحلى)

اولم يكن شيء من ذلك الا ان يكون افضل لما في دينه وحسن محبته فله حيثن أن يخطب على خطبة غيره ممن هودنه في الدين وجعل الصلابة أو الا ان يأذن له الخطاطب الاول في أن يخطبها فيجوز له ان يخطبها حيثن أو الا ان يدفع الخطاطب الاول الخطبة فيكون لغيره ان يخطبها حيثن أو الا ان ترده المخطوبة فله غيره ان يخطبها حيثن والا فلا *

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني ابو الطاهر انا عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسه انه سمع عتبة بن عامر على المنبر يقول : « قال رسول الله ﷺ : المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للؤمن ان يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر » فقي هذا الخبر تحريم الخطبة على خطبة المسلم حتى يذر * ومن طريق أحمد بن شعيب انا ابراهيم بن الحسن المصيصي نا حجاج - هوان بن محمد - قال : قال ابن جريج : سمعت نافعا يحدث ان ابن عمر كان يقول : نهى رسول الله ﷺ ان يبيع بعضهم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطاطب قبله أو يأذن له الخطاطب *

قال أبو محمد : وأما اذارده المخطوبة فقد وجب عليه قطع الخطبة لان في تماديه الاضرار بها والظلم لها فمنعه بذلك غيره من خطبتها فكل خطبة تكون معصية فلا حكمها وأما اذا كان فوقه في دينه وحسن محبته فلحديث فاطمة بنت قيس المشهور : « أن رسول الله ﷺ قال لها : من خطبك ؟ قالت : معاوية ورجل من قريش آخر فقال لها رسول الله ﷺ : أما معاوية فانه غلام من غلمان قريش لاثى له وأما الآخر فانه صاحب شر لا خير فيه أنكحى أسامة قالت : فكرهته فقال لها ذلك ثلاث مرات فنكحته » * وروينا من طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قد كرت حديثها وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال لها : فإذا حلت فاذا نيتي قالت فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني فقال لها رسول الله ﷺ : أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية ففعلوك لا مال له أنكحى أسامة بن زيد قالت : فكرهته ثم قال أنكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت » *

قال أبو محمد : فهذا رسول الله ﷺ أشار عليها بالنهي هو أجل محبة لها من أبي جهم الكثير الضرب للنساء ، وأسامة أفضل من معاوية ، فان قيل . وما يدريك ان هذا الخبر كان قبل خبر النهي عن أن يخطب أحد على خطبة أخيه قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة » وهذا حكم

باقى اليوم القيامة ، ومن أنصح الناصح أن يكون مريد يريد خطبة امرأة قد خطبها من هو أحسن صحة وأفضل ديناً من الذى خطبها قبله فيخطبها هو وأما ان ترك خطبها من أجل الخاطب قبله فقط فما نصح المسئلة ولقد غشها وهذا لا يجوز وقد علمنا ان معاوية قى من بنى عبد مناف في غاية الجمال والحلم واسامة مولى كلبى أسود كالفاربا لضرورة تدرى أنه لا فضل له عليه الا بالدين الذى هو نهاية الفضل عند الله تعالى ورسوله ﷺ في غاية النصيحة لجميع المسلمين بلا شك ، وأما من قال : ان ذلك اذار كنا وتعارفنا بعد عوى فاسدة باطل لأنه لم يعصدها قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا نظر صحيح انما هو رأى ساقط فقط .

١٨٨١ مسألة ولا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدها جائز ان يعرض لها بما تفهم منه انه يريد نكاحها . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم علم الله انكم ستدرونهن ولنكن لاتواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولاً معروفاً ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) الى قوله (فاحذروه) فاباح تعالى التعريض ومنع من المواعدة سرا .
قال أبو محمد : ومن التعريض قول رسول الله ﷺ الذى ذكرناه آنفاً فاطمة بنت قيس : « اذا حلت فاذنين » وقد صح أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام قال : لاتقويني بنفسك . رويانا من طريق أبي داود ناقتية بن سعيد أن محمد بن جعفر حدثهم قال : نا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ . ومن التعريض ما رويناه عن ابن عباس أن يقول انى أريد الزواج ولوددت أن الله تعالى يسرلى امرأة سالحة ونحو هذا .

١٨٨٢ مسألة ولا يحل نكاح من لم يولد بعد فن فعل ذلك لم يلزمه لأنه لا يدرى أيولد له ابنة أم ابن أم مية .

١٨٨٣ مسألة ولا يحل نكاح غائبة الا بتوكيل منها على ذلك ولا يحل انكاح غائب الا بتوكيل منه ورضا لقول الله عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقد زوج رسول الله ﷺ أم حبيبة أم المؤمنين رضى الله عنها وهى بأرض الحبشة وهو بالمدينة برضاها معا .

١٨٨٤ مسألة ومن تزوج بموكة لغيره باذن السيد أو بغير اذنه سواء ادعت أنها حرة أو لم تدع فكل ما ولدت منه فهم عبيد ليس بها لا يجبر على قبول فداء فهم الا ان ما كان من ذلك بغير اذن سيدها فعليها حد الزنا وليس نكاحا والولد لاحقون

بالرجل ان كان جاهلا ، وقال أبو حنيفة : من تزوج امرأة على انها حرة فوجدت مملوكة وقد ولدت منه أولادا فأولاده منها أحرار وعليه قيمة الاحياء منهم يوم الحكم ويرجع بما غرم من ذلك على من غره ان كان غره غيرها او عليها ان كانت هى غرته وعليه صداقها لسيدها ولا يرجع به على من غره ولا عليها ولا شيء عليه فيمن مات منهم الآن يكون قتل فأخذ الأب دية فان كان الأب معسرا فلا شيء عليه ولا على أولاده ، وقال مالك : هم أحرار وعلى أبيهم قيمة الاحياء منهم يوم الحكم ولا شيء عليه فيمن مات منهم قبل ذلك فان مات الأب قبل الحكم فلا شيء على الأولاد وهم أحرار ، وقال مرة أخرى : عليهم قيمة أنفسهم وكذلك ان كان أبوه عديما ، وقال الشافعى : هم أحرار وعلى أبيهم قيمتهم يوم ولدوا سواء من مات منهم ومن عاش *

قال أبو محمد : اعجبوا لما فى هذه الأقوال من الفضايح لا يمكن البتة أن تكون الأولاد الا أحرارا أو ممالك ولا سيل القسم ثالث فلعمري لأن كانوا أحرارا مذولوا فما يحل لسيدهم أخذ قيمة حر ولا يحل أن يغرم أبوه في قيمتهم ثمنا أصلا رويننا من طريق البخارى ناشر بن مرحوم نايجي بن سليم عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبى سعيد المقرئ عن أبى هريرة عن النبی ﷺ أنه قال : « ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة فذكر فيهم ورجل باع حرا فأكل ثمنه » وان كانوا بمالك فما يحل لأحد اجبار انسان على بيع بمالكه بغير نص من قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ثم عجب آخر وهو الزامه قيمة الاحياء منهم دون من مات منهم ثم ارجاعه بما غرم على من غره من قيمة الأولاد ولا يردونه بما غرم من الصداق فأتوا بغريبة قالوا لانه قد استعاض بضعها فقلنا وقد استعاض أولادا أحرارا فلا تردوه على من غره بذلك *

قال أبو محمد : وقد جاءت عن السلف فى هذا آثار رويننا من طريق حاد بن سلمة عن حميد قال : باع رجل جارية لايه فقتراها المشتري فولدت له أولادا فجاء أبوه غاصمه الى عمر بن الخطاب فردها وولدها اليه فقال المشتري : دع لى ولدى فقال : دع له ولده ، ورويناه بلفظ يدل على ان عمر قضى بالخلاص على البائع كما رويننا من طريق سعيد بن منصور ناوشم قال : انا حميد الطويل عن الحسن أن رجلا باع جارية لايه وأبوه غائب فلما قدم أبى أن يجيز بيع ابنه وقد ولدت من المشتري فاقتصموا إلى عمر بن الخطاب فقضى للرجل بجاريته وأمر المشتري أن يأخذ يبعه بالخلاص فزمه فقال أبو البائع : مره فليخل عن ابنى فقال عمر : وأنت تغفل عن ابنه *

قال أبو محمد : هذه شفاعة من عمر رضى الله عنه لانه قد قضى له بملكهم

أو قضى منه بالخلاص . ونامح بن سعيد بنات ناعباس بن أصبغ ناعمد بن قاسم بن محمد بن عبد السلام الحنفي ناعمد بن المثنى ثنا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى التغلبي - ناسعبد هو ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : ان أمة أتت طيبا فرمعت أنها حرة فتروجها رجل منهم فولت له أولادا ثم ان سيدها ظهر عليها فقضى لها عثمان بن عفان أنها وأولادها لسيدها وان لزوجها ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملة أو السنة كل رأس برأسين قال قتادة : و كان الحسن يقول : في كل رأس رأس *

ومن طريق عبد الرزاق ناعمر عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة ان امرأة باعت هي وابن لها جارية لزوجها فولت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها فخاصم الى علي بن أبي طالب وقال : لم أبيع ولم اهب فقال له علي : قد باع ابنك وامرأتك فقال : ان كنت ترى لحقا فاعطني قال علي : فخذ جارتك وابنها ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا له فلما رأى ذلك الزوج سلم البيع فهو لاه عمر . وعثمان . وعلى أئمة الهدى قد قضوا بأولاد المستحقة رقيقا لسيدهم ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم الا رواية ساقطة عن علي روينها من طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر ابن عياش عن مطرف عن الشعبي عن علي في رجل اشترى جارية فولت منه أولادا ثم اقام رجل البيعة انها له قال : ترد عليه ويقوم عليه ولدها فيغرم الذي باعه بما عزمه وان ابن عياش ضعيف وهم يشنعون خلاف مثل هذا اذا وافق أهواهم وقد خالفهم ههنا ، وأما نحن فلا نحتاج ههنا ولا في غير هذا المكان جملة الا بقرآن أوسنة عن رسول الله ﷺ وانما نورد ما نورد من ذلك تكيئا لمن يحتاج به . اذا وافق هواه ولا يحتاج به اذا خالفه ، وهذا هو التلاعب بالدين ، وقال عز وجل : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم السادون) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وجماعكم حرم رسول الله ﷺ وكل من بعده بلا خلاف من أحد من اهل الاسلام بان ولدها يملكه المرء من اناث الاماء وسائر الحيوان فانه ملك لما لك أمة فتسأل المخالفين عن هذه الفارة أو المبيعة بغير اذن مالكها امي زوجة للذي ولدت له او ملك يمين له أم ليست له زوجة ولا ملك يمين ولا بدله من أحدهما ؟ فلا يختلفون انها ليست له زوجة ولا ملك يمين وانها انما هي ملك يمين مالكها الذي لم يبعها ولا أخرجها عن ملكه ولا أذن لها في النكاح وانها مال من ماله فاذا لاشك في هذا فلا يجوز لاحد الحكم باخراج أمته أو ماله بغير قرآن أو سنة ، وهذا غاية البيان والله تعالى الوفيق *

قال أبو محمد : وقد جاء عن الصحابة رضى الله عنهم والتابعين أشياء نذكر منها ان شاء الله عن رجل ما يصلح لهذا المكان * رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال لي عمر بن الخطاب : اعقل عني ثلاثا الامارة شورى وفي وفد العرب مكان كل عبد عبد وفي ابن الامة عبدان .

قال أبو محمد : هذا في الصحة عن عمر رضى الله عنه ؟ نزلة مالو سمعناه منه ولا فرق وبالله لو ظفروا خصومنا بمثل هذا ما تردوا ولا استخاروا الله تعالى لو وافقوا تسليمهم ان يقولوا : مثل هذا لا يقال بالرأى فلا شك في أنه توقف كما قالوا في قول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها في ابتياع زيد بن أرقم العبد ويعه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عون عن غاضرة العنبري قال اتينا عمر بن الخطاب في نساء سبعين في الجاهلية فأمر ان يقوم أولادهن على آباءهم ولا يسترقوا - يعني اما زنين في الجاهلية - فولدن من الزناه ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : قضى عمر بن الخطاب في فداء ولد الرجل من أمته قوم مكان كل جارية جارية ومكان كل غلام غلام ، قال ابن وهب : وأخبرني مالك انه بلغه ذلك عن عمر أو عن عثمان . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : قضى عمر بن الخطاب في فداء سبي العرب بستة فرائض وقضى عمر بن عبد العزيز في ذلك في كل رأس أربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن يحيى الفسائي قال : كتب عمر بن عبد العزيز ان عمر بن الخطاب قضى في فداء سبي العرب في كل رأس أربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت سليمان بن موسى يذكر ان عمر بن الخطاب قضى في ولد الامة تخيير انها حرة فينكحها احدهم قتله ان على آباءهم مثل كل ولد له من الرقيق في الشبر والذرع قال ابن جريج : قتلته فان كان أولاده حسانا قال لا يكلف مثلهم في الحسن انما يكلف في الذرع . ناهام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن ميسرة قال : نكح رجل أمة فولدت له فكتب في ذلك الى عمر بن عبد العزيز فكتب ان يفادى أولاده قال ابن مفرج في غير كتاب ابن الاعراب بوصيفين آخرين كل واحد باثنين فهو لاء كلهم لا يرون الفداء الا اما بغلام مكان الذكر او بجارية مكان الانثى واما بغلامين مكان غلام ذكر ، ورويانا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فولد النارة يقارب أبوهم فهم . ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن كثير عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم في النارة قال صداها على الذي غره ، وقال حمام بن أبي سليمان مثل ذلك ، وقال الحكم فكذلك ولدها على الأب ولا

نعمل عن صاحب ولا تابع غير ما أوردنا خالف الحنفيون : والمالكون ، والشافعيون كل هؤلاء لا يخترع لهم فاسد وبإيجاب القيمة التي تأت من أحد نعله قبل أن حنيفة ثم اتبعه مالك والشافعي . وقد جافى ذلك اثران ذكرهما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان ابن عيينة عن زكريا - هو ابن زائدة - عن الشعبي قال : قضى رسول الله ﷺ في سبي العرب في الجاهلية أن فداء الرجل ثمان من الابل وإن في الأثني عشر قال سفيان : فأخبرني مجاهد عن الشعبي أن ذلك شكى إلى عمر بن الخطاب فجعل فداء الرجل أربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة مولى ابن عباس قال : قضى النبي ﷺ في فداء رقيق العزب من أنفسهم في الرجل إذا سبي في الجاهلية بثان من الابل وفي ابن الأمة بوصيفين وصيفين لكل انسان منهم ذكر واثني وقضى في سبية الجاهلية بعشر من الابل وفي ولدها من العبد بوصيفين يفديه موالى أمه ومعه عصبته لهم ميراثها وميراثها مالم يمتق أبوه وقضى في سبي الاسلام بستة من الابل في الرجل والمرأة والصبي فذلك فداء العرب فإن تعلقوا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر ابن عياش قال : أبو حصين عن الشعبي لما استخلف عمر بن الخطاب قال : ليس على عربي ملك ولستأ بنازعين من يد أحد شيئا أسلم عليه ولا كنا نقومهم الملة قلنا : أنتم أول مخالف لهذا فتوجبون الملك للعلاج على أولاد العربي والقرشي إذا تزوج أمته بأذنه ولا يمكنكم دعوى اجماع ههنا لأن سعيد بن المسيب . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأبا ثور . واسحق بن راهويه كلهم يقول عن عمر في العبد يتزوج أمة رجل بأذن سيدها أن أولاده منها أحرار لا رق عليهم ولا على أيهم فداؤهم وهو قول الشافعي بالعراق .

قال أبو محمد : أن من تعلق بحد السنة الثابتة برواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيار ورواية مجاهد عن الشعبي لا يؤمن أحد بعدى جالساً ثم خالف رواية سفيان بن عيينة عن زكريا عن الشعبي التي ذكرنا ورواية ابن طائوس عن أبيه عن ابن عباس عن عمر ومرسل عكرمة لنحو من الخط من الصواب ونعوذ بالله من الضلال . ومن طرأتم ما يأتون به احتجاجهم في هذه المسألة بأنه إنما اعتق ولد الغارة والمستحقة لأن أباهم على ذلك دخل قلنا : أن هذا لعجب . فكان ماذا وفي أي كتاب الله عز وجل وجدتم أم في أي سنة رسول الله ﷺ أن يخرج ملك فرج وما ولد عن ملك مالكم قهر من أجل أن الواطئ له بغير حق على ذلك دخل تحسبك بهذا القول بحجة وبالله تعالى تأييده .

١٨٨٥ مسألة ولا يحل للمرأة التبرج ولا التزين للخروج اذا خرجت لحاجة قال الله عز وجل : (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) وقد ذكرنا في كتاب الصلاة امر النبي ﷺ اذا خرج النساء الى الصلاة أن يخرجن ثقلات (١) .

١٨٨٦ مسألة وفرض على الرجل أن يسمع امرأته التي هي زوجته وأذن ذلك مرة في كل طهر أن قدر على ذلك والا فهو عاص لله تعالى بهرمان ذلك قول الله عز وجل : (فإذا طهرن فانتهن من حيث أمركم الله) وروينا من طريق أبي عبيد نازير بن محمد بن إسحاق عن محمد بن إسحق عن يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال انا لنسیر مع عمر بن الخطاب بالرّف من بھدان اذ عرضت له امرأة من خزاعة شابة فقالت : يا أمیر المؤمنین انی امرأة أحب ما تحب النساء من الولد وغيره ولی زوج شیخ ووالله ما برحنا حتى نظرنا الیه یھوی شیخ کبیر فقال لعمر : یا أمیر المؤمنین انی لحسن الیھا وما لوالھا فقال له عمر أتقیم لها طهرها فقال : نعم، فقال لها عمر : انطلقی مع زوجک والله ان فیھما یحزى أو قال یفنى المرأة المسلمة .

قال أبو محمد : ويجبر على ذلك من أبى بالأدب لأنه أتى منكرًا من العمل . ومن طريق البزار نا محمد بن بشار بن دثار نا جعفر بن عون نا أبو العمیس - هو حبة ابن عبد الله بن حبة بن مسعود - عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أن سليمان الفارسی قال : لانی الدرداء : « وان لجسدك عليك حقا وان لاهلك عليك حقا أعط كل ذي حق حقه صم واضلوقم ونهوات اهلك » فأخبر أبو الدرداء بذلك رسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ مثل قول سليمان .

١٨٨٧ مسألة - وفرض على الأمة والحرة ان لا يمتعا السيد والزوج الجماع متى دعاهما لم تـكـن المدعوة حائضا أو مريضة تتأذى بالجماع أو صائمة فرض فان امتعت لعير عذر فهي ملعونة وروينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا مروان - هو ابن معاوية القرظري - عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة : قال قال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها » نا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا شعبة عن قتادة عن زرارة نا أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « اذا باتت المرأة مهاجرة الى زوجها أو فراش زوجها لعتها الملائكة حتى ترجع » ومن طريق أحمد

ابن شعيب أنا هناد بن السرى عن ملازم بن عمرو ناعبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا دعى الرجل زوجته لحاجته فلتأتمه وإن كانت على التور » •

١٨٨٨ مَسْأَلَةٌ : والعدل بين الزوجات فرض ، وأكثر ذلك في قسمة الليالي ولا يجوز أن يفضل في قسمة الليالي حرة على أمة متزوجة ولا مسلمة على ذمية فإن عصته حل له هجرانها حتى تطيعه وضربها بالم بولم ولا يجرح ولا يكسر ولا يعفن فإن ضربها بغير ذنب أقيدت منه ولا يجوز له المبيت عند أمته ولا عند أم ولد له ولا في دار غيره إلا بعد . برهان ذلك قول الله تعالى : (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) وقول الله عز وجل : (ولن تستعبدوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وقال تعالى : (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واجبروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فلم يبح الله عز وجل هجرانها في المضجع إلا إذا خاف نشوزها وإنما باح الضرب ولم يبح الجراح ولا كسر المظام ولا تعفين اللحم ، وقال تعالى : (والحرمات قصاص) فصح أنه اعتدى عليها بغير حق فالتصاص عليه • وروينا عن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ناعبد الرحمن - هو ابن مهدي - نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من كانت له امرأتان يميل لأحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل ، فلم يخص عليه الصلاة والسلام حرة متزوجة من أمة متزوجة ولا مسلمة من ذمية وأمر عز وجل من خاف أن لا يعدل أن يقتصر على واحدة من الزوجات أو أن يقتصر على ما ملكت يمينه ، فصح أنه ليس عليه أن يعدل بين أماته ، وكل ما قلنا فهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وقال إبراهيم النخعي : لا فضل للزوجة المسلمة على الكتانية في القسمة وهو قول مالك . والليث . وأبي حنيفة . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : من كانت له زوجة حرة وزوجة بمو كذا فلا حرة ليلتان وللأولى كالأولى •

وروينا ذلك عن علي . ومسروق . ومحمد بن علي بن الحسين . والشعبي ، والحسن وعطاء . وسعيد بن جبير . وسعيد بن المسيب . وعثمان بن القتي . والشافعي . وقال مالك . والليث . وأبو سليمان : القسمة لهما سواء ، واحتج من رأى الحرة يومين وللأمة يوما بأنه روى في ذلك حديث مرسل وأنه عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وأنه قول جمهور السلف ، وقالوا : لما كانت عدة الأمة

وحدها نصف عدة الحرة وحدها وجب أن تكون قسمتها نصف قسمة الحرة *
قال أبو محمد : المرسل لاحجة لهم فيه ، وعهدنا بهم بردون السنن الثابتة في المسح
 للعمامة وما يحرم من الرضاعات بأنها زائدة على ما في القرآن وتركوا ههنا عموم أمر
 الله تعالى بالعدل بين النساء عموما بخبر ساقط مرسل يخالف لمعوم القرآن ولا حجة
 في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا طائفة من الصحابة منهم علي فبما لا يعرف
 لهم فيه مخالف منهم في القضاء بولد الأمة المستحقة لسيد أمه أو فدائه برأس أو رأسين
 والزام البائع الخلاص وخالفوه وجمهور السلف في ذلك أيضا ، وأما قياس القسمة
 على العدة باطل لأن القياس كله باطل ولما رخصهم بقياس أدخل في الإيهام من قياسهم
 وهو أنه لما كانتا في النفقة سواء وجب أن يكونا في القسمة سواء ، وبالله تعالى التوفيق
 وهو حسبا ونعم الوكيل *

الإيلاء

١٨٨٩ **مسألة** ومن حلف بالله عز وجل أو باسم من أسمائه تعالى أن
 لا يأتى أمراته أو أن يسودها أو أن لا يجتمعها وإياها فراش أو بيت سواء قال ذلك في
 غضب أو في رضا لصالح رضيعها أو لغير ذلك استثنى في يمينه أو لم يستثن فسواء
 وقت وقنا ساعة فاكثرت إلى جميع عمره أو لم يوقت الحكم في ذلك واحد ، وهو أن
 الحاكم يلزمه أن يوقفه ويأمره بوطئها ويؤجل له في ذلك أربعة أشهر من حين يحلف
 سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب رضيت ذلك أو لم ترض فإن فاء في داخل الأربعة
 الأشهر فلا سبيل عليه وإن أبى لم يعترض حتى تنقضى الأربعة الأشهر فإذا تمت أجبره
 الحاكم بالسوط على أن يقضى فيجتمع أو يطلق حتى يفعل أحدهما كما أمره الله عز وجل
 أو يموت قتل الحق إلى مقت الله تعالى إلا أن يكون عاجزا عن الجماع لا يقدر عليه
 أصلا فلا يجوز تكليفه مالا يطيق لكن يكلف أن يقضى بلسانه ويحسن الصحبة
 والمبيت عندها أو يطلق ولا بد من أحدهما ، ولا يجوز أن يطلق عليه الحاكم فإن فعل
 لم يلزمه طلاق غيره ، وسواء استثنى في يمينه أو لم يستثن ، ومن آلى من أجنبية ثم
 تزوجها لم يلزمه حكم الإيلاء لكن يجبر على وطئها كما قدمنا قبل ، ومن حلف في ذلك
 بطلاق أو عتق أو صدقة أو مشى أو غير ذلك فليس موليا ، وعليه الأدب لأنه حلف
 بما لا يجوز الحلف به * برهان ذلك قول الله عز وجل : (لاذين يؤلون من نسائهم
 تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع

عليهم) فبهذه الآية تقتضي كل ما قلنا لأن الآية هي التي هي وقدم عن رسول الله ﷺ
 « من كان حائفا فلا يحلف بالاباء » فصح ان من حلف بغير الله تعالى فلم يحلف
 بما أمره الله عز وجل به فليس حائفا قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس
 عليه امرنا فهو رد » ولم يخص الله تعالى بالحكم المذكور من وقت عن لم يوقت ولا
 من استثنى عن لم يستثن ولا من طلبته امرأته ممن لم يطلبه وهو حق الله عز وجل في
 عبده لا لها ، وقال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فاجب تغييره يده » ، والآي
 من القيتة أو الطلاق بعد الأربعة الأشهر معن بالمنكر فواجب تغييره باليد مادام
 مظهرا للمنكر ولا يجوز أن يمارض بشئ قبل انقضاء الأربعة الأشهر لأنه نص
 الآية ، وقد صح أن رسول الله ﷺ آلى من نسائه شهرا فجهزهن كلهن شهرا ثم
 راجعن فمن فعل كذلك فلا شيء عليه اذفاء قبل انقضاء الأربعة الأشهر والمأجزة
 الجماع اذا حلف مول من امرأته لأن الله تعالى لم يخص بذلك جماعا من غيره فواجب
 أن يكلف من القيتة ما يطبق وهو مطبق على القيتة بلسانه ومراجعتهم مضجعا وحسن
 صحبتها ، وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى)
 وقال عز وجل : (وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) فنع عز وجل من كل شيء
 الا عزيمته الطلاق ، فصح أن يطلق الحاكم عليه فضول وباطل وتمدد لحدود الله عز
 وجل ، ومن الباطل أن يطلق عليه غيره أو أن يفى عنه غيره وانما أوجب الله عز وجل
 الحكم المذكور على من آلى من امرأته لاعلى من آلى ممن ليست من نسائه واذا
 لم يلزم الحكم حين كون ما يوجه لم يلزمه بعد ذلك الا بنص والله تعالى التوفيق •
 فان طلقها ثم راجعها فقد سقط عنه حكم الايلاء لانه قد فعل ما أمر الله عز وجل
 ومن فعل ما أمره الله تعالى قد احسن قاله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) وفي
 كثير مما ذكرنا خلاف قد رأى قوم ان الهجرة بلا يمين له حكم الايلاء • رونا من
 طريق عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الاصم ان ابن عباس
 قال له : ما فعلت اهلك عهدي بها لسنة سيئة الخلق قال : أجل والله لقد خرجت وما
 اكلها فقال له ابن عباس : عجل السير ادر کہا قبل أن تمضي أربعة أشهر فان مضت
 فهي تلقية ، وصح عن ابن عباس ماروناه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج انا
 أبو الزبير انه سمع سعيد بن جبیر يحدث عن ابن عباس انه قال : الايلاء هو ان يحلف
 ان لا يأتيها أبدا وصح عن عطاء أن الايلاء انما هو ان يحلف بالله على الجماع أربعة
 أشهر فأكثر فان لم يحلف فليس إيلاء ، ومن قال مثل قولنا بعض السلف كما رونا

من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : اذا حلف بالله ليغنيها . أو ليسونها . أو ليخرج منها . أو لا يجمع رأسه ورأسها . فهو إيلاء . ومن طريق عبد الرزاق عن خفيف عن الشعبي قال : كل بين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ، وعن قال بقولنا في الايمان بعض السلف كانوا من طريق شعبة عن عبد الخالق عن حماد بن أبي سليمان في رجل قال لامرأته : انت علي كظهر أمي ان قربتك قال ليس بشيء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في رجل قال لامرأته : انت طالق ان مستلك أربعة اشهر قال عطاء : ليس ذلك بإيلاء ليس الطلاق يمين فيكون إيلاء ، وخالف في ذلك آخرون كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أبي الشعثاء قال : ان قال : انت علي حرام او انت كأمي او انت طالق ان قربتك فهو إيلاء ، وقال أبو حنيفة : ان حلف بطلاق أو عتاق أو حج أو عمرة أو صيام فهو إيلاء فان حلف بنذر صلاة أو بان يطوف أسبوعا أو بان يسبح مائة مرة فليس مولى ، وهذا كلام يغني سماعه عن تكلف الرد عليه . وعن قال مثل قولنا في المدة طائفة في حديثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام نا الحسن نا محمد بن المنثري نا محمد بن كثير عن سفیان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن وبرة فيمن حلف ان لا يقرب امرأته عشرة أيام فلم يقربها حتى مضت ثلاثة أشهر فاتوا في ذلك ابن مسعود فجعله إيلاء ، قال سفیان وقال ابن أبي ليلى . وغيره : اذا آلى يوما أو ليلة فهو إيلاء * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سئل عن حلف ان لا يقرب امرأته شهرا فسكت عنها خمسة أشهر فقال عطاء : ذلك إيلاء سمي أجلا أو لم يسمه فاذا مضت أربعة اشهر كما قال عز وجل فهي واحدة يريد هي تطليقة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن حلف أن لا يقرب امرأته عشرة أيام فتر كما أربعة أشهر فهو إيلاء . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يوسف بن عبيد عن الحسن البصري انه كان يقول : اذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربها الليلة فتر كما أربعة أشهر فان كان تر كما ليلته فهو إيلاء . وروينا ايضا عن ابراهيم النخعي وبه يقول اسحق بن ابراهيم بن راهويه وصح خلاف هذا عن ابن عباس كما ذكرنا ، وعن طاوس اذا حلف دون أربعة اشهر فليس إيلاء . وهو قول سعيد بن جبير وأخذ قول عطاء وهو قول سفیان الثوري . وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقال مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم : لا يكون مولى من حلف ان لا يقربها أربعة أشهر فأقل انما المولى من حلف على أكثر من أربعة اشهر *

قال أبو محمد : كلا القولين خلاف لئس الآية إنما ذكر الله تعالى الإيلاء من نسائهم دون توقيف ثم حكم بالتوقيف والتريص أربعة أشهر ثم حكم بعد انقضائه الأربعة الأشهر بالزام الفينة أو الطلاق ، وأما من قال : لا إيلاء إلا ما كان في غضب فروينا ذلك عن علي لما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنادود بن أبي هند عن سماك بن حرب عن أبي عطية الأسدي قال : قلت لعمى بن أبي طالب : تزوجت امرأة أخى وهى ترضع ابن أخى فقلت : هى طالق إن قربتها حتى تقطعه قال على : إنما أردت الإصلاح لك ولا ابن أخيك فلا إيلاء عليك إنما الإيلاء ما كان في الغضب .

قال أبو محمد : ونايونس بن عبيد عن الحسن أنه كان يقول : مثل ذلك قال هشيم : ونايونس وكعب عن أبي فزارة عن ابن عباس قال : إنما جعل الإيلاء في الغضب ، وعن لم يراع ذلك إبراهيم النخعي . وابن سيرين روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنالصفاح بن يزيد الضبي أنه قال لمحمد بن سيرين في قول من يقول : إنما الإيلاء في الغضب فقال : لا أدري ما يقولون قال الله تبارك وتعالى : (الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاعوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فالت الله سميع عليم) .

قال أبو محمد : صدق أبو بكر رحمه الله وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وأما الاختلاف في هل يقع طلاق بمضى الأربعة الأشهر أم لا يقع بذلك طلاق ؟ فالذين قالوا بمضى الأربعة الأشهر يقع الطلاق فكما روينا من طريق اسماعيل بن عمار القاضى نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن المبارك عن معمر عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أزعثان بن عفان . وزيد بن ثابت قالوا في الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر فهى طليقة وهى أمك بنفسها . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو نا على بن أبي طالب قال : إذا آلى منها فمضت الأربعة الأشهر فقد بانت منه ولا يخطبها غيره . ومن طريق اسماعيل بن إسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو معاوية . هو الضرير . عن الأعشى عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمر . وابن عباس قالوا جميعا : إذا آلى فلم يفضى . حتى تمضى الأربعة الأشهر فهى طليقة بائنة قال اسماعيل : ونا سليمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي قلت لسعيد بن جبير : أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهى طليقة بائنة وتزوج ولا عدة عليها ؟ قال : نعم . ومن طريق وكعب عن المسعودى عن على بن بزيمه عن أبي عبيدة بن عبد الله

ابن مسعود عن مسروق عن عبدالله بن مسعود قال : اذا آلى منها فعضت أربعة أشهر
فهى تطلقه بائنه ويخطبها في عدتها ولا يخطبها غيره .

قال أبو محمد : هذا خلاف قول ابن عباس لأن ابن عباس رأى انقضاء العدة
مع انقضاء الأربعة الأشهر ، ورأى ابن مسعود أنها تبتدىء العدة بعد انقضاء الأربعة
الأشهر ويقول ابن عباس يقول جابر بن زيد * وروينا عن طريق سعيد بن منصور نا
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : اذا آلى الرجل فعضت
أربعة أشهر فليس عليها عدة ، ويقول ابن مسعود يقول مسروق كما روينا عن طريق
سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن الشعبي عن مسروق أن رجلا استفتاه في إيلائه
من امرأته فقال له مسروق : اذا مضت الأربعة الأشهر بانت منك بتطلقه وتعتد بثلاث
جيشن فتخطبها ان شئت وشئت ولا يخطبها غيرك * وروينا أيضا عن شريح وبه يقول
عطاء ومن صح عنه أنها تطلقه بائنه الحسن البصري . وإبراهيم النخعي . وقبيصة بن ذؤيب .
وعكرمة مولى ابن عباس . وعلقمة . والشعبي وبه يقول أبو حنيفة . وأصحابه . وابن جريج .
وسفيان الثوري . وابن أبي ليلى . والأوزاعي ، ويرى أبو حنيفة أن تعتد بعد انقضاء الأربعة
الأشهر ، وقالت طائفة منهم بمعنى الأربعة الأشهر تقع عليها تطلقه رجعية كما روينا
عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام في الإيلاء : اذا مضت أربعة أشهر فهى تطلقه وهو أحق بها وبه يقول الزهري
ومكحول ، وروى عن سعيد بن المسيب ولم يصح عنه ، وأما من قال : يوقف بعد
الأربعة الأشهر فكاروينا عن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي
انا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة
أم المؤمنين أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئا حتى يوقف . ومن طريق اسماعيل بن
اسحق نا نصر بن علي الجهضمي نا سهل بن يوسف . ومحمد بن جعفر غندر كلاهما عن شعبة
عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير قال : ان عمر بن الخطاب قال في الإيلاء : اذا
مضت أربعة أشهر فهى امرأته . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر
ابن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن عثمان بن عفان قال : يوقف المولى
فاما ان يفى . واما أن يطلق . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا عبدالله بن مسلمة . هو
القنبي . نا سليمان بن بلال عن عمر بن حسين نا عثمان بن عفان كان لا يرى الإيلاء
شيئا وان مضى أربعة أشهر حتى يوقف ، وصح عن علي كما روينا عن طريق سعيد
ابن منصور نا هشيم نا الشيباني . هو أبو اسحق . عن بكير بن الاخلس عن مجاهد

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت على بن أبي طالب أوقف رجلا عند الأربعة الأشهر بالرحمة اما أن يفي . وأما أن يطلق . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا على ابن عبد الله بن المديني تاجر بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن على ابن أبي طالب قال : اذا آلى الرجل من امرأته وقف عند تمام الأربعة الأشهر ، وقيل له : أما تفي . وأما تعزم الطلاق ويجبر على ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : يوقف المولى عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يفي . وأما أن يطلق . ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن سعيد بن المسيب والقاسم ابن محمد بن أبي بكر . وطاوس . ومجاهد كلهم أن أبا الدرداء قال : يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يطلق وأما أن يفي . ومن طريق صفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يقول في الإيلاء : يوقف هو قول سعيد بن المسيب وطاوس . ومجاهد . والقاسم بن محمد بن أبي بكر كلهم صرح عنه أن المولى يوقف فاما إن يفي . وأما أن يطلق ، وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وعروة بن الزبير . وأبي مجلز . ومحمد بن كسب كلهم يقول يوقف . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا سليمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال : أدركت الناس يقفون صاحب الإيلاء اذا مضت أربعة أشهر فاما أن يفي . وأما أن يطلق وهو قول سليمان بن يسار وهو قول مالك . والشافعي . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأحمد . واسحق . وأبي سليمان . وأصحابهم الا ان مالكا . والشافعي في أحد قوله يقولان : يطلق الحاكم عليه أن أي مم اختلفا فقال الشافعي : له أن يراجعها مادامت في عدتها فان وطئها فذلك سقوط الإيلاء وان لم يطأها عاد عليه التوقيف أربعة أشهر من ذى قبل ، فان فاء . والاطلاق عليه الحاكم مم له أن يراجعها فان وطئها سقط الإيلاء والاعاد عليه التوقيف أربعة أشهر مم يطلق عليه الحاكم وتحرم عليه الا بعد زوج . قال على : وهذا قول فاسد لانه يصير التوقيف في الإيلاء بلا شك عاما كاملا وهذا خلاف القرآن واذا بطل التوقيف بطل الإيلاء الذي أوجبه بلا شك وقال مالك : له أن يراجعها فان وطئها سقط عنه الإيلاء . وان لم يطأها بانت عنه عند تمام عدتها من طلاق الحاكم .

قال أبو محمد : وهذا كلام لا ندري كيف قاله فانه اذ ليس في الباطل اكثر من اجازة كون امرأة في عصمة زوج صحيح الزوجية وهي في عدة من طلاق غيره عليه وما

نعلم في أي دين الله تعالى وجد هذا . واعلموا أن قول مالك لم يقله أحد قبله ولا قاله أحد غيره الا من ابتلى بتقليده . ثم أن قوله الذي اتبعه عليه الشافعي من أن يطلق عليه غيره لم يحفظ قط عن أحد قبل مالك وهو قول مخالف للقرآن وللسنن كلها والقياس والمعقول ، أما القرآن فإن الله عز وجل يقول : (وان عزموا الطلاق) فجعل عزيمة الطلاق الى الزوج المولى لا الى غيره ، وقال عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فمن الباطل ان يطلق احد على غيره لاحاكم ولا غير حاكم ، وأما السنن فانها انما جاءت في مواضع معروفة بفسخ النكاح وأما بطلاق احد عن غيره فلا أصلا ، وكل من روى عنه في هذا كلمة فاعلمنا قال بولنا إما أن يفى . وأما أن يطلق فالواجب أن يجبر على أيهما شاء ولا بد ، وأما القياس فلا أدري من أين اجازوا ان يطلق الحاكم على المولى ولم يجبروا ان يفى عنه ولا فرق بين الأمرين ، فان قالوا : لا يجزى للحاكم ان يستحل فرج امرأته سواء فيكون زنا قلنا له : ولا يجزى له ان يبيع فرج امرأته سواء لغير زوجها بأن يطلقها عليه فيكون اباحة للزنا ولا فرق ، فان قالوا : أي فرق بين ان يفسخ نكاحه وبين ان يطلقها عليه قلنا : ولا فرق وما أجزنا قط أن يفسخ الحاكم نكاح امرأتى العالم عز زوجها وماذا الله من ذلك انما قلنا : كل نكاح اوجب الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ فسخه فهو مفسوخ سواء أحب الحاكم ذلك أم كرهه ولا مدخل للحاكم في ذلك ولا رأى له فيه انما الحاكم منفذ بقوة سلطانه كل ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ وما نفع من العمل بما لم يأمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ فقط وكل حاكم به الحاكم كما عدا اذ كراهوا باطل مردود مفسوخ أبدا .

١٨٩٠ مسألة والعبد . والخرف في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة أو الامة المسئلة أو الذمية الكبيرة أو الصغيرة سواء في كل ما ذكرنا لان الله عز وجل هم ولم يخص (وما كان ربك نسيا) وروينا عن عمر بن الخطاب ولم يصح عنه لانه من طريق عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل أبي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال قال عمر بن الخطاب : إيلاء العبد شهران . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بلغني عن عمر ايلاء العبد شهران ، وروينا عنه أيضا إيلاء الامة شهران ولا يصح أيضا لانه من طريق سعيد ابن منصور عن جبان بن علي عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن ابن سيرين ان عمر : قال : طلاق الامة تطليقتان وإيلاؤها شهران ، وصحح عن عطاء ان لا إيلاء للعبد دون سيده وهو شهران وبه يقول الاوزاعي . والليث . ومالك . واسحاق ، فان موها

بعمر قلنا : وقد جاء عن عمر الإيلاء من الأمة شهران وجاء عنه لا ينكح العبد الا اثنتين غالفتموه وهذا تلاعب ، وقالت طائفة : الحكم في ذلك للنساء فان كانت حرة فأيلاء زوجها الحر والعبد عنها أربعة اشهر وان كانت أمة فأيلاء زوجها الحر والعبد عنها شهران وهو قول ابراهيم النخعي : وقادة وسفيان الثوري ، وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقالت طائفة : إيلاء الحر والعبد من الزوجة الحرة والأمة سواء وهو أربعة اشهر وهو قول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : لاجبة لاحد من القرآن *

١٨٩١ مَسْأَلَةٌ : ومن آلى من أربع نسوة له يمين واحدة وقبطن كلهن من حين يحلف فان فاء الواحدة سقط حكمها وبقي حكم البواقي فلا يزال يوقف لمن لم يقبض اليها حتى يقبض أو يطلق وليس عليه في كل ذلك الا كفارة واحدة لانها يمين واحدة على أشياء متغايرة ولكل واحدة حكمها وهو مول من كل واحدة منهن (ولا تزور وزارة وزر أخرى) *

١٨٩٢ مَسْأَلَةٌ : ومن آلى من أمته فلا توقف عليه لان الله عز وجل قال : (وان عزموا الطلاق) فصاح حكم الإيلاء انما هو فيمن تلزمه فيها الفيتة أو الطلاق وليس في المملوك طلاق أصلا فصاح انه في المتزوجات فقط وبالله تعالى التوفيق *

١٨٩٣ مَسْأَلَةٌ : وأما قولنا فيمن آلى من أجنبية ثم تزوجها انه ليس عليه حكم الإيلاء فلان الله عز وجل انما قال : (الذين يقولون من نسائهم) فمن آلى من أجنبية فلم يول من أحد من نسائه فلا إيلاء عليه ، فان قيل : قد صارت من نسائه قلنا : من المحال ان يسقط الحكم حين ايجابه ويجب حين لم يجب ولم يوجب ذلك نص وارد ولا جهات به سنة ولان التريص لا يكون الا حيث يؤخذ بالفيتة ، ولا يجوز ذلك في أجنبية وبالله تعالى التوفيق . تم كتاب الإيلاء بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم *

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الظهار

١٨٩٤ مَسْأَلَةٌ : ومن قال من حر أو عبدا لمرأته أو لامته التي يحل له وطؤها : أنت على كظهر أمي ، أو قال لها : أنت مني بظهر أمي أو كظهر أمي أو مثل ظهر أمي فلا شيء عليه ولا يحرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرة أخرى فاذا قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة الظهار وهي عتق رقبة ، ويجزئ في ذلك المؤمن والكافر

والذ كرو الأثني والمعيب والسالم فلم يقدر على رقة فعليه صيام شهرين متتابعين ولا يحل له أن يطأها ولا أن يمسا بشيء من بدنه فضلا عن الوطء الاحق يكفر بالعتق أو بالصيام فان أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفر بالعتق أو بالصيام أمسك عن الوطء حتى يكفر ولا بد ، فان عجز عن الصيام فعليه أن يطعم ستين مسكينا متغارين شيعهم ، ولا يحرم عليه وطؤها قبل الاطعام ولا يجب شيء مما ذكرنا الا بد كظهر الأم ولا يجب بد ك فرج الأم ولا بعضو غير الظهر ولا بد ك الظهر أو غيره من غير الأم لا من ابنة ولا من أب ولا من أخت ولا من اجنية والجد ءام • برهان ذلك قول الله عز وجل : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم) الآية الى قوله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا : فتحرير رقة من قبل ان يتماس ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فلم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماس فلم يستطع فاطعم ستين مسكينا) فهذه الآية تنظم كل ما قلناه لان الله عز وجل لم يذكر الا الظهر من الأم ولم يوجب تعالى الكفارة في ذلك الا بالعود لما قال وأوجب عتق الرقة ولم يخص كافرة من مؤمنة ولا معيبة من صحيحة ولا ذكر ان أنثى ولا كبيرا من صغير (وما كان ربك نسيا) ، وشرط الله عز وجل في العتق والصيام قبل التماس ولم يشترط ذلك في الكفارة بالاطعام (لا يضل ربى ولا ينسى) تبيانا لكل شيء ، ولا يحصى التكرار على اقل من ستين مسكينا لانهم ليسوا ستين مسكينا ولا خلاف في الاشباع ولم يشترط تعالى طاماما دون طعام ولم يخص تعالى حراما عبدولا زوجة من أمة ، وفما ذكرنا خلاف ذهب قوم الى ان الظهار من الأمة لا يباح فيه كفارة روى ذلك عن الشعبي في قوله وعكرمة ولم يصح عنهما وصح عن مجاهد في أحدهما . وابن أبي مليكة ، وهو قول أنى حنيفة . والشافعي . وأحمد . وإسحق . وأصحابهم الا ان أحمد قال في الظهار من ملك البين كفارة بيمين ، وقالت طائفة : ان كان يطأ الأمة فعليه كفارة الظهار وان كان لا يطؤها فلا كفارة ظهار عليه صح هذا القول عن سعيد بن المسيب . والحسن البصري في أحد قوليهما ، وقالت طائفة : الظهار من الأمة كالظهار من الحر صح ذلك عن سعيد بن المسيب . والحسن . وسليمان بن يسار . ومرة المهداني . وأبراهيم النخعي . وسعيد بن جبير . والشعبي . وعكرمة . وطاوس . والزهري . وقائدة . وعمر بن دينار . ومنصور بن المعتمر ، وهو قول مالك . والليث . والحسن بن حي . وسفيان الثوري . وأبي سليمان . وجميع أصحابهم •

قال أبو محمد : احتج القائلون بأنه ليس ظهارا بأن قالوا : قسناه على الايلاء ،

قال علي : القياس ظه باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل والتحكم لانه ليس قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء في الايلاء بأولى من قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء فيما حرم الله عز وجل علينا اذ يقول : (وأما نساءكم) فدخل في ذلك باجماعنا ومنهم الامام مع الحرائر ، والمعجب انهم يقولون : ان اضعف النصوص أولى من القياس ، وهذا مكان تركوا فيه عموم القرآن لقياس فاسد وليس في الظهار علة تجمعها بالايلاء فيجوز القياس عليها عند أصحاب القياس ، وأتوا بأعذار بعد هذا لا معنى لذكرها لانها سخافات وحماقات ، وقالت طائفة : الظهار يجب بقول مرة واختلّفوا في معنى العود لما قالوا ، فقالت طائفة مرة العود لما قالوا هو الوطء نفسه فلا يجب عليه كفارة الظهار حتى يطأها فاذا وطئها لم يمت الكفارة والامساك عن وطئها حيث ذهب صح ذلك عن طاوس ، وقادة . والحسن ، والزهري ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة في قول الله عز وجل : (ثم يهودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يهود فبطؤها فحري رقيقة ، ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب : ان في قوله عز وجل : (ثم يهودون لما قالوا) قال : يهودسها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن طاوس عن أبيه في قوله عز وجل : (ثم يهودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يهود فبطؤها فحري رقيقة ، وقالت طائفة : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه كفارة كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفیان الثوري عن ابن أبي نجيح عن طاوس قال : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه وهو قول سفیان الثوري . وعثمان البتي قال البتي : ان ماتت لم يصل الي ميراثها حتى يكفر وان وطئها كفر ، وقالت طائفة : العود ههنا ارادة الوطء فمن ظاهر من امرأته لم يلزمه كذرة الوطء حتى يريد وطئها فاذا اراد وطئها لحقت لزمته الكفارة فان بدا له عن وطئها سقطت عنه الكفارة فان اراد وطئها عادت عليه الكفارة فان بدله سقطت عنه ، وهكذا أبدا ، وهو قول مالك في أشهر قوله وروى عن عبد العزيز الماجشون وما نعلم هذا عن أحد قبلهما وهو أسقط الأقوال لتعريضه عن الأدلة ولأنه إيجاب وابطال للدعوى بلا معنى ، وقالت طائفة : معنى العود أن الظهار يوجب تحريما لا تزفنه الا لكفارة الا أنه ان لم يطأها مدة طويلة حتى ماتت فلا كفارة عليه سواء اراد في خلال ذلك وطئها أو لم يرد فان طلقها ثلاثا فلا كفارة عليه فان تزوجها بعد زوج عاد عليه حكم الظهار ولا يطؤها حتى يكفر وهذا قول أبي حنيفة قال : والظهار قول كانوا يقولونه في الجاهلية فهو عنه فكل من قاله فقد عاد لما قاله .

قال أبو محمد : وهذا قريب في الفساد من قول مالك لأنه تحكم بالباطل ولعب وكذب ظاهر لأن الذين يقولونه في الإسلام لم يقولوه قط في الجاهلية وإنما قال عز وجل : (ثم يودون لما قالوا) ولم يقل لما قال غيرهم ، وذكر هذين القولين يعني عن تكلف الرد عليهما لظهور فسادهما وإنما شرع لم يأذن به الله تعالى وإنما لا يحفظان عن أحد قبل أبي حنيفة . ومالك ، وقالت طائفة : العود هو أن يظهر منها ثم يسكتها مدة بقدر أن يقول فيها : أنت طالق فلا يطلقها في تلك المدة فإذا فعل ذلك فقد عاد لما قال ولزمته الكفارة ماتت أو عاشت طلقها بعد ذلك أو لم يطلقها فإن طلقها أثر ظهورها منها فلا كفارة عليها وهذا قول الشافعي . وبعض أصحابنا ، يروى أشهب عن مالك أنه قال : إذا ظهر من امرأته ثم أمسكتها وعزم على وطئها فقد لزمته الكفارة ولا تسقط عنه بعد ماتت أو عاشت ، وقالت طائفة : كقولنا روى عن بكير بن الأشج . ويحيى بن زياد القراء ، وقد روى نحوه عن عطاء .

قال أبو محمد : جميع الأقوال التي قدمنا أنما هي دعاوى لا توافق في اللغة التي بها خاطبنا الله عز وجل وبها نزل القرآن ما يقع عليه لفظة العود (١) لما قال وما كان هكذا فهو باطل يمينين يعني من فسر العود بالوطء أو بارادة الوطء أو بالامساك اذ ليس شيء من هذا عود لما قال ، وكذلك من قال : أنه يوجب تحريراً لا يرفعه إلا الكفارة لأن الله تعالى لم يوجب الكفارة بالظهار وحده لكن به وبالعود لما قال هذا نص القرآن .

قال أبو محمد : ولم يبق إلا قولنا وهو أن يعود لما قال ثانية ولا يكون العود للقول إلا بتكرره لا بمقل في اللغة غير هذا ، وبهذا جارت السنة كما رويها من طريق سليمان ابن حرب . ومحمد بن الفضل عارم كلاهما عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن جميلة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت و كان به لمم فكان إذا اشتد لومه ظاهر منها فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهاره .

قال أبو محمد : هذا يقتضي التكرار ولا بد ولا يصح في الظهار إلا هذا الخبر وحده الأخير نذكره بعد هذا إن شاء الله عز وجل وكل ما عدا ذلك فمساقط أما مرسل وأما من رواية لا خير فيه كما بينا في كتاب الإيصال والحمد لله رب العالمين واختلفوا فيما يجزى في ذلك من الرقاب ، فقالت طائفة : لا يجزى في ذلك عتق الكتاني وهو قول مالك ، وقال أصحابنا . وأبو حنيفة : يجزى وإنما قال المالكيون ذلك قياساً على رقة كفارة قتل الخطأ .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : وهذا خطأ لأن القياس باطل ولو كان حقا لكان هذا [منه] (١) باطلا لا سمحوا بين الكفارتين في ان لا يحزى فيهما كافر ولم يجمعوا بينهما ولا قاسوا احدهما على الاخرى في تمويض الاطعام من الصيام لمن عجز عن الصيام وهذا تحكيم لا يسوغ لاحد ، فان قالوا : لم يذكر تمويض الصيام في كفارة القتل انما ذكر في الظهار قتلنا : ولا ذكرت المؤمنة الا في كفارة القتل ولم تذكر في الظهار فاما قياسوا كل واحدة على الاخرى واما ان لا تقيسوا [كل] (٢) واحدة منهما على الاخرى ، واما قياسكم احدهما على الاخرى في بعض ما فيها دون سائر ما فيها تحكيم فاسد ومناقضة ظاهرة ، وقال ابو حنيفة ، ومالك ، والشافعي في الرقة المعية اقوالا في غاية الفساد ، ولا ندرى ما مذنب المعيب عندهم فلم يحزوا عنقه في واجب ، فان قالوا : السالم اكثر ثمنا قلنا : والبيضاء الجميلة اكثر ثمنا من السوداء الذنينة فلا تحزوا في ذلك السوداء الذميمة وجملة الامر فانما هي آراء فاسدة ونموذ بالله من التحكيم الذين يمثله .

وقد روينا عن النخعي ، والشعبي ان عتق الامعي يحزى في ذلك ، وعن ابن جريج ان الاشيل يحزى ، وقالت طائفة : ان ظاهر بذات محرم فهو ظهار وان ظاهر بغير ذات محرم فليس ظهارا ، وروينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : من ظاهر من ذات محرم فهو ظهار . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن ظاهر بذات محرم أو بأخت من الرضاة فكل ذلك كآمه لا تحمل له حق يكفر فان ظاهر بنت خاله فليس ظهارا ، وروناه عن الشعبي وهو قول أبي حنيفة .

وأحد قول الشافعي ، وللشافعي قول آخر هو أشهر اقواله وهو ان كل من ظاهر بامرأة حل له نكاحها يوما من الدهر فليس ظهارا ومن ظاهر بامرأة لم يحل له نكاحها فليس ظهارا ، وقال مالك : من ظاهر بذات محرم أو بأجنبية أو بابة فهو كانه ظهار ، وروينا عن الشعبي لا ظهار إلا بالأم أو جدة وهو قول رواء أيضا أبو ثور عن الشافعي وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد : يقال لمن قال : لا ظهار الا من ذات محرم من ابن خصمته ذوات المحارم ؟ فان قالوا : لانهن محرمات كالأم قلنا : والآب أيضا محرم كالأم وجميع الرجال كذلك ، فان قالوا : ليسوا من النساء الأم من النساء قلنا : ولا ذوات المحارم أمهات والأم هي التي ولدتها الفرق بين قياس وقياس ، ويقال لمن قال بالظهار من كل أجنبية ومن الآب أيضا : من ابن قسم الظهار بالآب على الظهار بالأم ولم يقيسوا

ظهار المرأة من الرجل على ظهار الرجل من المرأة؟ وقد قال بهذا جماعة كلهم أجل من مالك . وأبي حنيفة كما روينا من طريق أحد بن حنبل ناهشيم أنا مغيرة - هو ابن مقسم - عن إبراهيم النخعي أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله قالت : أن تزوجت مصعب بن الزبير فهو على كظهر أبي فسألت أهل المدينة قرأوا أن عليها الكفارة قال الأثرم : قتلت لاحد بن حنبل : أنكفر ؟ قال : نعم تكفر ، فهذا كما يرى أهل المدينة في زمن مصعب هذا قديم • ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي أن عائشة بنت طلحة ظاهرت من المصعب بن الزبير أن تزوجته فتزوجته فسألت الثقباء وهم متوافرون ؟ فأمرت بكفارة • وروينا أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني . واشعث بن عبد الملك الحراني قال أبو إسحق عن الشعبي . وقال الحراني عن محمد بن سيرين كلاهما بمثل حديث إبراهيم • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شيرة قال قالت بنت طلحة : مصعب بن الزبير أن نكحته فهو على كظهر أبيها ثم نكحته فسألت عن ذلك أصحاب ابن مسعود ؟ فقالوا : تكفر • وبه إلى معمر عن الإبري في امرأة قالت لزوجها : هو عليها كأيها فقال الزهرى : قالت منكرا من القول وزورا قرى أن تكفر بعتق رقبة أو بصوم شهرين متتابعين أو تطعم ستين مسكينا ولا يحول بينها وبين زوجها أن يطأها • وروينا من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن عامر النهدي عن الحسن البصري أنه كان يرى تظاهر المرأة من الرجل ظهارا ، وهو قول الأوزاعي . والحسن بن حي . والحسن بن زياد اللؤلؤي • فان قالوا : كان الظهار طلاقا الجاهلية والطلاق إلى الرجال قلنا : ومن أين صرح عندكم أن الظهار كان طلاقا الجاهلية ؟ فكيف وأنتم تميزون أن يكون الطلاق بيد المرأة إذا جعله الرجل يدها فقولوا كذلك في الظهار وهذا كله يبين فساد القياس وتناقضه • وقالت طائفة منهم سفيان الثوري . والشافعي : أن ظهار برأس أمه أو يدها فهو ظهار ، وقال أبو حنيفة : أن ظاهري بشئ لا يحل له أن ينظر إليه من أمه فهو ظهار وإن ظاهري بشئ يحل له أن ينظر إليه من أمه فليس ظهارا •

قال أبو محمد : وكل هذه مقاييس فاسدة ليس بعضها أولى من بعض ، هو كذلك قياس قول مالك ذكره ابن القاسم أن ما ظاهر به من أعضاء أمه فهو ظهار والحق من ذلك ما ذكرنا من أن لا تعتمد النص الذي حده الله تعالى قال الله تعالى : (ومن يمتد حدودا فقد ظلم نفسه) وقال أبو حنيفة : أن كرر الإطعام على مسكين واحد ستين يوما أجزأه •

قال أبو محمد : هذا خلاف إيجاب الله تعالى ستين مسكينا ، وأما من شرع في الصوم فوطي . لئلا قبل أن يتمن (١) أو وطى ، قبل أن يكفر بعتق أو بصوم فروى عن أبي يوسف أنه لا يكفر لأنه لا يستطيع على الكفارة ، وقال آخرون : ليس عليه إلا كفارة واحدة كما رويناه عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في المظاهر يجمع قبل أن يكفر قال : يمسك حتى يكفر . ومن طريق وكيع أيضا عن الصلت بن دينار قال : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل أن يكفر فقالوا : كفارة واحدة قال وكيع : وهم الحسن . وابن سيرين . ومورق المعلى . وبكر بن عبد الله المزني . وقاتدة . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وعكرمة قال وكيع : والعاشر أراه نافعا وهو قول إبراهيم التيمي . والشبي ، وقالت طائفة : عليه كفارتان كما رويناهم طريق ابن أبي شيبة تابعه الأعلى . يزيد بن هرون قال عبد الأعلى : عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة (٢) عن قيسة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي ، وقال يزيد بن هرون عن التيمي بلخني عن ابن عمر ثم اتفق عمرو بن العاص . وابن عمر في المظاهر يطوها قبل أن يكفر قالاجمعا عليه كفارتان .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن قيسة بن ذؤيب في المظاهر يطوها قبل أن يكفر قال عليه كفارتان قال معمر : وهو قول قتادة أيضا وهو قول سعيد ابن جبير . والحكم بن عتيبة . وعبد الله بن الحسن القاضي ، وقالت طائفة : عليه ثلاث كفارات كما رويناهم طريق سعيد بن منصور ناهشم أرونا يونس بن عبيد . وعبيدة قال يونس : عن الحسن وقال عبيدة : عن إبراهيم قالاجمعا في النذر ، بظاهر ثم يطوها قبل أن يكفر : عليه ثلاث كفارات .

قال أبو محمد : كان القول قول أبي يوسف لولا الخبر الذي رويناهم طريق أحمد ابن شعيب أنا الحسن بن حريث أرونا الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أتى ظاهرت من امرأتى فوقعت عليها قبل أن أكفر : فقال له رسول الله ﷺ : لا تقر بها حتى تفعل ما أمر الله عز وجل .

قال أبو محمد : فوجب الوقوف عند أمره ﷺ قال علي : وهذا خبر صحيح من رواية الثقات لا يضره إرسال من أرسله .

قال أبو محمد : وأما من شرع في الصوم فوطي . قبل التي ظاهرها عليها لئلا قبل أن

(١) أي أيها الصوم ، وفي السنن خرقم : ٤١ قبل أن يتمن (٢) في السنن خرقم : ٤١ جابر بن حيوة وهو موطأ

يتم الشهرين فان مالكا قال: يتبدى الشهرين من ذى قبل ، وقال أبو حنيفة . والشافعي يتمها باثنا على ما صام منهما ، وهذا هو صحيح اذا ما كان الواجب أن يكون الشهران يتان قبل الوطء فأذا سئل الى ذلك بعد فلا يكون ما بقى منهما بعد الوطء وما مضى منها قبل الوطء خير من أن يقصد الى أن يكونا بكاملها بعد الوطء ، وأما اظهار العبد فيه اختلاف رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم النخعي قال في العبد يظهر من امرأته انه ان صام شهرا أجزأ عنه * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عذظاهر من امرأة قال : ينتظر الصوم ولاظهار لعبد دون سيده ، وقال آخرون كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس ابن عبيد عن الحسن البصري في العبد المظاهر يصوم شهرين وان اذناه في العتق جاز وله أن يطعم * وقد رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عيسى بن أبي سليم عن مجاهد في تكفير العبد قال : ليس على العبد الا الصوم والصلاة ، وقال طاووس كقولنا كما رويانا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة قال قلت : لعبد الله ابن طاووس : ما كان أبوك يقول فيظهار العبد قال : كان يقول عليه مثل كفارة الحر ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : يصوم شهرين ولا يجزئ به العتق *.

قال علي : لم يخض الله عز وجل حرام من عبد ، (وما كان ربك نسيا) *

١٨٩٥ مسألة ومن ظاهر من أجنبية ثم كرره ثم تزوجها فليس عليهظهار ولا كفارة ، وقد اختلف الناس في هذا فرويانا من طريق مالك عن سعيد ابن عمرو بن سليم الزرق عن القاسم بن محمد قال : جعل رجل امرأة كظهر أمه ان تزوجها فقال له عمر بن الخطاب : ان تزوجها فلا تقربها حتى تكفر ، وهو قول عطاء . وسعيد بن المسيب . والحسن . وعروة بن الزبير صرح ذلك عنهم ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . وسفيان الثوري . واسحاق ، وقالت طائفة : لما قلنا رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى الظهار قبل النكاح شيئا ولا يرى أيضا الطلاق قبل النكاح شيئا وهذا في غاية الصعقة عن ابن عباس * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن . و قتادة قالا جميعا : ان ظاهر قبل ان ينكح فليس بشيء . وهو قول الشافعي . وأبو سليمان قال أبو محمد : قال الله تعالى : (الذين يظاهرون من نساءهم) فانما جعل الكفارة على من ظاهر من امرأته ثم عاد لما قال ولم يجعل تعالى ذلك على من ظاهر من غير امرأته ، فان قيل : فانه اذا تزوجها فهو مظاهر منها وهي امرأته قلنا : انما الظهار حين النطق به

لابعد ذلك ، ومن الباطل ان لا يلزم الحكم للقول حين يقال ثم يلزم حين لا يقال ، ومن علق ظهاره بشئ، يفعله مثل ان يقول : أنت كظهر أمي ان وطأتك او قال : ان كلمت زيدا وكرر ذلك فليس ظهارا فعل ذلك الشئ، ولم يفعله لانه لم يعض الظهار ولا التزمه حين نطق به، وكل ما لم يلزم حين التزامه لم يلزم في غير حال التزامه الا أن يوجب ذلك نص ولا نص ههنا *

١٨٩٦ مسألة : ومن ظاهرهم كرر ثانية ثم ثالثة فليس عليه الا كفارة واحدة لان الثانية بها وجبت الكفارة كما قدمنا وحصلت الثالثة منفردة لا توجب شيئا فان كرر رابعة فعليه كفارة أخرى وهكذا القول في كل ما عاده من الظهار لان بتكراره ثانية تجب الكفارة وتلزم فيكون فيما بعدها مبتدئا للظهار فان كرره وجبت كفارة أيضا وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت في هذا آثار روينانم طريق عبد الرزاق عن مطرف عن سميد عن قتادة عن خلاص عن علي بن أبي طالب قال : اذا ظاهر في مجلس واحد مرارا فكفارة واحدة وان ظاهر في مقاعد شتى فعليه كفارات شتى والايان كذلك وهو قول قتادة . وعمر بن دينار صح ذلك عنهما ، وقال آخرون : ليس في كل ذلك الا كفارة واحدة روينانم طائوس . وعطاء . والشعبي قالوا : اذا ظاهر الرجل من امرائه خمسين مرة فأتى عليه كفارة واحدة ، وصح مثله عن الحسن . وعطاء وهو قول الأوزاعي ، وقالت طائفة : كفارة واحدة سواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى ما لم يكفر فان كفر ثم ظاهر فكفارة أخرى روينانم طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الحسن قال : اذا ظاهر مرارا وان كان في مجالس شتى فكفارة واحدة ما لم يكفر ، والايان كذلك قال معمر : وهو قول الزهري . **قال أبو محمد :** وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : ان كان كرر الظهار في مجلس واحد ونوى التكرار فكفارة واحدة وان لم تكن له نية فلكل ظهار كفارة ، وسواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى . قال علي : لان لم هذا عن أحد قبل أبي حنيفة وبالله تعالى التوفيق ، وهذه أقوال لأبرهان على صحتها لم قرأنا ولا سنة . ولا من قياس وبالله تعالى التوفيق *

١٨٩٧ مسألة : ومن لزمته كفارة الظهار لم يسقطها عنه موته ولا موتها ولا طلاقها وهي من رأس ماله ان مات أوصى بها أو لم يوص لانها من ديون الله عز وجل فهي مقدمة على ديون الناس *

١٨٩٨ مسألة : فمن عجز عن جميع الكفارات لحكه الاطعام ابدا أيسر

بعد ذلك أم لم يوسر قوى على الصيام أول بقو وذلك لانه اذا عجز عن العتق والصيام
قد استقر عليه الاطعام بنص القرآن ولم يعوض الله عز وجل منه شيئا أصلا فهو
حكم من عجز عن العتق والصوم من عجز عن شئ لم يوقت الله عز وجل له آخر فهو لازم أبدا
لان أمره تعالى واجب لا يسقطه شئ ومن كان حين لزومه كفارة ظهار له قادرا
على عتق رقبة لم يجزه غيرها أبدا وان افتقر فأمره الى الله عز وجل لان فرض الله
تعالى عليه بالعتق قد استقر فلا يحمله شئ ومن كان عاجزا عن الرقبة قادرا على صوم
شهرين متصلين لا يحول بينهما رمضان ولا يوم لا يحل صيامه واتصلت قوته كذلك
الى انقضاء المدة المذكورة فلم يصمها من عجز عن الصوم الى ان مات لم يجزه اطعام ولا
عتق أبدا ، فان صح صامهما وان مات صامهما عنه وليه لقول رسول الله ﷺ : « من
مات وعليه صيام صام عنه وليه » فلو لم تصل صحتة وقوته على الصيام بجميع
المدة التى ذكرنا فان أيسر فى خلاها فالعتق فرضه أبدا فان لم يوسر فالاطعام فرضه
أبدا وبالله تعالى التوفيق •

العنسين

١٨٩٩ - مسألة - ومن تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطنها
مرة أو مرارا أول بطأها قطلا يجوز للحاكم ولا لغيره ان يفرق بينهما أصلا ولا ان يؤجل
له أجلا وهى امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك ، وفى هذا خلاف قديم
وحدثت روىنا عن عثمان بن عفان أنه أمره بفراقها دون توقيف ولا تأجيل وهو
منقطع سليمان بن يسار أن عثمان هـ وروينا من طريق أنى عبيد بن يزيد بن عينة
ابن عبد الرحمن عن أبيه أنه حضر مرة بن جندب قد شكك اليه امرأة ان زوجها لا يصل
اليها فكتب فى ذلك سمرة الى معاوية فكتب اليه معاوية أن يزوجه امرأة ذات جمال
ودن ويدخله عليها ثم يسألها فان ذكرت أنه لا يطؤها أمره بفراقها الى شكك به ففعل
لشكك أنه لا يجمع فامر به فراقها ، وقول ثالث صح من طريق شعبة عن المغيرة
عن ابراهيم النخعى قال فى العنين يؤجل قلت : كم يؤجل ؟ قال : يؤجل فكلما كمر عليه
كم يؤجل لم يرد على يؤجل ، وقول رابع روىناه من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن
شعبة عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي أن الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة أجل رجلا لم
يستطع أن يأبى امرأته عشرة أشهر ، وقول خامس روىناه من طريق عبد الزاق عن
ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب جعل
للعنين أجل سنة وأعطاهما صداقها وأفاها ، وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : ان لم
يصبها فى السنة فرق بينهما ولا يصح عن عمر هذا أصلا لأنها أمان عن ضعفاء وأما

منقطعة ، ومن جعلها ان عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود قضيا في العنين أن ينظر به سنة هـ ثم تعد بعد السنة عدة المطلقة وهو أحق بأمرها في عدتها، وعن ابن مسعود أيضا تؤجل سنة فإن وصل إليها والافرق بينه وبين امرأته ولا يصح هـ وروينا أيضا عن المغيرة بن شعبه أنه يؤجل سنة ثم يفرق بينهما ولما الصداق عليها العدة ولا يصح ذلك ، وعن علي أيضا أنه أجله سنة ثم فرق بينهما ولا يصح ذلك وصح عن الحسن البصري . وإبراهيم التيمي يؤجل سنة ولما الصداق كاملا ، وصح عن سعيد بن المسيب انه يؤجل سنة فإن مسها والافرق بينهما . وروى هذا عن القضاة هكذا جملة . وريمة . وشریح القاضي . وعمر بن دينار . وحاد بن أبي سليمان، وهو قول الأوزاعي . والليث . والحسن بن حي . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم، ثم اختلفوا قال أبو حنيفة : هذا ان صدقها واما اذا خالفها فإن كانت بكرًا نظر إليها النساء وإن كانت ثيبًا فالقول قول الزوج ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما * وقال المالكيون: القول قوله مع يمينه ان ادعى أنه طؤها هـ وقال الشافعي: القول قول الزوج مع يمينه فإن نكل حلفت هي وفرق بينهما، وإن قال النساء: هي بكر حلفت مع ذلك وفرق بينهما فإن نكلت حلف هو وبقيت معه ثم اختلفوا فقال هؤلاء : ان كان قد وطئها ولو مرة فلا كلام لها ولا يؤجل لها ، وقال أبو ثور: متى عن عنها أجل سنة ثم فرق بينهما وإن كان قد وطئها قبل ذلك هـ وروى عن طائفة مثل قولنا كما رونا من طريق حاد بن سلة عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن رجلا زوج ابنته من ابن أخ له وكان عنيثا فقال له عمر: قد أجرك الله ووفر لك ابنتك هو من طريق الحاج بن المنهال نا شعبة عن أبي اسحق السبيعي قال : سمعت هاني بن هاني قال : رأيت امرأة جاءت الى علي بن أبي طالب فقالت : هل لك في امرأة ليست بأيم ولا بذات بعل ؟ قال وجاء زوجها فقال : لا تنال عنها الا ميتتها فقال له علي : الا تستطيع أن تصنع شيئا قال : لا قال ولا من السحر قال لا قال له علي : هلكت وأهلكك اما أنا فلست مفارقة بينكما اتقى الله واصبري هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناسفان نا أبو اسحق عن هاني ابن هاني . قال : كنت عند علي بن أبي طالب فقامت اليه امرأة فقالت له : هل لك الى امرأة لا أيم ولا ذات بعل قال: وإن زوجك؟ قالت: هو في القوم تمام شيخ يمنع فقال ما تقول هذه المرأة قال : سلها هل تنقم في مطعم أو ثياب فقال علي : فإ من شيء قال لا قال ولا من السحر قال لا قال هلكت وأهلكك قالت فرق بيني وبينه قال : اصبري فإن الله تعالى لو شاء لا يهلكك بأشده من ذلك هـ ومن طريق أبي عبيد ناعبد الله بن المبارك

عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد انه قال في الرجل يتزوج المرأة ثم يعرض له الداء قال : هي امرأته لا تنزع منه ، وروى عن الحكم بن عتيبة انها امرأته لا تؤجل له ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما وبه يقول أبو سليمان ، وأصحابنا .

قال أبو محمد : احتج من ذهب الى مثل قول عثمان انه امره بفراقها دون توقيف بخبر رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح ناعبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : « طلق عبد يزيد أبو بكر كانوا أخوته أم كانوا أخوته ونكح امرأة من مزية فجات النبي ﷺ فقالت : ما بيني عنى الا كما نفى هذه الشعرة الشعرة اخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت رسول الله ﷺ حية ، فذكر الحديث » وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له : طلقها ففعل قال : راجع امرأتك أم كانه وأخوته فقال : انى طلقها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت أرجعها وتلا (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ، واحتجوا بفعل عثمان وقالوا : انما تزوجته للوطء فاذا عدته فهو ضرر بها والضرر ممنوع لاجحة لهم غير ما ذكرنا .

قال أبو محمد : اما الخبر فضعيف لانه عن لم يسم ولا عرف من بني أبي رافع فهو لا يصح وايضا فان عبد يزيد لم تكن له قط حبة ولا اسلام وانما الصبغة لكانه ابنه فسقط التوبة به ، واما فعل عثمان فقد قلنا انه لا يصح عنه وقد جاء عن غيره من الصحابة رضى الله عنهم خلاف ذلك فليس الاحتجاج ببعضهم أولى من الاحتجاج بالآخر منهم . واما قولهم : انما نكحته للوطء فعده ضرر عليها فنعم ان الممتنع من ذلك وهو قادر عليه مضار فواجب منه من ذلك ، واما العاجز فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فوجب أن لا يكلف العنن ما لا يقدر عليه ، واما قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعى . فتأجيل السنة ثم التفريق بينهما فقول فاسد لادليل على حجة لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من شئ . يصح عن أحد من الصحابة ولا من قياس . ولا من رأى له وجه يعقل اما الرواية عن عمر فلا تصح لأنها مرسلة اما من طريق سعيد بن المسيب عن عمر ولا سماع له من عمر الا نعيه النعمان بن مقرن ، وعن الشعبي . والحسن عن عمر ولم يولد الشعبي الا بعد موت عمر ولا ولد الحسن الا لامه بن بقيا من حياة عمر . وعن عبد الكريم . وعطاء عن عمر ولم يولد الا بعد موت عمر . وعن يحيى بن سعيد . ولم يولد الا بعد موت عمر بنحو خمس وعشرين سنة ، وعن يحيى بن عبد الرحمن الأنصارى ، وهو مجهول ، وقد رويناه عن عمر من طريق

سعيد بن منصور ناظم بن عوف بن عوف بن سيرين عن أنس بن مالك أن عمر ابن الخطاب بعث رجلا على بعض السقاية فتزوج امرأة وكان عقبا فقال له عمر: أعلمتها أنك عقيم قال لا قل فأنطلق فأعلمها ثم خيرها ، وروى أيضا أنه رضي الله عنه أجل مجنونا سنة فان أفاق والا فرق بينه وبين امرأته وهم يخالفون عمر في كل ذلك فمن أين وجب تقليده في العنين دون العقيم والمجنون ؟ وأما الرواية عن ابن مسعود فأنما جاءت من طريق عبد الكريم الجزري ولم يولد الا بعد موت ابن مسعود .
أو من طريق حصين بن قبيصة وهو مجهول ، وأما الرواية عن علي فمن طريق يزيد ابن عياض بن جعدة وهو مذكور بالكذب ووضع الحديث . ومن طريق الحسن ابن عماره وهو متروك الحديث جملة هالك . ومن طريق الضحاك بن مزاحم وهو لا شيء ، وأما الرواية عن الصحابة جملة فمن طريق شريك وهو مدلس عن جابر الجعفي وهو كذاب مشهور بذلك فاسد الدين يقول بالرجعة ، وأما الرواية عن المغيرة ابن شعبه فمن طريق أبي طلق العائدي . وأبي النعمان وهما مجهولان لا يدرى أحدهما وعن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط مطرح عن رجل لا يعرف اسمه ولا يدرى من هو عن حنظلة بن نعيم وهو مجهول فسقط كل ما تعلقوا به ، ثم لو صح كل ذلك لكان قد روى عن عثمان . وعلى . وسمرة . ومعاوية خلاف ذلك وليس بعضهم أولى بأخذ قوله من بعض ، وأيضا فإن في الرواية عن عمر . وابن مسعود ان عليا العدة وهو أملك بها مادامت في عدتها وهم لا يقولون بذلك وأيضا فليس عن أحد من المذكورين انه ان وطئها مرة واحدة فلا كلام لها ولا توقيف وصح انهم يخالفون لكل من روى عنه في ذلك كلمة من الصحابة رضي الله عنهم ولا متعلق لهم بضرر فقد اجماع لأنها اذا كلفوا صاحب سنة فلا فرق بين صبر سنة وبين صبر سنتين وهكذا ما زاد ثم أشد ذلك قولهم ان وطئها مرة في الدهر فلا كلام لها والضرر في ذلك أشد منه في التي لم يطأها قط ، ومن قال غير هذا فقد جاهر وكابر الضرورة والحس .

قال أبو محمد : وبرهان صحة قولنا هو ان كل نكاح صح بكلمة الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ فقد حرم الله تعالى بشرتها وفرجها على كل من سواه فمن فرق بينهما بغير قرآن أو سنة ثابتة فقد دخل في صفة الذين ذمهم الله تعالى بقوله : (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) ونعوذ بالله من هذا ، وقد صح عن رسول الله ﷺ مثل قولنا كمارونا من طريق مسلم نا أبو الطاهر . وحرمله بن يحيى والمفضل له قال : أنا بن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن الزهري في عروة بن الزبير أن عائشة

زوج النبي ﷺ أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فجاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله انها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانه والله مامعه الا مثل هذه الهبة وأخذت هدية من جلبابها فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكا وقال : لعلك تريدن أن ترجعي الى رفاعة لاحق تنوق عسيلته وتنوق عسيلتك ، وذكر الحديث .

قال أبو محمد : فبذه تذكران زوجها لم يطأها وان أحبله كالهبة لا ينتشر اليها وتشكو ذلك الى رسول الله ﷺ وتريد مفارقه فلم يشكها ولا أجل لها شيئا ولا فرق بينهما وفي هذا كفاية لمن عقل . فاعترض بعض المخالفين في هذا الأمر الصحيح بأثار وأمية أحدها من طريق ابن نافع عن مالك عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ان رفاعة بن شموال طلق امرأته على عهد رسول الله ﷺ ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان ينكحها ففارقه فاراد رفاعة ان ينكحها وهو زوجها الاول فقال النبي ﷺ : لا يحل لك حتى تنوق عسيلته .

قال أبو محمد : وهذا منقطع لاحجة فيه ثم عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن ومما يجوز لان وهو خبر غير معروف عن مالك ثم لو صح لما كان فيه اعراض على الخبر الذي احتجنا به لاننا لا نذكر ان يطلقها عبد الرحمن مختارا فبطل تعميمهم به جملة . والخبر الثاني رواه ابن قانع راوى كل بلية عن يحيى بن محمد البختری الذي لا يعرف من هو عن هدية بن خالد عن وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « ان امرأة رفاعة جاءت الى النبي ﷺ » وذكر الحديث الى قوله « فلا تحلين له حتى ينوق عسيلتك وتنوق عسيلته فقالت : يا رسول الله انه قد جاءني هبة واحدة » . ورويناه أيضا من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث امرأة رفاعة القرظي فذكرت في انها قالت : فانه يا رسول الله قد جاءني هبة .

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف ثم لو صح كل هذا لكان لا متعلق لهم فيه لانه ليس في شيء من هذين الخبرين الساقطين ، « ان رسول الله ﷺ قال : انه انما أسقط التأجيل أو التفريق من أجل تلك الهبة ولان عائشة قالت ذلك ، فصح انها كانه كاذبة على رسول الله ﷺ وانما جاء لفظ الهبة صحيحا في حديث رويناه من طريق البخاري نا محمد نا أبو معاوية - هو الضرير - نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « طلق رجل امرأته فتزوجت زوجها غيره فطلقها

وكانت معه مثل الهدية فلم فصل منه إلى شيء. تريد فلم تلبث أن طلقها فأنت النبي ﷺ
فقلت : يا رسول الله إن زوجي طلقني وأني تزوجت زوجا غيره فدخل في ولم يكن
معه إلا مثل الهدية فلم يقربني إلا به واحدة ولم يصل مني إلى شيء فأحل زوجي الأول
فقال رسول الله ﷺ لا تحلين لزوجه الأول حتى يدوق الآخر عسلتك وتنفق عسلته ،

قال أبو محمد : ونحن لا نمنع أن يطلقها العنين إن شاء إنما نمنع ونسكت أن يفرق
بينهما على كره أو أن يؤجل عاما ثم يفرق بينهما فهذا هو الباطل الذي لم يصح قط عن
أحد من الصحابة رضي الله عنهم لا ولا جاء قط في قرآن ولا سنة ولا رواية
فاسدة ولا أوجب قياس ولا معقول ، فان قالوا : قد أمر الله عز وجل في الإبل بالتوقيف
ثم الاجبار على الفتيه أو الطلاق قلنا : نعم أربعة أشهر فأين السنة وأين التفريق ؟ ثم
انتم أول من لا يقبس على المولى من امتنع من وطئه أمراته حامدا من غير إبله يمين
فلا توحقونه ولا تؤجلونه فظهر فساد كل ما تملقوا به وفساد قولهم جملة ، وقد ذكرنا
من روى عنه من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والمحدثين القرب المألين .

١٨٩٩ مسألة وإذا تزوج الرجل بكرا حرة أو أمة مسلمة أو كناية
وله زوجة أخرى حرة أو أمة ففعله (١) أن يخص البكر بميت سبع ليال عندها ثم
يقسم فيعود ولا يحاسبها بتلك السبع ولا يشيء منها فان تزوج ثيبا حرة أو أمة وعنده
زوجة أخرى حرة أو أمة مسلمة أو كناية فله أن يخصها بميت ثلاث ليال ثم يقسم
ويعدل ولا يحاسبها بتلك الثلاث فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها سواء
سواء ويسقط (٢) حكمها في التفضيل ولا يحمل له في كل ما ذكرنا كانت عنده زوجة
غيرها أو لم يكن أن يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد ولا عن صلاة الجمعة فان فعل
فهي معصية وجرحة فيه كسائر الناس ولا فرق ولا يجوز له أن يخص امرأة من نساؤه بأن
تسافر معه إلا بقرعة . برهان ذلك ما روينا به من طريق البراء بن عازب عن معمر بن أبي عبيد نا
محمد بن إسحاق عن أبي ب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك « أن النبي ﷺ جعل البكر
سبعا وللثيب ثلاثا » . ونا أحمد بن قاسم قال : أخبرني قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي
قاسم بن أصبغ نا أبو قلابة - هو عبد الملك بن يزيد الرقاشي - نا أبو عاصم - هو الضحاك
ابن مخلد - نا سيفان الثوري عن أبي ب السخيتاني . وخالد الخذاء كلاهما عن أبي قلابة -
هو عبد الله بن يزيد الجرمي - عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال : إذا
تزوج البكر أقام عندها سبعا وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا » ، وقدر ويناها

بأن أنسا قال : هي السنة وكل ذلك حق والذي ذكرنا بيان واضح في إسناده *
ومن طريق مسلم ناعبد الله بن مسلمة - هو القنعبي - ناسليان - يعني ابن بلال -
عن عبدالرحمن بن حميد عن عبدالملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
أن أم سلمة حين تزوجها رسول الله ﷺ فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه
فقال رسول الله ﷺ : ان شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع ولثيب ثلاث *
ومن طريق مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبدالملك
ابن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم
سلمة وأصبحت عنده قال لها : ليس بك على أهلك هوان ان شئت سبعت عندك وان
شئت ثلثت ثم درت قالت : ثلث * وروينا هذا الخبر بين الاسناد من طريق
أحمد بن شعيب نايعقوب بن ابراهيم . ومحمد بن بشار قالا جميعا : نايعحي - هو
ابن سعيد القطان - عن سفيان الثوري حدثني محمد بن أبي بكر - هو ابن محمد بن عمرو
ابن حزم - عن عبدالملك بن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن
أم سلمة أم المؤمنين ، أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : ليس بك على
أهلك هوان ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائي ، وبه يقول أنس بن
مالك . وابراهيم النخعي . والشعبي . ومالك . والشافعي . واحمد بن حنبل . واسحاق
ابن راهويه . وأبو ثور . وأبو عبيد . وأبو سليمان . وجميع أصحابهم *
وذابت طائفة الى غير ذلك وهوان للبكر ثلاث ليال ولثيب ليلتان روينا ذلك
عن عبدالرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال عطاء : يؤثرون عن أنس
ابن مالك انه قال : للبكر ثلاث ولثيب ليلتان ، * ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان
الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : للبكر ثلاث ولثيب ليلتان * ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : يمكث عند البكر ثلاثا
ثم يقسم وعند الثيب يومين ثم يقسم وهو قول خلاص بن عمرو . وسفیان الثوري .
والأوزاعي ، وقالت طائفة : لا يقسم عند ثيب ولا بكر الا ما يقسم عند غيرهما من
عنده وهو قول الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان . وأبي حنيفة . وإصحابه ،
واحتج من ذهب الى قول الحسن . وابن المسيب بخبر رويناه من طريق عبدالرزاق
عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب . ومحمد بن اسحق قالا جميعا : قال رسول الله
ﷺ : «البكر ثلاث *»

قال أبو محمد : هذا مرسل ولا حجة فيه فسقط هذا القول ، ووجدنا من ذهب الى

قول أبي حنيفة يحتجون بما يجب من العدل بين النساء ، وبالحبر الثابت الذي فيه « ان رسول الله ﷺ قال : من كانت له امرأتان فإل إلى أحدهما جاء يوم القيامة وشقة مائل » .

قال أبو محمد : الذي قال هذا القول هو الذي حكم للبكر بسبع زائدة وللتيب ثلاث زائدة ، ولا يحل لأحد أن يترك قولاً له عليه الصلاة والسلام لقول له آخر ما دام يمكن استعما لهما جميعاً بأن يضم بعضها إلى بعض أو بأن يستثنى بعضها من بعض ومن تعدى هذا فهو عاص لله عز وجل ورسوله ﷺ . ومن عجائب الدنيا أن الحنفيين المخالفين بأهوائهم الفاسدة لرسول الله ﷺ هنا يوجبون في القسمة للزوجة الحرة ليتين وللزوجة الأمة لية وهذا هو الميل حقاً والجور صراحاً لاسيما مع قولهم أن الحرة اليهودية والنصرانية ليتين وللأمة المسلمة لية ولا يستحيون من هذا التفصيل الباطل ، وقال بعضهم : قد جاء في ذلك أثر عن الحسن عن رسول الله ﷺ وهذا لا يعرف ثم لو صح لكان لا يجوز الأخذ به لانه مرسل . وعجب آخر وهو أنهم يميزون لمن له زوجة حرة مسلمة وأمة نصرانية أن يقسم الحرة لية وللمملوكة اليهودية ثلاث ليال فاعجبوا لهذه التفاضل ، ولهم هنا اعتراضات تشهد بقلة حياء المعترض بها ورقة دينه كتعلقهم بقوله عليه الصلاة والسلام : « ان سبعت لك سبعت لفساني » فقالوا : هذا حديث يوجب التسوية ونسوا أنفسهم في قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الخبر نفسه : « وان شئت ثلثت ودرت » ، فاعترضوا بقولهم الر كيكه على النبي ﷺ وعليه العدل والحساب ، وقالوا : انما كان ينبغي لو سبعت عندها أن يحاسبها بالاربع ليال الزائدة على الثلاث التي هي حقها .

قال أبو محمد : وهذا من الحق ورقة الدين في النهاية القصوى لانه لا يجب حق لأحد الا ان يوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فالذي أوجب لها ثلاث ليال لخص بها دون غيرها هو الذي أسقطها ان سبعت عندها لا يعترض عليه الا كافر نفوذ بالله من الضلال .

قال أبو محمد : فان قالوا : لما قولكم ان أقام عند التيب أكثر من ثلاث وأقل من سبع أو أكثر من سبع أو أقام عند البكر التيب أكثر من سبع ولها ضرة أو ضرات زوجات قلنا : نعم اما ان أقام عند التيب أكثر من ثلاث وأقل من سبع فلا يحاسبها الا بما زاد على الثلاث واما ان أقام عندها أو عند البكر أكثر من سبع فانه يحاسب التيب بجميع ما أقام عندها ويوفي ضررتها أو ضرراتها مثل ذلك كله ولا يحاسب

البكر الالبازاد على السبع فقط • برهان ذلك ان الثلاث حق الثيب والسبع حق البكر فا زاد على هذين فهو ظلم يحاسبها به ولا يسقط حق الثيب في أن تخص بالثلاث الا حيث أسقطه الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ فقط وليس ذلك الا أن يسبع لها وزاد على السبع لان زيادة على السبع تسبع وزيادة ، وقد سقط حقها في الثلاث بالتسبع فاذا سقط لم يعد بالزيادة على السبع وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : واحتجوا لقولهم : يقسم للحررة ليلتين وللزوجة المملوكة ليلة برواية [فاسدة] (١) ويناها من طريق سعيد بن منصور نا هشيم اربنا ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن زر . أوعباد بن عبد الله الأسدي عن علي أنه كان يقول : اذا تزوج الحررة على الأمة قسم للأمة الثلث وللحررة الثلثان ، وهذا لا يصح لان ابن أبي ليلى سمي الخلف والمنهال ضعيف ، وروى عن المغيرة بن مقسم أنه قال : لم يثبت للمنهال شهادة في الاسلام ولكنه صحيح من قول ابراهيم . وسعيد بن المسيب . ومسروق . والشعبي . والحسن البصري ، وروى عن عطاء . وسعيد بن جبير . ومحمد بن علي بن الحسن وهو قول عثمان بن أبي شيبة . والشافعي ، وقال مالك . واليث . وأبو سليمان : القسم بينهما سواء •

قال أبو محمد : لاجحة في احد دون رسول (٢) الله ﷺ ، وقد توعد عليه الصلاة والسلام كما أوردنا قبل على الميل الى الزوجة دون أخرى ولم يخص حررة من أمة ولا مسلمة من كتابية ، واحتجوا من قياسهم الفاسد بان قالوا : لما كانت عدة الأمة نصف عدة الحررة وجب أن يكونا في القسم (٣) كذلك •

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اول ذلك اننا لا نوافقهم على ان عدة الأمة نصف عدة الحررة ثم على قولهم المختلط لا يختلفون ان عدة الأمة الحامل كعدة الحررة الحامل فهلا جعلوا القسمة لهما سواء من اجل تساويهما في العدة المذكورة ، ويقولون : ان عدة الأمة بالاقراء ثلاثة الحررة فهلا قسموا لها الثلثين من قسم الحررة لما ذكرنا ولا خلاف في ان الأمة لا ترث وان الحررة ترث فهلا جعلوا الأمة لا قسمة لها كما لا ميراث لها وكما لاشهادة لها عندهم ولكنهم في اذهارهم مثل الفريق بما أحسن تعلق • واحتجوا في قولهم الفاسد : ان الزوج ان يقسم للحررة ليلة ثم يبيت ثلاث ليلال حيث شاء بروايات ساقطة عن كعب بن سوار انه حكم بذلك بحضرة عمر بن الخطاب فأعجب عمر بذلك ، وهذا لا يصح لانه اتمارواه عن عمر الشعبي . وقادة . وأبو سلة بن عبد الرحمن بن

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ في احد مع رسول الخ (٣) في النسخة رقم ١٤
للقسمة

عرف وكلمهم لم يولد إلا بعد موت عمر ثم لو صح لما كان في أحد حجة غير رسول الله (١)
عليه السلام ، وأما التخلف عن صلاة الجماعة فقد ذكرنا في كتاب الصلاة من ديوانها وغيره
إيجاب رسول الله ﷺ ذلك وتوعده بحرق بيوت المتخلفين عنها لغير عذر ، وقد
تزوج عليه الصلاة والسلام وأصحابه فامنهم من أحد تخلف في التسبيح والتثنية عن
صلاة الجماعة والجمعة وإنما هي ضلالة أحدثها الشيطان ، وأما السفر بامرأة من زوجاته
أو بامرأتين أو بثلاث فلا يكون إلا بالقرعة لأنه ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ كما
روينا من طريق مسلم نا إسحاق بن إبراهيم - هوابن راهويه - عن أبي نعيم الفضل بن
دكين نا عبد الواحد بن أيمن حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة أم
المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج أفرع بين نسائه فطارت القرعة على
عائشة : وحفصة غر جئامة ، »

قال أبو محمد : فإن خرج بها كما ذكرنا بالقرعة لم يحاسبهن بلبائهن معه في السفر لأنه
خرج بهن بحق لا بباطل ولا بحيف فإن خرج بها بغير قرعة حاسبهن بذلك الليالي ولزمه
فرضا أن يوفي التي لم يسافر بها عدد تلك الليالي ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان ،
وقال أبو حنيفة . ومالك . وأصحابهما : يخرج بها بغير قرعة .

قال أبو محمد : وهذا باطل لأن العدل بين الزوجات فرض كما أوردنا فلا يجوز (٢)
تخصيص شيء من ذلك إلا ما خصه نص ولم يخص النص إلا السفر بالقرعة فقط فاعدا
ذلك فهو ظلم وبالله تعالى التوفيق ، فإن قيل : إن له أن لا يسافر بواحدة منهن قلنا نعم
وهو عدل ينتهن في المنع فليس بذلك ما نلنا إلى أحدهن وأما إذا سافر بغير قرعة بواحدة
منهن فقد مال إليها وهذا ظلم لا يحل وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠١ مسألة ولا يجوز للرجل أن يقسم لام ولده ولا لامته منع زوجة
إن كانت ، وهذا لا خلاف فيه وبرهانه قول الله تعالى : (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة
أو ما ملكت أيمانكم) فلم يجعل لك البين حقا يجب فيه العدل فأذا حق لمن في القسمة
فلا يجوز أن يشارك في الواجب من لاحق له فيه مع من له فيه حق فلو طابت نفس الزوجة
بذلك فله حينئذ أن يقسم لامته لأنه حق الزوجة طابت بتركه قسما لكن له أن يطأ
أمته متى شاء فافعل عليه الصلاة والسلام بما رية في يوم اى نسائه شاء دون قسمة
وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٢ مسألة وحد القسمة للزوجات من ليلة فإزاد إلى سبع لكل واحدة

(١) في النسخة رقم ١٤ «دون رسول الله» (٢) في النسخة رقم ١٦ «لا يحل»

ولا يجوز له أن يزيد على سبع ، وقال قوم : لا يزيد على ثلاث لكل واحدة ، وقالت طائفة : لا يزيد على ليلة لكل واحدة وروينا ذلك عن محمد بن المنذر النيسابورى ناذلك عنه أحمد بن محمد بن الجصور عن منذر بن سعيد القاضي عن محمد بن إبراهيم بن المنذر .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا ما ذكرناه في الباب الذى قبل هذا من قول رسول الله ﷺ لأهله رضي الله عنها : ان سبعت لك سبعت لنفسائى فصح أن لا زوج أن يسبع ومادون السبع جائز بجواز السبع لانه بعض السبع ، وأما الزيادة على السبع فممنوع لما ذكرنا قبل من وجوب العدل بينهما فلو جاز أكثر من سبع لكان له أن يبيت عند الواحدة ماشاء ولو أعواما ويقول : سأقسم للآخرى مثل ذلك وهذا باطل وظلم ، فصح أنه لا يجوز من حدد الليالى الا ما أجازها الله فقط ولولا هذا الاثر ما أجزنا أكثر من ليلة وبالله تعالى التوفيق ، وليلة ليلة أحب الينا لانه كذلك جاءت الآثار الثابتة من قسم رسول الله ﷺ لأهله المؤمنين رضي الله عنهم .

١٩٠٣ مسألة وإن وهبت المرأة لبيتها لضررتها جاز ذلك فإن بدا لها فرجعت في ذلك فلها ذلك ، برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا اسحق - هو ابن راهويه - أنا جرير - هو ابن عبد الحيد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن سودة بنت زمعة لما كبرت قالت : يا رسول الله جعلت يومى منك لعائشة فكان عليه الصلاة والسلام يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة ، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام استأذن نساءه في مرضه الذى مات فيه أن يمرض في بيت عائشة فأذن له في ذلك ، وأما قولنا : ان لها الرجوع في ذلك فلان كل يوم هو غير اليوم الذى قبله بلاشك ولا تجوز حبة مجهول فانما هو اباحة حادثة في ذلك اليوم اذا جاء فلها أن لا تحدث تلك الاباحة وان تمسك بحقها الذى جعله الله تعالى لها وبه جل وعز تأيد .

١٩٠٤ مسألة وسائر الرجل أن يطاء جميع زوجاته واماته في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن وان لم يفتسل الا في آخرهن فحسن لا كراهة في ذلك . روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسفيان - هو ابن عيينة - عن معمر عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ : « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ثم يفتسل مرة » .

قال أبو محمد : الامام من نساء الرجل قال الله عز وجل : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) نا أحمد بن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن ابى شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن فلان بن

أبي رافع عن عمته سلى بنت أبي رافع عن أبي رافع « أن رسول الله ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا قال فقالت له : يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا قال : هذا اطهر وأطيب ، أو قال وانظف » قال على : ولولم يأت هذا الخبر لكان الفصل بين كل اثنتين منهن حسنا لانه لم يأت عن ذلك نهى وبالله تعالى التوفيق *

١٩٠٥ مسأله ولا يحل الوطء في الدبر أصلا لاني امرأة ولا في غيرها أما ماعدا النساء فاجماع متيقن وأما في النساء فقيه اختلاف اختلف فيه عن ابن عمر . وعن نافع كما روينا من طريق أحمد بن شعيب ارنا الربيع بن سليمان بن داود نااصبغ ابن الفرج ثنا عبد الرحمن بن القاسم قال قلت لمالك : ان عندنا بمصر اليث بن سعد يحدث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر : انا نقشري الجوارى فتحمص لمن قال : وما التحميم ؟ قال : نأتين في أدبارهن قال ابن عمر : اف أف اف أو يعمل هذا مسلم ؟ فقال لي مالك : فاشهد على ربيعة لحدثني عن سعيد بن يسار انه سأل ابن عمر فقال : لا بأس به * ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن قيس نا سعيد بن عيسى حدثني المفضل نا عبد الله بن سليمان عن كعب بن علقمة عن أبي النضر انه أخبره انه قال للنافع مولى ابن عمر قد أكثر عليك القول انك تقول عن ابن عمر انه أفى بأن توفى النساء في أدبارهن فقال نافع : لقد كذبوا على وذكروا في ذلك أحاديث لو صحت لجاءنا ما ينسخها على ما ذكره ان شاء الله عز وجل ، واحتجوا بقول الله تعالى : (نساء كم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شتم) *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة لهم فيه لان أفى في لغة العرب التي نزل بها القرآن انما هي بمعنى من اين لا بمعنى أين فاذا ذلك كذلك فانما معناه من اين شتم قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا لا توفوا النساء في أدبارهن) وقالوا : لو حرّم من المرأة شيء لحرم جميعها * قال أبو محمد : هذا كما قالوا لو لم يأت نص بتحريمه ، وقالوا : وطء المجموعة جائز وربما مال الذكر الى الدبر قال على : اذا لم يتمكن من وطء المجموعة الا بالايلاج في الدبر فوطئها حرام *

قال أبو محمد : ففطنا في ذلك فوجدنا ما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور . وعبد الله ابن ربيع قال أحمد نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال عبد الله نا محمد نا معاوية نا أحمد بن شعيب نا عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج ثم اتفق الأشج وابن أبي شيبة قالا جميعا : نا أبو خالد الاحمر عن الضحاك بن عثمان عن حمزة بن سليمان

عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في دبر » هذا لفظ رواية عبيد الله بن ربيع . ورواية أحمد « في دبرها » لم يختلفا في غير ذلك . وبه إلى أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسفيان هو الثوري حدثني يزيد ابن عبيد الله بن أسامة بن الهاد عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « وإن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن » .

قال أبو محمد : وهذا خبران صحيحان تقوم الحجة بهما ولو صح خبر في اباحة ذلك لكان هذان ناسخين له لأن الأصل أن كل شيء مباح حتى يأتي تحريمه ، فهذان الخبران وردا بما فصل الله تحريمه لنا وقد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة وعلى ابن أبي طالب وأبي الدرداء . وابن عباس . وسعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف . وطاوس . ومجاهد ؛ وهو قول أبي حنيفة : والشافعي . وسفيان الثوري وغيرهم ، وما روي اباحة ذلك عن أحد الأئمة ابن عمر وحده باختلاف عنه . وعن نافع باختلاف عنه : وعن مالك باختلاف عنه فقط والله تعالى التوفيق .

١٩٠٦ مسألة : ولا يحل لأحد أن يطأ امرأة حبلى من غيره فإن فعل ادب فإن كانت أمة له اعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد ولا تعتق هي بذلك . برهان ذلك ماروينا من طريق مسلم حدثني محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن يزيد بن حديد قال : سمعت عبد الرحمن بن جبير يحدث عن أبيه جبير بن نفير عن أبي الدرداء « أن النبي ﷺ أتى بامرأة مجح على باب فسطاط فقال له : يريد أن يلم بها فقالوا : نعم فقال رسول الله ﷺ لقد صمت أن ألعنه لعنا يدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له » .

قال أبو محمد : لا يصح في تحريم وطء الحامل خبر غير هذا فإذا لم يحل له فقد حرم عليه ملكه وإذا حرم عليه ملكه فهو حرام أذليس إلا مملوك أو حر ، وأما تأديب من فعل ذلك فلاته أتى منكرا والله تعالى التوفيق .

١٩٠٧ مسألة : ولا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة . برهان ذلك ماروينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن سعيد نا المقبري - هو عبد الله بن يزيد - نا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود - هو يثيم عروة - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة قالت : « حضرت رسول الله ﷺ في أناس فسألوه عن العزل ؟ فقال رسول الله ﷺ : ذلك الوأد الخفي قرأ (وإذا الموءودة سلت) ، **قال أبو محمد :** هذا خبر في غاية الصحة ، واحتج من أباح العزل بخبر أبي سعيد

الذى فيه لا عليكم أن لاتفعلوا قال على : هذا خبر الى التنبى أقرب و كذلك قال ابن سيرين ، واحتجوا بتكذيب التنبى عليه السلام قول يهود هو الموءودة الصغرى وباخبار آخر لاتصح *

قال أبو محمد : يعارضها كلها خبر جدامة الذى أوردنا وقد علمنا يقين أن كل شئ فاصله الاباحة لقول الله تعالى : (الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا) وعلى هذا كان كل شئ حلالا حتى نزل التحريم قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح أن خبر جدامة بالتحريم هو الناسخ لجميع الاباحات المتقدمة التى لاشك فى أنها قبل البعث وبعد البعث وهذا أمر متيقن لانه اذ أخبر عليه الصلاة والسلام انه الواد الحنفى والواد محرم فقد نسخ الاباحة المتقدمة يقين ، فمن ادعى أن تلك الاباحة المنسوخة قد عادت وإن النسخ المتيقن قد بطل فقد ادعى الباطل وقضى ما لا علم له به وأتى بما لا دليل له عليه قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) وقد جاءت الاباحة للعزل صحيحة عن جابر بن عبد الله . وابن عباس . وسعد بن أبي وقاص . وزيد بن ثابت . وابن مسعود ، وصح المنع منه عن جماعة كما رويناه عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان لا يعزل وقال : لو علمت أحدا من ولدى يعزل لنكته *

قال أبو محمد : لا يجوز أن ينكل على شئ مباح عنده ومن طريق الحاجب بن المنهال نا أبو عوانة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش أن على بن أبى طالب كان يكره العزل ورويناه أيضا من طريق شعبة عن عاصم عن زر عن على نا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا سليمان التيمى عن أبى عمرو الشيبانى عن عبد الله بن مسعود أنه قال فى العزل هى الموءودة الحنفية * ورويناه هذا الخبر من طريق سعيد بن منصور قال نا معتمر بن سليمان التيمى حدثنى أبو عمرو الشيبانى عن ابن مسعود أنه قال فى العزل هى الموءودة الصغرى * وبه نا محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن ممدى نا شعبة نا يزيد بن خير عن سليمان بن عامر قال : سمعت أبا امامة الباهلى يقول وقد سئل عن العزل فقال : ما كنت أرى مسلما يفعله * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أرنا ابن عون قال حدثنى نافع عن ابن عمر قال : ضرب عمر على العزل بعض بنه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أرنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر ابن الخطاب . وعثمان بن عفان ينكران العزل *

قال أبو محمد : سماع سعيد عن عثمان صحيح ، وصح أيضا عن الأسود بن زيد وطاوس *

١٩٠٨ **مسألة** والاحسان الى النساء فرض ولا يحل تتبع عثراتهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته الا نهارا ومن قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا ان يمنعه مانع عذر * برهان ذلك قول الله عز وجل (وعاشروهن بالمعروف) وقول الله عز وجل : (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) *

قال أبو محمد : اذ حرم التضيق عليهن فقد أوجب تعالى التوسيع عليهن واقتضى ترك ضرهن * وروينا من طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم عن حاتم بن سماعة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله (أن رسول الله ﷺ خطب الناس فذكر كلاما كثيرا وفيه فاقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فراشكم أحدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) *

قال أبو محمد : لم يرد رسول الله ﷺ فراش المضجع ذلك أمر يجب فيه الرجم على المحصنة فلا يؤمر فيه بضرب غير مبرح وانما عني عليه الصلاة والسلام بلائكم كل ما افترش في البيوت وهذا منى عن أن يدخل في مسكنه أو في بيته من لا يريد دخوله منزله من رجل أو امرأة فقط ، وهذا يأتي مينا في المسألة التي تأتي بعد هذه *

ومن طريق مسلم نأبو بكر بن أبي شيبة ناسحين بن علي عن زائدة عن مسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فذكر كلاما وفيه (فاستوصوا بالنساء خيرا) * ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا عمرو بن منصور نأبو نعيم عن سفيان الثوري عن عمار بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : (نهى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلا أن يتخونهم أو يلهس عثراتهم) * ومن طريق البخاري نأبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - ناهشيم ناسيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : قلنا مع رسول الله ﷺ من غزوة فلما ذهبنا لندخل قال : امهلوا حتى تدخلوا الليل لكي تمتشط الشعنة وتستجد المغيبة ، فان قيل : هذا تعارض قلنا : كلا بل قد بين عليه الصلاة والسلام في كلا الخبرين مراده ذكر في الخبر الأول ان لا يدخل ليلا فينتبع بذلك عثرة ان كانت أولم تكن فصيح ذلك في الذي جاء ليلا وبين عليه الصلاة والسلام في الآخر ان يميل من اتي نهارا حتى يدخل ليلا بعد ان يصل خبره باهله فستجدو تمتشط ، ولا ينسب التعارض الى كلام رسول الله ﷺ الا كافر ولا ينسب الى الصحابة الا مبتدع ولا ينسب الى الائمة ومن دونهم الا منحرف القلب عن السنن ونعوذ بالله من كل ذلك *

١٩٠٩ مَسْأَلَةٌ : وللرأة ان تصدق من مال زوجها غير مقسدة لكن بما لا يؤثر في ماله سواء أذن في ذلك أم نهى أحبام كره . بهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا لعمر بن ممام بن منبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصم المرأة ويطعها شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد الا باذنه وما انفقت من كسبه من غير امره فان نصف أجره له » . ومن طريق أحمد ابن شعيب أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ : « اذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها اجرها وله مثله بما كسب ولها بما انفقت وللخازن مثل ذلك من غير ان ينقص من اجورم شيء » . قال أبو محمد : هذا اللفظ زائد على ما روينا من طريق منصور عن شقيق في هذا الخبر فقال فيه « من طام بيتها » .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فاعترض بعض أهل الجراءة على مخالفة السنن بان قالوا هذان رواية أبي هريرة وقد سئل أبو هريرة هل تصدق المرأة من بيت زوجها ؟ فقال : لا الا شيء من قوتها فلا اجر بينهما ولا يحل لها ان تصدق من بيت زوجها الا باذنه » . قال أبو محمد : هذه الفتيا من أبي هريرة انما رويناها من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهو متروك عن عطاء عن أبي هريرة فهي ساقطة فلا يعارض بها رواية ممام بن منبه عن الاجاهل أو قاسم بن مجاهر بالباطل وهو يعلمه . ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم . وهارون بن عبد الله قالا جميعا : نا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن اسماء بنت أبي بكر الصديق « أنها قالت : يا رسول الله ليس لي شيء الا ما دخل على الزبير فهل علي جناح ان أَرْضَخَ بما يدخل علي ؟ فقال : اَرْضَخِي ما استطعت ولا توكي فيوكي الله عليك » .

قال أبو محمد : سمعنا حجاج من ابن جريج ثابت ولكنه هكذا يقول قال ابن جريج ، ومن قال بهذا أم المؤمنين رضي الله عنها كآروينا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن امرأته انها سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وسألها امرأة فقالت أطعم من بيت زوجي فقالت أم المؤمنين : ما لم تقي مالك بما له قال الله عز وجل : (التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فاذا ألباح ذلك النبي ﷺ فلا رأى للزوج في المنع منه أصلا .

١٩١٠ مَسْأَلَةٌ : ولا يلزم المرأة أن تنعم زوجها في شيء أصلا لاني مجن .

ولا طبخ . ولا فرش . ولا كسب . ولا غزل . ولا نسج . ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها ، وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها مخيطة تامتو بالطعام مطبوخا تاما وانما عليها أن تحسن عشرته . ولا تصوم تطوعا وهو حاضر الا باذنه . ولا تدخل بيته من يكره وان لا تنتمه نفسها متى اراد وان تحفظ ما جعل عندها من ماله . وقال أبو ثور : على المرأة أن تخدم زوجها في كل شيء . ويمكن أن يحتج بذلك بالآثر الثابت عن علي بن أبي طالب قال : « شكت فاطمة بجلى يديها من الطحين وانه أعلم بذلك رسول الله ﷺ اذ سأله خادما . » والخبر الثابت من طريق اسماء بنت أبي بكر قالت : كنت اخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت اسوسه كنت أحشش له وأقوم عليه . والخبر الثابت من طريق اسماء أيضا انها كانت تعلق فرس الزبير وتسقى الماء وتجزم فربه وتمجن وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلث فرسخ وان رسول الله ﷺ لقيها وهى تنقله قال : فاذا خدمت هاتان الفاضلتان هذه الخدمة الثقيلة فن بعدهما يرفع عن ذلك من النساء .

قال أبو محمد : لاحجة لاهل هذا القول في شيء من هذه الاخبار لانه ليس في شيء منها ولا من غيرها انه عليه الصلاة والسلام امرها بذلك انما . كاتنا متبرعتين بذلك وهما أهل الفضل والمبرة رضى الله عنهما ونحن لا نمنع من ذلك ان تطوعت المرأة به انما تتكلم على سر الحق الذى تجب به الفتيا والقضاء بالزاهه ، فالف قيل ، قد قال الله تعالى : (فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) قلنا : أول الآية بين فيها هى هذه الطاعة قال تعالى : (واللاتى يخافون نشوزهن فعتوهن وما يجرهون فى المضاجع واضربوهن فان أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فصح أنها الطاعة اذا دعاها للجماع فقط ، وقد بين رسول الله ﷺ ما يجب على الرجل للمرأة وقد ذكرناه قبل هذه المسألة بمسألتيين ، ومن أزم المرأة خدمة دون خدمة فقد شرع مالم يأذن به الله تعالى ، وقال : مالا يصح ومالا نص فيه وكذلك بين عليه الصلاة والسلام أن لمن علينا رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، فصح ما قلناه : من أن على الزوج أن يأتيها برزقها يمكنها لها اكله وبالكسوة يمكنها لها لباسا لان مالا يوصل الى اكله ولباسه الا بعين وطبخ . وغزل . ونسج . وقصارة . وصباغ . وخياطة فليس هو رزقا ولا كسوة هذا مالا خلاف فيه فى اللغة والمشاهدة ، واما حفظ ما جعل عندها فمرض بلا خلاف .

١٩١١ مسمأة ولا يحمل للمرأة أن تحلق رأسها الا من ضرورة لا يحيد منها ولأن تصل فى شعرها شيئا أصلا لامن شعرها ولامن شعر انسان غيرها ومن شعر

حيوان أو صوف أو غير ذلك ، وهو من الكبار ولا يحل لها أن تغلب أسنانها ولا أن تنف الشعر من وجهها ولا أن تشم بالقتش والكحل أو غيره شيئا من جسدها فإن فعلت فهي ملعونة هي والتي تفعل بهاذلك . برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن موسى الجرجسي نا أبو داود - هو الطيالسي نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن خلاص عن علي قال : نهى رسول الله ﷺ أن تخلق المرأة رأسها فإن اضطرت إلى ذلك فقد قال الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ، وهو من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن المثنى نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة قال : حدثني فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن لي ابنة عروسا وإنها اشتكت فدنق شعرها فهل علي جناح أن وصلت لها فيه؟ فقال لها رسول الله ﷺ : «لن الله الواصلة والمستوصلة» . ومن طريق أحمد بن شعيب نا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا أبو داود - هو الطيالسي - عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي عن غلقة عن عبد الله بن مسعود قال : «لن رسول الله ﷺ الواشات والمستشات والمتمصصات والمنفجات للحسن المغيرات خلق الله» .

١٩١٢ مسألة ولا بأس بكذب أحد الزوجين للآخر فيما يستجلب به المودة كما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أبو صالح محمد بن زبور المكي نا ابن أبي حازم - هو عبد العزيز بن عبد الوهاب نا أبي بكر - عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا أعده كذبا الرجل يصلح بين الناس يقول القول يريد الصلاح والرجل يقول القول في الحرب والرجل يحدث امرأته والمرأة تحدث زوجها» .

١٩١٣ مسألة ولا يحل النفع بالباطل كما روينا من طريق البخاري ثنا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق «أن امرأة قالت يا رسول الله إن لي ضرة فهل علي جناح أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطى فقال عليه الصلاة والسلام : المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور» .

١٩١٤ مسألة وجائز للصبايا خاصة اللب بالصور ولا يحل لغيرهن والصور محرمة إلا هذا والاما كان رقيا في ثوبه روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناذق قالا جميعا : نا - فيان بن عينة عن الزهري عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبي طلحة عن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة» ومن طريق مسلم نا قتيبة نا الليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الأشج - عن بسر بن سعيد عن يزيد بن خالد عن أبي طلحة الأنصاري «أن رسول الله ﷺ قال: أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة» ثم اشتكى زيد ابن خالد فعدناه فإذا على بابه ستر فيه صورة فقلت لعبيد الله الخولاني ريب بميمونة أم المؤمنين ألم يخبرنا زيد عن الصورة فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: إلا رقا في ثوب» ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن رافع التيسابوري نا حجين - هو ابن المثنى - نا عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين وقالت: كان رسول الله ﷺ يسرب إلى صواحي بلجن معي باللعب البنات الصغار»

١٩١٥ مسألة والاستنار بالجماع فرض لقول الله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم) الآية، والحديث بذلك لا يجوز •

١٩١٦ مسألة وحلال للرجل من امرأته الخافض كل شيء عاشر الأيلاج فقط، وهذا أمر قد اختلف الناس فيه • روينا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا محمد بن أبي خديش نا مروان بن معاوية نا جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة هو الباهلي - صاحب رسول الله ﷺ قال: قال عمر بن الخطاب: كنا نضاجع النساء في المحيض وفي الفرس واللحف من قلة فاما ما ذوسع الله الفرس واللحف فاعتزلوهن كما أمر الله تعالى • نا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أبو اسماعيل نا محمد بن اسماعيل الترمذي نا سيفان بن عيينة نا ميمونة نا أمه قالت: كنا عند ميمونة فدخل عليها ابن عباس فقالت له ميمونة: أي بني مالي أراك شعيت الرأس فقال: أن امرأتي حائض وذكر الحديث • واحتج من ذهب إلى هذا بقول الله عز وجل: (قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) ويخبر رويناه من طريق أبي داود ثنا محمد بن سعيد نا سعيد بن عبد الجبار نا عبد العزيز بن محمد الدراودي عن أبي اليان عن أم درة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت إذا حضت نزلت عن المائل إلى الحصير فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتى تطهر • وهذا لا شيء • لأنه من طريق أم درة وهي مجهولة لا تدرى • وذهبت طائفة إلى أن له من البرة فصاعدا

فقط وليس له مادون ذلك كادروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أنى اسحق السبيعي عن عاصم الجبلي ان قرا سألوا عمر بن الخطاب عما يحل للرجل من امرأته حائضا ؟ فقال عمر : لك ما فوق الازار لا تطلعن على ماتحتة حتى تطهر . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى عن نافع ان ابن عمر أرسل الى عائشة أم المؤمنين يستفتيها في الحائض يباشرها فقالت عائشة : نعم نجعل على سفلتها ثوبا . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن شريح قال : لك ما فوق السرة قال معمر : وسمعت قنادة يقول : لك ما فوق الازار . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى قال : ماتحت الازار حرام . وبه الى ابن جريج عن عطاء قال : تبأثر الحائض زوجها اذا كان على جنبتها السفلى ازار سمعنا ذلك . واحتج أهل هذه المقالة بخبر رويناه عن رسول الله ﷺ انه قال : « وأما للرجل من امرأته وهي حائض فافوق الازار » **قال أبو محمد** : وهذا خبر رويناه من طرق صحاح الى الرجل يسمى عاصم بن عمرو الجبلي الكوفي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ ، وعاصم هذا لم يسمعه من عمر لاتنا رويناه من طريق أنى اسحق السبيعي عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر وعمير هذا مجهول ، ورويناه أيضا من طريق شعبة عن عاصم المذكور عن رجل عن القوم الذين سألوا عمر عن ذلك . ويخبر آخر من طريق أنى داود نا هارون بن محمد بن بكار نا مروان - يعنى ابن محمد - نا الهيثم بن حميد نا الملا بن الحارث عن حزام بن حكيم عن عمه انه سأل رسول الله ﷺ ما يحل لى من امرأتى وهى حائض ؟ قال : لك ما فوق الازار ، وهذا لا يصح لان حزام بن حكيم ضعيف . وهو الذى روى غسل الاثنين من المذى ، ومروان بن محمد الذى روى عنه ضعيف أيضا . ويخبر رويناه من طريق أنى داود نا هشام بن عبد الملك البزى (١) حدثني بقية بن عبد الوليد عن سعيد بن عبد الله الأخطش عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي قال هشام - وهو ابن قرط الأزدي أمير حص - عن معاذ ابن جبل قال سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهى حائض ؟ فقال : ما هو فوق الازار والتعفف عن ذلك أفضل بوهذا خير لا يصح لانه من طريق بقية وهو ضعيف عن سعيد بن عبد الله الأخطش وهو مجهول لا يعرف . ويخبر من طريق ابن أنى شبة نا عبد الرحيم نا محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس انه سئل عن المرأة الحائض ماذا يعمل لو زوجها ؟ قال : سمعنا والله أعلم ان كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك لا يحل له ما فوق الازار ، وهذا حديث كما ترى غير مستند . ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن

(١) هو بنتح الصنانية والراى ثمون ، وى النسخة رقم ١٤ «الهنى» وهو غلط

الفرج ناعبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة سئل رسول الله ﷺ ما يحل للرجل من امرأته - يعني الحائض - قال : ما فوق الازار وهذا لا يصح لانه من طريق العمري الصغير وهو ضعيف فسقط هذا الخبر (١) والحمد لله رب العالمين ، وقد جاء خبر من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة عن نندبة مولاة ميمونة عن ميمونة رضى الله عنها ان رسول الله ﷺ كان يباشر الحائض من نساءه اذا كان عليها ازار يبلغ أنصاف الفخذين أو الر كبتين محتجرة ، وعن ابن وهب بلغني عن عائشة . وأسلمة اى المؤمنين مثل هذا ، وهذا منقطع ، وعن نندبة وهى مجهولة ولو صح لم تكن فيه حجة ولا متعلق لاحد لانه فعل لا أمر ، وذهبت طائفة الى انه لا يباشرها الا وبينهما ثوب ، رويانا عن وكيع عن عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين قال : سألت عبيدة السلماني ما للرجل من امرأته الحائض ؟ فقال : الفراش واحد والمحاشى شتى وان لم يجد بدا من ان يرد عليها من طرف ثوبه رد عليها ■

واحتج أهل هذا القول بما رويناه من طريق مسلم نا هرون بن سعيد نا ابن وهب ارنا غزوة - هو ابن بكير - عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس قال : سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ يضطجع معى وانا حائض وبينى وبينه ثوب ، ونا عبدالله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أبو خليفة الفضل بن الحباب - هو مولى بنى جمح - نا مسدد نا أبو عوانة عن عمر بن أبى سلمة (٢) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهى حائض وبينهما ثوب .

قال أبو محمد : سماع غزوة بن بكير عن أبيه لا يصح كما نا يوسف بن عبد الله النمرى ناعبد الله بن محمد بن يوسف الازدى نا محمد بن اسحاق الصيدلانى نا العقلى نا عبدالله بن أحمد بن حنبل نا أبى نا محمد بن خالد الحياط قال : أخرج الى غزوة بن بكير كنا باوقالى : هذه كسب أبى لم أسمع منها شيئا ، وأما خبر عائشة أم المؤمنين ففيه عمر ابن أبى سلمة وهو ضعيف لم يوثقه أحد ، وذهب أبو حنيفة . وأبو يوسف ، ومالك . ومن قلده الى أنه مباح له ما فوق السرة وما تحت الركبة ويحرم عليه ما بين السرة والركبة وما نعلم لهذا القول متعلقا أصلا فوجب تركه ، ولا يموهن بموه بالأخبار التى فيها كان النبي ﷺ يأمر الحائض من نساءه أن تنزع ثم يباشرها فان الازار قد يبلغ الى الكعبين وقد يبلغ الى أنصاف الفخذين ، وذهبت طائفة الى مثل قولنا كما ناعبد الله بن ربيع نا

(١) فى النسخة رقم (٤) هذا الباب (٢) فى النسخة رقم (٤) عن عمرو بن أبى سلمة بالولو وهو تصحيف

محمد بن معاوية نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي نا أبو الوليد الطيالسي نا الليث
ابن سعد عن بكير بن عبدالله بن الأشج عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن
حكيم بن عقال سألت أم المؤمنين عائشة ما يحرم على الرجل من امرأته إذا كان صائما؟
قالت: فرجها قلت : فما يحرم عليه منها إذا كانت حائضا؟ قالت : فرجها وهو قول أم
سلمة أم المؤمنين هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عباس
قال للرجل من امرأته وهي حائض كل شيء الا يخرج الدم هـ ومن طريق وكيع عن
اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : يباشر الرجل الحائض اذا كف عنها الاذى هـ
ومن طريق وكيع عن مالك بن مغول عن عطاء بن أبي رباح قال في الحائض
لا بأس أن يأتيها زوجها فيما دون الدم هـ ومن طريق وكيع عن عطاء بن أبي رباح
عن الحكم بن عتيبة أنه قال في الحائض لا بأس: أن يضع الرجل فرجه عليه ما لم يدخله
- يعني على فرجها - • وبه الى وكيع عن الربيع عن الحسن البصري أنه كان لا يرى
بأسا ان يلقب بين غزى الحائض ، وهو قول مسروق . وابراهيم النخعي . وسفيان
الثوري . ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . وأبي سليمان . وجميع اصحابنا وهو
المشهور عن الشافعي •

قال أبو محمد : قد بينا سقوط جميع الأقوال التي قدمنا الا هذا القول وقول
من تعلق بالآية ففطرنا في هذا القول فرجنا ما روينا من طريق مسلم ناهرين عن حرب
نا عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن سلمة أرنا ثابت - هو الباقى - عن أنس بن مالك قد كرر
حديثا ؛ وفيه فأنزل الله تعالى : (ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء
في المحيض) الى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ اصنعوا كل شيء الا النكاح • •
قال أبو محمد : فهذا خبر في غاية الصحة وهو بيان للآية بين عليه الصلاة والسلام
لأثر نزولها مراد ربه تعالى فيها ، وصح بهذا قول من قال من العلماء : ان معنى قوله
عز وجل في المحيض : انما هو موضع الحيض ولا شك في هذا لأنه عليه الصلاة والسلام
بين مراد ربه تعالى في الآية ولم ينسخه قال الله عز وجل : (لتبين للناس ما نزل اليهم)
وبالله تعالى التوفيق هـ

١٩١٧ مسألة ومن وطئ حائضا عامدا أو جاهلا فقد عصى الله تعالى
في العمد وليس عليه في ذلك شيء لا صدقة ولا غيرها الا التوبة والاستغفار هـ وقد قال
قاتلون في ذلك بكفارة كما روينا عن ابن عباس ان وطئها في الدم فدينار وان وطئها
في انقطاع الدم فنصف دينار هـ وعن قتادة ان كان واجدا فدينار وان لم يجد فنصف

دينار، وعن عطاء من وطىء حائضا تصدق بدينار، وقد روى عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ورأى أحمد بن حنبل أنه مخير بين دينار أو نصف دينار، ووجدنا أهل هذه المقالة يحتجون بخبر رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس مسندا عن رسول الله ﷺ ومقسم ضعيف، ورويناه أيضا من طريق شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ وشريك، وخصيف ضعيفان، ومن طريق فيها عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس مسندا وعبد الملك. وأيوب هالكان والمكفوف مجهول، ومن طريق عبد الملك ابن حبيب عن أصبغ بن الفرج عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد أن عمر سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال له: تصدق بدينار، وعبد الملك هالك والسبيعي مجهول، ولا يظن جاهل أنه أبو اسحق مات أبو اسحق قبل أن يولد أصبغ بدهر، وهو أيضا مرسل وقد رواه الأوزاعي أيضا مرسلا وفيه تصدق بخمسة دينار، وذهبت طائفة أن عليه مثل كفارة مزوطىء في رمضان كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الأعلى نا المعتبر - هو ابن سليمان التيمي - قال: قرأت على فضيل عن أبي هريرة أن أيقم حدثه أن سعيد بن جبير أخبره عن ابن عباس أنه قال: «من أفطر في رمضان فغلبه عتق رقبة أو صوم شهر أو أطعم ثلاثين مسكينا» قلت ومن وقع على امرأته وهي حائض أو سمع اذان الجمعة ولم يجمع ليس له عذر قال: كذلك عتق رقبة، ومن طريق عبد الرزاق نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري أنه كان يقيس الذي يقع على الحائض بالذي يقع على امرأته في رمضان، واحتج أهل هذه المقالة بخبر رويناه من طريق أحمد ابن شعيب أخبرني محمود بن خالد نا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي قال: سمعت علي بن بذيمة يقول: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عباس يقول قال رجل: يا رسول الله انى أصبت امرأتى وهي حائض فأمره رسول الله ﷺ أن يعتق رقبة، قال ابن عباس: وقيمة الرقة يومئذ دينار، ورويناه أيضا من طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن جابر عن علي بن بذيمة بإسناده.

قال أبو محمد: موسى بن أيوب. وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ضعيفان فسقط كل ما في هذا الباب، ولقد كانت يلزم القائلين بالقياس أن يقيسوا واطىء الحائض على الواطىء في رمضان لانهما معا وطئا فرجا حلال العين لم يحرم الا بحال الصوم أو حال الحيض فقط ولكن هذا ما تناقضوا فيه لاسيما وهم يحتجون بأضعف من هذا الخبر، وأما نحن فلو صح شيء من كل هذا عن رسول الله ﷺ لقننا به قلنا لم يصح فيه شيء لم يجب

منه شيء لانه شرع لم يأمر الله تعالى به . ومن قال بقولنا ابن سيرين صح عنه
أبه قال : يستغفر الله وليس عليه شيء ، وصح أيضا مثل ذلك عن ابراهيم النخعي .
وعطاء . ومكحول وهو قول مالك . وأبي حنيفة والشافعي ، وأبي سليمان وأصحابهم .

١٩١٨ مسألة وإذا رأت الحائض الطهر فان غسلت فرجها فقط
أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها فأي ذلك فعلت حل وطؤها لزوجها الا أنها
لا تصلح حتى تفتسل كلها بالماء ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يحل
له وطؤها الا حتى تغسل جميع جسدها نرونا ذلك عن مجاهد وابراهيم النخعي . والقاسم
ابن محمد . وسالم بن عبد الله . ومكحول . والحسن . وسليمان بن يسار . والزهرى .
وربيعة . ورويناه عن عطاء . وميمون بن مهران وهو قول مالك . والشافعي .
وأصحابهما ، وذهب أبو حنيفة . وأصحابه الى أن الحائض ان كانت أيامها عشرة
فإنها باقتضاء العشرة يحل لزوجها وطؤها وان لم تغسل فرجها ولا توضأت ولا
اغتسلت فان كانت أيامها أقل من عشرة فإنها اذا رأت الطهر لم يحل لزوجها وطؤها
الا باحد وجهين اما أن تغسل كلها واما أن يمضي عليها وقت صلاة فان مضى
لها وقت صلاة حل له وطؤها وان لم تغسل . ولا غسلت فرجها ولا توضأت .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : لا قول أسقط من هذا لانه تحكم بالباطل بلا دليل أصلا
ولان لم أحداً قاله قبل أبي حنيفة ولا بعده الا من قلده ، وذهب قوم الى مثل قولنا
كما روينا من طريق عبد الزقاق أرنا ابن جريج . ومعر قال ابن جريج عن عطاء .
وقال معمر عن قتادة ثم اتفق عطاء . وقاتدة فقالا جميعا في الحائض اذا رأت الطهر
فإنها تغسل فرجها ويصحبها زوجها ، وروينا عن عطاء انها اذا رأت الطهر فتوضأت
حل وطؤها لزوجها وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : ربما يموه يموه بالخبر الذي روينا من طريق عبد الكريم
عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : «ان أنثاء - يعني الحائض - وقد أدبر
الدم عنها ولم يقتل نصف دينار ، فقد قلنا : ان مقسما ضعيف ولم يلق عبد الكريم
مقسما فهو لا شيء ولا سيما والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا الخبر ، ومن
الباطل ان يحتج المرأ بخبر هو أول مبطل له ولعلمهم أن يقولوا : لا يجوز له وطؤها
الا أن تجوز لها الصلاة .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : وهذا خطأ لان الوطء ليس معلقا بالصلاة فقد تكون المرأة جنباً
فيحل وطؤها ولا تحل لها الصلاة وتكون متمكفة ومحرمة وصائمة فصل ولا يحل وطؤها

قال أبو محمد : فاذا لا يان في شيء من هذا إلا في الآية فالواجب الرجوع إليها قال الله تعالى : (فلا تهرؤن من حق بطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) فوجدناه عز وجل لم يسع وطء الحائض إلا بوجبين اثنين وهي أن تطهر وأن تطهر لأن الضمير الذي في تطهرن راجع بلا خلاف من أحد من يحسن العربية إلى الضمير الذي في بطهرن والضمير الذي في بطهرن راجع إلى الحيض فكان معنى بطهرن هو اشطاع الحيض وظهور الطهر لانه لم يصف الفعل البين وكان معنى بطهرن فعلا فعملته لانه رد الفعل البين فوجب حمل الآية على مقتضاها وعمومها لا يجوز غير ذلك ولا يجوز تخصيصها ولا الاختصار على بعض ما يقع عليه لفظها دون كل ما يقع عليه بالدعوى السكاذبة فيكون اخبارا عن مراد الله تعالى بما لم يخبر به عز وجل عن مراده ، وهذا حرام ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أنه تعالى لو أراد بعض ما يقع عليه اسم (طهرن) دون سائر ما يقع عليه لا خبرنا به ولينته علينا ولما وكلنا إلى التكنن والظنون وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فقد فصل لنا عز وجل ما حرم علينا من وطء الحائض وأنه حرام ما لم يطهرن فيطهرن ، فصح أن كل ما يقع عليه اسم الطهر بعد أن يطهرن فقد حلل به والوضوء تطهر بلا خلاف وغسل الفرج بالماء تطهر كذلك وغسل جميع الجسد تطهر فبأى هذه الوجوه تطهرت التي رأت الطهر من الحيض فقد حل به لنا إتيانها وبالله تعالى التوفيق * .

١٩١٩ مسألة ولباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها حلال على أنه قد اختلف في ذلك فلم يجوز (١) ذلك قوم لمن كما روينا من طريق أحمد ابن شعيب حدثنا أبو بكر بن علي المروزي نا شريح بن يونس نا هشيم عن أبي (٢) بشر عن يوسف بن ماهر « أن امرأة سألت ابن عمر عن الحرير فقال لها ابن عمر : من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ومن طريق مسلم نا ابن أبي شيبة نا عبيد بن سعيد عن شعبة عن خليفة بن كعب أبي ذيان قال : سمعت عبد الله بن الزبير يخطب يقول : « ألا تلبسوا نساءكم الحرير فان من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي نا عن ابن سيرين نا أبا هريرة نا يقول لابنته : « لا تلبسي الذهب فإني أخاف عليك حر اللهب » ومن طريق وكيع عن مبارك نا ابن فضالة نا الحسن أنه كره الذهب للنساء واحتج أهل هذه المقالة بخبر من طريق الحسن نا أن رسول الله ﷺ قال : - يعني النساء - أهلكن الأحمران

(١) في النسخة رقم ١٤ فلم يجوز (٢) في النسخة رقم ١٦ عن أبي كعب

النهب والزعفران» وهذا مرسل لاجبة فيه، ويخبر رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ رأى على عائشة قلايين من فضة ملوئين بذهب فأمرها أن تلبسهما وتجعل قلايين من فضة وتصفهما بالزعفران» وهذا مرسل ولا حجة في مرسله، ويخبر رويناه من طريق شعبة، وسفيان، والمعتز بن سليمان، وجرير كلهم عن منصور بن المعتمر عن ربيعي بن خراش عن امرأة عن اخت حذيفة قالت: خطبنا رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء أما لكن في الفضة ما تحلين أما إنه ليس من امرأة تلبس ذهباً تظهره إلا عذت به» وهذا عن امرأة ربيعي وهي مجهولة، ولقد كان يلزم المالكيين والخنفين الأخذين برواية امرأة أبي اسحق عند أم ولد زيد بن أرقم فحرموا به الحلال أن يقول بهذا الخبر والافهم متنافضون، ويخبر فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف عن شهر بن حوشب وهو مثله أو أسقط منه عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت: إن رسول الله ﷺ: «رأى على سوارين من ذهب وخواتم من ذهب فقال لي عليه الصلاة والسلام: تحبين أن يسورك الله بسوارين من نار وخواتم من نار؟ قالت: لا قال: فاذعي هذين أنعجز أحداً كن أن تتخذ حلتين أو تومتين من فضة ثم تلبسهما بغير أو ورس أو زعفران» وخبر آخر فيه محمود بن عمرو الأنصاري عن شهر أن أسماء بنت يزيد بن السكن حدثته عن رسول الله ﷺ قال: «يا امرأة قلدي قلادة من ذهب قلدي في عنقها مثلها من النار يوم القيامة» وإما امرأة جعلت في أذنها خرساً من ذهب جعله الله في أذنها من النار يوم القيامة» ومحمود بن عمرو ضعيف، وآخر من طريق أبي زيد عن أبي هريرة أنه كان مع رسول الله ﷺ فجاءته امرأة عليها سواران من ذهب فقال عليه الصلاة والسلام: سواران من نار؟ قالت: ما ترى في طوق من ذهب قال: طوق من نار؟ قالت: فأتري في قرطين من ذهب قال: قرطان من نار» وأبو زيد مجهول، ويخبر صحيح رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني الربيع بن سليمان بن داود ناسحاق بن بكر حدثني أبي عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وشهاب بن عروة: «رأى عليهما سكنتي ذهب فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا أخبركما بما هو أحسن من هذا لو نزعتم هذا وجعلت مسكتين من ورق ثم صفرتمهما بزعفران كما تباحستين» وهذا الخبر حجة لنا لأنه ليس في هذا الخبر أنه ﷺ نهاهما عن مسكتي الذهب إنما فيه أنه عليه الصلاة والسلام اختار لهما غيره ونحن نقول بهذا، واحتجوا بخبر رويناه من طريق أبي داود ناسحاق بن عبد الله بن مسleme هو القعني - ناعبد العزير بن محمد

الدروردي عن أسيد بن أبي أسيد البراد عن نافع عن ابن عباس عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أحب أن يخلق جبينه حلقة من نار فليطوقه حلقة من ذهب ومن أحب ذهب ومن أحب أن يطق جبينه بسوار من نار فليسوره سواراً من ذهب ولكن عليكم بالنفقة قاله بوابها »

قال أبو محمد : هذا يجهل يجب أن يخص منه قول رسول الله ﷺ : « أن الذهب حرام على ذكور أمتي لحلال لأنثاهما ، لأنه أقل ممان منه ومستثنى به من مافيها » وذكروا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب ناوهب بن بيان نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث نا اباعاشة حدثه انه سمع عتبة بن عامر يخبر أن رسول الله ﷺ كان يمنع أهله الحلية والحرير ويقول : ان كنتم تحبون حلية الجنة وحريرها فلا تلبسوها في الدنيا »

قال أبو محمد : أبو عاشة غير مشهور بالنقل ثم (١) لو صح لكان عاملاً للرجال والنساء يخصه الخير الذي فيه وان الذهب والحرير حرام على ذكور أمتي لحلال لأنثاهما »

وحدث آخر من طريق أحمد بن شعيب أروا عبيد الله بن سعيد نا معاذ بن هشام - هو الدستوائي - نا أنى عن يحيى بن أبي كثير حدثني زيد - هو ابن سلام - عن أبي سلام - هو مطور الحبشي عن أبي اسماء الرحي - هو عمرو بن مرثد قال : ان ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : « جاءت ابنة هيرة الى رسول الله ﷺ وفي يدها فتخ - قال معاذ كذا في كتاب أبي أي خواتم كبار - فجعل رسول الله ﷺ يضرب يديها فدخلت على فاطمة تشكو ذلك اليها فزعمت فاطمة سلسلة من ذهب في عنقها فقالت : هذه أهداها أبو حسن فدخل رسول الله ﷺ والسلسلة في يدها فقال (٢) : ايسرك ان تقول الناس ابنة رسول الله وفي يدك سلسلة من نار ثم خرج ولم يقعد فأرسلت فاطمة بالسلسلة الى السوق فباعنها واشترت بثمنها غلاما وذكر كربة معناها فاعتقه لحدث بذلك ﷺ

قال : الحمد لله الذي نجا فاطمة من النار »

قال أبو محمد : أما ضرب رسول الله ﷺ يدي بنت هيرة فليس فيه انه عليه الصلاة والسلام إنما ضربها من أجل الخواتم ولا فيه أيضا ان تلك الخواتم كانت من ذهب ، ومن زاد هذين المعنيين في الخبر فقد كذب بلا شك وقفا مالا علم له به وما لم يخبر به راوى الخبر وهذا حرام بحث وقد يمكن ان يكون عليه الصلاة والسلام ضرب يديها لأنها ابرزت عن ذراعها مالا يحل لها ابرازه أولغير ذلك مما هو عليه الصلاة أعلم به ، وأما قوله « ايسرك ان تقول الناس ان رسول الله ﷺ وفي يدك سلسلة من نار » فظاهر اللفظ الذي ليس بهم

(١) في النسخة رقم ١٤ ولو (٢) وفي النسخة رقم ١٤ قال فاطمة اضربك

منسوا أنه عليه الصلاة والسلام إنما أنكر أسما كبا إياها يدها ليس في لفظ الخبر نص بغير هذا ولا دليل عليه وليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام نهاها عن لباسها ولا عن تملكها هذا لاشك فيه ، وقد يمكن أنه عليه الصلاة والسلام علم أنها لم تركها وكانت مما تجب فيه الزكاة كما قال عز وجل : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيضرمهم بعذاب أليم يوم يحصى عليهم في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأفئسكم قد قروا ما كنتم تكفرون) هـ .

والله أعلم لاى وجه أنكر كون السلسلة في يدها رضى الله عنها إلا أنه ليس فيه البتة تحريم لباسها بل فيه نص أنه عليه الصلاة والسلام أباح لها ملكها بقينا لاشك فيه لأنه يجوز بيعها للسلسلة وجوز للشترى لها منها ثراؤها ولو كان لباسا حراما أو ملكها لم يجر الذى اشتراها ثراؤها وأما أسما كبا باليد الذى في هذا الخبر إنكاره قد نسخ يقين لاشك فيه لا يجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الذهب وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع الذهب بالذهب مثلا بمثل ووزنا بوزن وإباحته عليه الصلاة والسلام بيع قلادة الذهب التي أصيبت بغير بعد أن أمر بنزع الخرز عنها .

وبيع الذهب بالذهب مثلا بمثل ولم يحرم بيع القلادة التي فيها الذهب ولا إتياعها ولا أمر بكسرها ، ولا خلاف في أن إيجاب الزكاة في الذهب وإباحة بيعه بالذهب مثلا بمثل باق إلى يوم القيامة لم ينسخ ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذ بلغه بيع فاطمة رضى الله عنها السلسلة الذهب وإتياعها بثمنها غلاما فاعتقت : « الحمد لله الذى أخذ فاطمة من النار » فالذى لاشك فيه فهو أنه قد صح عن رسول الله ﷺ ما رويناه من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن الهادي عن عمر بن عبد الله بن الحسين عن سعيد بن جرجة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها حصوا من النار حتى فرجه بفرجه ، فمن على يقين من أن الله تعالى أخذها من النار بعثها للسلام ، ومن ادعى أنها إنما أخذها من النار ببيعها للسلسلة قد قضا ما لا يعلم به وقال : ما لا دليل له عليه ولا برهان عنده بصحته وما ليس في الخبر منه نص ولا دليل إلا الظن الذى هو أكذب الحديث ، وقد جله في كراهة مس حلى الذهب أثر صحيح كما زوينا من طريق أبي داود نا ابن قنيل - هو عبد الله بن محمد بن قنيل - نا محمد بن سلة عن محمد بن إسحاق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « قدمت على رسول الله ﷺ حلية من عند الجاشي أهدأها لها فيها خاتم من ذهب فيه فص حبشي قالت : فأخذ رسول الله ﷺ يعود

معرضا أو ببعض أصابعه ثم دعى أمانة بنت أبي العاص ابنة ابنته زينب فقال:
تحلى بهذا يا بنية، فذا رسول الله ﷺ قد كره من خاتم الذهب فلعله كرمه لفاطمة
أيضا ومع ذلك حلاه أمانة بنت أبي العاص.

قال أبو محمد: والحاكم على كل ذلك هو مارويناه من طريق أحمد بن شعيب
أناعرو بن علي نايجي هو ابن سعيد القطان، ويذكر هو ابن زريع ومعتز - هو ابن
سليمان التيمي - وبشر بن المفضل قالوا كلهم: نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر
عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري «ان رسول الله ﷺ قال: إن الله
أحل لأنات أمي الحرير والذهب وحرمة على ذكرها» ورويناها أيضا من طريق
حماد بن سلمة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وأبي معاوية الضرير، وحماد بن مسعدة
كلهم عن عبيد الله بن عمر باسناده إلا أنهم اقتصروا على ذكر الحرير فقط الإجماع
ابن سلمة فانه ذكر الحرير والذهب، ورويناها أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة
ومعمر كلاهما عن أيوب السخيتاني عن نافع باسناده وذكر الحرير والذهب وهو (١)
أثر صحيح لأن سعيد بن أبي هند ثقة مشهور روى عنه نافع، وموسى بن ميسرة، ومن
طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن مسدد بن إبراهيم بن
عبد الرحمن بن عرف - نا أبي عن ابن إسحاق قال: إن نافعا مولى ابن عمر حدثني
عن عبيد الله بن عمر قال: «إنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في أحرارهن عن الفزازين
والنقاب وما من الورس أو الزعفران من الثياب وتلبس بهن ذلك ما أحببت من معصفر
أو حذاء أو حلى أو سراويل أو قيصر أو خف» فعم رسول الله ﷺ لها جميع المحلى
ولو كان الذهب حراما عليهن لبيته عليه الصلاة والسلام بلا شك فاذم ينص على
منعه فهذا حلال لمن وبالله تعالى التوفيق، وهذا تقول جماعة من السلف، وروينا من
طريق حماد بن سلمة وقائدة قال قتادة عن علي بن عبد الله البارقي وقال حماد عن عقبة
ابن وشاح كلاهما عن ابن عمر أنهما سألاه عن الحرير والذهب فقال يكرهان للرجال
ولا يكرهان للنساء، ومن طريق شعبة عن سليمان بن (٢) أبي المغيرة البراء عن سعيد
ابن جبيرة قال: رأى حذيفة صيانا عليهم قمص حرير فزعه عن الثلبان وأمر بزعجه
عنهم وتركه على الجوارى، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، ومالك، وأبي سليمان وأصحابه.

١٩٢٠ مسألة: والتحلى بالفضة والتؤلؤ والياقوت والزمرد حلال في كل
شيء للرجال والنساء، ولا تخص شيئا إلا آنية الفضة فقط فهي حرام على الرجال

(١) وفي النسخة رتبها ١٦ وهذا (٢) في النسخة رقم ١٤ سليمان بن المغيرة والصحيح ما في الأصل

والنساء على خبر البراء بن عازب وقد ذكرناه في كتاب الصلاة لان الله عز وجل يقول: (خلق لكم مافي الارض جميعا) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلم يفصل عز وجل تحريم التحلي بالفضة في ذلك فهي حلال ، وقد خص قوم بالاباحة حلية السيف والمنطقة والحاتم والمصحف وهذا تخصيص لا يبرهان على صحته (١) فهو دعوى مجردة ، وأما اللؤلؤ فقد قال الله عز وجل: (ومن كل ثاكلون لحا طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر) . قال علي : ولا يخرج من البحر الا اللؤلؤ فهو بنص القرآن حلال للرجال والنساء والله تعالى التوفيق .

١٩٢١ مسألة: واذا شجر بين الرجل وامرأته بعث الحاكم حكما من اهلهم وحكما من اهلها عن حال الظالم منهما ونبها الى الحاكم ما وقفا عليه من ذلك ليأخذ الحق بمن هو قبله ويأخذ على يدى الظالم ، وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين لا بخلع ولا بغيره . يبرهان ذلك قول الله عز وجل: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهلهم وحكما من اهلها أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما) .

قال ابو محمد: الأهل القرابة هم من الأب والام والأهل أيضا الموالى كما روينا في حديث أبي طيبة «أن رسول الله ﷺ أمر اهلها ان يخففوا عنه من خراجهم» وقال عز وجل: (أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما) فلا يخلو ضرورة الضمير الذى في بينهما من أن يكون راجعا الى الزوجين وهكذا تقول (٢) أو يكون راجعا الى الحكمين فنص الآية أنه انما يوفق الله تعالى بينهما ان ارادا اصلاحا والاصلاح هو قطع الشر بين الزوجين ، فان قيل قد قال الله عز وجل: (وان امرأعاففت من بعلمها نشوزا أو اوعاضا فلا جناح عليهما ان يصلح بينهما صلحا والصلح خير) يعنى الطلاق وقد قرئ بأن يصلحا قلنا نعم وانما رد عز وجل هذا الصلح الى اختيار الزوجين لاني غيرهما وعليهما ولا يعرف في اللغة ولا في الشريعة . أصلحت بين الزوجين أى طلقتهما عليه ، وقد اختلف السلف في هذا فقالت طائفة لهما أن يفرقا كما روينا أن عثمان بن عفان بعث ابن عباس ومعاوية حكيمين يعقيل بن أبي طالب وامرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقيل لهما أن رأيتما أن تفرقا فرقتهما وهذا خبر لا يصح لانه لم يأت الا متقطعا ، ورويناه عن ابن عباس أيضا من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف وصح عن علي بن أبي طالب أنه قال للحكمين بين الزوجين: عليكما ان رأيتما أن تفرقا فرقتهما وان رأيتما أن تجمعما جمعتما . وصح عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف والشعبي . وسعيد بن جبير . والحكم بن عتيبة ، وعن ربيعة

وشريح ، وروى عن طاوس والنخعي وهو قول مالك والاوزاعي وأبي سليمان
 وأصحابنا إلا ابن المغلس ، وقال آخرون : ليس للحكمين أن يفرقا . نا أحمد بن عمر بن أنس
 العذري نا أبوذر الهروي نا عبد الرحمن (١) عن أحمد بن حوية السرخسي نا إبراهيم
 ابن خريم نا عبد بن حميد الكشي نا يزيد بن هرون نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن
 البصري قال : لهما يعني الحكمين - أن يصلحا وليس لهما أن يفرقا بوجه إلى عبد بن
 حميد نا يونس عن شيان - هو ابن فروح - عن قتادة في قول الله عز وجل :
 ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الآية قال قتادة : إنما بعث الحكيمان ليصلحا فان أعياما
 ذلك شهدا على الظالم بظلمه وأيسر بأيديهما الفارقة ولا يملكان ذلك . ومن طريق
 عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن انسنا قال له : أيفرق الحكيمان؟ قال عطاء : لا
 إلا أن يجعل الزوجان ذلك بأيديهما ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي الحسن بن
 المغلس ، وصح عن سعيد بن جبير أن التفريق إلى الحاكم بما ينبيه إليه الحكيمان .

قَالَ يَوْمَئِذٍ : ليس في الآية ولا في شيء من السنن أن الحكمين أن يفرقا ولا
 أن ذلك للحاكم ، وقال عز وجل : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ فصح أنه
 لا يجوز أن يطلق أحد على أحد ولا أن يفرق بين رجل وامرأته إلا حيث جاء
 النص بوجوب فسخ النكاح قط ولا حجة في قول أحد (٢) دون رسول الله ﷺ .

النفقات

١٩٢٢ مسألة وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها حتى
 إلى البناء أو لم يدع ولو أنها في المهد ناشرا كانت أو غير ناشرة غنية كانت أو فقيرة
 ذات أب كانت أو يتيمة بكرا أو ثيبا حرة كانت أو أمة على قدر ماله فالمرسر خير
 الحواشي والعم وفاكة الوقت على حسب مقداره والمتوسط على قدر طاقته والمقل
 أيضا على حسب طاقته .

برهان ذلك ما قد ذكرنا بإسناده قبل من قول رسول الله ﷺ في النساء :
 ﴿ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وهذا يوجب لمن النفقة من حين
 العقد ، وقال قوم : لا نفقة للزوجة إلا حيث تدعى إلى البناء بها وهذا قول لم يأت
 به قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، ولا شك في أن
 الله عز وجل لو أراد استثناء الصغيرة والناشر لما أغفل ذلك حتى يبينه له غيره حاش

(١) في النسخة رقم ١٤ نا عبد الله بن أحمد (٢) في النسخة رقم ١٦ نا أحمد

لله من ذلك ، وقد نا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال : « كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الأجناد أن انظروا من طالت غيبته أن يعيشوا (١) نفقة أو يرجعوا أو يفارقوا فان فارق فان عليه نفقة ما فارق من يوم غاب ، »

قال أبو محمد : ولم يخص عمر ناشرا من غيرها ، ومن طريق شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة (٢) هل لها نفقة؟ قال : نعم ، وقال أبو سليمان . وأصحابه . وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصغيرة من حين العقد عليها . قال أبو محمد : وما نعلم لعمر في هذا مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم ، ولا يحفظ منع الناشز من النفقة عن أحد من الصحابة إنما هو شيء روى عن النخعي . والشعبي . وحماد بن أبي سليمان . والحسن . والزهرى وما نعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : النفقة بازار الجماعة فإذا منعت الجماعة منعت النفقة .

قال أبو محمد : وهذه حجة أقصر الى ما يصححها مما رآوا تصحيحها به وقد كذبوا في ذلك ما لا تنفعه الكسوة الا بازار الزوجية فإذا وجدت الزوجية فالنفقة والكسوة واجبتان . قال أبو محمد : والعجب كله استحلالهم ظلم الناشز في منع حقها من أجل ظلمها للزوج في منع حقه وهذا هو الظلم بعينه والباطل صراحا ، والعجب كله أن الخفيفين لا يجيزون لمن ظلمه إنسان فأخذ له مالا فقدر على الاتصاف من ماله بجمده لظلمه أن ينتصف ورأوا منع الناشز النفقة والكسوة ولا يدري لماذا ، وقد تناقضوا في حجبتهم المذكورة فرأوا النفقة للريضة التي لا يمكن وطؤها فتركوا قولهم إن النفقة بازار الجماعة . قال أبو محمد : ويكسو الرجل امرأته على قدر ماله فالمرء يؤمر بأن يكسوها الخبز وما أشبهه والمتوسط جيد الكتان والقطن ، والمقل على قدره لقول رسول الله ﷺ : (لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وهذا هو المعروف من ما كل الناس ولا يسهم ، وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أرنا عمران بن بكار الحمصي نا أبو البيان - هو الحكم بن نافع - أرنا شعيب بن أبي حمزة قال : سئل الزهرى عن لباس النساء الحرير : فقال ؟ أخبرني أنس بن مالك : أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير (٣) وقال الله عز وجل : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر

(١) في النسخة رقم ١٤ : « أن يموت » وهو لا يناسب ما بعده (٢) في النسخة رقم ١٤

« مابية » (٣) في النسخة رقم ١٦ : « ثوب حرير »

عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاهما) فان كان في بلد لا يأكلون فيه الا التمر أو التين أو بعض الثمار أو اللبن أو السمك قضى لها بما يقتاته أهل بلدها كما ذكرنا، وأكثر النفقة عندنا رطلان بالبغدادى هـ ثنا احمد ابن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبى شيبة ثنا أبو الأحوص هـ هو سلام (١) بن سالم الكوفي عن أبى إسحاق السبيعي عن أبى الأحوص عوف ابن مالك بن فضالة الجشمي قال: ودخل أبى على رسول الله ﷺ وعليه ثياب أسهال فقال له النبي ﷺ: أما لك من مال؟ قال: بل من كل المال قد أتاني الله من الابل والبقر والغنم فقال له النبي ﷺ: فليز عليك مما آتاك الله، ففي هذا الخبر أن يلبس الانسان على حسب ماله ونعمة الله تعالى عليه (٢) هـ

١٩٢٣ مسألة وليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهى بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتيها بالطعام والماء مما يمكنها للأن كل غسوة وعشبة ومن يكفيها جميع العمل من الكسب والقرش وعليه أن يأتيها بكسوتها كذلك لأن هذه صفة الرزق والكسوة ولم يأت نص قط بايجاب نفقة خادمها عليه فهو ظلم وجور، وأما من كلفها المعجن والطبخ ولم يكلفها حياكة كسوتها وخياطتها فقد تناقض وظهر خطؤه والله تعالى التوفيق هـ

١٩٢٤ مسألة وإنما تجب لها النفقة مياومة لأنه روزقها فان تعدى من أجل ذلك وأخر عنها النداء أو العشاء ادب على ذلك فان أعطاها أكثر فان ماتت أو طلقها ثلاثا أو طلقها قبل أن يطأها أو ماتت عدتها وعندنا فضل يوم أو غداء أو عشاء قضى عليها برده اليه وهو في الميتة من رأس مالها لأنه ليس من حقها قبله وإنما جعله عندنا لوقت مجيئ استحقاقها إياه فاذا لم يأت ذلك الوقت ولم اعليه نفقة فهو عندنا أمانة والله تعالى يقول: (إن الله يامر أن تؤدوا الامانات الى أهلها) ولا ظلم أكثر من أن لا يقضى عليها بردها لم تستحقه قبله وأما الكسوة فانها اذا وجبت لها فهي حقها واذا هو حقها فهو لها فسواء ماتت إثر ذلك أو طلقها ثلاثا أو ماتت عدتها أو طلقها قبل أن يطأها ليس عليها ردها لأنه لو وجب عليها ردها لكانت غير مالكة لها حين تجب لها وهذا باطل، وكذلك لو أخلفت ثيابها أو أصابتها وليس من مالها فهي لها فاذا جاء الوقت الذي يعهد فيه مثله اخلاق تلك الكسوة فهي لها ويقضى لها عليه باخرى فلو امتنعتها ضرارا أو فسادا حتى أخلفت قبل الوقت الذي يعهد فيه اخلاق مثلها فلا شيء لها عليه

(١) في النسخة رقم ١٦ «هو سالم» وهو مصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ «عنده»

اتما عليه رزقها وكسوتها بالمعروف والمعرف هو الذي قلناه وأما الوطء والعتاء فيخلاف ذلك لأن عليه اسكانها فإذا سكنها فله من الفرس والعتاء ما يكون دافعا لضرر الأرض عن الساكن فهو له لأن ذلك لا يسمى كسوتها وبين ذلك الخبر الذي أوردناه قبل مسندنا من قول رسول الله ﷺ: «ولسكن عليهن ألا يوطئن فرشكم من تكرهونه» فنسب عليه السلام الفرش إلى الزوج فوجب عليه أن يقوم لها به وهو للزوج لا تملكه هي ومن قضى لها بأكثر من نفقة المياومة فقد قضى بالظلم الذي لم يوجه الله عز وجل ونسأله عن أن يحذف في ذلك حدا فأبى جد حد من جمعة أو شهر أو سنة كلف البهتان على ذلك من القرآن أو من سنة رسول الله ﷺ ولا يجده فان ذكر ذاكر ما رويناه من طريق البخاري نا محمد نا وكيع عن سفيان بن عيينة قال أخبرني معمر نا ابن شهاب عن مالك بن أوس الحدان عن عمر بن الخطاب «أن رسول الله ﷺ كان يبيع نخيل بني النضير ويحبس لأهلها فوات ستمهم» هـ ورويناه أيضا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري بإسناده هـ ومن طريق مسلم أنا علي ابن مسهر نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يعطي أزواجه كل سنة ثمانين وسقا من تمر وعشرين وسقا من شعير» قلنا: ليس في هذا بيان أنه كان يدفعه إليهن مقدما فهو جائز وجائز أيضا أن يعطيه إياهن مياومة أو مشاهرة ونحن لم نمنع من ذلك أن طابت نفسه به فإن فعل الحاك ذلك فلف بنير عدوان منها أو بعدوان فهي ضامنة له لأنها أخذت ما ليس حقا لها وحكم الحاكم لا يحل مال أحد لغيره ولا يسقط حق ذي حق فلو تطوع هو بذلك دون قضاء قاض فلف بنير عدوان منها فله نفقة ثانياً وكسوتها كذلك لأنها لم تعد فلا شيء عليها وحقها باق قبله اذ لم يعطه إياها بعد هـ

١٩٢٥ مسألة ويلزمه اسكانها على قدر طاقتها لقول الله تعالى: (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) هـ
١٩٢٦ مسألة ولا يلزمه لها حلى ولا طيب لأن الله عز وجل لم يوجبهما عليه ولا رسوله ﷺ هـ

١٩٢٧ مسألة - ومن منع النفقة والكسوة وهو قادر عليها فسواء كان غائبا أو حاضرا هو دين في ذمته يؤخذ منه أبدا ويقضى لها به في حياته وبعد موته ومن رأس ماله يضرب به مع الفرما لأنه حق لها فهو دين قبله هـ

١٩٢٨ مسألة - فن قدر على بعض النفقة والكسوة فسواء قل ما يقدر عليه

أو كثر الواجب أن يقضى عليه بما قدر ويسقط عنه ما لا يقدر فإن لم يقدر على شئ من ذلك سقط عنه ولم يجب أن يقضى عليه بشئ، فإن أيسر بعد ذلك قضى عليه من حين يوسر ولا يقضى عليه بشئ مما أنفقته على نفسها من نفقة أو كسوة مدة عسره لقول الله عز وجل: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقوله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا ما هو ما لم يكلفه الله تعالى فهو غير واجب عليه، وما لم يجب عليه فلا يجوز أن يقضى عليه به أبداً أيسر أولم يوسر: وهذا بخلاف ما يجب لها من نفقة أو كسوة فنعما أياها وهو قادر عليها، فهذا يؤخذ به أبداً أعسر بعد ذلك أولم يوسر لأنه قد كلفه الله تعالى أياه فهو واجب عليه فلا يسقط عنه أعساره لكن يوجب الأعسار أن ينظر به إلى الميسرة فقط لقوله عز وجل: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) •

١٩٢٩ - مسألة - ولو أن الزوج يمنحها النفقة أو الكسوة أو الصداق ظلماً أو إكراهاً فقير لا يقدر لم يجوز لها منع نفسها منه من أجل ذلك لأنه وإن ظلم فلا يجوز لها أن تمنعه حقاً له قبلها إنما لها أن تنتصف من ماله إن وجدته له بمقدار حقها • كما أمر رسول الله ﷺ هند بنت عتبة إذ قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل يمسك (١) لا يعطيني ما يكفيني آتأخذ من ماله بغير عله فقال لها رسول الله ﷺ خذي ما يكرهك ووليك بالمعروف • رويناه هكذا من لفظ رسول الله ﷺ من طريق البخاري قال نا محمد بن المثنى قال نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة قال: أخبرني أبي عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ: •

١٩٣٠ - مسألة - فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية ظففت النفقة عليه ولا ترجع عليه بشئ من ذلك إن أيسر إلا أن يكون عبداً فنفقته على سيده لا على امرأته وكذلك إن كان للحر ولد أو والد فنفقته على ولده أو والده إلا أن يكونا فقيرين • برهان ذلك قول الله عز وجل: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) • قال علي: الزوجة واردة فعليها نفقته بنص القرآن: •

قال أبو محمد: ونفقة الزوجة على العبد كما هي على الحر لأن الله تعالى إذ أوجب على لسان رسوله ﷺ نفقة النساء و كسوتهن على أزواجهن لم يخص حرامن عبد وأذ قال الله تعالى: (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة) ولم يخص تعالى حراً من عبد وما كان ربك نسياً،

وفما ذكرنا خلاف نذكر منه ما تيسر ان شاء الله تعالى ه فن ذلك ان ابا يوسف قال : في المرأة البالغة المريضة التي لم يدخل بها زوجها انه لا نفقة لها عليه اذا كان مرضها يمنع من وطئها فان بنى بها وهي كذلك فله ان يردها ولا يتفق عليها حتى يقدر على جماعها فان امسكها فعليه نفقتها قال : فان مرضت عنده بعد ان دخل بها صحى فطليه نفقتها وليس له ردها قال فان (١) بنى بالارتقاء فعليه نفقتها وليس له ردها ، وهذه مناقضات لطيفة في السخافة جدا ، وقال : ان سجن المرأة او حيل بينها وبين زوجها كرها فلا نفقة لها عليه ، وقد ذكرنا قول عمر في وجوب النفقة على الغائب مدة مغيبه وان طلق ، وروينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال سئل ابن شهاب عن المرأة تنفق على نفسها من الذي لها وتسلم قال نرى ان يؤخذ به زوجها بالسداد الا ان يكون له دينه انه وضع لها ما يصلحها ، قال يونس : وهو قول ربيعة ه

قال ابو محمد : هذا الحق لانه ان ادعى انه اغرق فهو مدع لسقوط حق لها ثبت قبله فالدينه عليه واليمين عليها وهو قول الحسن البصري . والشافعي . وابن سليمان ، وروينا عن ابراهيم النخعي ما نفقت من مالها فلا شيء لها فيه وما استدانته فهو على الزوج وهذا تقسيم لا يقوم بصحته برهان ، وقال ابن شبرمة : لا نفقة للمرأة الا اذا شكت الى الجيران فن حين تشكو تجب لها النفقة ويؤخذ بها الزوج وهذا تحديد فاسد ، وصح عن شريح ان امرأة قالت له : ان زوجي غاب واتى استدنت دينارا فانفقت على نفسي فقال لها شريح : ائان امر بذلك قالت لا قال فانقض دينك ، وقال ابو حنيفة : لا نفقة للمرأة الا ان يفرضها لها السلطان ه

قال ابو محمد : قد فرضها لها سلطان السلاطين وهو الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فبطل رأى ابي حنيفة ، وقال مالك : من غاب بمم قدم فطلبت امرأته بالنفقة فان اقامت لها دينه بأنها اقرب لها بأنه لم يبعث اليها بشيء . (٢) قضى لها والا فلا نفقة لها الا من يورثه ه قال ابو محمد : وهذه ايضا قضية لا دليل على محبتها ولا يدري بماذا اسقط حقها الواجب لها بدعواها ما امن لم يقدر على النفقة فقد اختلف الناس في حكمه فقالت طائفة : يسجن فلا يطلق ولا يكلف طلاقا وهذا قول عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة ه قال ابو محمد : ليت شعري لماذا يسجن ، وقالت طائفة : يجبر على ان يتفق او يطلق كما روينا عن عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر الى امراء الاجناد ادعوا فلانا وفلانا ناسا قد انقطعوا عن المدينة

ورحلوا عنها اما أن يرجعوا الى نسائهم واما أن يبعثوا بنفقة اليهن واما أن يطلقوا
ويبعثوا بنفقة ما مضى» ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن
سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : اذا لم يجد الرجل ما ينفق على
امراته أجبر على طلاقها *

قال أبو محمد : فنظرنا فيما يحتاج به أهل هذه المقالة بما رويناه من طريق البرار
نا عمرو بن علي نا أبو معاوية الضرير نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال
قال رسول الله ﷺ : «أفضل الصدقة ما ابتغى واليد العليا خير من اليد السفلى تقول
امراتك اتفق على أو طلقني» *

قال أبو محمد : فنظرنا في هذا الخبر فوجدنا هذه الزيادة ليست عن رسول الله
ﷺ * برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي
ثنا الأعمش نا أبو صالح حدثني أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «أفضل الصدقة
ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول تقول المرأة اما أن
تطعنني واما أن تطلقني» وذكر باقي الخبر قالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله
ﷺ قال : لا هذا من كيس أبي هريرة فبطل الاحتجاج بهذا الخبر فان قالوا :
هو من قول أبي هريرة فهو قول صاحبين عمر وأبي هريرة قلنا : أما أبو هريرة فانه
انما حكى قول المرأة ولم يقل ان هذا هو الواجب في الحكم ، وأما عمر فلا حاجة لهم
فيه لانه لم يخاطب بذلك الا أغنياء قادرين على النفقة وليس في خبر عمر ذكر حكم
المعسر بل قد صح عنه اسقاط طلب المرأة للنفقة اذا أعسر بها الزوج على ما ذكر
بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وقالت طائفة : يطلقها عليه الحاكم ثم اختلفوا فقال
مالك : يؤجل في عدم النفقة شهرا أو نحوه فان اقضى الأجل وهي حائض أخر حتى
تطهر وفي الصداق عامين ثم يطلقها عليه الحاكم طلاق رجعية فان أسرى في العدة فله
ارتجاعها ، وقالت طائفة : لا يؤجل الا يوما واحدا ثم يطلقها الحاكم عليه ، ويمن رويناه
عنه نحو هذا جماعة نا رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد
قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال : يفرق بينهما
قلت سنة قال نعم سنة * ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد
الجبار بن عمر عن أبي الزناد قال شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت
اليه أنه لا ينفق عليها اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل
فرقوا بينه وبينها قال : أبو الزناد فسألت عنها سعيد بن المسيب فقال في الأجل

والفرق مثل قول عمر بن عبد العزيز ، ومن طريق ابن وهب عن ابن لبيعة عن محمد ابن عبد الرحمن أن رجلا شكأ الى عمر بن عبد العزيز أنه أنكح ابنته رجلا لا ينفق عليها فأرسل الى الزوج فأتى فقال: أنكحني وهو يعلم أنه ليس لي شيء. فقال له عمر بن عبد العزيز : انكحت وأنت تعرف فإ الذي أصنع اذهب بأهلك وومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصاري قال : « من تزوج وهو غني ثم احتاج فلم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما » ومن طريق ابن وهب عن مالك قال ان من أدركت ثأنا يقولون اذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما قيل مالك: قد كانت الصحابة يمسرون ويحتاجون قال مالك : ليس الناس اليوم كذلك انما تزوجه رجاء » ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة . وحماد بن أبي سليمان قالا جميعا: اذا لم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما »

قال أبو محمد : لم نجد لاهل هذه المقالة حجة أصلا الا نقلهم بقول سعيد ابن المسيب أنه سنة » قال أبو محمد : قد صح عن سعيد بن المسيب قولان فأوردنا أحدهما بغير على مفارقتها والآخر يفرق بينهما وما عتلفان فأما السنة وأما أن السنة فالآخر خلاف السنة بلا شك ولم يقل سعيد أنها سنة رسول الله ﷺ وحق لو قاله لكان مرسلأ لاجحة فيه كيف وانما أراد بلا شك أنه سنة من دونه عليه الصلاة والسلام ، ولعله أراد ما روينا من فعل عمر بن الخطاب الذي هو مخالف لقول من يحتج بقول سعيد هذا ، والعجب كله من يحتج فيما يفرق به بين الزوجين بقول سعيد إنه سنة ومن لا يلتفتون ما حدثنا به محمد بن سعيد بن (١) عمر بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم ابن محمد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المني نا عبد الأعلى نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو « أن عثمان بن عفان قضى في فداء ولد الأمة الفارة بانها حرة الملة أو السنة كل رأس رأسين » ولا يلتفتون ما حدثناه أحمد بن محمد بن الجسور نا وهب ابن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الأعلى نا سعيد نا وهب ابن عروبة نا مطر الوراق نا رجاء بن حيوة نا قبيصة بن ذؤيب نا عمرو بن العاص قال : « لا تلبسوا علينا سنة نبينا ﷺ عدة أم الولد عدة المتوفى عنها » والصحيح الثابت من طريق البخاري نا محمد بن كثير نا سفيان نا سعد نا ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف نا طلحة بن عبيد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة قرأ بفاححة الكتاب فقال لتعلموا أنها سنة » ومن طريق أحمد بن شعيب نا

قتيبة بن سعيد أرى الليث بن سعد عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال: «السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبير الأولى عفاقة ثم يكبر والتسليم عند الآخرة» فمن أعجب ممن يرى قول سعيد بن المسيب في قضية اختلف عنه فيها هي سنة حجة ولا يرى قول أبي أمامة بن سهل هي السنة حجة وهو مثل سعيد في ادراك الصحابة رضي الله عنهم فكيف بعتمان . وعمر بن العاص . وابن عباس وكل واحد منهم لا يدرك سعيد يوماً من أيامهم أبداً وكلهم أعلم بالسنة من سعيد بلا شك وهذا تحكم في الدين بالباطل ، وأما الرواية عن عمر بن عبد العزيز . وسعيد بن المسيب في تأجيل شهر أو شهرين فساقطة جداً لأنها من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار بن عسر وكلاهما لا شيء . ومن أعجب العجب قول مالك للذي احتج عليه في هذه المسألة بأن الصحابة كانوا يحتاجون ويعسرون بقوله ليس الناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء . لجمع هذا القول وجوهاً من الخطأ ، منها مخالفة أمر الصحابة وما مضوا عليه بإقراره والاعتراف بأن الناس ليسوا كذلك اليوم فكيف يجوز له أن يحجز حكماً يقر بأن الناس فيه على خلاف ما مضى عليه الصحابة ثم من له بذلك ومن أين عرف تبدل الناس في هذه القصة وما يعلم أحد فيها أن الناس على خلاف ما كانوا عليه عصر الصحابة لأن كل من تزوج من الصحابة قائماً تزوجته المرأة للجماع والنفقة بلا شك فما الناس اليوم إلا كذلك ، ثم قوله إنما تزوجته رجاء فيقال له : فكان ماذا وأى شيء في هذا بما يحيل حكم ما مضى عليه الصحابة رضي الله عنهم ؟ واحتج الشافعيون عليهم بحجة ظاهرة وهي أن قالوا إذا كلفتموها صبر شهر فلا سبيل إلى عيش شهر بلا أكل فأى فرق بين ذلك وبين تكليفها الصبر أبداً ؟

قال أبو محمد : وهذا اعتراض صحيح ألا أنه يقال أيضاً للشافعيين إذا طلقتموها عليه فانه لا صبر عن الأكل قائم تكلفوها العدة وهي ربما كانت أشهر اهد كلفتموها الصبر بلا نفقة مدة لا يعاش فيها بلا أكل ولا فرق فظهر فساد هذا القول بجملة . واحتجوا أيضاً على أصحاب أبي حنيفة لا علينا بأن قالوا : قد اتفقتا على التفريق بين من عن أمراته وبينها بضرر فقد الجماع فضرر فقد النفقة أشد فقال لهم أصحاب أبي حنيفة : قد اتفقتا نحن وأنت على أنه ان وطئها مرة ثم عن عنها أنه لا يفرق بينهما فيلزمكم أن لا تفرقوا بين من أنفق عليها مرة واحدة فأكثر ثم أعسر بنفقتها فيلزمكم أن لا تفرقوا بينهما .

قال أبو محمد : كلا الطائفتين تركت قياسها الفاسد في هذه المسألة ، قال أبو محمد :

وقالت طائفة كقولنا كما روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا روح بن عباد نا زكريا بن اسحاق ارنا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « دخل أبو بكر وعمر على رسول الله ﷺ فوجداه جالسا حوله نساؤه واجما سا كنا فقال أبو بكر : يا رسول الله لو رأيت بنت عارضة سألتني النفقة فقلت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله ﷺ وقال : من حولي كما ترى يسألني النفقة فقام أبو بكر على عائشة يجاعقها وقام عمر الى حفصة يجاعقها كلاهما يقول : تسألن رسول الله ﷺ ماليس عنده فقلن : والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئا أبدا ماليس عنده ثم اعتزلن عليه الصلاة والسلام شهرا » وذا كرا الحديث »

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا لما فيه عن أبي بكر . وعمر رضى الله عنهما من ضربهما ابنتيهما اذ سألتا النبي ﷺ نفقة لا يجدها واذ ضرب أبو بكر امرأته اذ سألته نفقة لا يجدها ومن الحال المتيقن ان يضربا طالبة حق ومثل هذا لو وجده المخالفون لالاعظم تسلطهم به ، وأما نحن فلا نخرج عن رسول الله ﷺ بما رواه أبو الزبير عن جابر لم يقل فيه أنه سمعته . ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج سألت عطاء عن لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة فقال : ليس لها الا ما وجدت ليس لها الا ما وجدت ليس لها أن يلقها . ومن طريق حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن البصري : « أنه قال في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال تواسيه وتتقى الله عز وجل وتصبر وينفق عليها ما استطاع » . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما قال يستأنا بهولا يفرق بينهما وتلا (لا يكلف الله نقسا الا ما اتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا) قال معمر : وبلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء ومن طريق عبدالرزاق عن سفیان الثوري في المرأة يعسر زوجها بنفقتها قال : هي امرأته ان تلبيث فتصبر ولا تأخذ بقول من فرق بينهما وهو قول ابن شبرمة : وأبي حنيفة : وأبي سليمان : وأصحابهما »

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله عز وجل (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نقسا الا ما آتاهما) وقال تعالى : (لا يكلف الله نقسا الا وسعها) وبالله تعالى التوفيق »

١٩٣١ مسألة : وينفق الرجل والمرأة على ماليكهما من العيد والامام أن يطعمه شيعة بما يأكله اهل بلده ويكسوه بما يطرد عنه الحر والبرد ولا يكون به مثله بين الناس لكن بما يلبس مثل ذلك المكسو في ذلك البلد مما تجوز فيه الصلاة

ويسترد العورة (١) وفرض عليه مع ذلك أن يطعمه بما يأكل ولو لقمة وأن يكسوه بما يلبس ولو في العيد ويجبر السيد على ذلك فإن أبى أو أعسر بيع من ماله ما ينفق به على مذكرنا في الاباية وأما في العسر فيباع عليه العبد والأمة إن لم يكن بأيديهما عمل يكون له أجرة يقوم منها مؤوته فإنه يؤاجر حيث لا يباع ولا تنفق أم الولد من عدم النفقة لكن يجبر كما قلنا إن كان له مال فإن لم يكن له مال كلفت ما يكاف فقراء المسلمين به برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن واصل الاحدب عن المروزي عن سويد أن أبا ذر أخبره «أن رسول الله ﷺ قال إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه بما يأكل وليلبس بما يلبس ولا تكفوم ما يطلبهم فإن ظفتموم فاعينوم عليه» ومن طريق مسلم نا هارون بن معروف نا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب بن مجاهد أبي حمزة القاسم عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت أن أبا اليسر قال له: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الرقيق: «أطعموم بما تأكلون والبسوم (١) بما تلبسون قال: أبو اليسر: فكان إن أعطيته من متاع الدنيا أهون على من أن يأخذ من حسنتي يوم القيامة» فهذا أبو اليسر يرى هذا الأمر فرضاً ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح أن ابن وهب أن أبا عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «والمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق» * ومن طريق البخاري نا حفص بن عمر - هو الحوضي - نا شعبة عن محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة يقول عن النبي ﷺ: يقول «إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فليؤاكله أكلة أو أكلتين أو لقمة أو لقمتين فإنه ولي حره وعلاجه» *

قال أبو محمد: هذه الأحاديث تجمع ما قلنا، وقد صح نبى رسول الله ﷺ عن المثلة، وأما قولنا: إنه إن غاب أو أبى بيع عليه من ماله فقول الله عز وجل: (كونوا قوامين بالفسط) وكل من لزمت المسلم نفقته فقد وجب له حق في ماله ففرض علينا إيصاله إليه وتوفيته إياه فإذا لم يقدر على ذلك إلا ببيع عرض أو عقار يبيع ذلك لقول الله عز وجل: (وأحل الله البيع) : فمن لم يبيع من مال من عليه حق ما يوصل به العبد أو غيره إلى حقه فقد عصى الله تعالى في قوله عز وجل: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ومن أبر البر إيفاء ذى الحق

(١) في النسخة رقم ١٤ ويسترد عورته (٢) في النسخة رقم ١٤ واكسوم

حقه ومن الاثم والعدوان منع ذى الحق حقه ، وأما بيع المملوك ان لم يكن لسيده مال ينفق منه عليه . ولا كان يد العبد عمل يؤاجر به أو مؤاجرة المملوك ان كان بيده عمل تقوم منه نفقته وكسوته فلما قد ذكرنا قبل من أن أبا طيبة كان لحواليه عليه خراج يعلم رسول الله ﷺ وانه أمرهم أن يخففوا عنه من خراجه هو وروياته من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا ليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : «أعتق رجلا من بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : ألك مال غيره؟ قال : لا قال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن الحزام بثمانمائة درهم فدفعها رسول الله ﷺ اليه وقال له : ابدأ بنفسك فصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فيسن بين يديك وعن يمينك وعن شمالك »

قال أبو محمد : كل ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر فقد جمعه أبو الزبير من جابر كما نا يوسف بن عبد الله التمرى نا عبدا لله بن محمد بن يوسف نا اسحق بن محمد نا القليل نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن علي الحلواني نا سعيد بن أبي مريم نا الليث بن سعد قال : «قدمت على أبي الزبير فدفع الى كتابين فسالته هل هذا سمعته من جابر بن عبد الله فقال منه ما سمعت ومنه ما حدثت فقلت : أعلم على كل ما سمعت منه فاعلم لي على هذا الذي عندي ، وقد قال قوم : لم يعم العبد اذا أسر السيد بنفقته أو بنفقة أهله أو بنفقة نفسه ولم تطلقوا الزوجة ولم تمتقوا أم الولد بعدم النفقة؟ قلنا : حق من له النفقة عليه هو واجب في ماله وعبدته وأمه ماله من ماله فيباعان في كل حق عليه ليعطى كل ذى حق حقه كما أمر رسول الله ﷺ وكما قال عز وجل : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ومن منع أحدا نفقته الواجبة له فقد بخش شيئا هو له ، وأما الزوجة وأم الولد فليستا مالا من ماله لكن حقهما في ماله فان لم يكن له مال فحقهما في مال أنفسهما فان لم يكن لهما مال فحقهما في سهم المساكين والفقراء من الصدقات بنص القرآن لانهما حيثئذ من جملة المساكين أو الفقراء يعلم ذلك بالمشاهدة فأى وجه للطلاق والعق مهنا لو أنصف المماندون أنفسهم ؟

١٩٣٢ مسألة ويجبر أيضا على حق حيواته كله أو تسريحه للرعى ان كان يعيش من الرعى فان ابي بيع عليه كل ذلك * برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى نا موسى نا ابو عوانة نا عبد الملك عن ورا د كاتب المغيرة بن شعبة قال كتب المغيرة بن شعبة الى معاوية «ان نبى الله ﷺ كان ينهى عن قبل وقال بكثره السؤال

واضاعة المال، وذكر الحديث •

قال أبو محمد : فاضاعة المال حرام واثم وعدوان بلا خلاف، ومنع المراء حيوانه بما فيه معاشه أو اصلاحه اضاعة ماله فالواجب منعه من ذلك لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) والاحسان الى الحيوان بر وتقوى فمن لم يمن على اصلاحه فقد أعان على الاثم والعدوان وعصى الله تعالى ، وقال أبو حنيفة : لا يباع عليه حيوانه لكن يؤمر بالاحسان اليه . فقط ولا يجبر على ذلك •

قال أبو محمد . وهذا ضلال ظاهر كما ذكرنا واحتج له بعض مقلديه بضلال آخر قال : لا يجبر على حفظ ماله اذا اراد اضاعته كما لا يجبر على سقى نخله •
قال أبو محمد : وهذا عجب آخر بل يجبر على سقى النخل ان كان في ترك سقيه هلاك النخل وكذلك في الزرع • برهان ذلك قول الله عز وجل : (واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) •

قال أبو محمد : فنع الحيوان مالا معاش له إلا به من علف أو رعى وترك سقى شجر الثمر والزرع حتى يهلكا • هو بنهر كلام الله تعالى - فساد في الأرض واهلاك للحرث والنسل والله تعالى لا يحب هذا العمل فمن أضل عن ينصر هذه الأقوال الفاسدة العائدة بالفساد الذي لا يحبه الله تعالى ، فان قيل : فأنتم لا تجبرون أحدا على زرع أرضه اذا لم يرد ذلك قلنا : إنما نتركه وذلك اذا كان له معاش غيره يعنى عن زرعها وهذا بلا شك صلاح للأرض واحمام لها ، وأما اذا لم يكن له غنى عن زرعها فأنما يجبره : على زرعها ان قدر على ذلك أو على اعطائها بجزء مما يخرج منها ولا نتركه يبقى حالة على المسلمين باضاعته ماله ومعصيته لله عز وجل بذلك وبالله تعالى نستعين •

النفقات على الأقارب

١٩٣٣ مسألة : فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار ان يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل يده مما يقوم منه على نفسه من أبويه وأجداده وجداته وان علوا وعلى البنين والبنات وبنيهم وان سفلوا والاخوة والاخوات والزوجات كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة عليهم ولا يقدم منهم أحد على أحد قل ما يده بعد موته أو كثر لكن يتواسون فيه فان لم يفضل له عن نفقة نفسه شئ لم يكاف أن يشركه في ذلك أحد بمن ذكرنا فان فضل عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شئ أجبر على النفقة على ذوى رحمه المحرمة

وموروثيه ان كان من ذكرنا لاشئ لم ولا حصل بأيديهم تقوم مؤنتهم منه وهم
 الاعمام والعصام وان علواوا الاخوان والحالات وان علوا وبنو الاخوة وان سفلا
 والموروثون هم من لا يحجه أحد عن ميراثه ان مات من عصبه أو مولى من أسفل
 فان حجب عن ميراثه لوارث فلا شئ عليه من نفقاتهم ومن مرض بمن ذكرنا
 كلف أن يقوم بهم ومن يخدمهم وكل هؤلاء فن قدر منهم على معاش ونكسبوا
 من نفقاتهم فلا نفقة لهم الا الابوين والاجداد والجدات والزوجات فانه يكلف أن يصونهم
 من خسيس الكسب ان قدر على ذلك ويبيع عليه في كل ما ذكرنا ما به عنه غنى
 من عقاره وعروضه وحيوانه ولا يبيع عليه من ذلك ما ان يبيع عليه هلك وضاع فما كان
 هكذا لم يبيع الا فيا في نفسه اليه ضرورة ان لم يتداركها بذلك هلك ولا يشارك
 الوالد أحد في النفقة على ولده الا الذين فقط وهذا مكان اختلف فيه فقالت طائفة:
 لا يجبر أحد على نفقة أحد كما حدثنا أحمد بن عمر بن أنس العذري نا أبو ذر المروى نا
 عبد الله بن أحمد بن حويرة السرخسي نا ابراهيم بن خريم نا عبد بن حميد الكشي نا قيس
 عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي قال: ما رأيت أحدا أجبر أحدا على أحد
 - يعني على نفقته - وقالت طائفة: لا ينفق أحد الا على الوالد الأدنى والام التي ولدته
 من بطنها فان هذين - يعني الابوين - يجبر الذكر والآتي من الولد على النفقة عليهما
 اذا كانا فقيرين ويجبر الرجل دون المرأة على النفقة على الولد الأدنى الذكر حتى
 يبلغ فقط وعلى البنت الدنيا وان بلغت حتى يزوجها فقط ولا تجبر الام على نفقة
 ولدها وان مات جوعا وهي في غاية الغنى قل: ولا ينفق على أبويه الا ما فضل عن
 نفقته ونفقة زوجته وهذا قول مالك ومن قلده ، وقالت طائفة: يجبر على النفقة
 على الابوين والاجداد والجدات وان بدلوا وعلى بنيه وبناته ومن تناسل منهم وان
 سفل ولا يجبر على نفقة أحد غير من ذكرنا وهو قول الشافعي ومن قلده، وقد
 أشار في بعض كلامه الى أن المرأة لا تجبر على نفقة أب ولا أم ولا غيرها وقالت
 طائفة: لا يجبر أحد الا على كل ذي رحم محرمه وهو قول حماد بن أبي سليمان وبه
 يقول أبو حنيفة الا أنه تناقض تناقضا شنيعا فقال: يجبر الرجل على النفقة على أولاده الصغار
 المحتاجين خاصة ذكرنا كانوا أو انا فان كانوا كبارا محتاجين أجبر على نفقة الاناث
 منهم ولم يجبر على نفقة الذكور الا أن يكونوا زمني فان كانوا زمني محتاجين أجبر
 على النفقة عليهم وكذلك يجبر على نفقة الصغار المحتاجين من الذكور والاناث
 والكبار الفقير من النساء خاصة وان لم يكن زمنات والكبار المحتاجين اذا

كانوا زمني والا فلا كل ذلك من ذوى رحم المحرمة اذا كان وارثا لهم خاصة ، ولا يحجر على نفقة ذى رحم محرمة اذا لم يكن هو وارثا له ولا على نفقة موروثه اذا لم يكن ذارحم محرمة منه قال : ولا يشارك الوالد فى النفقة على ولده أحد ولا يشارك الولد فى النفقة على والديه أحد فان كان جماعة وارثون ذوو رحم محرمة ممن ذكرنا أنه يحجر على النفقة أجبروا كلهم على النفقة عليه على قدر موارثهم منه قالوا : فان اختلفت أديانهم لم يلزم أحدا منهم نفقة على من دينه خلاف دينه الا الولد على أبويه المخالفين له فى دينه والا للوالد الكافر على نفقة أولاده الصغار خاصة الذين صاروا مسلمين باسلام أمهم قال : ولا يحجر فقير على نفقة أحد الا الوالد على أولاده الصغار والا الزوج على نفقة زوجته والا الرجل الفقير والمرأة الفقيرة على نفقة أمهما الفقيرة قال : ولا يحجر الابن الفقير على نفقة أبيه الفقير . الا أن يكون الأب زنا فيجبر حيثئذ على النفقة عليه .

قال أبو محمد : ليت شعرى كيف يمكن اجبار فقير على نفقة أحد ان هذا لمعجب ثم لوددنا ان نعرف حد هذا الفقر عندهم من الغنى الذى يوجبون به النفقة على من ذكر وا قبل ثم نسوا ما قالوا فقالوا : ان كان له خال وابن عم موسر ان وهو فقير زمن أو صغير صحيح فقير فنفقته على خاله دون ابن عمه قالوا : فان كان رجل معسر زمن وله ابنة معسرة وله أخ شقيق وأخ لأب وأخ لأم موسر ون فنفقته ونفقة ابنته على الشقيق فقط قالوا : فلو كان مكان الابنة ابن معسر زمن كبير كانت نفقة الأب خمسة أسداسها على شقيقه وسدسها على أخيه للام ولا شئ من ذلك على أخيه للأب وكانت نفقة الابن على عمه شقيق أبيه فقط فاعجبوا لهذا الموضع وهم لا يورثون الأب ولا الابن وكل ذى رحم محرمة ، قالوا : ومن كان فقيرا زمانا وله أب موسر وابن موسر فنفقته على الابن دون الأب ولهم تغلط كثير طويل غث يكفى من بيان سقوطه ما ذكرنا ونسأل الله تعالى العافية ، وقالت طائفة : بمثل قولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن شعيب أن سعيد ابن المسيب أخبره أن عمر بن الخطاب وقف بنى عم منقوس كلاله بالنفقة عليه ، ومن طريق اسماعيل بن إسحاق نا على - هو ابن المدينى - نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب حبس عصة صبي ان ينفقوا عليه الرجال دون النساء . ومن طريق اسماعيل بن إسحاق القاضي نا أبو بكر ابن أبي شيبة نا حميد بن عبد الرحمن هو الرؤاسى عن الحسن - هو ابن حنبل - عن مطرف

هو ابن طريف - عن اسماعيل هو ابن علي - عن الحسن البصري عن زيد بن ثابت قال: اذا كان عم وام فعلى العم بقدر ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتي عن محمد بن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود جعل نفقة الصبي من ماله وقال لوارثه أما إنه لو لم يكن له مال أخذناك بنفقه ألا ترى أنه تعالى يقول : (وعلى الوارث مثل ذلك) ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا عبد الله بن يزيد هو المقرئ - نا حيوة بن شريح عن جعفر بن ربيعة أن قيسه بن ذؤيب قال في قول الله عز وجل : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : رضاع الصبي ، نا أحمد بن عمر بن أنس نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابراهيم بن خريم نا عبد ابن حميد نا روح - هو ابن عبادة - عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : نفقة الصبي اذا لم يكن له مال على وارثه قال الله عز وجل : (وعلى الوارث مثل ذلك) وبه الى روح بن عبادة عن ابن جريج قلت لعطاء أيحبر وارث الصبي وان كره بأجر مرضعته اذا لم يكن للصبي مال ؟ فقال : أقدعه يموت ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء (وعلى الوارث مثل ذلك) فقال عطاء : هو وارث المولود عليه مثل ذلك أي مثل ما ذكر ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك الحراني - عن الحسن البصري في قوله تعالى : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : النفقة ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمي - ثنا حسان بن ابراهيم عن ابراهيم الصائغ أنه سأل عطاء عن يتيم له عصابة أغنياء أيجبرون على أن ينفقوا عليه قال عطاء : نعم ينفقون عليه بقدر ما كانوا يرثونه لو مات وترك مالا ، ومن طريق عبد بن حميد أرنا سعيد بن عامر عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : يحبر الرجل اذا كان موسرا على نفقة أخيه اذا كان معسرا ، وناعبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج ابن المهthal نا أبو عروانة عن منصور بن المتصر عن ابراهيم النخعي قال : كان أصحابنا يقولون : اذا كان المال كثيرا فينفق على الصغير من نصيبه - يعني من الميراث - ان كان المال قليلا أنفق على الصغير من جميع المال ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا مسدد نا هشيم نا منصور عن قتادة قال : يحبر كل انسان منهم بقدر ما يرث - يعني في النفقة على المودوث - ، وبه الى اسماعيل نا عبد الواحد بن غياث نا أبو عروانة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال رضاع

الصغير ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا على بن عبدالله وابن المديني نا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (وعلى الوارث مثل ذلك) على الوارث مثل ما على أيه أن يسترضع له ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن منصور ابن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن شريح القاضي أنه قال في رضاع الصبي يموت أبوه: انه من جميع المال ، ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد أن يزيد بن أسلم قال في قول الله عز وجل: (وعلى الوارث مثل ذلك) قال: هو ولي الميت **قال أبو محمد** : فهؤلاء عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت لا يعرف لهما من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، ومن التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود . وقبيصة بن ذؤيب . والحسن البصري . وعطاء بن أبي رباح . و ابراهيم النخعي . وأصحاب ابن مسعود . وقتادة . والشعي . ومجاهد . وشريح . وزيد بن أسلم . وهو قول الضحاك بن مزاحم . وسفيان الثوري . وعبد الرزاق .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد لانها تقاسم كثيرة سخيفة لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا احتياط ولا معقول ولا قال بها أحد قبله ، وأما قول مالك فما نعلمه أيضا عن أحد قبله ولا نعلمه يحتاج له بشئ . بما ذكرنا إلا أن عمه عمه بان يقول : قد أجمع على وجوب النفقة على الأبوين والولد الصغار واختلف فيما عدا ذلك .

قال أبو محمد : وهذا باطل لأننا قد ذكرنا الرواية عن الشعبي أنه لا يجبر أحد على نفقة أحد مع أنه لا يدعى ضبط الاجماع الا كاذب على الأمة كلها مع أنه قول لا يؤيده قرآن ولا سنة وكذلك قول الشافعي ولا فرق ، وأما قول حماد فإنه خص ذوى الرحم المحرمة دون الموروث بلا دليل فلم يبق الا قولنا وهو قول جمهور السلف فوجدنا الله تعالى يقول : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) والخبر الذى روينا قبل من طريق احمد بن شعيب عن قتية عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ ففلاهلك فان فضل عن أهلك شئ فلهذا قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شئ فمهلك وهكذا » فأوجب الله عز وجل حق الذى القربى والمسكين وابن السبيل وأوجب رسول الله ﷺ العطية للأقارب ، فان قال المخالف : حقه الصلة وترك القطيعة قلنا : نعم هذا حقه والصلة هى أن لا يدعه يسأل ويتكفف أو يموت جوعا أو بردا أو ضياعا أو يضحي للشمس والمطر والريح والبرد وهو ذو فضلة من مال هو عنها

في غني وليس والقطعة شيء أكثر من أن يدعه كما ذكرنا ، فان قالوا : انه قد قرن ذوى القربى بالمساكين وابن السبيل قلنا : نعم وحق المساكين على كل من يحضرهم أن يقوموا بهم فرضا يجبرون على ذلك ويقضى الحاكم عليهم به وكذلك حق ابن السبيل ضيقه فان قيل : من هم ذوى القربى هؤلاء قلنا : كل من على ظهر الأرض منتسلون من آدم عليه السلام وامرأته ابنا بعد ابن وولادة بعد ولادة الى أب الانسان الأدنى وأمه فلا بد من حد يبين من هم ذوى القربى الذين أوجب الله عز وجل لهم الحق من غيرهم فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن كثير أرنا سفيان عن محمد بن مجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقال رجل : يا رسول الله عندي دينار فقال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال : تصدق به على زوجتك أو قال على زوجك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال : عندي آخر قال أنت أعلم به وروينا هذا الخبر من طريق أحمد بن شعيب أرنا عمر بن علي نا محمد بن المثنى قال جميعا نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن مجلان قال : نا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال : عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم به »

قال أبو محمد : فاختلف سفيان ، ويحيى . فقدم سفيان الولد على الزوجة وقدم القطان الزوجة على الولد وكلاهما ثقة فالواجب أن لا يقدم الولد على الزوجة ولا الزوجة على الولد بل يكونان سواء لانه قد صح ان رسول الله ﷺ كان يكرر كلامه ثلاث مرات فمكن أن يكرر قضاء عليه الصلاة والسلام ههنا كذلك فمرة قدم الولد ومرة قدم الزوجة فصارا سواء مع قوله عليه الصلاة والسلام فهد بنت عتبة أنسلته اباحة من مال أبي سفيان زوجها فغير عليه فقال النبي عليه الصلاة والسلام : « خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف » فمرن بينهما وبين الولد سواء ثم وجدنا ما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير نا يزيد بن زياد بن أبي الجعد نا أبو صخرة نا جامع بن شداد عن طارق بن عبد الله الحارثي قال : « دخلنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطف الناس وهو يقول : يا أيها الناس يد المعطي العليا وأبدأ بمن تقول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك ، وهذه أخبار

صاحح من رواية الثقات فاختبر عليه الصلاة والسلام أمرا بأن يبدأ بن يعول وهم
الابوان والاخوة فصح يقينا أن هؤلاء مبدون مع الولد والزوجة وقد بينا قبل أن
كل جدة أم. وكل جد أب. وكل ابن ابنة وابن ابن وابنة ابن ابنة كلهم ابن وابنة
فصح نصا ما قلناه وأن بعد هؤلاء الأدنى الأدنى وفي هؤلاء يدخل كل ذى رحم محرمة
من عم وعممة وخال وخالة وابن وأخت وبنت وأخت وابن أخ وابنة أخ يقينا ثم وجدنا
قول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا
وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) هـ

فصح بهذا أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة وخرج من ليس ذا رحم
محرمة ولا وارثا من هذا الحكم ومن تخصه بالنفقة منه أو عليه لأنه كسائر من أدلته
الولادات ولادة بعد ولادة الى آدم عليه السلام ليست ولادة بأولى من التي فوقها
بأب فلم يجز إيجاب فرض إخراج المال عن يد مالك الى آخر الابنص جلى ولا نص
الا فيمن ذكرنا ولا يحل لاحد أن يخص ولادة أكثر عن ذكرنا بغير نص فانهم
أوجب النفقة على جميع ولد آدم والنصوص كلها لا توجب ذلك الا في خاص منها
لتفرقه عز وجل بين ذوى القربى وبين المساكين، والمساكين من ولد آدم بلا شك
فصح ان الحق الواجب انما هو لبعض ذوى القربى من ولادات بعض الآباء والاجداد
دون بعض فصح ما قلناه والله الحمد ، وقد اعترض بعض المخالفين في قوله تعالى : (وعلى
الوارث مثل ذلك) فقالوا : معنى ذلك ان عليه ان لا يضار وذكرنا ذلك من طريق لا تصح
عن ابن عباس لانها اما مرسله واما من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف
وصح عن الشعبي أن معناه لا يضار ولا غرم عليه ، وروينا عن عبد الله بن مغفل والزهرى
وربيعة وأبي الزناد ان رضاع الصغير في حصته من مال أبيه وعن سعيد بن المسيب
يرد الميراث لأهله هـ

قال أبو محمد : هذا كله تمويه من المخالفين وكل هذا حق وبه نقول وهو خلاف
قول المخالف لأن قول القائل على الوارث أن لا يضار قول صحيح وليس في المضارة
أكثر من أن يموت موروثه جوعا وبردا وهو غنى فلا يرجمه بأكلة ولا بشيء يستره
به ويمنع منه الموت من البرد وهذا عين المضارة بلا شك عند أحد ، وأما قول من
قال : ان رضاع الصغير في نصيبه فقول صحيح اذا كان له ميراث من مال ونحن لم نوجب ميراثه
على واره الا اذا لم يكن له مال أصلا هـ

قال أبو محمد : وقد قال قوم : إن للبرأة أن ترمى ولدها الى أبيه ان كانت مطلقة

والى عصبتها ان كانت متوفى عنها وان لزوجها أن يمنعا رضاع ولدها من غيره .
قال ابو محمد : هذا كله باطل مخالف للقرآن قال الله عز وجل : (والوالدات
 يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة يولدها ولا مولود
 له يولده وعلى الوارث مثل ذلك) فوجب اجبار الام أحبت أم كرهت على ارضاع
 ولدها حولين كاملين كما أمر الله عز وجل أحب زوجها أم كره وأن تجبر على أن
 لاتضار يولدها ولا ضرار أكثر من منعه رضاعها ولا يباح لامرأة ولو أبت
 الخليفة غير هذا الا المطلقة فانها ان تعاسرت هي وأبو الصغير بان لا يتفاعلى أجرة
 يتراضيان بها وكان مع ذلك يقبل ثدى غيرها فهذه يسترضع المطلق لها أخرى أخذنا
 بقوله تعالى : (فان أرضعن لكم فآتهن أجورهن وأمرن بالينسك بمعروف وان تعاسرت
 فسترضع له أخرى) لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله
 لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا) وهذا كله كلام الله
 عز وجل فلا سماع ولا طاعة لمن عند عنه . وروينا من طريق حماد بن سلمة قال
 أخبرني يحيى بن محمد بن ثابت بن قيس بن الشماس في المختلة من جده ثابت بن
 قيس الشماس «أنها كانت جميلة بنت أبي السلول وأنها ولدت غلاما فجعلته في ليف
 وأرسلت به الى ثابت بن قيس أن خذنى صبيك فأتى به الى النبي ﷺ فحسبك
 واسترضع له وسماه محمدا » .

قال ابو محمد : هذا نص ماقلنا كانت مختلة مطلقة أبغض الناس فيه معاشرته .
قال ابو محمد : ولا يجوز ان كان الورثة كثيرا أن ينفقوا على المحتاج الاعلى
 عددهم لا على قدر موارثهم لان النص سوى بينهم بايجاب ذلك عليهم فلا تجوز
 المفاضلة بينهم ، وقال بعضهم : من هو هذا الوارث أم هو وارث الأب الميت أم وارث
 الذى تجب له النفقة ؟ قلنا : هذا تصف وتكلف يأثم السائل عنه لانه لا ذكر لوالد
 المنفق عليه في الآية انما قال عز وجل : (لاتضار والدة يولدها ولا مولود له يولده
 وعلى الوارث مثل ذلك) ففى الوارث ضمير وهو أنه يقتضى موروثا ولا بد من الضمير
 راجع الى الذى له الحكم والذى منع أبواه من المضارة به هو الولد بلا شك ولا
 معنى لاختلاف الدينين فى ذوى الرحم خاصة ، وأما فى الورثة فلا ميثاق مع
 اختلاف الدينين لانه لم يأت بذلك نص ، وأما قولنا انه ان كان لكل من ذكرنا كسب
 يقوم به بنفسه وان كان خسيسا من الكسب فليس على الانسان أن يقوم بنفقتهم

حينئذ الاآباء والامهات والزوجات فقط فان هؤلاء فرض عليه أن يصونهم عن ذلك لقول الله عز وجل حيث يقول: (اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) هـ

قال أبو محمد : وصح عن النبي ﷺ عقوق الوالدين من الكبار وليس في العقوق أكثر من أن يكون الابن غنيا ذا حال ويترك أباه أو جده يكتسب الكنف أو يسوس الدواب ويكتسب الزبل أو يحجم أو يغسل الثياب للناس أو يوقد في الحمام ويدع أمه أو جده تخدم الناس وتسقى الماء في الطرق فاختفض لهما جناح الذل من الرحمة من فعل ذلك بلا شك، وقال تعالى : (وبالوالدين احسا ما يؤذى القربى واليتامى والمساكين - والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وإن السيل وما ملكت أيمانكم) هـ

قال أبو محمد : وقد أثبت الله عز وجل في النفوس كلها اختلاف وجوه الاحسان الى من ذكر في هذه الآية وجاءت النصوص ببيان ذلك فالاحسان الى الابوين الصبر لجفائهما وتقديرهما وتعظيمهما وطاعتهما ما لم يأمر بمعصية قال تعالى (إن أشكر لى ولو لى الديك الى المصير وإن جاهدك على أن تشرك فى ماليس لك به علم فلا تطعمهما وصاحبهما فى الدنيا معروفا) فهما وإن أمرا بالشرك فواجب مع ذلك أن يصحبا بالمعروف وهذا يقتضى كل ما قلنا : والاحسان الى ذى القربى أن يدفع عنهم الاذى . وأن يكرمهم ويحوطهم ويقوم فى امورهم وأن لا يسلمهم الى ضرر والاحسان الى المساكين الصدقة بالفضل حتى يشبعوا أو يكتسبوا أو يكون لهم مرقد يأوون اليه من يقوم بمرضاهم والاحسان الى اليتامى ورحتهم وتعليمهم والقيام بهم حتى لا يضيعوا ، والاحسان الى الجار كف الاذى والبر واللقاء بالبشر والاكرام وحمايتهم من الظلم وكذلك الاحسان الى الصاحب بالجنب نحو ذلك ، والاحسان الى ما ملكت أيماننا اطعامهم بما نأكل وكسوتهم بما نلبس وكل ذلك بالمعروف وأن لا تكلفهم ما لا يطيقون وأن لا يسبوا فى غير واجب وأن لا يضربوا فى غير حق فهذا كله واجب بمعنى الله تعالى من ترك شيئا من ذلك : أو أماناة الزوجة فلانه قد أوجب الله تعالى نفقتها وكسوتها واسكانها والقيام عليها وإن كانت اغنى من الزوج وهذا يقتضى صيانتها عن كل خدمة وظل عمل له أو لغيره ، وأما كل من عدا الزوجة فلا نفقة لهم ولا كسوة ولا اسكان الا أن يكون لهم من المال أو الصنعة ما يقومون منه على أنفسهم ولا معنى لمراعاة الزمانة فى ذلك انت لم يأت به قرآن ولا سنة ، فان قاموا ببعض ذلك وعجزوا عن البعض وجب على من ذكرنا أن يقوم بما عجزوا عنه فقط

ويلزم المرأة كل ما ذكرنا كما يلزم الرجل الا نفقة الولد فمادام الاب قادر عليها فليس على المرأة من ذلك شيء هذا عمل جميع أهل الاسلام قد بما وحديثا فان عجز الاب عن ذلك أو مات ولا مال لهم فحينئذ يقضى بنفقةهم وكسوتهم على أمهم لقول الله عز وجل (لا تضاروا بالدينه بولدها ولا مولود له بولده) وليس في المضارة شيء أكثر من أن تكون غنية وهم يسألون على الابواب ولان الاوامر المذكورة التي جاءت بحيثا واحدا لم يخص بها رجل من امرأة وروينا من طريق البخارى نا موسى بن اسماعيل نا وهب - هوا بن خالد - نا هشام - هوا بن عروق عن ابيه عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله هل لي من أجر في بنى أبي سلمة ان أفقت عليهم ولست بتاركتهم هكذا وهكذا اتاهم بنى قال : نعم لك أجر ما أفقت عليهم ، فهذه أم المؤمنين تخبر أنها تفق على بنها وليست بتاركتهم يضيعون اتاهم بنوها ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبرها أن ذلك ليس واجبا عليها وبالله تعالى التوفيق ، وليس على الولد أن ينفق على زوجة أبيه ولا على أم ولده اذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة انما عليه أن يقوم بمعظم أبيه ومليسه ومثوته خدمته فقط وبالله تعالى التوفيق .

(ما يفسخ به النكاح بعد صحته ومالا يفسخ به)

١٩٣٤ مسألة لا يفسخ النكاح بعد صحته بجذام حادث ولا يبرص كذلك ولا يجنون كذلك ولا بان يجد بهاشيئا من هذه العيوب ولا بان تجده هي كذلك ولا بعانة ولا بداء فرج ولا يشيء من العيوب ولا بعدم نفقة ولا بعدم كسوة ولا بعدم صداق ولا بانقضاء الأربعة الأشهر في الأيلاء ولا بزواج أمة على حرة ولا بزواج حرة على أمة ولا بزنا يحدث من أحدهما ولا بزناه بحريتها كامها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت ابنتها أو أختها أو خالتها أو عمتها ولا بزناها بانه ولا بتفريق الحكمين ولا بتخييره اياها اختارت نفسها أو لم تختار ولا بان يقول لها أنت على حرام أو قال : أنت على كالميتة والتحذير والدم ولا بهتة اياها لاهلها قبلوها أو لم قبلوها ولا بتفروجهما من أرض الحرب غير مسلمة ولا ببيع الأمة ذات الزوج ولا ببيع العبد ذى الزوجة ولا يفقد الزوج لانه لا يدري أين هو ومما في كل ذلك باقيا على الزوجية كما كان ، وفي كل ما ذكرنا خلاف قد ذكرنا منه ما شاء الله تعالى أن نذكره ونذكر أيضا ان شاء الله تعالى ما لم نذكره قبل فن ذلك .

١٩٣٥ مسألة رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الانصارى سمعت سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب يا امرأة تزوجت بها جنون

أوجداهم أو برص فدخل بها فاطلع على ذلك فلها مهرها بمسيسه اياها وعلى الولي الصداق بما دلس
 كآغره هومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرونا يحيى بن سعيد ناسعدين المسيب ان
 عمر بن الخطاب قال : ايام رجل تزوج امرأة فدخل بها (١) فوجدها برصا . أو مجنونة
 أو مجذومة فلها الصداق بمسه اياها ويرجع على من غره بها فذهب الى هذا الأوزاعي .
 وأبو عبيد قرأ بجواز النكاح وان الزوج يرجع مع ذلك بالصداق على من غره ،
 وذهب قوم الى فسادة قبل الدخول وجوازه بعد الدخول لما رويانا من طريق سعيد بن
 منصور ناسفان عن مطرف عن الشعبي عن علي اياما امرأة نكحت بها برصا أو جنونا
 أو جذام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسها ان شاء أمسك وان شاء طلق وان مسها فلها المهر
 بما استحل من فرجها هومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان علي بن أبي طالب قال
 في المجنونة والمجذومة والبرصاء وذات القرن ان دخل بها فهي امرأته وان علم بها قبل
 ان يدخل فرق بينهما هومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني الحزامي واسماعيل
 ابن ابى أويس وأصبيغ بن الفرج قال اسماعيل عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن
 أبيه عن جده عن علي بن ابى طالب هوقال الحزامي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن
 ابن عباس وقال أصبغ عن ابن وهب عن عمرو بن علي وابن عباس وسعيد بن المسيب .
 وابن شهاب وربيعة قالوا كلهم : لان رد النساء الا من العيوب الأربعة الجنون والجذام
 والبرص والبداء في الفرج هومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انا محمد بن سالم
 عن الشعبي في الذي يحد امرأته برصا أو مجنونة أو مجذومة أو ذات قرن ان دخل
 بها فلها مهرها وان علم قبل الدخول ان شاء أمسك وان شاء فارق بغير طلاق فهذان
 قولان ، أحدهما انه ان دخل بها فلها مهرها ويرجع به على من غره وهو قول روى
 عن عمر ومرة روى عنه يرجع على ولها . وقول آخر انه يفسخ ان شاء قبل الدخول
 وأما بعد الدخول فهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك وهو قول روى عن علي .
 والشعبي كما أوردنا ورواية عن عمرو . وعلى . وابن عباس . وابن المسيب . والزهري .
 وربيعة انه لا يرد النكاح الا من العيوب الأربعة من الجنون والجذام والبرص
 وداء الفرج ، ولم يذكر في هذه الرواية قبل دخولها ولا بعده ولا حكم الصداق ،
 وذهب قوم الى انه يخلى لها شيء من صداقها كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن
 جريج عن عطاء بلغنا انه لا يجوز في بيع ولا نكاح المجنونة والمجذومة والبرصاء
 والعقلاء قال ابن جريج : فقلت له فواقمها وما بعض الأربع وقد علم الذي بها

فكتمته . يعني ولها قال ما أراه الا قد غرم من صداقها بما أصاب منها الا شيئا يسيرا
قلت : فأنكحها غير ولى قال ترد الى صداق مثلها ، ومن طريق أبى عبيدنا يزيد
عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عن شريح انه كان يعرض البرصاء شيئا ، وذهب
قوم الا أنه لا يجوز نكاح من بهاشى . من ذلك كاربونا من طريق سعيد بن منصور نا حماد
عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : اربع لا يجوز في بيع ولا نكاح المجنونة
والمجنونة والبرصاء والعفلاء . ومن طريق أبى عبيدنا ابن أبى مريم عن ابن لبيبة
عن يزيد بن أبى حبيب قال : قال ابن شهاب لا يجوز بين المسلمين نكاح برصاء
ولا مجنونة ولا عفلاء ، وذهبت طائفة الى أنه لا يجوز نكاحها فان دخل بها ووطئها
جاز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن أبى الثمينة
جابر بن زيد قال : أربع لا يحزين في نكاح ولا بيع الا أن يسمى فان سمي ففى منه
المجنونة . والمجنونة . والبرصاء . والعفلاء فان مسها جازت وان غرّه وذهبت طائفة الى
أن الولي ان أنكر أن يكون عرف ذلك أحلف وبرىء وصح النكاح كما روينا
من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان كان الولي علم غرم والا استحلف
بالله ما علم ثم هو على الزوج يعني الصداق ، ومن طريق أبى عبيدنا هشيم أرنا يونس
ابن عبيد عن الحسن قال ان علم الولي العيب فالصداق عليه كما غره منها وان لم يعلم ففى
امراته ان شاء طلق وان شاء أمسك . ومن طريق أبى عبيدنا عبد الله بن صالح
عن يحيى بن أيوب عن عمرو بن قيس عن عدى بن عدى ان عمر بن عبد العزيز كتب
اليه فى امرأة حلقها تزوجها رجل سوى التي فى فرجها عظم انما له مثل مدخل المروء
تبول منه فكاتب عمر بن عبد العزيز ان كان الذين زوجوه علموا الذى بها فأغرمهم
صداقها لزوجها وان كانوا لم يعلموه فليس عليهم الا ان يحلفوا بالله ما علمنا ذلك .
ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الرحمن عن المثني بن الصباح ان عدى بن عدى قال :
كتبته الى عمر بن عبد العزيز فى امرأة مرتقة لا يقدر عليها الرجال فكاتب الى أن
استحلف الولي ما علم فان حلف فأجز النكاح وان لم يحلف فأجل عليه الصداق .
ومن طريق ابن وهب عن عامر بن مرة عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن قد ذكر كلاما
معناه فيمن تزوج من بها جذام أو برص أو داء فرج أن الولي ان حلف انه ما علم
بذلك فلا غرامة عليه ويرد على الزوج صداقه الا أن تعاضى من ذلك بشئ . ومن طريق
ابن وهب حدثني عبد الا على بن سعيد الجيثاني أن محمد بن عكرمة المهري حدثه
انه تزوج امرأة فدخل بها فرأى باصل نخفيها ونحفا من ياض فقال لها : خذى عليك

ملحنتك ثم كلم عبدالله بن يزيد بن خدام فكتب له الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر في ذلك أن يستحلف الزوج في المسجد باقته ما تلذ منها بشيء. مذكر رأى ذلك ويحلف اخوتها أنهم لم يعلموا بالنى بها قبل أن يزوجوها فإن حلفوا فأعط المرأة ربع الصداق ، وذهبت طائفة الى أن العمى وغير ذلك من العيوب كذلك كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب قال: اذا تزوجها برصاء او عيباء فدخل بها فلها الصداق ويرجع على من غره * ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال غاصم رجل الى شريح فقال ان هؤلاء قالوا لي انا تزوجك أحسن الناس لجأؤني بامرأة عشاء فقال شريح: ان كان دلس لك بعيب لم يجز ، وروي عن الزهري انه يرد النكاح من كل داء عضال * ومن طريق عبدالرزاق عن معمر قال في هذه العيوب في النكاح ما كان يشبهها فهو مثلها وهو قول أبي ثور ، وذهبت طائفة الى أن المرأة يرد بذلك نكاحها اذا وجدته في زوجها * ناعمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبدالسلام الحنظلي نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عمرو بن شعيب قال : وجدت في كتاب عبدالله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال : اذا عبت المعتوه بامرأته طلق عليه وليه * ومن طريق ابن وهب أخبرني مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال. ايما امرأة تزوجت رجلا به جنون أو ضرر فانها تخير فان شامت فرت وان شامت فارقت ، وقال مالك: نرد المرأة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج اذا تزوجها ولم يعلم بذلك فان دخل بها فلها الصداق ويرجع به على وليها ان كان أبا أو أبا بما دلسا عليه فان كان الذي زوجها ابن عمها أو مولى لأعلم لهم بشيء. من أمرها فلا غرم عليهم ويرد الصداق الا قدر ما يستحل به مثلها وهو ربع دينار فقط ، قال نوللبرأة مثل ذلك اذا تزوجها وبه هذه الأشياء اذا كان الجذام الذي به يئنا ولا يفرق بينهما وبين البرص ، قال مالك : ولا ترد الا من العيوب الأربعة لأترد من العمى ولا من السواد الا أن يشترط صحتها فتد ولا شيء عليه من الصداق قبل الدخول وأما بعد الدخول فلها الصداق ويرجع به على الولي الذي أنكحها وكذلك ان تزوجها على نسب فوجدها لغير رشدة ، وقال الليث : في الجنون والجذام والبرص وداء الفرج مثل قول مالك قال الليث: والا كلة كالجذام ، وقال الشافعي : ترد من الجنون والجذام والبرص والقرن فاما قبل الدخول فلا شيء لها وأما بعد الدخول فلها مهر مثلها وبه

قال الحسن بن حي الا أنه قال : لما المهر المسمى ، وذهبت طائفة الى انه لا رد له فيها ولا رد لها فيه بشيء من هذه العيوب ولا من غيرها الا قبل الدخول ولا بعده وان طلق قبل الدخول فلها نصف الصداق ولها بعد الوطء جميعه كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال قال علي بن ابي طالب : « واما رجل تزوج امرأة مجنونة أو مجنما أو برصاء أو بها قرن فهي امرأته ان شاء طلق وإن شاء أمسك » وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : الحرة لا ترد من عيبه ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا المغيرة عن ابراهيم انه كان يقول : هي امرأته ان شاء أمسك وإن شاء طلق دخل بها أو لم يدخل بها ليس الحرائر الا لامة الحرة لا ترد من داءه ومن طريق وكيع عن سفيان عن عمرو بن ميمون عن عمر بن عبد العزيز فيمن تزوج فدلس له فيها بيب قال : ليس لك الا امانة تصارحك ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السخني قال : كتبت الى ابي قلابة أسأله عن رجل تزوج امرأة فعرض لها طلق أو جنون قال : هذه امرأة ابلت فلتصبر ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش نا ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن تزوج فلما دخل بها بدا لها منه برص أو جنون قال عطاء : لا تنزع عنه وهو قول أبي الزناد وأبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وأبي سليمان وأصحابنا قال أبو محمد : أما المالكيون والشافعيون فقد خالفوا كل ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم : أما عمر غالفوه في خمسة مواضع * أولها حكم عمر ان يرجع بصدقاها على زوجها فقال مالك : لا يرجع على زوجها الا ان يكون ابا أو أخا فان كان ابن عم أو مولى لم يرجع عليه بشيء ، وقال الشافعي : لا يرجع على زوجها بشيء ابا كان أو غيره * وثانيها قول مالك ليس لها ان تدخل بها وكان المزوج لها غير أبيها وأخوها الاربع دينار فقط ، وقال الشافعي : ترد الى صداق مثلها وعمر يرضيه كله لها * وثالثها انهم لا يردون من العمى وعمر قد سوى بينه وبين البرص بالرواية التي جاءت عنه انه رد بالجنون والبرص فان كانت تلك حجة فهذه حجة وان لم تكن هذه حجة فذلك ليست حجة وإلا فهو تلاعب بالدين ، فان قالوا : لم تبلغ تلك الرواية مالكا والشافعي قلنا : قد بلغتكم فقولوا بها وارجموا عن تلك والا فاحتجنا بكم بعمر تلاعب (كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) * ورابعها انهم يردون النكاح بذلك قبل الدخول ولم يأت بذلك عن عمر في شيء من الروايات الا رواية مكذوبة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو هالك عن اصبح بن الفرج عن ابن وهب

أن عمر * وإنما جاءت سائر الروايات برجوعه بالصداق على ولها فقط كما يقول الأوزاعي . وأبو عبيدة * وغامبها أنه روى عن عمر كما أوردنا في المتنوه يعبث بأمراته أنه يطلقها منه وليه وهم لا يقولون بهذا ، فن أقدم على خلاف عمر في خمسة مواضع أيجوز له أن يقلد عمر في موضع واحد بما جاء عنه وهو الرجوع على بعض الأولياء ؟ وأما الشافعي فلا ولا في موضع واحد وإنما على رضى الله عنه فانما جاءت عنه ثلاث روايات ، أحدها أنه لا رد له في شيء من ذلك وهو قولنا ، والثانية من تلك الطريق أنه غير قبل الدخول بين فسخ أو امضاء وأنه لا خيار له بعد الدخول وهي أمراته أن شاء طلق وإن شاء أمسك وهو قول الأوزاعي عن الشعبي ، ورواية ثالث في غاية السقوط لأنها عن الحسين بن عبد الله بن ضميرة - ولا تجوز الرواية عنه - أن النكاح مردود جملة والمالكيون والشافعيون مخالفون لجميع هذه الأقوال ، وأما ابن عباس فهي من رواية عبد الملك بن حبيب وهو مالك وإنما فيه أيضا رد النكاح جملة دون ذكر صدق أو شيء منه فبطل تعلق هاتين الطائفتين بشيء مما روى عن أحد من الصحابة في ذلك ولا حرج خلافاً له جملة وقد أتينا من قول مالك والشافعي في ذلك بما لا يحفظ عن أحد قبلهما فن ذلك قول مالك ترد إلى ربع دينار وقول الشافعي ترد إلى صدق مثلاً وبقي الكلام مع من لم يله يتعلق في ذلك بما روى عن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فأول ذلك أنه لا يضح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة ، وأما الرواية عن عمر وعلى فنقطعة ، وعن ابن عباس من طريق لاخير فيه ثم لو صح لكان لاجحة فيه لأنه لاجحة في قول أحد دون رسول الله ﷺ مع اختلاف تلك الروايات على انقطاعها فقد جاء عن علي ما يوافق قولنا فليس ماروى من خلاف ذلك حجة وإنما هو قول كقول ، ووجدنا بعض المتأخرين منهم قد احتج في ذلك بأن النكاح يشبه البيوع والبيوع ترد بالعيوب فوجب رد النكاح بذلك .

قال أبو محمد : وهذا قول لا يسوغ التوجه به إلا أن قال يقول أبي ثور . والزهرى . وشريح ، وأما المالكيون والشافعيون فلا لأنهم خصوا أربعة عيوب دون سائر العيوب وهذا ترك للقياس المذكور جملة ثم نقول لمن قال يقول أبي ثور ما ندرى في أي وجه يشبه النكاح البيوع بل هو خلافاً جملة لأن البيع نقل ملك وليس في النكاح ملك أصلاً والنكاح جائز بغير ذكر صدق في عقده ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن والخيار جائز عندهم في البيع مدة مسافة ولا يجوز في النكاح ، والبيع بترك رؤية المبيع وترك وصفه باطل لا يجوز أصلاً والنكاح بترك رؤية المنكحة وترك وصفها جائز والنكاح

عند المالكين جائز على بيت وخادم ووصفاء غير موصوفين ولا يجوز ذلك في البيوع فبطل تشبيه النكاح بالبيع جملة ، وقال بعضهم : لا يجوز توفية حقوق النكاح مع الجنون ولا تطيب النفس على جماعة برءاء أو مجذومة ولا يقدر على جماع قرناه وإنما تزوجها للجماع قلنا : ولا يجوز توفية حقوق النكاح مع الفسق والتشزؤ وسوء الخلق ومع البكم والصمم ومع ضعف العقل فردوا منها ، فإن قالوا : قد يتوب من الفسق قلنا : وقد يبرأ من الجنون وأما طيب النفس على الجماع فوالله إن نفس كل أحد لا تطيب على من بها في خافي جسدها لمعة من برص ومن ينسها صرع في الشهر مرة منها على الزانية وعلى المجزوء السوداء الشوهاء وعلى من بها أكلة في وجهها أو أثلول ضخم أو حذب في الصدر أو الظفر أو بكم هذا ما لا شك فيه عند أحد وكل هذه آراء فاسدة إنما هو النكاح كما أمر الله عز وجل ثم إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان الآن يأتي نص صحيح فيوقف عنده ، وقد ذكر بعضهم الخبر الذي فيه « وفر من المجذوم فرارك من الأسد » قلنا : ليس على الأمر بالفرار ثم لو كان كذلك فافسخوا النكاح بحدوثه بعدهما بعد سنين وهم لا يفعلون هذا ، وأيضا فن ابن أصفتم إليه الأبرص ، وقال بعضهم : لا يؤمن من المجنون قتل صاحبه قلنا هذا في الفاسق بلا شك أخوف فردوا النكاح بالفسق فلاح فساد قولهم جملة ، فإن موه بموه بما رويانا من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية الضرير نا جميل بن زيد الطائي عن زيد بن كعب بن عجرة قال : « تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه وضعت ثيابها رأى بكشها يا أبا ذؤانب قال : البسي ثيابك والحقي بأهلك » قال أبو معاوية : حدثنا رجل عن جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة أنه ﷺ أمر لها بالصداق *

قال أبو محمد : هذان رواية جميل بن زيد وهو مطروح متروك جملة عن زيد ابن كعب وهو مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد ثم هو مرسل ثم لو صح ما يكن مخالفا لقولنا لا تنال تمتع الزوج من الطلاق قبل الدخول وبعده أن شاء .
قال أبو محمد : فإن اشترطا السلامة في عقد النكاح فوجد عيبا أى عيب كان فهو نكاح مفسوخ مردود لا خيار له في إجازته ولا صداق فيه ولا ميراث ولا ثقة دخل أو لم يدخل لأن التي أدخلت عليه غير التي تزوج ولأن السالمة غير المعيبة بلا شك فإذا لم يتزوجا فلا زوجية بينهما *

قال أبو محمد : وأما الحنفية فقد تناقضوا ههنا لأنهم قلوا روايات لاتصح

عن عمر وعثمان في الفسخ بالعانة وتورث المطلقة ثلاثا وهذه روايات كثرنا عن صرحوا الخلاف هنالك موجود كما هو هناء ولا فرق وبالله تعالى التوفيق *

١٩٣٦ مسألة وأما من فسخ النكاح بزناه بحرمة تها أو بزنا ابنته باقلا وبنام طريق سفيان الثوري عن الاغر بن الصباح عن خليفة بن الحصين عن ابي نصر عن ابن عباس ان رجلا قال له انه اصاب امراة فقال له ابن عباس «حرمت عليك امرأتك» وذلك بعد أن ولدت امرأته سبعة أولاد كلهم بلغ مبلغ الرجال، ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين أنه قال: من لجر بام امرأته فقد حرمت عليه امرأته، فصح هذا القول عن عطاء. والحسن. والحكم بن عتيبة. وحامد بن أبي سليمان. وإبراهيم النخعي. والشعبي، ومن طريق وكيع عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مجاهد قال اذا قبلها أو لامسها ونظر الى فرجها من شهوة حرمت عليها، ما وابتها وهو قول ابي حنيفة، وصح عن جابر بن زيد اذا زنى باخت امرأته حرمت عليه امرأته، وصح أيضا عن قتادة ولم يرها تحرم الا بالوطء لا بالمباشرة، وصح أيضا عن طاوس، وروى عن سعيد بن المسيب. وعروة بن الزبير. وأبي سلمة بن عبد الرحمن. وعبدالله بن مغفل. وهو قول سفيان الثوري. والاوزاعي. وأحد قولي مالك وقال آخرون: لا تحرم عليه صح ذلك عن ابن عباس رويته من طريق يحيى بن سعيد القطان والحجاج بن المنهال قال يحيى انا هشام الدستوائي، وقال الحجاج: ناحمد بن سلمة ثم اتفق هشام وحامد كلاهما عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس انه قال فيمن زنا بام امرأته بعد أن دخل بامرأته تخطأ حرمتين ولم تحرم عليه امرأته، ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم بن يحيى عن قتادة عن الحلل بن ابي الحلل العتيكي عن ابيه عن علي بن ابي طالب «انه انما رجل فأخبره أنه تزوج ابنة رجل مساة بعينها فأدخل عليه أختها فأمره برد التي أدخلت عليه وان يدخل عليه التي تزوجت وان لا يقربها حتى تتم عدة التي أدخلت عليه أولا، وروينا من طريق هشيم خيرا غير هذا كما أوردناه ثم قال بأثره: ارنا يونس عن الحسن انه كان يقول ذلك وأنا عبيدة عن ابراهيم انه كان يقول ذلك *

قال ابراهيم: وأنا اتهمت هذه الرواية عن ابراهيم وروى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ومجاهد وسعيد بن جبير وصح عن الزهري ويحيى بن يعمر وهو قول الشافعي. وابي سليمان وأصحابها وأحد قولي مالك وقد تقدم كلامنا في هذه المسألة فأغنى عن ترداده

١٩٣٧ مسألة ومن خير امرأته فاختارت نفسها أو اختارت الطلاق

أو اختارت زوجها أو لم تختار شيئا فكل ذلك لاشئ. وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا لاشئ من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة وكذلك ان ملكها أمر نفسها أو جعل أمرها يدها ولا فرق ، فصح عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود فيمن جعل أمر امرأته يدها فطلقت نفسها ثلاثا أو طلقت ثلاثا ما نأناها طلقة واحدة رجعية ، وصح أيضا عن زيد بن ثابت ، وعن مجاهد ، وعمر بن عبد العزيز ، وقول آخر وهو أن القضاء ما قضت صح ذلك عن عثمان بن عفان ، ومن طريق سعيد بن منصور عن ابن عمرو من طريق غيره عن عبد الله بن الزبير ، وروى عن علي وابن عمر متقطعا عنهما وصح عن عبد الله بن الحارث بن أبي ربيعة ، وعمر بن عبد العزيز ، وسعيد بن المسيب ، وصح عن أم سلمة . وعائشة أمي المؤمنين وقرينة أخت أم سلمة . وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أن جعل أمرها يدها فردته إلى زوجها فهي امرأته كما كانت ، وقول ثالث ان اختارت المراق أو نفسها فهي واحدة بائنة وإن ردت إلى زوجها فاختارتها فهي طلقة رجعية صح عن علي . وزيد بن ثابت . ورجال من الصحابة ، وعن الحسن البصري وقول رابع ان القضاء ما قضت وله أن بناكرها فيحلف ويقضى له بما حلف انه نواه وتكون طلقة رجعية ، روى عن عمر بن الخطاب ولم يصح وصح عن ابن عمر وصح عن القاسم بن محمد ومروان ، وقول خامس وهو ثلاث بكل حال صح عن الحسن وعن رجال من الصحابة رضى الله عنهم وفيه أثر مسند ، وقول سادس من جعل أمر امرأته يدها فطلقتها فليس بشئ ، روى عن ابن مسعود ، وقول سابع من قال لامرأته أمرك يديك فقال قد حرمت عليك قد حرمت عليك فهي واحدة وروناه من طريق سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد وليس يصح عنه ، وروينا من طريق ابن أبي ليلى عن الشعبي ان أمرك يديك واختارى نفسك سواء في قول زيد . وابن مسعود ، وعلي وضع عن الشعبي انه قوله وعن النخعي ، وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : أمرك يديك والتفليك والتخيير سواء فاذا ملكها أمرها أو قال اختارى أو قال أمرك يديك ثم قال لم أنو طلاقا فان كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق لم يصدق وإن كان في رضام يلزمه شيء مما تقضى به هي فان كان في غضب فردت إليه أمرها فلا شيء . وهي امرأته ولو كان في غضب فطلقت نفسها لم يلتصق لما قالت لكن هو يسأل عن نيته فان قال: نويت الثلاث فهي طالق ثلاثا الا في اختارى فانها لا تكون الا واحدة بائنة سواء نوى ذلك أو أقل أو نوى طلاقا رجعيا أو لم ينوه ، وإن قال: نويت اثنتين أو قال نويت الطلاق بلا عدد أو قال نويت واحدة بائنة أو قال: نويت واحدة رجعية

أو قال لم أو طلاقاً أصلاً فكل هذا سواء ولا يلزمه في كل ذلك إلا واحدة بائنة ولا بداعلموا أن كل ما موه به عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم فباطل وإنه في قوله هذا لم يوافق أحداً منهم وهو قول ماسبق إليه ولم يعرف عن أحد قبله ولا دليل له على شيء منه لا من نص ولا من قياس ولا من قول يعقل ، وأما مالك فقال : أمرك بيدك والتكليف سواء قال ومن قال : لا امرأته أمرك بيدك فقالت قد قبلت فقد طلقت الآن تقول هي لم أرد طلاقاً قال : فلو جعل امرأته بيد امرأته أخرى فطلقتها ثلاثاً فبى طالق ثلاثاً وله أن يناكرها فيقول لم أرد إلا واحدة أو يقول لم أرد إلا اثنتين فالقول قوله مع يمينه تكون واحدة بائنة قال : فلو قال لا امرأته قد وليتك أمرك أن شاء الله فقالت هي قد فارقتك أن شاء الله فهو طلاق فلو قال لها : ما كنت إلا لابعاً أو قالت هي ما كنت إلا لابة ما أردنا طلاقاً فالقول قول الرجل مع يمينه قال : فلو قال لها : أمرك بيدك فأخذت شقة ومضت إلى أهلها وخرج هو إلى سفر ولم يكن غير هذا قالوا قد طلقت قال : فلو قال أمرك بيدك أو ملكها فطلقت نفسها واحدة فقال هو لم أنو إلا ثلاثاً لم يلزمه إلا واحدة فاعلموا أن هذا القول أيضاً غير موافق لقول أحد من الصحابة ولا من التابعين إلا رواية عن عمر لم تصح رويناها من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن عبد الكريم أبي أمية أن رجلاً جعل امرأته يدها في زمان عمر بن الخطاب فطلقت نفسها ثلاثاً فقال : هو والله ما جعلت امرأها إلا واحدة فترافعا إلى عمر فاستحلفه عمر بالله الذي لا إله إلا هو ما جعلت امرأها يدها إلا واحدة لحلف فردها عمر عليه ، محمد بن راشد متكلم فيه وعبد الكريم أبو أمية غير ثقة ولم يدرك عمر والصحيح عن عمر خلاف ذلك كما ذكرنا من أقواله والأسانيد في ذلك قد ذكرناها في كتاب الإيصال وإنما قصدنا هنا الاختصار ، وأما سائر تقاسيمه فلا سلف له فيها ، وأيضاً فإن هذه الرواية عن عمر خالفة فيما لأن عمر جعلها رجعية وجعلها مالك بائنة فخرج عن قول جميعهم وكذلك أيضاً جعلها مروان والتقسام بن محمد رجعية وقد روينا ذلك أيضاً من طرق ثابتة عن ابن عمر - يعني المنأخرة - من طريق سعيد بن منصور فصح أنه رأى مجرد لا دليل عليه لا من نص ولا من قول متقدم ولا من قياس ولا من رأى يعقل ، وقال سفيان الثوري ، والشافعي : هو ما نوى فإن قال لم أنو طلاقاً فهو كما قال وكذلك أن ردت الأمر إليه فإن طلقت نفسها أو اختارت نفسها فأى شيء قالت لم يلزمه إلا طلقة واحدة رجعية فقط وهكذا قال في التخيير والتكليف *

قال أبو محمد : وكل هذه الأقاويل آراء لا دليل على صحة شيء منها ، وقد نقصنا من

روى عنه من الصحابة رضى الله عنهم انه يقع به طلاق فلم يكونوا بين من صح عنه ومن لم يصح عنه الاسبعة ثم قد اختلفوا كما ترى وليس قول بعضهم اولى من قول بعض ولا أثر فى شئ منها الا أثرا رويناه من طريق احمد بن شعيب اوزاعى بن نصر الجهمضى ناسليان بن حرب ناحاد بن زيد قال : قلت لايوب السخيتاني هل علت أحدا قال فى أمرك يدك انها ثلاث غير الحسن ؟ قال لا اللهم غفرا الاما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن ابى سلية عن أبى هريرة عن النبي ﷺ قال : ثلاث قال أيوب فقلت كثيرا مولى ابن سمرة فساءلت فلم يعرفه فرجعت الى قتادة فاخبرته فقال: نسيه قال ابو محمد : كثير مولى ابن سمرة مجهول ولو كان مشهورا بالثقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر وقد أوقفه بعض رواة على أبى هريرة والذي تقول به هو قول أبى سليمان وأصحابنا فهو ما رويناه من طريق أبى عبيد نأبو بكر بن عياش ناحبيب بن أبى ثابت « أن رجلا قال لامرأة له ان أدخلت هذا العدل البيت فأمر صاحبك يدك فأدخلته ثم قالت هي طالق رفع ذلك الى عمر بن الخطاب فأبأنها منه ففروا بعبادته بن مسعود فأخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا أمير المؤمنين ان الله تعالى جعل الرجال قوامين على النساء لم يجعل النساء قوامات على الرجال فقال عمر فأتى قال أراها امرأته قال عمر: وأنا أرى ذلك لجعلها واحدة »

قال ابو محمد : قد يمكن أن يكون عمر أمضى حكمه وإلا فقد رجع الى قول ابن مسعود فى ان لا ينفذ طلاق من جعل الزوج امر امرأته يده ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء : رجل قال لامرأته امرك يدك بعد يوم أو يومين قال ليس هذا بشئ قلت فأرسل اليها رجلا أن امرها يدها يوما أو ساعة قال ما أدري ما هذا ما أظن هذا شيئا قلت لعطاء أملكك عائشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير أمرا فقال عطاء لا اتما عرضت عليهم أيتها أم لا ولم يملكها أمرا ، وأما التملك فقد صح عن ابن عمر انه قال القضاء ما قضت ولأننا كنا نكرها فاننا كرها حلف ولهم ما نوى ، وروى عنه قول آخر لم يصح عنه القضاء ما قضت ولا قول له وهو قول عطاء . وعمر بن عبد العزيز . والزهري ، وروى عنه قول ثالث أن التملك نفسه طلاق رويناه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن قتادة ان ابن عمر قال : من ملك امرأته طلقت وعصى ربه وهو قول الحسن ، وقول رابع صح عن زيد بن ثابت ان ملكها نفسها فطلقت نفسها ثلاثا فبى واحدة رجعية وقد ذكرنا قول سفيان والثايفى وابى حنيفة فى التملك ولما لك فى التملك أقوال لم تذكرها نذكرها ان شاء الله تعالى هو انه قال : من ملك امرأته

قال أبو محمد : لم يوافق في هذا الأقوال من أقوال ثلاثة لابن عمر في ما لنا كرامة خاصة وسائر أقواله في ذلك لاسلف لها فيها وقد خالفه زيد صح ذلك عنه وليس في التملك إيجاب طلاق عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم إلا عن ابن عمر وزيد فقط وذكره بعض الناس عن فضالة بن عبيد والذي نقول به هو ما روينا به من طريق أبي عبيد ناعد الغفاري عن داود عن ابن هبة عن يزيد بن أبي حبيب أن ميسرة القرابية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فلما أمرها فقال أنت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان أخطأت لأحلاقها الآن المرأة لا تطلق ومن طريق عبد الرزاق أن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أن مجاهد أخره « أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال: ملكت امرأتى فطلقتي ثلاثا فقال ابن عباس خطأ الله نومه عليك إنما الطلاق لك عليها وليس لها عليك » وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عبد الله بن طاوس كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها أم ملكه أن يطلق نفسه أم لا قال كان يقول ليس إلى النساء طلاق فقلت له فكيف كان أبوه يقول في رجل ملك رجلا أمرأته أم ملك الرجل أن يطلقها قال لا وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وأما التخيير فصح أن عمر بن الخطاب قال : إن اختارت نفسها فواحدة رجعية وإن اختارت زوجها فهي أمرأته كما كانت ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان أن علي بن أبي طالب خالف عمر في ذلك ثم رجع إلى قول عمر أذولى الخلافة ، وروينا هذا القول عن ابن عباس ولم يصح عنه وصح عن عطاء وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم وصح عن جابر بن عبد الله أن اختارت نفسها فواحدة رجعية وقول آخر وهو أن اختارت نفسها فواحدة بآثته وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية فإن كرر ذلك ثلاث مرات كل ذلك تختاره طلقت ثلاثا فإن وطئها قبل زوج يتزوجها فعليه الرجوع

روينا ان عليا رجع عن موافقة عمر الى هذا القول اذ ولي الخلافة من طريق وكيع ابن الجراح . والحجاج بن المنهال كلاهما عن جرير بن حازم . عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي بن موسى هذا القول عن قتادة وصح عن علي أيضا ان اختارت نفسها لم يجر له ولا لغيره أن يخطبها في المدة من تلك الطلقة بهروينا هذه الزيادة من طريق حماد بن سلمة . عن قتادة عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال : ان اختارت نفسها فهي واحدة ولا يخطبها هو ولا من سواه الا بعد انقضاء المدة وان اختارت زوجها فهي واحدة وهو أحق بها ، وقول ثالث صح عن زيد بن ثابت وهو ان اختارت نفسها ثلاث وان اختارت زوجها فواحدة رجعية ، وبه يقول مسروق كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا داود بن أبي هند . عن الشعبي عن مسروق أنه كان يقول من قول زيد ان اختارت نفسها ثلاث وان اختارت زوجها فواحدة ، وقول رابع وهو أنه اذا خيرها فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة روينا هكذا أيضا من طريق سفيان بن عيينة . عن أبي الزناد . عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق . عن زيد بن ثابت قال اذا خير الرجل امرأته فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة . ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن يحيى بن أبي كثير قال : خير محمد بن أبي عتيق امرأته فطلقت نفسها ثلاثا فسأل زيد بن ثابت لجعلها زيد واحدة وهو أملك برجمتها قال : فذكرت ذلك لأيوب فقال : بلغني نحو هذا عن زيد . وقول خامس روينا عن ابن مسعود من طريق لا تصح لأن فيها جارا الجمعى وهو كذاب ان خيرها مرة ثم مرة ثم مرة وهي ساكنة قتالت في المرة الثالثة فداخرت نفسى فهي طالق ثلاثا . وروينا عن ابراهيم النخعي والشعبي أنهما قالا : ان كرو تخييرها ثلاث مرات فاخترت واحدة فهي طالق ثلاثا ، وان خيرها مرة واحدة فاخترت ثلاث تطليقات فهي طلقة واحدة ، وقول سادس روينا عن جابر بن زيد في التي يخيرها زوجها التفضاء ما قضت ، وصح عن ابن مسعود . وحابر بن عبد الله . والنخعي . والشعبي . وجابر بن زيد . ومكحول . وعطاء ان قامت من مجلسها قبل أن تقضى فلا قضاء لها . وروينا عن عمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت . وأيوب السختياني . والزهرى أن التخيير والتملك سواء ، وقول سابع وبه قول . روينا من طريق سفيان بن عيينة . عن عمرو بن دينار . عن عكرمة . عن ابن عباس أنه سئل عن رجل جعل أمر امرأته يدها قتالت : أنت طالق أنت طالق أنت طالق فقال ابن عباس : خطأ الله نوحها لأدري ما الخیاره

قال أبو محمد : هذا أصح ما روى في ذلك عن ابن عباس ، وأما الزيادة التي رواها قوم في هذا الخبر من أن ابن عباس قال : لو قالت أنا طالق ثلاثا لكان كما قالت أو الاطلقت نفسها ثلاثا فلا يصح لأنه إنما رواها الحكم بن عتيبة وحبيب بن أبي ثابت ومنصور وكلهم لم يلق ابن عباس ، وروينا هذا أيضا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس الا قالت أنا طالق وهذا خبر لم يسمعه عمرو من ابن عباس لأنه إنما رواه عن عكرمة بخلاف هذا عن ابن عباس وهذا يقول أبو سليمان ، وأصحابنا .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قول سفيان بن الشافعي في التخيير آتيا وأما أبو حنيفة فقال إن قال لها اختاري غيرها ثم قال لم أرد طلاقا فإن كان ذلك في رضا لم يجر فيه ذكر طلاق كان القول قوله مع يمينه ولا خيار لها فإن كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق أو كان في رضا ذكر فيه طلاق لم يلتفت إلى دعوى الزوج وكان لها الخيار فإن اختارت زوجها فهي امرأته وبطل خيارها وإن اختارت نفسها فهي طالق واحدة بائنة لا تكون رجعية أصلا ولا أكثر من واحدة سواء نوى هو أكثر من واحدة أو لم ينو اختارت هي أكثر من واحدة أو اختارت واحدة رجعية ثم لم من التخالط في حر كاتها وأعمالها أشياء بطول ذكرها إلا أنهم من عجائب الدنيا قد ذكرناها في كتاب الإيصال ، وقال مالك : إن خيرها فاختارته فهي امرأته وقد بطل خيارها فإن اختارت نفسها فهي طالق ثلاثا ولا بد سواء قالت أردت الطلاق أو قالت لم أرد الطلاق وليس له أن ينأى كرها ولا يلتفت إلى نيته أصلا ولو طلقت نفسها واحدة أو اثنتين فليس بشيء ولا يلزمه ذلك وليس لها إلا اختيار زوجها أو أن تطلق نفسها ثلاثا ولا بد إلا أن يخبرها وقد عزم على طلاقها أو مخالعتها فهبتا أن اختارت نفسها فهي طلقة واحدة بائنة وكذلك لو قال لها اختاري طلقة فليس لها إلا طلقة واحدة رجعية هذا كله في المدخول بها فإن خيرها قبل أن يدخل بها فهي أن اختارت نفسها طلقة واحدة فقط فلو قالت التي لم يدخل بها قد اخترت نفسي ثلاث طلاقات فقال هو لم أرد إلا واحدة فهي واحدة ، وقال فلو قالت المدخول بها قد قبلت امرئى لم يكن طلاقا إلا أن تقول هي أردت الطلاق فيكون ثلاثا ولا بد لأقل من ذلك فلو قالت له قد خليت سبيلك فهي ثلاث ولا بد ، واختلف قوله في المخيرة تقوم من مجلس التخيير قبل أن تختار فرة قال بطل خيارها بخلاف التمليك ثم رجع فقال بل لها الخيار حتى توقف فتختار أو ترك فلو وطئها مكرهة لم يبطل خيارها فلو وطئها طائفة بطل خيارها .

قال أبو محمد : ذكر هذه الأقوال يعني عن تكلف الرد عليها لشدة اختلاطها

وبالجملة فلم يقل أحد قبل هذه التفسيرات وإما تعلق بقول من أحد أقوال ثلاثة روي عن زيد بن أن اختارت نفسها فهي ثلاث فقط وخالفه في ذلك القول نفسه في الفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها وفي تسوية زيد بين التخيير والتعليك ليقطع تعلقه بزيد وقد خالف هذا القول قول لزيد آخر وقول لعمر وقول لعلي ، وكل هذه الأقوال لاحجة في تصحيحها من قرآن ولاسته ولا معقول ولا قول مقدم لم يخالفه فيه من هو مثله ولا قياس ولا رأى له وجه يعقل ، واحتج من رأى أن التخيير له تأخير في الطلاق بأن رسول الله ﷺ خير نساءه •

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : أما المالكون فلا متعلق لهم بذلك أصلاً لانهم يقولون : لا يكون التخيير إلا في البقاء أو في الطلاق الثلاث ويقولون أن طلاق الثلاث بدعة ومعصية فكيف يجوز عندهم أن يخير رسول الله ﷺ في انفاذ معصية حاشى الله من هذا ، وقال بعضهم : إنما يخير من بين الدنيا والآخرة قلنا قد جعل تعلقكم في أن التخيير تأثيراً في الطلاق بتخييره ﷺ نساءه إذ لم يخير من تخييراً عندكم يكن به أن اخترن الطلاق طوائق ، وأما غيرهم فنقول لهم الآية نفسها تبطل دعواكم لأن نصها (وإن كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكئن وأسرحن سراحاً جيلاً) فأما نص الله تعالى أنه عليه الصلاة والسلام أن أردن الدنيا ولم يردن الآخرة طلقهن حيثن من قبل نفسه مختاراً للطلاق لأن طوائق بنفس اختيارهن الدنيا ومن ادعى غير هذا فقد حرف كلام الله عز وجل واقحم في حكم الآية كذباً محضاً ليس فيها منه نص ولا دليل • وموه بعضهم بأخبار موضوعة منها ما رويناها من طريق ابن وهب . عن عبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله كلاهما عن ربيعة أن واحدة من نساء النبي ﷺ اختارت نفسها فكانت البتة . وعبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله هالكان ثم هو مرسل • ومن طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن الزهري أن النبي ﷺ إذ خير نساءه تخيرت امرأة منهن نفسها فذهبت . وعبد الجبار قدينا أمره وهو مرسل أيضاً ، ومن طريق ابن وهب . عن ابن أبي ليعة . عن يزيد بن أبي حبيب . عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك قال : وهي بنت الضحاك العامري ، ابن أبي ليعة لا شيء ومرسل أيضاً وما تزوج عليه الصلاة والسلام قط بنت الضحاك العامري ، ويوضح كذب هذه القضايع الخبر الثابت الذي رويناها من طريق مسلم حدثني حرملة بن يحيى نا ابن وهب حدثني يونس بن يزيد . عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عائشة قالت

فذكرت نزول آية التخيير وأن رسول الله ﷺ تلاها عليها فقالت انى أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت : ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت . ومن طريق مسلمنا اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن هدى - . عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول . واسماعيل بن أبى خالد . عن الشعبي عن مسروق . عن عائشة أم المؤمنين قالت : خيرنا رسول الله ﷺ فاختارناه فلم يعبده طلاقا .

قال أبو محمد : قد نقصنا كل هذه الآثار وأرينا عظيم كذب من ادعى الاجماع في شيء من ذلك ووقفنا على أنه ليس في التخيير شيء الا عن عمر وعلى . وزيد أقوال خالف فيها كل واحد منهم صاحبه وأثر لا يصح عن ابن مسعود وآثار ساقطة عن ابن عباس والثابت عنه كقولنا أنه لا معنى للتخيير أصلا وأنه ليس في التملك الا أقوال مختلفة عن زيد وابن عمر فقط لا ثالث لهما من الصحابة رضى الله عنهم الا قولنا ذكر عن فضالة بن عبيد فيه أن القضاء ما قضت . وأثران من طريق عثمان وابن عباس موافقان لقولنا وأنه ليس في أمرك يدك الا أقوال مختلفة عن عمر . وعلى . وزيد . وعثمان . وابن عمر . وابن عمرو . وأبي هريرة . وابن مسعود . وابن الزبير ورجال لم يسموا من الصحابة رضى الله عنهم . وفي بعض هذه قول عن جابر بن عبد الله لم يوافق مالك أحدا منهم الا رواية عن ابن عمر صححت عنه في المناكرة فقط . ومثلها عن عمر لم تصح عنه ولم يوافق أبو حنيفة منهم أحدا ووافقنا نحن قولنا روى عن ابن مسعود . وعمر .

قال أبو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وأذ لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله ﷺ ان قول الرجل لامرأته أمرك يدك أو قد ملكتك أمرك أو اختارى يوجب أن تكون طالقا . أو أن لها أن تطلق نفسها أو أن تختار طلاقا فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرج أباحه الله تعالى له ورسوله ﷺ بأقوال لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين .

١٩٣٨ مسألة ومن قال لامرأته أنت على حرام أو زاد على ذلك فقال كالميتة والم ولحم الخنزير ، أو ما قال من ذلك فهو كله باطل وكذب ولا تكون بذلك عليه حراما وهي امرأته كما كانت نوى بذلك طلاقا أولم ينو ، وقد اختلف الناس في هذا فقال على . وزيد بن ثابت . وابن عمر : هي بذلك القول طالق ثلاثا . وهو قول الحسن . ومحمد بن عبد الرحمن بن أبى لیلی وروى عن الحكم بن عتيبة وقول آخرائها بذلك حرام عليه ولم يذكروا طلاقا صح هذا عن علي بن أبى طالب . وعن رجال

لم يسموا من الصحابة رضى الله عنهم . وعن أبي هريرة ، وصح عن الحسن .
 وخلص بن عمرو . وجابر بن زيد . وقادة انهم أمروه باجتنابها فقط ، وقول
 ثالث روى عن ابن مسعودان كان نوى في التحريم الطلاق والا فهو يمين وهو قول
 الحسن . وطاوس . والشافعي . والزهري ، وقول رابع رويناه عن ابراهيم قال :
 كان أصحابنا يقولون في الحرام ان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة فهي واحدة
 بائنة وهو قول سفيان الا أنه قال : وان نوى يمينا فهي يمين وان لم ينو شيئا فهي كذب
 لا شيء فيها ، وقول خامس عن ابراهيم ان نوى واحدة أول ينو شيئا فهي واحدة بائنة
 وان نوى ثلاثا ثلاث ، وقد رويانا من طريق وكيع عن الحسن بن حي عن المغيرة
 عن ابراهيم وان نوى اثنتين فهي اثنتان ، وقول سادس هو طرفة واحدة رويناه عن
 عمر وبه يقول حماد بن أبي سليمان ، وقول سابع وهو انه ظهر فيه كفارة الظاهر صح
 ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن منصور
 ابن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال في الحرام والنذر عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكينا ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن
 منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الرجل اذا قال حرام على ان
 آكل أو قال هذا الطعام على حرام ؟ قال : يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو
 يطعم ستين مسكينا وهو قول أبي قلابة . وسعيد بن جبير . ووهب بن منبه ، وهو
 قول عثمان البتي . واحد بن حنبل ، وقول ثامن وهو أن التحريم يمين فيه كفارة
 يمين ، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة منهم هي يمين منلفطة ليس فيها الا عتق رقبة
 رويانا ذلك عن ابن عباس وقال آخرون هي يمين فقط كما رويانا من طريق عبدالرزاق
 عن معمر بن يحيى بن أبي كثير : وأيوب السخيتاني كلاهما عن عكرمة ان عمر بن
 الخطاب قال : هي يمين يعني التحريم . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي بالمقدمي
 ناحاد بن زيد عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال : الحرام يمينه ناعبد الله
 ابن ربيع نا محمد بن معاوية القرشي نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجبلي نا أبو الوليد
 الطيالسي نا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالله بن هبيرة عن قبيصة بن
 ذئيب قال : سألت زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لا مراة انت على حرام ؟ فقالا جميعا
 كفارة يمين . ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
 ان ابن مسعود قال في التحريم هي يمين يكفرها ، ومن طريق مسلم نا مهدي بن حرب
 نا اسماعيل بن ابراهيم عن هشام الدستوائي قال : كتب الي يحيى بن أبي كثير يحدث عن

يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الحرام يمين يكفرها. وروى أيضا ذلك عن أبي بكر الصديق . وعائشة أم المؤمنين وهو قول عكرمة . وعطاء رونا ذلك من طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج قلت لعطاء من قال لامرأته أنت على حرام؟ قال يمين قال ابن جريج فقلت له وإن كان أراد الطلاق قال قد علم مكان الطلاق قال عطاء ولو قال أنت على كالم أو كلحم الخنزير؟ قال عطاء هو كقوله: أنت على حرام وهو قول مكحول . وقادة كقول عطاء في كل ما ذكرناه . ومن طريق قتادة عن الحسن أن قال كل حلال على حرام فهي يمين . وهذا كان يفتى قتادة وهو قول الشعبي . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري . عن داود بن أبي هند . عن سعيد بن المسيب قال: الحرام يمين يكفرها . وهو قول سلمان بن يسار . وجابر بن زيد وسعيد بن جبير . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا جرير بن حازم قال : سألت نافعا مولى ابن عمر عن الحرام اطلاق هو؟ قال لا . أوليس قد حرم رسول الله ﷺ جاريته فأمره الله عز وجل أن يكفر يمينه ولم يحرمها عليه ، وروى عن طاوس أيضا فهو قول الأوزاعي . وأبي ثور . وروينا عن الحسن أنه قال هو في غير الزوجة يمين ، وقول ناسخ وهو التوقف كما روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تسكح زوجا جارية ولا والله ما قال ذلك على إنما قال على : ما أنا بمحلها ولا بمحرما عليك إن شئت فنقدم وإن شئت فتأخر ، وقول عاشر عن أبي حنيفة فانه قال إذا قال لامرأته أنت على حرام فإن نوى طلقة واحدة أو طلقتين أو طلاقا دون عدد فهو في كل ذلك طلقة واحدة بائنة لا أكثر فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث فإن نوى يمينا فهي يمين فيه كفارة يمين فإن لم ينوشنا فهو إيلاء . فيه حكم الإيلاء . فإن نوى الكذب صدق في الفتيا ولم يكن شيئا ولا ينوي في القضاء بل يكون إيلاء . ولا بد ولا يكون ذلك ظاهرا أصلا سواء نواه وقال ذلك أو لم ينوه ولا قاله : وقول حادى عشر قاله مالك وهو انه من قال لامرأته : أنت على حرام فإن كان مدخولا بها فهي ثلاث طلقات لا ينوي في ذلك فإن كانت غير مدخول بها فانه ينوي فإن قال نويت واحدة فهي واحدة وإن قال نويت اثنتين فهي اثنتان وإن قال نويت ثلاثا فهي ثلاث قال : فإن قال ذلك لغير امرأته فليس بشئ . سوا قال ذلك لأمته أو لطماع قال فلو قال كل حل على حرام لم يحرم عليه بذلك شيء إلا زوجته فقط فإن قال استثنيت نسائي أو امرأتى في نفسى صدق في ذلك ، وقول ثاني عشر ليس التحريم بشئ . لا في الزوجة ولا في غيرها ولا يقع بذلك طلاق أصلا ولا إيلاء ولا ظاهرا ولا تحريرا ولا تجب في ذلك كفارة أصلا كما روينا من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح سمع الربيع بن نافع

نا معا وبقره ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير عن عذيل بن حكيم عن معبد بن جبير أنه سمع ابن عباس يقول : اذا حرم امرأته ليس بشيء لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة . ومن طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبي خالد . عن الشعبي . عن مسروق قال : ما أبالي حرمت امرأتى أو قصعة من ثريد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن صالح بن مسلم . عن الشعبي أنه قال : في تحريم المرأة لى أهون على من نعلها . ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج ، أخبرني عبد الكريم . عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : ما أبالي حرمتها يعني امرأته أو حرمت ماء النهر . ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم بن يحيى أنا قتادة أن رجلا جعل امرأته عليه حراما فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن الميمري فقال له حميد : قال الله عز وجل : (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) وأنت رجل تلعب فاذهب فإني وأنت وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : أما قول مالك . وأبي حنيفة فإني لم أجد أحدا قبلهما قال بما قالوا من تقسيم ما قسماه مع أنه لا يؤيد قولهما قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سفينة ولا قياس ولا رأى له وجه وما يدري أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة وبين تحريم الأمة وغيرها والأمة تحرم بالعتق كما تحرم الزوجة بالطلاق . وكما يحرم المتاع بالصدقة وببيعه وقد تحمل المطلقة ثلاثا بعد زوج فلا قالوا بتحريمها في الأبد لما قالوا في النكاح في العدة يدخل بها فكان يكون قد أتم في التحريم وكذلك لا يعلم أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة التي أحلها الله عز وجل وبين تحريم العلمام الذي أحله الله تعالى ، وقد سوى بين الأمرين عطاء . وغيره . وأطرف شيء تفرقهم بين المدخول بها وغير المدخول بها وحجبتهم في ذلك أن التي لم يدخل بها تدينها الواحدة قلنا : لهم والمدخول بها عندكم أيضا تدينها الواحدة البائنة فما الفرقان هذا لعجب . وكذلك قول أبي حنيفة أن نوى اثنتين فهي واحدة بآنة وإن نوى ثلاثا فهي ثلاث ، واحتجوا في ذلك بأن الطلاق البائن لا يرتد في علي الطلاق البائن ونسوا قولهم : أن الخلع طلاق بائن وأنه ان طلقها في عتبتها لحقتها طلاق أخرى بآنة فاجبوا لتناقضهم . وكذلك قوله أن نوى إيلاء أو لم ينو شيئا فهو إيلاء . وإن نوى الظهار لم يكن ظهارا ليت شعري من أين خرج هذا الفرق ، وكذلك قول الشافعي أن نوى طلاقا فهو طلاق وإن نوى إيلاء لم يكن إيلاء . وإن نوى ظهارا لم يكن ظهارا وهذا فرق لا يعرف وجهه ، فإن قيل للظهار وكلا إيلاء ألفاظ لا يكونان إلا بها قلنا :

والطلاق لفظ لا يكون إلا به فان قالوا قد يكون الطلاق بغير لفظ الطلاق قلنا : وقد يكون الظاهر عندكم بغير ظهر الأم ، وقد يكون الإيلاء عندكم بغير ذكر الآية بالله تعالى ولا فرق * .

قال أبو محمد : وسائر الأقوال الموجبة للطلاق وللمين وللظهار وللإيلاء كلها أقوال لم تأت في نص قرآن ولا في سنة ولا حجة في سواهما بل وجدنا الله تعالى يقول : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) فأنكر الله تعالى تحريم ما أحله له والزوجة ما أحل الله فتحريمها منكرو والمنكر مردود لاحكامه إلا التوبة والاستغفار ، وقال عز وجل : (ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) فن قال لامرأته الحلال له بحكم الله عز وجل هي حرام فقد كذب واقتضى ولا تكون عليه حراما بقوله لكن بالوجه الذي حرماها الله تعالى به صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » فتحريم الحلال أحداث حدث ليس في أمر الله عز وجل فوجب أن يرد ، ولا فرق بين قول القائل امرأتى على حرام وبين قوله امرأة زيدى حلال ، ولا فرق بين من حرم على نفسه لحم الكيش وبين من أحل لنفسه لحم الخنزير ، فصح أن التحريم باطل ولا حكم للباطل الإبطاله والتوبة منه وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك قوله لها انت على كالمية والدم ولحم الخنزير وكل ذلك كذب بل هي حلال كالماء ولا تكون حراما بهذا القول وبالله تعالى تأييد * .

١٩٣٩ مسألة : ومن ذلك من قال لامرأته قدوهبتك لأهلك فانتا رويانا عن علي بن أبي طالب من طريق حماد بن سلية عن قتادة عن خلاص بن عمرو ان علي بن أبي طالب قال : في المرأة توهب لأهلها ان قبلوها فواحدة بائنة وان ردوها فواحدة وهو أحق بها يعني برجمته ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد بن ابراهيم هو التسترى - نا الحسن - هو البصرى - قال : كان رجال من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : ان وهب امرأته لأهلها فأمسكوها فقد بائت منه وان هم ردوها عليه فهي واحدة وهو أحق بها ، وروى هذا القول عن ابراهيم النخعي وقول آخر وهو مروى عن علي ايضا وهو أنه ان قبلوها فهي واحدة وان لم قبلوها فليس بشئ ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال يعني في الموهوبة ان قبلوها فواحدة (١) بائنة وان لم قبلوها فليس بشئ ، وقال حطامان قبلوها فواحدة بائنة

وان لم يقبلوها فليس بشئ. ، وقول ثالث كما روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . عن الحسن ان زيد بن ثابت قال: ان يقبلوها فهي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان ردوها فواحدة وهو أحق بها وهذا قول الحسن، وقول رابع روينا عن طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش . عن عبد الله بن عبيد الله الكلاعي . وعبد العزيز بن عبيد الله قال الكلاعي عن مكحول وقال عبد العزيز . عن الشعبي . عن مسروق ثم اتفق مسروق ومكحول فيمن وهب امرأته لأهلها فلا يجيأ أن يقبلوها فهي طلقة وهو أملك بها وان لم يقبلوها فلا شيء ، وروينا هذا أيضاً عن الزهري وهو قول احمد بن حنبل واسحق بن راهويه وقول خامس كما روينا عن سعيد بن منصور انا المعتمر بن سليمان التيمي . عن منصور . عن ابراهيم قال : كان يقال في الموهوبة لأهلها اطلاقاً قال سعيد وأرنا أبو عروبة . عن منصور . عن ابراهيم بن ثعلبة وزاد لا ندرى بائنة أم رجعية ، وقول سادس روى عن ربيعة . ويحيى بن سعيد . وأبي الزناد فيمن وهب امرأته لأهلها قالوا : هي ثلاث يقبلوها أو ردوها ، وقول سابع قاله الاوزاعي قال : هي طلقة واحدة يقبلوها أو ردوها، وقول ثامن وهو قول الليث بن سعد من وهب امرأته لأهلها فالتقضاء ماقتضا فان كان وهبها لهم وهو لا ينتظر قضاءهم فهو طلاق البتة ، وقول تاسع روينا عن مالك وهو انه قال : من وهب امرأته لأهلها فان كانت مدخولاً بها فهي طالق ثلاثاً يقبلوها ولم يقبلوها وان كانت غير مدخول بها فهي واحدة فقط يقبلوها أو ردوها ، وقول عاشر روينا عن الشافعي قال : من وهب امرأته لأهلها لله نيت في الفتيا والقضاء فان قال لم أنو طلاقاً لم يلزمه طلاق وان قال نويت ثلاثاً فهي ثلاث وان قال نويت اثنتين فهي اثنتان رجعتان وان قال نويت واحدة فهي واحدة رجعية ، وقول سادس عشر وهو قول أبي حنيفة قال : ان قال لامرأته قد وهبتك لأهلك . أو قال لايك . أو قال لأمك . أو قال للزوج فان هذا في غضب أو جواباً لها اذ سألته الطلاق ثم قال لم أنو الطلاق صدق ولم يلزمه طلاق في الفتيا وفي القضاء وان قال نويت بذلك الطلاق فان نوى ثلاثاً فهي ثلاث وان نوى اثنتين بائنتين أو رجعتين أو واحدة بائنة أو رجعية لم يكن في كل ذلك الا واحدة بائنة فقط لا أكثر قال فلو قال لها وهبتك لحالك أو قال لزيد أو لقنان وذكر أجنبيا فليس ذلك بشئ ولا يلزمه بذلك طلاق سواء نوى بذلك طلاقاً ثلاثاً أو أقل أو لم ينو طلاقاً كان ذلك في غضب أو في جواب سؤالها اياه الطلاق أو لم يكن ولا معنى لحكم أهلها الذين وهبها لهم في ذلك ، وقول ثاني عشر وهو أن كل ذلك باطل لا يلزم به طلاق

اصلا نواه أولم ينوه وهو قول أبي ثور . وأبي سليمان . واصحابنا .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فأبده من أوأبد الدهر وتفريق ما سمع بأسخف منه كل ذلك بلا دليل يعقل ولا قياس يضبط ولا رأى له وجه ولا نفع له عن أحد قبله لا سيما إذا اضيف هذا القول الى قوله الذى ذكرناه في التخيير والتملك وتلك التفريق السخيفة ، وأما قول مالك بين المدخول بها وغير المدخول بها في التفريق فما يعلم عن أحد قبله وما ندرى من أين وقع لهم بالهبة أن تكون طلاقا ثلاثا ، وقالوا المدخول بها لا يحرمها الا الثلاث قلنا : وقد يحرمها عندكم الواحدة الباتة فان قالوا يتزوجها اذا شاء قلنا وفي الثلاث يتزوجها بعد زوج وكذلك غير المدخول بها يتزوجها في الباتة ان شاء . وشامت وهلا حرمتموها في الابد كما فعلتم بالمدخول بها في عديتها . قال أبو محمد : نوسائر الاقوال لا نعلم لشيء منها برهانا لا قرآنا ولا سنة ولا حجة في سواها وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، ومن الباطل أن يهب حرة أو أمة غيره فبنت فاسدة والفساد لا حكم له الا بابطاله والتوبة الى الله عز وجل منه فصح الذى قلنا والله تعالى تأيده .

١٩٤٠ مسأله ومن باع عبده وله زوجة فهي زوجته كما كانت ومن باع امته ولها زوج فهي زوجته كما كانت وقد اختلف الناس في ذلك كما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : سئل ابراهيم النخعي عن الامه تباع ولها زوج فقال كان عبدالله بن مسعود يقول يبعها طلاقا ويألو هذه الآية (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم) ناعمد بن سعيد بن نبات ناعمد بن عبد البصير ناعاسم ابن اصغ ناعمد بن عبد السلام الحشني ناعمد بن المثنى ناعبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري . عن حماد بن ابي سليمان . عن ابراهيم النخعي . عن ابن مسعود أنه قال في قول الله تعالى : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم) ذوات الازواج من المسلمين والمشركين . ومن طريق وكيع . عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري عن ابي ابن كعب قال يبعها طلاقا . انا يونس بن عبدالله ناعمد بن عبدالله بن عبد الرحيم ناعمد بن خالد ناعمد بن عبد السلام الحشني ناعمد بن بشار ناعيبي بن سعيد القطان ناسليمان التيمي . عن ابي مجاز . عن أنس بن مالك قال : يبع الامه طلاقا قال انس : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم) قال ذوات البعول . ومن طريق عید الرزاق . عن معمر . عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة أن جابر بن عبد الله قال : يبعها

طلاقاً ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول : بيع الأمة هو طلاقها ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا يونس ابن عبيد عن الحسن قال أيهما بيع فهو طلاق يعني العبد من زوجته والأمة من زوجها ناهشم بن سعيد بن نبات ناهشم بن أبي أصيبغ ناهشم بن قاسم ابن محمد ناهشم بن عبد السلام الخشن ناهشم بن الحثني ناهشم بن عبد الاعلى ناهشم بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري انه قال في الأمة بيعها طلاقها يعني من زوجها وبیمه طلاقها يعني من زوجته ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا زوج عبده من أمته فالطلاق بيد العبد واذا اشترى أمة ولها زوج فالطلاق بيد المشتري ، وقالت طائفة ان يبيع الأمة فهو طلاقها من زوجها وان يبيع العبد وله زوجة لم تطلق بذلك ، كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وابن ابي نجيح قال الزهري : عن سعيد بن المسيب وقال ابن ابي نجيح : عن مجاهد قال جميعاً : يبيعها طلاقاً فان يبيع العبد لم تطلق هي حيث تد ، وروينا عن الحسن البصري ان العبد اذا أبى وله زوجة فانها طالق بأبائه العبد ، وروينا ذلك من طريق سعيد بن منصور ناهشم ارنا منصور عن الحسن انه كان يقول : اباقي العبد طلاقه ، وذهبت طائفة الى قول آخر كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناهشم بن منصور بن سليمان قال : سمعت ابي يحدث عن ابي مجاز عن أنس بن مالك قال في قول الله عز وجل (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) قال المحصنات ذوات الأزواج من الحرائر واذا هو لا يرى بأساً بما ملكت اليمين أن يتزوج الرجل الجارية من عبده فيطؤها ، وبه الى اسماعيل ناهشم بن أبي شبة ناهشم بن جعفر عن عبد الله بن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قول الله عز وجل : (الا ما ملكت أيمانكم) قال يتزوج الرجل وليدته امرأة عبده ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء أنزع أمتي من عبد قوم آخر بن أنكحتنا أياه قال نعم وارضه قلت : أني الاصدقه قال هو له فان أني فاتتوها ان شئت ، ومن حر أنكحتنا أياه ثم رجع عطاء فقال : لا تتزوجها من الحر وان اعطيت الصداق فلا تستخدمها ولا تبعها ، وذهب آخرون الى أن يبيع الأمة ليس طلاقاً وان يبيع العبد أو اباه ليس طلاقاً لزوجته ولا للسيد ان يتزوج أمته من عبده اذا زوجها منه ، وروينا عن حمز بن الخطاب أنه ليس يبيع الأمة طلاقاً لها من زوجها ، وصح أن ابن عمران سأله رجل فقال : اشتريت جارية لها زوج أفأطؤها فقال له ابن عمر : أتريد ان أحل لك الزنا ؟ وصح هذا أيضاً عن عبد الرحمن بن عوف وعن

عثمان . وعلى . وسعد بن ابى وقاص . وبه يقول ابو حنيفة : (١) ومالك . والشافعى . واحد
وابو سليمان وأصحابهم *

قال أبو محمد : احتج من رأى ينها طلاقها بقول الله عز وجل : (والمحصنات من
النساء الاماملكت ايمانكم) قالوا الحزم الله تعالى علينا كل محصنة الاماملكت ايماننا
فهى حلال لنا من جملة المحصنات والمحصنات من ذوات الأزواج فصح انهن اذا كن
ذوات أزواج فلكناهن انهن لنا حلال ولا يحللن لنا الابان يحرم على أزواجهن
اذ كون الفرج حلالا لاثنتين معاً منوع في الديانة قالوا : وسواء في ذلك المبيعات
والمسيات لان الآيت على عمومها ، وقالت طائفة : انما عني الله عز وجل بذلك المسيات
خاصة ، وروينا ذلك عن على بن أبى طالب من طريق ابراهيم عنه و ابراهيم لم يدركه ولا
لقبه ، وعن ابن عباس من طريق اسرا ئيل بن يوسف وهو ضعيف ، وروينا عن ابن عباس
أيضا كل ذات زوج عليك حرام من طريق يحيى بن عبد الملك (٢) الحنفى وهو
ضعيف عن شريك وهو مدلس *

قال أبو محمد : أما من جعل بيع الأمة طلاقا واحتج بقوله تعالى : (الاماملكت
ايمانكم) فوجدناها قد خصها خبر صحيح وهو بيع بريرة وابتياح فاشته ام المؤمنين لها
ولها زوج اسمه مغيث فلم يكن ينها طلاقا لها ثم اعتقها ام المؤمنين بعد ابتياحها لها
فلم يكن ذلك أيضا طلاقا لها بل خيرها رسول الله ﷺ حيثئذ في البقاء في زوجيته
أو في فراقه فصح بذلك ان بيع الأمة ليس طلاقا لها وصح بهذا ان قوله تعالى : (الا
ماملكت ايمانكم) استثناء منقطع معناه لكن ماملكت ايمانكم ما لم يحرم عليكم كنزوات
الحامد وذوات الأزواج والكوافر فما عدا هؤلاء خلل لكم ، وأما من قال : بيع
العبد طلاق لزوجته الأمة فلا نعلم له شيئا يتعلق به فسقط هذا القول والمجد لله رب
العالمين ، ثم نظرنا في المسية مع زوجها أو دونه أو يسى هو دونها أو خرجت الى
أرض المسلمين ولها زوج في أرض الحرب فوجدناها لا تخلو من أن تكون اذ سئيت
أو خرجت الى أرض المسلمين مختارة بقيت على دينها الكتانى أو غير الكتانى أو اسلمت
لا تخلو ضرورة من أحد هذين الوجهين ولا ثالث هنالك فان كانت لم تسلم فقد بينا
في صدر كلامنا في النكاح من كتابنا هذا أن وطء الأمة الكافرة كتابية كانت أو غير
كتابية بملك اليمين لا يحل أصلا فأغنى عن اعادته لقول الله تعالى : (ولا تكفوا المشركات
حتى يؤمن ولامنة مؤمنة خير من مشركة ولو اجبتهن) ولم يخص الله تعالى من هذا

التحريم الا ما كان بالزواج فقط بقوله تعالى : (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن أجورهن) وقد صرح أن عقود نكاحات الكفار صحاح ومنها كانت ولا قد رسول الله ﷺ وأصحابه رضی الله عنهم وما صح فلا سبيل لإبطاله الا بنص فصح أنها مالم تسلم المسيية ذات الزوج فهي على زوجيتها سواء بقى في دار الحرب أو سبي معها ، وأما قول من قال إن اختلاف الدارين يقطع عصمة النكاح فقول باطل فاسد لأنه دعوى مجردة لم يؤيدها قط قرآن ولا سنة وقد تكلمنا في صدر كتابنا هذا في الخبر الوارد من طريق أبي سعيد الخدري اذ أصابوا سبايا أو طامس فتخرجوا من غشيانهم فأزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) فمن لكم حلال اذا اقتضت عدتهن وبيننا انهن يبقين متفق عليه وثنيات من سبايا هوازن ووطون لا يحل للسلدين حتى يسلمن بلا خلاف منا ومن الحاضرين من المخالفين وبنص تحريم المشرقات حتى يؤمن، فصح أن مراد الله تعالى بذلك اذا أسلمن .

قال أبو محمد : فإذا أسلمن فلا يغفلون ضرورة من أن يكون زوج من أسلم منهن سبي معها أو لم يسب بل هو في أرضه فإن كان معها أو في أرضه ولم يسلم قبل إسلامها ان كانت كتابية أو مع إسلامها كانتا ما كان دينها فقد انفسح نكاحها منه على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى فإذا انفسح نكاحها بإسلامها دون إسلام زوجها فقد حل فرجها لسيدها المسلم حيث بنص القرآن والسنة بلا خلاف فإن أسلم زوجها مع إسلامها كانتا ما كان دينها أو أسلم قبل إسلامها وهي كتابية فيها في كل ما ذكرنا باقيا على زوجيتهما لما ذكرنا من أن كل نكاح صح بتصحيح الله تعالى إياه فانه لا يحل لأحد فسخه الا بنص قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة ولا سبيل الى وجود شيء من ذلك في فسخ نكاح المسيية بعد إسلامها دون إسلام زوجها فقط، وقد قال أبو حنيفة : اذا سبي الزوجان فهما على نكاحهما حتى يخرجها الى دار الاسلام فإذا صارافها انفسح النكاح وهذا قوله أوله صحيح وآخره في غاية الفساد لأن اختلاف الدارين لا يحرم نسبا ولا بطنه ، وقال مالك : ان جاء أهل الحرب بسبي فيه زوجان فهما على نكاحهما .

قال أبو محمد : كل قول مالم يؤيده قرآن ولا سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة فهو باطل يقين لا شك فيه والله تعالى التوفيق .

١٩٤١ مسأله : ومن قد صرف أين موضعه أو لم يعرف في حرب قد

أوفى غير حرب وله زوجة أوام ولد وأمة ومال لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبداً وهي امرأته حتى يصح موته أو تموت هي ولا تعتق أم ولده ولا تباع أمته ولا يفرق ماله لكن ينفق على من ذكرنا من ماله فإن لم يكن له مال بيعت الأمه وقيل للزوجة ولام الولد انظرا لأنفسكما فإن لم يكن لهما مال مكتسب اتفق عليهما من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات كما نثر الفقراء ولا فرق، وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن عمر بن الخطاب أنه قال امرأة المفقود تعتد أربع سنين من طروق، منها من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول وسليمان التيمي قال عاصم عن أبي عثمان النهدي عن عمرو قال سليمان عن أبي عمرو الشيباني عن عمرو وكلاهما أدرك عمرو سمع منه هـ ومن طريق ابن أبي شبة ناعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالد الحذاء عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت عمر خير مفقوداً تزوجت امرأته بينها وبين المهر الذي ساقه إليها هـ

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا ليصح سماع عبد الرحمن لذلك من عمر، ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلاً فقد امرأته فأنت عمر بن الخطاب بعد أربع سنين فسأل قومها فصدقوها فأمرها أن تعتد أربع سنين من ذى قبل ثم تزوجت لجاء زوجها وذكر الخبر قال: فخبره عمر بين الصداق وبين امرأته فأختار الصداق هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن امرأة فقدت زوجها فأنت عمر فسأل جيرانها وقومها فصدقوها فقال لها: اعتدى أربع سنين وتزوجي لجاء زوجها بعد ذلك فخبره عمر بين الصداق وبين امرأته هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : فقدت امرأة زوجها فكشفت أربع سنين ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب فأمرها أن تتربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه فإن جاء زوجها والا تزوجت فتزوجت بعد أن مضت السنوات الأربع ولم تسمع له بذلك ثم جاء زوجها فأخبر بالخبر فأنى إلى عمر فقال له عمر : إن شئت رددنا إليك امرأتك وإن شئت زوجناك غيرها قال : بل زوجني غيرها هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلاً من الأنصار خرج ليلاً فأسبته الجن فظالت غيبته فأنت امرأته عمر بن الخطاب فأخبرته فأمرها أن تعتد أربع سنين ففعلت فأمرها أن تتزوج ففعلت وقدم زوجها الأول فخبره عمر بين امرأته وبين الصداق فأختار امرأته ففرق عمر بينهما وردّها إليه هـ

قال أبو محمد : هذا الذي لا يصح عن عمر غيره أصلاً وهو أن تبدى بقر بص
أربع سنين من حين ترفع أمرها إلى الامام فإذا أتمت الأربع سنين تزوجت أن
شئت فإن جاء زوجها وقد تزوجت فهو خير بين صداقها الذي أعطاهما وبين أن
ترد إليه امرأته ويفسخ نكاح الآخر أو يزوجه الامام زوجة أخرى * وروينا
نحو هذا عن ابن عباس وابن عمر من طريق سعيد بن منصور نا أبو عروة عن أبي
بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس . وابن عمر قالا جميعاً في
امرأة المفقود : تنتظر أربع سنين ، قال ابن عمر : ينفق عليها فيها من مال زوجها
لأنها حبست نفسها عليه ، قال ابن عباس : إذا يحجب ذلك بالورقة ولكن تستدين
فإن جاء زوجها أخذت من ماله فإن مات قضت من نصيبها من الميراث ثم قالا جميعاً
ينفق عليها بعد الأربع سنين أربعة أشهر وعشرًا من جميع المال *

قال أبو محمد : هذا صحيح عن ابن عباس وابن عمر يورون عن عمر غير هذا من
طريق لا تصح فيها الحجاج بن ارطاة أن عمر أمر امرأة المفقود أن تدر بص أربع
سنين من حين ترفع أمرها إليه فإذا أتمتها طلقها وله (١) عنه ثم تعتد بعد ذلك
أربعة أشهر وعشرًا ثم تزوج فإن جاء زوجها وقد تزوجت خيره عمر بينها
وبين صداقها . وروى عن عمر غير هذا كله أيضاً من طرق لا تصح لأن فيها
عبد الملك بن أبي سليمان المرزى وهي أيضاً مرسلّة عن عبيد بن عمير قال : فقدت
امرأة زوجها فأتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تدر بص أربعة أعوام ففعلت ثم
جاءته فأمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم أتته فدعى ولى المفقود فأمره أن
يطلقها فطلقها فأمرها أن تعتد ثلاثة قروء ففعلت ثم أتته فأباح لها الزواج وتزوجت
بجاء زوجها المفقود فخير عمر بين امرأته تلك وبين الصداق فاختار الصداق
فأمر له عمر بالصداق ، وروى عن عمر أيضاً قول رابع لا يصح لأنه مرسل من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : إن عمر بن الخطاب
قال : أيما امرأة فقدت زوجها فاتها تنتظره أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم
تحل ، وروينا من طريق الحسن عن عمر مثل ذلك ، ومن طريق الزهري وعطاء
وعمر بن دينار عن عمر مثل ذلك ، وروينا عن عمر أيضاً غير ذلك كله من طريق
ضعيفة فيها المنهال بن عمرو أن عمر بن الخطاب أتته امرأة فقدت زوجها ثلاثاً
أعوام وثمانية أشهر فأمرها عمر أن تتم أربع سنين ثم تعتد عدة المتوفى عنها ثم

تزوج ان شامت *

قال أبو محمد : وقد جاء من طريق سعيد بن المسيب ، وعمرو بن دينار ، والزهرى غير ما ذكرنا آقا عنهم كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار قال : أن عمر بن الخطاب امرولى المغيب عنها زوجها أن يطلقها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قضيا في المفقود أن امرأته تتربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك ثم تزوج فإن جاء زوجها الأول خير بين الصداق وبين امرأته *

قال أبو محمد : ليس معمر دون مالك : وأما الزهرى (١) فأحفظ من يحيى بن سعيد ورواية سعيد هذه عن عثمان صحيحة لأنه أدركه وجالسه وقتل عثمان رضي الله عنه وابن المسيب له عشرون سنة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عطاء الخراساني أن ابن شهاب أخبره أن عمر وعثمان قضيا في ميراث المفقود أنه يقسم من يوم تمضي الأربع السنون وتستقبل امرأته عدة أربعة أشهر وعشراً ، ومن طريق سعيد بن منصور ثنائيان - هما ابن عينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن حمدة أن امرأة قتلت زوجها فلبثت ما شاء الله تعالى ثم أتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تتربص أربع سنين فلم يحيى . فأمر عمر وليه أن يطلقها ثم أمرها أن تعتد فإذا انقضت عدتها فإن جاء زوجها خيره بينها وبين الصداق ، ومن طريق حماد بن سلمة (٢) عن أيوب السخيتاني عن أبي المليح الهذلي أن رجلاً ركب البحر فتيه به فتزوجت امرأته وأمهات أولاده وقسم ميراثه فقدم بعد ذلك فارتفعوا إلى عثمان بن عفان فغير الرجل بين امرأته وبين الصداق ورد عليه أمهات أولاده وجعل في أولاده من القداء فلما قتل عثمان رضي الله عنه ارتفعوا إلى علي بن أبي طالب قضى بمثل قضاء عثمان ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني أن أبا المليح بن اسامة سئل عن امرأة المفقود؟ قال أبو مليح : حدثني سيمية بنت عمر الشيبانية أنها قتلت زوجها في غزاة غزاهما فلم يدر أهلك أم لا فتربصت أربع سنين ثم تزوجت فجاء زوجها الأول فركب هو وزوجها الثاني إلى عمان فأخبراه ، فقال عثمان يغير الأول بين امرأته وبين صداقها فلم يلبث ان

قتل عثمان فركا (١) الى على بالكوفة قال : ما ارى إلما قال عثمان قالت : فاختار الصداق فأعنت زوجي بألفين وكان الصداق أربعة آلاف ورد أمهات اولاده كن تزوجن بعده ورد اولادهن معهن على انه قاله ، ومن طريق حماد بن سلمة ارنا قتادة عن خلاس بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال : امرأة المفقود تعتد اربع سنين ثم يطلقها الولي ثم تعتد اربعة أشهر وعشراً فإذا جاء زوجها خير بين امرأته وبين الصداق وهذا صحيح عن علي.

قال أبو محمد : وأما التابعون فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نالريبع ابن حبيب قال سألت الحسن البصري عن المفقود زوجها؟ فقال تعتد اربع سنين ثم يطلقها وليه ثم تعتد اربعة أشهر وعشراً عدة المتوفى عنها زوجها ثم تزوج ان شاءت فان جاء زوجها فهو بالخيار فان شاء امرأته وان شاء صداقها الذي كان أصداقها • ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن الحسن كان يخير المفقود بين الصداق الاول وبين امرأته قال قتادة ، وقال الخلاس بن عمرو : يخير بين الصداق الآخر وبين امرأته • ومن طريق حماد بن سلمة أن عطاء بن السائب قال : بينما أنا عند ابراهيم النخعي وعنده رجل من أصحاب السابري حزين كئيب قلت ما شأنك؟ فقال (٢) النخعي قدم زوج امرأته فقلت فكيف يصنع قال يخير بين الصداق وبين امرأته فان اختار الطلاق أقام هذا علي امرأته ولا تمتد منه لان الماء ماؤه وان اختار امرأته اعتدت من هذا قال عطاء : فاختبرت بذلك الحكم بن عتيبة فقال : لا يكون شيء من هذا الا وفيه عدة ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح في امرأة المفقود قال : تقر بص اربع سنين من يوم يتكلم ثم يطلقها وليه (٣) يأخذ بالوثاق ولا يمنع زوجها تلك الطلقة وان كانت البتة فان جاء فاختارها أن يراجعها فتعتد عدة الوفاة فان جاء فاختارها اعتدت من الآخر وان اختار صداقها غرمتها من مالها ولم تعتد من الآخر وقرت عنده فإهي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في امرأة المفقود يأتي وقد تزوجت ان المرأة تنفرم الصداق ، ومن طريق أبي عبيد نايحي بن بكير عن الليث بن سعد عن أيوب بن موسى عن مكحول في امرأة المفقود اذا قدم الاول كانت امرأته ان شاء واعتدت من زوجها الذي هي عنده وان شاء فله ما أصداقها • ومن طريق أبي عبيدنا محمد ابن أبي عدي عن داود

١٠٠ وفي النسخة رقم ١٤ فركب بالانفراد والمواب للثنية «٢» وفي النسخة رقم ١٤ قال في النسخة (٣)

وفي النسخة رقم ١٦ من يوم يتكلم بطلانها وليه

ابن أبى هند عن الشعبي قال : لولا ان عمر خير المفقود لرايته احق بها اذا شاء .
ومن طريق حماد بن مسلمة عن قتادة قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى عدى بن
ارطاة ان امرأة المفقود تعتد اربع سنين ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن داود بن ابى هند عن سعيد بن المسيب قال : اذا فقد في الصف تربصت به سنة
واذا فقد في غير صف فاربع سنين : وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال :
اذا مضت اربع سنين من حين ترفع امرأة المفقود أمرها فانه يقسم ماله بين ورثته
ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال في الذي يحضر القتال
فلا يدرى أسرام قتل فأتى أن تعتد امرأته عدة المؤجلة أربع سنين وأربعة أشهر
وعشر اثم تنكح ان شامت . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة في
المفقود يلوم لطلبه فلا يوجد له خير فذلك الذي يضرب الامام لامرأته فيما بلغنا
ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها يقولون : ان جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة مالم
تنكح فهو احق بها فان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ، ومن
طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة قال اذا فرق السلطان بينهما فلا
سبيل للأول عليها ولا رجعة دخل بها أولم يدخل ، وروينا غير هذا كله عن علي
ابن أبى طالب وغيره كما روينا من طريق أبى عبيد نا جريح عن منصور بن المعتمر
عن الحكم بن عتيبة قال قال علي بن أبى طالب (١) اذا فقدت المرأة زوجها لم
تزوج حتى يقدم أو تموت . ومن طريق أبى عبيد أيضا ناهشيم اناسبار عن الشعبي
قال قال علي بن أبى طالب اذا جاء زوجها الأول فلا خيار له وهي امرأته .

ومن طريق أبى عبيد نا علي بن معبد (٢) عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري
عن سعيد بن جبير قال قال علي بن أبى طالب في امرأة المفقود تزوج هي امرأة
الأول دخل بها الآخر أولم يدخل . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح قال : بلغني
عن ابن مسعود أنه وافق علي بن أبى طالب في امرأة المفقود على أنها تنظره أبدا .
ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي انه كان يقول في
امرأة المفقود ان جاء الأول فهي امرأته ولا خيار له قال هشيم وهو القول قال هشيم
وأرنا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي أنه قال في امرأة المفقود اذا تزوجت حملت
من زوجها الآخر ثم بلغنا أن زوجها الأول حي (٣) يفرق بينها وبين زوجها الآخر
فان مات زوجها الأول فانها تعتد من هذا الآخر بقية حملها فاذا وضعت اعتدت من

١ وفي النسختين ١٤ وغيره كما روينا ٢ وفي النسختين ١٦ على من سعيد ٣ وفي النسختين ١٤

الاول اربعة أشهر وعشرا وورثته * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة ابن مقسم عن ابراهيم النخعي في امرأة المفقود قال: هي مبتلاة فلتصبر *

ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة عن النخعي مثل قول علي في امرأة المفقود لا تزوج حتى يستبين أمره * ومن طريق شعبة أنه سمع حماد بن أبي سليمان يقول قال عمر في امرأة المفقود تخير وقال علي هي امرأته قال حماد وعمر أحب الي من علي وقول علي أعجب الي من قول عمر، ومن قال لا تزجل امرأة المفقود ولا يفرق بينه وبينها القاضي إن أبي ليلى . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم ، وقال الشافعي . وأبو سليمان من حكم بتأجيلها ثم فسخ النكاح منه وأمرها أن تعتد ثم تزوجت فانه يفسخ كل ذلك وترد الى الاول كما كانت، وقال الأوزاعي في القوم يلقون العدو ويفقدون فلا يدري أقتلوا أم أسروا فان نساءهم يمتدون عدة المتوفى عنها زوجها ثم يتزوجن كتب بذلك عمر بن الخطاب، وعلى هذا مضى أمر الناس ، وقال الليث بن سعد في امرأة المفقود : انها تزجل فان جاء زوجها المفقود ووجدها تزوجت فهو أولى بها وترد اليه، وقال مالك : تنتظر امرأة المفقود أربع سنين من حين ترفع أمرها اليه ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا فان كان الزوج عبدا أجلت عامين ثم تعتد كما ذكرنا فان جاء زوجها قبل أن تزوج فهي امرأته كما كانت وان جاء . وقد تزوجت فلا سبيل له اليها دخل الثاني بها أولم يدخل ثم رجع مالك فقال : هو أولى بها مالم يدخل بها الثاني ولا خيار للاول قال : وانما هذا في المفقود في غير الحرب فاما الذي فقد في الحرب فلم يعرف أميت هو أم حي فلا تزجل امرأته ولا يفرق بينه وبينها قال : ولا يقسم مال المفقود ولا تعتق أمهات أولاده حتى يأتي من الزمان ما يعرف أنه لا يعيش اليه، وقال أحمد . واسحاق تترص امرأة المفقود أربعة أشهر وعشرا بعد أربعة أعوام ثم تزوج قالوا جميعا والمفقود الذي تزجل امرأته هو المفقود في الحرب أو في البحر أو يفقد من منزله ، وأما من غاب عن أهله فلم يدربا فملا فلا تزجل امرأته

قال أبو محمد

: اختلف السلف في اثني عشر موضعا من هذه القصة وهي من المفقود والناجيل . ومن متى يبدأ التأجيل . وكى التأجيل . وهل بعد التأجيل طلاق الولي . وهل بعد ذلك عدة الوفاة . وحكم تخيير الزوج ان قدم . وفيما ذا تخيير . وعلى من غرم الصداق ان اختاره . وأى صداق يكون . وهل يقسم ميراثه . وهل تعتق أمهات أولاده . فاما من المفقود فان كل من روى عنه في هذا شيء لم يفرق بين أحوال الفقد وهم

عمر . وعثمان . وعلى . وابن مسعود . وابن عباس : وابن عمر ، ومن التابعين
 الحسن . وخلاس بن عمرو . وإبراهيم النخعي . والحكم بن عتيبة وعطاء الزهري ومكحول
 والشعبي وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب وقائدة وأبو الزناد وربيعة وحامد
 ابن أبي سليمان . وابن أبي ليلى . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسفيان الثوري . وهشيم
 والحسن بن حنبل . والأوزاعي . والليث . وأبو حنيفة . والشافعي . وداود وأصحابهم
 حاشا مالكاً واحداً وإسحاق فإن مالكاً قال ليس هذا الحكم في المفقود في الحرب ولا نعلم
 هذا عن أحد قبل مالك ، وقال أحمد وإسحاق ليس هذا الحكم فيمن خرج عن أهله ففقد .
 وأما التأجيل فإن كل من ذكرنا روى التأجيل حاشا روايات عن علي
 وابن مسعود ورواية عن الشعبي ورواية عن النخعي وحامد بن أبي سليمان وابن أبي
 ليلى وابن شبرمة وعثمان البتي وسفيان الثوري والحسن بن حنبل وأبي حنيفة والشافعي
 وداود وأصحابهم ، وأما متى يبدأ التأجيل في قول من قال به فإن أكثر من ذكرنا
 يرى مبدأه من حين يرفع أمرها إلى الإمام حاشا رواية ضعيفة عن عمر أنه أمرها
 باتمام أربع سنين من حين غاب ، وقال بعضهم : تربص أربع سنين ولم يحدوا من حين تبدأه
 وأما لم التأجيل فإن من ذكرنا يراه أربع سنين إلا سعيد بن المسيب ومالكاً قال
 سعيد : أرى أن تؤجل امرأة من فقدت في الصف سنة ومن فقدت في غير الصف أربع
 سنين ، وقال مالك إن كان عبداً أجلت له عامين ولا يعلم هذا عن أحد قبله ،
 وأما إطلاق الولي بعد التأجيل فإنه صرح عن عمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب
 والحسن . وعطاء ، وأما هل بعد ذلك عدة وفاة فإنه قد ذكرنا عن عمر وعثمان . وعمر بن
 عبد العزيز تربص أربعة أعوام ثم تزوج دون ذكر عدة وفاة ، وصح عن عثمان
 وابن عباس وابن عمر وعلي والحسن وعطاء وأبي الزناد وربيعة أنها تعتد بإضاعة
 الوفاة وفي بعض تلك الروايات أنها تعتد أيضاً من الطلاق ، وأما تخيير الزوج إذا
 قدم فتأبى عن عمر وعثمان وعلي ولم يرو عن صاحب رأى التأجيل خلاف ذلك
 وصح أيضاً عن الحسن وخلاس وإبراهيم وعطاء والحكم بن عتيبة والزهري ومكحول
 والشعبي ، وروينا عن كل من ذكرنا عنه تخيير الزوج أنه يخير بين زوجته وبين
 الصداق إلا رواية عن عمر صحيحة أنه خيره بين زوجته وبين أن يزوج من أخرى
 واختلف بعضهم فيمن يغرم الصداق إن اختاره الزوج فقال جمهور من ذكرنا :
 يغرمه الزوج الآخر وقال الزهري : تغرمه المرأة . واختلفوا أيضاً أي الصداق
 يقضى له به إن اختاره فقال جمهورهم : صدقة الذي كان أصدقهاه وقال خلاص بن

صرو بل صدق الزوج الآخر ، واختلفوا هل تمتع امهات اولاده فقال قتادة تمتع امهات اولاده اذا ايسح لزوجته الزواج وانما قضى بذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه وقال بعضهم : لا يمتنع ، واختلفوا في ميراثه هل يقسم فروينا ان في خلافة عثمان رضى الله عنه قسم ميراثه اذا ايسح لامرأته الزواج .

قَالَ ابُو مَجْمَد : أما المالكيون . والخنفيون . والشافعيون فانهم تناقضوا ههنا أفصح تناقض فاما الشافعيون فقلدوا عمر في رواية لم تصح عنه قط في تأجيل امرأة العنين واخراجها عن عصمته بغير قرآن ولا سنة ثم خالفوا ههنا عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن عمر فيما صح عنهم من تأجيل امرأة المفقود وهذا عجب جداً وكذلك فعل الخنفيون أيضاً وقد ردوا تقليد مالم يصح عن عمر في توريث المطلقة ثلاثاً وهذا تلاعب بالدين والتحريم والتحليل ، ولئن كان عمر هنا لك حجة انه ههنا لحجة وان لم يكن ههنا حجة فما هو هناك حجة ، فان قالوا : قد خالفه على ههنا . قلنا وقد خالفه على في اجل العنين ولا فرق ، وقد خالفه عبد الرحمن بن عوف . وعبد الله بن الزبير في توريث المبتوتة في المرض وكلا القولين موجب فسخ نكاح لم يوجب الله تعالى فسحه ولا رسوله ﷺ ، وأما المالكيون فانهم خالفوا الثابت عن عمر من أنه أمر وليه بطلاقها وانه خير الزوج اذا أتى بينها وبين الصديق وقلدوه فيما لم يصح عنه قط من أن تمتد بعد ذلك عدة الوفاة ، فان قالوا : قد صح ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر قلنا : وقد صح عن عمر تخيير الزوج اذا جاء بينها وبين الصديق فمن أين وقع لكم تقليد بعض الصحابة في بعض هذه القضية بلا دليل أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قياس ؟ ومخالفة بعضهم فيها نفسها وهذا تحكم في الدين بالباطل ، فلا ندري من أين وقع لهم تقليد بعض ما روى عن عمر دون سائر ما روى عنه بلا برهان أصلاً ؟ قال علي : لاحجة في أحد دون الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ولا يحمل تحريم فرج ابا حه الله تعالى للزوج وتحليله لمن حرمه الله تعالى عليه من سائر الرجال بغير قرآن ولا سنة ، وأما الصحابة رضى الله عنهم فقد ظنوا وهم والله مأجورون في كل ما قالوه قاصدين به الحق وانما الشأن فيمن قال قولاً في الدين لم يأت به قرآن ولا سنة ، فاذا قيل له من أين قلته ؟ قال لأن عمر وعثمان قاله فاذا قيل لهم قضي هذه القضية نفسها لما قول خالفته هو أصح عنهما من الذي زعمتم انكم احتجتم بهما فيه لجوا على تقليدكم اعراضاً عن الحق بلا برهان أصلاً .

قال أبو محمد : فأذ لاحقة في أحد دون رسول الله ﷺ فلا يجوز فسخ نكاح أحد بغيره ولا إيجاب عدة بمن لم يصح موته ولا أن يطلق أحد عن غيره وبالله تعالى التوفيق ، ومن العجب قول مالك أن جاء الزوج قبل أن تزوج فهو أولى بها وهي امرأته كما كانت فيقال لمن قلده ومن أين قلت هذا وأنت قد قطعت عصمته منها وأبحت لها أن تنكح من شئت وكيف تردها إلى أجنبي قد أبحت لها نكاح زوج سواه من أجل تأخيرها نكاحا قد أبحت لها عادت إلى زوج قد نسخت نكاحها منه ؟ هذا مع أنه قول لا يحفظ عن أحد قبل مالك فأعجبوا لهذا الاختيار ثم يقال لهم : ومن أين قلتم في أحد قوله أنه ان جاء الزوج وهي قد تزوجت فلا سبيل له إليها من أجل عقد قد كان لها مباحا لزوجها إليه بكل حال فقولوا لنا أى شيء أحدثه عقدها النكاح من تحريرها على زوجها بمن لم تحدته إباحته لها ذلك العقد فأجزت عقدها ثم قوله الثانى من أنه ان جاء الزوج وقد تزوجت إلا أنه لم يدخل بها فهي زوجة الأول وان جاء بعد دخول الثانى بها فلا سبيل له عليها فقولوا لنا هل دخل الزوج الثانى على زوجته أو على أجنبية فإن قالوا على زوجته قلنا فن أين أبحت فرج زوجته التي أحلتهم له الدخول بها لإنسان قد فسختم نكاحه منها وحرمتوها عليه وعقدتم نكاحها مع غيره وان قالوا بل دخل على غير زوجته ومن أين استحلتم أن تبيحوا له وطء غير زوجته فلاح يقينا أنها أقوال فاسدة متخاذلة خطأ لا شك فيها ، وقد قال بعضهم إنما فعلنا ذلك بما روى عن عمر ذلك في أى كنف قتلنا هذا ثمويه آخر وهلافعل عمر ذلك في أى كنف الا اذا طلق امرأته وأعطى بالطلاق ثم راجعها ولم يعلمها بالرجعة فمن الذى أدخل هذه القضية في تلك مع أن هذين القولين جميعا لا يحفظان عن أحد من أهل العلم انه قاله قبل مالك ولا يجدونه أبدا فأعجبوا لفحش هذا التقليد اذ قلدوا قولاً لا يعرف أحد قاله قبل مالك خالفوا فيه كل قول لصاحب أو تابع رأوا في تلك القصة التى أوهموا فيها انهم يحتجون ببعض الصحابة رضى الله عنهم وبالله تعالى التوفيق *
بسم الله الرحمن الرحيم ، وبالله توفيقى واليه متابى

١٩٤٢ مسألة : ما يقع به فسخ النكاح بعد صحته ، وهي ثمانية أوجه فقط أحدها أن يصير حرة (١) برضاع وقد ذكرنا ذلك ، والثانى أن يطأها أبوه أو جده بجهالة أو بقصد إلى الزنا وقد ذكرنا ذلك ، والثالث أن يتم التعانؤ والتعانهى ، والرابع أن تكون أمة فتعتق فلها الخيار في فسخ نكاحها من زوجها أو إبقائها ،

(اللعان)

١ وفي النسخة رقم ١٦ وينسخ باختلاف دينهما وللمخطا من النسخ

لنضب الله تعالى عليها فإذا قالت ذلك برئت من الحد وانفسخ نكاحها منه وحرمت عليه أبد الأبد لا تحل له أصلاً لا بعد زوج ولا قبله ولا وإن أكذب نفسه لكن أن أكذب نفسه حد فقط، وأما ما لم يتم (١) هو اللعان أو تنمه هي فيما على نكاحها فلو مات أحدهما قبل تمام اللعان لتوارثا ولا معنى لتفريق الحاكم بينهما أو لتركة لكن بتبام اللعان تقع الفرقة، فإن كانت هي صغيرة أو مجنونة حد هو حد القذف ولا بد ولا لعان في ذلك فإن كان هو مجنوناً حين قذفها فلا حد ولا لعان ويتلا عن الآخرسان كما يقدران بالإشارة فإن كانت المرأة الملائعة حاملاً فبتبام اللعان منها جميعاً ينتهي عنه الحمل ذكره أو لم يذكره إلا أن يقر به فيلحقه ولا حد عليه في قذفه لها مع إقراره بأن حملها منه إذا التعن فلو صدقته هي فيما قذفها به وفي أن الحمل ليس منه حدث ولا ينتهي عنه ما ولدت بل هو لاحق به فإن لم يلاعنها حتى وضعت حملها فله أن يلاعنها لدره الحد عن نفسه، وأما ما ولدت فلا ينتهي عنه بعد أصلاً فلو طلبها وقذفها في عدتها منه لاعنها فلو قذفها وهي اجنبية حد ولا تلاعن ولا يضره امساكها ووطؤها بعد أن قذفها بل يلاعنها متى شاء وبالله تعالى التوفيق ۞

١٩٤٤ مسألة: وأما قولنا إن كل زوج قذف امرأته فإنه يلاعنها إذا ذكرنا صفة اللعان فلقول الله عز وجل: (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ففساداً أحدهم أربع شهادات بالله) فلم يخص عز وجل حراً من عبد ولا أعمى من بصير ولا صالحاً من فاسق ولا امرأة كافرة من مؤمنة ولا حرة من أمة ولا فاسقة من صالحة ولا محدوداً من غير محدود ولا محدود من غير محدود (وما كان ربك نسياً) وقال أبو حنيفة: إن كان أحدهما مملوكاً أو كافراً فلا لعان وهذا تحكم بالباطل وتخصيص للقرآن برأيه الفاسد، فإن قالوا قال الله تعالى: (فسهادة أحدهم أربع شهادات بالله) والعبد لأشهادة له قلنا: باطل ما قلتم بل شهادته كشهادة الحر واتم لا ينجيزون شهادة الأعمى ولا شهادة الفاسق وتوجبون اللعان لها، وروينا عن الشعبي (٢) لا يلاعن من لا شهادة له ۞

قَالَ ابْنُ مَوْجِدٍ: وهذه قضية فاسدة لا يصحها قرآن ولا سنة والله تعالى وإن كان سماها شهادة فليست من سائر الشهادات التي يراعى فيها العدل من الفاسق لأن تلك الشهادات لا يحلف فيها الشاهد بها وشهادات اللعان إيمان وسائر الشهادات لا يقبل في أكثرها إلا اثبات وشهادة اللعان إنما هي من واحد وسائر الشهادات لا يقبل فيها

(١) وفي النسخة رقم ١٩٤٤ ما لم يتم اللعان باسقاط لفظه والاولى اثباتها (٢) وفي النسخة رقم ١٩٤٤ يلاعن

المرء لنفسه وشهادة اللعان انما هي لنفسه ليدراً عنها الحد وليوجهه على المرأة فبطل
أن يكون اللعان حكم سائر الشهادات ، وأما قولنا : ان التمسقط عنه الحد والا
حدثت هي فقول رسول الله ﷺ في حديث اللعان: « البينة والا حد في ظهرك » وقوله
انه رماها بالسان بعينه فحدوا حد يسقط الثلاثين فلما رويناه من طريق احدين شعيب
أنا عمران (١) بن يزيد الدمشقي ناغلد بن الحسين الازدي نا هشام بن حسان عن
محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال : أول لعان كان في الاسلام أن هلال بن
أمية قذف شريك بن السحما (٢) بأمر أنه بأق النبي ﷺ فأخبره بذلك فقال له
النبي ﷺ : أربعة شهداء والا أخذ في ظهرك يكررك ذلك مراراً فقال له هلال : والله
يا رسول الله ان الله ان يعلم اني لصادق ولينزلن الله عليك مايرى به ظهري من الجلد
فيثبأهم كذلك اذ نزلت آية اللعان فدعا هلالا (فشهد أربع شهادات بالله انه لمن
الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) ثم دعيت المرأة فشهدت
أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، فلما كان في الرابعة أو الخامسة قال رسول الله
ﷺ وقهرها فانها موجبة فتلكت حتى ماشدكننا أنها ستترف ثم قالت لا أفصح
قوى سائر اليوم فعنت على اليمين فقال رسول الله ﷺ : انظروها فان جاءت به
ايض (٣) سبطا فحضى (٤) العيين فهو لهلل بن أمية وان جاءت به آدم (٥)
جمدا (٦) ربما (٧) حش (٨) السابق فهو لشريك بن سحما فجاءت به آدم جمدا
ربما حش السابق فقال رسول الله ﷺ لولا ما سبق من كتاب الله لكانت ولها
شأن ، وليس في الآية ما يزيدهما لك وغيره في اليمين من قول الذي لا إله إلا هو ولا غير
ذلك ولا فرق بين هذه الزيادة وبين أن يزيد خالق السموات والأرض الذي رفع
سمكها فسواها وأغطش ليها وأخرج ضحاهما وما أشبه ذلك من الثناء على الله عز وجل
الذي من قاله أجر ومن تركه في يمينه لم يخرج ، وانما يقضى على الناس بما أمر به الله
لا بما لا يلزم في ذلك الوقت وان كان اجرا ، وقوله عز وجل : (ويدراً عنها العذاب
أن تشهد أربع شهادات بالله) فان فيه إشارة الى عذاب معلوم لأنه بألف التعريف ولا م
ولا نعلم عذاباً في الزنا الا الحد ، وأما السجين كما قال أبو حنيفة وأصحابه فلا . من

١٤٥ وفي نسخة رقم ١٩ عمرو بن يزيد ٢ وفي نسخة رقم ١٤ السحما سبط بكسر السين وسكون
الباء ممد الاغشاء نام الحلق ٢ قضى العيين فاسدما ٤ آدم شديد السمرة ٥ الجمد في صفات الرجال
يكون ممدما وذما للمدح منناه شديد الاسر والحلق أوجد الشعر ضابط والدم منناه القصير المتردد
الحلق وقد يطلق على البخل ايضا وله سلى الله عليه وسلم أراد المدح ٦ ربما متوسط الغامة ٧ حش
السجين دقيقتها

طريق احمـد بن شعيب انا على بن ميمون الرقي عن سفيان عن غاصم بن كليب عن ابيه عن ابن عباس أن النبي ﷺ حين أمر المتلاعنين باللعان أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال: انها موجهة، ولا معنى لزيادة من زاد في بين المتلاعنين أن يقول: هو اتى لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا وأن تقول هي: لمن الكاذبين فيما رماى به من الزنا لان الله تعالى كفانا بما أمرنا به في القرآن عن تكلف هذه الزيادة (وما كان ربك نسياً) وكل رأى زادنا شيئاً في الدين لم يأت به أمر الله تعالى فتجرب نزع عن ذلك الرأى ونقذه في الحش (١) لانه شرع في الدين لم يأذن به الله عز وجل، فان قالوا ربما نوى انه لمن الصادقين في شهادته بالتوحيد ونوت هي اتمان الكاذبين في قصة أخرى: قلنا هيك أنهما نويا ذلك فوالله ما ينتفعان بذلك وان يمينهما بما أمر الله تعالى في مجامعة أحدهما فيه بالباطل موجب عليه اللعنة وعليها الغضب نويا ما فتنهم أو لم يتويا ولا يجره على علام الغيوب بمثل هذا * ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم بن يحيى ناأيوب السختياني ان سعيد بن جبير حدثه عن ابن عمر قال: ان رسول الله ﷺ فرق بين أخوى بنى العجلان * ومن طريق أبي داود والبخارى قال أبو داود: نااحمد بن حنبل وقال البخارى: ناعلى بن عبد الله قالاً جميعاً نا سفيان - هو ابن عيينة - أنه سمع عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير يقول سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين «حسابكما على الله أحداً كاذب لا سبيل لك عليهما» *

قال أبو حمزة: قد رويته عن سفيان قال سفيان حفظته من عمرو بن دينار: فتفريق رسول الله ﷺ يعني عن تفريق كل حاكم بعده، وقوله عليه الصلاة والسلام ولا سبيل لك عليهما * منع من أن يجتمعا أبداً بكل وجه ولم يقل عليه الصلاة والسلام ذلك بنص الخبر الا بعد تمام التعمان جميعاً فلا يقع التفريق الا حينئذ، وقد روينا أن المصعب بن الزبير لم يوجب التفريق بين المتلاعنين وهو قول عثمان بن التبي، وقال أبو حنيفة لا يقع التفريق بتام اللعان الا حتى يفرق بينهما الحاكم وإذا فرق الحاكم بينهما فهي طلاقه بآئنة فكان هذا عجباً وتقول لهم فان أن الحاكم من التفريق أيقين على زوجيتهما هيأت حاكم الحاكم قد فرق ففريق من بعده أو تركه التفريق ونبيب (٢) تيس في الحزن (٣) سواء وقال الشافعي بتام التعمان الرجل يقع التفريق وينتفى الولد وهذه ايضا دعوى بلا برهان، وقال مالك

(١) الحش مفتاح الحال الكيف وموضع قضاء الحاجة (٢) نبيب التيس موته (٣) الحزن بانهم الحام وسكون الزاى ما غلظ من الارض

كما قلنا وهو قول الأوزاعي والليث بأمّا قولنا ان كانت صغيرة أو مجنونة حد القذف ولا لعان في ذلك لأن الصغيرة والمجنونة لا يكون منهما زنا أصلاً لأن الزنا مصيبة لله عز وجل وهاتان لا تقع منهما مصيبة لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «رفع القلم عن ثلاث» فذكر الصغيرة حتى يبلغ . والمجنون حتى يفيق ، وإذا وجب الحد حيث لا يوقن بكذبه فاسقاطه عن القاذف حين يوقن بكذبه خطأ والحد بنص القرآن واجب على كل من رمى من الزنا ، وأما الآخرس فإن الله عز وجل يقول : (لا يكلف الله قسراً الا وسعياً) وليس في وسعه الكلام فلا يجوز أن يكلف إياه وقال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح أنه يلزم كل أحد عما أمر الله تعالى به ما استطاع والآخرس يستطيع الإفهام بالإشارة فليعلم أن يأتي بها، وكذلك من لا يحسن العربية يكتفى بلفظه بالفاظ يعبر بها عما نص الله تعالى عليه المعجب من زيادات أي حذيفة برأيه زيادات في غاية السخف على مافي آية اللعان وهو يرد أوامر رسول الله ﷺ وأعماله كالمسح على العمامة واليمين مع الشاهد وغير ذلك بانها زيادة على مافي القرآن فاي ضلال يفوق هذا ، وأما قولنا انه يتألم التعانه والتعانه ينتفى عنه لحاق حملها الا أن يقربه وسواء ذكره أو لم يذكره اذا انتفى عنه قبل ذلك فلما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال «ان النبي ﷺ لآعن بين رجل وامرأته فانتفى عن ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة» ومن طريق مسلم حدثني حرمة ابن يحيى أنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سهل بن سعد قال : ان عمر أ المعجاني قد ذكر حديث اللعان وفيه «فكانت حاملاً فكان الولد الى أمه» ، وأما قولنا : انه لم يلاعنها حتى ولدت لآعن لاسقاط الحد فقط ولا ينتفى ولها منه فلان رسول الله ﷺ قال : «الولد لصاحب القراش» فصح أن كل من ولد على فراشه ولد فهو ولده الا حيث تفاداه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ : أوحى يوقن بلا شك انه ليس هو ولده ولم ينفعه عليه الصلاة والسلام الا وهي حامل باللعان فقط فيبقى ما عدا ذلك على لحاق النسب ولذلك قلنا ان صدقته في أن الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فوجب أن اقرار الأبوين لا يصدق على نفي الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفي الله عز وجل الولد ان كذبه الأم والتنت هي والزوج فقط فلا ينتفى في غير هذا الموضع، والعجب كله ان المخالفين لنا همنا يقولون ان اتفقا جميعا على ان الحمل من غيره أو على أن الولد من غيره لم يصدقوا لم ينفعه الا بلعان فليت شعري من أين وقع لهم هذا اذا انوا تصديقهما

فلم ينفوا نسبه إلا بلمان فأذا معنى لتصديقهما له فلا يجوز لللمان الإحيث حكم به رسول الله ﷺ وحيث أمر الله تعالى به في القرآن وهو إذا رماها بالزنا فقط وبالله تعالى التوفيق ، وأما إذا قذفها وهي في عدتها من طلاق رجعي منه أنه يلاعنها متى رفع الأمر للامام ولو أنها عند زوج آخر فلا نه قذفها وهي زوجة له والله تعالى يقول : (والذين يرمون أزواجهم) فأنما يراعى الرمي بنص القرآن فإن كان لزوجة لا عن ابدا اذ لم يحده الله تعالى لللمان وقتا لا يعمدها ، وإن كان الرمي في عدة من طلاق ثلاث أو وهي غير زوجة له ثم تزوجها فالحمد ولا بد ولا لمان في ذلك لانه لم يرم زوجة له إنما رمى زوجة اجنبية فالحمد بنص القرآن فقط ، وأما قولنا ولا يضرها ما سكه اياها بعد رمية لها أو بعد اقراره بأنها زنت بقينا وعلم بذلك ولا يضرها وطؤه لها فلان الله عز وجل لم يذكر ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو شرط فاسد وشرع لم يأذن الله تعالى به .

١٩٤٥ مسألة فان تزوج رجلان بجمالة امرأة في طهر واحد أو اتباع احدهما امة من الآخر فوطئها وكانت الاول قد وطئها أيضاً ولم يعرف أيهما الاول ولا تاريخ النكاحين أو المكين فظهر بهما حمل فأنت بولد فانه ان تداعيا جميعا فانه يقرع بينهما فيه فأيهما خرجت قرعته ألحق به الولد وقضى عليه لحصمه بحصته من الدية ان كان واحداً فنصف الدية وإن كانوا ثلاثة فلهما ثلثا الدية وإن كانوا اربعة فثلاثة أرباع الدية وهكذا الحكم فيما زاد سواء كان المتداعيان اجنبيين أو قرييين أو أباً وابناً أو حراً وعبداً فإن كان احدهما مسلماً والآخر كافراً ألحق بالمسلم ولا بد بلا قرعة فان تدافعا جميعاً ولم ينكراه ولا تداعيا فانه يدعى له باللقاة (١) فان شهد منهم واحد عالم عدل فأكثر من واحد بأنه ولد هذا ألحق به نسبه فان الحق واحد أو أكثر باتين فصاعدا طرح كلاهم وطلب غيرهم ولا يجوز ان يكون ولد واحد ابن رجلين ولا ابن امرأتين وكذلك ان تداعت امرأتان فأكثر ولدا فان كان في يد احدهما فهو لها (٢) وإن كان في أيديهن كلهن أو لم يتداعيا ولا انكترتا أو تدافعتا دعى له القافة كما قلنا . برهان ذلك ما روينا من طريق الليث ابن سعد . عن ابن شهاب . عن عروة بن الزبير . عن عائشة أم المؤمنين قالت : دان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على مسرورا تبرق أسار ووجهه فقال : ألم ترى ان يجزأ فطر الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : ان بعض هذه الاقدام لمن

(١) القافة الجماعة الذين يعرفون العيب والامر (٢) وفي النسخة رقم ١٤ فهو ابنا

بعض ، ومن طريق أحد بن شبيب ، أرونا اسحاق بن ابراهيم - وهو ابن راهويه - ناسفیان - هو ابن عينة - عن الزهري عن عروة . عن عائشة أم المؤمنين قالت : ودخل على رسول الله ﷺ مسرورا فقال : يا عائشة ألم ترى أن مجززا (١) المدلجى دخل على وعندي أسامة بن زيد فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة وقد غطيا رؤسهما وبدأت أقدامهما فقال : هذه أقدام بعضها من بعض . ومن طريق مسلم نا منصور بن أبي مزاحم نا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : «دخل قائم رسول الله ﷺ شاهدوا أسامة ابن زيد وزيد بن حارثة مضطجعا فقال : إن هذه الاقدام بعضها من بعض فسر النبي ﷺ بذلك وأنبهه . ومن طريق ابى داود نا عمرو بن عثمان الحصى نا الوليد - هو ابن مسلم - عن الاوزاعي . عن يحيى بن أبي كثير . عن أبي قلابة عن أنس بن مالك فذكر حديث العرينين وقتلم الرما . وأخذهم ابل النبي ﷺ قال أنس فبعث رسول الله ﷺ قائة في طلبهم فأتى بهم وذكر الحديث فصيح ان القياقة علم صحيح يجب القضاء به في الانساب والآثار ، روي نا من طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن الزهري في رجل وقع على امرأة لبعده وهى أمته قال فدعى لها القياقة : فان عروة ابن الزبير أخبرنى أن عمر بن الخطاب دعى القياقة في رجلين اشتراكا في الوقوع على امرأة في طهر واحد وادعيا . ولدها فالحقه بأحدهما ، قال الزهري : أخذ عمر ابن الخطاب ومن بعده بنظر القياقة في مثل هذا ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : اختصم الى أبى موسى الأشعري في ولد (٢) ادعاه دهقان . ورجل من العرب فدعا القياقة فنظروا اليه فقالوا للعربي : أنت أحب إلينا من هذا الملعج ولكن ليس بابنك نخل عنه فانه ابنه . ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنشى نا محمد بن المثنى نا أبو أحمد الزبيرى ناسفیان الثوري . عن عبد الكريم الجوزى . عن زياد بن أبى زياد قال اتفنى ابن عباس من ولده له فدعا له (٣) ابن كلبدة القائف فقال له أما انه ولده فادعاه ابن عباس . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج نا يحيى بن سعيد القطان (٤) وأبو الزناد كلاهما عن سعيد بن المسيب قال : ان كان له ولد فليدع له بالقياقة ، وبه يقول قتادة . وغيره . ومالك . والشافعى . وجمهور اصحابنا الا ان مالكا

(١) وفي النسخة رقم ١٦ إلى مجرزه وتصحيح (٢) في النسخة رقم ١٦ فدخل والأولى لي ولد

(٣) وفي النسخة رقم ١٤ فدعاه (٤) وفي النسخة رقم ١٦ الاصارى

قال : لا يحكم بقول القافة الا في ولد أمة لاني ولد حرة وهذا خطأ لان الأثر الذي أوردنا آخامن قول مجرز المدلجى في أسامة بن زيد رضى الله عنهما الذى هو عدة مالك وعمدتنا في الحكم بالقافة انما جاء في ابن حرة لا في ابن أمة ، ولم ير أبو حنيفة ولا أصحابه الحكم بالقافة ، واحتجوا في ذلك بأنه حكم بالظن وهم يشعرون الشرائع ويطلبون أحكام الله تعالى وأحكام رسوله ﷺ بالقياس الذى يقرون بأنه ظن وقد كذبوا ما حكم القافة بظن بل يعلم صحيح يتعلمه من طلبه وعنى به وما كان رسول الله ﷺ ليحكم بالظن ثم مع هذا كله يحكون بجهل أبي حنيفة إذ يلحق الولد بالمرأتين يجعل كل واحدة منهما أمه التى ولدته ويورثه منهما ميراث الابن من الام ويورثهما منه ميراث الام من الولد ويحرم عليه اخواتهما جميعا فهذا هو الرعونة حقاً والجهل الأعمى لا ما سر به رسول الله ﷺ وحكم به الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يخرج عن حكم القافة شيء الا موضع واحد وهو الرجلان فصاعداً بتداعيان الولد فان ههنا ان لم تكن بينة ولا عرف لآيهما كان الفراش والا اقرع بينهما كما ذكرنا لما رويناه من طريق عبد الله أو عن سفيان الثوري . عن صالح بن حى . عن عبد خير الحضرمي عن زيد بن أرقم قال : كان على باليمن فأتى بامرأة وطئها ثلاثة في ظهر واحد فسأل اثنين اتقران لهذا بالولد فلم يقرأثم سأل اثنين اتقران لهذا بالولد فلم يقرأ ثم سأل اثنين حتى فرغ فاقرع بينهم فالزم الولد للذى خرجت له القرعة وجعل عليه ثلثى الدية فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه .

قال أبو محمد : لا يضحك رسول الله ﷺ دون أن ينكر ما يرى أو يسمع مالا يجوز البتة الا أن يكون سرورابه وهو عليه الصلاة والسلام لايسر الا بالحق ولا يجوز أن يسمع باطلا فيقره وهذا خير مستقيم السند قلته كلهم ثقات والحجة به قائمة ولا يصح خلافه البتة فان قيل : انه خير اضرب في اسناده فارسه شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن مجهول ورواه أبو اسحاق عن رجل من حضرموت عن زيد بن أرقم قلنا : هذا العجب فكان ما ذا قنوه سلمة وسفيان وليس هو دون شعبة عن صالح بن حى وهو ثقة عن عبد خير وهو ثقة عن زيد بن أرقم وان من يتعلل بهذا ثم يرد السنة برواية شيبخ من بنى كنانة ان هذا لعظيم المجاهرة وقد كان يبنى أن يردعه الحياء عن الرضى به لاسيما بأب حنيفة وأصحابه القائلين ان ادعى الولد اثنان وهو في أيديهما فهو ابنهما يرثانه ويرثهما ثم اختلفوا فاقترضوا في اختلافهم كما اقتضوا في اتفاقهم في ولد ادعاه ثلاثة نفر فصاعداً فقال أبو حنيفة : هو ابنهم كلهم ولو كانوا ألفاً قال محمد :

ابن الحسن يكون ابن ثلاثة ولا يكون ابن اكثر ، وقال ابو يوسف : لا يكون إلا ابن اثنين فقط لا ابن أكثر فهذا هو الفحش والسخام والضلال لا اتباع ما صرح عن رسول الله ﷺ ، وهو ما في الحاقهم الولد باثنين برواية ساقطة عن عمر لأنها مرسلة من طريق سميد بن المسيب عن عمر ولم يحفظ سميد عن عمر شيئاً الاثنى الثمان بن. مقرر على المنبر مع ان فيها أنه حكم مع القافة بذلك ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن عمر ولم يذكره اصلاً ، ومن طريق ابن سيرين عن عمر أنه توقف فيه ورواية عن علي فيها قالوس بن أبي ظبيان وهو ضعيف ، وفيها أنه (١) للثاني منكما والثالث (٢) عن عمر في ذلك ماروناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال : ان رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة واقتدى في ذلك يبصر القافة وألحقه بأحد الرجلين وعروة قد اعتمر مع عمر ، ورواية أخرى من طريق حماد ابن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال هشام : وسمعت يحدث أبي قال : ان رجلاين وقعا بامرأة في الجاهلية فولدت غلاماً فلما كان عمر ادعيا جميعاً فدعا عمر رجلا من بني كعب فقال : انظر فاستبطن واستظهر فقالوا الذي اكرمك بالخلافة لقد اشترك فيه جميعاً فضربه عمر بالدرّة حتى اضطجع وقال له عمر لقد ذهب بك النظر الى غير مذهب ثم دعا عمر بالمرأة فسألتها فقالت هذا كان يطأني فاذا كان يطأني حماني من الناس حتى اذا استمر لي الحمل خلاني (٣) فأهرقت دماً كثيراً فجاءني هذا فوطئني فلا أدري من أيهما هو فقال الكمي : الله أكبر شركاً. فيه ورب الكعبة فقال عمر : أما انافقد رأيت ما رأيت ثم قال للغلام اختر أيهما شئت قال يحيى بن عبد الرحمن : فلقد رأيت حين سفع أحدهما يد الغلام ثم ذهب به ورواية من طريق شعبة عن توبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال اشترك رجلان في طهر امرأة فولدت غلاماً (٤) فدعا عمر بالقافة فقالوا قد أخذ الشبه منهما جميعاً فجعله عمر بينهما *

قال ابو محمد : توبة العنبري ضعيف متفق على ضعفه ، ثم هذا كله بخلاف قولهم لأنه حكم بالقافة وقول ابن عمر جعله بينهما ليس فيه انه ألحقه بنسبهما لكن الظاهر من قوله جعله بينهما أي وقفه بينهما حتى يلوح له فيه وجه الحكم لا يجوز أن يظن بعمر غير هذا وما نعرف الحاق الولد باثنين عن أحد من المتقدمين إلا عن ابراهيم

(١) وفي النسخة رقم ١٤ بائني ولله غلط (٢) وفي النسخة رقم ١٤ والثالث وهو غلط وفي النسخة رقم ١٤ خلاني (٣) وفي النسخة رقم ٤ اسقاط لفظ غلام

النجعي ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ والثابت عنه عليه الصلاة والسلام يكذب جواز كون ولد من منى أبو بن ، وهو الذى رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير كل واحد منهما يقول نا أبو معاوية - هو الضري - ووكيع قالا جميعا : نا الاعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود نا رسول الله ﷺ « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغته مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح » وذكر الحديث فصح بيننا أن ابتداء العدد من حين وقوع النطفة وبلا شك أن الدقيقة التى تقع فيها النطفة فى الرحم هى غير الدقيقة التى تقع فيها منى الراطى. الثانى فلو جاز ان يجمع الماء ان يصير منهما ولدا واحدا لكان العدد مكذوبا فيه لأنه ان عدم من حين وقوع النطفة الأولى فهو للاول وحده فلو استضاف اليه الثانى لا تبدأ العدد من حين حلول المنى الثانى فكان يكون فى بعض الأربعين يوما نقص وزيادة بلا شك وهم أولى بالكذب وأهل من رسول الله ﷺ الصادق، والعجب أنهم قالوا لم يحكم أبو حنيفة بأن الولد يكون ابن امرأتين محققا أن كل واحدة منهما ولده لكن أوجب لكل واحدة منهما حق الأمومة قتلنا : وهذا جور وظلم وباطل بلا شك أن يوجب لغير أم حكم أم بلانص قرآن ولا سنة ولا قول أحد من خلق الله تعالى قبله إلا رأى الفاسد ونسأل الله العافية ، وأما قولنا ان تدعى فى الولد مسلم وكافر ألحق بالمسلم فلقول الله عز وجل : (فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) والثابت من قول رسول الله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة ، ورويناه أيضا على الملة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه أو يمجسانه أو يمجسانه ، فلا يجوز أن ينقل عما ولد عليه من الفطرة التى ولد عليها إلا بيقين كون الفرائض لكافرا بلا اشكال وبالله تعالى التوفيق »

١٩٤٦ مَسْمُومَةٌ : وإذا كانت مملوكة لها زوج عبد أو حر ولوانه قرشى فاعتقت في ورجاب أو تطوع أو بتمام ادائه مكانتها أو بأى وجه عتقت فانها تخير فان اختارت فراقه فلها ذلك وان اختارت أن تقرر عنده فلها ذلك وقد بطل خيارها وعليها المدة في اختيارها فراقه كعدة الطلاق وليس فى شيء من وجوه الفسخ عدة أصلا الا في هذا المكان وعدة الوفاة فى موت الزوج فقط فان اراد جميعا أن يتناكحا لم يحز إلا برضاها وباشهاد وصديق وولى وله ذلك فى عتبتها وليس ذلك لغيره حتى تتم عتبتها ولا يسقط خيارها اذا اعتقت طول بقائها معه ولا وطؤه لها برضاها أو بغير رضاها ولا

عليها بأن الخيار لما فإذا أوقفت فلا بد لها من أن تختار فراقه أو البقاء معه ولا تترك
تأني في ذلك أصلا ، برهان ذلك فعل رسول الله ﷺ في تخيير بريرة إذ اعتقتها
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وفي سائر ما ذكرنا خلاف . قال قوم أنها تخير تحت العبد
ولا تخير تحت الحر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر قال : إن اعتقت تحت حر فلا خيار لها ، وصح عن الحسن ، والزهرى ،
وأبي قلابة ، وعطاء ، وصفية بنت أبي عبيد . وعروة بن الزبير ، وينسب قوم ذلك إلى ابن
عباس ولا نعلم هذا عنه ، وهو قول ابن أبي ليلى . والأوزاعي . ومالك . واليث .
والشافعي . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وجميع
أصحابهم ، وقالت طائفة كقولنا كإروينا من طريق أبي داود وأحمد بن كثير أنس بن
الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم
المؤمنين قالت : إن زوج بريرة كان حراً حين أعتقت وخيرت فقالت : ما أحب أن
أكون معه وأنلى كذا وكذا ، يوم من طريق أحمد بن شعيب ناعمر بن علي نا الثقفى . هو
عبد الوهاب بن عبد المجيد نا عبيد الله بن عمر مة ستون سنة عن يزيد بن رومان عن عروة بن
الزبير عن بريرة أنها قالت : كانت في ثلاث سن . فذكرت الحديث وفيه قال رسول الله
ﷺ لما تشبهت اشتريا واشترط لي لم أوافقها إلا لما لم أعتق فاعتقتني فكان لي الخيار .
قال أبو محمد : فعمت بريرة ولم تخص تحت عبد من حر ، ومن طريق سعيد
ابن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل لها الخيار على
الحر ، وبه يقول هشيم ، ومن طريق الحجاج بن المنهال . نا يزيد بن زريع نا خالد
الحذاء عن أبي قلابة قال قال عمر بن الخطاب : « إذا أعتقت الأمة فلها الخيار ما لم
يطأنا زوجها » فعم عمر ولم يخص عبدا من حر ، ومن طريق حماد بن سلمة . عن
حماد بن أنس سليمان . عن إبراهيم النخعي أنه قال في الأمة تعتق تحت زوج : فهي عليه
بالحيار حراً كان أو عبدا ولو أنه هشام بن عبد الملك ، ومن طريق عبد الرزاق
عن سفيان بن عيينة . عن عبد الله بن طاووس . عن أيه في الأمة تعتق تحت زوج
أنها تخير ولو كانت تحت قرشي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عاصم عن
السبعين قال : « إذا أعتقت تحت حر فلها الخيار » . ومن طريق معمر عن أيوب
السختياني عن ابن سيرين إذا أعتقت عند حر فلها الخيار . ومن طريق عبد الرزاق . عن
إبراهيم بن يزيد . عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال : كان زوج بريرة
حرأ . ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج . عن حسين بن مسلم قال : إذا

اعتقت عند حر فلها الخيار •

قال أبو محمد : واحتج من لم يوجب لها الخيار الاتحت العبد بما روينا من طريق البخارى ناقيبة بن سعيد نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن أيوب السختيانى عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان زوج بريرة أسود يقال له مغيث عبد ابنى فلان كانى أنظر اليه وذكر باقى الخبر • نا يوسف بن عبد الله النمري نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن اصبح نا محمد بن وضاح نا يوسف بن عدى نا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبى عروبة عن أيوب السختيانى وقتادة كلاهما . عن عكرمة . عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبدا حين أعتقت ، ومن طريق أبى داود . نا عثمان بن أبى شبة نا جرير . عن هشام بن عروة . عن أبيه . عن عائشة أم المؤمنين فى قصة بريرة وكان زوجها عبدا لخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يخيرها • ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا المغيرة بن سلفة نا وهيب عن عبيد الله بن عمر عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان زوج بريرة عبدا » • ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا حماد بن مسعدة نا ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة أم المؤمنين غلام وجارية قالت فاردت أن أعتقهما فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ابتدى بالغلام قبل الجارية • ومن طريق احمد بن شعيب نا احمد بن عبد الواحد نا مروان نا الليث نا عبيد الله بن ابى جعفر عن الحسن بن عمرو بن أمية الضمرى أنه حدثه أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ حدثوه أن رسول الله ﷺ قال : « وأما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهى بالخيار ما لم يعطها زوجها » • وقالوا من طريق الطركل عقد نكاح صحيح فلا يجوز فسخه إلا بيقين ، وقال أصحاب القياس منهم إنما جعل لها الخيار لفصل الحرية على الرق فاذا سارها فلا خيار لها هذا كل ما احتجوا به •

قال أبو محمد : وكل هذا لاجبة لهم فيه أما الآثار بأنه كان عبداً فقد اختلف فى ذلك عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها : كما أوردنا وإنما روى هذا الخبر عن ثلاثة الأسود . وعروة . والقاسم فأما الأسود فلم يختلف عنه عن أم المؤمنين أنه كان حرا ، وأما عروة فروى عنه كما أوردنا أنه كان عبدا وقد روى عنه أيضا خلاف ذلك • نا احمد بن قاسم نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصبح نا احمد بن يزيد المعلم نا موسى بن معاوية نا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ،

قالت: كان زوج بريرة حراً فعارضت الرواية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ، وأما القاسم بن محمد فروينا من طريق أحمد بن شعيب أخيراً بن محمد بن اسماعيل بن علي بن يحيى بن أبي بكير أنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة فذكرت أن زوج بريرة كان عبداً ثم قال عبد الرحمن بسد ذلك ما أدري (١) فاضطربت الرواية عن أم المؤمنين وبقيت رواية ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت وقد عارضتها الرواية عن أم المؤمنين أنه كان حراً حين اعتقت فتركنا الكلام في ذلك حتى نتكلم في حديث عبيد الله بن أبي جعفر . وحديث ابن موهب عن القاسم بن محمد أن شاء الله عز وجل .

قال أبو محمد : أما الخبر الذي فيه أيما أمة كانت تحت عبد فاعتقت فهي بالخيار مالم يطأها زوجها قائما هو من طريق حسن بن عمرو بن أمية وهو مجهول لا يعرف فسقط التعليق به ، ثم لو صح لما كان فيه حجة أن لا تخير تحت حرانما فيه حكم عتقها تحت العبد فقط وسكت فيه عن عتقها تحت الحر فإن صح في خبر آخر ما يوجب عتقها (٢) تحت الحر وجب المصير اليه ، وأما حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد عن عائشة أنه كان لها عبد وجارية فأمرها رسول الله ﷺ أن تبدأ في العتق بالغلام قبل الجارية فانه خبر لا يصح ، روي عن القليل أنه قال وقد ذكر هذا الخبر فقال : هذا خبر لا يعرف إلا لعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف فسقط التعليق به .

قال أبو محمد : ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس فيه انهما كانا زوجين فاقحام القول بالدعوى كذب ، ثم لو صح انهما كانا زوجين فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك ليسقط خيار الزوجة واقحام هذا في ذلك الخبر كذبة بائنة وهذا عظيم لا يستجزه من جهاب الكذب لاسيما على رسول الله ﷺ فانه يوجب النار ، وقد يمكن لو صح الخبر أن يكون أمراً أن تبدأ بعتق العبد لقول الله عز وجل : (والرجال عليهن درجة) ولقوله تعالى حاكياً عن أم مريم : (وليس الذكر كالأنثى) وللخبر الذي رويناه من طريق أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط أنه قال لعب ابن مرة أو مرة بن كعب حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكر

«١» وفي النسخة رقم ١٤ ما أدري ما أدري بالانكسار «٢» وفي النسخة رقم ١٦ ونحوها والمواف

عنها لأن السياق يقتضيه

كلما وفيه « أيما امرئ اعتق مسلماً وأيما امرأة اعتقت امرأة وأيما رجل اعتق امرأتين مسلمتين إلا كانت فكاكه من النار يجرى بكل عظم (١) منها عظامه » فالأجر في عتق الذكر مضاعف فسقط هذا الخبر جملة ونحن نوقن بلا شك أنه عليه الصلاة والسلام لا يتجمل في إسقاط حق أرجبه ربه تعالى للبعثة فطلت تعلقهم به يقيّن لا إشكال فيه ، وأما قولهم لا يحل فسبح فقد نكح صحيح الا يقيّن فسدقوا ولولا اليقين ما قلنا به ، وأما قول أصحاب القياس إنما جعل لها الخيار تحت العبد لفضل الحرية على الرق فهذه دعوى كاذبة لا يجدونها إبداعاً عن رسول الله ﷺ ونعوذ بالله من الأقدام على أن تنسب إلى رسول الله ﷺ ثم إلى الله تعالى أنه إنما فعل امر كذا من أجل امر كذا عما لم يغير الله تعالى به ولا رسوله ﷺ إلا أن هذا هو الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ بلا شك (٢) ونسأل الله العافية *

قال أبو محمد : فلم يبق إلا تعارض الرواية عن ابن عباس كان زوج بريرة عبداً إذ اعتقت للرواية عن أم المؤمنين « كان زوج بريرة حراً إذ اعتقت » وكلا الروایتين صحيحة لا سيما رواية الأسود عن عائشة أم المؤمنين وتعارض الرواية عن عروة في ذلك وكل ذلك معارض لرواية القاسم فوجدنا كل ذلك متفقاً لتاكاذب فيه وما دام يمكن تأليف روايات الثقات فلا يحل أن ينسب الكذب إلى بعضهم أو الوهم ، فاعلموا أن من قال كان عبداً ومن قال كان حراً يصحح على أنه كان عبداً قبل ثم اعتق فصار حراً إلا أنه لا يخرج هذا في الرواية عن ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت ولكنه يخرج على أنه كان يدرى به عبداً أو لم يعلم بحريته ، ورويت عائشة رضي الله عنها ما كان في عليها من الزيادة أنه كان حراً حين اعتقت وليس في رواية عثمان بن أبي شيبة ولو كان حراً ما غيرها أنه من كلام أم المؤمنين ، وقد يمكن أن يكون من قول من دونها فاذ ذلك كذلك فلا يجوز أن ينسب إليها قول بظن ولا يختلف مالكي ولا شافعي ولا حنبلي . ولا ظاهري في أن عدلين لو شهدا بأن هذا نعره عبداً مملوكاً وشهد عدلان آخران أنما ندرى به حراً فإن الحكم يجب بقول من شهد بالحرية لأنه شهد بفضل علم كان عنده ثم ندع هذا كله فنقول : هبكم أنه لم يرو أحد أنه كان حراً بل لم يختلف (٣) الرواة في أنه كان عبداً حين اعتقت هل جاء قط في شيء من الأخبار الثابتة أن رسول الله ﷺ قال : إنما خيرتها لآلها تحت عبد ولو كان زوجها حراً ما خيرتها هذا أمر لا يجدونه إبداعاً عن رسول الله ﷺ

(١) في النسخة رقم ٩٤ عظيم (٢) في النسخة رقم ٤ إسقاطه (٣) في النسخة رقم ٩٤ لم يختلف الرواية

لا في رواية صحيحة ولا سقيمة فاذا لا سبيل الى وجود هذا أبدا فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما أعتقت بريرة خيبرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فهذا لا شك فيه فلا يجوز تعديبه ولا زيادة حكم فيه، ولا فرق بين من ادعى أنه عليه الصلاة والسلام إنما خيبرها لأنه كان عبدا وبين آخر ادعى أنه لم يخيرها إلا لأنه كان أسود وبين ثالث ادعى أن تخييرها إنما كان لأن اسمه مغيب، وكل هذه ظنون كاذبة لا يحل القول بها ولا الحكم بها وإنما الحق أن المعتقة خيبرها رسول الله ﷺ بين فراق زوجها والبقاء معه ولا مزيد فواجب أن تخير كل معتقة ولا مزيد وبالله تعالى التوفيق، وما اختلف فيه هل ينقطع خيارها بوطء زوجها أم لا؟ فروينا من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال في أمر بريرة أن غصها زوجها فلا خيار لها وهذا منقطع، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سليمان بن يسار قال: أعتقت حفصة أم المؤمنين جارية يقال لها زبراء ثم قالت لها أعلني أنه إن وطئتك فلا خيار لك، وبه كان يقول سليمان بن يسار، وصح عن قتادة والزهري ونافع مولى ابن عمر، وذهب آخرون إلى أنها إن وطئها وهي لا تعلم أن لها الخيار لم يسقط بذلك خيارها وإن علنت فقد سقط خيارها، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال إذا جاء معها بعد أن تعلم أن لها الخيار فلا خيار لها وهذا منقطع، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن ابن عمر قال إن أصابها وقد عرفت فليس لها خيار وإن أصابها ولم تعرف فإن لها الخيار إذا علنت وإن أصابها ألف مرة حتى يشهد العدول أنها قد علنت أن لها الخيار وهذا منقطع، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن ابن مسعود أنه قال: إن أعتقت عند عبد ولم تعلم أن لها الخيار أو لم تخير حتى عتق زوجها أو يموت أو تموت توارثا، وهذا شديد الاقطاع وبه يقول سعيد بن المسيب، وقول آخر وآخر في درجة، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال إذا أعتقت وزوجها معها في مجلس وهي تعلم حتى تقوم فلا خيار لها فإن ادعت أنها لم تعلم استجلبت ثم خبرت قال سفيان وبه يقول ناس أن لها الخيار أبدا حتى يقفها الإمام فيخيرها بثلثي هذا عنه *

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فهذا سفيان الثوري يذكر مثل قولنا عن معمر أو من قبله وقد قال ابن مسعود كما أوردنا أنها قد تبتى معه ولا تختار حتى يموت أو تموت، وقال أبو حنيفة وأصحابها لها الخيار ما لم تعلم فإذا علنت فلا خيار لها إلا ما دامت في المجلس

فوجدناهم يحتجون بالخبر الذي ذكرناه قبل من طريق الحسن بن عمرو بن أمية وقد يناسقونه ، وذكروا أيضا أثر آخر من طريق أبي داود نا عبد العزيز بن يحيى هو أبو الاصخ الحراني - حدثني محمد بن يحيى بن سلف عن محمد بن اسحاق عن أبي جعفر وابان بن صالح وهشام بن عروة قال أبو جعفر : ان بريرة قال ابان عن مجاهد أن بريرة وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن بريرة عتقت ثم انفقوا كلهم أن رسول الله ﷺ خيرها وقال لها انقربك فلا خيار لك •

قال أبو محمد : أبو الاصخ الحراني ضعيف منكر الحديث ، قال أبو محمد : وقد صح أن رسول الله ﷺ جعل لها الخيار فلا يجوز أن يسقطه وطؤه ولا طول مقامه (١) معها اذ لم يصح بذلك نص ولا يبطل حكمه عليه الصلاة والسلام بالأراه ولا حجة في أحد دونه عليه الصلاة والسلام وبالله تعالى التوفيق ، وقال قوم : لا تخير المكاتبه اذا عتقت صح عن ابراهيم النخعي ان أعانها زوجها في كتابتها فلا خيار لها ، وصح عن الحسن لا خيار للمكاتبه اذا عتقت وهو قول عطاء وأبي قلابة . والزهري ، وصح عن ابن سيرين ، والشامي . وروينا عن جابر بن زيد أن لها الخيار ، وبه قول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم . وبه يقول : وقال سفيان الثوري ان تزوجها بعد الكتابة فلا خيار لها وأن تزوجها قبل الكتابة أو كانت معه فلها الخيار •

قال أبو محمد : خير رسول الله ﷺ المتقة ولم يخص مكاتبه من غيرها فلا يجوز أن يخص معتقة من معتقة • وما اختلفوا فيه هل اختيارها فراق زوجها فاسخ أو طلاق ؟ فصح عن قتادة انها واحدة ، وروينا عن عمر بن عبد العزيز وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، وأصحابهما ، وعن عطاء انها طلاق واحدة ، وصح انه فسخ لأطلاق عن حاد بن أبي سليمان ، وابراهيم النخعي ، وروينا عن طاوس وهو قول الشافعي : واحد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان وأصحابهم •

قال أبو محمد : التسمية في النسيئة ليست إلا لرسول الله ﷺ ولم يسم رسول الله ﷺ قط فراق المتقة لزوجها طلاقا ولا جعل له من أحكام الطلاق غير العدة وحدها فلا يجعل تسميته طلاقا ، قال تعالى : (إن هي إلا أسماء سميتوهما أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) فصح انه ليس طلاقا ، لكنه فراق أو فسخ أو نقض نكاح وكل اسم يعبر به عن بطلان عصمة النكاح فقط وبالله تعالى التوفيق •

وعما اختلفوا فيه ان تخيرت قبل الدخول فرائه ماذا لها من الصداق؟ قال قوم لاصداق لها صح ذلك عن الزهري وصح عن قتادة لمانصف الصداق وقال اصحابنا: لها الصداق كله •

قال أبو محمد: إذ قد بينا انه ليس طلاقا فقد بطل قول من قال لمانصف الصداق لأن الله عز وجل لم يجعل لمانصف الصداق إلا في الطلاق قبل المس فقط ووجدناه عز وجل قال: (وَأَتَوَالْنِسَاءَ صَدُقَاتِنَ نَحْلَةً) فصيح ان الصداق لها فلا يسقطه شيء ولا شيئاً منه إلا حيث أسقط الله (١) عز وجل النصف في الطلاق قبل المس وما عدا ذلك فظاهر لا شك فيه، فان قيل ان رسول الله ﷺ قال: «هو لها بما استحلكت من فرجها» قلنا: نعم وعقد نكاحها استحلل لفرجها، ولم يقل عليه الصلاة والسلام انه لها بوطئها فوجب أن لها جميع الصداق وكذلك في كل منفسخة النكاح قبل الدخول بلعان أو بأن تصير حريمته برضاع أو بأن يطأها أبوه أو جده أو ابنه بجهالة أو بزنا أو بأن تسلمه وهو كافر أو بأن يسلم هو وهي غير كتابية أو بأن ترد هي أو هو أو كلاهما، أو بأن تموت هي أو هو وقد اختلف في اسلامها وانه فأبطل قوم صداقها بذلك وهذا عون الشيطان وصد عن الاسلام وهل صداقها الا كدينها قبله من سائر ديونها ولا فرق •

قل أبو محمد: ولا منعة لها في شيء من ذلك لأن الله تعالى لم يجعل المنعة إلا في الطلاق فقط (ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه) •

١٩٤٧ مسألة: ومن كانت تحت امة فلنكحها أو بعضها قل الجزء الذي ملك منها أو كثر بأى وجه ملك ذلك من ميراث أو ابتياح أو هبة أو اجارة أو غير ذلك قد انسخ نكاحه منها أثر الملك بلا فصل وسواء أخرجهما عن ملكه أثر ذلك يعتق أو غير ذلك أو لم يخرجها، وكذلك من كانت متزوجة بعد فلنكته أو بعضه بأى وجه ملك ذلك من وجهه الملك قد انسخ نكاحها منه بلا فصل، وسواء أخرجهما عن ملكها اثر ذلك يعتق أو غير ذلك أو لم يخرجها فلزم ملك الامة ان زوجها أو ابزوجها أو أم زوجها أو عبد زوجها أو ملك العبد ابو امرأته أو ابنها أو أمها أو عبدها أو ابوها (٢) لم ينسخ النكاح بشيء من ذلك، وكذلك لو ابتدأ الرجل نكاح أمة أيه التي لم تحمل لايه قط، أو أمة ابنه التي لم تحمل لايه قط أو أمة أمه أو أمة ابنته أو أمة أمته أو أمة عبده أو ابتدأت امرأة نكاح عبد ابنها أو عبد ابنها أو عبد أمها أو عبد ابنتها أو عبد عبدها أو عبد أمها لكان كل ذلك حلالا ما تزوا، برهان ذلك قول الله عز وجل: (والذين هم لفروجهم

١ في النسخة رقم ١٤ (أسقط الله) وعلى كل المبادء فيها اضطراب فيلنظر ٢ وفي النسخة رقم ١٤ أو أمتها

حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلم يبح الله تعالى الأزوجة أو ملك يمين وقرق بينهما ، وكل اسعين فرق الله عز وجل بينهما فلا يجوز أن يقال هاشى واحد إلا بنص يوجب ذلك أو ضرورة توجيه ولا نص هنا ولا ضرورة توجب وقوع اسم الزوجة واسم ملك اليمين على امرأة واحدة لرجل واحد وبهذا الاستدلال حرم على الرجل أن يتزوج امته دون أن يعتقها أو يخرجها عن ملكه وحرم على المرأة أن تتزوج عبدها دون أن تعتقه أو تخرجه عن ملكها وكذلك حال أن يكون بعضها زوجة له وبعضها ملك يمين له لما ذكرنا من الآية فاذ قد صح ما ذكرنا فقد وجب ان الملك ينافى الزوجية فلا يجوز أن يجتمعا فوجب من هذا انه اذا ملكها أو بعضها فبى ملك يمين له أو بعضها فلا يكون زوجها لهما ولا يكون بعضها زوجة له فصح انفساخ النكاح بلا شك وكذلك قوله تعالى: (وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن) الى قوله (أو ما ملكت أيمانهن) ففرق عز وجل بين الزوج وبين ملك يمين المرأة فوجب أن لا يكون ملك يمينها زوجها أصلا وبالله تعالى التوفيق . وروينا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد السكاعي عن مكحول في امرأة ورثت زوجها وهو عبد عن بعض ولدها قال: لا تحل له وقال علي بن ابى طالب يؤمر بطلاقها وقد صح عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة وابراهيم النخعي ان اعتقته بعد ان ملكته فهما على نكاحهما *

قال ابو محمد : وهذا خطأ لانه لو كان ذلك لكان النكاح صحيحا ولو طريقة عين ولو صح طريقة عين لصح بعد ذلك وأمة الابن ليست أمة لايه ولا لابنه لان الله تعالى قال : (والذين هم لقروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فلو كانت أمة الولد لايه لكانت حراما على الولد (١) وهكذا قول في أمة العبد وعبد (٢) الأمة لا يكون شيء من ذلك ملكا للسيد الا أن يتزوج ذلك من ملك العبد فيصير ملكا له حيثئذ ، فان احتج بحجج الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ وانت وما لك لا ليك ، قلنا : هذا منسوخ بالمواريث وبالأية التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٩٤٨ مسأله : ولا عدة في شيء من وجوه الفسخ الذي ذكرنا الا في الوفاة وفي المعتقة التي تختار فراق زوجها لأمر رسول الله ﷺ لها بالمدق ولم يأمر غيرها بعده ولا يجوز امرها بذلك لانه شرع لم يأذن به الله تعالى ولا يجوز قياس الفسخ

(١) وفي النسخة وسم ١ اسقطها والصواب انباتها ٢ وفي النسخة رقم ١ وأمة الامه

على الطلاق لانهما مختلفان لان الطلاق لا يكون إلا بلفظ المطلق واختياره هو الفسخ وقع بغير لفظ الزوج أحب أم كره فكيف والقياس كله باطل وهو وإن من طريق البخاري أن ابراهيم ابن موسى نا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال : قال عطاء عن ابن عباس كانوا إذا هاجرت امرأة من دار الحرب لم تحطب حتى تحيض وتطهر فإذا طهرت حل لها النكاح ، فهذا ابن عباس يحكي أن هذا فعل الصحابة جملة فلا يجوز خلافه وبذلك جاء النص قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإمانيهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لأن حل لهم ولا هم يحلون لهن) ان قوله (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن من أجورهن) فلم يوجب عز وجل عليهن عدة في انفساخ نكاحهن من أزواجهن الكفار بإسلامهن وبالله تعالى التوفيق (كل كتاب النكاح والمحدثه قرب العالمين)

بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب الطلاق

١٩٤٩ مسأله : من الطلاق من أراد طلاق امرأة له قد وطئها لم يحل له أن يطلقها في حیضتها ولا في طهر وطئها فيه فان طلقها طلقة أو طلقتين في طهر وطئها فيه أو في حیضتها لم ينفذ ذلك الطلاق وهي امرأته إذا كانت إلا أن يطلقها كذلك ثالثة أو ثلاثة مجموعة فيلزم فان طلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة لازم كيفما أوقفه ان شاء طلقة واحدة وان شاء طلقتين مجموعتين وان شاء ثلاثا مجموعة ، فان كانت حاملا منه أو من غيره فله أن يطلقها حاملا وهو لازم ولو أنزله وطئها إياها (١) فان كان لم يطأها قط فله أن يطلقها في حال طهرها وفي حال حیضتها ان شاء واحدة وان شاء اثنتين وان شاء ثلاثا فان كانت لم تحض قط أو قد اتطعت حیضها طلقها ايضاً كما قلنا في الحامل متى شاء ، وفيما ذكرنا اختلاف في ثلاثة مواضع ، احداها هل ينفذ الطلاق الذي هو بدعة مخالف لأمر الله عز وجل أم لا ينفذ ، والثاني هل طلاق الثلاث بدعة أم لا ؟ والثالث صفة طلاق السنة • برهان ما قلنا قول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها) فأباح عز وجل طلاق التي لم تمس بالوطء ولم يجد في طلاقها وقتا ولا حدا فوجب من ذلك أن هذا حكمها . وان دخل بها وطال مكثها معه ولا أشفرها (٢) فحملت من ذلك لانه لم يمساها ولا تكون بذلك محصنة لان الله تعالى لم يستن

(١) وفي النسخة رقم ١٤ اسقاط لفظ إياها ٢ فليست قوله أشفرها أي جامعها بين شفرتيها

شيئا من ذلك (وما كان ربك نسيا) والمفرق بين هذه الأحكام متناقض شارح من الدين مالم يأذن به الله عز وجل، فان قيل فن أين حكمت بذلك في الكتابيات اذا طلقهن المؤمنون وأتتهن بطلون القياس؟ قلنا قول الله تعالى: (وان أحكم بينهم بما أنزل الله) وقوله تعالى: (وقاتلوهن حتى لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله) وأخص من هذا كله بحجوب هذا السؤال قوله تعالى: (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة) الآية فمع عز وجل جميع النساء ولم يخص مؤمنة من كافرة، فهذا قوله عز وجل في غير الموطوءة وأما في الموطوءة فقوله عز وجل: (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة وانقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) والعدة لا تكون من الطلاق إلا في موطوءة فعلمنا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة واخبرنا ان تلك حدود الله وان من تعداها ظالم لنفسه فصح ان من ظلم وتعدي حدود الله عز وجل ففعله باطل مردود لقول النبي ﷺ «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» فصح أن الطلاق المذكور لا يكون إلا للعدة كما أمر الله عز وجل فنظرنا بياض مراد الله عز وجل بقوله: (فطلقوهن لعدتهن) فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا ابي نعيم الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «طلقت امرأتى على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ فقال: «مره فليراجعها ثم ليدها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فاذا طهرت فليطهها قبل أن يجمعا أو يسكها فانها العدة التي أمر الله ان تطلق لها النساء» فكان هذا يانا لا يحل خلافه وقد روى هذا الخبر بنقصان عما أوردناه، منها ما روينا من طريق شعبة عن قتادة قال سمعت يونس بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول طلقت امرأتى وهي حائض فأني عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي ﷺ: «مره فليراجعها فاذا طهرت فان شاء طلقها»

قال ابو محمد: وروينا الأخذ بهذا عن عطاء قال على وزيادة العدل لا يحل ترك الأخذ بها وهو خبر واحد عن قصة واحدة في مقام واحد، وأما طلاق الحامل فبكا روينا من طريق مسلم نا ابوبكر بن ابي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن مولى لطلحة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو

حاملًا . وأما التي لم تحض أو قد انقطع حيضها فإن الله عز وجل أجل لنا بإباحة الطلاق وبين لنا طلاق الحامل وطلاق التي تحيض ولم يجد لنا تعالى في التي لم تحض ولا في التي انقطع حيضها حداً فوجب أنه تعالى أباح طلاقها متى شاء الزوج إذ لو كان له عز وجل في وقت طلاقها شرع لبينه علينا ، ثم اختلف الناس في الطلاق في الحيض إن طلق الرجل كذلك أو في طهر وطنها فيه هل يلزم ذلك الطلاق أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ادعى بعض القائلين بهذا أنه إجماع قال أبو محمد : وقد كذب مدعى ذلك لأن الخلاف في ذلك موجود وحتى لو لم يلبثنا لكان القاطع على جميع أهل الاسلام بما لا يقين عنده به ولا يلبثه عن جميعهم كاذبا على جميعهم ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن وهب بن نافع أن عكرمة أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلال ووجهان حرام فأما الحلال فأن يطلقها من غير جماع أو حاملًا مستيتنا حملًا ، وأما الحرام فأن يطلقها حائضًا أو حين يحامها لا يدري أيشتمل الرحم على الولد أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ومن المحال أن يخبر ابن عباس عما هو جازئ بأنه (١) حرام ه ومن طريق ابن وهب أخبرني جرير بن حازم . عن الأعمش أن ابن مسعود قال : من طلق كما أمر الله تعالى فقد بين الله تعالى له ومن خالف فانا لا نطبق خلافه : نا يونس بن عبيد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يعتد لذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى طلاقًا ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول وجه الطلاق أن يطلقها طاهرًا عن غير جماع وإذا استبان حملها ه نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المتي نا عبد الرحمن بن هدي نا حمام بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بها ه

قال أبو محمد : والعجب من جرأة من ادعى الإجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيها يوافق قوله في إفضاء الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه كلمة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن عمر وروايتين ساقطتين عن عثمان بن زيد بن ثابت ، أحدهما ، ورواها من

(١) وفي النسخة رقم ٤٤ أن يجيز ابن عباس ما يجيز به حرام ، والمضى فيها واحد

طريق ابن وهب عن ابن سمعان عن رجل أخبره أن عثمان بن عفان كان يقضى في المرأة التي يطلقها زوجها وهي حائض أنها لا تمتد بحيضتها تلك وتعتمد بعدها ثلاثة قروء ، والأخرى من طريق عبدالرزاق عن هشام بن حسان عن قيس بن سعد مولى ابن علقمة عن رجل سمى عن زيد بن ثابت أنه قال فيمن طلق امرأته وهي حائض: يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث حيض سوى تلك الحيضة *.

قال أبو محمد : بل نحن اسعد بدعوى الإجماع ههنا لو استجزنا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك ، وذلك أنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم قاطبة وفي حملتهم جميع المخالفين لنافي ذلك في أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعا فيه بدعة نهي عنها رسول الله ﷺ مخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام فاذ لاشك في هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجوير البدعة التي يقرون أنها بدعة وضلالة أليس بحكم المشاهدة مجيب البدعة مخالفا لإجماع القائلين بأنها بدعة ؟

قال أبو محمد : واحتجوا من الآثار بما رويناه من طريق ابن وهب نا ابن أبي ذئبان نافعا أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسال عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال : مرة فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل أن يمس فذلك العدة التي أمر الله تعالى ان تطلق لها النساء وهي واحدة * ومن طريق مسلم حدثني اسحق بن راهويه أنا يزيد بن عبد ربه نا محمد بن حرب حدثني الزبيرى عن الزهرى عن سالم عن أبيه فذكر طلاقه لامرأته وهي حائض وقال في آخره فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها ، وبما في بعض تلك الآثار من قول ابن عمر . ما ينعنى أن أعتد بها وفي بعضها فمه أ رأيت ان عجز واستحق ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أرسلنا الى نافع وهو يترجل (١) في دار الندوة ذاهبا الى المدينة ونحن مع عطاء هل حسبت تطليقة عبدالله بن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله ﷺ قال نعم . وذكر بعضهم رواية من طريق عبد الباقي بن قانع . عن أبي يحيى الساجي نا اسماعيل بن أمية النزاع . نا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب . عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من طلق في بدعة الزمانا بدعته » .

قال أبو محمد : كل هذا لا حجة لهم فيه . أما حديث أنس المذكور فوضوح بلا شك لم يروه أحد من أصحاب حماد بن زيد الثقات إنما هو من طريق اسماعيل بن أمية

الذراع فان كان القرشى الصغير البصرى وهو بلا شك فهو ضعيف متروك . وان كان غيره فهو مجهول لا يعرف من هو ، ومن طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل كذبة المنفرد بكل طامة وليس بحجة لانه تغير بأخرة ثم لو صح ولم يصح قط لكان لا حجة فيه لانه فان معنى قوله ألزماه بدعته أى اثما لما قال عز وجل : (وكل انسان ألزماه طائره فى عنقه) وليس فيه أنه يحكم عليه بامضاء حكم بدعته وتجوزها فى الدين وهذا هو الظاهر كما يقولونهم فيمن باع يعبا لا يجل أو نكح نكاحا يدعة وفى سائر الأحكام ولا فرق ، وأما خبر نافع فوقوف عليه ليس فيه أنه سمعه من ابن عمر فبطل الاحتجاج به ، وأما ما روى عن ابن عمر أنه رأى ابن عمر واستحق فلا بيان فى هذا اللفظ بان تلك الطلقة عدت له طلقة والشرائع لا تؤخذ بالفظ لا بيان فيه بل قد يحتمل أن يكون أراد الإجماع عن السؤال عن هذا والاخبار بانه عجز واستحق فى ذلك والاظهر فيها هذه صفة أن لا يعتد به وأنه سقطه (١) من فعل فاعله لانه ليس فى دين الله تعالى حكم نافذ يستحق الحاكم به ويعجز بل كل حكم فى الدين فالمنفذ له مستغفل كسب والحمد لله رب العالمين ، وأما ما روى من قوله ما يمنعني أن أعتد بها وقوله وحسبت لها التليقة التى طلقها فلم يقل فيه أن رسول الله ﷺ حسبها طليقة ولانه عليه الصلاة والسلام هو الذى قال له اعتد بها طلقة اما هو اخبار عن نفسه ، ولا حجة فى فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حديث ابن أبي ذئب الذى فى آخره وهى واحدة فهذه لفظة أبى بها ابن أبي ذئب وحده ولا نقطع على أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويمكن أن تكون من قول من دونه عليه الصلاة والسلام والشرائع لا تؤخذ بالظنون ، ثم لو صح يقينا أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكان معناه وهى واحدة أخطأ فيها ابن عمر او وهى قضية واحدة لازمة لكل مطلق ، والظاهر أنه من قول من دون النبي ﷺ مخبر ابان ابن عمر كان طلقها طلقة واحدة وقد ذكرنا قبل الرواية الصحيحة من طريق عبيد الله بن عمر . عن نافع . عن ابن عمر فيمن طلق امرأته حائضا انه لا يعتد بذلك ويكفى من هذا كله المسند البين الثابت الذى رويناه من طريق أبى داود السجستاني قال نا أحمد بن صالح ناعبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال أبو الزبير وأنا أسمع كيف ترى فى رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر : طلق عمر امرأته وهى حائض على عهد

رسول الله ﷺ فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله : فردها على ولم يرها شيئا ؟ وقال : اذا طهرت فليطلق اذا شاء أو ليسك وقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) *

قال أبو محمد : وهذا مما قرئ مما رفعت لفظه في قبل وأنزل الله تعالى (لعدتن) وهكذا روياه من طريق الديري . عن عبد الرزاق . عن ابن جريج أخيرني أبو الزبير أنه سمع ابن عمر وسأله عبد الرحمن بن أيمن فذكره نصا وهذا اسناد في غاية الصحة لا يحتمل التوجهات والحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم أمر رسول الله ﷺ أن يرجعها دليل على أنها طلقة يعتد بها قلنا : ليس ذلك دليلا على ما زعمتم لأن ابن عمر بلا شك اذا طلقها حائضا فقد اجتنبا قائما امره عليه الصلاة والسلام برفض فراقها وأن يرجعها كما كانت قبل بلا شك ، وقال بعضهم : الورع الزامه تلك الطلقة اذ قد يطلقها بعد ذلك طلقتين تبقى عنده ولها مطلقة ثلاثا قلنا : بل هذا ضد الورع اذ يباحون فرجها لاجنبى بلا ياز ، وانما الورع أن لا تحرم على المسلم امرأته التي نحن على يقين من أن الله عز وجل أباحها له وحرماها على من سواء الايةين ، وأما الظنون والمحتملات فلا وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : والمعجب كله أنهم ان وجدوا في الطلاق في الحيض ما يشغبون به بما ذكرنا فأى شيء وجدوا في طلاقه اياها في طهر وطهر فيه . فان قالوا : قسناه على الطلاق في الحيض قلنا : هذا باطل من القياس ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه قياس الشيء على ضده طهر على حيض فكيف والقياس كله باطل . فان قالوا انكم تلوونه الطلاق في الحيض وفي طهر مسبا فيه اذا كان طلاقا ثالثا أو ثلثة مجموعة وفي غير المدخول بها بكل حال قلنا : نعم لأن قول الله عز وجل (فطلقوهن لعدتن) لا اشكال في انه تعالى اتما أمر بذلك في المدخول بها فيما كان من الطلاق دون الثلاث ، وفي هذين الوجهين أقر رسول الله ﷺ ابن عمر ولم يأمر قط عز وجل بذلك في غير مدخول بها ولا فيمن طلق ثالثة أو ثلثة مجموعة وليس في غير المدخول بها عدة طلاق يلزم أن يطلق لها كما بينا بنص القرآن وقوله تعالى : (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وليس هذا في طلاق الثلاث * ومن طريق عبد الرزاق . نا معمر . عن أيوب السخيتاني . عن نافع . عن ابن عمر * انه طلق امرأته واحدة وهي حائض * وذكر الحديث *

ومن طريق مسلم تا محمد بن رمح نااليت بن سعد بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض تطلقه واحدة فابره رسول الله ﷺ أن يراجعه ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يمسكها حتى تطهر من حيضتها فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها تلك المدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء قال ابن عمر: أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين . فإن رسول الله ﷺ أمرك بذلك وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك هـ

قال أبو محمد : قد يمكن أن ابن عمر أراد بالمعصية من طلقها كذلك دون الثلاث، وأما الاختلاف في طلاق الثلاث مجموعة أهو بدعة أم لا؟ فزعم قوم أنها بدعة ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم لا يقع البتة لأن البدعة مردودة ، وقالت طائفة منهم : بل يرد إلى حكم الواحد المأمور بأن يكون حكم الطلاق كذلك؛ وقالت طائفة : بل يقع كما هو ويؤدب المطلق كذلك، وقالت طائفة : ليست بدعة ولكنها سنة لا كراهة فيها واحتج من قال أنها تبطل بقول الله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) الآيات وبقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلاثة قرو ولا يحل لهن) إلى قوله تعالى (ويؤمنن أحق بردهن في ذلك) وبقوله تعالى (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) قالوا : فلا يكون طلاقا إلا ما كان بهذه الصفة، قالوا ومعنى قول الله تعالى (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) أى مرة بعد مرة كما تقول سير به فرسخان، وذكروا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا سليمان بن داود أنا ابن وهب أنا مخزومة - هو ابن بكير بن الأشج - عن أبيه قال سمعت محمود بن لبيد قال : وأخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطلقات جميعا فقام غضبان ثم قال : ألبس بكتاب الله وأنا بين أظهركم فقام رجلا فقال يا رسول الله ألا أقله قال أحمد بن شعيب : لا أعلم أحدا رواه غير مخزومة *

قال أبو محمد : أما قولهم البدعة مردودة ففسدوا ولو كانت بدعة لوجب أن ترد وتبطل ، وأما الآيات فأنما نزلت فيمن طلق واحدة أو اثنتين فقط ثم نسألهن عن طلاق مرة ثم راجع ثم مرة ثم راجع ثانية ثم ثالثة أبداً أى فمن قولهم لا بل بسنة فنسألهن أمحكمون له بما في الآيات المذكورات فمن قولهم لا بل بخلاف فضع أن المقصود في الآيات المذكورات من أراد أن يطلق طلاقاً رجعيّاً فبطل احتجاجهم بها في حكم من طلق ثلاثاً ، وأما قولهم معنى قوله : (الطلاق مرتان) أن معناه مرة بعد

مرة خطأ بل هذه الآية كقوله تعالى : (توتها اجرها مرتين) أى مضاعفا معا . وهذه الآية أيضاً تعليل لما دون الثلاث من الطلاق وهو حجة لنا عليهم لانهم لا يختلفون يعنى المخالفين لنا فى أن طلاق السنة هو أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تنقض عتبتها فى قول طائفة منهم وفى قول آخرين منهم أن يطلقها فى كل طهر طلقة وليس شئ من هذا فى هذه الآية وهم لا يرون من طلق طلقين متتابعين فى كلام متصل طلاق سنة فبطل تعليقهم بقوله تعالى : (الطلاق مرتان) ، وأما خبر محمود بن ليبد فرسل ولا حاجة فى مرسل وغيره لم يسمع من أبيه شيئا ، وأما قول من قال ان الثلاث تجعل واحدة فلنهم احتجوا بما رووه من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا عمر بن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعملوا فى أمر كان لهم فيه إناة فلو أمضيته عليهم فامضاه عليهم ، وروينا من طريق الدبرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاوس عن أبيه ان أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم انما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من أمارته عمر قال نعم ، ومن طريق احمد بن شعيب أنا سليمان بن سيف الحرانى نا أبو عاصم هو النخيل نا ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه ان أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم ان الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرا من خلافة عمر ترد الى الواحدة قال نعم ، وروينا عن طريق مسلم عن اسحاق بن راهويه نا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن ايوب السخيتى نا عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس ، وبما رووه من طريق ابى داود نا احمد بن صالح نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى بعض بنى أبى رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركاة واخوته ام ركاة فذكر الحديث وفيه ان رسول الله ﷺ قال له : راجع امرأتك ام ركاة واخوته فقال انى طلقته ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلى (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) *

قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئا احتجوا به غير هذا وهذا لا يصح لانه عن غير مسمى من بنى أبى رافع ولا حجة فى مجهول وما نعلم فى بنى أبى رافع من مجتمع به الا عبد الله وحده وسائرهم مجهولون ، وأما حديث طاوس عن ابن عباس الذى فيه أن الثلاث كانت واحدة وترد الى الواحدة وتجعل واحدة فليس شئ منه انه عليه الصلاة والسلام هو الذى جعلها واحدة أو ردها الى الواحدة ولا أنه عليه الصلاة والسلام علم بذلك فأقره

ولا حجة الا فيما صح انه عليه الصلاة والسلام قاله أو فعله أو فعله فلم ينكره وانما يلزم هذا الخبر من قال في قول أبي سعيد الخدري : كنا نخرج في زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من كذا واما نحن فلا والحمد لله رب العالمين ه واما من قال : انها معصية وانها تقع فانهم موهوا بما روياه من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن عبيد الله بن الوليد الوصافي العجلي عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت قال : « طلق جدى امرأته ألف تطلقه فانطلق الى الرسول الله ﷺ » فقد كرك ذلك له فقال له النبي ﷺ : أما اتق الله جدك اما ثلاث فله واما تسعمائة وسبع وتسعون فصدوان وظلم ، ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له : ورواه بعض الناس عن صدقة بن ابي عمران عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال : « طلق بعض آبائي امرأته فانطلق بنوه الى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ان ابانا طلق أمنا الفاضل له من عجز ؟ قال ان اباكم يتق الله فيجعل له مخرجا بانت منه ثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون ثم في عقبه » وخبر روى س طريق محمد بن شاذان عن معلى بن منصور عن شعيب بن رزيق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال : نأبى الله بن عمر ، أنه طلق امرأته وهي حائض ثم أراد أن يتبعها فطلقتهن أخريين عند القرن الباقيين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمر الله انك قد اخطأت السنة ، و ذكر الخبر وفيه ، فقلت يا رسول الله لو كنت خلقتنا ثلاثا أكانل أن أراجعها ؟ قال : لا كانت تبين وتكون معصية والخبر الذي ذكرناه آخا من طريق اسماعيل بن أمية النخعي عن حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس عن رسول الله ﷺ من طلق في بدعة الزمناه بدعته ه و ذكروا عن دون رسول الله ﷺ ما ذكرناه آخا من قول عمر في حديث طاوس ان الناس قد استعملوا أمرا كانت لهم فيه اناة فلو أمضيناه عليهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن ابي عبد الله اخبرني عبيد الله بن العيزار أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان عمر اذا ظفر بمن طلق ثلاثا أوجع رأسه ه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : من طلق امرأته ثلاثا طلقته وعصى به ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : كان ابن عباس اذا سئل عن طلق امرأته ثلاثا قال لو اتيت الله لحمل لك عرجا ه

قال أبو عمدة : لانهم لم شيئاً يشنبون به الا هذا ، وكله لاجحة لهم فيه ، أما حديث عباد بن الصامت فمضى غاية السقوط لانه امان من طريق يحيى بن العلاء وليس بالقوى

عن عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو هالك عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت وهو مجهول لا يعرف ثم هو منكر جداً لأنه لم يوجد قط في شيء من الآثار أن والد عباد رضى الله عنه أدرك الإسلام فكيف جده وهو محال بلا شك: ثم الفاظه متناقضة في بعضها أما ثلاث فلك وهذا اباحة للثلاث وبعضها بخلاف ذلك، وأما حديث ابن عمر ففى غاية السقوط لأنه عن رزيق بن شعيب أو شعيب بن رزيق الشامي وهو ضعيف وقد ذكر ما ضعف اسماعيل بن أمية النراعي وجهاته فبطل ما شنبوا به، ولم يبق بأيديهم شيء والحمد لله رب العالمين. وأما ما ذكرنا عن الصحابة رضى الله عنهم فالرواية عن عمر بن الخطاب قد استعملوا شيئاً كانت لهم فيه أناة فلا دليل فيه على أن طلاق الثلاث معصية أصلاً وهو صحيح عن ابن عمر ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. قال أبو محمد: ولا تضعف من قول من يقرانه ينفذ البدعة ويحكم بما لا يجوز بغير نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ.

قال أبو محمد: ثم وجدنا من حجة من قال أن الطلاق الثلاث بمجموعة سنة لا بدعة قول الله تعالى: (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فهذا يقع على الثلاث بمجموعة ومفرقة ولا يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض بغير نص وكذلك قوله تعالى: (إذا نكحتن المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) عموم لا باحة الثلاث والاثنين والواحدة وقوله تعالى: (وللطلقات مناع بالمعروف) فلم يخص تعالى مطلقة واحدة من مطلقة اثنتين ومن مطلقة ثلاثاً، ووجدنا ما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره عن حديث الثعلبي أن عمر بن الخطاب قال كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ثم قال: وإنا مع الناس عند رسول الله ﷺ.

قال أبو محمد: لو كانت طلاق الثلاث بمجموعة معصية لله تعالى لما سكت رسول الله ﷺ عن بيان ذلك فصح يقينا أنها سنة مباحة، وقال بعض أصحابنا: لا يخلو من أن يكون طلقها وهي امرأته أو طلقها وقد حرمت عليه ووجب التفريق بينهما فإن كان طلقها وهي امرأته فليس هذا قولكم لأن قولكم أنها بتمام اللعان تبين عنه أن الإبدوان كان طلقها اجنبية فأما نحن فيمن طلق امرأته لا فيمن طلق اجنبية. قلنا: إنما طلقها وهو يقدر أنها امرأته هذا ما لا يشك فيه أحد فلو كان ذلك معصية لسبكم رسول الله ﷺ إلى هذا الاعتراض فأما حجتنا كلها في ترك رسول الله ﷺ الإنكار على من طلق ثلاثاً

مجموعة امرأة يظنها امرأته ولا يشك انها في عصمته فقط، فان قالوا : ليس كل مسكوت عن ذكره في الاخبار يكون ترك ذكره حجة، قلنا: نعم، هو حجة لازمة الا ان يوجد بيان في خبر آخر لم يذكر في هذا الخبر بحيث لا يكون المسكوت عنه في خبر آخر حجة، ومن طريق البخاري نا محمد بن بشار نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر نا القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلق (١) فاستل رسول الله ﷺ أنحل للاول قال: لا حتى يذوق عسلتها كما ذاق الاول فلم ينكر عليه الصلاة والسلام هذا السؤال ولو كان لا يجوز لأخبر بذلك هو خبر فاطمة بنت قيس المشهور، ويأتيه من طريق يحيى بن أبي كثير اخبرني أبو سلة ابن عبد الرحمن نا فاطمة بنت قيس اخبرته أن زوجها ابن حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن فاطلق خالد بن الوليد في فراقها رسول الله ﷺ في بيت ميمونة أم المؤمنين فقالوا : ان ابن حفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس لها نفقة وعليها العدة وذكر باقي الخبر، ومن طريق مسلم نا اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - عن سفيان الثوري عن أبي بكر ابن أبي الجهم قال : سمعت فاطمة بنت قيس قد كرت حديث طلاقها قالت : واثبت رسول الله ﷺ فقال لم طلقك ؟ قلت ثلاثا فقال : صدق ليس لك نفقة » وذكر باقي الخبر، ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا حفص بن غياث نا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : « قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثا وانا أخاف ان يقتحم علي قال : فأمرها فتحولت » ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن سارية بن كليل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا قال : « ليس لها سكنى ولا نفقة » فهذا نقل تواتر عن فاطمة بأن رسول الله ﷺ اخبرها هي ونفر سواها بأن زوجها طلقها ثلاثا وبأنه عليه الصلاة والسلام حكم في المطلقة ثلاثا ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبر بأنه ليس بسنة ، وفي هذا كفاية لمن تصح نفسه ، فان قيل : ان الزهري روى عن أبي سارية هذا الخبر فقال فيه انها ذكرت انه طلقها آخر ثلاث تطليقات ، وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن زوجها أرسل اليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها فذكر الخبر وفيه فأرسل مروان اليها قبضة بن ذؤيب لخدمته وذكر باقي الخبر، قلنا : نعم هكذا رواه الزهري فاما روايته من طريق عبيد الله بن عبد الله فنقطعة لم يذكر عبيد الله ذلك

عنها ولا عن قبيصة عنها إنما قال: إن فاطمة طلقها زوجها وإن مروان بعث اليها قبيصة
لحديثه، وأما خبره عن أبي سبرة فمتصل إلا أن كلا الخبرين ليس فيهما أن رسول الله
ﷺ أخبرته هي ولا غيرها بذلك إنما المسند الصحيح الذي فيه أنه عليه الصلاة
والسلام سأل عن فية طلاقها وأنها أخبرته فهي التي قدمنا أولا، وعلى ذلك الإجمال
جاء حكمه عليه الصلاة والسلام، وكذلك كل لفظ روى به خبر فاطمة من أبت طلاق
وطلقها بالبت وطلقة ما طلاقا باتا وطلاقا باثنا فليعرف شيء منه أن رسول الله ﷺ وقف
عليه أصلا فسقط كل ذلك وثبت حكمه عليه الصلاة والسلام على ما صح أنه أخبر به من
أنه طلقها ثلاثا قط: (وأما الصحابة رضي الله عنهم) فإن الثابت عن عمر الذي لا يثبت
عنه غيره ما رويته من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل أن زيد بن
وهب أنه رفع إلى عمر بن الخطاب برجل طلق امرأته ألفا فقال له عمر: أطلقت
امرأتك؟ فقال إنما كنت ألعب فعلاه عمر بالدرة وقال: إنما يكفك من ذلك ثلاث
فإنما ضرب به عمر على الزيادة على الثلاث وأحسن عمر في ذلك وأعله أن الثلاث تكفي
ولم ينكرها، ومن طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت جاء رجل إلى علي
ابن أبي طالب قال: إنى طلقت امرأتى ألفا فقال له علي: بانت منك ثلاث وأقسم
سائرهن بين نسائك فلم ينكر جمع الثلاث، ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان
عن معاوية بن أبي يحيى قال جاء رجل إلى عثمان بن عفان قال: طلقت امرأتى ألفا
فقال بانت منك ثلاث فلم ينكر الثلاث، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن
عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة قال: قال رجل لابن عباس: طلقت امرأتى ألفا فقال له
ابن عباس: ثلاث تحرمها عليك وبقيتها عليك وزرا اتخذت آيات الله هزا فلم ينكر
الثلاث وأنكر ما زاد، والذي جاء عنه من قوله لمن طلق ثلاثا ثم ندم لو اتقيت الله لجعل
لك عجزا هو على ظاهره نعم أن اتقى الله جعل له مخرجا وليس فيه أن طلاق الثلاث معصية،
ومن طريق عبد الرزاق: عن معمر عن الأعمش: عن إبراهيم: عن غلظة قال:
جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: إنى طلقت امرأتى تسعا وتسعين فقال له ابن مسعود:
ثلاث تبينوا سائرهن عدوان، وهذا خبر أن غاية الصحة لم ينكر ابن مسعود. وابن
عباس الثلاث مجموعة أصلا وإنما أنكر الزيادة على الثلاث، ومن طريق أحمد
ابن شعيب أنا عمر بن علي نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق
السبيعي عن أبي الأحوص: عن عبد الله بن مسعود قال: طلاق السنة أن يطلقها طاهرا
من غير جماع، وهذا في غاية الصحة عن ابن مسعود فلم يخص طلاقه من طلاقين من ثلاث

فان قيل : قد روى الأعمش . عن أبي إسحق . عن أبي الأحوص . عن ابن مسعود وفيه
 فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، قلنا نعم : هذا
 أيضا سنة وليس فيه أن ماعدا ذلك حرام وبدعة ، فان قيل : قد رويتم من طريق حماد بن
 زيدنا يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين قال : قال علي بن أبي طالب : لو أن الناس أخذوا
 بأمر الله تعالى في الطلاق ما يبيع رجل نفسه في امرأة أبدا يدا فطلقها تطليقة ثم يترص ما
 بينها وبين أن تنقض عتها فتي ما شأرا جمعها قلنا : هذا منقطع عنه لان بن سيرين لم يسمع
 من علي كلمة ، ثم ليس فيه أيضا أن ماعدا ذلك معصية ولا بدعة لا يعلم عن الصحابة رضي
 الله عنهم غير ما ذكرنا ، وأما التابعون فروينا من طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبي خالد
 عن الشعبي قال : قال رجل لشرع القاضي : طلقت امرأتى مائة فقال بانت منك ثلاث
 وسبع وتسعون اسراف ومعصية فلم ينكر شرع الثلاث وانما جعل الاسراف والمعصية
 مازاد على الثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن قتادة . عن سعيد بن المسيب
 قال : طلاق العدة أن يطلقها اذا طهرت من الحيضة بغير جماع .

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : فلم يخص واحدة من ثلاث من اثنتين لا يعلم عن أحد من التابعين أن
 الثلاث معصية صرح بذلك الا الحسن . والقول بان الثلاث سنة هو قول الشافعي
 وأب ذر وأصحابهما .

واما صفة طلاق السنة

فقد ذكرنا قول ابن مسعود أنفا في ذلك من طريق الأعمش . عن أبي إسحاق وآخر من
 طريق علي بن أبي طالب وهو أن ابن مسعود قال : يطلقها في طهر لم يمسها فيه ثم يدعها حتى
 تحيض فإذا طهرت طلقها أخرى ثم يدعها حتى تحيض فإذا طهرت طلقها ثالثة ، وقال علي : له
 ان يطلقها ثم يدعها حتى تم عدها أو يراجعها في العدة ان شا ، ومثل قول ابن مسعود الذي
 ذكرنا قول رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ومثله عن معمر عن الزهري
 وعن قتادة عن ابن المسيب ومثله من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان
 عن ابراهيم النخعي وزاد فان كانت يست من الحيض فليطلقها عند كل حلال تطليقة وهو
 قول الشعبي . وعن كره أن يطلقها أكثر من واحدة . الليث . والاوزاعي . ومالك .
 وابو حنيفة . وعبد العزيز بن الماجشون . والحسن بن حي . وابو سليمان واصحابهم . واما
 قولنا في طلاق الحامل والتي لم يطأها والتي لم تحض والتي يست من الحيض فان النصوص
 التي ذكرنا قبل وانما جاءت في اللواق عدتهن الاظهار ، وأما الحامل فليس لها اقراء ناعي :
 وقد قال رسول الله ﷺ يا اوردناه قبل في صدر كلامنا في الطلاق : ثم يطلقها طاهرا

أرحاملا فين عليه الصلاة والسلام في الطاهران لا يطأها في ذلك الطهر قبل أن يطلقها
واجل طلاق الحامل (١) (وما كان من نسبها) وما التي لم يطأها فلا عدله عليها بنص القرآن
فليس من اللاتي قال الله تعالى فيهن (فطلقوهن لعدتهن) فله أن يطلقها كما بأمر الله تعالى
من شاء قال تعالى : (لا جناح عليكم أن تطلقتم النساء ما لم تمسوهن) وأما التي لم تحض
قط أو التي انقطع حيضها فقد قال من ذكرنا أنه يطلقها عند استهلال الحلال وهذا شيء
لا نوجه لانه لم يأت بإيجابه قرآن ولا سنة ، فان قيل : ألم يقل الله عز وجل : (واللاتي
يثن من الحيض من نسائكم أن ترتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) قلنا نعم
وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : والشهر تسعة وعشرون يوما ، فمن حيث ابتدأ
بالعدة فإذا أتم تسعة وعشرين يوما فهو شهره برهان ذلك قول الله عز وجل (يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) فأوجب عز وجل ما قلنا وهو أن يبدأ بعدد الشهور من
أى يوم أولية شاء العاد أو من حيث تجب العدة بالوفاة أو بالشهور وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٠ مسألة : ومن قال : أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى
سواء قال ذلك ونواه في موطوءة أو في غير موطوءة ، برهان ذلك أننا قد ذكرنا أن
طلاق الثلاث مجموعة سنة وإن اسم الطلاق يقع عليها وعلى الثنتين وعلى الواحدة
فأذلك كذلك فهو ما نوى من عدد الطلاق لقول النبي ﷺ : وإنما الأعمال بالنيات
وإنما لكل امرئ ما نوى ، فان لم ينو عددا من الطلاق فهي واحدة لأنها أقل الطلاق
فهي اليقين الذي لا شك فيه أنه يلزمه ولا يجوز أن يلزم زيادة بلا يقين وهو قول مالك .
والليث . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان . وسفيان . والأوزاعي : يلزمه
واحدة لا أكثر وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥١ مسألة : فلو قال لموطوءة أنت طالق أنت طالق أنت طالق فان نوى التكرير
لكلمته الأولى وأعلامها فهي واحدة ، وكذلك إن لم ينو بتكراره شيئا فان نوى بذلك أن
كل طلقة غير الأخرى فهي ثلاث إن كررها ثلاثا وهي اثنتان إن كررها مرتين بلا شك فلو قال
لغير موطوءة منه أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهي طلقة واحدة فقط لأن تكراره للطلاق
وقع وهي غير عدة منه إذ لا عدة على غير موطوءة بنص القرآن وهي أجنبية بعدو طلاق
الأجنبية باطل ، واختلف الناس في هذا فقال طائفة كما قلنا وقالت طائفة : إن كان وصل
كلامه ولم يقطع به صرحه عن بعض فهي ثلاث لازمة وإن كان فرق بين كلامه بسكتة فهي طلقة
واحدة فقط ، وقالت طائفة : إن كان ذلك في مجلس واحد فهي كلها أوزم سواء فرق بين كل

طلاقين بسكتة أو لم يفرقوا إن كان ذلك ويجالس شق لم يلزم من الطلاق إلا ما كان في المجلس الأول فقط ، فمن روي عنه مثل قولنا من طريق سعيد بن منصور ناعتاب بن بشير عن خفيف عن زياد بن أبي مريم عن ابن مسعود فيمن طلق امرأته ثلاثا ولم يكن دخل بها قال هي ثلاث فإن طلقها واحدة ثم نكحها لم يقع عليها إلا نكاحه بابت بالاولى ، وصح هذا عن خلاص ، وإبراهيم النخعي في أحداقوله . وطاوس ، والشعبي . وعكرمة ، وأبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وحاد بن أبي سليمان ، وروينا عن مسروق ، وروينا عن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن مطرف بن طريف ، قال : سألت الحكم بن عتيبة عن قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق يعني ولم يكن دخل بها قال تبين بالتطليقة الأولى والثتان التي أتبع ليستأبشي ، فقلت له : عن تحفظه قال عن علي بن أبي طالب . وعبد الله بن مسعود . وزيد بن ثابت ، وروينا أيضا عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري : والحسن بن حي . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابهم ، والقول الثاني رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال لنفي المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو قالها متصلة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فإن قال أنت طالق ثم سكنت ثم قال أنت طالق ثم سكنت ثم قال أنت طالق بابت بالاولى ولم تكن الأخيرة شيئا . ومثله سواء سواء عن عبد الله بن مغفل المزني وهو قول مالك ، والأوزاعي ، والليث ، والقول الثالث رويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الصمد قال قال منصور حدثت عن إبراهيم النخعي أنه كان يقول : إذا قال للتي لم يدخل بها في مجلس واحد أنت طالق أنت طالق أنت طالق فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فإن قام من مجلسه ذلك بعد أن طلق طلقا واحدة ثم طلق بعد ذلك فليس بشئ ، وقد جاءت روايات لا يان فيها منها ما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء ابن أبي رباح . وجابر بن زيد فالاجمعا : إذا طلقت البكر ثلاثا فهي واحدة : ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور - هو ابن المعتز - أن آخر قول الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها أنه ان شاء خطبها ، ومن طريق مالك . عن يحيى بن سعيد الاصبغري . عن النعمان بن أبي عياش : عن عطاء بن يسار أنه سئل عن طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمساها قال : طلاق البكر واحدة .

قال أبو محمد : لم يخصصوا مفرقة من مجموعة والله أعلم بمرادهم ، ومنها أيضا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن

عبد الرحمن بن ثوبان قال : طلق رجل من مريضة امرأته ثلاثا قبل الدخول فسال ابن عباس وعنده أبو هريرة ؟ فقال أبو هريرة : واحدة تبينها وثلاث تحررها فصبوها ابن عباس وهذا لا يصح لأن عمر بن راشد ضعيف ، ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن النعمان بن أبي عياش أن عبد الله قال فيمن طلق امرأته البكر واحدة تبينها وثلاث تحررها ونحوه عن أم سلمة أم المؤمنين وعلى بن أبي طالب فلم يدينوا مفرقة أم بمجموعة .

قال أبو محمد : أما من فرق بين قوله ذلك في مجلس وبين قوله ذلك في مجلسين فدعوى بلا برهان ، وكذلك من فرق بين قوله ذلك متصلا وبين تفرقه بين ذلك بالسكوت هو أيضا قول لا دليل على صحته فهو ساقط فصح قولنا لأنه بتمام قوله لما أنت طالق بانت وحل لها زوج غيره ولو مات لم ترثه ولو مات لم يرثها وليس في عدة منه فطلقة لمالغو ساقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٢ مسألة : فلو قال لغير موطوعة منه أنت طالق ثلاثا فإن كان نوى في قوله أنت طالق أنها ثلاث فهو ثلاث فإن لم ينو ذلك لكن نوى الثلاث إذ قال ثلاثا لم تكن طلاقا الا واحدة لأن بتمام قوله أنت طالق بانت منه فصار قوله ثلاثا لغوا لا معنى له وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٣ مسألة : وطلاق النفساء كالطلاق في الحيض سواء سواء لا يلزم الا أن يكون ثلاثا مجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان ، برهان ذلك أنه ليس بالحيض أو طهر وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الطلاق في الحيض وأمر بالطلاق في طهر لم يجامعها فيه أو حاملا ، ولا خلاف في أن دم النفاس ليس طهرا ولا هو حمل فلم يبق الا الحيض فهو حيض ولم يصح قطنص بان النفاس ليس حيضا بل لا خلاف في أن له حكم الحيض من ترك الصلاة والصوم والوطء وقد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أبود يعرف فصح ان كل دم أسود ظهر من فرج المرأة فهو حيض ما لم يتجاوز أمد الحيض وما لم يكن في حمل ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال لا م سلة وعائشة أمي المؤمنين رضی الله عنهما . إذ حاضت كل واحدة منهما أنفست قالت نعم فسمى رسول الله ﷺ الحيض نفاسا ، ومن قال بقولنا طائفة من السلف كما روينا من طريق وكيع عن جرير بن حازم . وسفيان الثوري قال جرير عن قيس بن مسعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ، وقال سفيان : عن ابن جرير عن عطاء قال زيد وعطاء إذا طلق الرجل امرأته وهى تفاسلم تعتد بدم نفاسها في عدتها ، وقال غيرهما : غير هذا

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة قال : قال مطر الرزاق عن الحسن بن علي تطلق وهي حائض ثلاثا قال : تعتد به قرأنا من اقربائنا ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، قال : يكره أن يطلق امرأته حائضا كما يكره أن يطلقها نفاسا .

قَالَ ابُو حَمْدٍ : ولو أن امرأه طلق امرأته في طهر لم يسفاه في طلاقا رجعا لحملت من زنا ، أو من إكراه أو من شبهة بجهالة فانها تنتقل الى عدة الحامل فتنتفي عنتها بوضع حملها لانها زوجته بعد ثرثه ويرثها ويلحقها لإبلاؤه وظهاره ، ويلاعنها ان قذفها فهي مطلقة من ذوات الأحمال ، وقد قال تعالى : (وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن) ، وكذلك تنتقل الى عدة الحامل الوفاة ان مات ، وسواء حملت في الطهر الأول أو الثاني أو الثالث ، فان كان الطلاق ثلاثا أو آخر ثلاث أو معتقة تحيرت فراقه لم تنتقل الى عدة الوفاة ، ولا الى عدة . لكن ان حملت في الطهر الأول عدت جميع حملها قرأنا ثم عدت نفاسا حيضا ، ثم تأتي بقرآن بعده ، ولا فرق بين اعتدادهما به قرأنا ولو لم يبق منه الا طريقة عين وبين اعتدادهما به ولو لم يبق منه إلا طريقة عين ، لأن بعض الطهر طهر ، فان حملت في الطهر الثاني عدت مدة حملها قرأنا ثانيا ، ثم نفاسا حيضا ثم عليها أن تأتي بقرء ثالث فان حملت في الطهر الثالث عدت مدة حملها قرأنا فاذا وضعت حملها بأول دم يظهر منها تمت عدتها ، وحلت للازواج لانها قد لزمها الاعتداد بالاقراء بنص القرآن فلا يسقط عنها ، فلو كانت ممن لا ينجس فكان طلاقها باثنا كما ذكرنا ، أو كانت معتقة فاختارت فراقه فانها تتأدى على عدة الشهور وتحل للازواج بتأمرها ، ولا معنى للحمل حينئذ ، وكذلك لو حملت بعد موتها فانها تتأدى على عدتها أربعة أشهر وعشر ليل . ثم تحل للازواج بتأمرها ، ولا يراعى الحمل وانما نفي بقولنا تحل للازواج أنها يحل لها الزواج ، وأما الوطء فلا ألبته حتى تضع حملها ثم تطهر مزم نفاسا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٤ مسألة : ومن طلق امرأته ثلاثا كما ذكرنا لم يحل له زواجها الا بعد زوج بطلأها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بد ، ولا يحل لها الوطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دير ولا وطئها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها باغما أو بسكر أو بجنون ولا وهو كذلك فان بقي من حسه أو من حسها في هذه الأحوال أو في النوم ما تدرك به اللذة أحلها ذلك اذا مات ذلك الزوج أو طلقها أو انفسخ نكاحها منه بعد صحته . وكذلك ان كان النكاح صحيحا . ثم وطئها في حال لا يحل فيه الوطء من

صوم فرض منه أو منها أو إجماع كذا أو اعتكاف كذا ، أو وهي حائض فكل ذلك لا يحلها ، ويحلها العبد يتزوجها والذي أن كانت هي ذمية ، ولا يحلها أن كانت أمة وطء سيدها لها ، برهان ذلك قول الله عز وجل : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله) ففي هذه الآية عموم كل زوج ولا يكون زوجا إلا من كان زواجه صحيحا . وأما من تزوج بخلاف ما أمره الله عز وجل فليس زوجا ولا عقده زواجا وفيها تحليل رجعت لها بعد طلاق الزوج . وبقي أمر الوطء وأمر موت الزوج الثاني وانفساخ نكاحه فوجدنا مارويناء من طريق أبي داود السجستاني ناسدنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : سئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته نفى ثلاثا فتزوجت غيره فطلقها قبل أن يواقعها أتعل لزوجها الأول؟ قالت : فقال رسول الله ﷺ لا تتحل للأول حتى تذوق عسيلة الآخر ويذوق عسيلتها ، ففي هذا الخبر زيادة عموم حلها له بالوطء لا غيره فدخل في ذلك موته وانفساخ نكاحه بعد صحته ودخل في عموم ذوق العسيلة كل ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق • وإنما قلنا إن وطء السيد لا يحلها لزوجها المطلق لها لأنه ليس زوجا وإنما أحلها له تعالى بعد أن تنكح زوجا غيره ، وفي كثير مما ذكرنا خلاف من ذلك عن سعيد بن المسيب قال : كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب في المطلقة ثلاثا ثم تزوج قال سعيد : أما الناس فيقولون حتى يجمعا وأما أنا فإني أقول : إذا تزوجها بتزويج صحيح لا يريد بذلك إحلالا فلا بأس أن يتزوجها الأول •

قال أبو محمد : كان ينبغي لمن يقول في رده حديث المسح على العمامة وحديث الخمس رضعات إن هذا زائد على القرآن فلا يجوز أن يؤخذ منه إلا ما جاء به تواتر أن يقول بقول سعيد ههنا لأن خبر عائشة في ذوق العسيلة زائد على ما في القرآن لم يأت إلا من طريق عائشة رضي الله عنها التي من قبلها جاء خبر الخمس رضعات ، ولا فرق بين طريق ابن عباس وروى غير صحيح من طريق أنس وابن عمر . وكذلك ينبغي لمن قال برد الستة الثابتة في أن لا يتم بيع إلا بأن يفترقا عن موضعهما فإنه ما تكثر به البلوى أن يقول بقول سعيد ، ويقول هذا ما تكثر به البلوى فلو صح ما خفي عن سعيد وجاء عن الحسن أنها لا تتحل لزوجها الأول وإن وطئها الثاني إلا حتى ينزل فيها ، ولقد ينبغي للمالكيين القائلين إن التحريم يدخل بأرق الأسباب . ولا بدخل

التحليل إلا باعظ الأسباب أن يقول بقول الحسن هذا ولكن تناقضهم أكثر من ذلك . واختلفوا في المسلم يطلق الكتانية ثلاثا فتزوج كتانيا ويطأها ثم يموت . فقال الحسن البصري والزهري . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . والشافعي وأبو سليمان وأصحابهم أنها قد حلت للأول ، وقال ربيعة ومالك : لا يحلها وما نعلم لهم شعباً إلا قولهم ليس له طلاق قلنا : فكان ماذا أى شئ . في ذلك مما يمنع من إحلالها إن مات أو انفسخ نكاحه منها ثم نسلهم إن تزوجها ووطئها ثم أسلم ولم يطأها بعد اسلامه ثم طلقها يحلها له أم لا فإن قالوا لا يحلها له بطل تعليلهم بأنه لا طلاق له إذ قد صح طلاقه وإن قالوا بطل يحلها نقضوا قولهم في أن وطئه الزوج الكتاني لا يحلها ، وأما اختلافهم في النكاح الفاسد فجمهور الناس على هذا الاثبات روى عن الحكم بن عتيبة أنه يحلها ، وهذا خطأ لأنه ليس زوجها ولو كان زوجها ماحل أن يفرق بينهما بلامعنى إلا فساد عقده فقط . وأما الاختلاف في هل يحلها وطئه سيدها إن كانت أمة . فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع ناخالد عن مروان الاصفر عن أبي زافع ، قال دخلنا على عثمان أمير المؤمنين فسأناه عن رجل كانت تحتة أمة فطلقها فبانت منه فخلع عليها سيدها ثم خلا عنها وعنده زيد ابن ثابت . ورجل آخر من أصحاب رسول الله ﷺ فقالا جميعاً لا بأس به ، ومن طريق حماد بن سلة عن قتادة عن الحسن أن زيد بن ثابت . والزيبر بن العوام كانا لا يريان بأساً بالأمة يطلقها زوجها فيفسرها سيدها ثم يتزوجها زوجها قالوا جميعاً إذا لم يرد السيد بذلك إحلالها فليس به بأس . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان . عن أشعث بن عبد الملك الحمراني . عن الحسن البصري . عن زيد بن ثابت قال السيد زوج ، ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج . عن عطاء . عن ابن عباس في العبد يت الأمة أنه يحلها أن يطأها سيدها . قال عطاء : من كانت زوجته أمة فبنتها ثم ابتاعها قبل أن تنكح غيره فحلل له وطؤها فإن وطئها ثم أعقبا فله أن يتزوجها فإن أعقبا قبل أن يطأها لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وهذا تقسيم لا يبرهان على صحته ، وروينا خلاف هذا عن غيرهم كما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع ناخالد هو الحذاء . عن الحكم بن عتيبة . عن علي بن أبي طالب قال : حتى تحل له من حيث حرمت عليه يعني الأمة تطلق فيطأها سيدها دون أن تتزوج زوجها آخر . وبه إلى خالد الحذاء عن أبي معشر . عن إبراهيم النخعي . عن عبيدة السلباني . عن ابن مسعود قال لا تحل له الأمن حيث حرمت عليه وصح عن مسروق أنه رجع إلى هذا

القول بعد أن أتى بقول زيد ، وأما هل تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن كانت زوجته وطلقها ثلاثا فقد ذكرنا أنفاً عن عطاء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء رجل بت أمة ثم ابتاعها ولم تنكح بعده أحداً لتحل له قال نعم كان ابن عباس يقول ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . عن اسماعيل بن أمية . عن ابن قسيط أن كثيراً مولى الصلت طلقها وتطلقتين ثم اشتراها فأعتقها فقال زيد بن ثابت لو كنت وطنتها بالملك حلت لك ولكن لا تحل لك حتى تنكح زوجاً غيره * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن مثل قول زيد وعطاء سواء . وصح عن غيرهم خلاف ذلك ، روي أنه لا تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن طلقها ثلاثا عن عثمان وزيد بن ثابت : وصح عن جابر بن عبد الله . وعن علي بن أبي طالب أنه كره ذلك وصح عن مسروق ، والنخعي ، وعبيدة الساماني ، والشعبي . وابن المسيب وسليمان بن يسار *

قَالَ ابْنُ مَوْحِدٍ : ولا يحل للسيد أن يرى من عورتها شيئاً إلا ما يرى من حرمتها ولأنه يلد بها لقول الله عز وجل (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فمما تعالى ولم يخص بخلاف الكتابية والحائض والصائمة فرضاً والمحرم لأن هؤلاء أئماً حرم نكاحهن قط وهو الوجه وبالله تعالى التوفيق

١٩٥٥ مسألة فلو رغب المطلق ثلاثاً إلى من يتزوجه ويطأها ليحياها له فذلك جائز إذا تزوجه بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه أياها فإذا تزوجه فهو بالخيار أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها فإن طلقها حلت للاول فلو شرط في عقد نكاحها أنه يطلقها إذا وطئها فهو عقد فاسد مفسوخ أبداً ولا تحل له به ولا فرق بين هذا وبين ما ذكرنا قبل في كل نكاح فاسد *

قال أبو محمد : وقال بعض القائلين : لا تكون حلالة إلا بنكاح رغبة لا ينوي به تحليلاً للذي طلقها واحتجوا في ذلك بأثر رويناه من طريق أحمد بن شعيب ناظره وابن منصور ناظره . وهو الفضل بن دكين . عن سفیان الثوري عن أبي قيس . هو عبد الرحمن بن ثروان . عن هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال ولعن رسول الله ﷺ الواشمة والمستوشمة والواصلة والموصولة وكل الرابو وكله والحل والحلل له وهذا خبر لا يصح في هذا الباب سواء ثم آثار بمعناه إلا أنها هالكه أمام طريق الحارث الأعور الكذاب أو من طريق إسحاق الثوري ولا خيره فيه *

قال ابو محمد : اختلف الناس في المحلل الآثم الملعون والمحلل له الآثم الملعون من هما : فروينا من طريق وكيع . عن سفيان الثوري . عن المسيب بن رافع . عن قيصة (١) بن جابر قال قال عمر بن الخطاب : لا أوق بمحل ولا بمحلل الا رجعت ، ومن طريق ابن وهب أخبرني يزيد (٢) بن عياض بن جمدة أنه سمع نافعا يقول : ان رجلا سأل ابن عمر عن التحليل فقال له ابن عمر : عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئا من ذلك لرجم فيه .

قال ابو محمد : يزيد بن عياض بن جمدة كذاب مذكور بوضع الحديث ، وعن عبد الرزاق . عن سفيان الثوري . عن عبد الله بن شريك العامري قال سمعت ابن عمر يسأل عن طلق امرأته ثم ندم فاراد أن يتزوجها رجل يحللها؟ فقال له ابن عمر كلاهما زان ولو مكثا عشرين سنة ، ومن طريق وكيع . عن أبي غسان المديني عن عمر بن نافع . عن أبيه أن رجلا سأل ابن عمر عن طلق امرأته ثلاثا فتزوجها هذا السائل عن غير مؤامرة منه أمحل لمطلقها قال ابن عمر : لا إلا بتكاح رغبة كنا نعدده سفاحا على عهد رسول الله ﷺ ، ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد . عن محمد بن عبد الرحمن المرادي أنه سمع أبا مرزوق (٣) التجيبي يقول : إن رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم ندما وكان له جار فاراد أن يحلل بينهما بغير عليهما فسألت من ذلك عثمان فقال له عثمان لا إلا بتكاح رغبة غير مدلسة ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الأعشى عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال : آكل الربا ومؤكله وشاهدها وكاتبه إذا علموا به والواصلة والمستوصلة ولاوى الصدقة والمعتدى والمترد اعرايا بعد هجرته والمحلل والمحلل له ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشيم عن خالد الحذاء عن مروان الأصغر عن أبي رافع قال : سئل عثمان وعلي وزيد بن ثابت عن الامه هل يحلها سيدها تزوجها اذا كان لا يريد التحليل يعني اذا بت طلاقها؟ فقال عثمان وزيد نعم . فقام على غضبان وكره قولهما ، وعن علي لعن المحلل والمحلل له . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن الأعشى عن مالك بن الحارث عن ابن عباس : أن رجلا سأله عن طلق امرأته كيف ترى في رجل يحللها له فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه . وصح عن قتادة . والحسن . والنخعي قالوا ان نوى واحد من التاكح أو المنكح (٤) أو المرأة التحليل فلا يصالح فان طلقها فلا تحلل للذي طلقها . ويفرق بينهما اذا كان تكاحه

(١) وفي النسخة رقم ١٤ عن جابر واصله غلط (٢) وفي النسخة رقم ١٦ زيد (٣) وفي النسخة رقم ١٦ مروان (٤) هكذا في النسخ واصله المنكح

على وجه التحليل . وروى عن الحسن أنه سئل عن ذلك ؟ فقال : أتق الله ولا تكن
مسمار نار في حدود الله . وأنه قال : كان المسلمون يقولون : هو التيس المستعار .
وعن سعيد بن جبير المحلل ملعون . وروى أيضا عن سعيد بن المسيب وطاوس . وروينا
ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة أيضا . ومن طريق سعيد بن منصور
نا هشم أنا مغيرة ويونس بن عبيد قال مغيرة : عن إبراهيم وقال يونس عن الحسن
ثم ذكره نسا كما أوردناه . وقال سفیان الثوري ان تزوجها ليحلها الذي طلقها
فاجعته . قال سفیان يحدد نكاحا ، وقال مالك ان نوى الزوج الثاني ان يتزوجها
ليحلها للاول فهو نكاح فاسد مفسوخ ولها عليه المهر الذي سمي لها . ولا تحل بوطئه
للاول . وذهب آخرون الى اجازة ذلك . كما روينا من طريق عبد الرزاق عن هشام
— هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين قال : أرسلت امرأة الى رجل فزوجته
نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان يقيم عليها ولا يطلقها وأوعده أن
يعاقبه ان طلقها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه أنه
كان لا يرى بأسا بالتحليل اذا لم يعلم أحد الزوجين به ، وقال الليث بن سعد : ان
تزوجها ثم فارقها لترجع الى زوجها ولم يعلم المطلق ولا هي بذلك . وإنما كان ذلك
منه احتسابا فلا بأس بان ترجع الى الاول فان بين الثاني ذلك للاول بعد دخوله بها
لم يضره ذلك . وهو قول سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر . وصح عن
عطاء فبين نكح امرأة عامدا محلا ثم رغب فيها فامسكها قال لا بأس بذلك . وروينا
عن الشعبي لا بأس بالتحليل اذا لم يأمر به الزوج وبه يقول الشافعي وأبو ثور قال
جميعا : المحلل الذي يفسد نكاحه هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح انه انما يتزوجها
ليحلها ثم يطلقها . فاما من لم يشترط ذلك عليه في عقد النكاح فهو عقد صحيح لا دأخله
فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط . نوى ذلك في نفسه أو لم ينوه . قال
أبو ثور وهو ماجور . وأما ابو حنيفة وأصحابه فروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف
عن ابي حنيفة مثل قول الشافعي سواء سواء . وروى أيضا عن محمد بن الحسن عن ابي
يوسف عن ابي حنيفة أنه اذا نوى الثاني تحليلها الاول لم تحل له بذلك ، وهو قول ابي
يوسف ومحمد وروى عن زفر بن الهذيل وابي حنيفة انه وان اشترط عليه في نفس
العقد أنه انما يتزوجها ليحلها للاول ؛ فانه نكاح صحيح ويحصنان به ويطل الشرط
وله أن يسكها فان طلقها حلت للاول . وروى ذلك عن زفر عن ابي حنيفة والحسن
ابن زياد .

قال أبو محمد : أما احتجاج المالكيين بمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فهو كله عليهم لاهم . أما عمر فلم يأت عنه بيان من هو المحلل الملعون الذى يستحق الرجم فليسوا أولى به من غيرهم ثم قد خالفوا عمر في ذلك فلا يرون فيه الرجم . ثم قد أوردنا عن عمر اجازة طلاق المحلل فبطل تعليقهم به . وكذلك الرواية عن علي وابن مسعود ليس فيها عنهما : أى المحللان هو الملعون ونحن نقول ان الملعون هو الذى يعقد نكاحه معكنا بذلك فقط ، وأما عثمان وزيد فهم مخالفون لما في تلك الغتيا بعينها في أن وطء السيد بملك البين يحللها للذى بها ومن الباطل أن يحتج بقولهم في موضع ولا يحتج به في آخر ، هذا تلاعب بالدين . وأما ابن عمر فقد خالفوه في أنه زنا ، وأما ابن عباس فليس عنه بيان أن النكاح فاسد ولا أنها لا تحل به ولم قضية خالفوا فيها ابن عباس مع أنه لا حاجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الخبر عن رسول الله ﷺ بأنه لعن المحلل والمحل له فنعلم كل ما قاله عليه الصلاة والسلام فهو حق الأناجر جمع خصمنا لا يختلف في أن هذا اللفظ منه عليه الصلاة والسلام ليس عموما لكل محل ولكل محل له ولو كان ذلك وأعوذ بالله وقد أعادنا الله تعالى من ذلك لعن كل واحد وكل موهوب له وكل بائع وكل متابع له وكل ناكح وكل منكح لأن هؤلاء كلهم محلون لشيء كان حراما ومحل لهم أشياء كانت حراما عليهم . وهذا الاشك في فصح بقينا أنه عليه الصلاة والسلام إنما أراد بعض المحللين وبعض المحلل لهم فإذا هذا كالأشمس وضروحا وقينا لا يمكن سواه فلا محل لمسلم أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد أمر كذا إلا يبين من نص وورد لاشك فيه والافهم كاذب على رسول الله ﷺ ومقول له ما لم يقله ومخير عنه بالباطل فإذا هذا كله يبين فالمحل الملعون والمحل له كذلك إنما هما بلا شك من أحل حراما لغيره بلا نص : ثم نظرنا هل يدخل في ذلك من تزوج في نيته أن يحلها المطلقة ثلاثا أم لا يدخل : فوجدنا كل من يتزوج مطلقة ثلاثا فإنه بوطنه لها محل والمطلق محل له نوى ذلك أولم ينه فبطل أن يكون داخل في هذا الوعيد لا به حتى انت اشتراط ذلك عليه قبل المقدف ولغوم القول ولم يعتقد النكاح الا صحيحا برأى من كل شرط بل كما أمر الله عز وجل : وأما بنيت لذلك فقد قلنا فيها الآن ما كفى ، والعجب ان المخالفين لنا يقولون فيمن تزوج امرأة في نيته أن لا يمسه إلا شهرا ثم يطلقها إلا أنه يذكر ذلك في عقد النكاح فإنه نكاح صحيح لا داخل فيه وهو خير أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها وإنه لو ذكر ذلك في نفس المقدل كان عقدا فاسدا مفسوخا فافرق بين ما أجازوه وبين ما منعوا منه وليس هذا قياسا لأحد التا كحين عل صاحبه لسنه فله باب واحد يبين حكمه قول رسول الله ﷺ الذى قد ذكرناه باسناده عفى لامتى عما حدثت به

أنفسها ما لم يخرج ذلك بقول أو عمل لاسيما وقد جاء في ذلك الخبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام من قوله للثلاث طلقها رفاعه القرطلى وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير أن ترجعى إلى رفاعه لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته أو كما قال عليه الصلاة والسلام فليجعل عليه الصلاة والسلام إرادتها الرجوع إلى الذى طلقها ثلاثا مانعا من رجوعها إذا وطئها الثانى فصح بذلك قولنا وبقي قوطم وتأويلهم غايبا من كل برهان ودعوى لا حجة على صحتها ووضع المحلل الملعون هو الذى يتزوجها ببيان أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ويعقدان النكاح على هذا فإذ احرام مفسوخ أبدا لأنهما تشارطا شرطاً يلتزمانه ليس فى كتاب الله تعالى إباحة التزامه وقد قال عليه الصلاة والسلام وكل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وصح أن كل عقد نكاح أو غيره عقد على إن لا صحة له إلا بصحة ما لا صحة له فهو باطل لا صحة له وبالله تعالى تاييد : فلنذكروا ما حدثنا أحمد بن قاسم نا أبى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا اسماعيل بن اسحاق نا اسحاق بن محمد الفروى نا ابراهيم بن اسماعيل الفروى عن داود حدثني عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل عن المحلل فقال «لأنكاح الانكاح رغبة لا نكاح الانكاح رغبة لا نكاح دلّة ولا مستهزى بكتاب الله تعالى ثم تذوق العسيلة» فهذا حديث موضوع لأن اسحاق بن محمد الفروى ضعيف جدا متروك الحديث، ثم عن ابراهيم بن اسماعيل وهو بلا شك إمام بن مجمع وأما ابن أبى حبيبة وظلماهما أنصارى مدنى ضعيف لا يحتج بهما : ثم لو صح لم يكن فيه علينا حجة لأنهم لا يأتوننا بأى المحللين أراد عليه السلام وقد بينا قبل أنه عليه الصلاة والسلام لم يرد كل محلل وإنما فى هذا الخبر أنه لا نكاح إلا نكاح رغبة وهذا نكاح رغبة فى تحليلها للمسلم كما أمر الله عز وجل (حتى تنكح زوجا غيره) وهو زوج غيره بلا شك وكما بين عليه الصلاة والسلام حتى يذوق كل واحد منهما عسيلة الآخر فهو إذا وطئها قد ذاق كل واحد عسيلة الآخر وفيه لا نكاح دلّة وليس هذا نكاح دلّة. إنما الدلّة أن بدلس له بقير التي تزوج أو الذى يتزوج لا رغبة فى نكاح لكن ليضربها فى قسمها أو ما لها وهم يبيعون نكاح من لا تنكح إلا ما لها أو لحسبها أو لوجاهة أيبها أو أخبها لا رغبة فيها وهذا تناقض منهم وفيه ولا مستهزى بكتاب الله عز وجل وهذا ليس منهم أحد مستهزئاً بكتاب الله عز وجل بل كل واحد منهم طامع لكتاب الله عز وجل عاملون به تمتنعون من خلافه إذ قصدوا ما لا يحل له مراجعتها إلا بما أمر الله تعالى به إنما المستهزى بكتاب الله عز وجل من يخالف ما فيه أو لوتزوجها قبل زوج فصاح أن هذا الخبر على سقوطه عليهم بلهم بوخبر آخر رواه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمران ابن شهاب أخيهما عن عروة بن

الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته بخبر امرأة رفاعة القريظي إذ طلقها ثلاثا وذكرها للنبي ﷺ أنه ليس معه الا مثل هدية من أو بها وقوله عليه الصلاة والسلام تريد أن ترجعي اليرفاعة لاحتى تذوق عيسته ويذوق عيشتك، ثم روي نافع بن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : أنت امرأة إلى النبي ﷺ فقمعت ثم جاءته بعد فأنخبرته أنه قد مسها فنهى أن ترجع إلى زوجها الأول وقال اللهم ان كان (١) إنما بها أن يجعلها اليرفاعة فلا يتم له نكاحها مرة أخرى ثم أنت أبا بكر وعمر في خلافتكما فمناهاها .

قال أبو محمد : فهذه حجة قاطعة لنا عليهم لأن فيه أن رسول الله ﷺ لم يطل نكاحها لعبد الرحمن مع تقديره أنه إنما يريد إحلالها ليرفاعة لكن لما أنكرت أن يعيد الرحمن وطئها ثم لما علمت أنها لا تحل له الا بعد أن يطأها عبد الرحمن رجعت عن ذلك الانكار وأقرت بأنه وطئها ، وقوله عليه الصلاة والسلام ان كان إنما بها أن يجعلها ليرفاعة فلا يتم له نكاحها مرة أخرى إنما هو بلا شك أنه لا يتم ليرفاعة نكاحها مرة أخرى : والمال يكون لا يختلفون اذا لم تكن نية الزوج الثاني إحلالها الاول وكانت هي لم تنوط بزواجها اياه الا لتحليلها للاول فانها تحل بذلك المقدور بالوطء فيه وهذا خلاف لهذا الخبر يقيين وإنما في هذا الخبر انها لا تصدق اذا أنكرت مس الثاني لما ثم علمت أنها لا تحل له الا بوطئها اياها فأقرت بأنه وطئها وهذا قولنا انها لا تصدق الا حتى يجتمع اقرارها واقرار الزوج بالوطء أو تقوم بوطئها لها بينة وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ولو أخذ لذلك أجره فهي أجره حرام فرض ردها قال أبو محمد : وما نعلم لمن عالف قولنا حجة أصلا لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا مقبولة ولا قياس ولا سبيل قول مالك الذي خص نية الزوج الثاني دون نيتها ودون نية المطلق .

١٩٥٦ مَسَّ الْمَرْءُ لِمَا يَبْقَى طَلَاقُ الْإِنْفَاقِ : إما الطلاق وإما السراح وإما الفراق مثل أن يقول أنت طالق أو يقول مطلق أو قد طلقتك أو أنت طالقة أو أنت الطلاق أو أنت مسرحة أو قد سرحتك أو أنت السراح أو أنت مفارقة أو قد فارقتك أو أنت الفراق هذا كله اذا نوى به الطلاق فان قال في شيء من ذلك كله لم انو الطلاق صدق في النية ولم يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه وصدق في سائر ذلك في القضاء أيضا .

(١) هكذا في النسخ والنسني إنما نزل بها ووطئها

برهان ذلك قوله عز وجل (ثم طلقتموهن) وقوله تعالى (فطلقوهن) وللطلاق متاع) وقوله تعالى (وسرحوهن سراحا جيلا) وقوله تعالى (فامسك بمعروف أو تسريحا بحسان) وقوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف). (وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته) لم يذكر الله تعالى حل الزوج للزوجة إلا بهذه الألفاظ فلا يجوز حل عقدة عقدت بكلمة الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ إلا بما نص الله عز وجل عليه (ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه) : وأما قولنا أن نوى مع ذلك الطلاق فقول رسول الله ﷺ : « إمام الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » وأما تفرقنا بين ألفاظ الطلاق فلم يوجب أن يعنى قوله فيها : لم أنو الطلاق في القضاء خاصة وراعينا ذلك في الفاظ السراح والفراق فلأن لفظة الطلاق وما تصرف منها لا يقع في اللغة التي خاطبنا الله عز وجل بها في أحكام الشريعة الأعلى حل عقد الزواج فقط لا معنى آخر البتة فلا يجوز أن يصدق في دعواه في حكم قد ثبت بالبينة عليه وفي إسقاط حقوق وجبت يقينا للمرأة بالطلاق قبله وراعينا دعواه تلك في الفتيا لأنه قد يريد لفظا آخر فيسبغه لسانه إلى ما لم يردمه فإذا لم يعرف ذلك إلا بقوله فقولته كله مقبول لا يجوز أخذ بعضه وإسقاط بعضه ، وأما الفاظ السراح والفراق فاتها تقع في اللغة التي بها خاطبنا الله عز وجل في شرائعه على حل عقد النكاح وعلى معان أخر وقوعا مستويا ليس معنى من تلك المعاني أحق بتلك اللفظة من سائر تلك المعاني فيكون أنت مسرحة أى أنت مسرحة للخروج إذا شئت وقوله قد فارتك وأنت مفارقة في شيء ما بينهما ما لم توافقه فيه فلما كان ذلك كذلك لم يجوز أن يحكم بحل عقد صحيح بكلمة الله عز وجل بشيرية من ما يوجب حلها وبالله تعالى التوفيق ●

١٩٥٧ مَسْمُومَةٌ : وما عدا هذه الألفاظ فلا يقع بها طلاق البتة نوى بها طلاقا أو لم ينو . لأن فيقال ولا قضاء مثل الخلية والبرية وأنت مبرأة وقد بارأتك وجعلك على غارك والحرج وقد وهبتك لأهلك أو لمن يذكر غير الأهل والتحرير والتخيير والتعليك . وهذه الفاظ جاءت فيها آثار مختلفة الفتيا عن نهر من الصحابة رضي الله عنهم . ولم يأت فيها عن رسول الله ﷺ شيء أصلا ولا حجة في كلام غيره عليه الصلاة والسلام لاسيما في أقوال مختلفة ليس بعضها أولى من بعض . فاما التحريم والتخيير والتعليك وقد وهبتك فقد ذكرنا ما قبل وذكرها هنا إن شاء الله عز وجل ما يسر لنا من أقوال السلف في سائر الألفاظ التي لم تذكرها قبل وهنا أيضا الألفاظ جاءت فيها آثار عن النبي ﷺ وهي البائن والبتة واعتدى وألحقى بأهلك وأمرك

يدك : فاما امرك يدك فقد ذكرناه قبل فلا بد من ذكر الآثار التي جاءت في مسائل هذه الألفاظ ويان حكمها ان شاء الله عز وجل وههنا ايضا الفاظ لم يأت في شيء منها أثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولكن جاءت فيها فتاوى مختلفة عن نفر من التابعين فنذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك ما يسر الله تعالى لنا ذكره ، واما الألفاظ التي لم يأت فيها أثر لاعتبار النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين رحمهم الله وانما جاءت فيها فتاوى عن فقهاء الامصار بأرائهم فلا معنى للاشتغال بها لانه لا يستعمل تفريق نكاح مسلم واباحة فرج مسلمة لغير من أباحه الله تعالى له الا ما قلده ضال بتقليده مستهلك هالك ونعوذ بالله من الخذلان *

١٩٥٨ مسألة : في الألفاظ التي جاءت فيها عن رسول الله ﷺ وهي الحقى بأهلك . واعتدى . والبينة . والبائن . فاما الحقى بأهلك فسكا رويانا من طريق البخارى ثنا الحيدى ثنا سفيان الثوري قال : حدثني الزهري أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين « أن ابنة الجونم أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لها لقد عدت بعظيم الحقى بأهلك » *

قال أبو محمد : وليس في هذا الخبر حجة لمن ادعى ان الحقى بأهلك لفظ يقع به الطلاق لما رويناه من طريق البخارى نا أبو نعيم هو الفضل بن دكين نا عبد الرحمن بن الفضيل . عن حمزة بن أبي أسيد . عن أبيه أنه كان مع رسول الله ﷺ وقد أوتى بالجوينة فأنزلت في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخل ومعهما دابتهما فدخل عليه الصلاة والسلام علم فقال لها هي لي نفسك قالت وهل تهب الملكة نفسها لسوقة فاهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ ثم خرج فقال يا أبا أسيد اكسها رازقتين (١) وألحقها بأهلك : ومن طريق مسلم حدثني محمد بن سهل نا ابن أبي مريم - هو سعيد - نا محمد - هو ابن مطرف أبو غسان - أخبرني أبو حازم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله ﷺ امرأة من العرب فامر أبا أسيد أن يرسل اليها فإرسل اليها فقدمت فنزلت في أجم (٢) بنى ساعدة فدخل رسول الله ﷺ فلما كلمها قالت أعوذ بالله منك قال قد أعذتك مني فقال لها أنتدين من هذا قالت لا قالوا هذا رسول الله ﷺ جاءك ليخطبك قالت أنا كنت أشقى من ذلك - فهذه كلها أخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد

(١) تثنية رازقية وهي ثياب كتان بيض (٢) أجم بضمين جميعا آجام وهي الحصون

فلاح انه عليه الصلاة والسلام لم يكن تزوجها بعد وانما دخل عليها ليخطبها فبطل
تعلقهم بقوله عليه الصلاة والسلام الحقى باهلك ثم لوصح أنه عليه الصلاة والسلام
كان قد تزوجها فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام ذكر انه انما طلقها بقوله الحقى باهلك .
ولا تحمل النكاحات الصحاح الا يقين . وقد رويانا من طريق أحمد بن شعيب أنا
سليمان بن داود نا ابن وهب عن يونس بن يزيد قال قال ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن
ابن كعب بن مالك أن عبد الرحمن بن كعب قال سمعت كعب بن مالك يحدث حديث
تخلفه عن تبوك فذكر فيه أن رسول الله ﷺ أرسل إليه يأمره أن يعتزل امرأته
قال فقلت لرسوله أطفها أم ماذا أفعل قال لا بل اعتزلها فلا تقربها قال كعب فقلت
لامراً ، الحقى باهلك فسكوني فبهم حتى يقضى الله في هذا الأمر فهذا كعب لم ير
الحقى باهلك من ألفاظ الطلاق ولا يعرف له يخالف في ذلك من الصحابة رضى الله
عنهم ، وروينا عن قتادة أيضاً أنه ليس ذلك شيء : وجاءت عن التابعين في ذلك
آثار ، وروينا عن الشعبي . والحسن : ان من قال لامرأته . الحقى باهلك فهو على ما
نوى وهو قول مالك . والشافعي . وصح عن الحسن : ان نوى طلاقاً فهي واحدة
رجعية ، والا فليس بشيء : ورويناه عن الشعبي أيضاً : وروى عن عكرمة انها
طلقة واحدة رجعية فقط : وعن الزهري انها طلقة واحدة . وقال أبو حنيفة وسأله
ان نوى واحدة او اثنتين فهي طلقة واحدة بائنة ولا بد وان نوى ثلاثاً فهي ثلاث
وان لم ينو طلاقاً فليس طلاقاً . قال زفر : وان نوى اثنتين فهي اثنتان . واما
البائن ففيه الخبر الثابت من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الله بن الحكم نا
محمد بن جعفر ناشعة عن أبي بكر بن أبي الجهم قال دخلت على فاطمة بنت قيس فذكرت
الحديث وفي آخره وكان زوجها طلقها طلاقاً بائناً .

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لأنه ليس من لفظها انما هو من لفظ من
دونها ، وليس فيه ان رسول الله ﷺ سمع هذه اللفظة فجعلها طلاقاً ، ولا حجة فيمن
دونه عليه الصلاة والسلام ، وقد ذكرنا في باب طلاق الثلاث مجموعة كيف كان طلاق
فاطمة بنت قيس واختلف عن السلف في ذلك فصح عن علي مارويناه عن شعبة نا طلاء
ابن السائب حدثني أبو البختري عن علي بن أبي طالب انه قال في البائنة هي ثلاث ، ومن
طريق قتادة عن الحسن بن زيد بن ثابت انه قال في البائنة هي ثلاث . ومن طريق عبد الرزاق
عن معمر بن الحسن والزهري أنهما كانا يجملان البائنة بمنزلة الثلاث ، وهو قول ابن أبي ليلى
والاوزاعي ، وأبو عبيد ، وروينا غير هذا كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان

النورى عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعى أن عمر بن الخطاب قال فى الباتة : هى طلقة واحدة وهو أحق بها ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال فى الباتة هى طلقة واحدة ، قال ابن جريج فقلت له فان نوى بها ثلاثا قال هى واحدة ومن طريق حماد بن سبله عن قيس — هو ابن عباد — عن عطاء بن أبى رباح انه قال فى الباتة هى واحدة وهو أحق بها ، وهو قول أبى ثور إلا أنه قال لا ينوى ، وسواء نوى ثلاثا أو اثنتين أو واحدة وهو قول اسحاق بن راهويه ، وابى سليمان إلا أنهما قالان ان قال لم أنو طلاقا لم يكن طلاقا ؛ وقول ثالث رويناه من طريق حماد بن سبله عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعى قال فى الباتة هى واحدة باتة . وقول رابع له نيته فان نوى ثلاثا فهى ثلاث ، وان نوى اثنتين فهى اثنتان ، وان نوى واحدة فواحدة ، وان قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وهو قول الشافعى ، وقول خامس وهو أنه فى المدخول بها ثلاث ولا بد وفى غير المدخول بها واحدة فقط وروى عن ربيعة وهو قول الليث بن سعد ، وقول سادس أنهم فى المدخول بها ثلاث ، ولا بد فى غير المدخول بها ما نوى من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وهو قول مالك وأصحابه ، ولا نعلم هذا القول عن أحد من قبله ، وقول سابع أنه ان قال لها ذلك فى غضب أو فى غير غضب مالم يكن فى ذكر طلاق فانه ينوى ، فان قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا ، وان قال نويت طلاقا بلا عدد ، أو قال نويت واحدة رجعية أو قال نويت واحدة باتة ، أو قال نويت اثنتين رجعيتين أو اثنتين فهى فى كل ذلك طلقة واحدة باتة ولا بد ، فلو كان ذلك فى ذكر طلاق فكذلك سواء أسوا أم لا أنه لا يصدق فى قوله لم أنو طلاقا فقط ، وهو قول أبى حنيفة ، وأبى يوسف ومحمد بن الحسن ، وقول ثامن وهو قول سفيان الثورى مثل قول أبى حنيفة سواء أسوا أم لا ذكرنا إلا أنه لم يفرق بين ذكر طلاق وغير ذكره ولا بين غضب وغيره . وقول تاسع وهو قول زفر بن الهذيل مثل قول أبى حنيفة ، إلا أنه قال : ان نوى اثنتين فهى اثنتان بائنتان ولا بد . وأما الباتة البتة فروىنا من طريق مسلم ناعبدا لله بن معاذ العنبرى نا أبى ناشعة ثنا أبو بكر هو ابن ابى الجهم — أنه دخل على فاطمة بنت قيس فحدثته أن زوجها طلقها طلاقا باتا ، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا محمد بن بشر نا محمد بن عمرو نا أبو سبله بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قالت كنت عند رجل من بنى عزم فطلقنى البتة وذكرت الحديث ، ومن طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبى سبله بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أباعرو بن حفص طلقها البتة فأرسل إليها وليه بشعر فسخطت (١) فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله ﷺ وقد كرت

ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة ، وذكر الحديث ، ومن طريق مسلم ناعمر و الناقد ناسفان عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاءت امرأة رفاة الى النبي ﷺ فقالت : كنت عند رفاة فطلقني فبت طلاقى فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وأما معه مثل هدبة الثوب فقال عليه الصلاة والسلام : أتريدن أن ترجعي إلى رفاة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك هو من طريق احمد بن شعيب أنا عمرو بن علي أنا يزيد بن ذريع نا معمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن امرأة رفاة قالت : يا رسول الله انى كنت تحت رفاة فطلقني البتة وذكرت الحديث كما أوردناه آنفا حرفا حرفا ، ومن طريق ابى داود نا أبو ثور ابراهيم بن خالد الفقيه نا محمد بن ادريس الشافعى حدثني عمى محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع عن عجير بن عبد يزيد عن ركانة بن عبد يزيد أنه طلق امرأته سبيمة البتة فأخبر رسول الله ﷺ بذلك وقال : والله ما أردت بذلك الا واحدة فقال له عليه الصلاة والسلام : والله ما أردت الا واحدة فقال : ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه رسول الله ﷺ ومن طريق ابى داود ناسفان بن داود التكى نا جرير بن حازم عن الزبير بن سعيدهو الهاشمى عن جده انه اطلق امرأته البتة فأبى رسول الله ﷺ فقال : ما أردت ؟ قال واحدة قال آله قال آله قال عليه الصلاة والسلام هو على ما أردت ه وأما من دونه عليه الصلاة والسلام فن طريق شعبة نا طه بن السائب أخبرني أبو البختري (١) عن علي بن ابى طالب انه قال في البتة ثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال في البتة ثلاث : ومن طريق ابن وهب أخبرنا مسلبة ابن علي عن محمد بن الوليد الزبيدي (٢) عن الزهرى قال : من بت امرأته لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره. قال الزبيدي وقال الخلفاء مثل ذلك هذا منقطع وروينا ايضا منقطعنا عن عمر ابن الخطاب وعن ابن عباس والقاسم بن محمد ربيعة ومكحول والحسن ولا يصح شيء من ذلك الا عن علي وابن عمر ، وصرح عن الزهرى وقادة عروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ، وروى عن سعيد بن المسيب ، وهو قول ابن ابي ليلى . والأوزاعى . وأبي عبيد . وقول ثاني رويناه من طريق شعبة عن ابى اسحاق الشيبانى عن عبد الله بن شداد بن الهادى عن عمر ابن الخطاب قال : البتة واحدة وهو احق بها ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جرير نا اخبرني عمرو بن دينار نا خبرني محمد بن عباد بن جعفر الخزومى ان المطلب بن حنطب جا الى عمر بن الخطاب فقال له : انى قلت لامرأتى أنت طالق البتة فلا عمر :

(١) وفي النسخة رقم ١٦ البختري (٢) وفي نسخة رقم ١٦ الزهرى والاولى الزبيدي

(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ثم تلا: (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم) الواحدة تبت ارجع الى أهلك ، صرح هذا عن ابي بن عثمان . وسعيد بن جبير ، وأبي ثور ، وأبي سليمان إلا أن أبا سليمان قال : ان لم ينوطا قافليس طلاقا فان نوى ثلاثا أو اثنتين فهي واحدة رجعية ، وقول ثالث إنه ينوى فيكون مانوى ، صرح ذلك عن شريح وهو قول الشافعي وأصحابه ، وقول رابع صرح عن ابراهيم النخعي ان البتة ان نواها طلقة فهي واحدة بآئنه وان نواها ثلاثا فهي ثلاث ، وقول خامس وهو انه ان قال ذلك لم يدخل بها ، فهي ثلاث ولا بد ، وان قالها لغير مدخول بها فهو على مانوى ان واحدة فواحدة وان اثنتين فاثنتان وان ثلاثا فثلاث وان لم يتوعدا فهي ثلاث ، وهو قول مالك ولا يعرف هذا عن احد من السلف قبله نفي هذا الفرق ، وقول سادس انه ان قال ذلك في ذكر طلاق فان نوى واحدة أو اثنتين أو لم يتوعدا فهي واحدة بآئنه ، فان قال لم انو طلاقا لم يصدق فان قال لها ذلك في غير ذكر طلاق فكذلك سواء سواء إلا انه ان قال لم أنو طلاقا صدق . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه الا زفر بن الهذيل فانه واقفهم فكل ذلك إلا انه قال ان نوى اثنتين فهي اثنتان باثنتان * .

قال أبو محمد : وقد قلنا وقولنا لا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ لاسماني أقوال مختلفة لا برهان على صحة شيء منها فلم يبق الا الآثار عن النبي ﷺ : فأما التي من طريق فاطمة فقد يناقيل أنه قد صرح أن طلاق زوجها لما كان ثلاثا هكذا أو آخر ثلاث فوجب ضرورة أن قول من قال في خبرها البتة أو بت طلاقها أو بآئنه انما عني من عند نفسه آخر ثلاث طلاقات فبطل التعلق بها : وأما حديث امرأة رفاعة فكذلك أيضا لما روته من طريق مسلم نا عبد بن حميد نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رفاعة القرظي طلق امرأته فجاءته الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ان رفاعة طلقها آخر ثلاث تطليقات وذكرت الخبر ففسر عبد الرزاق عن معمر ما أجمله غيره : نوصح ان طلاقه لما كان آخر ثلاث تطليقات : ثم نظرنا في خبر رفاعة فوجدناه من طريق عبد الله ابن علي بن يزيد عن نافع عن عبيد بن كلاهما مجهول : ولو صح لقلنا به مبادرين اليه : ثم نظرنا في حديث الزبير بن سفيان فوجدناه ضعيفا والزبير هذا متروك الحديث فبطل التعلق بكل أثر في هذه المسألة ولا يحل تحريم فرج علي من أباحه الله عز وجل له وباحته لم حرمه الله عليه بنير قرآن ولا سنة لاسماني قول مالك وأبي حنيفة لا يعرف أحد قال بهما قبلهما (واما اعتدى) فان بعض من لا يبالى بنصر ضلاله بأن يورد الكذب المفتري على

رسول الله ﷺ قد ادعى ان رسول الله ﷺ قال لسودة أم المؤمنين اعتدى فكان طلاقا ثم راجعها

قال أبو محمد : وهذا كذب موضوع ماصح قط ان رسول الله ﷺ طلق امرأة من نسائه الاحفصة فمضى ثم راجعها . وأما سودة فلا . انما جاء فيها انها وهبت يومها وليتها لما أسنت لعائشة رضي الله عنها : وجاء انه عليه الصلاة والسلام أراد فراقها فلما رغبت اليه عليه الصلاة والسلام في امساكها وتجعل يومها وليتها لعائشة لم يفارقها فبقي من دونه عليه الصلاة والسلام فذكر عن ابن مسعود انها طلقة نصح هذا ايضا عن ابراهيم . ومكحول . والاوزاعي . ونصح عن عطاء انه طلاق : ونصح عن قتادة انها طلقة واحدة فان كررها ثلاث مرات فهي ثلاث تطليقات إلا ان يقول أردت افهامها فهو كما قال وروى عن الشعبي هي واحدة نوى ثلاثا أو أقل : وعن الحسن ان قال أنت طالق اعتدى فهي اثنتان إلا ان ينوى واحدة وكان قتادة يجعل اثنتين : وقال أبو حنيفة : ان نوى بقوله اعتدى طلاقا فهو طلاق وان قال لم يصدق ولم يمت طلقة واحدة رجعية سواء قال لم أنو طلاقا أو قال نويت طلاقا بلا عدد أو قال نويت طلقة رجعية أو قال نويت بائنة أو قال نويت طلقتين رجعتين أو قال نويت طلقتين بائنتين أو قال نويت ثلاثا قالوا فان قال لها اعتدى اعتدى فان قال نويت طلقة واحدة أو قال لم أنوشيتا فهي ثلاث ولا بد : وان قال نويت بالاول طلاقا ونويت بالاثنتين الحيض صدق قالوا فان قال : اعتدى ثلاثا سئل عن نيته فان قال نويت واحدة تعتد لها ثلاث حيض صدق قال أبو محمد : هذه شرائع لا تقبل من أحد الا من رسول الله ﷺ عن الله تعالى الذي لا يسأل عما يفعل وأما من دونه فهي ضلالات ووساوس وتلاعب ونعوذ بالله من الخذلان مع ان هذه التقاسيم الفاسدة لم تحفظ عن أحد سلف قبل أبي حنيفة : وقال مالك ان قال لامرأته اعتدى فانه نوى فان قال لم أنو طلاقا يصدق ولم يمت طلقة رجعية : وكذلك ان نوى طلاقا بغير عدد : فان قال نويت اثنتين فهي اثنتان وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث وهذا ايضا تقسيم لا يعرف عن أحد قبله فاذ ليس في هذا أثر عن رسول الله ﷺ فلا يحل ابطال نكاح صحيح وتحريم فرج واحلاله بأرام فاسدة بغير نص وبالله تعالى التوفيق . وأما الالفاظ التي فيها آثار عن الصحابة رضي الله عنهم لا عن النبي ﷺ فهي الخلية وقد خلوت مني والبرية وقد بارأئك وأنت مبرأة وحبلك على غارك والمخرج والتخير والتملك وقد وهبتك فاما التحريم والتخير والتملك وقد وهبتك فقد ذكرناها وتذكر الباقى ما هنا ان شاء الله تعالى (فمن ذلك الخلية) رويان من طريق عبد الله بن احمد بن حنبل . عن أبيه عن محمد

ابن جعفر عن شعبة ، عن عطاء بن السائب ، عن أبي البخري ، عن علي بن أبي طالب قال في الخلية انها ثلاث : ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال في الخلية انها ثلاث وهذا قول (١) ابن أبي ليلى . وأبي عبيد وقول ثابث داروينا من طريق عبد الرزاق ، عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ، ان عمر بن الخطاب قال في الخلية هي واحدة وهو احق بها وصح عن الزهري وقادة انها قالا جميعا في الخلية وخلوت عنى (٢) هي واحدة رجعية ، وصح عن الحسن أيضا ، وعن عطاء ، وهو قول أبي ثور ، وقول ثالث داروينا من طريق حماد بن سلمة عن مروان الاصفر قال قال رجل لامرأته ان خرجت فأنت خلية فخرجت ففرق معاوية بن أبي سفيان بينهما فبدأت طريق فقط ولم يذكر انه طلاق ، وقول رابع داروينا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الاعلم عن الحسن قال في الخلية قال هي واحدة بائنة ، وقول خامس صح عن ابراهيم النخعي انه قال كان أصحابنا يقولون الخلية ان نوى واحدة فهي واحدة بائنة ، وان نوى ثلاثا فهي ثلاث ، ومن طريق وكيع عن الحسن بن حمر عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال في الخلية ان نوى اثنتين فهي اثنتان ، وصح عن شريح انه قال يدين فان نوى واحدة فهي واحدة بائنة ، وصح عن عطاء انه قال نك خلية أو خلوت منى سواء هي سنة لا يدين وهي طلاق ، وصح عن عمرو بن دينار انما هي واحدة ويدين نوى طلاقا أو لم ينو وعن مروان وعمر بن عبد العزيز انه بنوى ويلزمه مانوى وهو قول الشافعي واسحاق ابن راهويه ، وقول سادس روى عن ربيعة في الخلية انها ثلاث في المدخول بها وفي غير المدخول بها واحدة ، وقول سابع قاله مالك هو ان الخلية في المدخول بها ثلاث ولا بد وفي غير المدخول بها ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى اثنتين فهي اثنتان وان نوى واحدة فواحدة ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ، وقول ثامن قاله أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري ان نوى بالخلية ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة بائنة فقط قال أبو حنيفة : وأصحابه فان قال لم أنو طلاقا فان كان في ذلك طلاق لم يصدق ولزمتموا واحدة بائنة وان كان في غير ذلك طلاق صدق سواء كان في غير غضب أو في غضب *

قال أبو محمد : ان من الشنع تفريقه بين الغضب وغير الغضب وتسميته مرة بينهما وهذا كله لا يعرف عن أحد قبله ، وقد قلنا : ان تحريم الفروج المحللة وتحليل الفروج المحرمة لا يحل لاحد بغير نص قرآن او سنة عن رسول الله ﷺ وأما البرية وانت مبرأة منى وقد بارأتك وقد برئت منى : فروينا من طريق عبد الله بن احمد

(١) وفي النسخة رقم ١٤ وهو قول (٢) في النسخة رقم ١٤ منى

ابن حنبل عن ابيه عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي بن ابي طالب انه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق قتادة عن الحسن بن زيد بن ثابت قال البرية ثلاث، وصح عن قتادة . والزهرى ان البرية ثلاث، وصح عن الحسن ايضا ففرق الزهرى و قتادة بين الخلية وبين البرية كما ذكرنا، وهو قول ابن وهب صاحب مالك، وقول ثاني كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب قال في البرية هي واحدة وهو احق بها وروينا عن ابن عباس ان البرية واحدة وهو قول ابي ثور وابي سليمان واصحابنا . وبعض اصحاب مالك، وقول ثالث صح عن ابراهيم النخعي انه قال كان اصحابنا يقولون في البرية هي واحدة بائنة، وقول رابع كما روينا صحيحا عن ابراهيم النخعي قال كان اصحابنا يقولون في البرية ان نوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بائنة، وصح عن ابراهيم ايضا . وان نوى اثنتين فاثنتان وهو قول الشعبي، وعطاء، وعمر بن دينار . والشافعي . وقول خامس قاله ربيعة في المدخول بها ثلاث ولا بد في غير المدخول بها واحدة، وقول سادس قاله مالك في البرية في المدخول بها ثلاث ولا بد في غير المدخول بها واحدة الا ان ينوى اكثر فيكون ما نوى، وقول سابع قاله ابو حنيفة واصحابه : لا زفر . وسفيان الثوري ان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة رجعية أو بائنة او اثنتين رجعتين أو بائنتين فهي واحدة بائنة لا أكثر، قال ابو حنيفة : واصحابه ان قال لم أنو طلاقا فان كان في ذكر طلاق لم يصدق فان كان في غير ذكر طلاق فهو مصدق سواء كان ذلك في ذكر غضب أو في غير ذكر غضب، وقال زفر كذلك الا انه قال وان نوى اثنتين فهي اثنتان ما تئنان .

قال ابو محمد : لانعم قول مالك وأبي حنيفة عن أحد قبلهما ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وسواء عندهم البرية وقد بارأته وأنت مبرأة الا رواية عن ابن القاسم صاحب مالك فاته قال من قال قد بارأته فهي واحدة بائنة في المدخول بها .

قال ابو محمد : لا يخل تحريم فرج محلل بحكم الله عز وجل وتحليل فرج محرم بحكمه تعالى بغير نص وبالله تعالى التوفيق، واما المخرج فصح عن علي انه قال اذا قال أنت طالق طلاق المخرج فهي ثلاث، وصح عن الحسن ايضا وعن الزهرى في أحد قوله : وقول ثان عن عمر بن الخطاب هي واحدة وهو أحد قول الزهرى، وقول ثالث قال سفيان الثوري له نيته وهو قول اسحاق بن راهويه .

قال أبو محمد : قد قلنا إنه لا حاجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حبلك على غاربك فروينا عن مالك أن عمر كتب أن يجلب إلى مكة رجل من العراق قال لامرأته: حبلك على غاربك فأحلفه عند الكعبة ماذا أراد فقال أردت الفراق فقال له عمر: فهو ما أردت فجمع هذا الحكم ثلاثة أوجه ، أحدها التحليف ، والثاني الاستجلاب فيه من العراق إلى مكة ، والثالث أنه على مانوى وروينا عن علي أنه على مانوى ، وقول ثان قاله مالك حبلك على غاربك في المدخول بها ثلاث وفي غير المدخول بها واحدة ولا يعرف هذا عن أحد قبله ، وأما الالفاظ التي لم تأت منها لفظة عن صاحب من الصحابة رضي الله عنهم وإنما جاء فيها أقوال عن نفر من التابعين فذكر منها ما يبرر الله تعالى ذكره أن شاء الله عز وجل هـ فنها قد اعتقنتك فروينا عن عطاء أن نوى الطلاق فهو طلاق والا فليس شيئا ، وصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت عتيقة قال: هي واحدة وقال قتادة : ان قال لها أنت حرة فله مانوى ، وأما قد أذنت لك فتخرجي فصح عن إبراهيم أنه ليس بشيء ، وصح عنه أيضا أن لم ينوطا فلا فليس بشيء . وعن الشعبي أقل من هذا يكون طلاقا ، وصح عن قتادة أنها طلقة : وروى عن الحسن هي طلقة رجعية هـ . وأما أخرجي عن يتي ما يجلسك لست لي بامرأة فصح عن الحسن أنه قال من كررها ثلاثا فهي واحدة ويؤى ، وأما لا حاجة لي فيك فصح عن إبراهيم أنه قال له نيته ، وعن الحسن أن نوى الطلاق فهي طلقة وعن مكحول ليس بشيء ، وعن طريق وبيع عن شعبة سألت الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان عن قال لامرأته اذ هي حيث شئت لا حاجة لي فيك فقالا جميعا : ان نوى طلاقا فهي واحدة رجعية هـ . وأما استبرئي وأخرجي وأذهي فصح عن الحسن في جميعها ان نوى الطلاق فهي طلقة ، وصح أيضا عن الحسن فيمن قال لامرأته اذهي فلا حاجة لي فيك أنها ثلاث هـ . وأما قد خليت سبيلك لاسيل عليك فروينا عن إبراهيم والشعبي ولم يصح عنهما هي طلقة بائة . وصح عن الحكم بن عتيبة له نيته ، وصح عن الحسن في لاسيل عليك ان نوى طلاقا فهي واحدة رجعية والا فليس بشيء . وروناه أيضا عن الشعبي هـ . وأما من قال: لست لي بامرأة فروينا عن إبراهيم أنه قال ما أراه إن كرر ذلك ثلاثا أراد الإطلاق ، وصح عن قتادة ان أراد بذلك طلاقا فهو طلاق وتوقف فيها سعيد بن المسيب هـ . وأما الفلجى (١) فروينا عن طاوس ان نوى طلاقا فهو طلاق هـ . وأما شأنكم بها فروينا عن القاسم بن محمد أنه قال رأى الناس أنها طلقة ، وعن مسروق وطاوس

(١) الظفرى وفوزى يقال فلج فلوجا من باب قعد أى ظفر وفاز بما طلب

وابراهيم ما أريد به الطلاق فهو طلاقه

قال أبو محمد : لأحجة في أحد دون رسول الله ﷺ . فان قالوا: الورع له أن يفارقها . قلنا انما الورع لكل مقت في الأرض أن لا يحتاط لغيره بما يحل لك به نفسه وأن لا يستحل تحريم فرج امرأة على زوجها وإباحته لغيره بغير حكم من الله تعالى ورسوله ﷺ ، وقد قال تعالى : (فيتعلون منها ما يفرقون به بين المرء وزوجه ومما بضارين به من أحد إلا باذن الله) ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن طاوس عن ابن عباس انه كان لا يرى الفداء طلاقا حتى يطلق قال ابن عباس : الا ترى انه جل وعز ذكر الطلاق من قبله ثم ذكر الفداء فلم يجعله طلاقا ثم قال في الثالثة (فان طلقها فلا تحل له من بعد) فهذا ابن عباس بأصح اسناد عنه لا يرى طلاقا الا بلفظ الطلاق أو ما ساء الله زوجا طلاقا وهذا هو قولنا وقد ذكرنا خلاف أبي حنيفة ومالك لكل من روى عنه في ذلك شيء من الصحابة رضى الله عنهم وما قالاهما لم يقله أحد قبلهما بغير نص في ذلك أصلا .

١٩٥٩ مسألة : ولا تجوز الوكالة في الطلاق لان الله عز وجل يقول : (ولا تسكب كل نفس الا عليها) فلا يجوز عمل أحد عن أحد إلا حيث أجازاه القرآن أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولا يجوز كلام أحد عن كلام غيره إلا حيث أجازاه القرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ولم يأت في طلاق أحد عن أحد بتوكيله إياه قرآن ولا سنة فهو باطل ، والمخالفون لنا أصحاب قياس برعهم وبالضرورة يدري كل أحد أن الطلاق كلام والظهار كلام واللعان كلام والأبلاء كلام ولا يختلفون في أنه لا يجوز أن يظهر أحد عن أحد ، ولا أن يلاع أحد عن أحد ولا أن يولي أحد عن أحد لا بوكالة ولا بغيرها فهلا قاسوا الطلاق على ذلك؟ ولكن لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، وكل مكان ذكر الله تعالى فيه الطلاق فانه خاطب به الأزواج لاغيرهم فلا يجوز أن يوب غيرهم عنهم لا بوكالة ولا بغيرها لانه كان يكون تعديا لحود الله عز وجل ، وقد قال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وقال تعالى : (وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم فلا خيار لاحد في خلاف ما جاء به النص وما تعلم اجازة التوكيل في الطلاق عن أحد من المتقدمين الا عن ابراهيم والحسن .

١٩٦٠ مسألة : ومن كتب الى امرأته بالطلاق فليس شيئا ، وقد اختلف الناس في هذا ، فروينا عن النخعي والثوري والزهري اذا كتب الطلاق بيده فهو طلاق

لازم به بقول الاوزاعي، والحسن بن حي . واحمد بن حنبل . وروينا عن سعيد بن منصور نا هشيم أنا يونس ومنصور . عن الحسن . في رجل كتب بطلاق امرأته ثم محاه فقال ليس بشيء الا أن مضيه أو يشكلم به . وروينا عن الشعبي مثله . وصح أيضا عن قتادة ، وقال أبو حنيفة : ان كتب طلاق امرأته في الارض لم يلزمه طلاق وإن كتبه في كتاب ثم قال لم أنز به طلاقا صدق في الفتيا ولم يصدق في القضاء . وقال مالك : ان كتب طلاق امرأته فإن نوى بذلك الطلاق فهو طلاق وإن لم ينو به طلاقا فليس بطلاق وهو قول الليث ، والشافعي .

قال أبو محمد : قال الله تعالى (الطلاق مرتان) وقال تعالى : (فطلقوهن لعدنهن) ولا يقع في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب بما يقع ذلك على اللفظ به فصح ان الكتاب ليس طلاقا حتى يلفظ به اذ لم يوجب ذلك نص وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦١ مسألة ويطلق من لا يحسن العربية بلغته باللفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الا بكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يوقن بها من سمعها قطعا انهما أرادا الطلاق، برهان ذلك قول الله عز وجل (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح ان ما ليس في وسع المرء ولا يستطيعه قد سقط عنه وانه يؤدي بما أمر به ما استطاع فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٢ مسألة : ومن طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقا وهي امرأته ما كانت بتوارثان ان مات احدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ثلاثا أو أقل الا حتى يبلغ اليها فاذا بلغها الخبر من تصدته أو بشهادة تقبل في الحكم فحينئذ يلزمها الطلاق ان كانت حاملا أو طاهرا في طهر لم يحسب فيه . برهان ذلك قول الله عز وجل : (يا أيها النبی إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدنهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربکم لا تخرجوهن من بیوتهن ولا یخرجن إلا أن یأین بفاحشة مبیة وتلك حدود الله ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فذه صفة طلاق المدخول بها . وقال تعالى : (لا جناح علیکم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تقرضوا لمن فریضة ومتعوهن علی الموسع قدره وعلی المقتر قدره) وقال تعالى : (یا أيها الذین آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فالحکم علین من عدة تعتدوهن فتموهن وسرحوهن سراحا جمیلا) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لتضيروا

عليهن وإن كن أولات حمل فأفقوا عليهن حتى يرضن حملهن) فبهذه صفة طلاق غير المدخول بها ويدخل فيه طلاق الثلاث المجموعة وآخر الثلاث وبالضرورة يوقن كل ذى حس سليم أن من طلقها فلم يبلغها الطلاق فقد ضارها ومضارها حرام ففعله مردود باطل والمصيبة لا تنوب عن الطاعة وبالضرورة يوقن كل أحد أن من فعل ذلك فلم يسرحها سراحا جميلا . ومن لم يطلق للعدة ولم يحص العدة فلم يطلق بأمره الله تعالى ومن لم يطلق كما أمره الله تعالى فلم يطلق أصلا (فإن ذكرا ذكر) ما روينا من طريق أحمد بن شعيب قال أنا عبيد الله بن سعيد أبو قدامة السرخسي نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي بكر - هو ابن أبي الجهم - قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول أرسل الى زوجي بطلاق فشدت على ثيابي ثم أتيت النبي ﷺ فقال لم يطلقك قلت ثلاثا وذكر الحديث قلنا : نعم - وهذا قولنا لم نقل قط أنه لا يلزمها الطلاق إذا بلغها وسنذكر أن شاء الله تعالى في باب العدد من قال من السلف أن من طلقها زوجها وهو غائب فأها لانظرهما العدة إلا من حين يبلغها الخبر، وهذا يدل على أنها لم يلزمها الطلاق إلا من حين لزمها العدة لاقبل ذلك اذ لا يجوز في دين الاسلام أن يحال زمان بين الطلاق وبين أول عدتها ولا يجوز أن تكون امرأة ذات زوج موطوءة منه خارجة عن الزوجية بطلاقه وفي غير عدة هذا خلاف القرآن والسنة فكيف وقد جاء خبر فاطمة بخلاف ما ذكر أبو بكر بن أبي الجهم كما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن رافع نا حسين بن محمد نا شيان - هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن وذكرنا الخبر فان قيل : فأنتم لا تجيزون الطلاق الى أجل ولا الطلاق بصفة وتحتجون بأن كل طلاق لا يقع حين يوقع من المحال ان يقع حين لم يوقع فكيف أجزتم طلاق الغائب . قلنا : لأن الله عز وجل علنا الطلاق في كل صنف من المطلقات وفي المطلقة الصغيرة التي لم تخاطبوا بالجنونة وهما لا يلزم خطابهما بالطلاق وقد يطلق المطلق عند باب الدار ويبحث اليها الخبر وعلى أذرع منها وإذا جاز ذلك فلا فرق بين الطلاق في البعد ولو أقصى المعمور وبين الطلاق خلف حائط وليس ذلك طلاقا الى أجل إنما هو طه طلاق لازم اذا بلغها أو بلغ أهلها ان كانت بمن لا تخاطب فيقع بذلك حل النكاح كما يقع بالفسخ ولا فرق والله تعالى التوفيق *
١٩٦٣ مسألة : ومن طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق * برهان ذلك الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « غنى لا متى عما حدثت به أنفسها ما لم يخرج به بقول أو عمل »

أو كما قال عليه الصلاة والسلام فصح أن حديث النفس ساقط ما لم ينطق به وكذلك العتق في النفس والمراجعة في النفس والمبة والصدقة في النفس والاسلام في النفس كل ذلك ليس بشيء. والسلف في ذلك ثلاثة أقوال، أحدها كما قلنا رويناه من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال إذا طلق في نفسه فليس بشيء. وبه إلى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال إذا طلق في نفسه فليس بشيء. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ليس طلاقه ولا عتاقه في نفسه شيئا قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار أن رجلا طلق امرأته في نفسه فانتزعت منه فقال جابر بن زيد لقد ظلم: وروينا ذلك أيضا عن الشعبي وهو من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالا جميعاً: من طلق في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء. وبه يقول أبو حنيفة. والشافعي وأبو سليمان وأصحابهم: وقول ثان كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر قال سئل عنها ابن سيرين فقال أليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا أقول فيها شيئا فهذا توقف، وقول ثالث أنه طلاق روى عن الزهري ورواه أشهب عن مالك.

قال أبو محمد: الفرض والورع أن لا يحكم حاكم ولا يفتى مفت بفراق زوجة عقد نكاحها بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله محمد ﷺ بغير قرآن أو سنة ثابتة، واحتج من ذهب إلى هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى».

قال أبو محمد: وهذا الخبر حجة لنا عليهم لأنه عليه الصلاة والسلام لم يفرد فيه النية عن العمل ولا العمل عن النية بل جمعهما جميعاً ولم يوجب حكماً بأحدهما دون الآخر، وهكذا نقول: إن من نوى الطلاق ولم يلفظ به أو لفظ به ولم ينو فليس طلاقاً الا حتى يلفظ به وينو به الا أن يخص نص شيئا من الأحكام بالإزاه بنية دون عمل أو بعمل دون نية فتفق عنده وبالله تعالى التوفيق، واحتجوا أيضا بأن قالوا إنكم تقولون من اعتقد الكفر بقلبه فهو كافر وإن لم يلفظ به ويقولون إن المصر على المعاصي عاص أمم معاقب بذلك، ويقولون إن من قذف محصنة في نفسه فهو أمم، ومن اعتقد عدواة مؤمن ظالماً فهو عاص لله عز وجل وإن لم يظهر ذلك بقول أو فعل ومن أعجب بدله أو رامى فهو هالك، قلنا أما اعتقاد الكفر فإن القرآن قد جاء بذلك نصاً قال تعالى: (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم) نخرج هؤلاء بنصوص القرآن والسنة عما عفى عنه وأيضا

فإن القوم عن حديث النفس إنما هو عن أمة محمد ﷺ فضيلة لهم بنص الخبر ، ومن أسرار الكفر فليس من أمته عليه الصلاة والسلام فهو خارج عن هذه الفضيلة ، وأما المصر على المعاصي فليس كما ظنتم صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من هم بسنة فلم يعملها لم يكتب عليه » فصح أن المصر الاتمم باصراره هو الذي عمل السيئة ثم أصر عليها ، فهذا جمع نية السوء والعمل السوء معا ، وأما من قذف محصنة في نفسه فقد نهاه الله عز وجل عن الظن السوء وهذا ظن سوء يخرج عما عفى عنه بالنص ولا يحل أن يقاس عليه غيره فيخالف النص الثابت في عفو الله عز وجل عن ذلك ، وأما من اعتقد عدواة مسلم فإن لم يضربه بعمل ولا بكلام فإنما هو بفضة وبفضة التي لا يتدر المرء على صرفها عن نفسه لا يؤخذ بها فإن تعمد ذلك فهو عاص لأنه مأمور بموالاة المسلم ومحبة قعدى ما أمره الله تعالى به فلذلك أثم وهكذا الرباء والعجب قد صح النهي عنهما ، ولم يأت نص قط بالزام طلاق أو عتاق أو رجعة أو هبة أو صدقة بالنفس لم يلفظ بشئ من ذلك فوجب أنه كله لغو وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٤ مسألة : ومن طلق وهو غير قاصد إلى الطلاق لكن أخطأ لسانه فإن قامت عليه بينة قضى عليه بالطلاق وإن لم تقم عليه بينة لكن أتى مستفتيا لم يلزمه الطلاق . بهان ذلك قول الله عز وجل : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » فصح أن لا عمل الابنية ولا نية إلا بعمل ، وأما إذا قامت بذلك بينة فإنه حق قد ثبت وهو في قوله لم أنو الطلاق مدع بطلان ذلك الحق الثابت فدعواه باطل ، روينا من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن خزيمة ابن عبد الرحمن قال : قالت امرأة لزوجها سمى فسمها الطيبة قالت ما قلت شيئا قال فأت ما أمسك به قالت سمى خلية طالق قال فأت خلية طالق فأت عمر بن الخطاب فقالت أن زوجي طلقني فجاء زوجها فقص عليه القصة فأوجع عمر رأسها وقال لزوجها : خذ يدها وأوجع رأسها .

قال أبو محمد : أما مثل هذا فحتى لو قامت به بينة لم يكن طلاقا ، وروى قولنا عن إياس بن معاوية ، وقال مالك إذا قال أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شئ ثم بدا له فترك البين فليست طلاقا لأنه لم يرد أن يطلقها ، وهو قول الليث بن سعد ، وقال الشافعي ما غلب المرء على لسانه بغير اختيار منه لذلك فهو كالأول لا يلزمه به طلاق ولا غيره ، قال أبو حنيفة ، وأصحابه : من أراد أن يقول شيئا لا مرأته فسبقه

لسانه فقال : انت طالق لزمه الطلاق في القضاء وفي الفتيا وبينه وبين الله عز وجل ، وكذلك لو أراد أن يقول : أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار فقال: أنت طالق ثلاثا ثم بدله عن اليقين أو قطع به عن ذلك قاطع فلم يلفظ بما أراد أن يقول فهي طالق في الفتيا والقضاء وبينه وبين الله عز وجل سواء دخلت الدار أو لم تدخل ، قال أبو حنيفة : فلو أراد أن يقول انت حرة ان دخلت الدار فقال أنت حرة ثم بدله عن اليقين أو قطعه عنه قاطع فهي حرة في الفتيا وفي القضاء وبينه وبين الله عز وجل دخلت الدار أو لم تدخل فلو أراد أن يقول لها كلاما فاقطعاً فسبقه لسانه فقال انت حرة قال أبو حنيفة : لا تكون بذلك حرة ولا يلزمه العتق بخلاف الطلاق وبخلاف المسألة في العتق التي ذكرنا آتها ، وقال أصحابه كل ذلك سواء .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة في غاية الفساد والمناقضة ، وأما قول مالك فمناقض لقوله في التحريم وفي حبلك على غاربك وسائر ما رأى التحريم يدخل فيه بأرق الأسباب وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦ مسأله : ولا يلزم المشترك طلاقه وأما نكاحه وبيعه وأتباعه وعبته وصدقته وعتقه ومؤجرته لجائز كل ذلك ، برهان ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » وقول الله عز وجل : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح بهذين النصين أن كل من عمل بخلاف ما أمر الله عز وجل به أو رسله ﷺ فهو باطل لا يعتد به ، ولا شك في أن الكافر مأمور بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ملزم ذلك متوعد على تركه بالخلود بين أطباق النيران فكل كلام قاله وترك الشهادة المذكورة قد وضع ذلك الكلام غير موضعه فهو غير ممتد . فان قيل في ابن أجزتم سائر عقوده التي ذكرتم . قلنا أما النكاح فلان رسول الله ﷺ أجاز نكاح أهل الشرك وأقامهم بعد اسلامهم عليه وأما بيعه وأتباعه فلان رسول الله ﷺ كان يعامل تجار الكفار ، ومات عليه الصلاة والسلام ودرعه مرهونة عند يهودى في اصواع شعير ، وأما مؤجرته فلان رسول الله ﷺ استأجر ابن ارقط ليدل به الى المدينة فهو كافر وعامل يهود خبير على عمل أرضها وشجرها بنصف ما يخرج الله عز وجل من ذلك ، وأما هبة وصدقته وعتقه فقول حكيم بن حزام يا رسول الله اشياء كنت اتخنت بها في الجاهلية من عتاقة وصلة رحم وصدقة فقال له رسول الله ﷺ أسلمت على ما أسلفت من خير « فسمى عليه الصلاة والسلام كل ذلك خيرا واخبر انه مستدله به بقي الطلاق لم يأت في أمضائه نص ثبت على أصله

المقدم . فان قيل قد قال الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله اليك) قلنا نعم ، وهذا الذى حكمتنا به بينهم هو بما انزل الله تعالى ذكرنا ، وقد اختلف الناس فى هذا فروىناه من طريق قتادة ان رجلا طلق امرأته طلقين فى الجاهلية وطلقة فى الاسلام فسأل عمر فقال له عمر لا أمرك ولا نهائك . فقال له عبد الرحمن بن عوف لكتبتى أمرك ليس طلاقك فى الشرك بشئ . وهذا كان يفتى قتادة وصح عن الحسن وريعة وهوقول مالك وابى سليمان واصحابهما ، وصح عن عطاء . وعمر بن دينار . وقراس الممداني . والزهري . والنخعي . وحامد بن ابى سليمان لإجازة طلاق المشرک وهو قول الأوزاعي . وابى حنيفة . والشافعي واصحابهما ، فان قيل : قد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لقد طلق رجال نساء فى الجاهلية ثم جاء الاسلام فارجمن الى أزواجهن .

قال أبو محمد : هذا لاحجة فيه لوجه ، أولها انه مرسل ، وأين عمرو بن دينار من الجماهيلية ، وثانيها انه ليس فيه ان رسول الله ﷺ منع من ذلك ، وثالثها اننا لم نمنع نحن من أن يكون قوم رأوا ان ذلك نافذ ولا حجة فى ذلك الا أن يعمله عليه الصلاة والسلام فيقره .

١٩٦٦ مسألة وطلاق المكره غير لازم له . وقد اختلف الناصر فى هذا فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن علي بن حفظة عن أبيه قال : قال عمر بن الخطاب ليس الرجل بأمين على نفسه اذا أخفته أو ضربته أو أوقفته ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن عبد الملك بن قدامة الجمحي حدثني أبى ان رجلا تدلى بحبل ليشتار عسلا فأنت امرأته فقالت له لا قطعن الحبل أو تطلقنى فأنشدها الله تعالى فأبت فطلقها فلما ظهر أتى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال له عمر : ارجع الى امرأتك فان هذا ليس بطلاق ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن ان علي بن أبي طالب كان لا يجيز طلاق المكره ، ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ثابت الأعرج قال سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعا ليس بشئ . ومن طريق المجاج بن المتاهل نا هشيم نا عبيد الله بن طلحة الخزاعي نا أبو يزيد المدني عن ابن عباس قال ليس لمكره ولا لمضطر طلاق ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن ابن عباس انه كان لا يرى طلاق المكره شيئا

وصح عن الحسن البصري طلاق المكره لا يجوز وهو أحد قول عمر بن عبدالعزيز، وصح أيضاً عن عطاء . وطاوس وأبي الشعثاء جابر بن زيد . وعن الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم قال الطلاق ما عني به الطلاق وهو قول مالك . والأوزاعي والحسن بن حي، والشافعي . وأبي ساجان وأصحابهم وأحد قول الشافعي . وروى خلاف ذلك عن عمر كما روينا عن سعيد بن منصور نا فرج بن فضالة حدثني عمرو بن شراحيل المماقري ان امرأة سلت سيفاً فوضعت على بطن زوجها وقالت والله لا تفذنك أو لتطلقني فطلقها ثلاثاً فرجع فتركها الى عمر بن الخطاب فامضى طلاقها : وعن ابن عمر روينا عنه انه سأل رجل فقال له انه وطئ فلان على رجلتي حتى أطلق امرأتى فطلقته فكره له الرجوع اليها ، وهذا يخرج على انه لم يرد ذلك اكراما، وروى أيضاً عن عمر بن عبدالعزيز وروينا عن علي بن أبي طالب كل الطلاق جائز إلا طلاق المتتوه وقد روينا عنه قبل ابطال طلاق المكره : وروى أيضاً عن ابراهيم وصح عن أبي قلابة . والزهرى، وقنادة . وسعيد بن جبير وبه أخذنا بر حنفية وأصحابه، وقول ثالث وهو ان طلاق المكره ان اكرهه اللصوص لم يلزمه وان اكرهه السلطان لزمه روينا عن الشعبي ، وقول رابع روينا عن ابراهيم انه قال ان اكره ظلماً على الطلاق فورك الى شيء آخر لم يلزمه فان لم يورك لزمه ولا يتنفع الظالم بالتوريك وهو أحد قول سفيان .

قال أبو محمد : احتج من أجاز به بخبر روينا من طريق بقية عن الغازي بن جبلة عن صفوان بن عمرو الأصم الطائي عن رجل من اصحاب رسول الله ﷺ أن رجلاً جلس امرأته على صدره وجعلت السكين على حلقه وقالت له طلقني أو لا ذبحتك فناشدتها الله تعالى فابت فطلقها ثلاثاً فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لا قبله في الطلاق ومن طريق سعيد بن منصور حدثني الوليد بن مسلم عن الغازي بن جبلة الجبلي انه سمع صفوان يقول ان رجلاً جلس امرأته على صدره فوضعت السكين على فؤاده وهي تقول لتطلقني أو لاقتلك فطلقها ثم أتى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام لا قبله في الطلاق ، وهذا خير في غاية السقوط، صفوان منكر الحديث، وبقيّة ضعيف، والغازي بن جبلة مغموز . وذكرنا خبراً آخر من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة بن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المتتوه المغلوب على عقله » وهذا شر من الأول لأن عطاء بن عجلان مذکور بالكذب : والعجب ان المحجّين به أول المخالفين له لأصل فاسد لهم ، اما أصلهم فانهم يقولون

في الأخبار الثابتة إذا خالف شيئا منها رآه فو دليل على سقوطه وهذا خبر إنما ذكر من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس إبطال طلاق المكره كما ذكرنا آنفا ، وأما خلافهم له فانهم لا يميزون طلاق الصبي الذي لم يبلغ وعموم هذا الخبر الملعون يقتضى جوازه كما يقتضى عندهم جواز طلاق المكره : فان ادعوا في إبطال طلاق الصبي الإجماع على عادتهم في استسهال الكذب في دعوى الإجماع بين كذبهم ماروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عمن سمع على بن أبي طالب أنه كان يقول : « اكتموا الصيан السكاح » ومن طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم أنا المغيرة عن إبراهيم أنه كان لأعاب شيئا من أمر الغلام إلا الطلاق ، ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن سعيد بن المسيب في طلاق الصبي قال : إذا صام رمضان وأحصى الصلاة جاز طلاقه ، ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكتنون الصيан السكاح إذا زوجهم غفلة الطلاق ، فان قيل ففى هذا الخبر وكان إذا وقع لم يره شيئا قلنا : نعم هذه حكاية عن إبراهيم لأعن أصحابه الذين حكى عنهم كتمان الصيан زواجهم غفلة الطلاق . واحتجوا أيضا بأثر فيها « ثلاث جمدهن جدوهن جد - السكاح والطلاق . والرجعة » وهى أخبار موضوعة لأنها إنما فيها حكم المأذول والجاذ لا ذكر للمكره فيها ، وبعد فانما رويناها من طريق عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك وهو منكر الحديث مجهول لأن قوما قالوا عن عبد الرحمن بن حبيب وقوما قالوا حبيب بن عبد الرحمن وهو مع ذلك متفق على ضعف روايته ، أو من طريق وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي بردة « ان رسول الله ﷺ قال ما بال رجال يلعبون بجدود الله يقول احدهم قد طلقتم ثم رجعت » وهذا مرسل ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا جواز طلاق مكره . أرعن الحسن ان رسول الله ﷺ قال : « من طلق لاعبا أو أنكح لاعبا أو نكح لاعبا أو أعتق لاعبا فقد جاز » ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا لطلاق مكره أثر ، ومن طريق فيها إبراهيم بن محمد بن أبي ليلي وهو مذكور بالكذب ثم ليس فيه إلا من طلق لاعبا أو أعتق لاعبا وليس فيه للمكره ذكر ، أو من طريق ابن جريج ان رسول الله ﷺ وهذا فاحش الانقطاع ثم ليس للمكره ذكر وإنما فيه من نكح لاعبا أو طلق لاعبا ، وان قالوا هو طلاق : قلنا كلا ليس طلاقا إنما الطلاق مناطق به المطلق عتارا بلسانه فأصدا بقلبه كما أمر الله تعالى وأتم تسمون نكاح المتعة ونكاح عشر نكاحا فأجيزوه لذلك فاذ قد بطل كل ما هووا به فعلينا إيراد البرهان بحول الله

وقوته على بطلان طلاق المسكره : فمن ذلك قول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » فصح أن كل عمل بلا نية فهو باطل لا يعتد به وطلاق المسكره عمل بلا نية فهو باطل وإنما هو حاك لما أمر أن يقوله فقط ولا طلاق على ساك كلاما لم يعتقه وقد صرح عن رسول الله ﷺ : « والله تجاوز لي عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، رويناه من طريق الربيع بن سليمان المؤذن نا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن أعظم تناقضهم أنهم يميزون طلاق المسكره ونكاحه وانكاحه ورجعت وعتقه ولا يميزون يسه ولا ابتياعه ولا هبة ولا اقراره ، وهذا تناقض بالدين ونقض بالله ، من الخذلان هـ

١٩٦٧ مسألة ومن قال : أن تزوجت فلا تة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثا فشكل ذلك باطل وله أن يتزوجها ولا تكون طالقا ، وكذلك لو قال لكل امرأة أن تزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قرية أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة كل ذلك باطل لا يلزم ، وقد اختلف الناس في هذا فقال طائفة يلزمه كل ذلك ، وقالت طائفة أن عين قبيلة أو بلدة أو امرأة أو مدة قرية يعيش إليها لزمه فإن لم يلزمه ، وقالت طائفة يكره له أن يتزوجها فإن تزوجها لم تجنعه ، ولم يفسخه ، فمن روى عنه قولنا كما رويناه من طريق حماد بن سلية عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال : « لا طلاق إلا من بعد نكاح وانسأها فليس بطلاق » ، ومن طريق أبي عبيد ناهشيم الميموني قال : « لا طلاق إلا من بعد نكاح » ، قال عطاء : « فإن حلف بطلاق مالم ينكح فلا شيء » ، قال ابن جريج : « بلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول : أن طلق مالم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس : أخطأ في هذا . أن الله عز وجل يقول : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر . وعطاء بن أبي رباح كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه لا طلاق قبل نكاح ، وصح عن طاووس ، وسعيد بن المسيب . وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير . لمقتادة . والحسن . ووهب بن منبه . وعلي بن الحسين . والقاسم بن عبد الرحمن . وشرح القاضي ، وروى أيضا عن عائشة أم المؤمنين ، وأكرمة ، وهو قول سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي وأصحابه . واحمد وأصحابه وإسحاق بن راهويه وأبي سليمان وأصحابه ومجهور وأصحاب الحديث . وأما من كره ذلك ولم يفسخه

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فكمه ، وهو قول الأوزاعي ، وروى عنه أنه قال : أن تزوجها لم أمره بفراقها ، وإن كان لم يتزوجها لم أمره أن يتزوجها . وهو قول سفیان الثوري فقيده له أحرام هو ؟ فقال ومن يقول أنه حرام من رخص فيه أكثر عن شدد فيه . وبه يقول أبو عبيد . والقول الثالث في الفرق بين التخصيص والمعموم روينا من طريق مالك عن سعيد ابن عمرو بن سليم عن القاسم بن محمد أن رجلا قال : أن تزوجت فلانة فهي على كظهر أمي فتزوجها فقال له عمر بن الخطاب لا تقربها حتى تسكفره .

قال أبو محمد : ليس هذا موافقا لهم لأنه قد روى عن عمر أنه وإن عم فهو لازم نذكره بعد هذا إن شاء الله عز وجل . بلغني عن ابن مسعود أنه قال : من قال : كل امرأة أنكحها فهي طالق إن لم يسم قيلة أو قرية أو امرأة بعينها فليس بشيء وقد ذكرناه قبل عن ابن مسعود مجملا ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروة عن محمد بن قيس وهو المهرجي قال : سألت إبراهيم النخعي عن رجل قال في امرأة أن تزوجها فهي طالق فذكر إبراهيم عن علقمة أو عن الأسود أن ابن مسعود قال : هي كما قال : ثم سألت الشعبي وذكرته له قول إبراهيم النخعي فقال صدق ، ومن طريق أبي عبيد عن هشيم أنا مغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق قال : ليس بشيء هذا رجل حرم المحصنات على نفسه فليزوج قال : فإن سماها أو نسبها أو سمي مصر أو وقتها فهي كما قال . ومن طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء فإن وقت لومه ، ومن طريق أبي عبيد نا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال : من قال أن تزوجت فلانة فهي طالق فهي كما قال : وهو قول الحكم بن عتيبة . وربيعة . والحسن بن حي . والليث بن سعد . ومالك وأصحابه ، والقول الرابع أنه يلزمه وإن عم ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن ياسين الزيات عن أبي محمد عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أن رجلا قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فقال له عمر بن الخطاب هو كما قلت ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وكل أمه اشترى بها فهي حرة قال الزهري هو كما قال . ومن طريق أبي عبيد نا يحيى بن سعيد القطان ويزيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : كان القاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز يرون الطلاق قبل النكاح كما قال ، ومن

طريق ابى عبيد ناهروان عن شجاع عن نصيف قال: سألت مجاهدا عن قول من قال: طلق قبل أن (١) يملك فمأبه مجاهد وقال مأله (٢) طلاق إلا بعد مملك وهو قول عثمان التبي وأبى حنيفة هـ

قال ابو محمد: فنظرنا فيما احتج به من اجازة بكل حال فوجدنا قائلهم قال: لا تخالفونا فيمن قال لامرأته أنت طالق اذا بنت منى انه ليس شيئا فصيح ان الطلاق معلق بالوقت الذى أضيف اليه هـ

قال ابو محمد: هذا قاسد لأنه لم يخرج الطلاق كما أمر بل لم يرقمه حين نطق به وأوقعه حيث لا يقع فهو باطل فقط، وقالوا قسناه على النذر. قلنا: القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه باطلا لان النذر جاء فيه النص ولم يأت في تقديم الطلاق قبل النكاح نص. والنذر شيء يقرب به الى الله عز وجل وليس الطلاق مما يقرب به الى الله عز وجل ولا بما نذب الله تعالى عباده اليه وحضهم عليه وهم لا يخالفوننا في أن من قال على نذر لله تعالى أن أطلق زوجتي أنه لا يلزمه طلاقها وهذا يطل عليهم جميعهم في ذلك بقوله تعالى: (أو فوا بالعقود) لأن الطلاق عقد لا يلزم الوفاء به لمن عقده على نفسه بمعنى عقد ان يطلق إلا أنه لم يطلق فليس الطلاق من العقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها قبل أن توقع وقالوا قسناه على الوصية هـ

قال ابو محمد: وهذا من أرذل قياساتهم وأظهرها فسادا لان الوصية نافذة بعد الموت ولو طلق الحى بعد موته لم يحز والوصية قريبة الى الله عز وجل هى بل فرض والطلاق ليس فرضا ولا مندوبا اليه وما وجدنا لهم شعا غير هذا وهو قول لم يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم لأن الرواية عن عمر موضوعة فيها باسین وهو مالك وأبو محمد مجهول ثم هو منقطع بين أبى سدة وعمر. ثم نظرنا في قول من الزمه ان خص ولم يلزمه إن عم فوجدناه فرقا قاسدا ومناقضة ظاهرة ولم نجد لهم حجة أكثر من قولهم اذا عم فقد ضيق على نفسه. قتلنا ما ضيق بل له في الشراء فسحة ثم هيك انه قد ضيق فابن وجدتم أن الضيق في مثل هذا يبيح الحرام، وأيضا فقد يخاف في امتناعه من نكاح التي خص طلاقها ان تزوجها أكثر مما يخاف لو عم لكفه بها فوضح فساد هذا القول لتعربه عن البرهان جملة فوجدناه أيضا لا يصح عن أحد من الصحابة لأنه اما منقطع. واما من طريق محمد بن قيس المرهمى وليس بالمشهور ثم رجعنا الى قولنا فوجدنا الله تعالى يقول: «اذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن» وقال تعالى: (يا أيها

الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) فلم يجعل الله تعالى الطلاق إلا بعد عقد النكاح ، ومن الباطل أن لا يقع الطلاق حين إيقاعه ، ثم يقع حين لم يوقعه إلا برهانه واضح . ووجدناه أنما طلاق اجنبية وطلاق الاجنبية باطل ، والعجب أن المخالفين لنا أصحاب قياس يرجعهم ولا يختلفون فيمن قال لامرأته إن طلقك فانت مرتجة منى فطلقها أنها لا تكون مرتجة حتى يتبدى النطق بارتجاعه لها ووجدناهم لا يختلفون فيمن قال إذا قدم ابني فزوجيني من نفسك فقد قبلت نكاحك فقالت هي وهي ما لك أمر نفسك وأنا إذا جاء أبوك فقد تزوجتك ورضيت بك زوجا فقدم أبوه فانه ليس بينهما بذلك نكاح أصلا ولا يختلفون فيمن قال لآخر إذا كسبت ما لافانت وكيلي الصدقة به فكسب ما لافانه لا يكون الآخر وكلا في الصدقة به إلا حتى يتبدى اللفظ بتوكيله فلا تدرى من أين وقع لهم جواز تقديم الطلاق والظهار قبل النكاح وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكذلك لا يختلفون فيمن قال لآخر زوجيني ابتكك انت ولدت لك من فلانة فقال الآخر : نعم قد زوجتك ابنتي ان ولدتها لي فلانة فولدت له فلانة ابنة فاتها لا تكون له بذلك زوجة ، وقد جاء إتمام هذا النكاح عن ابن مسعود والحسن ، ورويناه من طريق حماد ابن سلمة أخبرني يحيى بن سعيد التيمي عن الشعبي عن ابن مسعود بذلك وقضى لها بصداق احدى نسائها ولا يعرف لابن مسعود في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، ولا يختلفون فيمن قال لآخر إذا وكلتني بطلاق امرأتك فلانة فقد طلقها ثلاثا ثم وظه الزوج بطلاقها أنها لا تكون بذلك طالفا ولا يختلفون فيمن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا فتزوجها فطلقها إثر تمام العقد ثلاثا ثم أنت بولد تمام ستة أشهر من حين ذلك فانه لاحق به ، وهذه كلها مناقضات فاسدة وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٨ مسألة : وطلاق السكران غير لازم ، وكذلك من فقد عقله بغير الجنون ؛ وحده السكر هو أن يخلط في كلامه فيأتي بما لا يعقل وبما لا يأتي به إذا لم يكن سكران وان أتى بما يعقل في خلال ذلك لأن المجنون قد يأتي بما يعقل ويحفظ من السلطان ومن سائر المخاوف ، وأما من نقل لسانه وتخلل عرج كلامه وتخلت مشيته وعربد فقط إلا أنه لم يتكلم بما لا يعقل فليس هو سكران ، برهان ذلك قول الله تعالى : (لا تقرىوا الصلاة وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فبين الله تعالى أن السكران لا يعلم ما يقول : فمن لم يعلم ما يقول فهو سكران ، ومن علم ما يقول فليس بسكران . ومن خلط فأتي بما يعقل وما لا يعقل فهو سكران لأنه لا يعلم

مايقول، ومن أخبر الله تعالى انه لايدري مايقول فلا يحل أن يلزم شيئا من الأحكام لاطلاقا ولا غيره لأنه غير مخاطب إذ ليس من ذوى الآلباب، وقد اختلف الناس في هذا فمن روى عنه خلاف ماقلنا كما روىنا من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن خراش بن مالك الجهضمي حدثني يحيى بن عبيد عن أبيه أن رجلا من أهل عمان تملأ من الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب الى عمر بذلك فأجاز شهادة النسوة وأثبت عليه الطلاق، ومن طريق أبي عبيدنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن الزبير بن الحريث عن أبي لبيد أن رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع الى عمر بن الخطاب وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما، ومن طريق أبي عبيدنا ابن أبي مريم - وهو سعيد - عن ناجية بن أبي بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن معاوية أجاز طلاق السكران، ورويناه عن ابن عباس من طرق لم تصح لأن في إحدى طريقه الحجاج بن ارطاة وفي الأخرى ابراهيم بن أبي يحيى، وصح عن النخعي، وابن سيرين، والحسن، وميمون بن مهران، وحيد بن عبد الرحمن، وعطاء وقتادة والزهرى، إلا أنه فرق بين أحكامه، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال يجوز طلاق السكران وعقته ولا يجوز نكاحه ولا شراؤه ولا بيعه: ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب يجوز طلاق السكران ولا يجوز هبته لا صدقته، وصحت اجازة طلاق السكران عن الشعبي، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، وجابر بن زيد، وعمر بن عبد العزيز، ورويناه عن عطاء بن أبي رباح، وسليمان بن يسار، وهو قول ابن شبرمة وتوقف في نكاحه وأجاز ابن أبي ليلى كلا الأمرين، ومن أجاز طلاقه سفيان الثوري، والحسن ابن حى، والشافعي في أحد قولي، وقال مالك: طلاق السكران ونكاحه وجميع أفضاله جائزة إلا الردة فقط فلا يحكم له في شيء من أموره بحكم المرد، وروى عنه ابن وهب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه: وقال مطرف بن عبد الله صاحب مالك لا يلزم السكران شيء ولا يأخذ بشيء إلا بأربعة أشياء لا عاس لما هكذا قال ثم سماها فقال الطلاق والعتيق، والقتل، والقذف فدل ذلك على أنه لا يحد للزنا ولا للسرقة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجوز طلاقه وجميع أفضاله إلا الردة، وقال محمد بن الحسن ولا اسلامه أن كان كافرا، ولا اقراره بالحدود، وقال أبو يوسف: كل ذلك له لازم وأما من روى عنه مثل قولنا فكا رويانا من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهرى عن أبان بن عثمان عن أبيه عثمان قال ليس لمجنون ولا لسكران طلاق، وقد رويانا

رجوع الزهرى. وعمر بن عبد العزيز الى هذا ، ومن طريق وكيع عن رباح بن أبى معروف عن عطاء بن أبى رباح قال طلاق السكران لا يجوز * ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه لا يجوز طلاق السكران ، وصح عن القاسم بن محمد أنه لا يجوز طلاقه وأنه لا يقطع أن سرق إلا أن يكون معروفا بالسرقه .
ومن طريق أبى عبيد ناهشيم نايحي بن سعيد الانصارى أن عمر بن عبد العزيز أتى بسكران طلق امرأته ، فاستحلفه بالذى لا إله إلا هو لقد طلقها ، وهو لا يقبل فخلف فرد اليه امرأته وضربه الحد ، قال يحيى بن سعيد : وهذا يقول القاسم بن محمد بن أبى بكر وصح عن يحيى بن سعيد الانصارى وحيد بن عبد الرحمن ، ورويناه عن ربيعة وهو قول عبيد الله بن الحسن ، والليث بن سعد ، وأحد قولى الشافعى وقول اسحاق بن راهويه ، وأبى ثور ، والمزنى ، وأبى سليمان وجميع أصحابهم (١) وبه يقول أبو جعفر الطحاوى ، وأبو الحسن الكرخى من شيوخ الحنفيين ، وقال عثمان البتى لا يلزمه عقد ولا بيع ولا حد الا حد الخمر فقط ، وإنزاعا وقذف وسرق ، وقال الليث : لا يلزمه طلاق ولا بيع ولا نكاح ولا عتق ولا شئ بقوله ، وأما ما عمل بيده من قتل أو سرقه أو زنا فإنه يقام عليه كل ذلك فظننا فيما يجتمع به من خالف قولنا فوجدناهم يقولون : هو أدخل على نفسه ذهاب عقله بمصيته لله عز وجل قتلنا فكان ماذا ؟ ومن أين وجب إذا أدخل ذلك على نفسه أن يؤخذ بما يجنى في ذهاب عقله ؟ وهذا مالا يوجد في قرآن ولا سنة ، ولا خلاف بينكم فيمن تردى ليقتل نفسه عاصيا لله عز وجل فسلبت نفسه إلا أنه سقط على رأسه ففسد عقله ، وفيمن حارب وأفسد الطريق فضرِب في رأسه ففسد عقله أنه لا يلزمه شئ مما يلزم الأصحاء . وهو الذى أدخل على نفسه الجنون بأعظم المعاصى ثم لا يختلفون فيمن أمسكه قوم عيارون فضبطت يداه ورجلاه وفتح فيه بكتوب وصب فيه الخمر حتى سكراته وأخذ بطلاقه وهو لم يدخل على نفسه شيئا ولا عصي ، فظهر فساد اعتراضهم وهو بالآخبار التى فيها ثلاث من طعن جدوليس فيها على سقوطها للسكران ذكر ولا دليل عليه ، واحتجوا بالخبر الموضوع لا قباله فى الطلاق ، ولوصح هذا لكان ذلك فى طلاق من طلاقه طلاق ممن يعقل كما يقولون فى طلاق الصبي والمجنون ، وبالخبر الكاذب كل طلاق جائز إلا طلاق المستره *

قال أبو محمد : قد بنينا سقوطه آتافى باب طلاق المسكره ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانهم لا يجوزون طلاق من لم يبلغ وليس بمعتوه ، وأما السكران الذى لا يدري ما يتكلم

به فهو معتوه بلا شك لأن المعتوه في اللغة هو الذي لا عقل له، ومن لا يدري ما يتكلم به فلا عقل له فهو معتوه بأي وجه كان، وقالوا قد روى عن علي وعبد الرحمن بحضرة الصحابة إذا شرب سكر واذأ سكر هذى وإذا هذى اقترى وإذا اقترى جلد ثمانين.

قال أبو محمد: وهذا خبر مكذوب قد نزه الله تعالى عليا، وعبد الرحمن عنه لأنه لا يصح استناده ثم عظيم ما فيه من المناقضة لأن فيه إيجاب الحد على من هذى، والمأذى لاحد عليه، وهلاقتهم إذا هذى كفر، وإذا كفر قتل، وقالوا بنفس السكر يجب عليه الحد فالطلاق كذلك، قلنا كذبتم ماوجب قط بالسكر حد لكن بقصده إلى شرب مايسكر كثيره فقط سواء سكر أو لم يسكر، برهان ذلك أن من سكر عن أكره على شربه لاحد عليه، وقالوا: هو مخاطب بالصلاة فطلاقه لازم له. قلنا كذبتم بل نص القرآن بين أنه غير مخاطب بالصلاة بل هو منهي عنها حتى يدري مايقول، وقالوا: لو كان ذلك لكان من شاء قتل عدوه سكر قتله، ومن يدري أنه سكران قتلنا قتلوا إذا باقمة الحد ودعى المجانين لأنه لو سقط عنهم الحد لكان من شاء قتل عدوه تحاق، ومن يدري أنه أحق، لكن قول لا يخفى السكران من التمسك كروا لا لاحق من المتحاق، ومما يوضح صحة قولنا يقينا الخبر الثابت الذي رويناه من طريق البخاري ناعبدان واحد بن صالح قال عبدان ناعبد الله بن المبارك، وقال احمد: نا عنبسة كلاهما أخيره يولن بن يزيد عن الزهري أخبرني علي بن الحسين أن الحسين بن علي أخبره أن عليا قال في حديث طويل قال فطلق رسول الله ﷺ يوم حرة فيما فعل يعني إذ عقر شارفي علي وهو يشرب مع قوم من الأنصار، قال علي: فإذا حرة تحمل محرمة عيناها فقال له حرة: هل أنتم الا عبيد لأنبي؟ فحرف رسول الله ﷺ أنه ثمل فنكص عليه الصلاة والسلام على عقبيه التفهري فخرج وخرجنا معه، فهذا حرة رضى الله عنه بقول وهو سكران ما لوقاله غير سكران لكفر، وقد أعاده الله من ذلك فصاح السكران غير مؤاخذا بما يفعل جملة وأما من فرق فلم يلزمه الردة والزمه غير ذلك فتناقض القول، باطل الحكميين لا اشكال فيه، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٩ مسألة: والمبين بالطلاق لا يلزم، وسواء بر أو حنث لا يقع به طلاق ولا طلاق الا إذا أمر الله عز وجل ولا يمين الا كما أمر الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ، برهان ذلك قول الله عز وجل: (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وجميع المخالفين لنا مهنا لا يختلفون في أن اليمين بالطلاق والتناقض والمشى إلى مكة وصدة المال فإنه لا كفاية عندهم في حنثه في شيء منه الا بالوفاء بالفعل، أو الوفاء باليمين، ونصح

بذلك يمتينا انه ليس شيء من ذلك يمتينا اذلايين الاماماه الله تعالى يمتينا ، وقول رسول الله ﷺ الذى رويناه من طريق ابى عبيد ناسماعيل بن جعفر ناعبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » فارتفع الاشكال فى أن كل حلف بغير الله عز وجل فانه معصية وليس يمتينا ، وهذا مكان اختلاف فيه ، فصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت طالق ان لم أضرب غلامى فأبى الغلام قال : هي امرأته ينكحها ويتوارثان حتى يفعل ما قال . فان مات الغلام قبل أن يفعل ما قال فقد ذهبت منه امرأته ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب فى رجل طلق امرأته ان لم يفعل كذا قال : لا يقرب امرأته حتى يفعل ما قال . فان مات قبل أن يفعل فلا ميراث بينهما ، وصح خلاف هذا عن طائفة من السلف كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن رطل قال لامرأته أنت طالق ان لم أتزوج عليك قال ان لم يتزوج عليها حتى تموت أو يموت توارثا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن غيلان بن جامع عن الحكم بن عتيبة قال فى الرجل يقول لامرأته أنت طالق ان لم أفعل كذا ثم مات أحدهما قبل أن يفعل فانها توارثان . قال سفيان الثورى إنما وقع الحنث بعد الموت *

قال أبو محمد : هذا عجيب : ميت يحنث بعد موته وقد نقصنا هذا فى كتاب الايمان من كتابنا هذا . وعن روى عنه مثل قولنا كما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلا تزوج امرأة وأراد سفرا فأخذها أهل امرأته فجعلها طالقاً ان لم يبعث بنفقته الى شهر لجاء الأجل ولم يبعث اليها بشيء فلما قدم خاصموه الى على فقال على اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً فردها عليه ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح انه غصم اليه فى رجل طلق امرأته إن أحدث فى الاسلام حدثاً فاكترى بغلا الى حمام أعين فتعدى به الى اصهبان فباعه واشترى به خبراً فقال شريح : ان شتمتم شديتم عليه أنه طلقها فجعلوا يرددون عليه القصة ويردد عليهم فلم يره حدثاً *

قال أبو محمد : لا متعلق لهم بما روى من قول غلى رضى الله عنه اضطهدتموه لأنه لم يكن هنالك اكراه إنما طالوه بحق فنفقته فقط فأنما أنكر على اليمين بالطلاق فقط ولم ير الطلاق يقع بذلك ، وكذلك لا متعلق لهم بما فى خبر شريح من قول أحد من رواه فلم يره حدثاً فأنما هو ظن من محمد بن سيرين أو من هشام بن حسان وهو ظن خطأ أو ما نعلم فى الاسلام أكثر عن تعدى من حمام أعين وهو على أميال يسيرة

دون العشرة من الكوفة الى اصبهان وهى أيام كثيرة من الكوفة ثم باع بغل مسلم ظلماً واشترى بالثمن خيراً ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول الحلف بالطلاق ليس شيئاً ، قلت أأنا يراه ميمناً؟ قال لا أدري ، فيؤلاه على بن أبي طالب وشريح . وطاوس لا يقضون بالطلاق على من حلف به لحث ولا يعرف لعل في ذلك مخالفة من الصحابة رضى الله عنهم .

قال أبو محمد : والطلاق بالصفة (١) عندنا فهو الطلاق باليهين كل ذلك لا يلزم ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا يكون طلاقاً الا كما أمر الله تعالى به وعليه وهو القصد الى الطلاق ، وما ماعدى ذلك فباطل وتعد لحدود الله عز وجل ، وقد ذكرنا قول عطاء . فمن حلف بطلاق امرأته ثلاثاً اذ لم يضرب زيداً فمات زيد أو مات هو أنه لا طلاق عليه أصلاً ، وإنه يرث امرأته ان مات وترثه ان مات وهو قول أبي ثور ، وقال سفيان الطلاق يقيم بعد الموت وهذا خطأ ظاهر : وقال الشافعي : الطلاق يقع عليه والحث في آخر أوقات الحياة وهذه دعوى بلا برهان ، وقال مالك : يوقف عن امرأته وهو على حث حتى يبر . وهذا كلام فاسد لأنه ان كان على حث فهو حائض فيلزمه أن تطلق عليه امرأته او ان تزله الكفارة باليهين باق ولا فليس حائضاً واذا لم يكن حائضاً فهو على بر لا بد من أحدهما ولا سبيل الى حل ثالثة للحالف أصلاً فصيح ان قوله هو على حث كلام لا يعقل وبالله تعالى التوفيق . وليت شعري لآى شيء يوقف عن امرأته ولا يتخلو من احد وجهين إما ان تكون حلالاً فلا يحل توقفه عن الحلال أو تكون حراماً فلا تحرم عليه الا بالحنث فليطلقها عليه ثم تقول لهم من أين أجزتم الطلاق بصفة ولم تجزوا والنكاح بصفة والرجعة بصفة كمن قال اذا دخلت الدار فقد راجعت زوجتي المطلقة أو قال فقد تزوجتك وقالت هي مثل ذلك وقال الول مثل ذلك ولا سبيل الى فرق وبالله تعالى التوفيق .

١٩٧٠ مَسْأَلَةٌ من قال : اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق أو ذكر وقتاً ما فلا تكون طالقاً بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر : برهان ذلك انه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك وقد علمنا الله الطلاق على المدخول بها وفي غير المدخول بها وليس هذا فيما علمنا (ومن يتم حدود الله فقد ظلم نفسه) وايضاً فان كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه فمن المحال أن يقع بمبذلك في حين لم يوقعه فيه ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة من طلاق الى أجل لم يقع [بذلك] (٢) الطلاق الا الى ذلك الاجل كما روينا

(١) في النسخة رقم ١٩٧ «والطلاق بالصفة» (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

من طريق أبي عبيد نازيد بن هارون عن الجراح بن المنهال (١) نا الحكم هو ابن عتيقة -
 ان ابن عباس كان يقول : من قال لامرأته أنت طالق الى رأس السنة انه يطأها ما بينه وبين
 رأس السنة ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء من قال لامرأته أنت طالق
 اذا ولدت فله ان يصيبها مالم تلد ولا يطلق حتى يأتي الاجل (٢) وكذلك من قال أنت
 طالق الى سنة ه ومن طريق أبي عبيد نازيد بن هارون عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو
 ابن هرم عن جابر بن زيد ان الشعثا قال هي طالق الى الاجل الذى سمي ونحل له مادون ذلك ه
 ومن طريق أبي عبيد نا هشيم أنا مغيرة عن ابراهيم الخمي فيمن وقت في الطلاق وقتاً ه
 قال : اذا جاء ذلك الوقت وقع ، وروناه أيضاً عن الشعبي ه ومن طريق سعيد بن
 منصور نا أبو معاوية عن عبيدة عن الشعبي مثل قول ابراهيم ، وروى أيضاً عن
 عبد الله بن محمد بن الحنفية ، وروينا عن سفیان الثوري قال : من قال لامرأته اذا
 حضت فأنت طالق فانها اذا دخلت في الدم طلقت عليه قال : فان قال لها متى حضت
 حيضة فأنت طالق فلا تطلق حتى تغتسل من آخر حيضتها لانه يراجعها حتى تغتسل وبأن .
 لا يقع الطلاق المؤجل الا الى أجله يقول أبو عبيد . واسحاق بن زاهره والشافعي
 واحمد . وأبوسليمان . وأصحابهم ه وقول آخر وهو ان الطلاق يقع في ذلك ساعة بلفظه ،
 وروينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري . عن يحيى بن سعيد الانصارى عن
 سعيد بن المسيب فيمن طلق امرأته الى أجل قال : يقع الطلاق ساعتئذ ولا يقربها ه
 ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور . ويونس عن الحسن انه كان لا يؤجل
 في الطلاق وروينا عن الزهري من طلق الى سنة فهي طالق حينئذ ه ومن طريق أبي
 عبيد عن هشيم عن يحيى بن سعيد الانصارى انه كان لا يؤجل في الطلاق اجلاً ، وروى
 عن ربيعة وهو قول الليث وأحد قول أبي حنيفة وهو قول زفره ، وقول ثالث كروينا
 من طريق عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن انه قال اذا قال أنت طالق اذا
 كان كذا الامر لا يدري أ يكون أم لا فليس يطلق حتى يكون ذلك ويطأها فان ماتا قبل
 ذلك توارثا (٣) فان قال أنت طالق الى سنة فهي طالق حين يقول ذلك وهو قول مالك ه
 وقول رابع روى عن ابن أبي ليلى فيمن قال لامرأته انت طالق الى رأس الهلال قال اتخوف
 ان يكون قد طلقها فوجدنا من حجة من قال بأنه وقع (٤) عليه الطلاق الآن ان قالوا
 هذا الطلاق الى أجل فهو باطل فالتسكاح الى أجل فقلنا لهم فلم قلتم انه ان قال ان دخلت

(١) في النسخة رقم ١٦ « الحجاج بن المنهال » وهو غلط

(٢) في النسخة رقم ١٤ « في الاجل »

(٣) في النسخة رقم ١٤ قبل ما أجل توارثا (٤) في النسخة رقم ١٤ في حجة من أوقف الخ

الدار فأنت طالق انها لا تطلق إلا بدخول الدار فانه طلاق الى أجل فلو قسموه حين لفظ به ، وهذا نمارضهم في قولهم ان ظاهر أمره انه ندم اذ قال أنت طالق فاتبع ذلك بالأجل فيلزمهم ذلك فيمن قال أنت طالق ان دخلت الدار وهو قول صح عن شريح فألزمه الطلاق دخلت الدار أو لم تدخله ؛ وقالوا اذا قال أنت طالق فالطلاق مباح فان اتبعه أجلا فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل فقلنا : بل ما طلاقه الا فساد لا مباح اذ علقه بوقت ولا يجوز الزامه بعض ما ألزم دون سائر فظهر فساد هذا القول ويكفي من هذا انه تحريم فرج بالظن على من أباحه الله تعالى له باليقين ونعوذ بالله من هذا ، ولم نجد لمن فرق بين الأجل الآتي والأبد وبين الأجل الذي لا يأتي حجة أصلا غير دعواه لاسيا وهم يفسدون النكاح اذا أجل الصداق الى أجل قد يكون وقد لا يكون بعكس قولهم في الطلاق وكلا الأمرين أجل ولا فرق ، وأيضا فقد يأتي الأجل الذي قالوا فيه : انه يحى وهو ميت أو هو ميتة أو كلاهما أو قد طلقها ثلاثا فظهر فساد هذا القول جملة وبالله تعالى التوفيق ، وهم يشنعون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد خافوا منها ابن عباس ، وأيضا فانهم يوقعون عليه طلاقا لم يلزمه قط وهذا باطل ثم لو عكس عليهم قولهم فقتل بل تطلق عليه اذا أجل أجلا قد يكون وقد لا يكون ساعة لفظه بالطلاق ولا تطلق عليه اذا أجل أجلا يأتي ولا بد لما كان بينهم فرق أصلا وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا فيما يحتاج به من أجاز ذلك وجعل الطلاق يقع اذا جاء الأجل لا قبل ذلك بان قال : قال الله تعالى : (أو فوا بالمعقود) فقلنا : انما هذا في كل عقد امر الله تعالى بالوفاء به أو ندب اليه لافي كل عقد جملة ولا في معصية ، ومن المعاصي ان يطلق بخلاف ما أمر الله تعالى به فلا يحل الوفاء به وقالوا « المدايون عند شروطهم » وهذا كالتدبير لانه رسول الله ﷺ قال : « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » والطلاق الى أجل مشروط بشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وقالوا : نقيس ذلك على المدانية الى أجل والعقود الى أجل فقلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن المدانية والعقود قد جاء في جوازها الى أجل النص ولم يأت ذلك في الطلاق ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا لأنكم تجمعون على ان النكاح الى أجل لا يجوز وان ذلك النكاح باطل فلا قسم الطلاق الى أجل على ذلك وقالوا : قد أجمعوا على وقوع الطلاق عند الأجل لأن من أوقعه حين نطق به فقد أجازة فالواجب المصير الى ما اتفقوا عليه فقلنا : هذا باطل وما أجمعوا قط على ذلك لأن من أوقع الطلاق حين لفظ به المطلق لم يحز قط

ان يؤخر ايقاعه الى اجل (١) والذين أوقموه عند الاجل لم يجزوا ايقاعه حين نطق به وقالوا : هذا قول صاحب (٢) لا يعرف له من الصحابة مخالف قلنا : هذا من رواية أنى العطوف الجراح بن المنهال الجزرى وهو كذاب مشهور بوضع الحديث فبطل هذا القول ايضا والحمد لله رب العالمين *

١٩٧١ مسألة : ومن جعل الى امرأته ان تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طلاقا طلقت نفسها ولم تطلق لما ذكرنا قبل من ان الطلاق إنما جعله الله تعالى للرجال وللنساء *

١٩٧٢ مسألة : ولا يكون طلاقا بائنا (٣) ابدا الا في موضعين لائناك لهما ، احدهما طلاق غير الموطوء لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) والثاني طلاق الثلاث مجموعة او مفردة لقوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) واما ما عدا هذين فلا أصلا لقوله تعالى : (ويؤتىن احق بردهن في ذلك) ولقوله تعالى : (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) وقال تعالى (فاذا بائن اجلبن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فجعل الى الزوج في العدة أن يراجعها أو يترك ، وعن قال بذلك الشافعى وابو سليمان . واصحابهما ، الا ان الشافعى رأى الخلع طلاقا بائنا ، وليس عندنا كذلك وستكلم فيه في باب ان شاء الله تعالى ، فمن قال لامرأته انت طالق طلقة لا رجعة لى فيها عليك بل تملكين بها نفسك ، فان الناس اختلفوا في ذلك ، فقال ابو حنيفة والشافعى واصحابهما ، وابن وهب صاحب مالك : هي طلقة يملك فيها زوجها رجعتها ، وقوله بخلاف ذلك لغو ، وقالت طائفة هي ثلاث ، وهو قول ابن الماجشون صاحب مالك ، وقالت طائفة هي كما قال . وهو قول ابن القاسم صاحب مالك ، والذي قول به انه كلام فاسد لا يقع به طلاق أصلا لان لم يطلق كما أمره الله عز وجل . ولا طلاق الا لنا أمر الله تعالى ، قال رسول الله ﷺ : « من عسل عليلس عليه أمرنا فهو رد » والطلاق الرجعى هو الذى يكون فيه الزوج غيرا مادامت في العدة بين تركها لا يراجعها حتى تنقضى عدتها فتملك امرها فلا يراجعها الا بولى ورضاها وصدائق وبين ان يشهد على ارتجاعها فقط فتكون زوجته أحبت أم كرهت بلاولى ولا صدق لكن بأشهاد فقط . ولو مات احدهما قبل تمام العدة وقبل المراجعة ورثه الباقي

(١) في النسخة رقم ١٦ « الى الاجل » (٢) في النسخة رقم ١٦ وهو قول الصحاب

(٣) في النسخة رقم ١٤ (ولا تكون طلاقا بائنا)

منهما . وهذا لاختلاف فيه من أحدمن الأئمة ، والبائن هو الذي لارجعة له عليها الا أن تشاء . هي في غير الثلاث بولي وصداق ورضاها ونفقتها عليه في الطلاق الرجعي مادامت في العدة ويلحقها طلاقه *

١٩٧٣ مسألة : و من قال أنت طالق ان شاء الله أو قال الآن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء ولا يقع بشيء من ذلك طلاق . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله) ، وقال تعالى : (وما تشاؤون الا أن يشاء الله) ونحن نعلم ان الله تعالى لو أراد امضا هذا الطلاق ليسره لآخراجه بغير استثناء فصح انه تعالى لم يرد وقوعه اذ يسره لتعليقه بمشيئته عز وجل ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا كما روينا من طريق ابى عبيد نا معاذ بن معاذ عن ورقاء بن عمر عن ابن طاوس عن أبيه فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله قال له ثنياء * ومن طريق وكيع عن الأعمش عن ابراهيم النخعي فيمن قال لامرأته انت طالق ان شاء الله قال لا يحسب * ومن طريق وكيع عن أبيه عن الليث قال : اجتمع عطاء . ومجاهد . وطاوس . والزهري على ان الاستثناء في كل شيء جائز . ومن طريق وكيع عن حكيم أنى داود عن الشعبي فيمن قال انت حر ان شاء الله تعالى قال لا يحسب * ومن طريق الحكمين عتيبة فيمن قال أنت طالق ان شاء الله له ثنياء ، وعن ابى مجلز مثل ذلك وهو قول عطاء . وحماذ بن ابى سليمان . وسعيد بن المسيب . ومن طريق عبد الرزاق عن ابى حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم قال : اذا قال ان لم أفعل كذا فامرأتى طالق ان شاء الله فحسب لم تطلق امرأته وبه كان يأخذ أبو حنيفة . وعبد الرزاق قال والناس عليه ، وقال سفيان الثوري من قال امرأتى طالق أن كلبت فلانا شهرا إلا أن يبدو لي انه ان وصل الكلام فله استنناؤه فان قطعه وسكت ثم استثنى فلا استثناء له ، وقال الأوزاعي في أحد قوله ان قال ان فعلت كذا فانت طالق ان شاء الله فلا استثناء جائز ولا يقع الطلاق ؛ وكذلك العتاق ، وبه يقول الشافعي . وأصحابه أبو ثور وعثمان البتي واسحاق وأبو سليمان وأصحابنا ، وقال آخرون : لا يسقط الطلاق بالاستثناء ، كما روينا من طريق ابى عبيدنا سعيد بن غفر حذثنى الفضل بن المختار عن أبي حمزة قال سمعت ابن عباس يقول : اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله فهي طالق ، وقد صح هذا عن سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والزهري وقناة ومكحول وهو أحد قولي الأوزاعي ومالك . والليث . وأحد قولي ابن ابى ليلى ، وروى عن ابن ابى ليلى ان طلق واستثنى فالطلاق واقع وان . أخرجه مخرج البين فله استنناؤه ، وقال

مالك فان قال : انت طالق ان شاء زيد أو قال الآن لا يشاء زيد أو الا ان يشاء زيد فانها لا تطلق الا أن يشاء زيد ، واحتجوا في ذلك بأن مشيئة زيد تعرف ومشية الله تعالى لا تعرف .

قال أبو محمد : وهذا باطل بل مشيئة زيد لا يعرفها أبدا احد غيره وغير الله تعالى لأنه قد يكذب ، وأما مشيئة الله تعالى فمعروفة بلا شك لان كل ما نفذ فقد شاء الله تعالى لونه وماله ينفذ فلا شك أن الله تعالى لم يشأ كونه ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون تشييعهم بمخالفة صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف .

١٩٧٤ مسألة ومن طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهدا أو غيرا فهو طلاق واحد لا يلزمه أكثر من ذلك ، وهذا مالا خلاف فيه لأنه لم ينو بذلك طلاق آخر .

١٩٧٥ مسألة : ومن أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثا أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعتها إياها حتى تمت عدتها ثم أمسكها معتدبا ففرض عليها أن تهرب عنه ان لم تكن لها بينة فان اكرهها فلها قتله دفاعا عن نفسها والا فهو زنا منها ان امكنته من نفسها وهو أجنبى كعابر السيل لحكمه في كل شيء حكم الاجنبى .

١٩٧٦ مسألة : وطلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق مات من ذلك المريض أو لم يموت منه فان كان طلاق المريض ثلاثا أو آخر ثلاث أو قبل أن يطأها فمات أو مات قبل تمام المدة أو بعدها أو كان طلاقا رجعيا فلم يرجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام المدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ولا يرثها أصلا وكذلك طلاق الصحيح للمريضة ، وطلاق المريض للمريضة ، ولا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلاف الناس فيه فقول اول فيه أنه ليس طلاقا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الزبير نا يحيى بن ايوب نا ابن بادي الملا نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد نا نافع مولى ابن عمر نا : ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له كلبية في مرضه الذي مات فيه فكلمه عثمان ليراجعها ففعلكا عليه عبيد الرحمن فقال عثمان : قد اعرف انما طلقها كراهية أن ترث مع أم كلثوم واني والله لا أقسم لها ميراثا ، وان كانت أم كلثوم اختي قال نافع : وكان آخر طلاقها تطلقه في مرضه ، فهذا عثمان يأمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها آخر طلاقها في مرضه : فصح انه لم يكن يراه طلاقا ، فكل ما روى عن عثمان بعد هذا فهو مردود الى هذا ، وجاء عن عثمان أيضا ان عبد الرحمن بن مكل طلق

بعض نسائه بعد ان اصابه قالج ثم مات بعد سنتين فورثها منه عثمان ، وصح عنه أنه ورث امرأة عبد الرحمن بن عوف الكلية وقد طلقها وهو مريض آخر ثلاث تطليقات ثم مات بعد أن أتمت عدتها فقيل لعثمان لم تورثها من عبد الرحمن ، وقد علمت أنه لم يطلقها ضرارا ولا فرارا من كتاب الله عز وجل فقال عثمان : أردت أن تكون سنة يهاب الناس الفرار من كتاب الله عز وجل ، وقول آخر ثرته ويرثها يا رويثا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سمع الحسن يقول : يتوارثان إن مات من مرضه ذلك ، وقول ثالث ثرته وإن صح ثم مات من مرض آخر * رويثا من طريق أبي عبيد ناعبد الله بن صالح بن الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن مطلق امرأته وهو مريض فبها فصح أياما وهي في العدة ثم مرض ثم مات من وجع آخر أو عادله وجمعه قال الزهري : نرى حين طلقها وهو مريض أنها في قضاء عثمان ثرته ، وهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي ، وزفر بن الهذيل وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه لهم يقول : إذا طلقها وهو مريض ، ثم صح ثم مات قبل انقضاء عدتها فبها ثرته ، وقال الأوزاعي : إن ملكها نفسها وهو مريض فطلقت نفسها لم ترته وإن طلقها وهو مريض باذنها ورثته ، وقول رابع رويثا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة أنه سأل أباه عروة عن مطلق امرأته البتة وهو مريض فقال عروة : لا يتوارثان إلا أن يكون بها حبل أو يطلق مضارة فيموت وهي في العدة منه * وقول خامس إن طلق ثلاثا وهو مريض ولم يصح حتى مات فبها ثرته ما لم تنقض عدتها منه فإن مات بعد أن انقضت عدتها لم ترته ، يا رويثا من طريق ابن أبي شيبة ما يزيد بن هارون نا سعيد بن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت في المطلقة ثلاثا وهو مريض ثرته مادامت في العدة *

قال أبو محمد : لم يسمع ابن أبي عروبة من هشام بن عروة شيئا * ومن طريق ابن أبي شيبة ناحاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه نا حسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته * ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبيدة بن مغيرة عن ابراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب أنه قال : الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا ورثته ما كانت في العدة وبه يقول ابراهيم * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : أنا في عروة البارقي من عند عمر في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مرضه أنها ثرته مادامت في العدة ولا يرثها وبه يقول ابراهيم *

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مغيرة عن ابراهيم فيمن طلق امرأته وهو مريض ثلاثا قبل أن يدخل بها قال : لها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ولا عدة عليها ، قال هشيم : وهذا قول هـ ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم عن ابن عمر قال : اذا طلق امرأته ثلاثا ، وهو مريض ورثت في العدة **قال أبو محمد** : هكذا في كتابي عن محمد بن سعيد بن عمر ولا أراه الا وهما وأنه اتماه عمر والله أعلم : كذلك رويناه من طريق سفيان . وشعبة هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث . عن داود . والأشعث . عن الشعبي . وشرح قالوا : اذا طلق ثلاثا في مرضه ورثته مادامت في العدة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها أو ملكها أو خالها وهو مريض : أو حلف بطلاقها ثلاثا وهو صحيح لحنثه وهو مريض فمات لم ترثه . فلو بارز رجلا في القتال أو قدم ليقتل فطلقها ثلاثا ورثته فلو طلقها وهو مريض ولم يكن دخل بها لم ترثه فلو أكرها أبوه فوطئها في مرض ابنه فمات لم ترثه (١) هـ ومن طريق حماد بن سلية عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا في مرضه فقال عثمان : لئن مت لا ورثتها منك قال : قد علمت ذلك فمات في عدتها فورثها عثمان في عدتها هـ ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أنه سأل عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير : طلق عبد الرحمن بن عوف بنت الأصبع الكلبية فبتا ثم مات فورثها عثمان في عدتها ثم ذكر ابن الزبير قوله نفسه هـ نا علي بن عباد الانصاري نا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي نا بن مفرج نا احمد بن عبد الرحيم الأسدي نا عمرو بن ثوبان نا محمد بن يوسف القرياني نا سفيان الثوري عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : من طلق وهو مريض طلاقا بائنا فانها ترثه مادامت في العدة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا طلقها مريضا فبتها فاقضت العدة فلا ميراث بينهما وصح عن شرح فيمن طلق مريضا فمات فانها ترثه ما كانت في العدة فبلغ ذلك سعيد بن المسيب فلم ينكره وهو قول الشعبي . والحارث المكي . وحماد بن أبي سليمان ، وروى عن ربيعة . وطائوس . والليث ابن سعد . وسفيان الثوري والأوزاعي . وابن شبرمة . وأبي حنيفة وأصحابه وقول سادس من روى عنه ان المطلقة في المرض ترث هكذا جملة لم يبين في العدة فقط أم بعدها فبما رويناه من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان علي بن أبي طالب قال : المطلقة في المرض ترث هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله عن عثمان بن

(١) قوله - وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها - إل هنا مؤخر في النسخة رقم ١٤

أبي الأسود عن عطاء قال : لو مرض سنة لورثتها منه ، والأصح عن عطاء أنها ترثه في العدة ولا ترثه بعدها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن أشعث عن محمد بن سيرين قال : كانوا يقولون : لا يختلفون فيمن فر من كتاب الله رداليه يعني فيمن طلق امرأته وهو مريض . وقول سابع من قال : ترثه بعد العدة ما لم تزوج فمكا نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المنثي نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن شيخ من قريش عن أبي بن كعب فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه قال لا أزال أورثها منه حتى يبرأ أو تزوج أو تمكث سنة أو قال ولو مكثت سنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء الرجل يطلق امرأته مريضا ثم يموت من وجعه ذلك قال عطاء : ترثه وإن اقضت عدتها منه إذا مات في مرضه ذلك ما لم تسكح . ومن طريق أبي عبيد نا يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في التي يطلقها وهو مريض قال ترثه وإن كان الى سنتين ما لم تزوج وقال أبو عبيد : وسكت أبا يوسف القاضي يقول عن ابن أبي ليلى أنه قال في المطلقة في المرض ترثه ما لم تزوج وهو قول شريك القاضي . واحد بن حنبل . واسحاق . وأبي عبيد . وقول ثامن وهو لمن قال أنها لا ترثه إلا مادامت في العدة وإنها تنتقل الى عدة الوفاة وقاله أيضا بعض من ورثها بعد العدة فارو بنا من طريق أبي عبيد نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن الشعبي : قال باب من الطلاق جسيم اذا ورثت المرأة اعتدت ترثه ما لم تسكح قبل موته فاذا ورثته اعتدت أربعة أشهر وعشر . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المنيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فمات ورثته واستأثفت العدة أربعة أشهر وعشرا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أنه قال اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فماتها تكون على أقصى العدتين ان كانت أربعة أشهر وعشرا أكثر من حيضتها أخذت بالأربعة الأشهر والعشر وإن كان الحيض أكثر أخذت بالحيض .

قال أبو محمد : وهذا هو قول أبي حنيفة . ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف تتهدى على الحيض فقط ولا تنتقل الى عدة الوفاة ، وقول تاسع وهو قول من قال ترثه في العدة وبعد العدة ولم يخص ان لم تزوج ولا قال وإن تزوجت فمكا رو بنا من طريق ابن وهب أخبرني موسى بن يزيد عن الزهري حدثني طلحة بن عبد الله بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تماضر ثم ورثها عثمان منه بعد ما حلت

وهكذا رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عباد بن عباد المحلى ناهشام بن عروة عن أبيه ، ومحمد بن عمرو بن علقمة كلاهما عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوفان أبيه طلق امرأته في مرضه فماتت بعد ما حلت فورثها عثمان ، واختلف عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه فروى عنه أبو عوانة أنه كان ذلك في العدة : وروى عنه هشيم كان ذلك بعد العدة ، وعمر ضعيف ، ومن طريق ابن وهب أخبرني يزيد بن عياض بن جعدة عن عبد الكريم بن الحارث عن مجاهد أنه قال إذا طلق المريض امرأته قبل أن يدخل بها فلها ميراثها منه ونصف الصداق ، ومن طريق ابن وهب أخبرني مخزوم بن بكير عن أبيه قال يقال : إذا طلق امرأته وهو وجع وقد فرض لها ولم يمسها فلها نصف صداقها وترثه ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا سهل بن يوسف عن حميد عن بكر عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه فماتت وقد انقضت عدتها فثارت ثرثه . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد . ومنصور كلاهما عن الحسن فيمن طلق امرأته وهو مريض قبل أن يدخل بها ؟ قال : لها الصداق كله والميراث وعليها العدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن عثمان البتي . وحميد . وأصحاب الحسن قالوا : ثرثه بعد انقضاء العدة ؛ وقول عاشر رويناه من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم أن ربيعة قال في المطلقة ثلاثا في المرض ثرثه وإن نكحت بعده عشرة أزواج ، وبهذا يقول مالك من قلده ، وروى أيضا عن الليث بن سعد ، وقال مالك : إن طلقها مريضا قبل الدخول بها فلها الميراث ولها نصف الصداق ولأعداء عليها وقال : إن خيرها وهو مريض فأختارت نفسها فطلقت ثلاثا أو اختلعت منه وهو مريض ثم ماتت من مرضه فثارت ثرثه قال : وكذلك لو خاف بطلاقها ثلاثا أن دخلت دار فلان وهو صحيح فمرض (١) فتعمدت دخول تلك الدار فطلقت ثلاثا أو ماتت من مرضه فثارت ثرثه ، قال وكذلك من قال وهو صحيح : إذا قدم أبي فأنت طالق ثلاثا فقدم أبوه وهو مريض فطلقت ثلاثا ثم مات هو فثارت ثرثه ، قال : ومن قاتل في الزحف أو حبس للقتل فطلق امرأته ثلاثا فثارت ثرثه قال : والمحصور أن طلق ثلاثا لم ثرثه قال : فلو ارتد وهو مريض لم ثرثه ، وقول حادى عشر نا رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : طلق غيلان بن سلمة الثقفى نساءه وقسم ماله بين بنيه وذلك في خلافة عمر فبلغه ذلك فقال له عمر : طلقت نساءك وقسمت مالك بين بريك قال نعم قال له عمر : والله لأرى

الشیطان فَمَا یسترق من السمع سمع بموتك فألقاه فی نفسک فلم یك أن لا تمک إلا قلیلا وایم الله لئن لم تراجع نساءك وترجع فی مالك لا ورثن منک اذا مت ثم لآمرن بقبرک فلیرجمن کما یرجم قبر أی رغال قال : فراجع نساءه وماله ، قال نافع : فیا لیث الا سبعا حتی مات * وأما المحصور فروینا من طریق ابن أبی شبة قال نا عباد بن العوام عن أشعث عن الشعبي أن أم البنین بنت عتبة بن حصن كانت تحت عثمان فلما حو صر طلقها وكان قد أرسل إليها یشترى منها ثمنها فأبت فلما قتل أنت علی بن أبی طالب فذكرت ذلك له فقال علی تركها حتی اذا أشرف علی الموت طلقها فورثها وهو قول ثانی عشر وهو من لم یورث المبتوتة فی المرض روينا من طریق عبدالزاق عن ابن جریج أخبرنی ابن أبی ملیكة انه سأل عبدالله بن الزبیر عن المبتوتة یعنی فی المرض قال فقال ابن الزبیر طلق عبدالرحمن بن عوف بنت الاصبغ الکلیة ثلاثا (١) ثم مات وهي فی حدتها فورثها عثمان ، قال ابن الزبیر : فاما أنا فلا أرى أن ترث المبتوتة * ومن طریق ابن عیینة عن عید نایجی بن سعید القطان نا ابن جریج عن ابن أبی ملیكة قال : سألت عبدالله بن الزبیر عن طلق امرأته ثلاثا وهو مریض ؟ فقال ابن الزبیر : أما عثمان فورث ابنة الاصبغ الکلیة وأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة * ومن طریق سعید بن منصور . والحجاج بن المنهال قالا جمیعا : نا أبو عوانة نا عمر بن أبی سلة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبیه فذكر حدیث أبیه وان امرأته تماضر بنت الاصبغ بن زیاد بن الحصین أرسلت الیه تسأله الطلاق فقال اذا طهرت یعنی من حیضها فلتؤذنی فطهرت فأرسلت الیه وهو مریض ففضب وقال : هی طالق البتة لا رجعة لها فلم یلبث إلا یسیرا حتی مات فقال عبدالله بن عوف : لا أورث تماضر شیئا هذا لفظ الحجاج ، وقال سعید بن منصور فی روايته فقال عبد الرحمن : لا أورث تماضر شیئا ثم اتفقا فارتفعوا الی عثمان فورثها وكان ذلك فی العدة * ومن طریق أبی عید نا أبو احمد الزبیری عن سفیان الثوری عن لیث عن طاوس عن ابن عباس فی الذی یطلق امرأته ثلاثا فی مرضه قبل أن یدخل بها قال : لیس لها میراث ولها نصف الصداق * ومن طریق قتادة ان علی ابن أبی طالب قال : لا ترث المبتوتة * ومن طریق سعید بن منصور نا جریر بن عبد الحمید عن المغيرة بن مقسم عن الحارث العکلی قال : من طلق امرأته طلقین فی صحته فطلقها الثالثة للعدة فی مرضه لم ترثه لأنه لم تعتد بأن لا ترث المطلقة المبتوتة فی المرض

يقول الشافعي . وأصحابهما .

قال أبو محمد : احتج من رأى توريث المتوتة في المرض بأن قالوا : فربذلك عما أوجب الله تعالى لها في كتابه في الميراث فوجب أن يقضى عليه (١) وعلى من لا ينهم بذلك لتلا يكون ذريعة الى منع الحقوق .

قال أبو محمد : فنقول وبالله تعالى تأيد ما فرقت عن كتاب الله تعالى . بل أخذ بكتاب الله وأبعده ، لأن الله تعالى أباح الطلاق وقطع بالثلاث وبالطلاق قبل الوطء جميع حقوق الزوجية من النفقة وإباحة الوطء والتوارث فأين ههنا الفرار من كتاب الله تعالى ؟ إنما كان يفر عن كتاب الله تعالى لوقال : لا ترث مني شيئا دون أن يطلقها بل الفرار من كتاب الله تعالى هو توريث من ليست زوجة ولا أما ولا جدة ولا ابنة ولا ابنة ابن ولا اختا ولا معتقة ، ولكن اجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراثا ، وكيف يجوز أن تورث بالزوجية من ابن وطئها رجما أو من قد حل لها زواج غيره أو من هي زوجة لغيره ، هذا هو خلاف كتاب الله تعالى حقا بلا شك ، وأيضا فإن كانت ترثه بالزوجية فوجب أن يرثها بالزوجية كما يقول الحسن : اذ من الباطل المحال المتمنع أن تكون هي امرأته ، ولا يكون هو زوجها فإن قالوا ليست امرأته قلنا : فلم ورثتموها ميراث زوجة ، وهذا عجب جدا ، وهذا أكل المال بالباطل بلا شك . ومن العجب قولهم فر ميراثها ، وأي ميراث لها من صحيح لعلها هي تموت قبله ، ورب صحيح يموت قبل ذلك المريض ، وقد يرأ من مرضه ، فما وجب لها قط اذ طلقها ميراث يفر به عنها من العجب توريث الحنفيين المتوتة من حبس للقتل أو بارز في حرب وليس مريضا ومنعهم الميراث التي أكرها أبو زوجها على أن وطئها في مرض زوجها وليس لزوجها في ذلك عمل أصلا ولا طلقها مختارا قط ، وتوريث المالكين المختلة والمختارة نفسها والقاصدة التي تحبثه في مرضه في يمينه ، وهو صحيح بالطلاق ، وهو كاره لمفارقها وهي مساعة إليه مكره له على ذلك ، وما في العجب أكثر من منعهم المتزوجة في المرض من الميراث الذي أوجب الله تعالى لها يقينا بالزوجية الصحيحة وتوريثهم المطلقة ثلاثا في المرض فورثا بالزوجية من ليست بزوجة ومنعوا ميراث الزوجة من هي زوجته وحسبنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن وهب أخيرني مالك وعمر بن الحارث . واليث بن سعد . ومخرمة بن بكير ، ويونس بن يزيد قال مالك واليث وعمر وكلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى بن حبان وقال مخرمة عن أبيه عن سليمان

ابن يسار، وقال يونس والفظله : أنا الزهرى أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ كانت تحته هند بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وامرأة من الأنصار فطلق الأنصارية وهى ترضع ابنه وهو صحيح فكثت سبعة أشهر أو قريبا من ثمانية أشهر لا تحيض ثم مرض حبان فقبل له : إنها تركت أن مات قال : أحلوني إلى أمير المؤمنين عثمان لحمل اليه فذكر له شأن امرأته وعنده على بن أبي طالب رضى الله عنه ، وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان : ما تريدان ؟ قالا جميعا : نرى انها تركه أن مات ويرثان ماتت فانها ليست من القواعد اللاتى ينسب له الحيض ؛ وليست من اللاتى لم يحضن فهى عنده على حضا ما كانت من قليل أو كثير وانه لم يمنعها من أن تحيض إلا الرضاع فرجع حبان فاتزع ابنه منها فلما هضت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت أخرى فى الحلال ثم توفى حبان على رأس السنة أو قريبا منها فترك عثمان بين المراتين فى الميراث وأمر الأنصارية أن تمتد عدة الوفاة ، وقال للناشية هذا رأى ابن عمك هو أشار علينا به يعنى على بن أبي طالب قال ابن وهب : أنا بشر بن بكر عن الأوزاعى عن ابن شهاب قال : أن عثمان قضى أن تختلج منها ولدها حتى تحيض اقراءها ، قال ابن وهب اخبرنى خالد بن حisd المهرى عن أخيره عن ابن شهاب أن عثمان أرسل الى زيد بن ثابت يشاوره فى امر حبان بن منقذ فقال زيد اختلج ابنه منها ترجع الحيضة فقبل عثمان وذكر الخبر وبه يقول مالك •

قال أبو محمد : هذا حقا هو القرار من كتاب الله عز وجل أن تمتنع رضاع ولدها ليتعجل حيضها فتم عدتها وتبطل ميراثها وإنما كان الوجه اذ هو عندهم فار من كتاب الله أن يطلو الطلاق الذى به ارادتموها الميراث كما فعل المالكيون فى نكاح المريض ، وأما تجويزهم الطلاق وإبقاؤهم الميراث فتناقضة ظاهرة الخطأ ، وقد أوردنا قبل عن عثمان انه لم يجر ذلك الطلاق اذ أمر عبد الرحمن بمرأجتها بعد أن طلقها ثلاثا ، ويقال لهم أترون عبد الرحمن بن عوف فر من كتاب الله تعالى حاشى له من ذلك ، فن قولهم انما فعل ذلك بمن لا يظن به الفرار لقطع الزريبة قتلنا فهلا قلتم بقول أبى حنيفة فى أن من اكرمها ابوزوجها على الوطء انها تركت لأنه قد يمكن أن يدس الزوج أباه لذلك لتمنعها الميراث فرب فاسق يستسهل هذا فى حرمة قرن قطعا للزريبة ، وهلا أن كنتم مالكيين قلتم بذلك فى المرتد فى مرضه اذ قلتم : لا تنهه انه ارتد فرارا من ميراثها فكم من الناس فر الى ارض الحرب وارادت لفضب غضبه وليتظجاره باذاه له وهذا كله تناقض لاخفاء به فكيف من ارتد للاثرتة ثم راجع

الاسلام . وهلا ورثوها منه . وان مات قبله فلا فوق بين توريشا وهى مينة وبين توريشا بالزوجة وهى اجنية زوجة لغيره لو وطئها هو لرجم ورجعت ، فان قالوا : لم يأت بهذا أثر قلنا : ولا جاء فى الميراث فإلّا قسم هذا على المطلقة كما قسم ذلك على المطلق ، ولا ورثوها من المرتد فقد قال بتوريث مال المرتد لورثته من المسلمين طائفة من السلف ولا ندرى ما قولهم فى مريض تحته مملوكة فأعتقت فى مرضه فأختارت فراقه ، وفى مملوك تحته حرة فطلقها بنانا وهو مريض ثم أعقق هو وفى مسلم تحته كناية فطلقها فى مرضه ثلاثا ثم اعتدت وأسلفت فى عدتها او بعد عدتها . أو بعد ان تزوجت . وأيضاً فان القرار بالميراث عنها يدخل فى طلاق الصحيح كما يدخل فى طلاق المريض ، وقد يموت الصحيح قبل المريض فليرثوها من طلقها ثلاثا وهو صحيح ثم ماتت بنته أو من مرض أصابه ، وأيضاً فلا يختلفون فيما بين (١) قائل . أو جرح فانتثرت حشوته فتدخل فوطى مجارية له فدخلت وهو يتنف به انما وطئها فحمل فيحرم عصبته الميراث انما ان حملت وولدت حرمت العصبه (٢) الميراث ، فان قالوا وقد لا تحمل قلنا : وهو قد يفيق وهى قد تموت قبله وهلا وضعوا اللقن فى القرار من كتاب الله تعالى حيث هو البق به فيقولوا اذا طلقها ثلاثا وهو مريض فانما فرغ من كتاب الله تعالى فيما أوجب لها من النفقة والكسوة الواجب لها كل ذلك فيلزم منه الكسوة والنفقة أبداً فلم يفعلوا وأعملوا ظنهم فى أنه فرغ منها بميراث لم يجب لها قط ولا يختلفون فى أن من أقر فى مرضه الذى مات فيه بولد أنه يلحقه ويرث ويمنع عصبته الميراث ويحط الزوجة من ربع الى ثمن فهلا قالوا انما فعل ذلك ليحطها من الميراث . وأما الحنيفيون فانهم أمضوا قراره عن كتاب الله عز وجل إذ قطعوا ميراثها بعد العدة فجملوه يتنفع بقراره عن كتاب الله تعالى فى موضع ، ولا يتنفع به فى موضع آخر فهذا التخليط والخطب وانقطاع العدة متولد من الطلاق الذى هو فضله ، ويقال لهم : قد أجزتم نكاح المريض وهو اضرار باهل الميراث فى ادخال من يشركهم فيه . فهلا اذ أجزتم طلاق المريض أمضيتكم حكمه فى قطع الميراث ، ويقال للبالكين : من أين ورثتم المختة زوجها فى مرضه وهو لم يفر قط بميراثها ولا طلقها فى مرضه وكيف يجوز أن يقاس غير فار على فار ، وأعجب شئ قول المالكيين فى التى يطلقها زوجها وهو مريض ولم يدخل بها أنها ترثه ، وليس لها الا نصف الصداق فهلا قالوا : أنه فر بنصف صداقها فيقصوا لها بجميعه كما قال الحسن

(١) الحين والحينه كامل (٧) فى النسخة رقم ١٤ « حرمت عصبته »

وهلا قالوا فممن قال لا مرأته ان دخلت دار زيد فانت طالق ثلاثا، وهو صحيح فاعتلت هي فأمرت من حملها فدخلت دار زيد وقالت: انما أقول هذا ثلاثا يرضى فهداه فارة بميراثها فهلا ورثوه منها بركة الفراق ولكنهم لا يتمسكون بنص ولا بقياس ولا بعلقة، وعجب آخر وهو أنهم قالوا: ان صح لم ترثه فجاءوه ينتفع بقراره من كتاب الله عز وجل ان صح، وهذا تلاعب ولم يأت قط عن أحد من الصحابة انه ان صح لم ترثه الا عن أبي وحده وقد خالفه المالكيون في قوله الا أن تزوج وخالفه الحنفيون في توريثها منه بعد العدة والقوم متلاعبون بلا شك، وقال بعضهم: لما كان المرض يحدث لصاحبه أحكاما لم تكن له في الصحة فيمنع من أكثر من ثلث ماله في الصدقة والعق والمجبة كان الطلاق كذلك فقلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ، وما وجب قط منع المريض من جميع ماله بل هو كالصحيح سواء سواء، وحتى لو كان ما قلتم فمن ابن جبر أن يكون الطلاق مقبضا على ذلك وما نعلم دليلا على ذلك لامن نص ولا من إجماع ولا من قول مقدم ولا من معقول الا دعوى كاذبة فيطل هذا أيضا يقين ولا يجوز أحد عن أن يدعى ما شاء، وقد تسكنا على هذا في كتاب الهبات من ديواننا هذا فأخفى عن أعادته، وقالوا: هذا قول جمهور الصحابة رضى الله عنهم فقلنا كذب من قال هذا أشنع كذب انما جاءت في ذلك روايات مختلفة متناقضة عن خمسة من الصحابة فقط: عمر - وعثمان - وعلي - وعائشة أم المؤمنين - وأبي بن كعب -، أما الرواية عن علي فساقطة مفضوحة ولم تصح قط لأنها عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي ثم ليس عنه الا المطلقة في المرض ترث ونحن نقول أنها ترث ما لم تكن ميتة وليس فيه أنها ترث في العدة دون ما بعد العدة ولا أنها ترث الا أن يصح في رواية علي سقوطها غير موافقة لتحكم الحنفيين والمالكيين فكيف وقد أوردنا عن علي مثلها لا ترث ميتة أو أوردنا عنه انه ورث المرأة التي طلقها عثمان وهو محصور وهم كلهم لا يقولون بهذا، والرواية عن عائشة أم المؤمنين لا تصح لان سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من هشام بن عروة شيئا قط فلا ندرى عن أخذه وهو يخالف لقول المالكيين فهو عليهم لاهم فسقطت هذه الرواية ه والرواية عن أبي ساقطة لا تصح لأنها من طريق شيخ من قريش لا يدرى من هو، ثم هي مخالفة للحنفيين والمالكيين جميعا لأن فيها الآن تزوج فبطل تعلقهم بما هم أول مخالفين له والرواية عن عمر منقطعة لأنها عن ابراهيم عن عمر، وفي بعض روايات عن ابن عمر وهو وهم وكلاهما غير متصلان لان ابراهيم لم يسمع قط من عمر ولا من ابن عمر كلمة وانما تصح من الطريق التي أوردنا عن

ابراهيم عن شرح مع أن كل ماروى في ذلك عن عمر مخالف للمالكين لانها كلها لا تراث الا في العدة فليس للحنيفيين غير هذه الرواية وحدها وكم قصة خالفوا فيها الطائفة من الصحابة لا يعرف لهم فيها مخالف كقول عمر في امرأة المفقود وغير ذلك نعم وفي هذه الرواية نفسها لان فيها كان فيها جاء به عروة البارقي الى شرح من عند عمر ابن الخطاب ان جروح الرجال والنساء سواء الا الموصحة [والسن فيها جاء] (١) فبلى النصف ، واذا طلق امرأته ثلاثا ورثته مادامت في العدة ، ومن الباطل أن يكون بعض كتاب عمر حجة وبعض ليس بحجة لانهم كلهم لا يقولون بهذا ، وقد أوردنا عن عمر بأصح طريق أنه قال : لنيلان بن سلمة وقد طلق نساءه وهو صحيح لئن مت لأورثتهن منك وهم لا يقولون بهذا فكيف وقد صح خلاف عمر في هذا عن ابن الزبير . وعبد الله بن عوف أخى عبد الرحمن بن عوف وله حجة ، وروى عن علي مثل قولنا ، وعن عبد الرحمن بن عوف ، وأما الرواية عن عثمان فقد ذكرنا انه لم يره طلاقا وانه أمره بمراجعتها ، وهذا خلاف الطائفتين معا ، ثم اضطربت رواية الثقات عنه فروى عنه عبد الله بن الزبير . وحماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عروة بن الزبير أنه لم يورثها إلا في العدة ، وكذلك روى ابو عوف عن عمر بن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي سلمة ، وروى عروة بن الزبير . ومحمد بن عمرو بن علقمة عن ابي سلمة . وطلحة بن عبد الله بن عوف . وهشيم عن عمر بن ابي سلمة عن ابي سلمة . وابن المسيب أنه ورثها منه بعد العدة ، فأحدى الروايتين مخالفة للحنيفيين ، ولا شك في ان احدهما وهم لا ندرى أيتهما هي ، ولا يجوز الحكم بقضية قد صح الوم فيها فلا يدري كيف وقعت ، وقد روينا عن عثمان أن زيدا (٢) طلق امرأته وبه قال جفعاش سستين ثم مات فورثها منه ، وهم لا يختلفون في أن الملو ج لا يرثه بذلك المرض من طلقها فيه فسقط تعلقهم بعثان ، والعجب ان الحنيفيين يقولون انها ان سألتها الطلاق في مرضه فطلقها انها لا تراثه ، والثابت عن عبد الرحمن انه لم يطلقها إلا بعد ان سألته الطلاق حتى غضب مخالفوا عثمان في ذلك ، فلم يبق لهم من الصحابة رضى الله عنهم متاع ، فان قيل : قد رويتم عن جعفر بن محمد عن أبيه ان الحسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته ، قلنا : هذه رواية لاحجة فيها أول ذلك انها منكرة لان فيها أن الحسين طلق امرأته وهو مريض فورثته ، والحسين رضى الله عنه لم يمت حتف اقه ، انما مات مقتولا فصح انه قد كان صح من ذلك المرض فهذا مخالف

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ «أن رجلا» بدل زيدا

للطائفتين ، ثم هي منقطعة لأن محمد بن علي بن الحسين لم يدرك الحسين ولا الحسن
ثم ليس فيه من هو المورث لها ولا ان الحسين أخير أنها ترثه وقال بعضهم قد رويتم
أن عثمان قال لعبد الرحمن لئن مت لا ورثتها منك فقال عبد الرحمن : لقد علمت ،
قالوا فدل ذلك على موافقته لعثمان في ذلك قلنا : كلما دل ذلك قط على موافقته
لعثمان في ذلك بل إنما فيه بما لا يحتمل سواء قد علمت ما أعلن به أنه من رأيك فبطل
كل ما شغبوا به عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك والمحدثه رب العالمين هـ
واعترض بعضهم على الرواية الثابتة عن ابن الزبير أنه لا يرث مبتوتة بما حدثناه
سعيد بن عبد البر البليسي قال : ناعبد الله بن أبي زيد المالكي نا ابن عثمان ناعمد بن
احمد بن الجهم ناعمد بن شاذان ناعمل بن منصور ناعشيم عن الحجاج بن ارطاة عن
ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير قال : طلق ابن عوف امرأته السكبية وهو
مريض ثلاثا فأت ابن عوف فورثها منه عثمان قال ابن الزبير : لولا أن عثمان ورثها لم أر
لمطلقة ميراثا هـ

قال أبو محمد : الحجاج بن ارطاة مالك ساقط ولا يعترض بروايته على رواية الامام
المشهور ابن جريج عن ابن ابي مليكة الاجاهل أو مجاهر بالباطل مجادل به ليدحض
به الحق ، وهيات له من ذلك وما يزيد من فعل هذا على أن يبدى عن عواره وجهه
أو قه ورعه ونموذباقة من الضلال ، فبطل (١) كل ما هو أبه في هذه المسألة ، وصح
انها خطأ محض ، وصح ان المبتوتة في المرض أو المطلقة فيه ولم يطلأ بالاميراث لها
أصلا ، وكذلك المطلقة طلاقا رجعيا في المرض اذا لم يرجعها حتى مات فلا ميراث
لها ، وحتى لو أقر علانية أنه إنما فعل (٢) ذلك لثلاثته ، ولا حرج عليه في ذلك لأنه
فعل ما أباح له من الطلاق الذي قطع الله تعالى الموارثة بينهما وقطع به حكم الزوجة
بينهما ، وكذلك ان طلق وهو موقوف للقتل في حق أو باطل أو للرجم في زنا ، ولا
فرق لأنه لم يأت نص قط بين طلاق هؤلاء وبين غيرهم بفرق ، ولا يجوز أن يرث
بالزوجة الأزوجة أو زوج ترثه حيث يرثها ولا فرق ، ولا يرث بالبنوة الابن أو ابنة ،
ولا يرث بالابوة إلا أب ، ولا يرث بالأمومة إلا أم ولا فرق بين شيء من ذلك والمفرق
بين ذلك مأكلا بالباطل ومن صح عنه أنه قضى بذلك من الصحابة رضي الله عنهم
فأجور بكل حال من خطأ أو صواب وإنما الشأن فيمن قد بعض ما اجتهدوا فيه ،
وخالفهم في بعضه تحكما في الدين بالهوى والباطل وبالله تعالى التوفيق هـ

(١) في النسخة رقم ١٤ (فقط) (٢) في النسخة رقم ١٦ (إنما يطل)

قال أبو محمد : ههنا عم الحق والامة ه ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريح
انا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الامه والعبد : سيدهما يجمع بينهما
ويفرق ه ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار عن ابي الشعثاء

أنه قال : لا طلاق لعبد إلا بأذن سيده ، فان طلق اثنين لم يحرره سيده ان شاء . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال : أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا إلا بأذن سيده ، فإذا قول ، وقول ثان كإرونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني هشام بن عروة قال : سألت عروة يعني أباه عن رجل انكح عبده أتمه هل يصلح له أن يتزوجها منه بغير طيب نفس العبد؟ قال : لا ولكن اذا ابتاعه وقد أنكحه ، وقول ثالث كإرونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعطاء : أنتزع أمي من عبد قوم آخرين ، وقد أنكحتها أياها قال نعم وارضة قلت أي الاصدقه طه قال : هو له كله فان أي فاترعه ان شئت ومن حر أنكحتها أياها مخرج عطاء فقال : لا تتزعا من الحر ، وان أعطيت الصداق ولا تستخدمها ولا تبعها . وقول رابع من طريق منقطعة عن عمر بن الخطاب اذا نكح العبد بغير إذن مواليه فكاحه حرام ، فان نكح بأذن مواليه فالطلاق يرد من يستحل الفرج . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أن أذن السيد لعبد أن يتزوج فانه لا يحرز لأمراه طلاق إلا أن يطلقها العبد [وإن أي] (١) أن يأخذ أمة غلامه أو أمة وليدته فلا جناح عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره أن عبدًا كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فقالت لابن عباس لا طلاق لك فارتجعها (٢) فأي قال عبد الرزاق : نا معمر عن سفيان بن الفضل أن العبد سأل ابن عمر فقال له : لا ترجع إليها ، وان ضرب رأسك ، وصح عن سعيد بن جبير الطلاق بيد العبد ، وصح عن سعيد بن المسيب اذا نكح السيد عبده فليس له أن يفرق بينهما ، وصح عن شريح . والحسن . وإبراهيم . ان الطلاق بيد العبد ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم . واما بكم تحرم الأمة تحت العبد من عدد الطلاق أو الحرية وبكم تحرم الأمة والحرمة تحت الحر؟ فروينا من طريق اسحاق بن أحمد نا العجلي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا محمد بن جعفر غندر نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب أنه قال : السنة بالنساء يعني الطلاق والعدة قال : همام لا أشك فيه ولا أمتري .

قال أبو محمد : وهو قول قتادة . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن ابن زياد . عن شعبة . عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود .

(١) في النسخة رقم ١٤ (البدايا أن يأخذ الفتي) (٢) في النسخة رقم ١٤ فارجهما

قال : السنة بالنساء الطلاق والعدة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن يحيى ، وغير واحد عن عيسى ، عن الشعبي ، عن اثنى عشر من أصحاب النبى ﷺ قالوا : الطلاق [بالرجال (١)] والعدة بالمرأة هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبى سليمان وداود وقتادة . قال حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم وقال داود عن الشعبي وقال قتادة ، عن الحسن قالوا كلهم : العبد يطلق الحرة ثلاثا وتعتد ثلاث حيض والحرة يطلق الأمة تطليقتين وتعتد حيضتين هـ ومن طريق الحجاج بن المنهال . نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتى عن محمد بن سيرين والحسن قال جميعا : الطلاق والعدة بالنساء هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يطلق المملوك الحرة ثلاثا ويطلق الحر المملوكة تطليقتين هـ ومن طريق أبى بكر بن أبى شيبة نا ابن علية عن أيوب السخيتى . عن نافع قال تبين الأمة من الحر والعبد بتطليقتين قال أيوب : وثبت عند ابن عباس الطلاق والعدة بالنساء هـ ومن طريق ابن أبى شيبة نا زيد بن الحباب عن سيف . عن مجاهد قال : اذا كانت الحرة تحت العبد فطلاقها ثلاث وعدها ثلاث حيض هـ ، واذا كانت الأمة تحت الحر فطلاقها اثنتان وعدها حيضتان هـ ومن طريق الحجاج بن المنهال : ناشعة عن الحكم بن عتيبة : والاعمش قال الحكم عن ابراهيم أنه سأل عبيدة السلماني عن كان تحته أمة فطلقها ثنتين ثم اشتراها أن يأتيها فأبى ، وقال الاعمش عن أبى الضحى عن مسروق فيمن كانت تحتها فطلقها اثنتين ثم اشتراها فكره أن يأتيها وبه يقول سفيان الثوري . والحسن ابن حنى . وأبو حنيفة ، وأصحابه : فهم على وضح عند ابن مسعود وابن عباس وإثنى عشر من الصحابة رضى الله عنهم ولا يصح عن أحد منهم لأنه اما منقطع ، وأما عن أشعث بن سوار وعيسى الحناط وكلاهما ضعيف وهو صحيح عن قتادة : والشعبي ، ومسروق . وعبيدة . والحسن : وابن سيرين . ونافع مولى ابن عمر ومجاهد ، وقالت طائفة : بخلاف ذلك : نا روينا من طريق ابن وهب . عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرنى قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت يقول ان كان الرجل حرا وامرأته أمة ثلاث تطليقات واعتدت حيضتين وان كان عبدا وامرأته حرة طلق تطليقتين واعتدت ثلاث حيض هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن أيوب السخيتى نا رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عائشة أم المؤمنين ان غلاما طلق امرأته وهى حرة تطليقتين فسال عائشة فقالت : لا تقربها هـ ومن طريق

عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قضى عثمان بن عفان في مكاتب طلق امرأته وهي حرة تطليقتين أنها لا تحل له حتى تسكن زوجها غيره . ومن طريق عبدالرزاق عن عبدالله بن زياد بن سمعان أن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري أخبره عن نافع عن أم سلة أم المؤمنين مثل قول عثمان بن زيد . ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ، ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إذا فأتت الحرة تحت العبد فقد بأت [منه] بتطليقتين وعدتها ثلاث حيض وإذا فأتت الأمة تحت الحرف فقد بأت منه بثلاث وعدتها حيضتان . ومن طريق عبدالرزاق عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الشعبي عن مكحول قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد . وسالم بن عبد الله . وأبي سلة بن عبد الرحمن . وعمر بن عبد العزيز . ويحيى بن سعيد . وزيد بن قسيط . وعبد الرحمن بن عبد الله بن الهدير . وريعة . وإبي الزناد . وسليمان بن يسار . ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان . وعمر بن شعيب الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وهو قول مالك : والشافعي فهم زيد بن ثابت . وعثمان . وابن عباس . وابن عمر ولا يصح عن غيرهم : وسعيد بن المسيب . وعطاء . وسائر ذلك منقطع ، وقالت طائفة : الحكم للرق خاصة كما روينا من طريق حماد بن سلة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : الحرة يطلق الأمة تطليقتين وتعدت حيضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين وتعدت ثلاث حيض وبه يقول عثمان البتي ، وذهب طائفة الى مثل قولنا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصري نا عيسى بن حبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدي محمد بن عبد الله نا سفیان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس أن عبدا له طلق امرأته طلقين فأمره ابن عباس أن يراجعها فإني فقال له ابن عباس : هي لك فاستحلها بملك اليمين ، وبه يأخذ أبو سليمان وجميع أصحابه قال أبو محمد . شغبت الطائفة الأولى بما روينا من طريق أبي داود . نا محمد بن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج . عن مظاهر بن اسلم . عن القاسم بن محمد عن

عائشة أم المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حجتان » قال أبو عاصم : حدثني به مظاهر عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ إلا أنه قال « وعدتها حجتان » نا حاتم نا يحيى بن مالك بن عائد نا ابن غسان نا أبو يحيى زكريا نا يحيى الساجي نا محمد بن إسحاق نا عبد الله بن مسرة نا أحمد نا عمر بن شبيب نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال : « قال رسول الله ﷺ طلاق الأمة ثنتان وعدتها حجتان » وقالوا لما اتفقنا مع المالكيين والشافعيين على أن عدة الأمة نصف عدة الحرة وكان الطلاق هو الموجب للعدة وجب أن يكون طلاقها نصف طلاق الحرة قالوا : ولما كان حد العبد والأمة الرائين نصف حد الحر والحرة سواء زنيا بحر أو بجمرة أو بعبد أو أمة ، ولما كان حد الأمة القاذفة للحر والعبد للأمة والحرة نصف حد الحرة وجب أن يكون الطلاق لها كذلك ما نعلم لهم حجة غير هذا .

قال أبو محمد : الاثران ساقطان لأن أحدهما من طريق مظاهر بن أسلم وهو ضعيف ، وفي الثاني عمر بن شبيب المسلي وعطية وهما ضعيفان ضعف مظاهرا أبو عاصم الذي روى عنه والبخاري وضعف عطية سفيان الثوري . واحد بن حنبل ، وضعف عمر بن شبيب ابن معين والساجي فسقط التعلق بهما . وأما قياسهم الطلاق على القذف والزنا والعدة فهلا قاسوه على ما اتفق عليه جميع أهل الاسلام من أن عدة الأمة بوضع الحمل كعدة الحرة ومن أن حد العبد والأمة في القطع في السرقة وفي الخرابة كل ذلك سواء كالحر والحرة لاسباب والخيفيون يقولون : إن أجل العبد العنين من زوجة الأمة والحرة كأجل الحر وصيام العبد في الظهار كصيام الحر وفي كفارة اليمين كذلك فبطل هذا القول ، ثم نظرنا فيما احتجبت به الطائفة الثانية فوجدنا ما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : كتب الى عبد الله بن زياد بن سمعان أن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين أن غلاما لها طلق امرأة له حرة تطليقتين فاستفتت أم سلمة النبي ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام : حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره . وقالوا لما كان حد العبد نصف حد الحر وجب أن يكون طلاقه نصف طلاق الحر .

قال أبو محمد : أما القياس فمعارضه قياس الطائفة الأولى وكل ذلك باطل ودعوى بلا حجة ويقال لهم : هلا قسم طلاق العبد على مساواته للحر في حد السرقة والخرابة وعلى ما أباح له مالك من زواج أربع كالحرة وعلى ما جعل الشافعي أجله في الإيلاء كأجل الحر وعلى صيامه في الكفارات لاسباب وكلهم متافض إذا احتجوا برعهم

لكون طلاق العبد أو الامة نصف طلاق الحر والحره ، وقد أبطلوا في ذلك لأن طلاق العبد عند احدى الطائفتين طلقان وطلاق الامة عند الطائفة الاخرى ثلاثا طلاق الحر والحره وما وجدنا حدا يكون للعبد ثلثي حد الحر ، فان قالوا : لم يقدر على طلقه ونصف قلنا فاسقطوا ما يعجز عن حره وما يطلقه ، وأما الخبر ففي غاية الفساد لأن ابن ميمان مذکور بالكذب ، وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول مع ان هذا الاثر الساقط يعارض ذلك الاثرين الساقطين فهي متدافعة متكاذبة لا يحل القول بشيء منها ، والله لو صرح شيء منها لما سبقونا اليه ولا الى القول به ولكن القول بالباطل لا يحل في التحمل مخالفة الحق وبالله تعالى التوفيق ، وأما من غلب عليه الرق فأنعلم لهم حجة الا ان جمعوا قياس الطائفتين فيقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من غلب الحرية وهل هي الادعوى كدعوى ؟ فان قيل ان ابن عباس انما أمر غلامه ان يرجع زوجته الامة بعد ان طلقها طلقتين لأنه لا يرى طلاق العبد شيئا قلنا قد أعاد الله ابن عباس من التدليس بل روى عنه عطاء لا طلاق للعبد ، وقد روى عنه أبو معبد ان طلاقه جائز وكلاهما ثقة مأمون فاذا لانص في الفرق بين طلاق العبد وطلاق الحر ولا بين طلاق الامة وطلاق الحره فلا يحل تخصيص القرآن في ان الطلاق لا يحرم الا بثلاث في حر أو عبد أو حره أو أمة بالدعوى بلا برهان وبالله تعالى تأييد .

(الخلع)

١٩٧٨ مسألة الخلع وهو الاقدام اذا كرهت المرأة زوجها خافت أن لا توفيه حقه أو خافت أن ينقضها فلا يوفيا حقا فلها أن تقتدي منه و يطلقها ان رضى هو والالم يجبر هو ولا يجبر هي انما يجوز بتراضيهما ، ولا يحل الاقدام إلا بأحد الوجهين المذكورين ، أو باجتماعهما ، فان وقع بغيرهما فهو باطل ويرد عليها ما أخذ منها وهي امرأته كما كانت ، ويطل طلاقه ويمتنع من ظلمها فقط ولها أن تقتدي بجميع ما ملك وهو طلاق رجعي إلا أن يطلقها ثلاثا أو آخر ثلاث ، أو تكون غير موطوءة فان راجعها في العدة جاز ذلك أحب أم كرهت ، ويرد ما أخذ منها اليها ويجوز الفداء بخدمة محدودة ، ولا يجوز بالجهول لكن بمعروف محدود مرئي معلوم أو موصوفه

قال أبو محمد : واختلف الناس في الخلع فلم تجزه طائفة ، واختلف الذين أجازوه فقالت طائفة : لا يجوز إلا باذن السلطان ، وقالت طائفة : هو طلاق ، وقالت طائفة : ليس طلاقا ثم اختلف القائلون انه طلاق فقالت طائفة : هو رجعي كما قلنا ، وقالت طائفة : هو بائن ، وقالت طائفة : لا يجوز إلا بما أصدقها لا بأكثر ، وقالت

طائفة منهم : فان أخذنا كثر أحبنا له أن يتصدق به ، وقالت طائفة : يجوز بكل ما تملك وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا مع خوف نشوزه وإعراضه أو أن لا تقم معه حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : يجوز بتراضيهما . وإن لم يكن هناك خوف نشوز أو خوف أن لا تقام حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بأن يجد على بطنها رجلا وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بأن تقول لا أطبع لك أمراً ولا أغتسل لك من جنابة ، واختلقوا في الخلع الفاسد فقال طائفة : ينفذ و يتم ، وقالت طائفة يرد ويقسح فأما من قال : لا يجوز الخلع فكذا رويناه من طريق الحجاج بن المنهال ناعقة بن أبي الصبيا . قال سألت بكر بن عبد الله المزني عن الخلع قال : لا يحل لأن يأخذ منها قلت يقول الله عز وجل في كتابه : (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) قال : نسخت هذه وذكر أن الناسخ لما قوله تعالى : (وإن اردتم استبدال زوج مكان زوج ؛ وآتيتم أحدهما قطارا فلا تأخذوا منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإنما ميئنا) وكيف تأخذونه ، وقد أفضى بعضهم إلى بهن وأخذنا منكم ميثاقا عظيما) *

قال أبو محمد : واحتج من ذهب إلى هذا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ناعمد ابن اسحاق بن السليم نا ابن الاعراب نا محمد بن اسماعيل الصائغ ناعفان بن مسلم نا حماد نا أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أبي اسياه الرحبي عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ « أيا امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها راتحة الجنة » * وبما رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم هو ابن راهويه نا المخزومي هو المغيرة ابن سلمة نا وهيب عن أيوب السخيتاني عن الحسن البصري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « المتزعات (١) والمختلمات من المناقات » قال الحسن : لم أسمعها من أبي هريرة *

قال أبو محمد : فسقط بقول الحسن أن نتجت بذلك الخبر . وأما الخبر الأول فلا حاجة فيه في المنع من الخلع لأنه إنما فيه الوعيد على السائلة الطلاق من غير ما بأس وهكذا تقول وليس في البأس أعظم من أن يخاف ألا يقيم حدود الله في الزوجة ، وأما الآتيان فليستنا بمتمازعتين إنما في التي نزع بها بكتحريم أخذ شيء من صداقها إنما ميئنا وبهتانا . وهذا لا شك فيه . وليس فيها منهي عن الخلع أصلا وقال تعالى : (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا) وفي الآية الأخرى حكم الخلع بطيب النفس منها (٢) فليس إنما ولا عدوانا . وما كان هكذا فلا يحل [القول به ولا] (٣) أن يقال فيه ناسخ أو

(١) في النسخة رقم ١٤ « المتبرعات » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بطيب نفسها » (٣) الزيادة من النسخة

منسوخ الا بنص بل القرض الأخذ بكلا الآيتين لا ترك احدهما للآخرى ونحن قادرون على العمل بهما بأن نستثنى احدهما من الآخرى .

قال ابو محمد : قال الله عز وجل : (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما أو الصلح خير) ، وقال تعالى : (فان خستم الايضا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اتفقت به) فهاتان الآيتان قاضيتان على كل ما في الخلع ، وأما من منع منه بغير اذن السلطان فروىنا من طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم التستري وروى عن هو ابن صبيح - كلاهما عن الحسن البصري قال : لا يكون خلع الا عند السلطان . ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهما عن زيد بن يحيى - هو ابن عتيق - أنه سمع محمد بن سيرين يقول كانوا يقولون لا يجوز الخلع الا عند السلطان ، ومن طريق حماد بن سلمة عن ايوب السخيتي عن سعيد بن جبيرة قال : لا يكون الخلع الا حتى يعظها فان اتعظت والاضربها فان اتعظت والارفعها الى السلطان فيبعث حكاما أهلها وحكاما أهلها يرفع كل واحد منهما الى السلطان ما يسمع من صاحبه فان رأى أن يفرق فرق . وإن رأى أن يجمع جمع .

قال ابو محمد : وهذا كله لاحجة على تصحيحه قال تعالى : (قل ها تو ابراهناكم ان كنتم صادقين) . وأما من قال الخلع ليس طلاقا فاحتج بما (١) نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر ابن الوردي نا يحيى بن ايوب بن بادي العلاف نا يحيى ابن بكير نا الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر أنه سمع ربيع ابنة معوذ بن عفره وهي تخبر عبد الله بن عمر أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان فجاءها بها الى عثمان فقال : ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل ، فقال عثمان : لتنتقل ولا ميراث بينهما لها ولا عدة عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل فقال عبد الله بن عمر : فثمان أخبرنا وأعلمنا ، فهذا عثمان والربيع ولها صحبة وعما هو من كبار الصحابة وابن عمر كلهم لا يرى في الفسخ عدة

ومن طريق احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القنطاري عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : الخلع تفريق وليس بطلاق . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه سأل ابراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه اينكحها ؟ قال ابن عباس : نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها والخلع بين ذلك * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس قال : كان أبي لا يرى الفداء طلاقا ويجيزه بينهما ، وقال ابن جريج

أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : ما أجازته المرأة فليس بطلاق . وروينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : رأيت أبي قال : إنه يذهب إلى قول ابن عباس أن الخلع ليس طلاقاً وهو قول اسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، وأبي سليمان وأصحابه . وأما من قال : إنها تطلقه فكما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهان بنت أم بكرة الأسلمية كانت تحت عبد الله بن أسيد فاختلعت منه فندما فارتفعا إلى عثمان بن عفان فأجاز ذلك وقال هي واحدة إلا أن تكون سميت شيئاً فهو على ما سميت . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون طلاقاً بائنة إلا في فدية أو إيلاء ، وروينا من طريق لا تصح عن علي بن أبي طالب وهذا يقول الحسن ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ، وشريح ، والشعبي وقصة بن ذؤيب . ومجاهد ، وأوسلة بن عبد الرحمن . وإبراهيم النخعي ، والزهري . ومكحول . وابن أبي نجیح . وعروة بن الزبير . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي .

قال أبو محمد : أما احتجاج من احتج بأن الله تعالى ذكر الطلاق ثم الخلع ثم الطلاق فتم هو في القرآن كذلك إلا أنه ليس في القرآن أنه ليس طلاقاً ولا أنه طلاق فوجب الرجوع إلى بيان رسول الله ﷺ فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن حمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرة أنها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الأنصارية فذكرت اختلاعا من زوجها ثابت بن قيس بن الثمام وأن رسول الله ﷺ قال ثابت : خذ منها فأخذ منها وجلس في أهلها . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى المروزي حدثني شاذان بن عثمان أخو عبدان نا أبي نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير أخبرني محمد بن عبد الرحمن أن ربيع بنت معوذ بن عقراء أخبرته فذكرت اختلاع امرأة ثابت بن قيس منه وإن أعياه شكاه إلى رسول الله ﷺ فأرسل رسول الله ﷺ إلى ثابت فقال له خذ النثى لها واخل سليلها قال : نعم فأمرها رسول الله ﷺ أن تلبس حصة واحدة وتلتحق بأهلها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة مولى ابن عباس قال : اختلعت امرأة ثابت بن قيس من زوجها فبجعل النبي ﷺ عنثها حصة ، قالوا : فهذا يبين أن الخلع ليس طلاقاً لكنه فسح .

قال أبو محمد : أما حديث عبد الرزاق الذي ذكرنا أنهما فسأط لانه مرسل وفيه

عمرو بن مسلم وليس بشئ. وأما خبر الربيع وحبيبة فلو لم يأت غيرهما لكانا حجة قاطعة لكن رويناه من طريق البخاري ناظر بن جميل نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالسهو الخذاء عن عكرمة عن ابن عباس « ان امرأة ثابت بن قيس انت التي عليها السلام فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعجب عليه في خلق ولادين ولكني اكراه الكفر في الاسلام قال رسول الله عليه السلام : اتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم قال رسول الله عليه السلام : اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين [والزيادة (١) لا يجوز تركها، واذا هو طلاق فقد ذكر الله عز وجل عدة الطلاق فهو زائد على ما في حديث الربيع والزيادة لا يجوز تركها والله تعالى التوفيقه

قَالَ ابُو مُحَمَّدٍ : الا ان الخنفيين والمالكين : لا يجوز لهم الاحتجاج بهذا الخبر على اصولهم الفاسدة لان من قولهم اذا خالف صاحب ما روى عن النبي عليه السلام دل على نسخه او ضعفه كما فعلوا في رواية عائشة . وابن عباس ومن مات وعليه صيام صام عنه وليه، وهذا الخبر لم يأت الا من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس ما ذكرنا آخرا من ان الخلع ليس طلاقا وأما نحن فلا نلتفت الى شيء من هذا انما هو ماصح عن رسول الله عليه السلام قلنا به والحمد لله رب العالمين .

(وأما هل الخلع طلاق بان أو رجعي فقالت طائفة : هي طلاقه بائنة كما ذكرنا عن ابن مسعود نقا، وروينا من طريق وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير قال : كان عمر ابن بن الحصين، وابن مسعود يقولان في التي تقتدى من زوجها بما لها يقع عليها الطلاق مادامت في العدة وعالم ذلك غيرهما فارويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن طلق بعد الفداء لا يحسب شيئا من اجل انه طلق امرأة لا يملك منها شيئا اتفق على ذلك ابن عباس وابن الزبير في رجل اختلع من امرأته ثم طلقها بعد الخلع فانه لا يحسب شيئا قال جميعا : اطلق امرأته انما طلق من لا يملك قال ابن جريج : وزعم ابن طاوس عن ابيه انه كان يقول ان طلقها بعد الفداء جاز ، وقال ابو حنيفة : هو طلاق بائن ولا يلحقها طلاقه مادامت في العدة ، وقال مالك والشافعي هو طلاق بائن ولا يلحقها طلاقه في العدة . وأما من قال : ان الخلع طلاق رجعي نكاح رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في المختلعة ان شاء ان يراجعها فليرد عليها ما أخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها، قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول لا يراجعها لا يخلط به .

قال ابو محمد : قد بين الله تعالى حكم الطلاق وان بعولتهن أحق بردهن وقال : (فامسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف) فلا يجوز خلاف ذلك ، وما وجدنا قط في دين الاسلام عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ طلاقا بائنا لارجعة فيه الا الثلاث مجموعة أو مفرقة أو التي لم يطأها ولا مزيد واما عدا ذلك فأراء لا حجة فيها . وأما رده ما أخذ منها فانما أخذه لئلا تكون في عصمته فاذا لم يتم لها رادها فالها الذي لم تعطه الا لئلا ترد عليها الا أن يبين عليها انها طلقة له الرجمة فيها فترضى فلا يرد عليها شيئا ، وبالله تعالى التوفيق . واما ما يجوز فيه الفداء فقالت طائفة : لا يجوز الفداء الا بما اصدقها لا بأكثر فكارو بنانم طريق عبد الرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي عن ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب قال : لا يأخذ منها فوق ما أعطاه ، وهذا لا يصح عن علي لأنه منقطع وفيه ليث . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن جريح قال : أنا ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول : لا يجل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه قال ابن جريح : وقال لي عطاء أن أخذ زيادة على صداقتها فإن زيادة مردودة اليها ، وقال معمر عن الزهري : لا يجل له أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطاه . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابو بكر هو المحدث نا عمر بن أيوب عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال : من أخذ منها أكثر مما أعطاه فلم يسرح باحسان ، وقال الأوزاعي : كانت القضاة لا يجيز أن يأخذ منها إلا ما ساق اليها ، وقالت طائفة : بكرهة ذلك كما روينا من طريق وكيع عن أبي حنيفة عن عمار بن عمران الهمداني عن أبيه أن علي بن أبي طالب كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان أنهما كرها أن يأخذ في فداء امرأته منها أكثر مما ساق اليها . ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن عامر الشعبي أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه ، وقالت طائفة : بكره أن يأخذ منها كل ما أعطاه . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : لا أحب أن يأخذ منها كل ما أعطاه حتى يدع لها ما ينيتها (١) وقالت طائفة : يأخذ منها كل ما معها فادون ذلك اذا تراضيا به ، كما روينا من طريق حماد بن سلمة نا أيوب السخيتي عن كثير بن أبي كثير مولى عبد الرحمن بن مرة أن امرأة نشرت على زوجها فرفعها الى عمر بن الخطاب فذكر القصة وأن عمر قال : زوجها اخلها ولو من قرطها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب أن الربيع بنت معوذ بن عقراء حدثته انها اختلعت من

زوجها بكل شيء. تملكه فخاصمه في ذلك الى عثمان بن عفان فلجازمو أمره أن يأخذ عقاص رأسها فادونه. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر جاءته مولاة لأمه أنه اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى من ثوبها، وصح عن عكرمة، وإبراهيم، ومجاهد، وهو قول مالك، والشافعي. وإبي سليمان وأصحابهم، وقال أبو حنيفة: لا يأخذ منها أكثر مما أعطاهما فن فعل فليصدق بالزيادة.

قال أبو محمد: احتجت الطائفة الأولى بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال لي عطاء: «أنت امرأة رسول الله ﷺ» قالت: يا رسول الله إني أبغض زوجي وأحب فراقه قال فتدري إليه حديثه التي أصدقك؟ قالت نعم وزيادة من مالي قال رسول الله ﷺ: أما زيادة من مالك فلا ولكن الحديث قال: نعم» قضى عليه الصلاة والسلام بذلك على الزوج، وروى أيضا عن ابن جريج عن أبي الزبير.

قال أبو محمد: وهذا مرسل، وقد كان يلزم المالكيين القائلين بأن المرسل كالمستند أن يقولوا به لإحاجة عندنا في مرسل فسقط القول المذكور، ثم نظرنا في القول الثاني فوجدنا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا محمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن الحنفى نا مؤمل بن أسما عيل عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ كان يكره أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاهما، وهذا مرسل فسقط الاحتجاج به، ولم نجد لقول ابن المسيب متعاقبا أصلا، وأما قول أبي حنيفة ففى غاية الفساد لأنه لا يخلو أخذه الزيادة على ما أعطاهما في صداقها من أن يكون حراما أو مباحا فإن كان حراما فواجب رده اليها كما قال عطاء، وإن كان مباحا فلم امرؤه بالصدقة بالزيادة دون سائر ماله، وهذا ظاهر الخطأ، والمعجب أنهم يردون كلام رسول الله ﷺ الثابت بدعوائهم أنه زائد على ما في القرآن فالمسح على العامة والاستئناق وغير ذلك ثم يأخذون بكلام ساقط متناقض مخالف لما في القرآن ليس معهم فيه إلا رأى أبي حنيفة فقط فوجب الأخذ بعموم قوله تعالى: (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ومن العجب تمويه بعضهم بقوله تعالى: (وأتيتم أحدا من قطار أفلا تأخذوا منه شيئا) وقوله تعالى: (ولا يجل لكم أن تأخذوا مما آتيتهمون شيئا إلا أن يخافوا أن لا يقيموا حدود الله).

قال أبو محمد: نعم لا يجل له أن يأخذ مما آتاه شيئا إلا أن تطيب نفسها به ثم حكم آخر: (إن عاها أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) عمر لم لا يجل تخصيصه بالدعوى الكاذبة، وقال بعضهم: من أخذ أكثر مما أعطى فلم يسرح باحسان قلنا لا فرق بين أخذه كل ما أعطاهما أو بعض ما أعطاهما أو أكثر مما أعطاهما بغير حق

فيقتد يكون غير مسرح باحسان أن يأخذ كل ذلك حيث أباح الله تعالى له أخذه فهو مسرح باحسان ولو أباح الله له قتلها لكان حسنا في ذلك، فإن قيل أتم تمنعون من أن يتصدق بجميع ماله أو بما لا يبقى لنفسه غنى بعده، ومن أن يصدق الرجل ماله كله ويتيحون لها أن تعطى ماله كله قلنا: إنما تتبع في ذلك أمر الله تعالى فجاء النهي عن الصدقة إلا بما أبقى غنى وبأن لا يصدقها إزاره إذ لا غنى به عنه وجاء النص بأن لا جناح عليهما فيما اقتدت به فوقنا عند كل ذلك ولم نعرض على أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ بالرأى وبالله تعالى التوفيق (وأما الحال التي يجوز فيها الفداء) فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي قال: كان أبو قلابة يرى أن المرأة إذا أخرجت فاطلع زوجها على ذلك فليضربها حتى تقتدى *

قال أبو محمد: وهذا لا معنى له إذا رأى ذلك وهي محصنة حل له قتلها ومن طريق إسماعيل بن إسحاق فأمسدتنا المعتمر بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: إن أبا قلابة ومحمد بن سيرين كانا يقولان: لا يحل الخلع حتى يحد على بطنها رجلا قال الله تعالى: (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) *

قال أبو محمد: هذا في الإخراج من البيوت في العدة لافي الخلع ومن طريق حماد بن سلمة أنا حماد بن زيد عن عبد الله بن سنان قال: سألت الحسن بن علي عن رأيه في رجل يخطب الخلع للرجل إذا قالت: والله لا أبرئك قسما ولا أطيع لك أمرا، ولا أغتسل لك من جنابة، ولا أكرم لك قسما، فيها اسرائيل وهو ضعيف عن جابر وهو كذاب، وعنه أيضا من طريق فيها إبراهيم بن أبي يحيى يخلع المرأة ثلاثا إذا أفسدت عليك ذات يدك أو دعوتها لتسكن إليها فأبت أو خرجت بغير ذلك، ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني مروان الأصغر عن حماد بن عبد الرحمن الحيري قال: لا يصح الخلع حتى تقول المرأة: والله لا أطيع، أمراء ولا أغتسل لك من جنابة، ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء بن جهم قال أحدهما: لا يصح الخلع حتى لا تغتسل لك من جنابة، ولا تطيع لك أمرا ولا تبرأ لك قسما، وقال الآخر لو فعلت هذا كفرت ولكن حتى تقول لا أبرئك قسما ولا أغتسل لك من جنابة ولا أطيع لك أمرا، ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن قال: الخلع إذا قالت والله لا أغتسل لك من جنابة، وكل هذا لا برهان على صحته، ومن طريق وكيع عن جابر بن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لا يحل له أخذ شيء من الفدية حتى يكون النكاح من قبلها أن

تظهره البغضاء وتسمى عشرته وتمسى أمره ، ولا يحل له أن يأخذ أكثر مما أعطاه
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابن طاوس عن ابيه في الخلع قال : قال
الله عز وجل : (ان خافا أن لا يقيما حدود الله) ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل له حتى
تقول لا أغتسل لك من جنابة لكن ان يخافا أن لا يقيما حدود الله تعالى فيما افترض لكل
واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحة .

قال ابو محمد : هذا هو الحق لقوله تعالى الذي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، وقال
الشافعي : الخلع جائز بتراضيهما وان لم يخف منهما نشوزا ولا اعراضا ولا خافا أن
لا يقيما حدود الله تعالى وهذا خطأ لأنه قول بلا برهان ، وأما الخلع الفاسد فقد أجازوه
قوم وما أعلم لهم حجة وكيف يجوز عمل فاسد ، والله تعالى يقول : (ان الله لا يصلح عمل
المفسدين) وقال ابو حنيفة : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا وهو مضار بها فان فعل لزمه
الطلاق وجازله ما أخذ .

قال ابو محمد : في هذا القول عجب لئن كن لا يحل له أن يأخذ فما يحل له اذا أخذه ولئن
كان يحل له اذا أخذه انه ليحل له أن يأخذ وما عدا هذا فوسواسه وقال الزهري
وما لك لا يحل له ان يأخذ منها شيئا وهو مضار لها فان فعل لزمه الطلاق ويرد ما أخذ
وهذه أيضا مناقضة لأنه ان لزمه الطلاق وجب له تملك ما أخذه عوضا عن الطلاق وان
لم يجب له تملك ما أخذه عوضا من الطلاق لم يلزمه الطلاق لأنه لم يطلق طلاقا مطلقا بل طلاقا
ببعض لولاه لم يطلق ، وقال قتادة : ان أخذه منها وهو مضار لها يرد ما أخذ وله ان
يرجع اليها مادامت في العدة ولا يرجع اليها بعد انقضاء العدة الا برضاها وهذا خطأ لأنه
ان كان الطلاق له لازما فالذي أخذ له ملك الا ان كان يقول ان طلاق الخلع طلاق رجعي فقد
قلنا ان لم يصح العوض الذي لم يقصد الطلاق الا عليه لم يصح الطلاق الذي لا وقوع له بصحة
ملك المطلق لما أخذ عوضا من الطلاق ، وقول عطاه انه ان اقتدت منه وكانت له
مطالبة فانها ترجع اليه وما لها الا ان تكون الثالثة قد ذهب ، وروينا ذلك من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عنه فهو أيضا خطأ لما ذكرنا في بطلان قول قتادة وما لك
وقول طاوس هو الحق وروناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس
عن ابيه قال : ان أخذ فداها ولا يحل له أخذه يرجع اليها ما لها ورجعت اليه ولم
تذهب بنفسها او ما لها وهذا الذي لا يجوز غيره لما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق .

١٩٧٩ مسمار
له عندها ولا تدري هي فهو عقد فاسد وظل طلاق لم يصح الا بصحة الا صحة له فهو

غير صحيح وإذا كان غير صحيح فلم يطلق أصلاً ، والعجب كله احتجاجهم في خلاف هذا بقول الله عز وجل (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ، قالوا : هذا عموم فقلنا : نعم عموم لما يحل عقده وملكوته للاحرام ولو كان ذلك لجاز أن يقتدى من زوجته بأن يزني بها متى أراد بزق خمر ويصح له ملكه وبأن لا يصلي وما شبه ذلك .

١٩٨٠ **مسألة** والخلع على عمل محدود جائز لدخوله تحت قوله تعالى : (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) هذا إذا كان ذلك العمل مباحا تجوز المساواة فيه بالاجارة وغيرها والله تعالى التوفيق .

١٩٨١ **مسألة** ومن خالف امرأته خلعا صح بحال يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها واسكانها في البدة إلا أن تكون ثلاثة مجموعة أو مفرقة ولا يسقط بذلك عنه ما بقي عليه من صداقها قل أو كثير ، وللخالين منها أقوال طريفة قال أبو حنيفة إن طلقها على مال يأخذه منها فانه لا يبرأ من شيء من حقوقها قبله سواء كانت من قبل النكاح أو من قبل غيره قال : فان بارأها على مال يأخذه منها فانه يسقط بذلك عنه جميع حقوقها التي لها عليه من قبل النكاح خاصة فالصداق والمتمتع فان كانت قد قبضت المهر فهو لها ولا يرجع عليها شيء سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها قال : ولا يبرأ من نفقتها واسكانها في البدة فان أبرأته في عقد الخلع من النفقة والسكنى مدة عدتها يرى من النفقة ولم يبرأ من السكنى قال أبو محمد : إيراد هذا التقسيم يقتضى من الرد عليه ونسأل الله العافية ، وقال مالك إن اقتدت منه قبل الدخول بمشرة وتأخير لم يكن لها أن تبيعه بنصف المهر فلوسأته أن يطلقها على شيء من صداقها رجعت عليه بنصف ما بقي ، وهذا كلام يعني ذكره عن تكلف الرد عليه لأنه ظلم صراح واسقاط حق تسقطه العجب من اسقاطهم الفدينار لما قبله من صداقها من أجل أنها اقتدت منه بدينار ولا يسقطون عنه بذلك درهم المستقرضه منه ، وهذه تخاليل ناهيك بها ، وبالله تعالى نستعين .

١٩٨٢ **مسألة** ولا يجوز أن يخالف عن المجنون قولاعن الصغيرة أب ولا غيره لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) فبخالعة الأب أو الوصي أو السلطان عن صغيرة أو كبيرة كسب على غيره وهذا لا يجوز ، واستحلل الزوج ما لها به يرضى منها أو كل مال بالباطل فهو حرام وبالله تعالى التوفيق .

١٩٨٣ **مسألة** ولا يجوز الخلع على أن تبرئه من نفقة حملها أو من رضاع ولداها وظل ذلك باطل لأنه غير معلوم القدر وقد يزيد السعر . وقد ينقص ولأنه لم يجب لها بعد فخالعتها بما لا تملكه باطل وظلم ، ومن عجائب الدنيا اجازة أبي حنيفة (ر)

تخالفه على خير أو خنزير وهما مسلمان ومنع مالك من النكاح بشمرة ظاهرة قبل ان تنضج ويرزق لم يسئل وهو يحيز الخلع على ما يشر نخلها وان لم يكن فيها شمرة ولا يرى لها غير ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل هـ

المتعة

١٩٨٤ - مسئلة المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو آخر ثلاث وطئها أو لم يطأها فرض لها صداقها أو لم يفرض لها شيئا ان بمنها ، وكذلك المعتدة أيضا ويجبره الحاكم على ذلك أحب أم كره ولا متعة على من أفسخ نكاحه منها بغير طلاق ولا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته ايأها في العدة ولا موته ولا موتها والمتعة لها ولورثتها من رأس ماله بضرب بها مع الغرماء وان تماسر في المتعة قضى على الموسر لها سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله عادم يستقل بالخدمة وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه ثلاثون درهما بالعراق وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، وقد ذكرناه في كتاب الزكاة ، ويقضى على المقل ولو بعد أو بدرهم على حسب طاقته هـ برهان ذلك قول الله تعالى : (وللطالقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) وقوله تعالى : (ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) فمع هر وجل كل مطلقة ولم يخص ، وأوجه حقا لها على كل متق يخاف الله تعالى ، وقد اختلف الناس في وجوبها فروى عن طائفة انها ليست واجبة رويأ ذلك من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن فقهاء المدينة السبعة هـ

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف وهو قول ابن أبي ليلى ، وعبد العزيز ابن أبي سالة الماجشون . ومالك ، ومن عجائب الدنيا احتجاج من قلده لقولهم هذا بان الله تعالى انما أوجبها على المتقين والمحسنين لا على غيرهم فقلنا لهم : فيكم صادقون في ذلك أنوجبونها أتم على من أوجبها الله تعالى عليه من المتقين والمحسنين أم لا فان قالوا لا : أقرروا بخلافهم لقول الله تعالى وأبطلوا احتجاجهم المذكور ، وان قالوا نعم تر كرا مذنبهم ، وقالت طائفة : هي فرض على المتقين والمحسنين واحتجوا بظاهر كلام الله تعالى في رويأنا من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : شهدت شريحا وأباه ن متاع فقال لا تأب ان تكون من المتقين قال : انى محتاج قال لا تأب ان تكون من المحسنين قال أيوب قلت لاسعيد بن جبير : لكل مطلقة متاع؟ قال :

نعم ان كان من المتقين ان كان من المحسنين ، قال أيوب : وسأل عكرمة رجل فقال :
اني طلقت امرأتى فهل على متاعا قال ان كنت من المتقين نعم .

قال ابو محمد : كل مسلم هو على أديم الارض فهو بقوله لا إله إلا الله محمد رسول
الله من جملة المتقين بقوله ذلك ، وإيمانهم من جملة المحسنين ؛ والله تعالى أن يخلده في النار ان لم
يسلم فكل مسلم في العالم فهو محسن متق من المحسنين المتقين ولو لم يقع اسم محسن ومتق إلا
على من يحسن ويتقى فكل أفساله لم يكن في الارض محسن ولا متق بعد رسول الله ﷺ إذ
لا بد لكل من دونه من تقصير واساءة لم يكن فيها من المحسنين ولا من المتقين فكان على
هذا يكون كلام الله تعالى حقا على المحسنين حقا على المتقين فارغوا ونوا باطلا ، وهذا لا يصلح
لأحد أن يتقدمه ، ولا فرق بين قوله تعالى من المحسنين ومن المتقين ، وبين قوله تعالى من
المسلمين ومن المؤمنين ، والمعنى في كل ذلك واحد ، ولا فرق .

فانذروا ما روينا من طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب نسخت
هذه الآية : (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة) التي بعدها
(وللطلقات متاع بالمعروف) قلنا : لا يصدق أحد على إبطال حكم آية منزلة إلا بخبر
ثابت عن رسول الله ﷺ فكيف وليس في الآية التي ذكر شي يخالف التي زعم انها نسختها
فكلنا محقق ، وقالت طائفة لا تجب المتعة الا التي طلقت قبل أن توطأ ، وإن لم يسم لها
صداق فهذه تجب لها المتعة فرضا كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا على بن عبد الله
ابن المديني ناسفيا بن عينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : اذا فوض
الى الرجل فطلق قبل أن يمسي فليس لها إلا المتاع .

قال ابو محمد : ليس في هذا دليل على انه لم يكن يرى لغيرها المتعة إلا أن هذا
القول قول سفيان الثوري والحسن بن حي . والأوزاعي ، وأبي حنيفة . وأصحابه إلا أن
الأوزاعي قال : لا متعة على عبد إلا أن أبا حنيفة قال : من تزوج ولم يذكر مهرأ ثم فرض لها
مهرأ برضاها وقدر فرض لها القاضى ، مهر المثل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان ذلك
المهر يبطل ولا يجب لها إلا المتعة .

قال ابو محمد : وهذا فاسد جدا ، وقول بلا برهان إسقاط فرض أمر به الله
تعالى بعد التزامه أو الزامه بغير حق ، واحتج هؤلاء بقول الله تعالى : (لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن) .

قال على : لو لم يكن إلا هذه الآية لكان قولهم هذا حقا ، لكن قول الله تعالى :
(وللطلقات متاع بالمعروف) جامع لكل مطلقة مفروض لها أو غير مفروض لها

مدخول بها أو غير مدخول بها ، ولم يقل عز وجل في أول الآية التي تزعموها انه لامعة لغيرها فظهر بطلان قولهم والحمد لله رب العالمين . وقالت طائفة : لكل مطلقة متعة إلا التي طلقت قبل أن تمس وقد فرض لها بحسبها نصف ما فرض لها بما رويانا من طريق حماد بن سلمة أنها عيда لله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لكل مطلقة متعة إلا التي لم يدخل بها . ومن طريق ابن وهب نال ذلك ، ومالك قال لهما : نافع عن ابن عمر كان يقول : لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسه . وقد فرض لها فريضة شسبها فريضتها وإن لم يكن فرض لها فليس لها إلا المتعة وهو قول لشريح ومجاهد ، وصح عن إبراهيم ، وروينا عن القاسم بن محمد وعبيد الله ابن أبي سلمة .

قال أبو محمد : ويطلق هذا القول أن الله تعالى إذا ذكر أن لها نصف ما فرض لها لم يقل ولا متعة لها ، وقد أوجب لها المتعة بقوله الصادق (وللمطلقات متاع بالمعروف) وهذه مطلقة فلها المتعة فرضاً مع نصف ما فرض لها ، وقول غريب وروينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : إنما يؤمر بالمتاع من لاردة عليه ولا لخاص الثرماء ليست على من ليس له شيء ، وهذا قول لا يبرهان على صحته فهو ساقط ، وطائفة قالت كقولنا كما رويانا من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن موسى بن أيوب الغافقي عن أبياس ابن عامر أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : لكل مطلقة متعة . ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري قال : لكل مطلقة متعة . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن المملوك والخميرة ؟ فقال ابن شهاب : كل مطلقة في الأرض لها متاع . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال للمختلعة المتعة التي جمعت والتي لم تجمع سواء . ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن سعيد بن جبيرة قال : لكل مطلقة متعة وتلا : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتنـين) . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي قلابة قال : لكل مطلقة متعة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء قال : لكل امرأة اختلت نفسها من زوجها فلها المتعة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم التيمي قال : للمختلعة المتعة . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن قال : لكل مطلقة متاع . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : للمملوكة واليهودية والنصرانية المتعة إذا طلقت .

قال أبو محمد : من عجائب أصحاب القياس أن الله عز وجل أوجب العدة على كل

متوفى عنها زوجها من الزوجات وعلى كل مطلقة موطوءة منهن وعلى المتعة المختارة فراق زوجها ، وأوجب المتعة للمطلقات جملة فقاوسا بأرائهم كل من ليست له زوجة لكن وطئت بقصد مفسوخ فأسد لا يوجب ميراثا على الزوجة الصحيحة الزواج في إيجاب المدة عليهما وأسقطوا كثيرا من المطلقات عن إيجاب المتعة لهن فهل سمع بأعجب من فساد هذا العمل ، ونسأل الله العافية .

(وأما مقدار المتعة) فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع ابن ابن عمر قال : أدنى ما أراه يجزى في المتعة ثلاثون درهما . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أساميل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس قال : أعلى المتعة الحادى ، ودون ذلك النفقة والكسوة . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن في المتعة للمطلقة : قال ليس فيها شيء مؤقت بمتعتها على قدر الميسرة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا أعلم للمتعة وقتا قال الله تعالى : (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) ، وقال أبو حنيفة : أعلى ما يجبر عليه من المتعة عشرة دراهم وأدنى ذلك خمسة دراهم ، وهذا قول لا دليل عليه وهكذا قال أبو محمد : لأن الله تعالى وكل للمتعة إلى المتمتع لو قضا عند أمره عز وجل والزمان ذلك كما يفعل في إيتاء المكاتب من مال المكاتب (١) لكنه تعالى ألزمه على قدر اليسار والافتقار فلزمنا فرضا أن نجعل متعة الموسر غير متعة المقتر ولا بد ولم نجد في ذلك عن رسول الله ﷺ حدا وجب حمل ذلك على المعروف عند المخاطبين بذلك فوجب بهذا الرجوع إلى ما صح عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك لنا فعلمنا أن جزاء الصيد فما كان هو المعروف عندهم في المتعة فهو الذي أراد الله عز وجل بلا شك إذا لا بد لما أمر الله تعالى به من بيان فقد كان فيهم رضي الله عنهم الموسر المتناهي كعبد الرحمن ابن عوف وغيره وكان ابن عباس . وابن عمر وموسرين دون عبد الرحمن ، وبما بين وجوب الرجوع إلى ما رآه الصحابة رضي الله عنهم أنه متعة بالمعروف فإقتضى النفقة والكسوة إذا قال الله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه) وقد وافقنا المخالفون على هذا وكلا النصين واجب اتباعهما (٢) محمد بن سعيد بن نبات نايب مفرح ناعبد الله بن جعفر بن الورد

(١) في النسخة رقم ١٦ « ينزل في أمة للسكاتب لكنه » الخ

(٢) في النسخة رقم ١٦ « بما آتاه »

نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد بن عبد الله بن زيد مولى الاسود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس قسها قالت: طلقتني أبو عمرو بن حفص البتة ثم خرج الى اليمن ووكّل بها عياش بن أبي ربيعة فأرسل اليها عياش بعض النفقة فسخطها فقال لها عياش: مالك علينا نفقة ولا سكنى هذا رسول الله ﷺ فسلته فسألت رسول الله ﷺ عما قال فقال لها رسول الله ﷺ: ليس لك نفقة ولا مسكن ولكن متاع بالمعروف واخرجني عنهم وذكرنا باقي الخبر، فهذا غاية البيان ان المتعة مردودة الى ما كان معروفا عندهم يومئذ قد ذكرنا قول ابن عمر. وابن عباس، وروينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن بن زياد نا شعبة عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن بن عوف يحدث عن أمه هي أم كلثوم بنت عقبة من المهاجرات التواضل لها محبة انها قالت كأنى أظفر الى جارية سوداء حمها عبد الرحمن بن عوف امرأتها أم أبي سلمة حين طلقها في مرضه قال سعيد بن منصور: نا هشيم نا مغيرة عن إبراهيم قال: العرب تسمى المتعة التحميم، فقد اتفق ابن عباس. وعبد الرحمن بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لها في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم على ان متعة الموسر المتساهل خادم سوداء فان زاد على ذلك فهو محسن كما فعل الحسن بن علي وغيره فان كانت غير مطيعة للخدمة فليست خادما فعلى هذا المقدار يجبر الموسر اذا أبى أكثر من ذلك، وأما المتوسط فيجبر على ثلاثين درهما أو قيمتها اذ لم بات عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم أقل من ذلك كما روينا أنفاعة بن عباس. وابن عمر اذ رأيا ذلك هو المعروف، وأما المقتر فأقلهم من لا يجد قوت يومه أو لا يجد زيادة على ذلك فهذا لا يكلف حيثئذ شيئا لكنها دين عليه فاذا وجد زيادة على قوته كلف أن يعطيها ما تنتفع به ولو في أكلة يوم كما أمر الله عز وجل اذ يقول: (وعلى المقتر قدره) وبالله تعالى التوفيق *

١٩٨٥ مسألة: ومن الرجمة من طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فاعتدت ثم تزوجت زوجا وطأها في فرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذي كان طلقها ثم طلقها لم تحل له الا حتى تسكن زوجا آخر يطأها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طليقتين فان كان انما طلقها طليقة واحدة فانه تبقى له فيها طلقتهى الثالثة، وقالت طائفة: ان الذى تزوجها بعد طلاق الاول قد هدم طلاقه كما يهدم الثلاث فانه يهدم مادونها،

فمن روى عنه القول الاول كاريونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج
 أخبرني يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال فيمن طلق
 امرأته طلاقاً فاعتدت ثم تزوجت ثم طلقها الثاني فتزوجها الاول فطلقها فطلقتين انها
 قد حرمت عليه وواقعه على ذلك على . وأبي بن كعب . ومن طريق عبد الرزاق عن
 مالك . وسفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري قال : سمعت سعيد بن المسيب . وحيد
 ابن عبد الرحمن . وعبد الله بن عبد الله بن عتبة . وسليمان بن يسار كلهم قال سمعت
 ابا هريرة يقول : سمعت عمر يقول : أيما امرأة طلقها زوجها طلاقاً أو طلقتين ثم
 تزوجت غيره فأت أو طلقها ثم تزوجها الاول فانها عنده على ما بقي من طلاقها .
 ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن عمران بن الحصين مثله ، وصح
 أيضا عن ابن عمر في أحد قوليه عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع
 عنه ، وروى أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص وقر من الصحابة رضي الله عنهم
 وهو قول الحسن : وابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . ومحمد بن
 الحسن . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم ، وروينا القول الثاني من طرق
 منها ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن ابن طلوس عن أبيه عن ابن
 عباس قال : نكاح جديد وطلاق جديد ، وعن ابن عمر في أحد قوليه من
 طريق عبد الرزاق ووكيع قال وكيع عن اسباط بن أبي خالد عن الشعبي وقال
 عبد الرزاق عن معمر بن ابن طلوس عن أبيه ثم اتفقا عن ابن عمر قال : نكاح
 جديد وطلاق جديد ، وروينا أيضا عن ابن مسعود وهو قول عطاء وشرع . وإبراهيم .
 وأصحاب ابن مسعود ، وعبد السلاماني . وأبي حنيفة . وزفر . وأبي يوسف فنظرنا فيما
 احتج به أهل هذه المقالة فلم نجد لهم أكثر من أن قالوا : انما لم تختلف ان نكاح
 زوج آخر يهدم الثلاث ولا شك في انه اذا هدمها فانه قد هدم الواحدة من جملتها
 والاثنين من جملتها ، ومن المحال أن يهدمها بمجموعة ولا يهدمها متفرقة .

قال أبو محمد : قلنا : لم يهدم قط طلاقا انما هدم التحريم الواقع بتمام الثلاث
 مفرقة أو بمجموعة قطع ولا تحرم بالطلقتين ولا بالواحدة يهدمها وقلنا لهم : أنتم قد حملتم
 المقالة نصف عشر الدية فأكثر ولم تحملوها أقل من نصف العشر ، ولا شك انها اذا
 حملت نصف العشر فقد حلت في جملته أقل منه فقالوا : انما حملناها ما مثل قلنا : ومن
 لكم بان نصف العشر فصاعدا هو الثقل دون أن يكون الثلث هو الثقل أو الكل ،
 وأيضا فرب جان يعظم عليه ويثقل ربع عشر الدية لقلة ماله وآخر تخف عليه الدية

كلها لكثرة ماله ثم السؤال باق عليكم إذ حملتموها ما قبل فلاولى أن تحملوها ما خف وكل هذا لا معنى له إنما الحجة في ذلك قول الله تعالى : (فإن طلقها) يعنى في الثالثة (فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلا يجوز تعدى حدود الله تعالى والقياس كله باطل، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٦ مسألة قد قلنا : إن المطلقة طلاقا رجعيافى زوجة للذى طلقها (١) مالم تنقض عدتها بتوارثان وبلحقها بطلاقه وابلأؤه وظهار مولاه (٢) أن قد فها وعليه نفقتها وكسوتها واسكانها فاذ هى زوجته خلال له أن ينظر منها الى ما كان ينظر اليه منها قبل أن يطلقها وإن يطأها اذ لم يأت نص بمنع من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بدلا لها اذ يقول عز وجل : (و بمولتين أحق بردهن في ذلك) .

قال أبو محمد : فإن وطئها لم يكن بذلك مراجعا لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهدو يعلمها بذلك قبل تمام عدتها فإن راجع ولم يشهد فليس مراجعا قول الله تعالى : (فإذا بلغن أجهن فاسكنوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم) فرق عز وجل بين المراجعة والطلاق والاشهاد فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض وكان من طلق ولم يشهد ذوى عدل أو راجع ولم يشهد ذوى عدل متعديا لحدود الله تعالى، وقال رسول الله ﷺ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد . فإن قيل قد قال الله عز وجل : (واشهدوا اذا بايعتم) وقال تعالى في الدين المؤجل (واشتهدوا شهد من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامراأتان) فلم اجزتم البيع المؤجل وغيره اذ لم يشهد عليه قال تعالى : (فإذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم) فلم اجزتم الدفع الى اليتيم ماله اذا بلغ يمزا دون اشهاد قلنا لم تجز دعواه للدفع الا حتى يأتى بالبينة وتضمننا باليمين على اليتيم ان لم يأت المولى بالبينة على انه قد دفع اليه ماله ولكن جعلناه عاصيا لله تعالى ان حلف سائنا فقط كما جعلنا المرأة التى لم يقم الزوج بينة بطلاقها ولا برجعته عاصية لله عز وجل ان حلفت سائنة عالمة بان قد طلقها أو راجعها واما أجازتنا البيع المؤجل وغيره وإن لم يشهدا عليه فقول رسول الله ﷺ : « انهما بالخيار مالم يتفرقا فإذا تفرقا أو خير احدهما الآخر فاختار البيع فقد تم البيع » أو كما قال عليه الصلاة والسلام مما قد ذكرناه في كتاب البيوع من ديواننا هذا وغيره بنصوا ستاده والحمد لله رب العالمين، وهو في كل ذلك عاص لله عز وجل ان لم يشهد في البيع المؤجل

(١) في النسخة رقم ١٤ زوجة الذى طلقها (٢) في النسخة رقم ١٦ « ويلاحظه »

وغیره وفي دفع المال للیتیم (١) اذا بلغ عیذا وفي طلاقه وفي رجعت اذا لم یفعل كما أمره الله عز وجل . وقد اختلف الناس فی الوطء فی العدة أیكون رجعة أم لا نعم وفيما دون الوطء فروینا عن الحکم بن عتية وسعيد بن المسیب ان الوطء رجعة وصح هذا أيضا عن ابراهيم النخعي وطاوس والحسن . والزهري وعطاء ورویناه عن الشعبي وروی عن ابن سيرین وهو قول الاوزاعي وابن أبي لیلی وقال مالك . والله ما یجوز ان نؤی بالجماع الرجعة فی رجعة وان لم ینوبه الرجعة فلیس رجعة قالاجیعا : وأما ما دون التکاح فلیس رجعة وان نؤی به الرجعة .

قال أبو محمد : هذا تقسیم لاحیة علی صحته أصلا ، وقال الحسن بن حی . وسفیان الثوری . وأبو حنیفة : الجماع رجعة نؤی بالرجعة أو لم ینو . وكذلك اللبس ، قال سفیان وأبو حنیفة اذا كان لشهوة والأفلا قال أبو حنیفة : والنظر الی الفرج بشهوة رجعة قال فلو قبله لشهوة أو لمسته لشهوة وأقر هو بذلك فی رجعة فلو جن قبلها لشهوة فی رجعة فلو جامعته مکرها فی رجعة ولا یكون ما دون الجماع باکراه رجعة . قال أبو محمد : هذه الاقوال فی غایة الفساد لأنها شرع فی الدین بغير قرآن ولا سنة صحیحة ولا سقیمة ولا قیاس له وجه ولا رأى له فی السداد حظ ولا سبقه إليها أحد نعله ، وقال جابر بن زید . وأبو قلابة . واللیث بن سعد . والشافعی الوطء فاذا نوبه لا یكون رجعة نؤی به الرجعة أو لم ینو ولا رجعة الا بالكلام .

قال أبو محمد . لم یأت بان الجماع رجعة قرآن ولا سنة ولا خلاف فی ان الرجعة بالكلام رجعة فلا یكون رجعة الا بما صح أنه رجعة وقال تعالى (فامسکوهن بمعرف) والمعروف ما عرف به ما فی نفس الممسک الرادولا یعرف ذلك الا بالكلام وبالله تعالى التوفیق وقد قال قوم ان معنی قول الله تعالى (فانما یلتن أجلهن فامسکوهن بمعرف) انما معناه مقاربة بلوغ الأجل .

قال أبو محمد : وهذا خطأ وباطل بلا شك لأنه اخبار عن الله تعالى بأنه أراد ما لم یخبرنا عز وجل بأنه أراد ولا أخبرنا به رسول الله ﷺ وقد قال تعالى (وان تشرکوا بالله ما لم یزل به سلطانا وان تقولوا علی الله ما لا تعلمون) وأيضا فلو كان ما قالوا لکان لإمساکه لا لاقرب بلوغ أقصى العدة (١) وهذا ما لا یقولونه لاعم ولا غیرهم قال أبو محمد : معناه بلا شك فاذا یلتن أجلهن أجل عسنتن برهان ذلك ان من أول

العدة الى آخرها وقت لرده إياها ولا مساكها ولا قول أصح من قول صحة الاجماع التيقن من المخالف والمؤلف *

قال أبو محمد : واما قولنا : انه ان راجع ولم يشهد أو أشهد ولم يعلها حتى تنقضي عدتها غائبا كان أو حاضرا وقد طلقها أو علها واشهد فقد بانت منه ولا رجعة له عليها إلا برضاها بابتداء نكاح بولي واشهاد وصدق مبتداء سواء تزوجت أو لم تزوج دخل بها الزوج الثاني أو لم يدخل فإن أتاها الخبر وهي بعد في العدة فهي رجعة صحيحة برهان ذلك قول الله تعالى (يتخادعون الله والذين آمنوا وما يتخادعون الا انفسهم) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لتضيقات عليهن) وهذا عين المضارة وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » فضارته مردودة باطل، وأيضا فإن الله تعالى سعى الرجعة امسا كما معروف قال تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فالرجعة هي الامساك ولا تكون بنص كلام الله تعالى إلا بمعروف والمعروف هو اعلامها واعلام أهلها ان كانت صغيرة أو مجنونة فان لم يعلمها بمسك بمعروف ولكن بمنكر اذ منه حاجة وق الزوجية من الثقة والكسوة والاسكان والقسمة فهو امساك فاسد باطل مالم يشهد باعلامها حينئذ يكون بمعروف وكذلك قال الله عز وجل : (وبهولتين أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحا ولمن مثل الذي عليهن بالمعروف) *

قال أبو محمد : إنما يكون البطل أحق بردها (١) إن أراد إصلاحا بنص القرآن ومن كتبها الردا أو رد بحيث لا يلتزم فلم يرد إصلاحا بلا شك بل أراد الفساد فليس ردا ولا رجعة أصلا * وقد اختلف الناس في هذا على خمسة أقوال فالقول الأول كاد وينا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان عمر بن الخطاب قال في امرأة طلقها زوجها فاعلها ثم راجعها ولم يعلها حتى تنقضي عدتها فقد بانت منه، ومن طريق سعيد بن منصور ان المعتز بن سليمان عن منصور بن المعتز عن ابراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب إذا طلق امرأته فاعلها طلاقها ثم راجعها فستتمها الرجعة حتى انقضت العدة فلا سبيل له عليها * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عمرو بن دينار أخبرني أبو الشعثاء جابر بن زيد قال : سمعت أبا هريرة عن رجل من القرأولين في المرأة طلقها الرجل ثم رجعها فبكتها رجعتها فقلت : أما ليس له شيء فسلنا شريحا القاضي فقال ليس له إلا فسوة الضئع * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال : سأل رجل عمران بن

الحسين فقال : انه طلق ولم يشهد وراجع ولم يشهد فقال له عمران : طلقت بغير عدة وارجعت في غير سنة فاشهد على ما صنعت هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرني عبيدة عن الحسن بن رواح قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل طلق سراً وراجع سراً فقال : طلقت في غير عدة وارجعت في عما اشهد على ما صنعت هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ناهشيم عن الحسن قال اذا طلق امرأته ثم راجعها في غيب أو مشهود لم يملكها بالرجعة حتى انقضت العدة فلا سيل له عليها هـ فهذا قول ثان وروناه من طريق ابن وهب عن مالك قال بلغني ان عمر بن الخطاب قال في الذي يطلق امرأته وهو غائب ثم يراجعها ولا يبلغها ما رجعت وقد بلغها طلاقه انها ان تزوجت ولم يدخل بها زوجها الآخر أو دخل فلا سيل الى زوجها الأول اليها ، وقال مالك نوهذا أحب ما سمعت الى فيها وفي المفقود هـ ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها فيكتمها رجعتا حتى تحل فتكسح زوجها غيره فانه ليس له من أمرها شيء ولكنهما من زوجها الآخر هـ قال ابن وهب : وأخبرني عزمة ابن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ونافع مثله وصح أيضاً من طريق ابن سمعان عن الزهري مثل ذلك اذا كانا في بلد واحد هـ وقول ثالث من طريق ابن وهب قال مالك : الامر الذي لا اختلاف فيه انه اذا دخل بها زوجها الآخر قبل ان يدركها الأول فلا سيل له اليها وذلك الامر عندنا في هذا وفي المفقود يعني في الذي طلقها واعلها ثم راجعها واشهد ولم يبلغها قال ابن القاسم : ثم يرجع مالك عن ذلك وقال زوجها الأول أحق بها قال ابن القاسم أما أنا فأرى انها ان دخل بها زوجها فلا سيل له اليها فان لم يدخل بها فهي للأول هـ

قال أبو محمد : انما أوردنا هذا لئلا يشغبين (١) بقول مالك : الامر عندنا والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا حجة واجماع لا يحل خلافه ، وهذا مالك قد رجح عن قول ذكر انه الامر عندهم والامر الذي لا اختلاف فيه بحسبهم وحسبكم ، وروينا من طرق عن سعيد بن المسيب عن عمر لو عن ابراهيم عن عمر او عن الحسن بن مسلم عن عمر أو عن سعيد بن المسيب عن عمر لو عن أبي الزناد ان عمر قال فيمن طلق امرأته ثم سافر وأشهد على رجعتها قبل انقضائها العدة ولا علم لها بذلك حتى تزوجت انه ان ادركها قبل ان يدخل بها فهي امرأته وان لم يدركها حتى دخل بها الثاني فهي امرأة الثاني حكم بذلك في أبي كنفه هو قول الليث والأوزاعي ، وقول رابع وروناه من طريق

عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن طلق ثم ارتجعها واشهد فلم تأتيا الرجعة حتى تزوجت قال ان اصبحت فلا شيء للاول فبنا يقال ذلك فان نكحت ولم تصب فالاول احق بها وبه يقول عبد الكريم ، وقول خامس رويناه من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : قال علي بن أبي طالب اذا طلق الرجل امرأته ثم راجعها ولم يعلمها فهي امرأته اذا اشهد ، ومن طريق سفيان الثوري عن منصور ابن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب انه قال فيمن طلق امرأته ثم غاب فكتب اليها برجعته ففزع الكتاب حتى انقضت عدتها فان زوجها الاول احق بها دخل بها الآخر او لم يدخل ، ومن طريق حماد بن أبي سليمان ، وقناة عن علي بن كنف مثله ، ومن طريق ابراهيم بن علي في أبي كنف مثله وهو قول الحكم بن عتيبة ثم وجدناه متصلا عن علي كنانة محمد بن سعيد بن نبات ناعياش بن اصبغ نا محمد بن قاسم بن محمدنا محمد بن عبد السلام الحفسي نا محمد بن المنثري نا عبد الاعلى ناسيد هو ابن ابي عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو ان رجلا طلق امرأته واعلمها وارجعها واشهد شاهدين وقال : اكتبنا على فكتنا حتى انقضت عدتها فارتفعوا الى علي بن أبي طالب فأجاز الطلاق وجد الشاهدين واتهمهما

قال يومحمد : ثم نظرنا في هذه الرواية فرجعناها لاجحة فيها لمن ذهب الى هذا القول لانه ليس فيها الا اجازة الطلاق لاجازة الرجعة .

قال يومحمد : ليس الا هذا القول أو الذي تخبرناه وماعداهما غلطاً لاشكال فيه لان زواجهما او دخوله بها او طؤه لما لا يفسخ شيء من ذلك نكاحاً صحيحاً وبالله تعالى التوفيق . وانما هو صفة الرجعة أو فسادها ، ويقول على الذي ذكرنا يقول سفيان الثوري . وأوحشية . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

١٩٨٧ - مسألة - ونجمع ههنا ما علمنا ذكرناه مفرقا وهو انه لا يكون طلاق لائمك فيه المطلق الرجعة مادامت في المدة الا طلاق الثلاث مجموعة أو مفرقة وطلاق التي لم يطأها المطلق سواء طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا انه فيها دون الثلاث ان رضى هو وهي فلها ابتداء النكاح بولي وائشاد وصدق وهذا حكم الفسخ كله ، وأما طلاق المرأة واحدة أو اثنتين فلم يطلق مراجعتها أحب أم كرهت بلا صداق ولا ولي ولكن بأشهاد فقط وهذا ما لا خلاف فيه وبالله تعالى التوفيق .

العدد

١٩٨٨ مسألة- العدد ثلاث أما من طلاق في نكاح وطئها فيه مرة في الدهر فأكثر وأما من وفاة سواء طئها أو لم يطأها أو أماً للمعتقة إذا اختارت نفسها أو فراق زوجها فإن هذه خاصة دون سائر وجوه الفسخ عدتها عدة المطلقة سواء سواء، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ولهن أن ينكحن ساعة الفسخ وساعة الطلاق، برهان ذلك أن عدة الطلاق والوفاة المذكورة في القرآن وكذلك سقوط المسطرة عدة عن التي طلقت ولم يطأها المطلق في ذلك النكاح، وأما المعتقة تختار فسخ نكاحها فكما روينا من طريق أبي داود بإسناد بن أبي شيبة نا عفان بن مسلم نا ممام نا يحيى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً أسود اسمه مغيث فظفروها ببنى رسول الله ﷺ وأمرها أن تعتد *

قال أبو محمد: فلو كانت عدة غير المذكورة في القرآن لبينها رسول الله ﷺ بلا شك وإنما قلنا: أنها عدة الطلاق لأنها عدة من حى لامن ميت فصح إذا أمرها عليه الصلاة والسلام بأن تعتد من فراقها له وهو حى إنما العدة من مفارقة الحى بلا شك، وأما سائر وجوه الفسخ سواء كانت من نكاح صحيح أو من عقد فاسد فلا عدة في شيء من ذلك لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا حجة فيها سواءما ولا يكون طلاق إلا في نكاح صحيح وكذلك لأعدة من وفاة من ليس عقد زواجه صحيحاً لأن الله تعالى لم يوجب عدة طلاق له أو وفاة لامن زوج ومن عقده فاسد ليس زوجاً فلا طلاق له وإذا لا طلاق له فلا عدة من فراقه وإذا ليس زوجاً فلا عدة من وفاته (ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه) فإن قالوا: قلنا كل فسخ على المعتقة تختار فراق زوجها قلنا: القياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن جميع وجوه الفسخ لا خيار فيه لفسخ نكاحها إلا للمعتقة فقد أجمعوا بالخلاف على مفارقة حكمها لحكم سائر المنفسخ نكاحهن والعدة الواجبة إنما هي حكم أمر الله تعالى به ليس شيء منها لاستبراء الرحم، برهان ذلك أن المخالمين لنا في هذا لا يخالفوننا في أن العدة على الصغيرة الموطوءة التي لا تحمل والعجوز الكبيرة التي لا تحمل في الطلاق والوفاة ولو خالفونا في الطلاق في الصغيرة لكان قول الله تعالى (واللأى يئن من الحيض من نسائكم أن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأى لم يحضن) ساجداً بصحة قولنا وبطلان قولهم، ومعنى قوله تعالى (إن ارتبتم) إنما هو أن ارتبتم كيف يكون حكمها

لا يجوز غير ذلك لأن اللأني يقنن من الحيض لا يشك أحد في أنه لا يرتاب فيها بحمل، وكذلك لا يختلفون في أن الحصى الذي بقي له من الذكر ما يوجب فان على امرأته العدة وهو بلا شك لا يكون له ولد ابداً . وكذلك لا يختلفون في أن من وطئ امرأته مرة ثم غاب عنها عشرات سنين ثم طلقها فإن العدة عليها ، ولا شك في أنها لا حمل بها ولو كانت العدة خوف الحمل لأجزأت حيضة واحدة وبالله تعالى التوفيق

١٩٨٩ مسألة وعدة المطلقة الموطوءة التي تحيض ثلاثة قروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه . ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ثم طهر ثان كامل ثم الحيضة التي تلي . ثم طهر ثالث فامل فإذا رأت أثره أول شيء من الحيض فقد تمت عدتها ولما أن تسكع حيث أن شأت ، واختلف الناس في هذا ، فقالت طائفة كما قلنا : وقالت طائفة الإقراء الحيض مع اتفاق الجميع على الطاعة لقوله عز وجل : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يحلن لمن أن يكنمن) *

قال أبو محمد : القروء جمع قروء والقروء لغة العرب التي بها نزل القرآن يقع على الطهر ويوقع على الحيض ، ويقع على الطهر والحيض نأ بذلك أبو سعيد الجعفرى نا محمد بن المقرى نا أبو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس النحوى نا أبو جعفر الطحاوى نا محمد بن محمد بن حسان نا عبد الملك بن هشام نا أبو زيد الأنصارى قال : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول فذكره نا أوروثا ، وقال الأعشى :

أني ظلم عام أنت جاثم غروة نقد لأقصاها فريم عزائك

مودة مالا وفي الأصل رفة لما ضاع فيها من قروء نسائك

فلماذا لا تطهار ، وقال آخر :

يارب دى ضغن على قارض له قروء كقروء الحائض

فلماذا الحيض ويمن روى عنه مثل قولنا جماعة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت قال : إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها . وبه إلى الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين مثل قول زيد نصا قال الزهرى وهو قول أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وبه يأخذ الزهرى ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن أبيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر مثل قول زيد المذكور نصا ، وهو قول أبان بن عثمان والقاسم بن محمد بن أبي بكر وبه يقول مالك . والشافعى وأبو ثور وأبو سليمان وأصحابهم ، وقال بعض هؤلاء : إذا رأت أول الحيضة الثالثة فقد بان من زوجها ، ولا يجوز لها أن تتزوج حتى ترى الطهر من تلك

الحبيضة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا حاضت الثالثة فقد برئت منه إلا أنها لا تتزوج حتى تطهر. ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: إذا دخلت في الحبيضة الثالثة فقد ذهب منه. قال يحيى: قلت له أتزوج في الحبيضة الثالثة؟ قال: لا، روى هذا القول عن اسحاق بن راهوية. وتوقفت في ذلك طائفة كما روينا عن الحجاج بن المنهال ناعبد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن نافع عن سليمان بن يسار قال: طلق رجل امرأته طلقاً أو طلقين فلما دخلت في الحبيضة الثالثة ماتت فطلقت ميراثها على معاوية بن أبي سفيان في ذلك فأسل في ذلك إلى رطل من أصحاب رسول الله ﷺ منهم فضالة بن عبيد فلم يجد عندهم بذلك علماً. واضطرب في ذلك أحد بن حنبل فرة قال: الاقراء الاطهار، ومرة قال: الاقراء الحيض ومرة توقف في ذلك، واختلف القائلون بأنها الحيض فقالت طائفة له الرجعة ما كانت في الحبيضة الثالثة فإذا رأت الطهر منها فلا رجعة له عليها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن مسلم عن طاوس قال: راجعها ما كانت في الدم وهو قول سعيد بن جبير، وروينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير قال: هو أحق بهما كانت في الدم وهو قول ابن شبرمة. والواضعي، وروينا عن بعض الصحابة ما يدل على ذلك. كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال: عدة الأمة حيضتان وعدة الحرة ثلاث حيض. ومن طريق الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت مثل ذلك سواء، وقالت طائفة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن رفيع عن معبد الجهني قال: إذا غسلت فرجها من الحبيضة الثالثة فقد بان منه، وقالت طائفة إنه لا أن يجمعها ما لم تنفصل من الحبيضة الثالثة كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناابوعبادة عن منصور عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود أنه كان عند عمر بن الخطاب فأتته امرأة مع رجل فقالت: طلقني ثم تركني حتى إذا كنت في آخر ثلاث حيض وانقطع عني الدم وضعت غسلي ونزعت ثياني ففرق الباب وقال: قد رجعتك فقال عمر لابن مسعود: ما تقول فيها؟ فقال أراه أحق بها مادون أن تحل لها الصلاة فقال له عمر: نعم ما رأيت وأنا أرى ذلك، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن علي بن أبي طالب قال لزوجها الرجعة عليها حتى تنفصل من الحبيضة الثالثة وتحل لها الصلاة ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلاً طلق امرأته طلقاً فلما أرادت أن تنفصل من الحبيضة الثالثة راجعها

فاختصها الى أبي موسى الاشعري فاستحلفها بالله الذي لا اله الا هو لقد حلت لها الصلاة فابت أن تحلف فردها اليه وصح مثله أيضا عن ابن مسعود، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن زيد بن رفيع عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال : أرسل عثمان الى أبي بن كعب في ذلك فقال أبي بن كعب : أرى أنه أحق بها حتى تقتل من حيضتها الثالثة وتحل لها الصلاة قال فما أعلم عثمان الا أخذ بذلكه ومن طريق وكيع عن محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل . وأبي الدرداء مثله ، ومن طريق وكيع عن عيسى الخياط عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ والخير فالخير منهم أبو بكر . وعمر . وابن عباس أنه أحق بها ما لم تقتل من الحيضة الثالثة ، ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير أن عباد بن الصامت قال : لا تبين حتى تقتل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلوات (١) وصح هذا عن عطاء بن أبي رباح وعبد الكريم الجري وسعيد بن المسيب والحسن بن حي وسوى ذلك بين المسئلة والذمية ، وقال شريك ابن عبد الله القاضي : إن فرطت في الفسل عشرين سنة فله الرجمة عليها

قال أبو محمد : هذا ظاهر ما روينا عن الصحابة آثقا نفي القاتلين هو أحق بها ما لم تقتل وتحل لها الصلوات . وقالت طائفة كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال إلا أن ترى الطهر ثم تؤخر اغتسالها حتى تفوتها تلك الصلاة فإن فعلت فقد بانت حيثئذ ، وبه يقول سفيان الثوري . وأبو حنيفة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كانت حيضتها عشرة أيام فتبناها تنقض عتدها وتحل للزوج اغتسل أو لم تغتسل رأت الطهر أولم ترم قالوا : وأما الذمية فبانتقطاع الدم من الحيضة الثالثة تنقض عتدها وتحل للزوج كانت عتدها عشرة أو أقل من عشرة اغتسلت أولم تقتل قالوا : وأما المسئلة (٢) التي حيضها أقل من عشرة أيام فله الرجمة عليها ما لم تغتسل كلها ولو لم يبق لها من الفسل إلا عضو واحد كامل قالوا : وكان القياس أنه إن بقي لها عضو كامل لم تغتسل إلا يكون له عليها رجمة قالوا : ولكن ندع القياس ونستحسن أن يكرز له عليها الرجمة فإن لم يبق (٣) لها أن تغتسل إلا بعض عضو فلا رجعة له عليها وقد حل لها الزواج ، ولا في حنيفة قول آخر وهو أنه إن بقي عليها من العضو أكثر من قدر الدرهم (٤) [فله الرجمة عليها فإن بقي عليها منه قدر الدرهم [النفل] (٥) فلا رجعة له عليها ولا يحل لها الزواج حتى تغتسل تلك اللعنة قال : فلو رأت الطهر من الحيضة

(١) في النسخة رقم ١٤ وتحل لها الصلاة (٢) في النسخة رقم ١٦ المسئلة (٣) في النسخة رقم ١٤ قال لم يبق لها عضو كامل لم تغتسل إلا يكون له عليها رجمة قالوا : ولكن ندع القياس ونستحسن أن يكرز له عليها الرجمة فإن لم يبق (٣) لها أن تغتسل إلا بعض عضو فلا رجعة له عليها وقد حل لها الزواج ، ولا في حنيفة قول آخر وهو أنه إن بقي عليها من العضو أكثر من قدر الدرهم (٤) [فله الرجمة عليها فإن بقي عليها منه قدر الدرهم [النفل] (٥) فلا رجعة له عليها ولا يحل لها الزواج حتى تغتسل تلك اللعنة قال : فلو رأت الطهر من الحيضة

الثالثة وهى مسافرة لاما، معها فتيممت فله عليها الرجعة مالم تصل قال : فلو وجدت ماء قد شرب منه حمار ولم تجد غيره فاغتسلت به أو تيممت فلا رجعة له عليها ولا يحل مع ذلك لها الزواج .

قال أبو محمد : أما قول أبى حنيفة ففى غاية الفساد وهو قول لا يعرف عن أحد قبله ، وكذلك تحديد من حدا انقطاع العدة بأن يمضى لها وقت صلاة فلا تغتسل لانه قول لا دليل على صحته أصلاً من قرآن ولا من سنة ولا رواية صحيحة [ولا سقيمة] (١) ولا قول صاحب ، وكذلك قول من قال حتى تغسل فرجها من الحيضة الثالثة فسهطت هذه الأقوال ظهماً ولم يبق إلا قول من قال هو أحق بها مالم تغتسل وتحل لها الصلاة ، وقول من قال : إن بطورها من الحيضة الثالثة تتم عدتها وهو قولنا فوجدنا حجة من قال : هو أحق بها مالم تحل لها الصلوات يحتاجون بأصح عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وابن مسعود ، وروى عن أبى بكر الصديق ، وأبى موسى الأشعرى ، وأبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وأبى الدرداء ، وابن عباس ، وعبادة بن الصامت وغيرهم ، وإن لم يصح عنهم قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى .

قال أبو محمد : وما نعلم لهم شغباً غير هذا وهو باطل لانه لا يحل أن يضاف إلى رسول الله ﷺ بالظن الذى أخبر عليه الصلوة والسلام انه أكذب الحديث . ألم يأت عنه عليه الصلاة والسلام لا سيما والثابت عن عمرو بن مسعود ما ذكرنا قبل من أنه رأى رأياه لآخر عندهما أنهما قالاه . ومع ذلك فلا يفرح الحنفيون بهذا الشغب فهم أول مخالف للصحابة فى هذا المكان لأن الثابت عن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم إن له الرجعة مالم تحل لها الصلاة وهم يقطعون عنه الرجعة قبل أن تحل لها الصلاة إذا بقى لها شيء من أعضائه جسدها ولو قدر الدرهم .

قال أبو محمد : وقد خالف من ذكرنا هذا من رأى من الصحابة أن يدخلوها فى الحيضة الثالثة تتم عدتها بفعل هذا القول أيضاً بلا شك إذ لا دليل على صحته من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة فلم يبق إلا قول من قال [إن] (٢) بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة تتم عدتها وهو قول من قال : الأقراء الحيض فوجدنا من حجته أنه لو كان القرء الطهر لكانت العدة قرأين وشيئاً من قرء ، والله تعالى أوجب ثلاثة قرء فصح أنها الحيض التى تستوفى ثلاث منها كاملة .

قال أبو محمد : وليس كذلك بل بعض القرء بلا شك وبعض الحيض حبيس .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

قال أبو محمد: نذكر وماروينا من طريق أبي داودنا محمد بن مسعودنا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: «طلاق الأمة طلقتان وعدتها حيضتان» وناحما نا يحيى بن مالك بن عائد نا أبو الحسن ابن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان».

قال أبو محمد: هذان خبران ماقطان لا يجوز الاحتجاج بهما لان مظاهر ابن أسلم ضعيف، وكذلك عمر بن شبيب وعطية ضعيفان لا يحتج بهما ولو صح احدهما او كلاهما لما خالفناه.

قال أبو محمد: فان ذكر ذاكر الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ انه قال: «للمستحاضة اذا اتاك قرك فلاتصلي وإذا رالقرء تطهري ثم صلي من القرء الى القرء» والخبر الثابت عنه عليه السلام انه أمرها أن تترك الصلاة قدر اقراها وحيضتها قلنا: لم نكر أن الحيض يسمى قرءا لنا انكم لاتسكرون أن الطهر يسمى قرءا وانما اختلفنا في أي ذلك هو المارد من قوله تعالى: (ثلاثة قرء) وقالوا انما أمر الله تعالى بطلاق النساء لاستقبال العدة قالوا فلو كان القرء هو الطهر لكان مطلقا في العدة قلنا: هذا خطأ من حكمكم وبنائكم على مقدمة صحيحة. ونعم ان الطلاق انما أمر الله تعالى بالطلاق في استقبال العدة فلو كانت العدة التي هي الاقراء الحيض لكان بين الطلاق وبين أول العدة مدة ليست فيها معتدة وهذا باطل.

قال أبو محمد: فسقط كل ما احتجوا به بقي قولنا فوجدنا حجة من قال به ماروينا من طريق البخاري نا اسماعيل بن عبد الله نا مالك عن نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فسال عمر رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها ثم تمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وإن شاء طلق فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء» فاشار رسول الله ﷺ الى الطهر وأخبر انه العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء فصح ان القرء هو الطهر وايضا فان العدة واجبة فرضا أثر الطلاق بلا مهلة فصصح انها الطهر المتصل بالطلاق لا الحيض الذي لا يتصل بالطلاق ولو كان القرء هو الحيض لوجب عندهم على أصلهم فيمن طلق حائضا ان تعدت تلك الحيضة قرءا. وقد قال بذلك الحسن كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر

الوراق عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا وهي حائض انها تعتديها من اقراءها ، وقال ابن أبي عروبة وحدثني قتادة . وأبو معشر قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أبو معشر عن ابراهيم قالا جميعا لا تعتديها .

قال أبو محمد : وأى القولين كان مراد الله تعالى فالاقراء الاطهار أم الحيض فان قولنا يقتضيها (١) جميعا لأن الطلاق يقع في الطهر فهو قرء ثم الطهر الثاني ثم الثالث وبين الطهر الاول والثاني حيض ثم بين الثاني والثالث حيض ثم دفعة حيض آخر الثالث (٢) وقد قلنا ان بعض الحيض حيض وبعض الطهر طهر وبعد القرء قرء فهي ثلاثة اقراء بكل حال وبقول الحسن قول ان طلقها ثلاثا وهي حائض فانها تعتد بذلك الحيضة ثم بالطهر الذى يليها ثم بالحيضة الثانية ثم بالطهر الثانى ثم بالحيضة الثالثة فاذا رأت الطهر منها فهو طهر ثالث حلت به للازواج وهكذا القول في عدة الامة التى تقع تختار فراق زوجها ان كانت حين ذلك حائضا ولا فرق وكذلك قول في المطلقة ثلاثا في طهر . -ها فيه وفي المقتة تختار فراق زوجها انهما يمتدان بذلك الطهر قرءا ، وقد صرح عن الزهرى انها لا تعتده لكن بثلاثة اقراء مستأنفة .

١٩٩٠ مسأله . فان اتبعها في عدتها قبل انقضائها طلاقا بائنا ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلقة ثالثة فعلها ان تبتدى العدة من أولها فان طلقها بعد ثنتين ثالثة فتبتدى العدة أيضا ولا بدو كذلك لورا جميعا في عدتها فوطئها أو لم يطأها ثم طلقها فانها تبتدى العدة (٣) ولا بد وروىنا مثل قولنا عن طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر وغيره عن قتادة ان جابر بن عبد الله وخلاس بن عمرو قالا جميعا في المطلقة في العدة تمتد من الطلاق الآخر ثلاث حيض ، وروينا عن ابن مسعود انها تنبى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول ابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب . والحسن . وأبى قلابه وبه قال الزهرى . وقاتده قال أبو محمد : وبه يقول أبو حنيفة ومالك . والشافعى الا ان أبا حنيفة . ومالكا وأحد قولى الشافعى في التى برا جميعا في العدة ثم يطلقها قبل أن يطأها انها تستأنف العدة ، وقال الشافعى : مرة تنبى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول عطامة قال أبو محمد : ما نلهم حجة من قرآن ولا من سنة أصلا ولا متعلق لهذه الطوائف فيما جاء عن ابن مسعود في ذلك لأنه خبر حدثناه عبد الله بن ربيع

(١) فى النسخة رقم ١٤ يتنظمها (٢) فى النسخة رقم ١٤ أمر الثالث

(٣) فى النسخة رقم ١٤ فى العدة

قال نا محمد بن معاوية القرشي نا احمد بن شعيب اما محمد بن يحيى بن ايوب المروزي نا حفص - هو ابن غياث - نا الاعمش عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال: طلاق السنة يطلقها تطليقة وهي طاهرة في غير جماع فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعد بعد ذلك بحضة قال الاعمش فسألت ابراهيم النخعي فقال مثل ذلك *

قال أبو محمد : كل هؤلاء الطوائف عطفون لما صح عن ابن مسعود ههنا انه السنة لانهم كلهم يكرهون أن يتبعها طلاقاً في العدة والمالكيون (١) والشافعيون لا يرون الحيض عدة ، ولا عجب أعجب من يحتج بقول سعيد بن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة يا ابن أخي ولا يحتج بقول ابن مسعود ههنا انه السنة *

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حجة عندنا فيما عد انصر قرآن وسنن ثبت (٢) حكاه عن رسول الله ﷺ وحجتنا لقولنا ههنا هو ان الله عز وجل انما أسقط العدة عن المطلقة غير الممسوسة فقط وأوجبها على المطلقة الممسوسة وأمر الله تعالى من طلق ان يطلق للعدة وجعل العدة على التي تحيض ثلاثة قروء وعلى التي لا تحيض لصفر أو كبر ثلاثة أشهر وحكم تعالى انها امرأته مالم تنقض عدتها منه ينوارثان ويلحقها طلاقه فهو اذا طلقها ثانية مطلق امرأته الموطوعة منه في ذلك النكاح بلا شك فليها أن تتبدى العدة من أثره بلا فصل ، ومن الباطل ان يتقدم شيء من العدة قبل الطلاق كما من الباطل طلاق (٣) موطوعة بلا عدة أو طلاق موطوعة يكون قرماً واحداً أو قرأين ولا بد لخالفنا ههنا من أحد هذه الوجوه الثلاثة وهي كلها باطل يبين ، وكذلك من المحال ان تبني المرتجعة على عدة قد بطلت بالرجعة اذ من الباطل (٣) ان تكون مرتجعة وهي بعد الارتجاع في العدة والله تعالى التوفيق ، ١٩٩١ مسأله : فان كانت المطلقة حاملاً من الذي طلقها أو من زنا أو باكره فندبتها وضع حملها ولو اثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعته كما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك المعتقة وهي حامل تخير فراق زوجها ولا فرق ، وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه أو من زنا أو من اكرهه فان عدتها تقضى بوضع آخر ولد في بطنها ولو وضعته أثر موت زوجها ولها أن تزوج ان شئت ، وكذلك لو أسقطته ولا

(١) في النسخة رقم ١٤ فلما للمالكين (٢) في النسخة رقم ٤ أراض حكم ثبت (٣) في النسخة رقم ١٤ ان

طلاق (٤) في النسخة رقم ١٤ ومن الباطل

فرق ه برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن) فلم يخص عز وجل كون الحمل منه أو من غيره ، وسواء وطئ الزوج أو لم يطأها لأن الله تعالى قال ما ذكرنا وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها) ه

قال أبو محمد : فاحتمل أن يستثنى هذه من الاولى فيكون المراد وأولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن الا اللواتي لم يمسوهن ومن حوامل منكم من قبل أن يمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها الا ان يكن حوامل منكم أو من غيركم ، واحتمل أن تستثنى الاولى من هذه فيكون المراد من طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها الا ان يكن حوامل منكم أو من غيركم فواجب أن ننظر أي الاستمالين أو أي الاستثنائين هو الحق اذ قد ضمن عز وجل بيان ذلك فيما أنزل إلينا من شرائعه فوجدنا خبر عبد الله بن عمر في طلاق امرأته وقد ذكرناه في اول مسألة من الطلاق في كتابنا هذا باسناده فوجدنا فيه أنه عليه السلام قال : مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا منه وفيه أيضا اذا طهرت فليطلق أو ليسك وقرأ رسول الله ﷺ (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن) ه قال أبو محمد : فصح ان طلاق الحامل جائز عموما اذ هذا منه عليه الصلاة والسلام تعليم لكل مطلق الى يوم القيامة سواء كان الحمل منه أو من غيره لأنه عليه الصلاة والسلام لم يخص حاملا من حامل من غيره وان تلك الحال هو قبل عدتها فوجب العدة عليها بما ذكرنا ولم يحز أن يسقط هذا الحكم الا يقين ولا يقين في سقوطه الا في المطلقة التي لم يطأها وليست حاملا فقط واذا صح ان عليها العدة فقد وجب ضرورة ان له الرجعة عليها مادامت في العدة من طلاقه وعليه النفقة ويتوارثان ويلحقها بإلاؤه وظهاره ويلاعنها لقوله تعالى : (وبموتهن أحق بردهن في ذلك) (وبقوله تعالى) فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك نقول : انه ان طلقها وعدتها بالاقراء أو بالشهور ثم حلت قبل تمام العدة منه أو من غيره بزنا أو باكرهاتها فتنتقل عدتها الى وضع ذلك الحمل فاذا وضعت فقد تمت عدتها وكذلك لو ماتت لحملت في عدتها من وفاته من زنا أو إكراه فان عدتها تنتقل الى عدتها الحامل بوضع الحمل لأن كل ذلك داخل في عموم قوله تعالى : (وأولات الاحمال اجلن ان يضعن حملن) وقد غلب رسول الله ﷺ وضع الحمل في الوفاة على الأربعة الأشهر والمشر كما روينا بن طريق احمد بن شعيب أناسين ابن منصور بن جعفر النيسابوري أنا جعفر بن عون نا يحيى بن سعيد هذا النصارى

أخبرني سليمان بن يسار أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : بشنا كريا - هو مولد ابن عباس - الى أم سلمة أم المؤمنين فجاءنا من عندها أن سبعة وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فأمرها رسول الله ﷺ أن تتزوج وأما قولنا آخر ولد في بطنها فلقول الله عز وجل (أجلن أن يضمن حملهن) فتى ما بقى من حملها شيء في بطنها لم تضع حملها .

قال أبو محمد : ولمحمد بن الحسن قول مهنا تذكره ليحمد الله تعالى سامعه على السلامة وهو أنه قال : إذا خرج من بطن المرأة من الولد النصف فقد تمت عدتها لا يند في ذلك النصف نخذه ولا ساقه ولا رجلاه ولا رأسه وقال أبو يوسف : من قال لامته وهي تلك : أنت حرة فإن كانت حين قوله ذلك قد خرج نصفه الذي في رأسه فهي حرة والولد حر وإن كانت قد خرج نصف بدنه سوى رأسه فالولد مملوك وهي حرة روى عنهما ذلك جميعاً هشام بن عبيد الله الراوى في سماعه منهما .

قال أبو محمد : فليجب سماع هذا من هذا الاختلاط أترأه البائس كان من الفرارة بحيث لا يدري أنه متى خرج رأس المولود ومنكبه فانه في أسرع من كر الطرف يسقط كله فتى يفرغ لتكسير صلب المولود ومساحته حتى يعلم أخرج نصفه أم أقل أم أكثر وانه متى خرج رأسه ومنكبه فانه لا يمكن البتة ان يتم قوله أنت حرة حتى يقع جميعه ، أترأه خفى عليه انها المسكينة في ذلك الوقت أشغل من ذات النجيين ان العجب ليكثر من نسبة من هذا مقدار عليه الى شيء من العلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فان بقى من المشيمة ولو شيء ففى في العدة بعد لانها من حملها المولود مع الولد سواء .

١٩٩٢ - مسألة - فان مات في بطنها فلا تنقض عدتها إلا بطرح جميعه ولو لم يبق منه الا اصبع أو بعضها لانها ما لم تضع جميعه فلم تضع حملها والله تعالى التوفيق .
١٩٩٣ - مسألة - فان كانت المطلقة لا تحيض لصغر أو كبر أو خلقه ولم تكن حاملا وكان قد وطئها فعدتها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق اليها أو الى أهلها ان كانت صغيرة لقول الله تعالى : (واللاتي يسن من الحيض من نساءكم ان اردنتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) وهذا قول أبي حنيفة : والشافعى . وأبي سليمان : وأصحابهم يعنى لزوم ذلك للصغيرة والكبيرة ، وقال مالك : لعدة على الصغيرة جداً .

قال أبو محمد : ولا نعلم أحدا قال بهذا قبله وهو قول فسد لوجوه ، أحدها انه

تخصيص للقرآن مخالف لحكمه ، وثانها انه اوجب عليها عدة الوفاة ولو انها في المهد واسقط عنها عدة الطلاق وهي موطوءة مطلقة وهذا تناقض ظاهر الفساد ، وثالثها انه لم يجد منتهى الصغر الذي أسقط فيه عنها عدة الطلاق من مبدأ وقت الزمها فيه العدة وهذا تليس لا خفاء بفساده ومزج للفرض بما ليس فرضا ويكفى من هذا كله انه قول لا دليل على صحته لا من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا رواية فاسدة ولا قياس ولا رأى له وجه ولا قول سلف وما كان هكذا فهو ساقط يقين .

١٩٩٤ مسألة فان طلقتا في استقبال أول ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فاذا ظهر حلت من عدتها فان طلقتا قبل ذلك أو بعده لزمها أن تعتد سبعا وثمانين ليلة يمثلن من الأيام كلى إلى مثل الوقت الذي لزمتهما فيه العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا كسر الليلة لانه لا يجوز أن يكون بين أول عدتها وبين وقت لزوم العدة لها فرق أصلا لا ما قبل ولا ما كثر فاذا آتت ما ذكرنا حلت لقول رسول الله ﷺ : «الشهر تسع وعشرون» وقد ذكرناه في كتاب الصيام بإسناده ، فان قيل : انه قد لزمتهما عدة يقين فلا يخرج منها إلا يقين قلنا : هذا وضع فاسد لكن قد لزمتهما عدة بوحى الله عز وجل الرسول الله ﷺ يقين من قبل الوحي الذي ذكرنا لا بيقين مطلق من ظن كاذب أو قول قائل فلا يخرج من ذلك إلا ببيان رسول الله ﷺ الذي هو اليقين حقا ، وقد بين عليه الصلاة والسلام ان الشهر تسع وعشرون فلا يجمل أن يراى على ذلك شيء بوسوسة لا أصل لها (وما كان ربك نسيا) .

١٩٩٥ مسألة وقد قلنا : ان أسقطت الحامل المطلقة أو المتوفى عنها زوجها أو المنة المتخيرة فراق زوجها حلت ، وحد ذلك أن تسقطه علقته فصاعدا ، وأما إن أسقطت نطفة دون العلقه فليس بشيء ولا تقضى بذلك عدة . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ما أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير قالا جميعا : نا أبو معاوية . ووكيع قالا جميعا : نا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه » وذكر باقى الخبر . ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح نا ابن وهب نا أنا عمرو بن الحارث عن ابى الزبير المكي أن عامر بن واثله حدثه انه سمع حذيفة بن اسيد الفزارى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال : يارب أذكر أم أنثى » وذكر باقى الخبر .

قَالَ بِوَجْهِ: معناه خلق الجملة التي تنقسم بعد ذلك سمعا وبصرا وجلدا ولحما وعظما فنصح أن أول خلق المولود كونه عاقلا لا كونه نطفة وهي الماء .

١٩٩٦ مسألة فإن طلقتم قبل تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة سواء إثر طلاقها أو في آخر الشهر (١) فابين ذلك ثمادت على العدة بالشهور فإذا أتمتها حلت ولم تلقت إلى الحيض، وكذلك لو حملت منه أو من غيره إثر طلاقها أو قبل اختضائها الثلاثة الأشهر [فلما مات هو قبل اختضائها الثلاثة الأشهر (٢) ابتدأت عدة الوفاة كاملة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتم فعدن ثلاثه اشهر وللاتي لم يحضن) فانما أوجب الله عز وجل عليها عدة ثلاثة أشهر اثر وجوب العدة عليها من الطلاق فلا يطل ما أوجه الله تعالى عليها بدعوى لم يأت بها قط نص ؛ قالت قبل وفاة تعالى قد أوجب الاقراء بقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقال تعالى أيضا : (واولات الاحال أجلن ان يرضن حملهن) وهذه زوجة مطلقه قلنا ؛ فانما أوجب الله تعالى ما ذكرتم على ذوات الاقراء وعلى ذوات الحمل وهذه اذ لم يتها عدة هذا الطلاق انما كانت يتيقن من اللاتي يئسن أو من اللاتي لم يحضن ولم تكن أصلا من ذوات الاقراء ولا من ذوات الحمل ، ومن الباطل المتيقن والمحال المستنع أن يلزم الله تعالى العدة بالاقراء من لا قرء لها حين وجوب العدة عليها أو يلزم العدة بالحمل من ليست ذات حمل حين وجوب العدة عليها كما ان من الباطل أن يحول بين وقت وجوب العدة من الطلاق أو الموت وبين العدة وقت ليس من العدة لقوله عليه الصلاة والسلام : « فطلقوهن لقبل عدتهن » وقد ذكرناه قبل هذا باسناده إلا أن يأتي بذلك نص جلي فيوقف عنده ، وأيضا فإن القرء انما هو ما بين الحيضتين من الطهر فالها قبل أول حيض وبعد اليأس من المحيض ليس قرءا فطل أن تعتمد بالاقراء من لم تطلق في استقبال قرء هي فيه وهي وان كان ولدها منه لاحقا به لانها زوجته بعد فقد قلنا ؛ ان وطأها لها ليس رجعة فلا طلاقا فتبتدىء العدة منه ، وقد ادعى قوم الاجماع ههنا ، وهذا باطل لانهم لا يقدرون على إيراد كلمة في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم انما جاءت في ذلك آثار عن ثمانية من التابعين فقط وهم عطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن المسيب ، والزهرى . والحسن . وقتادة . والنخعي . والشعبي ، ومثل هذا لا يمهده اجماعا إلا من استجاز الكذب على الأمة .

قال أبو محمد : ثم استدركنا النظر في قول الله تعالى: (١) (يتبرص بأنفسه من ثلاثة قروء) وقوله تعالى: (واللأني ينس من الحيض من نسائك إن ارتبتم فقد تبين ثلاثة أشهر واللأني يحضن) فوجدنا المدة إذا حاضت في المدة فليست من اللأني ينس من الحيض ولا من اللأني لم يحضن بلا شك بل هي من اللأني يحضن فوجب ضرورة أن عدتها ثلاثة قروء، ومن الباطل أن تكون من اللأني يحضن وتكون عدتها الشهر فصح أن حكم الاعتداد بالشهور قد يطل وإن كان بعض المدة، وصح أنها تنقل إلى الأقراء، أو إلى وضع الحمل إن حملت؛ وأما انتقالها إلى عدة الوفاة أن كان الطلاق رجعيًا فقط وإلا فلا فلأنها زوجة ترثه ويرثها فهي متوفى عنها فيلزمها بالوفاة عدة الوفاة، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٩٧ مسألة : وأما المستحاضة التي لا يتميز دمها ولا تعرف أيام حيضتها فإن كانت مبتدأة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها فعدتها ثلاثة أشهر لأنها لم يصح منها حيض قط فهي من اللأني لم يحضن. فإن كانت عن كان لها حيض معروف فنسبته أو نسبت مقداره ووقته فليها أن تبرص مقداراً توقن فيه أنها قد آمنت ثلاثة أشهر وحيضتين وصارت في الثالثة ولا بد، فإذا مضى المقدار المذكور فقد حلت لأنها من ذوات الأقراء بلا شك فليها إتمام ثلاثة قروء وأما إذا تميز دمها فأمرها بين إذا رأت الدم الأسود فهو حيض، وإذا رأت الأحمر أو الصفرة فهو طهر، وكذلك التي لا يتميز دمها إلا أنها تعرف أيامها فإنها تعتد إذا جاءت أيامها التي كانت تحيض فيها حيضاً وبأيامها التي كانت تطهر فيها طهرًا، وقد ذكرنا برهان ذلك في كتاب الحيض في الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن إعادته، وهي أخبار ثابتة عن رسول الله ﷺ بما ذكرنا، وأما المستحاضة فإن كانت عدتها بالأقراء أو بالشهور فأتمتها إلا أنها تقدر أنها حامل وليست مؤكدة بذلك ولا بأنها ليست حاملاً، فهذه امرأة لم توقن أنها من ذوات الأقراء قطعاً ولا توقن أنها من ذوات الشهر حتى ولا توقن أنها من ذوات الأحمال (٢) بتلا هذه صفتها بلا شك فلم ذلك حساً وشكاً فاذى كذلك فلا بد لها من التبرص حتى توقن أنها حامل فتكون عدتها وضع حملها أو توقن أنها ليست حاملاً فتزوج إن شابت إذا أيقنت أنها لا حمل بها لأنها قد تمت عدتها المصلحة بما أوجبه الله تعالى من الطلاق، أما الأقراء وأما الشهر، وبالله تعالى التوفيق وهو أقصى ما يكون التبرص من أخروطه وعظمها زوجها خمسة أشهر فلا سبيل إلى أن تتجاوزها

(١) في النسخة رقم ١٤ ثم استدركنا فوجدنا الله تعالى قال القلم (٢) في النسخة رقم ١٤ من أولات الحمل

الإلوهي موقفة بالحل أو بطلانه لأن رسول الله ﷺ أخبر بأنه بعد أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وإذا نفخ فيه الروح فهو حي وإذا كان حيا فلا بد له ضرورة من حركة، وأما المخلفة الاقراء فلا بد لهن تمام إفرانها بالقة ما بلغت لاحد لذلك لأن الله تعالى أوجب عليها أن تربص ثلاثة قروء ولم يجعل الله تعالى لذلك حدا محدودا (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فإن حاضت حيضة ثم لم تحض أو حاضت حيضتين ثم لم تحض أو انتظرت الحيضة الأولى فلم تأت بها بعد أن كانت قد حاضت في عصمة زوجها أو قبلها فلا بد لهؤلاء كلهن من التربص أبدا حتى يحضن تمام ثلاث حيض كما أمر الله عز وجل أو حتى يصرن في حد اليأس من الحيض فإذا صرن فيه استأنفن ثلاثة أشهر ولا بد لأن الله تعالى لم يجعل العدة ثلاثة أشهر إلا على اللواتي لم يحضن وعلى اليائسات من الحيض، وهذه ليست واحدة منهما فإذا صارت من اليائسات فحيث دخلت في أمر الله تعالى لها بالعدة بثلاثة أشهر، هذا نص كلام الله عز وجل وحكمه والحمد لله رب العالمين وفيما ذكرنا اختلاف روينائنا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن جبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع فكتبت سبعة أشهر لا تحض بمنعها الرضاع الحيض ثم مرض جبان بعد أن طلقها بأشهر فقالوا له: إنها تركت أن ترضع فأمر أن يحمل إلى عثمان فحمل إليه فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب. وزيد بن ثابت فسألهم عثمان فقالا جميعا: نرى أن تركه أن مات وأنه يرثها أن ماتت فأنها ليست من القواعد الثلاثي يتسن من الحيض ولا من الإبكار الثلاثي لم يحضنه نايونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحراني عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب. وعبد الله بن مسعود قالوا جميعا في الشابة تطلق فلا تحيض: أنها تنظر حتى تياسر من الحيض، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري. ومعمر كلاهما عن منصور بن المعتمر. وحاد بن أبي سليمان كلاهما عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم ارتفعت حيضتها ستة عشر شهرا ثم ماتت فقال له عبد الله بن مسعود: حيا الله عليك ميراثا وورثتها هذا في غاية الصحة عن ابن مسعود وقد رويناه هذا بعينه عن ابن عباس. وابن عمر إلا أنه من طريق ابن وهب عن ابن سمعان ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن المنثري نا عبد العزيز بن عبد الصمد العمري قال: سألت منصور بن المعتمر عن طلاق امرأته فحاضت حيضة ثم يئست من الحيض قال: تساقف العدة حيثئذ بثلاثة أشهر قال: وسأله عن امرأة شابة طلقت فلم

تحض من مرض أو ارتفع حيضها قال: تعتد بالحيض ما كان وسألته عن جارية حاضت حيضة وطلقت فلم تحض ستين قال: عدتها الحيض ما كان. ومن طريق ابن وهب أنا عتبة ابن نافع عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عن مطلقه لا تحيض في السنة إلا مرة قال: أقرأوها ما كانت. ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري مثل ذلك. ومن طريق ابن وهب أنخري بن يونس عن أبي الزناد قال: يذبح لها أن تعتد ثلاث حيض ولو كانت في عشر ستين إذا كانت تحيض ولها شباب. ومن طريق وكيع عن الربيع بن صبيح، وي زيد بن إبراهيم هو التستري عن الحسن البصري قال: تعتد بالحيض وإن كانت لا تحيض في السنة إلا مرة. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: عطاء تعتد أقراءها ما كانت تقارب أو تباعدت، قال ابن جريج وهو قول عبد الكريم قال: عطاء، فإن وجدت في بطنها كالحشة لا تدرى أني بطنها ولد أم لا فلا تعجل بنكاح حتى تستبين أنه ليس في بطنها ولده. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: إذا كانت تحيض فعدتها على حيضتها تقارب أو تباعدت، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنخري بن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه كان يقول: تعتد أقراءها ما كانت. ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن داود بن أبي مند عن الشعبي في المرأة تحيض حيضاً مختلفاً عن عدتها الحيض وإن لم تحض في كل سنة إلا مرة. ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم أنا عبيدة عن إبراهيم قال: إذا كانت تحيض فعدتها بالحيض وإن حاضت في كل سنة مرة. ومن طريق سعيد بن منصور ناهشم عن عبيدة بن عينة عن عمرو بن دينار في التي لا تحيض في السنة إلا مرة قال: أقرأوها ما كانت. وهو قول أبي حنيفة، وسفيان الثوري، والشافعي، وأبي سليمان وأصحابهم. وأبي عبيد، وقاله الليث في المختلفة الأقراء.

قال أبو محمد: فكل هؤلاء يقولون مثل قولنا وهذا قول ثان كما روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب أيا امرأة طلقت لحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعت حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر فإن بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت، وصح مثل هذا عن الحسن البصري، وسعيد بن المسيب. ومن طريق مالك عن ابن شهاب هو الزهري عن سعيد بن المسيب مثل قول عمر في المستحاضة تعتد سنة. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إذا كانت في الأشهر مرة يعني الحيض فعدتها سنة، وقول ثالث كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة أنه سئل عن التي تحيض فيكثر دمها حتى لا تدرى كيف حيضتها

قال تمتد ثلاثة أشهر وهي الرية التي قال الله عز وجل : (ان ارتبتم) قضى بذلك ابن عباس . وزيد بن ثابت * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو ابن دينار عن طلوس قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا اجزا عنها ان تمتد ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن عكرمة قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا فانها رية عدتها ثلاثة أشهر قال قتادة : تمتد المستحاضة ثلاثة أشهر * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن جابر ابن زيد قال اذا كانت تحيض في كل سنة مرة يكفيها ثلاثة أشهر *

قال أبو محمد : اختلف ابن جريج . وسفيان بن عيينة على عمرو بن دينار في هذا كما أوردنا فذكر سفيان عن جابر بن زيد ثلاثة أشهر وعن طلوس اقراؤها ما كانت ، وذكر ابن جريج عن جابر بن زيد اقراؤها ما كانت وعن طلوس ثلاثة أشهر * وأما المتأخرون فان الليث بن سعد قال : عدة المستحاضة في الطلاق والوفاة سنة ، وقال الأوزاعي : ان ارتفع حيض المطلقة ثلاثة أشهر اعتدت سنة ، وقال احمد واسحاق : عدة المستحاضة الاقراء ان عرفت أوقاتها والافسنة ، وقال مالك : ان لم تحض المطلقة تسعة أشهر متصلة استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان أنتمها ولم تحض فقد تمت العدة وحلت للأزواج وان حاضت قبل تمامها عدت كل ذلك قرءاً واحداً ثم تنتظر الحيض فان لم تحض تسعة أشهر استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان لم تحض حتى تتمها تمت عدتها وان حاضت فيها عدت كل ذلك قرءاً ثانياً ثم تنتظر تسعة أشهر فان لم تحض اعتدت ثلاثة أشهر فان حاضت فيها أو أنتمها دون أن ترى حيضاً فقد تمت عدتها قال أبو محمد : كل هذه الاقوال لاحجة لتصحيحها من قرآن ولا من سنة ولا رواية ضعيفة ولا قياس ولا رأى يصح ولا رواية تصح عن صاحب انما جاء في ذلك الرواية التي ذكرنا عن عمر مع انها لا تصح لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر الا نفيه الثمان بن مقرن وقد رويتنا عن عمر خلاف ذلك كما أوردنا أننا فالذي جعل احدى الروايتين عنه أولى من الأخرى ، وقال مالك انما يتبدى بقرص التسعة الا شهر من حين ارتفعت حيضتها لا من حين طلقها زوجها الا التي رفتهها حيضتها إثر طلاقها فوزه تمتد التسعة الا شهر من حين طلقت قال : والمستحاضة كذلك عدتها سنة الحرة والامة سواء ، وكذلك التي ارتفع حيضها من مرض الامة والحرة سواء قال واما التي ارتفع حيضها من أجل الرضاع فانها بخلاف ذلك ولا تتم عدتها الا بتام ثلاثة اقراء كائنة ما كانت ، قال واما المرتابة فانها تقيم حتى تذهب

الربة أو يصح الحبل قال : وأقصى تريصها تسعة أشهر *

قال أبو محمد : هذه تقاسيم لا تحفظ عن أحد قبله ، فإن شغبوا بالرواية الزهري عن علي بن زيد بحضرة عثمان قلنا : لم يقولوا أن ذلك من أجل الرضاع إنما يبنوا أنها ليست من اللآلئ لم يحضن ولا من اللآلئ لم يئسن (١) من المحيض فلا يحل أن يقولوا ما لم يقولوا وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩٨ - مسألة - وسواء فيما ذكرنا تقارب الاقراء أو تباعدها لاحد في ذلك الا انه لا تصدق المراد في ذلك اذا أنكر الزوج قولها الا بأربع عدول من النساء عالما بشهدين أنها حاضت حيضا اسود ثم ظهرت منه هكذا ثلاثة اقراء أو بشهادة امرأتين كذلك مع يمينها لان الله عز وجل لم يحذ في ذلك حدا ولا رسوله ﷺ (وما نذركم نبياً) * ومن الباطل المتيقن ان يكون تعالى اراد أن يكون للاقراء مقدار لا يكون أقل منه ثم يسكت عن ذلك ليكلفنا علم التيب الذي حجه عنا أو يكتنا الى الظنون السكاذبة والاقوال الفاسدة التي لا يشك في بطلانها واما ان لا تصدق في ذلك اذا أنكر الزوج فلان رسول الله ﷺ حكم بالينة على من ادعى وهي مدعية بطلان حتى ثابت لزوجها و رجعتها أحبت أم كرهت فلا تصدق الا بينة عدل * وروينا من طريق وكيع عن اسباط بن ابن خالد عن الشعبي قال : جاءت امرأة الى علي بن أبي طالب قد طلقها زوجها فادعت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر فقال علي لشرية قل فيها فقال شريفة ان جاءت بينة ممن يرضى دينه وأمانته من بطانة أهلها أنها حاضت في شهر ثلاثا ظهرت عند كل قرء وصلت فهي صادقة والا فهي كاذبة ، قال علي : قالون - يعني أصبت بالرومية - * ومن طريق حاد بن سبلع عن قتادة قال ان امرأة طلقت لحاضت في نحو من أربعين ليلة ثلاث حيض فاخصمو الى شريح فرفعهم الى علي بن أبي طالب فقال علي : ان شهد أربعة من نساها ان حيضها كان هكذا أبانت منه والا فتمتد ثلاث حيض في ثلاثة أشهر * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروانة عن المنيرة عن ابراهيم النخعي في امرأة حاضت في شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض قال : اذا شهدت لها العدول من النساء أنها قد رأت ما يحرم عليها الصلاة من طموت النساء الذي هو الطموت المعروف فقد خلا أجلها (٢) *

قال أبو محمد : هذا كله قولنا وقد رويت رواية تذكرها ان شاء الله تعالى

(١) في النسبة رقم ١٦ ولا من اللآلئ يئسن (٢) في النسبة رقم ١٦ فقد حل أجلها

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري . وسفيان بن عينة قال سفيان الثوري :
عن الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق وعن أبي بن كعب ، وقال ابن عينة : عن
عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال جميعا من الأمانة ان المرأة أوتيت على فرجها •
ومن طريق وكيع عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن سليمان بن يسار انه ذكر
عنده النساء فقال : لم تقرر بفتحهن •

قال أبو محمد : صدق أبي رضي الله عنه . وعبيد بن عمير في ان المرأة أوتيت
على فرجها وكذلك الرجل أيضا كل أحدموكل في دينه الذي يغيب عن الناس به الى
أمانته وليس في هذا ما يوجب تصديقها على إبطال حق زوجها في الرجعة لقول الله
تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وكذلك قول سليمان بن يسار لم تقرر بفتح
النساء قول صحيح ما نازعه في ذلك أحد ، وتكليفها اليه على انها حاضت كتكليف
اليه على عيوب النساء الباطنة ولا فرق •

قال أبو محمد : ثم اختلف هؤلاء فروى عن أبي حنيفة لا تصدق في اقضاء
العدة في أقل من ستين يوما ولا تصدق النساء في أقل من خمسة وثلاثين يوما ، وقال
أبو يوسف : وعبد بن الحسن . وسفيان في أحد قوله . ومالك في موجب أقواله
لا تصدق في اقضاء العدة في أقل من تسعة وثلاثين يوما •

قال أبو محمد : هذا أقيس على أصولهم لانه يجعلها مطلقة في آخر طهرها ثم
ثلاث حيض كل حيضة من ثلاثة أيام وهو أقل الحيض عندهم وطهران كل طهر
خمسة عشر يوما وهو أقل الطهر عندهم ، واختلفوا في النساء فقال أبو يوسف :
لا أصدقها في أقل من خمسة وستين يوما ، وقال محمد بن الحسن : لا أصدقها في أقل
من أربعة وخمسين يوما وساعة ، وقال الحسن بن حنبل : لا أصدق الممتدة بالاقراء
في أقل من خمسة وأربعين يوما ، وقال الاوزاعي : لا أصدقها في أقل من أربعين يوما
وقال أبو عبيد : ان لم تأت بيضة لم تصدق في أقل من ثلاثة أشهر ، وعلى أحد أقوال
الشافعي لا تصدق في أقل من اثنين وثلاثين يوما وبعض يوم لأن أقل الحيض عنده
في هذا القول يوم وأقل الطهر خمسة عشر يوما •

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا) فصح ان هذه الاختلافات ليست من عند الله عز وجل لاشك في ذلك واذا
ليست من عند الله فليست بشيء وانما أتوا في ذلك لتحديد أقل الحيض وأقل الطهر
ومن الباطل تحديد شيء لم يحده الله عز وجل فهو شرع لم يأذن به الله تعالى ، فان قالوا

قد جاء عن النبي ﷺ « تحيض في علم الله سنا أو شبا » قلنا : لا يصح ولو صح
 لكن عليك لانسك لانكم لاتقولون بهذا التحديد في أقل الحيض ولا في أكثره ، فان
 قالوا : صح انه عليه الصلاة والسلام قال : « انظري عدد الايام والليالي التي كنت
 تحيضين » قلنا : لاشك في أنه عليه الصلاة والسلام انما أمر بذلك من كانت تحيض أياما
 وليالي وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام قال : « اذا أتاك قروك فلا تصلي فاذا مر
 القرم قططري ثم صلي من القرم الى القرم » فلم يجعل عليه الصلاة والسلام لذلك
 حدا لا يكون أقل منه فصح ان ذلك الخبر لمن لها أيام وليالي معروفة ، فهذا
 الآخر لمن لم يبلغ الليالي ولا الأيام كل خبير على ظاهره دون تكلف تأويل فاسد
 أو ترك أحدهما الآخر وبالله تعالى التوفيق . فان قيل ان الله تعالى جعل ثلاثة أشهر بأزاء
 ثلاثة اقراء قلنا : نعم وليس ذلك بموجب انه لا يكون قرو في أقل من شهر ولا في
 أكثر منه وأتم أول مبطل لهذه الحجة لانكم تجيزون كون قرين في شهر واحد
 وتجيزون أن يكون قرء واحد أكثر من ثلاثة أشهر فبطل كل ما شغبوا به ، فان قالوا :
 لا يظهر البراءة من الرحم في نصف شهر فأقل قلنا ولا في ثلاثة أشهر وكلكم يجعل
 المدة تتم بالاقرار في أقل من ثلاثة أشهر ، وأما مالك فانه قال : الحيض متى ظهر
 تركت الصلاة والصوم وحرم وطؤها على زوجها فتي رأت الطهر منه صلت وصامت
 وحلت لزوجها الا ان ذلك لا يكون طهرا فتمتد به في المدة .

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اذ من المحال ان يكون حيضا وطهرا يجبل
 حكم الصلاة والصيام وأباحة الوطء وتحريمه ولا يكون حيضا وطهرا يمد قرءاً في
 المدة هذا قول لا خفاء بفساده لانه خلاف للقرآن والسنة ولقول كل من سلف ،
 وما ندلم لأن حنيفة ومالك انهما تعلقا في هذه المسألة بقول أحد من السلف فوجب
 الرجوع الى كلام الله عز وجل وبيان رسوله ﷺ فوجدناه تعالى قال : (ثلاثة قروء)
 ولم يجد في ذلك بعدد أيام لاتجاوز (وما كان ربك نسيا) وأمر عليه الصلاة والسلام
 اذا أقبلت الحيضة ان تدع الصلاة فاذا ادبرت صلت وصامت وحلت لبعليها ، وقال
 عليه الصلاة والسلام : « دم الحيض اسود يعرف فاذا أقبل فدعي الصلاة » ولم يجد
 عليه الصلاة والسلام في ذلك حدا فلا يجوز لأحد التحديد في ذلك الا انه ان أنكر
 زوجها ذلك لم تصدق الا بيته عدل كما ذكرنا وكذلك ان ادعى الزوج ان عنتها
 قد تمت وقالت : هي لم تتم فالزوج غير مصدق الا بيته وهي مصدقة مع يمينها لانها
 مدعى عليها وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد شغب بعضهم في تصديقها في انقضاء عدتها بقول الله تعالى :

(ولا يحل لمن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر)
 قال أبو محمد : وليس في هذه الآية دليل على وجوب تصديقها ولا ندرى
 من أين وقع لهم ان هذه الآية توجب تصديقها ؟ وقد رويناه من طريق عبد الرزاق
 عن ابن جريج عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : لا يحل لها ان تقول انا حلي
 وليست حلي ولا است حلي وهي حلي ولا انا حائض وليست حائضا ولا است
 حائضا وهي حائض موعن عطاء قال : الولد لا تكتمه ولا أدري لعل الحجة معه
 قال أبو محمد : المدعية انها قد آمنت عدتها لم تكتم شيئا خلقه الله تعالى
 فيرحمها انما ادعت انه تعالى قد خلق حيضها وهي اما ذابة واما صادقة فلا مدخل لها
 فيما في الآية من تحریم كتمان ما خلق الله في رحمها وليس في انت ذلك لا يحل لها
 ما يسقط حق الزوج الذي أوجبه الله تعالى له في الرجعة .

قال أبو محمد : ولو ادعت انها حامل وأنكر الزوج ذلك عرض عليها من
 القوايل من لا يشك في عدالتين أربع ولا بد فان شهدن بمحملها قضى بما يوجب الحمل
 وان شهدن بان لاهل بها بطلت دعواها فلو شهدن بمحملها ثم صح أنهن كاذبات أو
 أو من قضى عليها برد ما أخذت من الزوج من نفقة وكسوة وبالله تعالى التوفيق
 ١٩٩٩ مسألة : وعدة الوفاة والاحداد فيها يلزم الصغيرة ولو فاتها
 وكذلك الجنونة وهو قول مالك : والشافعي ، وقال أبو حنيفة : عليها العدة ولا
 احداد عليها قال : لأنها غير غاطية .

قال أبو محمد : ان كان ذلك عنده حجة مشقة للاحداد فينبغي أن يسقط بذلك
 عنها العدة لان الله تعالى يقول : (والذين يتوفون ، تنكح ويذرون أزواجا يتربصن
 بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) . والصغيرة غير غاطية وكذلك الجنونة ولا تربص
 بنفسها ، وأما نحن فحجتنا في ذلك ما روينا من طريق البخاري ناعبد الله بن يوسف أنا
 مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زيب بنت أبي
 سلة أنها أخبرته أنها سمعت أم سلة أم المؤمنين تقول : قالت امرأة : يا رسول الله ان
 ابنتي توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينا أفكحها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا لا انما
 هي أربعة أشهر وعشر ، وذكرت الخبر فلم يخص عليه الصلاة والسلام كبيرة من صغيرة
 ولا حائلة من مجنونة ولا غاطية بل عاظم غير ما فيها ، فهذا عموم زائد على ما في القرآن ،
 فان ابتدأت بالعدة من أول ليلة من الشهر مشت أربعة اهلقة عشر ليال من الهلال الخامس
 فاذا طلع الفجر من اليوم الماشر فقد تمت عدتها وحلت للأزواج لانه تعالى قال وعشرا

فهو لفظ تأنيث فهو ليالي ولو أراد الأيام لقال وعشرة ، وإن بدأت بالعدة قبل ذلك أو بعده فعدتها مائة ليلة وست وعشرون ليلة بما بينها من الأيام فقط لقول رسول الله ﷺ « الشهر تسعة وعشرون » ولا يجوز أن يحال بين أيام شهر واحد بما ليس منه هذا محال بلا شك ، والله تعالى التوفيق .

٢٠٠٠ مسأله وفرض على الممتدة من الوفاة أن تجتنب الكحل طه لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عيناها لاليل ولا نهارا ، وأما الضياد فباح لها وتجتنب أيضا فرضا كل ثوب مصبوغ بما يلبس في الرأس أو على الجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد والخضرة والحررة والصفرة وغير ذلك إلا الذهب وحده وهي ثياب موشاة تعمل بالحن فهو مباح لها ، وتجتنب أيضا فرضا الخضاب كله فلا تقربه كله جملة وتجتنب الامتنشاط حاش التسيب بالمشط فقط فهو حلال لها ، وتجتنب أيضا فرضا الطيب كله فلا تقربه حاشي شيئا من قسط او اطغار عند طهرها فقط ومباح لها أن تلبس بعد ذلك ماشيات من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ وصوف البحر الذي هو لونه ، والقطن الأبيض ، والكتان الأبيض من دقيق مضر والمروى وغير ذلك ، ومباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلى كله من الذهب والفضة والجواهر والياقوت والزمر وغير ذلك فتدخل الحمام وتسل رأسها بالخطمي والطفل فهي خمسة أشياء تجتنبها فقط .

برهان ذلك ما حدثناه احمد بن قاسم نايب قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن اصغر ناهد بن اسماعيل نا محمد بن كثير العبدى ناسفيان الثوري عن عبد الله بن ابي بكر . وأيوب بن موسى . ويحيى بن سعيد الأنصارى كلهم عن حيد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة ، وإن ابنة النخام توفي عنها زوجها فانت امها التي ﷺ فقالت : ان ابنتي تشكى عيناها أفاكطها ؟ قال لا قالت : انى أخشى أن تنفقه عيناها قال وإن افانقت ، وذكرت الخبر .

قال ابو محمد : زينب لها محبة وقد ذكرناه قبل هذا عن زينب عن أمها أم المؤمنين رضى الله عنها . ومن طريق احمد بن شعيب أنا حسين بن محمد الزارع البصرى نا خالد بن الحارث نا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تعد المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج فانها تعد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمتشط ولا تمس طيبا إلا عند طهرها حين تطهر بذلك من قسط واطغار » . ومن طريق احمد بن شعيب أنا محمد بن منصور المكي ناسفيان نا صم عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أن رسول

الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج ولا تنكحل ولا تختضب ولا تلبس ثوبا مصبوغا » فهذه هي الآثار الثابتة عن رسول الله ﷺ وهي جامعة لكل ما ذكرناه ، وهذا آثار لا تصح نذب عليها إن شاء الله تعالى فلا يخطئ بها من لا يعرف وهما منها خير من طريق إبراهيم بن طهمان حدثني بديل عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي » .

قال أبو محمد : في هذا الخبر ذكر الحلي ، ولا يصح لأن إبراهيم بن طهمان ضعيف ولو صح لفنا به ، والاحاد واجب على الذمة لقول الله تعالى : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) وبقوله تعالى : (وقاتلهم حتي لا تكون فتنة ويكون الدين كله) والدين الحكم فواجب أن يحكم عليهم بحكم الاسلام وهو لازم لهم وبتركهم إياه استحقوا الخلود ومن قال انه لا يلزمهم دين الاسلام فقد فارق الاسلام ، ويلزم الاحاد الأمة المتوفى عنها زوجها كالخمر . ومن الآثار التي ذكرنا اثر رويناه من طريق ابن وهب عن مغرمة بن بكير عن أبيه قال : سمعت المذيرة بن الضحاك يقول : أخبرني أم حكيم بنت اسيد عن أمها أن زوجها توفي عنها فارسلت مولاتها إلى أم سلمة أم المؤمنين تسألن عن كل الجلاء فقالت : لا تنكحل به إلا لامرأ لا بد منه يشتد عليك وتمسحينه بالنهار فان النبي ﷺ دخل على حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبرا فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ قلت : يا رسول الله إنما هو صبر ليس فيه طيب فقال : انه يشيب [كذا] الوجه فلا يجعلينه إلا بالليل وتزعيه بالنهار ولا تمشطي بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت بأى شيء أتمشط يا رسول الله ؟ قال بالسدر تغلفين به رأسك » أم حكيم بجملة وأما أشد إلنا في الجملة .

وجاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم صح عن ابن عمر لا تنكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تلبس المعصر ولا ثوبا مصبوغا إلا بردا ولا زين بجلى ولا تلبس شيئا تريد به الزينة فلا تنكحل بكحل تريد به الزينة إلا أن تشتكى عنها ، وصح عنه أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا تمس المتوفى عنها زوجها طيبا ولا تختضب ولا تنكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب تجلب به وهذا قولنا ، وصح عن أم عطية أن لا تلبس في الاحاد الثياب المصبغة إلا العصب وأن لا تمس طيبا إلا أدناء في الطهر القسط والاعطار . وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا هشام بن حسان عن ابن سيرين وحصة عن أم

عطية قالت في التوفى عنها زوجها أنها لابس خضابا ولا تكتحل بكحل زينة ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تمس من الطيب إلا أدنى الطيب نبذة من قسط واطمار عند طهرها . وقد روينا عن أم سلمة أم المؤمنين لا تكتحل وإن فقأت عينها ، وهذا قولنا ، وروينا عن ابن عباس أنها تجتنب الطيب والزينة ، وروينا عن أم سلمة أم المؤمنين من طريق عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة أم المؤمنين المتوفى عنها زوجها لا تلبس من الثياب المصبغة شيئا ولا تكتحل ولا تلبس خاتما (١) ولا تختضب ولا تطيبه . وعن ابن عباس أو سعيد بن المسيب المتوفى عنها زوجها لابس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تلبس الحلى ولا تختضب . ومن طريق الأصمعي عن عائشة أم المؤمنين أن فيها ابن لهيعة لا تلبس المتوفى عنها مصفرا ولا تقرب طيبا ولا تكتحل ولا تلبس حليا وتلبس أن شاءت ثياب العصب (٢) . أما التابعون فصح عن عطاء بن المتوفى عنها لا تلبس صبغا ولا حليا وتنبه عن الطيب والزينة ، ولا تكتحل بأحد فإن فيه زينة ولا تحضض (٣) فإن فيه زعموا ورساء وتكتحل بالصبر أن شاءت فإن كان حليا حتى قضة فلا تنزع أن شاءت وإن لم يكن عليها فلا تلبسه تريد به الزينة فإن اضطرت إلى الالتمد أو الطيب فلها أن تتداوى به ، وكان يكره الذهب لها ولغيرها إلا أن يكون خاتما قال : ولها أن تمتشط بالحناء والكنم قال : وليس القسط والاطمار طيبا ولا تزين . وودجها إن ركبت فيه ورأى المروى والمروى زينة ورأى الثور زينة قال : فإن توفى زوج الصغيرة فلا لها أن يزنيها ويطيها . وروى عن سعيد بن المسيب ومحمدة بنت عبد الرحمن وعروة بن الزبير . وعطاء بن يحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة أنها لا تلبس حليا ولا ثوبا مصبوغا بشيء من الأصباغ . وصح عن عروة بن الزبير المتوفى عنها زوجها لا تكتحل ولا تختضب ولا تمتشط ولا تلبس ثوبا فيه ورس أو زعفران ولا تلبس الحرة إلا اللصب . وصح عن الزهري قال : يكره للتوفى عنها العصب والسواد ولا تلبس الثياب المصبغة ولا تلبس حليا ولا طيبا . وصح عن إبراهيم النخعي المتوفى عنها لابس الصفر ولا الطيب ولا تكتحل بكحل زينة لكن يزور أو صبر إلا أن ترد فكتحل : وصح عن عروة بن الزبير أن امرأة مات زوجها قالت له : ليس لي إلا هذا الخمار وهو مصبوغ . فقال : اصفيه بسواد . وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة وأصحابه قالوا : تمتع من الزينة والطيب والكحل

(١) في نسخة رقم ١٤ حليا (٢) هو ضرب من بردالين (٣) هو ضم الناء لاولى وتحتها دواء

والثياب المصبوغة بالورس والزعفران والعصفر خاصة ولا تدهن بزيت أصلا سواء مطبيا كان أو غير مطبى وأباحوا لها الحزن الآخر. وقال مالك: تجتنب الزينة كلها والحلى الخاتم وغيره ولا تلبس الحز ولا العصب إلا العصب النظيف خاصة ولا ثوبا مصوغا إلا بسواد، ولا تكتحل أصلا ولا تقرب شيئا من الطيب ولا دهنًا مطبيا برحان أو غيره ولا تمشط بجماء ولا بكتف ولا بشيء يجتمع في الرأس لكن بالمدبر وما أشبهه وتدهن بالزيت والشبرج، وقال الشافعي: تجتنب الزينة كلها والدهن كله الزيت وغيره في الرأس وغيره ولا تكتحل بما فيه زينة، ولا بأس بالكحل الذي لازية فيه فإن اضطرت إلى ما فيه زينة منه جعلته ليلا ومسحته نهارا فالصبر ونحوه يجتنب كل صباغ فيه زينة وتلبس البياض والمصبوغ بالسواد والخضرة المقاربة للسواد وما ليس بزينة وتجتنب الطيب.

قَالَ ابْنُ مَجْمُوعٍ : كل هذه الأقوال خطأ لا خفاء به لأنها ليس بشيء منها برهان يصححه لا قرآن ولا سنة، ولا ساقول ابن حنيفة في تخصيص ما صبح بورس أو زعفران أو عصفر خاصة، وقول مالك في اجتناب العصب إلا النظيف منه، وقول الشافعي في تخصيص الأصباغ فانها أقوال لا تعرف عن أحد قبلهم ولا معنى (١) لها أصلا، فإن قيل: المعنى في الاحداد اجتناب الزينة قلنا: حاشى الله من ذلك والله لو أراد رسول الله ﷺ ذلك لما عجز عن كلمة واحدة بقولها ولا يطول بذكر الصباغ إلا العصب وبذكر الطيب إلا القسط والاطفار عند الطهر خاصة وبذكر الكحل والامتشاط والاختصاب خاصة وهو عليه الصلاة والسلام قد أوتي جوامع الكلم، ومن الباطل المتيقن أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام انه أراد الزينة فلم يسمها ولم يرد إلا بعد الصباغ فبما هذا الباطل الذي لا شك فيه والكذب المقطوع به، وكل قول عرى من البرهان فهو باطل. فان قالوا: إنما قصد بالاحداد الحزن قلنا: هذا الكذب لو كان ذلك لكان واجبا على النبي ﷺ الذي لا حزن أو جب من الحزن عليه ﷺ ثم على الأيوين ولو أن امرأة أعلنت بأنها لم تسر قط كسروها بموت زوجها لما كان عليها في ذلك اسم ولا ملامة اذ لم تقصر في حقوق التيمم (٢) في حياتهم ولو كان الحزن عليه لكان باحا لها بعد العدة والحزن عليه بعد العدة ليس محظورا، ولا يجوز لها الاحداد أكثر من المدة المذكورة، وهنا قول آخر فإنا روينا من طريق حاد بن سلمة عن حميد بن الحسن البصري أن يقول: المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويمتسطن ويطيبان ويختضبان ويتعلاان ويضعان ماشاءن. ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة أن المتوفى عنها الاتحاده

قال أبو محمد: واحتج أهل هذه المقالة بما محمد بن سعيد بن نبات ناخذ من عون الله ناظم بن اصبح ناخذ من عبد السلام الحنسى ناخذ من بشار ناخذ من جعفر (١) نا شعبة ناالحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد بن الهادي أن رسول الله ﷺ قال لامرأة جعفر ابن أبي طالب: إذا كان ثلاثة أيام فاليوم ماشئت أو إذا كان بعد ثلاثة أيام شعبة شك، ومن طريق حماد بن سلمة ناالحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعيد عن عبد الله بن شداد أن اسماء بنت عميس استأذنت النبي ﷺ أن تبكى على جعفر وهي امرأة لها ثلاثة أيام ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحلى *

قال أبو محمد: هذا منقطع ولا حجة فيه لأن عبد الله بن شداد لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئا قال على: ولقد كان يلزم الأخذ بالمرسل إذا وافق آراءهم ألفا سدة وردوا به السنن الثابتة كصلاة الإمام قاعدا للمرض بالأعضاء، وكإيجاب المهدة أن يأخذوا بهذا، ولا سيما والاحداد روته أم سلمة أم المؤمنين أنه عليه الصلاة والسلام أمر به أثر موت أبي سلمة ولا خلاف في أن موت أبي سلمة كان قبل قتل جعفر رضى الله عنهما بستين ولكنهما لا يالون بالتناقض قال على: أن غسل الثوب المصبوغ حتى لا يبقى فيه أثر صباغ فليس مصبوغا فلها بالاسه *

٢٠٠١ مسألة: فلو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب أو أخ أو ابن أو أم أو قريب أو قريبة كان ذلك مباحا لما روينا من طريق البخارى نا عبد الله بن يوسف نا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته أنها سمعت أم حبيبة. وزينب بنت جحش أمى المؤمنين يقولان انهما سمعتا رسول الله ﷺ يقول: «لا يحبل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا» *

٢٠٠٢ مسألة: وليس على المطلقة ثلاثا احداث اصلا هو قول عطاء، ومالك. وايسليان، وقال غيرهم خلاف ذلك كإرويانا من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال: تحد الميتة لما تحد المتوفى عنها فلا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تختضب ولا تلبس الحلى، وقال الزهرى الميتة لا تحدث حليا (٢) فان كان عليها حل لم تنزع ولا تمس طيبا وتمشط بالحناء والكتم وتدهن بالدهن الذى ينش بالريحان؛ وكره الزهرى الذى فيه الاقاربه (٣) ومن طريق ابن أبي شيبه نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى عن أيوب السخيتى قال: كتب الى عطاء

(١) فى النسخة رقم ١٤ ناغندر (٢) فى النسخة رقم ١٦ ناغندر (٣) فى النسخة رقم ١٦ ناغندر

الخراساني قال : سألت سعيد بن المسيب . وقفها المدينة عن المطلقة المتوفى عنها زوجها ؟ فقالوا : تحدان وتتر كان التحليل والتخصيب والتطيب والزينة . ومن طريق أبي بكر ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم قال : المطلقة لا تكتحل بكحل زينة . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو داود وهو الطيالسي . عن حماد بن مسلمة عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : المطلقة ثلاثا لا تكتحل ولا تختضب . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكمي المطلقة ثلاثا لا تكتحل ولا تزين وهي عنده أشد من المتوفى عنها . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي انه كان يكره الزينة للتي لارجعة له عليها من المطلقات ، ويقول ابراهيم النخعي يقول الشافعي ولم يوجبه وأوجبه سفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . وإسماعيل . وأبو عبيد . وأبو ثور .

قال أبو محمد : حجة من أوجب الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قالوا هي مفارقة لزوجها فالمتوفى عنها فيجب ان يكون حكمها واحدا . قال علي : ما علم لم شئنا غير هذا وهو شغب فاسد لان القياس كله باطل ؛ ثم يقال لهم : هلا أوجبتم الاحداد على الملاعة والمخلصة والمطلقة عندكم طلاقا باتما فكل هؤلاء عندكم مفارقات لازواجنه ، وأيضا فقد سمي الله عز وجل المطلقة طلاقا رجعيا . مفارقة لزوجها بتام عدتها اذ يقول تعالى : (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) ولا خلاف في انه لا احداد عليها لافي العدة ولا بعد العدة ، وقد فرق الله تعالى بين ما جمعا بينه فجعل عدة المتوفى عنها اربعة أشهر وعشرا وعدة المتبونة ثلاثة فروع . او ثلاثة أشهر فلاح فساد من قاس احداهما على الأخرى وبالله تعالى التوفيق . وهذا مما تقض فيه مالك تنظيمه مخالفة فقهاء المدينة وجمهور المتقدمين .

٢٠٣ مسألة فان اغفلت الممتدة الاحداد المذكور حتى تنقضي العدة فان كان من جهل فلا حرج وان كان عدا فهي عاصية لله عز وجل ولا تعيد ذلك لان وقت الاحداد قد مضى ولا يجوز عمل شيء في غير موضعه وفي غير وقته . قال أبو محمد : ان كانت عدة المتوفى عنها وضع حملها فلا بد لها من الاحداد اربعة أشهر فأقل ولا نوجه عليها بعد ذلك لان النصوص كلها انما جاءت بأربعة أشهر وعشر فقط ، وقد صح ان رسول الله ﷺ امر سبيعة الاسلمية بان تسكن من شامت اذ وضعت حملها اثر موت زوجها بليال وقد تشرفت للخطاب فلم ينكر ذلك عليها ، نصح انه لا احداد عليها بعد انقضاء حملها قبل الاربعة الأشهر والمشروك

نجد نصبا يجمعه عليها ان تمادى الحمل أكثر من أربعة أشهر وعشر فإن وجد قال قول به واجب والا فلا والله تعالى التوفيق ثم استدركنا اذ تدبرنا قول رسول الله ﷺ في بعض طرق خبر أم عطية انها تجتنب ما ذكر اجتنابه دون ذكر أربعة أشهر وعشر فكان العموم أولى أن تضع حملها .

٢٠٠٤ مسألة : وتمتد المتوفى عنها والمطلقة ثلاثا أو آخر ثلاث والمعتقة تختار فراق زوجها حيث احببت ولا سكنى لمن لاعل المطلق ولا على ورثة الميت ولا على المني اختارت فراقه ولا نفقة ولمن ان يحجب في عدته وان يرسلن حيث شئن ، وأما من مطلقة الذي طلقها عليها الرجعة ما دامت في العدة فلا يحمل لها الخروج من بيتها الذي كانت فيه اذ طلقها ولها عليه النفقة والكسوة فان كان خوف شديد أو لزمها حد فلان تخرج حيثن والا فلا أصلا لاليل ولا نهارا البتة الا لضرورة لاحيلة فيها .
برهان ذلك قول الله عز وجل : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فإذا بلغن اجلن فامسكوهن بمعروف أو فارقهن بمعروف)
فيهذه صفة الطلاق الرجعي لصفة الطلاق البات ، وأما الطلاق البات فحكم رويانا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن هدى نا سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة نا حاتم بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا أبي نا هشيم نا أناسيا نا حصين نا ابن عبد الرحمن نا المغيرة نا ابن مقسم نا أسامعيل بن أبي خالد نا داود بن أبي هند نا كهم عن الشعبي قال : دخلت على فاطمة بنت قيس فسألنا عن قضاء رسول الله ﷺ عليها فقالت : طلقها زوجها البتة قالت : فخاصمته الى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وأمرني ان اعتد في بيت ابن أم مكتوم ومن طريق مسلم نا قتيبة نا سعيد نا عبد العزيز نا أبي نا حازم نا يعقوب نا هو نا ابن عبد الرحمن نا القاري كلاهما عن أبي حازم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس : انه طلقها زوجها قالت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا نفقة لك ولا سكنى ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي بكر بن أبي الجهم العدوي قال : سمعت فاطمة بنت قيس تقول ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها التي ﷺ

مسكني ولا ثقة هـ ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم بن ميمون، ومحمد بن رافع وهارون بن عبدالله والفظ له قال ابن حاتم انا يحيى بن سعيد القطان، وقال ابن رافع: ناعبد الزقاق، وقال هارون: ناعجاج بن محمد ثم اتفق يحيى، وعبدالزاق، وعجاج كلهم عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير المنكي «أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: طلقت خالتي فأرادت أن تجد نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي ﷺ فقال لها النبي ﷺ بل اذهبي فجدي نخلك فأمك عسى أن تصدق أو تفعل مروفا» هـ ومن طريق أبي داود السجستاني نا أحمد بن حنبل نا يحيى هو ابن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني أبو الزبير عن جابر بن عبدالله قال: «طلقت خالتي ثلاثا فخرجت تجد نخلها فيها رجل فأتت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: اخرجي فجدي نخلك فمسي أن تصدق منه أو تفعل خيرا» هـ

قال أبو محمد: أما خبر فاطمة فنقول نقل السكاة قاطع العذر، وأما خبر جابر ففي غاية الصحة، وقد سمعته من أبو الزبير ولم يخص لها أن لا تبنت هناك من أن تبنت وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، وما كان ربك نسيا، ولا يسمع أحد الخروج عن هذين الاثرين لبيان ما وصحتهما، ولم يصح في وجوب السكنى للتوفيق عنها أو إصلا، والمزول لا يخلو من أن يكون ملكا لليت أو ملكا لغيره، فإن كان ملكا لغيره، وهو مكترى أو مباح فقد بطل العقد بمرته فلا يعمل لأحد سكناه إلا باذن صاحبه وطيب نفسه، قال رسول الله ﷺ: «إن دما، ثم أموالكم عليكم حرام» وإن كان ملكا لليت فقد صار للغير ماء، أو للورثة أو للوصية فلا يعمل لها مال الفرما، والورثة والأوصى لهم لما ذكرنا، وإنما لما منه مقدار ميراثها إن كانت وأرثة فقط، وهذا برهان قاطع لاثم وما عدا هذا فظلم لاخفاء به، وهذا مكان كثرة فيه اختلاف الناس فطائفة قالت يقولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء، أن ابن عباس قال: تمت المبتوتة حيث شئت قال ابن جريج: وأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: تمت المبتوتة حيث شاءت، ومن طريق عبد الرزاق قال: أنا معمر عن الزهري عن عبيدة بن عبدالله بن عتبة بن مسعود أن فاطمة بنت قيس قالت: قال الله عز وجل: (لا تخرجوهن من بيوتهن) قالت: هذا كان لمن كانت له رجعة فأى أمر يحدث بعد الثلاث قال لا عبيدة بن عبدالله: فطلق عبيدة بن عمرو بن عثمان وهو غلام شاب بنت سعيد بن زيد بن عمرو في إمارة مروان وأما بنت قيس فأتقنتها خالتها فاطمة بنت قيس هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا القاسم نا هو عبد الوهاب بن عبد المجيد عن عبيدة بن عمرو نا هـ عن ابن عمر قال: إن الرقيم اختلعت

من زوجها فأتى معوذته هو ابن عفران عثان بن عفان فسأله أن تنقل فقال: نعم تنقل * قال أبو محمد: إنما أوردنا هذا لأن المختلة عندهم طلاقها بائن وعليها العدة وأما نحن فهي عندنا مطلقة طلاقاً رجعيّاً لا تخرج فيه من موضعها الذى طلقها فيه حتى تتم عدتها ، فهو لاه من الصحابة رضى الله عنهم ، وأما التابعون فروينا من طريق سعيد ابن منصور ناهشيم أنا يونس - هو ابن عبيد عن الحسن البصرى أنه كان يقول: المطلقة ثلاثاً ، والمتوفى عنها لا سكنى لها ولا نفقة وتعتد أن حيث شاءت ، ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلوس . وعطاء قال جميعاً: المتبوتة والمتوفى عنها يحجبان ويعترمان وينتقلان ويبيتان * ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلوس (١) - وهشام بن الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن أنه قال: تحجج المتبوتة في عدتها ، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن عكرمة أنه قال: في المطلقة ثلاثاً أن تنقل قال الله عز وجل: (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) فأى أمر بعد الثلاث إنما [جاء] (٢) ذلك في الواحدة والاثنين ناهام أنا عباس ابن اصغ ناهمد بن عبد الملك بن ابن ناعبد الله بن احمد بن حنبل نأبى قال الشعبي: المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة ، قال احمد وبه أقول *

قال أبو محمد: وبه يقول اسحاق بن راهويه وابوسليمان وجميع أصحابنا ، وأما المتوفى عنها فروينا من طريق حماد بن سلمة أن أنقيس - هو ابن عباد - عن عطاء بن ابى رباح عن عائشة أم المؤمنين أنها حجت بأختها أم كلثوم أمرا فطلحة بن عبيد الله في عدتها في الفتنة ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنفى المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت بأختها أم كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله بن عبد الله الى مكة في عمرة ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله عز وجل تعتد أربعة أشهر وعشراً ولم يقل: تعتد في بيتها فلتعتد حيث شاءت ، ومن طريق اسماعيل ابن اسحاق القاضى نا على بن عبد الله - هو ابن المديني - نا هشام بن عينة عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يقول: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً) ولم يقل يعتدن في بيوتهن تعتد حيث شاءت قال سفيان: قاله لنا ابن جريج كما أخبرنا هذا يعني أن عطاء سمعه من ابن عباس * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: تعتد المتوفى عنها حيث شاءت ، ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن

اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي أن علي بن ابي طالب كان يرسل المتوفى عنهن في عدتهن ،
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يضر المتوفى عنها أين اعتدت ،
وقد ذكرناه قبل هذا الباب عن الحسن ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا علي بن
عبدالله هو ابن المديني - ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار ، عن عطاء وابي الشعساء
جابر بن زيد قالا جميعا : المتوفى عنها تخرج في عدتها حيث شاءت ومن طريق اسماعيل
ابن اسحاق نا أبو بكر بن ابي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال : سألت
عطاء عن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها أمحجأ في عدتها قال نعم ، وكان الحسن يقول مثل
ذلك ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدني نا وهب نا عمرو بن الحارث
عن بكير بن الاشجع قال سألتنا سالم بن عبدالله بن عمر عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد
فيتوفى الزوج فقال تعتد حيث توفي عنها زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى تنقضي
عدتها ، قال ابن وهب . وأخبرني ابن طهية عن يزيد بن ابي حبيب عن القاسم بن محمد
هذا ، قال ابن وهب : وأخبرني ابن طهية عن حسين بن ابي حكيم أن امرأة من أحم لما توفي عنها
زوجها بخناصرة سألت عمر بن عبد العزيز ألمكت حتى تنقضي عدتي فقال لها : بل
الحق بقرارك وداريك فاعتدي فيها ، وبه يقول ابن وهب نا عبيد بن أيوب عن يحيى
ابن سعيد الأنصاري نا قال في رجل توفي بالاسكندرية ومعه امرأته وله بالفسطاط دار
فقال : ان أحببت أن تعتد حيث توفي زوجها فلتعتد وان أحببت أن ترجع الى دار
زوجها وفزاره بالفسطاط فلتعتد فيها فلترجع ، وبه يقول أبو سليمان وجميع اصحابنا ،
وقول آخر كاريونا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في الميتة ان كانت
غير حبل فلا نفقة لها وينفق على الحبل من أجل ولده ومن طريق عبد الرزاق عن معمر
عن عطاء وقادة قالا جميعا في الميتة : لها النفقة حتى تضع حملها ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه لانهقة للميتة إلا ان تكون حاملا ومن
طريق ابن وهب نا أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن ابي حبيب نا عمر بن عبد العزيز
امرأته النفقة على الميتة الحامل حتى تضع حملها ثم يعطيهما أجر الرضاع ثم يمتعهما ومن
طريق ابن وهب نا أخبرني ابن سمعان نا ابن قسيط نا أخبره نا ابن المسيب نا يقول :
لانهقة للميتة إلا ان تكون حاملا فلها النفقة حتى تضع حملها ويقول : هذا في كتاب الله
عن رجل وهي السنة ، وعلى ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ . وصح عن ربيعة لانهقة
لها إلا ان تكون حاملا فان قضى لها بالنفقة لحملها ثم ظهر أنه لاجل بهاردت ما أخذت
من النفقة وباجاب النفقة لها ان كانت حاملا وباجاب السكنى بكل حال (١) يقول مالك .

(١) في نسخة رقم ١٦ تأخير هذا الجملة الى ما يستوفيه وعبد الرحمن بن مهدي

والشافعي، وأبو عبيد، وعبد الرحمن بن مهدي، ورويانم طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى أنه قال في المطلقة والحامل لها السكنى والتفقة، وقول ثالث لها السكنى ولا تفقة لها، أتى قوم في هذا بأثار تذكرها وهو كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال: إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس يعني انتقال المطلقة ثلاثا، ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم بن مسروق قال جاء رجل إلى ابن مسعود فقال أتى طلقت امرأتى ثلاثا فأبى أن تعتد في بيتها قال: لا تدعها قال: أبى إلا الخروج قال: فقيدها قال: إن لها أخوة غليظة رقابهم قال استعن عليهم بالسلطان (١) هو من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: لا تنتقل المتبوتة من بيت زوجها حتى يخلو أهلها هو من طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن أبي حكيم عن نافع عن ابن عمر قال في المتبوتة: أنه لا تفقة لها، ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد - وهان أبي يحيى - عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال في المتبوتة: لا تفقة لها، ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: قلت لسعيد بن المسيب: المطلقة ثلاثا أين تعتد؟ قال في بيت زوجها، ومن طريق سعيد بن منصور نا أحمد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في المطلقة في بيت مكترى قال تعتد فيه وعلى زوجها الكراء، وأما المتوفى عنها فكاروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب أن عمر رذسوة من ذى الحليفة ساجات أو معمرات توفي عنهن أزواجهن، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا أحمد الأعرج عن مجاهد قال: كان عمر وعثمان يرجعانهن حواج أو معمرات من الجلفة، ومن ذى الحليفة، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن يوسف بن مالهك عن أمه مسيبك أن امرأة متوفى عنها زارت أهلها في عنتها فزجرها الطلق فأثا عثمان فقال: أحملوا إلى بيتها وهي طالق، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: كانت له ابنة تعتد من وفاة زوجها فكانت تأتيهم بالنهار فتحدث اليهم فإذا كان الليل أمرها أن ترجع إلى بيتها، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن علي ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان أن عمر رخص للتوفى عنها أن تأتي أهلها بياض يومها وأن زيد بن ثابت لم يرخص لها إلا في بياض يومها أوليتها، ومن طريق

(١) في نسخة رقم ٤٤ استمد عليهم السلطان

عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال: سأل ابن مسعود نساء من همدان نسي البين أزواجهن قتلن انالستوحش فقال ابن مسعود: يجتمعن بالنهار ثم ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل • ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم ان امرأة بعثت الى ام سلمة ام المؤمنين ان ابني مريض وانا في عدة أفأتيه امرضه ؟ قالت نعم ولكن يتي أحد طرفي الليل في يتيك • ومن طريق حماد بن سلمة ارنا هشام بن عروة ان اياه قال : المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان يتوى أهلها فتتوى معهم • ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ارنا اسماعيل بن ابي خالده عن الشعبي انه سئل عن المتوفى عنها أنخرج في عدتها فقال : كان أكثر اصحاب ابن مسعود اشد شيء في ذلك يقولون لا تخرج وكان الشيخ يعني علي بن ابي طالب رضى الله عنه يرحلها • ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء • وجابر بن زيد كلاهما قال في المتوفى عنها لا تخرج • ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ارنا يحيى بن سعيد هو الانصاري ان القاسم بن محمد • وسالم بن عبد الله • وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى عنها لا تخرج حتى تنقضي عدتها • ومن طريق وكيع عن الحسن بن صالح عن المنيرة عن ابراهيم انه قال في المتوفى عنها لا بأس بأن تخرج بالنهار ولا تبيت عن بيتها ، ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المنيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها في بيت بأجرة قال : ان احسن ان يعطى الكراء وتعتد في البيت الذي كانت فيه ، انما أورد ما كلام ابراهيم لقوله في صفة الخروج وفي الكراء والا فان قوله ان لها السكنى والنفقة • ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت يحيى بن سعيد الانصاري يقول في امر المتوفى عنها قال : فحن على ان تظل يوما اجمع حتى الليل في غير بيتها ان شاءت وتقلب • ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدني عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث ان بكيرا هو ابن الاشج - حدثه ان ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فارادت الحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب ؟ فنهاها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت كما كانت باليداء صرعت فانكسرت •

قال أبو محمد : من العجب احتجاج أهل الجبل بهذا على انها عقوبة ، وتالله (١) لو جرت هذه القصة أو غيرها على ما ظنوا لكان أولى بذلك عسكر مسرف بن عقبة الموقعون بأهل المدينة يوم الحرة الحارثيون لمكة (٢) وقد امتحن سعيد بن المسيب رحمه

الله بأشد من محبة هذه المرأة، والنحن للسلم أجر وتكفير، وقد يعمل الله تعالى الكفار
والفاسق الى يوم القيامة، وروى عن ربيعة ولم يصح ان المتوفى عنها تنفوا مع أهلها
وان كانت في موضع خوف فانها لا تقيم فيه، وصح عن الزهرى في الذي يتدعى فيموت
ان امرأته ترجع الى بيت زوجها اذا لم تكن في مسكن تسكنه، ومن طريق حماد بن
زيد عن أبوب السخيتان عن محمد بن سيرين ان امرأة توفى عنها زوجها وهي مريضة
فنفلها أهلها ثم سألوا فكلهم يأمرهم ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها
في نخل، وبه يقول مالك. والثاني. وعبد الرحمن بن مهدى. وأبو عبيد، وقول
أبراهيم لها السكنى والنفقة كما نا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن
أصغ نا محمد بن شاذان نا المحلى بن منصور نا يعقوب - هو أبو يوسف القاضي -
وحفص بن غياث قال نا عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب انه كان يجعل
للطالقة ثلاثا السكنى والنفقة زاد حفص مادامت في عتقها، وروناه من طريق سعيد
ابن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن مسعود يجعلان للطالقة ثلاثا السكنى والنفقة. ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان
الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن شريح في المطلقة ثلاثا قال: لها السكنى والنفقة
وبه الى سفیان عن حماد بن أبي سليمان قال: للطالقة ثلاثا السكنى والنفقة، ومن طريق
وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي قال: المطلقة ثلاثا لها السكنى
والنفقة، ومن طريق إسماعيل بن إسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حميد عن الحسن
ابن صالح بن حي عن السدي عن الشعبي في المطلقة ثلاثا قال: لها السكنى والنفقة
وهو قول سفیان الثوري. والحسن بن حي. وأبي حنيفة وأصحابه، وأما المتوفى
عنها الحامل فطالقة قالت ان كانت واردة فن نصيبها حاملا كانت أو غير حامل فان
لم تكن واردة فن نصيب ذى بطنها ان كان وارثا فان لم يكونا وارثين فن مالها
نفسها ان كان لها مال والا فهي أحد فقراء المسلمين، فان مات ذو بطنها قبل ان
يخرج حيا ردت ما اتفق عليها من نصيبه الى الورثة، وتفسير قولنا: ان لم يكن وارثا
ان تكون أسلمت بعد موت زوجها وهو كافر فيكون هو مسلما بإسلام أمه ولا يرث
كافرا مسلما، وهذا قولنا، وقالت طائفة: ان كان المال كثيرا اتفق عليها من
نصيبها وان كان قليلا فمن جميع المال، وقالت طائفة: نفقتها من جميع المال، وقالت
طائفة: واردة كانت أو لم تكن نفقتها عليها من مالها ان كان لها مال ومن سواها ان كان
لا مال لها لا من ميراثها ولا من ميراث ذى بطنها ولا من جميع المال، فالقول الأول

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: نفقة المتوفى عنها الحامل من نصيبها ومن طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن عباد بن أبي ذكوان أن ابن عباس قال في المتوفى عنها الحامل نفقتا من نصيبها ومن طريق وكيع عن الربيع عن عطاء قال: المتوفى عنها من نصيبها ينفق على الحامل ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة في الحامل المتوفى عنها قال: ينفق عليها من نصيبها * ومن طريق حماد بن سلمة أن زيادا الأعمى أخبره عن محمد بن سيرين أنه أرسل إلى عبد الملك بن يعلى قاضي البصرة في الحامل المتوفى عنها فقال: نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أرنا يونس عن الحسن قال: نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو شهاب عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في المتوفى عنها وبلغها الحبر وقد انفقت من ماله قال: يحسب ما انفقت من ماله من يوم مات فيجعل من نصيبها ، وبه يقول أبو حنيفة . واحمد ، وأبو سليمان وجميع أصحابهم وهو أحد قول الشافعي وأحد قول سفيان وهو من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن الزهري قال: قال قيس بن ذؤيب في الحامل المتوفى عنها لو انفقت عليها من غير نصيبها انفقت عليها من مال ذي طئها ، والقول الثاني كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عروة عن منصور عن إبراهيم التيمي قال في الحامل المتوفى عنها كان أصحابنا يقولون: أن كان المال كثيرا أمر أن ينفق عليها من نصيبها وأن كان قليلا انفق عليها من جميع المال ، والقول الثالث انقسم القائلون به أصاما فقال طائفة أن ورثت فمن نصيب ذي طئها وإن لم ترث فمن جميع المال ، وقالت طائفة: نفقة الحامل المتوفى عنها من جميع المال ، وقالت طائفة: لما انفقت من رأس المال حاملا كانت أو غير حامل ما كانت في العدة كما روينا من طريق سعيد بن منصور أرنا هشيم أرنا يونس عن الحسن أنه كان يقول في أم الولد إذا مات عنها سيدها وهي حامل أن ولده حيا فنفتها من نصيبه وإن كان ميتا فمن جميع المال . قال يونس : كان ابن سيرين يقول : ينفق عليها من جميع المال كان ذلك رأيه حتى ولي تركه ابن أخ له مات وترك أم ولده حاملا فكره أن يعمل فيها برأيه فأرسل إلى عبد الملك ابن يعلى قاضي البصرة فقال : لانفقة لها ، والقول الثاني كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن المتوفى عنها على من نفقتها؟ فقال: كان ابن عمر يرى نفقتها حاملا كانت أو غير حامل من جميع المال الذي ترك زوجها فأبى الأئمة ذلك وقضوا أن لانفقة لها .

قال أبو محمد : التحويل بخلاف الأئمة هنا كلام فارغ لأنه لم يكن في الأئمة

بعد أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . أحد يعمل ابن عمر ، ولا شك في أن الزهري لم يكن الأربعة المذكورين إنما عني من بعدهم الذين أبوا قول ابن عمر . فاعلم محمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عون الله ناقاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر غندر ناشعة عن سفيان بن حسين قال سمعت الزهري يحدث عن مالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال في الحامل المتوفى عنها زوجها نفقتها من جميع المال . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي أن علي بن أبي طالب وابن مسعود كما يقولان : النفقة من جميع المال للحامل . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن اصبح نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن الحامل المتوفى عنها ؟ قال : قد كنا نفق عليها حتى نبت ما نبتهم . وبه إلى الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان حدثني أم داود الوابشية قالت توفي زوجي وأنا حبل في ثلاثة أشهر فخاصني أهلي إلى شريع فمرض لي خمسة عشر درهما من جميع المال في كل شهر وقال : هذه لك حتى تلدى فإذا ولدت فإن أمسكتك فلك مثلها ، ورويناه أيضا من طريق وكيع عن أحمد داود المذكورة وزاد حتى تعظمي ، ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عروة نا عن منصور عن إبراهيم عن شريع قال : نفق على الحامل المتوفى عنها من جميع المال ، ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة . وحاد بن أبي سليمان : والمنفوعة قال المنفوعة عن إبراهيم قالوا أكلهم في الحامل المتوفى عنها : نفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن أبي العالبة وخلاس بن عمرو قال جميعا في المتوفى عنها زوجها وهي حامل أن نفقتها من جميع المال ، ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا سيار عن الشعبي في المتوفى عنها الحامل قال : نفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن . وعطاء بن أبي رباح قال جميعا في المتوفى عنها وهي حامل أن نفقتها من جميع المال وهو قول أيوب السختياني وابن أبي ليلى . والحسن بن حي . وأبي عبيد . وأحمد بن سفيان . وأحمد بن الشافعي ، وقال مالك : لا نفق عليها من نفقيها ولا من نصيب ذي بعثنا ولا من جميع المال حتى تضع ولا يتصف الغرماء من ديونهم حتى تضع ، وقال الأوزاعي : إن كانت المتوفى عنها الحامل زوجة فلا نفقة لها على الورثة ، وإن كانت أم ولد نفقتها من جميع المال حتى تضع ، وقال الليث : نفق على أم الولد الحامل إذا مات سيدها من جميع المال . فإن ولدت جعل ما أتق عليها من حصه ولدها ، وإن لم تلد قضى عليها ما أعطيت . وقال أبو حنيفة : يخرج المتوفى عنها ثارا وترجع لئلا يلزمها . وأما المطلقة المتبوتة

فلا تخرج لايلا ولا نهارا .

قال بو محمد : أما قول أبي حنيفة هنا (١) فظاهر الفساد وتقسيمه لادليل على صحته . وكذلك قول الأوزاعي . وقول مالك . وأظهرها فسادا قول مالك في منه الغرماء لا حظ للورثة إلا فيما بقي للغرماء فإن لم يبق للغرماء شيء فلا شيء للورثة . فإلى معنى يمنعون حقهم الواجب وكذلك كل من له حق متيقن في الميراث فمنعه ما لا بد له من أن يقع في حصته ظلم متيقن لا بدري من أين وقع لهم . وقد أكثرنا مساءلتهم عن ذلك فما وجدنا لهم متعلقا إلا أنهم قالوا : لا بد من اثبات الموت وعدة الورثة . ومن تقديم ناظر على المولود قفنا لهم . هذا قول فاسد باطل . بل من ذلك ألف بد . أما الدين فلا معنى لاثبات الموت أصلا بل يقضى لهم بحقوقهم حيا كان أو ميتا : وأما الورثة فلا معنى لاثبات هدهم فيها لاشك أنه (٢) يقع لكل واحد منهم . وأما ما يقع له أو لا يقع لكثرة الورثة أو قلتهم . وبولادة ذكر أو أنثى فهذا يؤقف ولا بد حتى يتبين كيف يكون حكمه . وأما من أوجب النفقة من جميع المال للبتوق عنها أو للبتوة غلطا لاخفاء به لأن مال الميت ليس له بل قد صار لغيره فلا يجوز أن ينقل على امرأته أو أم ولده من مال الغرماء أو من مال الورثة أو على ما وصى به لغيرهما . وهذا عين الظلم والمبتوة ليست له زوجة فهي والأجنبية سواء فأخذه بالنفقة عليه لا يجوز . ونذكر أن شاء الله تعالى شغب من أوجب للبتوة السكنى والنفقة أو السكنى دون النفقة أو خص الحامل بذلك . وبين يعون الله تعالى فساد كل ذلك وبه عز وجل تأيد . أما قول من قال لا نفقة لها ولا سكنى إلا أن تكون حاملا فانهم احتجوا بقول الله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وياتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاهما) الآية قالوا وهذا عزم لكل مطلقة حامل .

قال بو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لانهم سكتوا عن أول الآية . وهو قوله عز وجل : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن) فآتي (٣) أمر الله عز وجل بالنفقة عليها إن كانت حاملا هي التي (٤) أمر باسكانها ولا فرق بين أوجب النفقة دون السكنى فقد قال بلا دليل وبطل قوله ولم يبق إلا قولنا . أو قول من أوجب لها السكنى والنفقة إن كانت حاملا . وسنبين وجه الحق في ذلك إن شاء الله تعالى .

(١) في النسخة رقم ١٤ « هذا » بدل هنا (٢) في النسخة رقم ١٦ « فيلانيك » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « هنا » (٤) في النسخة رقم ١٦ « إن أنى » كانت حاملا

واحتجوا أيضا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال: أرسل مروان قيسة بن ذؤيب إلى فاطمة بنت قيس يسألها فأخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص المخزومي فذكر الحديث وأنه طلقها آخر ثلاث تطليقات إذ خرج إلى اليمن مع علي بن أبي طالب وإن عياش بن أبي ربيعة، والحارث بن هشام قالا: والله ما طافقة إلا أن تكون حاملا قال: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ قال: لا نفقة لك إلا أن تكوني حاملا. واستأذنته في الانتقال فأذن لها *

قال أبو محمد: هذه اللفظة إلا أن تكوني حاملا لم تأت إلا من هذه الطريق ولم يذكرها أحد ممن روى هذا الخبر عن فاطمة غير قيسة، وعلة هذا الخبر أنه منقطع لم يسمعه عبد الله بن عبد الله لا من قيسة ولا من مروان فلا ندري عن سمعه ولا حجة في منقطع ولو اتصل لسارعتا إلى القول به فبطل هذا والحمد لله رب العالمين؛ ثم نظرنا في قول من أوجب (١) للبتوة السكنى دون النفقة فوجدناهم يحتجون بالنص المذكور ولا حجة لهم فيه لمن تأمله لأن الله عز وجل ابتداء قوله الصادق: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) إثر قوله تعالى في بيان العدد (٢) إذ يقول عز وجل: (واللأني يئن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والالآن لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ذلك أمر الله أنزله إليكم ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته، ويعظم له أجرا أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وإن كن أولات حمل فانتظروا عليهن حتى يضعن حملهن) إلى قوله تعالى: (من وجدكم) الآية كما أوردنا ونحن لا نختلف في أن هذه العدة للمبتوة كما هي لغیر المبتوة ولا فرق، فوجب ضرورة أن يكون قوله تعالى: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن) وإن كن أولات حمل فانتظروا عليهن حتى يضعن حملهن) أراد به تعالى جميع المطلقات من مبتوة ورجعية أو أراد أحد القسمين هذا ما لا شك فيه، فان قلتم: أنه تعالى أراد كلا القسمين قلنا لكم: فيجب على هذا أن غير المبتوة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا كما قلتم في المبتوة ولا بد لأن النص عندكم فيهما جميعا. وهذا خلاف قولكم فبطل هذا القول، فان قالوا أراد المبتوات فقط قلنا: هذا خطأ من وجهين؛ أولهما أنه دعوى بلا برهان وتخصيص للقرآن بلا دليل وهذا لا يعمل، والوجه الثاني أن السنة عن رسول الله ﷺ قد صحت

(١) في النسخة رقم ١٦ ضمن أوجب (٢) في النسخة رقم ١٤ في بيان العدة

في خبر فاطمة بنت قيس بأنه لا نفقة لها ولا سكنى ، ومعاذ الله أن يحكم رسول الله ﷺ بخلاف القرآن إلا أن يكون نسخا أو مضافا إلى مافى القرآن وليس هذا مضافا إلى مافى الآية ، ولا يحل أن يقال هذا نسخ إلا يبين لا بالدعوى فبطل هذا القول . فان قالوا : أراد الله عز وجل الرجعات فقط قلنا : صدقتم وهذا قولنا وبرهاننا على ذلك خبر فاطمة بنت قيس وأوجبنا النفقة على المطلقة طلاقا رجعا ليست بحال لأنها زوجته يرثها ونزؤه بلا خلاف ، وقد جاء النص بان للزوجات النفقة والكسوة بنص قد ذكرناه قبل في ذكرنا حكم النفقات وأخذنا حكم ارضاع المبتوتة والمنسوخة النكاح والتي يلحق ولها في نكاح فاسد من قوله تعالى : (والوالدات يررضن أولادهن حولين كاملين) الآيات كما هي على ما نذكر بعدهذا في باب ان شاء الله تعالى ، فبهذه البراهين ضرورية فاطمة لا يحيد عنها وبالله تعالى التوفيق ، فسقط القول المذكور والحمد لله رب العالمين . (وأما ما تلقوا به عن الصحابة والتابعين) فإمام عمر . وابن مسعود وهم مخالفون لها لأن الثابت عنهما ان للمبتوتة النفقة وهم لا يقولون بذلك ، ومن الباطل ان يحتجوا بهما في موضع ولا يرونهما حجة في آخر ، وابن عمر وعائشة أم المؤمنين . ومن التابعين سعيد بن المسيب . ونفر منهم قال بعضهم : لا نفقة لها الا ان تكون حائلا ولم يذكروا السكنى ، وذكر بعضهم السكنى دون النفقة ، فاما ابن عمر فقد صح عنه ان نفقة المتوفى عنها من جميع المال وهم يخالفونه ، ومن الباطل أن يكون حجة حيث انتهوا غير حجة حيث لا يشتهون ؛ وأما أم المؤمنين فقد خالفوها في اخراجها المتوفى عنها زوجها ، ومن الباطل ان تكون حجة في موضع وغير حجة في آخر ولم يأت عنها أيضا انها لا نفقة لها ، والرواية عن علي ساقطة لأنها من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب وهي منقطعة أيضا ثم لم يأت عنه لا نفقة لها ، وأما سعيد بن المسيب فإمامنا ، عنه إيجاب السكنى للمبتوتة ولم يأت عنه ولا عن عائشة ولا عن علي أنه لا نفقة لها على الزوج فحصل قولهم عاريا من البرهان من قرآن أو سنة أو قول أحد من الصحابة الا ابن عمر وحده ، وما كان هكذا فلا شك في بطلانه وسقوطه والحمد لله رب العالمين ، فلم يبق إلا قولنا وقول من أوجب للمبتوتة السكنى والنفقة فظننا في قولهم فلم نجد لهم شيئا يشنبون به الا الاعتراض في خبر فاطمة بنت قيس وبنوا انهم ان سقط ذلك الخبر كانت الآيات المذكورات محولات على كل مطلقة مبتوتة أو غير مبتوتة .

قال أبو محمد : فاعترضوا في ذلك الخبر بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن

جريح أخبرني ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة أم المؤمنين انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس فعني انتقال المطلقة ثلاثا هـ ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ان يحيى بن سعيد بن العاصي طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم فانتقلها عبد الرحمن فارسلت عائشة الى مروان بن الحكم - وهو أمير المدينة - اتق الله وارد المرأة الى بيتها فقال مروان: أو ما بلغك (١) شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة: لا يضرك ان لا تذكر حديث فاطمة هـ ومن طريق البخاري نا محمد نا غندر ناشبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت ما فاطمة الا اتقى الله - تعني في قولها لاسكني ولا ففقه - هـ ومن طريق البخاري نا عمرو بن عباس نا ابن مهدي نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه ان عروة قال لعائشة أم المؤمنين: ألم تسمعي في قول فاطمة فقالت اما انه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا نصر بن علي نا أبي عن هارون غن محمد بن اسحاق قال احبب عن محمد بن ابراهيم ان عائشة قالت لفاطمة بنت قيس: اما أخرجك هذا تعني اللسان هـ

قال أبو محمد: أما هذا الخبر فساقط لوجه الاشتغال به لانه مشكوك في اسناده كما أوردنا ثم منقطع أيضا لم يسمع محمد بن ابراهيم عائشة أم المؤمنين قط فلا يرد الثابت عن رسول الله ﷺ بمثل هذا الا مظلم الجمل أو رقيق الدين ونعوذ بالله من كليهما هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدني نا ابن وهب نا ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال: عابت ذلك عائشة أشد العيب وقالت: ان فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ هـ

قال أبو محمد: وهذا باطل لانه من رواية ابن أبي الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه جدا مالك بن أنس هـ ومن تأمل هذا الخبر والذي قبله علم أنهما متكاذبان لانهم كانا اخرجا من أجل اسانها كما في ذلك الخبر فقد بطل هذا الذي فيها كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ اذ لا شك انها اذا كانت بين قوم تؤذيهم بلسانها فليست في مكان وحش أو اذا كانت في مكان وحش يخاف عليها فيه فلا شك انه ليس هنالك قوم يؤذيهم بلسانها فتخرج لذلك ويأبى الله الا فضيحة الكاذبين (فهذا ما تعلقوا به عن عائشة أم المؤمنين) وكروا ما ناهى حماد بن احدهنا عمار بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا مطلب نا أبو صالح - هو عبد الله بن صالح - كاتب

الليث حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هرمز عن أبي سلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : كان محمد بن أسامة بن زيد يقول كان أسامة اذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك - يعني من انتقالها في عدتها - رماها بما في يده *

قال أبو محمد - د : وهذا ساقط لأن راويه عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف جداً ثم لو صح لما كان الا انكار أسامة لذلك كانكار عائشة ، وعمر رضي الله عنهما ، وسيأتي الكلام في ابطال الاحتجاج بذلك ان شاء الله تعالى اذا تقصينا كل ما موهوا به ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم * ومن طريق سعيد ابن منصور نا أبو مسارية نا الأعمش عن ابراهيم قال : كان عمر بن الخطاب اذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس ان رسول الله ﷺ أمرها ان تمتد في غير بيت زوجها قال : ما كنا نعد في ديننا بشهادة امرأة *

قال أبو محمد - د . هذا باطل بلا شك لانه منقطع ولم يولد ابراهيم الا بعد موت عمر بستين وما اخذ ابراهيم هذا الا عمر لاخير فيه بلا شك ، والعجب كله من قبح (١) مجاهرة من يحتج بهذا من الحنفيين . والمالكين . والشافعيين وهم اول من رطل لما فيه منسوب الى عمر من ان لا تعد في ديننا بشهادة امرأة وهم لا يختلفون في ان السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل الا يستحي من الاحتجاج بهذا عن عمر من يميز شهادة القابلة وحدها في الرضاع والولادة وعيوب النساء والمرأة الواحدة الحرة أو الامة في هلال رمضان أترون كل هذا ليس من الدين ومن خالف القرآن جهاراً في قول الله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (اذا تدانيتن من امرأه الى اجل مسمى فاكتبوه) محرم ذلك برواية امرأة مجهولة لا يدري احدهن هي امرأة أبي اسحاق عن أم عبة أم ولد زيد بن أرقم ومن أباح منزلة الورثة من غير حق وخالف السنة الثابتة في ان أموال الناس محرمة الا باذنهم برواية امرأة مجهولة لا تعرف [من هي] (٢) وهي ذئب بنت كعب فاجبوا السكنى برباطها للثقي عنها ولم يلتفتوا حينئذ الى عمل عائشة أم المؤمنين أليس هذا عجبا ؟ فان قالوا قد اتصل من بين ابراهيم وعمر في هذا الحديث فاحدثكم احد بن قاسم قال : نا ابي قاسم بن محمد نا قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن شاذان نا المجل بن منصور نا أبو يوسف الفاضل عن الأعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عمرائه قال : لا يجوز في دين المسلمين قول امرأة قلنا : الآن زادهمي هذا الاستناد وقد علمت محل أبي يوسف عند الذين شاهدوه وعرفوه من أمة المسلمين

(١) في النسخة رقم ١٦ «من قبح» (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

وعلماء الحديث كابن المبارك وعبد الله بن ادريس، وأبى نعيم الفضل بن دكين، ووكيع ابن الجراح، ويزيد بن هارون، واحد بن حنبل وغيرهم، وقد روى هذا الخبر عن الأعمش الثقة حفص بن غياث بهذا الاسناد فلم يذكر فيه هذه الفضيحة التي إنما هي مذهب الخوارج والمعتزلة، ثم لا عليكم ان كنتم تحتجون بهذا الكلام وتصحونه عن عمر فخذوا به لأنكم أول مخالف له وان عصيته وهو اطر حتموه وان تجزوا القول به فبأى وجه استحلتم الاحتجاج به ؟ لقد كان ينبغي للحياء والدين وخوف العار والاراء ان يمنع كل ذلك من مثل هذا ولكن من يضلل الله فلا هادى له .

وذكروا ما رويوا من طريق مسلم نا محمد بن عمرو بن جبلة نا أبو احمد - هو الزبيرى - نا عمار بن زريق عن أبى اسحاق قال : كنت مع الاسود بن يزيد فى المسجد الاكظم ومعنا الشعبي فحدث الشعمى بحديث فاطمة بنت قيس « ان رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الاسود كفا من حصا فحصبه به فقال : وبلك الله » بمثل هذا قال عمر : لا تترك كتاب الله وسنة نبينا لعل امرأة لا يدري هل حفظت أم نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة) قال مسلم نا احمد بن عبدة نا أبو داود نا سليمان بن معاذ عن أبى اسحق بهذا الاسناد نحو حديث أبى احمد عن عمار بن زريق وهو من طريق أبى داود السجستاني نا نصر بن على أخير نا أبو احمد - هو الزبيرى - نا عمار بن زريق عن أبى اسحاق السبيعي قال : كنت فى المسجد الجامع مع الاسود بن يزيد فذكر أن فاطمة بنت قيس أتت عمر فقال عمر : ما كنا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لعل امرأة لا يدري أحفظت أم نسيت هـ ومن طريق احمد بن شعيب نا أبو بكر بن اسحاق نا أبو الجواب الاحوص نا جواب نا عمار - هو ابن زريق - عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس فذكر الحديث فحصبه الاسود وقال : ويحك لم تقين بمثل هذا ؟ قال عمر لما ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله ﷺ والا لم تترك كتاب الله لعل امرأة (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة) قلنا : هذا كله صحيح فاما قول عمر ما كنا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لعل امرأة لا يدري أحفظت أم نسيت فان هذا يجمع ثلاثة معان اما سنة رسول الله ﷺ فهى يد فاطمة بنت قيس ونحن شهد بشهادته عليه السلام قطعا انه لم يكن عند عمر فى ذلك سنة عن رسول الله ﷺ غير عموم سكنى المطلقات فقط ولا يحمل المسلم أن يظن بعمر رضى الله عنه فى ذلك حكم من رسول الله ﷺ ولا ينة للناس ويأتى به لما فى هذا من عظيم الوعيد فى القرآن وههنا أمر قريب جداً نحن قد صرحنا بأنهم لم يكن فى ذلك عند عمر سنة عن رسول الله ﷺ فكنتمها ولم نبصها وبديتها

فلصرحوا بأنه كان عند عمر في ذلك سنة عن رسول الله ﷺ لم يخبر بهما الناس حتى يروا من منا الذي يكذب على رسول الله ﷺ وأينا يضيف إلى عمر ما قد نزهه الله تعالى عنه ولا تقع منهم إلا بالقلم بأنه كان عنده رضى الله عنه عن النبي ﷺ أن المطلقة ثلاثا السكنى والنفقة مدة العدة، وأما كتاب الله تعالى فقد بينه إذ أتى بالآية المذكورة وهي حجة لفاطمة عليه لأن فيها (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فأذا بالخن أجلمن فامسكوهن معروف أو فارقوهن معروف) فهل يشك أحد في أن هذه الآية في الطلاق الرجعى خاصة ولو ذكر عمر بذلك لرجع كما رجعت عن قوله اذئمت من أن يزيد أحد على أربعة درهم في صداق امرأة حين ذكرته امرأة يقول الله تعالى : (وأتيتم أحداهن قطارا) فتذكر ورجعت وذاكره أبو بكر أذسل سيفه وقال : لا يقول أحدان رسول الله ﷺ مات الا ضربته بالسيف فلما نلى عليه أبو بكر قول الله تعالى : (انك ميت وانهم ميتون) سقط إلى الارض ، وبهذا احتجت فاطمة نصا في رويتنا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ان فاطمة قالت حين بلغها قول مروان في هذا الخبر يني وينكم كتاب الله عن رجل قال الله تعالى (فطلقهن لعدتهن) الى قوله سبحانه (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قالت فأى أمر يحدث بعد الثلاث وأما قوله لقول امرأة لا تدري احفظت أم نسيت فإن ما أمكن من النسيان على فاطمة فهو يمكن على عمر بلا شك، وأقرب ذلك تذكير عمار له بأمر رسول الله ﷺ لهما جميعا بالنسب من الجنابة لمن لم يجد الماء فلم يذكر عمر ذلك وثبت على أنه لا يصلح حتى يجد الماء، وقد ذكرناه من طريق البخارى في كتبنا وكما نسي ما ذكرناه آنفا فليس جواز النسيان مانعا من قبول رواية العدل الذى قد افترض الله تعالى قبول روايته ولو كان ذلك لوجب على أصول خصومنا ترك خبر الواحد جملة ورد شهادة كل شاهد في الاسلام لجزاء النسيان في هذا، فمن أضل ممن يخرج بما هو أول مبطل له عصية ولجأ في الباطل، وهكذا القول في قوله لهما : ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله ﷺ فهم أول مخالف لهذا ولولا هذا فاطمة للزم عمر في كل ما حدث به عن رسول الله ﷺ وكل أحد من الصحابة ولا فرق ، فمن أضل ممن يجره على المسلمين بأشياء هو يدين الله تعالى بخلافها وبطلانها ونعوذ بالله من الخذلان *

فان قيل : فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان انه أخبر ابراهيم النخعي بحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم : ان عمر أخبر بقولها قال : لستنا بتاركى آية من كتاب الله تعالى ، وقول النبي ﷺ لقول امرأة لعلها

أوصت سمعت النبي ﷺ يقول لها السكنى والتفقة قلنا : هذا مرسل لأن إبراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر بسنتين . ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه ليس فيه أن عمر سمع النبي ﷺ يقول : « للطفقة ثلاثا السكنى والتفقة » وقد يمكن أن يسمعه عليه السلام يقول للطفقة السكنى - والتفقة فيحمل ذلك على عمومها ، وهذا لا يجوز بل يجب استعمال ذلك مع حديث فاطمة ولا بد فيستثنى الأقل من الأكثر ولا يجوز رد نص ثابت بين الأبناء ثابت بين لا بمشكلات لاتصح وبمجملات (١) لا يابن فيها لم يبق من كل ذلك إلا أن عمر أنكّر على فاطمة فقط مع أن هذا الخبر الساقط ليرضاها لما يكون ولا الشافعيون ، وموهوا أيضا ما روينا من طريق ابن وهب أخبرني ابن سميان أن ابن قسيط أخبره أن ابن المسيب كان يقول : إذا طلق الرجل امرأته وهو صحيح سوى ثلاثا فلا نفقة لها إلا أن تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها لحامل المطلقة النفقة في كتاب الله عز وجل وعلى ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ وهي السنة .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : هذا في غاية السقوط لأن ابن سحمان مذكور بالكذب أسقطه مالك وغيره ، وأما احتجاجة بآل لها الفقه في كتاب الله عز وجل فأما الفقه في كتاب الله تعالى للطلعة الرجعية وأما قوله على ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ فكل من روي عنه في ذلك شيئا فأنا هم على أن لها الفقه حاملا أو غير حامل أو على أنها لا فقه لها أصلا إلا ابن عمر وحده ، وأما الرجعية فلا شك أن لها الفقه عند أصحاب رسول الله ﷺ وأما قوله هو السنة فقد قالما في دية أصابع المرأة ظم يلتفت الى قوله في ذلك الخفيفون والشافعيون ؛ **وقال من هو خير منه** ما روي عن طريق أبي دودان **نعم محمد بن كثير** نا سفيان عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة قرأ بفاتحة الكتاب فقال : إنهم من السنة فلم يلتفت الى قوله ذلك الخفيفون والمالكيون ، فن أضل من يدين بتصحیح قول لم يثبت عن سعيد بن المسيب هي السنة ولا يصدق القول الثابت ، عن ابن عباس هي السنة الا هكذا فليكن الباطل والافتلال .

وذكر وماروينا من طريق أبي داود نا أحمد بن زهير نا أحمد بن يوسف نا زهير نا جعفر
ابن برقان نا ميمون بن مهران قال : قلت لسعيد بن المسيب فاطمة بنت قيس طلقت غريحت
من بيتها فقال سعيد : تلك المرأة قتلت الناس انها كانت لسنة فوضعت علي يدي
ابن ام مكتوم *

قال أبو محمد : هذا مرسل لا ندرى من اخبر سعيدا بذلك فهو ساقط ،
وقول رسول الله ﷺ في المطلقة ثلاثا ليس لما سكتي ولا نفقة الذي أوردنا قبل بأصح
اسناد يطل هذه الظنون الكاذبة كلها ويبين انه ليس ذلك في فاطمة وحدها بل في
كل مطلقة ثلاثا .

وذكروا ما ناهى ناعاس بن اصبغ ناعمد بن عبد الملك بن ايمن نا مطلب نا
ابو صالح هو عبد الله بن صالح كاتب الليث حدثني حديثي تعميل عن ابن شهاب
أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن قد كره حديث فاطمة ثم قال : فانكر الناس عليهما ما كانت
تحدث من خروجها من قبل ان تحل .

قال أبو محمد : وهذا ساقط لانه من رواية عبد الله بن صالح وهو ضعيف جدا
كما ذكرنا قبل ولا ندرى من هؤلاء الناس وانما ندرى ان الحجة تقوم على الناس
برسول الله ﷺ لأن الحجة تقوم على رسول الله ﷺ بالناس وانكار من انكر
ذلك من الناس هو الذي يجب ان يذكر حقا .

وذكروا ما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم ارنا عبد الرزاق ارنا معمر
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قد كره حديث فاطمة هذا فقال مروان :
لم يسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها .

قال أبو محمد : لو ان مروان تورع هذا القورع حيث شق صبي المسلمين
وخرج على ابن الزبير امير المؤمنين بلا تأويل ولا تمويه فأخذ بالعصمة التي وجد
جميع الناس واهل الاسلام عليها من القول بامامة ابن الزبير من أقصى احوال افرقية
الى أقصى خراسان جاني اهل الأردن لكان أولى به وانجى له في آخرته ، وقد ذكرنا
اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيها ادعى فيه العصمة واحتجوا بما روينا من طريق
مسلم ناعمد بن المنى نا حص بن غياث نا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت
قيس قالت : « قلت يا رسول الله : ان زوجي طلقني ثلاثا وانا اخاف ان يقتحم على قاله
فأمرها فتحولت » .

قال أبو محمد : هذا كما ترون فتأملوا قوله فأمرها فتحولت ليس من كلام
رسول الله ﷺ ولا من كلام فاطمة لان نصه قل فأمرها فتحولت فصيح انه من
كلام عروة ، ولا يتخلو هذا الخبر من ان يكون لم يسمعه عروة من فاطمة فيكون مرسلا :
وبوضوح ذلك انه ما خبرنا به يونس بن عبد الله بن خثيم قال نا محمد بن احمد بن خالد
نا أبي نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن حص بن غياث عن هشام بن

عروة عن أبيه قال : قالت فاطمة بنت قيس : يا رسول الله انى اخاف ان يقتحم على فامرأه ان تحول ، فان كان هذا هو اصل الخبر فهو منقطع ولا حجة في منقطع أو يكون عروة سمعه من فاطمة فلا حجة فيه أيضا لأنه ليس فيه ان رسول الله ﷺ قال انما أمرك بالتحول من أجل خوفك أن يقتحم عليك واذا لم يقل عليه الصلاة والسلام هذا فلا يحمل لمسلم يخاف النار ان يقول انه عليه الصلاة والسلام انما أمرها بالتحول من أجل ذلك لأنه لا يخبر عنه عليه الصلاة والسلام بما لم يخبر به عن نفسه ، وعلى كل حال قد صح من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن . والشمسي . وأبي بكر بن أبي الجهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا سكنى لها ولا نفقة أفترون النفقة سقطت خوف الاحتام عليها هذا كله خدش في الصفا ، وقوله عليه الصلاة والسلام بل المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة يخفى عن هذا كله وعن تكلف الظنون السكاذبة والله تعالى التوفيق ؛ فلم يبق الا انكار عمر . وعائشة أم المؤمنين عليها فكان ماذا فقد وافقها جابر بن عبد الله . وابن عباس . وعياش بن أبي ربيعة . وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم فما الذى جعل رأى عائشة وعمر أولى من رأى من ذكرنا ، فكيف ولا حجة في شيء من ذلك إنما الحجة على كل أحد ما صح عن رسول الله ﷺ ونحن نعلم ونهتف ونصرح ان رأى أم المؤمنين . وعمر أمير المؤمنين لا نأخذ به إذ ما صح عن رسول الله ﷺ خلافه ، ولا يحمل الأخذ برأيهما حيث لا يقول أحد عندهما في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة كتابها فليصرحوا هم بأن يقولوا : ان رأى عمر . وأم المؤمنين أحق ان يتبع بما صح عن رسول الله ﷺ حتى يروا حاله عند الله تعالى وعند أهل الاسلام بوليت شمرى أن كان عنهم هذا الاقياد لام المؤمنين عائشة إذ لم يلتفتوا قولها بتحريم رضاع الكبير اذ قد نسبوا اليها ما قد برأها الله تعالى (١) عنه من انها توجب حجاب الله تعالى الذى ضرب به على نساء رسول الله ﷺ من لا يحمل له ولو جه ، فهذه هي العظيمة التي تقشع منها جلود المؤمنين ، وفي اباحتها للتوفى عنها ان تمتد حيث شئت ، وأين كانوا من هذه الطاعة لعمر رضى الله عنه اذ خالفوه في المسح على النمامة وجعلوه يفتى بالصلاة بغير وضوء ، وهما قد جمعناه عليهم بما قد خالفوهما فيه (٢) في كتاب أفردها لذلك اذا تأمله المتأمل رآهم كأنهم مغرورون بخلاف صاحب فيما وافق فيه السنة وتقليده في رأى وم فيه أبداً ولكن من لم يعد كلامه من عمله كثرت كلامه بالباطل وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فصح خبر فاطمة كالشمس لانها من المهاجرات المبانيات الأولى كما روينا من طريق مسلم [نا عبد الوارث بن

(١) في السفة رقم ١٤ ما قد تزمها الله تعالى وهو ناسب ما سبق (٢) في السفة رقم ١٦ قد خالفونا فيه

عبد الصمد بن عبد الوارث، وحجاج بن الشاعر كلاهما عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عبد الوارث بن سعيد التوري عن الحسن بن زكريا عن أبيه بريرة (١) عن عامر الشعبي انه سأل فاطمة بنت قيس وهي من المهاجرات الاول وذكر الحديث ه

قال أبو محمد : قد شهد الله عز وجل لكلهم بالصدق قال عز وجل : (الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأهلهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) فمن أحل بمن يكذب منهم أحدا ونسأل الله العافية ، والمحدث يذهب المالمين ولم نجد لاحد خلافة (وقالوا) في خير حالة جابر انما أمرها عليه الصلاة والسلام بالخروج على أن لا يتكلم هناك فكان هذا كذبا مستهلا ، وإخبارا عن رسول الله ﷺ بالافتراء بلا دليل ، ولعمري لو لم يأت أثر لكان الواجب أن لا نفقه المبتوتة ، ولا سكنى لانها اجنبية ليست له بوجوه فلا حق لها في ماله لا في اسكان ولا في نفقة والعدة شيء الزمها الله تعالى إياها لا مدخل للزوج (٢) في اسقاطه ولا الزيادة فيه . والله تعالى التوفيق ، وأما المتوفى عنها فان من أوجب لها السكنى احتجوا بما رووه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سعيد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن حمزة بن عتبة بن كعب عن فريضة بنت مالك أن زوجها قتل بالقنوم فأنت النبي ﷺ فقالت إن لها أهلا فأمرها أن تنتقل فلما أدبرت دعاها فقال أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشراه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن لكعب بن عجرة قال : حدثني عمي وكانت تحت أبي سعيد الخدري أن فريضة حدثتها أن زوجها خرج في طلب أعلاج حتى اذا كان بطرف القنوم وهو جبل أدرهم فقتله فأنت رسول الله ﷺ فذكرت له أن زوجها قتل وأنه تركها في مسكن ليس له واستأذنته في الانتقال فاذن لها فانطلقت حتى اذا كانت بياب الحجرة أمرها فردت فأمرها أن لا تخرج حتى يبلغ الكتاب أجله . ومن طريق مالك عن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة عن حمزة بن عتبة بن كعب بن عجرة عن الفريضة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري فذكره ، وفيه (٣) قالت : فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهل في بني خندرة (٤) فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال لها : أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قال : فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال : قال مجاهد

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ لخروج (٣) في النسخة رقم ١٤

(٤) في النسخة رقم ١٦ في بيت خندرة

«استشهد رجال يوم أحد فجاءنساؤهم إلى رسول الله ﷺ قائلين : انا نسوحش يا رسول الله بالليل فبيت عند أحدنا حتى إذا أصبحنا تبددنا (١) في بيوتنا فقال رسول الله ﷺ : تحدث عند إحداكن ما بدا لكن حتى إذا أردت النوم فلتؤب كل امرأة منكن إلى بيتها »

قال أبو محمد : أما حديث مجاهد فنقطع لاحجة فيه ، وأما حديث فريمة فقيه زينب بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة لا تعرف ، ولا روى عنها أحد غير سعد ابن اسحاق وهو غير مشهور بالمدالة على إن الناس أخذوا عنه هذا الحديث لفرأته ولأنه لم يوجد عند أحد سواه فسيان يقول سعيدو مالك وغيره يقولون سعد والزهرى يقول عن ابن لكعب بن عجرة فبطل الاحتجاج به إذ لا يحمل أن يؤخذ عن رسول الله ﷺ إلا ما ليس في أسناده مجهول ولا ضعيف ثم لو صح لكان الحنفيون والمالكيون مخالفين له لأن مالكا يقول : إن كان المنزل ليس للبيت فإن كان بكرة فهي أولى به وإن كان ليس إلا اسكانا أو كان قدمت فيه مدة الكراء فلصاحب المنزل إخراجاته ، ولو طلب منها الكراء فبلى عليها لم يزمها أن تكرهه ولا يزم الورثة أن يكرهه لها من مال الميت . وقال أبو حنيفة : لا سكنى لها في مال الميت أصلا سواء كان المنزل له أو بكرة فقد خالفوا نص هذا الخبر ، ومن المحال احتجاج قوم بخبرهم أول عاصين له (٢) ، وموهوا فيما صح من ذلك عن عائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبي طالب بما رويناه من طريق اسماعيل ابن اسحاق ناسليان بن حرب ناهما بن زيد قال سمعت أبا يوسف السخيتاني ذكر له نقله لم يكلمهم بنت علي فقال أيوب إنما نقلها من دار الإمارة هو قال حماد : وسمعت جرير ابن حازم يحدث أيوب بحديث عطاء أن عائشة حجت بأختها أم كلثوم في عسنتها من طلحة ابن عبيد الله فقال أيوب : إنما قتلها إلى بلادها . وبه إلى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : كانت عائشة تخرج المرأة من بيتها إذا توفى عنها زوجها لآثرى به بأسا وأبى الناس الا خلافتها فلا تأخذ بقولها وتدع قول الناس .

قال أبو محمد : لا تدرى من هؤلاء الناس والشرط ناس ولا حجة في الناس على الله تعالى ورسوله ﷺ إنما كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ هو الحجة على الناس ، وقد حرم الله تعالى ورسوله ﷺ على الله عليه وسلم مال كل أحد على سواه إلا بحق ، ومنزل الميت أما للفرءاء وأما للورثة بعد الوصية ليس لامرأته فيه حق إن كانت واردة إلا مقدار حصتها فقط ، وما عدا ذلك لغرام عليها إلا يطيب أنفس الورثة ، وأما كلام

(١) في السنن رقم ١٦ تهذيب (٢) في السنن رقم ١٦ أول طائفة

أيوب فزلة عالم قد حذر منها قديما ، وأما تمويه المحتج به وهو يدري بطلانه فقصية ، أما قوله نقلنا عن دار الامارة فواضحتاه . وهل كان في المدينة قط دار امارة مدق رسول الله ﷺ . أو أبي بكر ، وعمر ، وعثمان . وعلى . معاوية ، وهل سكن كل واحد من هؤلاء الا في دار نفسه لكن لما رأى أيوب رحمه الله دار الامارة بالبصرة ظن انها بالمدينة كذلك وأن عمر ابن الخطاب سكن في دار الامارة بالمدينة فيا للمعجب ، وكذلك قوله عن عائشة أم المؤمنين انما نقلتها الى بلادها فهذه طامة أخرى هو يسمع حجتها في عدتها ويقول : نقلتها الى بلادها وهي المدينة ، وهل يخفى على أحد انه ضد قول أيوب وانها نقلتها عن بلادها وهي المدينة عن الموضع الذي قتل فيه زوجها طاعة لرضي الله عنه وهو البصرة الى مكة التي ليست لها بلاد ، ولكن من ذا عصم من الخطأ من الناس بعد رسول الله ﷺ الذي تكفل الله تعالى له بالصحة . وأما توبيلهم بعمر . وعثمان فأما الرواية عنهما في ذلك . وعن أم سلمة وزيد منقطعة ونحن نأتيهم عنهم بمثلها سواء سواء قد أوردنا في تلك الرواية نفسها أن زيد بن ثابت أرخص للمتوفى عنها أن تبقى عن منزلها يارض بها أو ليلتها ، وهذا خلاف قولهم ، وعن أم سلمة ان تبقى عن منزلها احد طرفي الليل قلت شعري ما الفرق بين الطرف الواحد والطرف الثاني ، وأما عمر فروين من طريق سعيد بن منصور ناجي بن سديد . هو النقطان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن المسيب أن امرأة توفى عنها زوجها فكانت في عتبات أبيها فستلها عمر بن الخطاب فرخص لها أن تبيت الليلة اللتين وهذا خلاف قوله ، فمرة عمر حجة ومرة ليس بحجة من مثل تلك الرواية نفسها ، وقد ذكرنا الرواية الثابتة عن ابن عمر ثقة المتوفى عنهما من جميع المسائل وقول سالم بنه كنا نتفق عليهن حتى نبتن ما نبتن فتركوا هذا كله وتركوا . عمر . وعثمان وأم المؤمنين . وابن مسعود حيث أحبوا وشنعوا بخلافهم وإن خالف ما جاء عنهم السنن الثابتة حيث أحبوا ووافقه قسما برا ما تبع الحاضرون منهم قط عمر ولا عثمان ولا ابن عمر ولا ابن مسعود ، ولا عائشة ، وما اتبعوا الا أبا حنيفة . ومالك . والشافعي . ثم لاؤونة عليهم في انكار ما يعرفونه من أنفسهم من ذلك ويعلمه الله تعالى والناس منهم وبالله تعالى نعوذ من مثل هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل .

٢٠٠٥ **مسألة** والأمة الممتدة لا تحل لسيدها حتى تقضى عدتها لقول الله تعالى : (ولكن لاتواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا) والسر النكاح ، والسر أيضا ضد الاعلان وكلاما ممنوع بنص الآية ولا خلاف في هذه

٢٠٠٦ **مسألة** ولعدة من نكاح فاسد . برهان ذلك انها ليست مطلقة ولا متوفى عنها ، ولم يأت بإيجاب عدة عليها قرآن ولا سنة ولا حجة في سواها .

٢٠٠٧ مَسْأَلَةٌ ولادة علي أم ولد ان أعقت أمات سيدها ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لما لأنهم يوجب ذلك قرآن ولاسته ، ولما أن ينكح أمي شاءت لأن لا تملأه عدة عليها ، وما كان ربك نسيا ، إلا أنها ان خافت حملاً رصب حتى توفى بأن بها حملاً أو أنها لا حمل بها ، وقد اختلف في هذا فقول أول كما نأحمم ناعباس بن أصبغ . نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا محمد بن اسماعيل الصانغ نا عبد الله بن بكر السهمي ناسعيد - يعني ابن أبي عروبة - عن مطر الوراق عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي قال : لاتبسوا علينا سنة نيينا ^{عليه السلام} عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمرو بن العاصي قال في المتعة عن درازا كان سيدها يطؤها وان لم تكد فعدتها اذا مات عنها أربعة أشهر وعشر * نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشمي نا محمد بن المتي نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان الثوري عن ثور بن زيد عن رجاء بن حيوة أن عمرو بن العاصي قال : عدة أم الولد ثلاثة قروء ، وبه الى عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو قال : ان عمر بن عبد العزيز ، والزهرى ، قالا جميعاً : عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشر فان كانت أمة يطؤها ولم تلد له فأت تقسراً بشهرين وخمسين ليل * ومن طريق حماد بن سلمة نا أحمد قال : سألت الحسن البصري عن عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها قال : تعتد أربعة أشهر وعشر * وبه الى حميد عن عمارة عن سعيد بن جبيرة قال : عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشر * وبه الى حماد نا خبر نا قيس عن مجاهد في أم الولد اذا توفى عنها سيدها قال : تعتد أربعة أشهر وعشر * وبه الى حماد نا داود نا إدريس نا ابن وهب نا سفيان بن عيينة نا سفيان قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها عدتها أربعة أشهر وعشر ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن يحيى قال : مثل قتادة عن عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها فقال : قال سفيان بن عيينة ، وخلاس بن عمرو ، وأبو عياض : عدتها عدة الحرة أربعة أشهر وعشر * ومن طريق حماد بن سلمة نا أنا نا محمد بن عمرو عن عباد بن نسي ان عبد الملك بن مروان كتب اليه في أم ولد تزوجت قبل أن تنص لها أربعة أشهر وعشر ان يفرق بينهما ويمزرها وهو قول محمد بن سيرين : والأوزاعي . واسحاق بن راهويه ، وقول ناان يجعل عدتها في العتق والوفاة ثلاثة قروء ، روي نا من طريق عبد الرزاق عن ابن المبارك عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم

ابن عتية عن علي بن أبي طالب قال : عدة السرية ثلاث حيض هـ ومن طريق سعيد ابن منصور نا يزيد بن هارون عن حجاج بن ارطاة عن الشعبي عن علي بن أبي طالب . وابن مسعود قالاجمعا في أم الولد : عدتها اذا مات عنها سيدها ثلاثة قروء • ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن اعتق سرية وهي حلي قال : تعدت ثلاث حيض وهي امرأة حرة وقاله أيضا عمرو بن دينار ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الحكم بن عتيبة قال : الامة يصيها سيدها فلم تلد له فاعتقها فعدتها ثلاثة أشهر هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابراهيم النخعي قال : عدة السرية اذا اعتقت أو مات عنها سيدها ثلاث حيض وهو قول سفيان . وأبي حنيفة ، وأصحابه . والحسن بن حي ، واستحب لما الاحداده ، وقول ثالث كما رويناه من طريق حماد بن سلمة نا داود ابن أبي هند عن الشعبي ان ابن عمر قال في عدة أم الولد اذا اعتقها سيدها في مرضه ثم توفي فانها تعدت ثلاث حيض فان لم يعتقها فحصة واحدة ، وقول رابع رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا داود عن الشعبي عن ابن عمر قال : تعدت حصة واحدة - يعني أم الولد - قال هشيم : وانا نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : عدتها حصة واحدة قال اسماعيل بن أبي خالد : وهو قول أبي قلابة . وروينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد ذكر أن ابن يزيد بن عبد الملك فرق بين رجال ونسائهم وكن أمهات أولاد فزوجن بعد حصة أو حيزتين ففرق بينهم حتى يمستدتن أربعة أشهر وعشرا فقال القاسم : عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها حصة ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الشافعي وأبي عبيد . وقول خامس عدتها حصة فان لم تحض ثلاثة أشهر وهو قول مالك •

قال أبو محمد : لقد كان يلزم الخفيفين والمالكين القائلين : ان المرسل كالمستدأن يقولوا بما رويناه عن عمرو بن العاص ، ومن العجب قولهم في قول سعيد ابن المسيب فيدية أصابع المرأة هي السنة ان هذا اسناد تقوم به الحجة ولم يقولوا ذلك في قول عمرو بن العاص في عدة أم الولد لا تلبسوا عليانة نيتنا عَلَيْهَا فبالشعري من أولى بمعرفة سنة رسول الله ﷺ وأولى ان يصدق عمرو بن العاص صاحب رسول الله ﷺ اوسعيد بن المسيب ، والعجب انهم يدعون العمل بالقياس وهم قد اساءوا العقد الفاسد المفسوخ الذي لا يحل عدهم اقراره على النكاح الثابت الصحيح في ايجاب العدة فيها ولم يقيسوا ام الولد المتوفى عنها على الزوجة المتوفى عنها والعجب

من احتجاج الخنفيين بأن الله تعالى لم يجعل عدة الوفاة إلا على الزوجة ولم يحتجوا على أنفسهم بأن الله تعالى لم يجعل عدة بالاقراء والشهور إلا على مطلقة ولكنهم قوم لا يفقهون •

قال أبو محمد : لو صح خبر عمرو مسندا لسارعتا إلى القول به ، وفيه أيضا مطر وهو سوء الحفظ ، وأما قول مالك فما نعلم له سلفا إذ عوض من حيضة واحدة ثلاثة أشهر بلا برهانه

قال أبو محمد : لم يوجب الله تعالى قط عدة إلا على زوجة متوفى عنها أو مطلقة أو غيرة إذا اعتقت فأختارت فراق زوجها وما كان ذلك نسيا ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وقياس من ليست زوجة على زوجة باطل بكل حال والله تعالى التوفيق •

٢٠٠٨ مسألة : وعدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة كعدة الحرة سواء سواء ولا فرق لأن الله عز وجل علينا العدد في الكتاب فقال : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو) ، وقال تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) وقال تعالى : (واللاتي يثن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلن أن يضمن حملهن) •

قال أبو محمد : وقد علم الله عز وجل إذ أباح لنا زواج الاماء انه يكون عليهن العدد المذكورات فما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ذلك نسيا ، ونعوذ بالله تعالى من الاستدراك على الله عز وجل والقول عليه بما لم يقل ومن أن نشرع في الدين ما لم يأذن به الله ، وقد اختلف في هذا فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حاد بن زيد عن عمرو بن أوس الثقفي أن عمر بن الخطاب قال : لو استطعت أن اجعل عدة الأمة حيضة ونصفا لعلت فقال له رجل : يا أمير المؤمنين فاجعلها شهرا ونصفا ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : جعل لها عمر حيتين - يعني الأمة المطلقة - • ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال : يتكح البعد اثنتين ويطلق تطليقتين وتعد الأمة حيتين فإن لم تحض فشهري . وقال فشهر ونصفا • ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود

قال : يكون عليها نصف المذاب ولا يكون لها نصف الرخصة * ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : المهر يطلق الأمة تطليقتين وتمتد حيضتين * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت يقول : عدة الأمة حيضتان * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : ينكح العبد اثنتين وعدة الأمة حيضتان ، قال معمر : وهو قول الزهري * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب عدة الأمة حيضتان قال معمر : وهو قول الزهري ، ومن طريق عبد الرزاق عن داود ابن قيس قال : سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن عدة الأمة قال : حيضتان وإن كانت لا تحيض فشهري ونصف * ومن طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد عن زيد بن أسلم عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم أن نافعا وابن قسيط . ويحيى بن سعيد . وربيعة . وغير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين عدة الأمة حيضتان * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان . وقاتدة . وداود بن أبي هند قال حماد : عن إبراهيم النخعي وقال قتادة عن الحسن وقال داود : عن الشعبي قالوا لهم : عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني هشام بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : عدة الأمة حيضتان قال القاسم مع أن هذا ليس في كتاب الله عز وجل ولا نعلم سنة عن رسول الله ﷺ ولكن قد مضى أمر الناس على هذا * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عدة الأمة صغيرة أو قاعدا قال : قال عمر بن الخطاب : شهري ونصف * ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب . وأبي قلابة أنهما قالوا جميعا : الأمة إذا طلقت وهي لا تحيض تمتد شهرا ونصفا * ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : عدة الأمة التي طلقت أن شأت شهرا ونصفا وأن شأت شهرين وأن شأت ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عدة الأمة شهران لكل حيضة شهر ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن زيد عن عمرو بن دينار قيل له أن ابن جريج يقول عن عطاء في عدة الأمة التي لا تحيض خمس وأربعون ليلة فقال عمرو : أشهد على عطاء ما قال : عدتها شهران إذا كانت لا تحيض ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والشافعي . وأصحابه : عدة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهر ونصف ، وقالوا كلهم :

عديتها حيثان الاثافي فانه قال : طهران فاذا رأت الدم من الحيضة الثانية فهو خروجها من البدة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الكريم البصري عن مجاهد قال : عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد قال : قال الحسن: عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صدقة بن يسار قال : خاصمت الى عمر بن عبد العزيز في أمة لم تحض فجعل عديتها ثلاثة أشهر . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال في الامة حاضت أو لم تحض أو قعدت: ينظر بها ثلاثة أشهر لا تنلم براءتها الا براءة الحرة ههنا ، قال ابن وهب: وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب . وابن شهاب، وبكير بن الاشج وغيرهم ان عدة الامة التي ينس من الحيض والتي لم تبلغ ثلاثة أشهر وهو قول مالك . وأصحابه، والليث ابن سعد .

قال أبو محمد : وروى عن ابن عمر . وسعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار . وربيعة . ويحيى بن سعيد . وابن قسيط من طرق ساقطة عدة الامة من وفاة شهران وخمس ليال ، وصح ذلك عن عطاء . وقادة . والزهري وهو قول أبي حنيفة . والشافعي : ومالك . وأصحابهم ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : ما أرى عدة الامة إلا كعدة الحرة الا ان تكون مضت في ذلك سنة فالسنة أحق ان تتبع ، وذكر عن أحمد بن حنبل ان قول مكحول ان عدة الامة في كل شيء كعدة الحرة وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : احتج من رأى ان عديتها حيثان بما روينا من طريق أبي داود - هو السجستاني - ناعمد بن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : طلاق الامة تطليقتان وقرؤها حيثان . وبما ناه حمام بن أحمد نا يحيى بن مالك بن عاتق نا عبد الله بن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل ابن سمرة نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ انه قال : « طلاق الامة ثنتان وعديتها حيثان » .

قال أبو محمد : ما تعلقوا من الآثار الا بهذا؛ وهذا الخبران لا يسوغ للمالكين ولا للشافعيين الاحتجاج بهما لانهما مطلقان لمذهبهما لأن العلقا عندهما الرجال ، والاقراء الاظهار فان صححوهما لم يمارك مذهبهما في ذلك وان ابطوهما

فقد كفونا مؤتيم في هذين الخبرين • وأما الخفيفون فانهم احتجوا بهما وساقطان لأن أحدهما من طريق مظاهر بن أسلم وهو في غاية الضعف والسقوط ، والمعجب أن الخفيفين من أصولهم أن الراوى إذا خالف خبرا رواه أو ذكر له فلم يعرفه فانه دليل على سقوط ذلك الخبر احتجوا بذلك في خبر اليمين مع الشاهد والخبر الثابت من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، وفي الخبر الثابت أيما امرأة نكحت بغير إذن موليا فنكاحها باطل ، وفي الخبر الثابت في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ، وفي الخبر الثابت في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، ثم يتعلقون بهذا الخبر الساقط الذي لاخير فيه ، وقد صح عن القاسم بن محمد كذا ذكرنا أننا ان الحكم بأن عدة الأمة حيضتان لم يأت به سنة عن رسول الله ﷺ ، ويردون الاخبار بأنها زائدة على ما في القرآن كما فعلوا في الخبر الثابت بالمسح على الهامة ثم يمتحنون هذين الخبرين الساقطين وهما مخالفان لما في القرآن حقا فاعجبوا لعظيم تناقض هؤلاء القوم ، والخبر الثاني من طريق عمر بن شبيب المسلي وعطية وهما متفق على ضعفهما فلا يحمل الاخذ بهما ولو صحا لما سبقونا الى القول بهما وقالوا : وهو قول جمهور السلف الصالح من الصحابة والتابعين •

قال أبو محمد : وهذا أيضا لا يمكن المالكين ولا الشافعيين الاحتجاج بهذا لانهم مخالفون لكل من جاء عنه في ذلك قول من الصحابة رضى الله عنهم لأن الثابت عن عمر بن الخطاب وابنه . وزيد بن ثابت . والمأثور عن ابن مسعود أن عدة الأمة حيضتان ، وهذا خلاف قول المالكين ، والشافعيين . وإذا جازعدهم أن يتخطى الصحابة في مئة الاقراء من الأمة فلا تنكر على من قال بذلك في كية عدتها . وأما الخفيفون فالتام صحت ذلك عن عمر . وابنه . وزيد فقط ، وايضا فان عمر قد بين انه رأى منه راجحة في رأى وقد صح عن عمر وابنه وزيد التحذير من الرأى ولا حجة في رأى أحد ، وعمر يقول : لو استطعت أن أجعل عدتها حيضة ونصفا لفعلت ، وما تدرى كيف هذا وأى اعتناع في أن يقول اذا رأت جهور الحيضة وفورها قد أخذ في الانحطاط فقد حلت لا بهلا شك قد مضى نصف الحيضة ، وقد قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا فيما خلا من المسائل في كتابنا هذا قبل هذه المسألة ما قالوه مما خالفوا فيه بأرائهم جهور الصحابة رضى الله عنهم بل كل من روى عنه في ذلك قول ما لا يعرف ان أحدا قاله قبلهم كثيرا جدا كقولهم فيما يحمل به وطء الحائض إذا رأت الطهر . وكقولهم في صفة الاحدا وغير ذلك كثيرا جدا ، وقد قلنا : لا حجة في قول أحد دون القرآن

والثابت عن رسول الله ﷺ واحتجوا بأنه لما كان حد الأمة نصف حد الحرة وجب أن تكون عدتها نصف عدة الحرة

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه أفسد قياس وأشدّه بطلانا لما نينه عليه إن شاء الله تعالى، والعجب فيما روى ولم يصح عن ابن مسعود أنهم يجعلون عليها نصف المذاب ولا يجعلون لها نصف الرخصة ؟ وأن هذا لبعيد عن رجل من عرض الناس فكيف عن مثل ابن مسعود رضي الله عنه لأنه يقال لقاتل هذا القول ومصوبه ما نحن جعلنا عليها نصف المذاب ولا نحن نجعل لها نصف الرخصة بل الله تعالى جعل عليها نصف العذاب حيث شاء ولم يجعل لها نصف الرخصة وما كان ربك نسيا ، ثم هيك لو جعلنا نحن عليها نصف المذاب وكان ذلك مباحا لنا أن نجعله فمن أين وجب علينا أن نجعل لها نصف الرخصة إن هذا المعجب لا نظيره . وأما فساد هذا القياس فإن قياس هذه العدة على حد الزنا فاسد لأنه لا شبه بين الزنا الموجب للحد وبين موت الزوج وطلاقه ؛ والقياس عندهم باطل إلا على شبه بين المقيس والمقيس عليه فصح على أصولهم بطلان هذا القياس فكيف عندهم لا يجيز القياس أصلا ، والحد لله رب العالمين سم فساد آخر وهو أنهم أوجبوا القياس على نصف الحد في الأمة وهم لا يختلفون في أن حد الأمة في قطع السرقة كحد الحرة فمن أين وجب أن تقاس العدة عندهم على حد الزنا دون أن يقيسوه على حد السرقة ؟ ثم هلا قاسوا عدة الأمة من الطلاق والوفاة بالاقراء والشهور على ما لا يختلفون فيه من أن عدتها من كل ذلك إن كانت حاملا كعدة الحرة فلتنصح القياس يوما فإن قياس العدة من الوفاة والطلاق على العدة من الوفاة والطلاق لا شك عندهم عنده أدنى فهم أولى من قياس العدة على حد الزنا فلاح فساد قياسهم في ذلك كظهور الشمس يوم محو والحد لله رب العالمين ثم المعجب كله من قياس مالك عدة الأمة من الوفاة على عدتها عنده بالاقراء ثم لم يقس عدة الأمة بالشهور من الطلاق على عدتها بالشهور من الوفاة بل جعل عدة الأمة بالشهور من الطلاق كعدة الحرة ولا فرق ، وهذه مناقضات وأقوال فاسدة لا تخفى على ذى حظ من فهم ، ثم عجب آخر وهو أنهم جعلوا عدة الأمة من الوفاة نصف عدة الحرة من الوفاة شق الأمة ثم اختلفوا الجمل أبو حنيفة والشافعي عدة الأمة بالشهور من الطلاق نصف عدة الحرة بالشهور من الطلاق وجعل مالك عدة الأمة من الطلاق بالشهور كعدة الحرة من الطلاق بالشهور سواء ، سم جعلوا ثلاثهم عدة الأمة بالاقراء ثلث عدة الحرة بالاقراء بل في التلاعب أكثر من هذا مرة نصف عدة الحرة ومرة مثل عدة الحرة ومرة ثلث عدة الحرة كل هذا بلا قرآن

ولا سنة ولا قياس يعقل ، وكل هذا قد اختلف فيه السلف وقيل ويعد فعل أى شئ .
 قاسوا قولهم فى عدتها بالاقراء ثلثى عدة الحرة وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحدثة
 كثيرا على توفيقه إنا للحق وتيسيره الصواب ، ولقد كان يلزمهم إذ قاسوا عدة الأمة
 على حدها أن لا يوجبوا عليها إلا نصف الطهارة ونصف الصلاة ونصف الصيام قياسا
 على حدها ، والذي يلزمهم أكثر مما ذكرنا والله تعالى التوفيق ۝

٢٠٩ مسألة وتعتد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها من حين يأتيها
 خبر الطلاق وخبر الوفاة وتعتد الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط ۝ برهان ذلك قول الله
 عز وجل : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ،
 وقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقال تعالى : (فدنتن
 ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فلا بد من أن يفترض إلى العدة من الوفاة القروء . وعدة
 الأشهر بنية لها وتربص منهن وإلا فذلك عليهن باق ، وأما الحامل فإن الله تعالى يقول :
 (وأولات الأحمال أجلهن أن يحضن حملهن) فليس هنا فاعل أمرن بقصد الوالية لكن
 المطلقة الحامل خرجت من ذلك بما ذكرنا قبل من أنه لا يكون طلاق الغائب طلاقا أصلا
 حتى يلغى ما غنى ذلك عن إعادته وبقيت المتوفى عنها على وضع الحمل أثر موت الزوج
 والله تعالى التوفيق ، وفى هذا خلاف قديم صح عن ابن عمر . وابن عباس أنها تعتد من
 يوم مات أو طلق ، وروينا عن ابن مسعود من طريق ابن أبي شبة نا إبراهيم الأحوص سلام بن
 سليم عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ، وصح أيضا عن سعيد بن المسيب .
 والنخعي . والشعبي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وأبي الشعثاء جابر
 ابن زيد . والزهري . وسليمان بن يسار . وأبي قلابة . ومحمد بن سيرين . وعكرمة . ومسروق .
 وعبد الرحمن بن يزيد ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم ، وقال
 آخرون غير ذلك كإناه محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عوف نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن
 عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار بن تدار نا أبو داود الطيالسي نا شعبة عن أبان بن ثعلبة
 عن الحكم بن عتيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي بن أبي طالب عن المتوفى عنها
 قال : عدتها من يوم يأتيها الخبر ۝ ومن طريق وكيع عن أبي الأشهب عن الحسن
 البصري قال : تعتد من يوم يأتيها الخبر ۝ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري .
 ومعمر قال سفيان عن يونس بن عبيد وقال معمر عن أيوب ثم اتفق يونس وأيوب
 كلاهما عن الحسن فى الطلاق والموت تعتد من يوم يأتيها من زوجها الخبر زاد أيوب
 فى روايته ولها النفقة قال معمر : وقاله قتادة ۝ ومن طريق حماد بن سلية عن قتادة عن

خلاس بن عمرو قال : تعتمد من يوم يأتيها الخبر ، وقال آخرون : من يوم تقوم
البينة يا رويان من طريق حاد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب . وأبي الشعثاء جابر
ابن زيد : وأبي قلابة قالوا كلهم في امرأة جاءها طلاق أو موت قالوا : تعتمد من يوم
قامت البينة . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر . والثقفى - هو عبد الوهاب
ابن عبد المجيد - قال أبو خالد عن داود عن سعيد بن المسيب . والشعي ، وقال
عبد الوهاب عن يزيد عن مكحول قالوا كلهم في الرجل يطلق أو يموت إذا قامت
البينة تعتمد من يوم يموت وإن لم تقم لها بينة فم من يأتيها الخبر . ومن طريق
عبد الرزاق عن حفيان الثوري قال : قال حاد بن أبي سليمان . ومنصور بن المعتمر عن
إبراهيم النخعي قال : ما أكلت بعد موته وهي لا تدري بموته ، فهو لها محبست نفسها عليه ،
وصح عن الشعبي أنه يؤخذ منها الإقرار ميراثها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال :
لا يتوارثان ولا رجعة له عليها فيقول الفريقان جميعا قاله قتادة عن علي . وابن مسعوده

قال أبو محمد : لم يدرك قتادة عليا ولا ابن مسعود ولا وجدنا ذلك عن غيره ، والذي
قول بهما يتوارثان وله الرجعة عليها ما لم يلغها طلاقه بالثلاث ولا تردما أكلت في
الطلاق لا نأمر بوجبه ما لم يلغها أو يأتيها الخبر ، وأما في الموت فبخلاف ذلك وتردما أكلت
لانها أكلت مال الورثة أو مال الفرء . ولا حق لها عندهم إنما حقها في مال الزوج فما
دلم المال ماله فخفا فيه باق وبالله تعالى التوفيقه

٢٠١٠ - مسئلة - وإذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو
بعد الطلاق أو تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد الموت أو ورثتهما جميعا بعد موتهما
فكل ذلك سواء وكل ذلك بينهما مع إيمانهما أو يمين الباقي منهما أو ورثة الميت منهما
أو إيمان ورثتهما معا وسواء في ذلك السلاح والمحل ومالا يصلح إلا للرجال أو إلا
للنساء أو للرجال والنساء إلا ما على ظهر كل واحد منهما فهو له مع يمينه ، وقد اختلف
السلف في هذا على أقوال ، يقول قاروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري
أنه قال في تداعي الزوجين البيت بيت المرأة إلا ما عرف للرجل . ومن طريق
معمر عن أبواب السخيتاني عن أبي قلابة في ذلك مثل قول الزهري . ومن طريق
عبد الرزاق نا معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال للمرأة ما أعلق عليه
بابها إذا مات زوجها . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد
عن الحسن قال : ليس للرجل إلا سلاحه وثياب جلده . ومن طريق عبد الرزاق عن
معمر عن قتادة قال : أما ما أحدث الرجل من متاع فهو له إذا أقام عليه البينة .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن الحسن بن رجل طلق امرأته أو مات عنها . وقد أحدثت في بيته أشياء . فقال الحسن : لها ما أغلقت عليه يا أبا الاسلاح الرجل ومصحفه ، وقالت طائفة : غير هذا يا رويثا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن ابن سيرين قال : ما كان من صدق فهو لها وما كان من غير صدق فهو ميراث ، وقول ثالث كل شيء للرجل الا ما على المرأة من الثياب أو النزع والخمار وهو قول ابن أبي ليلى ، وقول رابع كما ناهشيم عن سعيد بن نبات ناهشيم عن عبد الله بن عبد البصير ناهشيم عن أبي أصيبغ ناهشيم عن عبد السلام الحشني ناهشيم عن المتي ثنا الضحاك بن مخلد هو أبو عاصم عن سفيان الثوري عن عبيدة بن مغيث عن ابراهيم التيمي أنه قال في الرجل اذا مات فادعت المرأة متاع البيت أجمع قال : ان كان من متاع الرجل فهو للرجل وأما ما كان من متاع النساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجل وللمرأة فهو الباقي منهما فان كان فرقة وليس موتا فهو للرجل ، وقول خامس كما رويثا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن عبد العزيز قال : سألت ابن شبرمة عن تداعي الزوجين فقال : متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال (١) وما كان من متاع يكون للرجال والنساء فهو بينهما ، وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال مثل قول ابن شبرمة وزاد في الحياة والموت . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا من سمع ابن ذكوان المدني وعثمان بن يقطين : ما كان للرجال والنساء فهو بينهما ، وهو قول عبيد الله بن الحسن . والحسن بن يحيى واحد قول زفر وأوجبوا الايمان مع ذلك كله ، وقول سادس كما رويثا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن ابن شبرمة . وابن أبي ليلى قالاجيبا : ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجال والنساء فهو للرجل (٢) وهو قول الحكم وهو قول مالك الفرقة والموت سواء في ذلك عنده ويختلف كل واحد منهما في كل ذلك وهو قول ساجع يارويثا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرنا من سمع الحكم بن عتيبة وسعيد بن اشوع يقولان ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للمرأة . وهذا يقول هشيم . وقول ثامن كما رويثا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناظر عن شعبة عن حماد أنه سئل عن متاع البيت فقال : ثياب المرأة للمرأة وثياب الرجل للرجل وما تشاجر فيه ولم يكن لهذا ولا لهذا [بينة] (٣) فهو الذي في يديه ، وقال أبو حنيفة : إن كان أحد الزوجين

(١) في النسخة رقم ١٦ ومتاع الرجل للرجل (٢) في النسخة رقم ١٤ ما يكون للرجل والمرأة فهو للرجل (٣) الزيادة في النسخة رقم ١٤

ملوكا والآخر حرا قالال كله لمن كان منهما حرا مع يمينه ، وكذلك قال أبو يوسف ،
ومحمد إلا أن يكون العبد مأذونا له في التجارة فهو كالحر في حكمه في ذلك ، ثم اختلفوا فقال
أبو يوسف : فان كانا حرين أو مكاتبين أو مأذوفين لها في التجارة أو أحدهما حرا
والآخر مكاتباً أو مأذوماً له في التجارة أو مسلمين أو أحدهما فانه يقضى للبرأة بمثل
ما تجهز به إلى زوجها فابقي بعد ذلك ف سواء كان ممالا يصلح إلا للرجال أو لا يصلح إلا
للنساء أو يصلح للرجال والنساء فكل ذلك للرجل مع يمينه في الفقرة والموت ، وقال
أبو حنيفة في كل هؤلاء : ما كان من متاع الرجال فهو للرجل مع يمينه وما كان من
متاع النساء فهو للبرأة مع يمينها هذا في الفقرة والموت ، وما صلح للرجال والنساء فهو
للرجل مع يمينه في الفقرة وهو الباقي منهما أيما كان ؛ ووافق على كل ذلك محمد بن الحسن
إلا في الموت فانه جعل ما يصلح للرجال والنساء للرجل أو لورثته مع يمينه أو أيمانهم .
وقول تاسع كما قلنا نحن وهو قول سفيان الثوري . والقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن
عبد الله بن مسعود القاضي ، وشريك بن عبد الله القاضي . والشافعي . وأبي سليمان
وأصحابهما ، وأحد قول زفر بن الهذيل . وقول الطحاوي .

قال أبو محمد : احتج من قال بأن ما صلح للرجال فهو للرجل وما صلح للنساء
فهو للمرأة بما روينا من طريق سعيد بن منصور تاسو يد بن عبد العزيز الدمشقي نا أبو نوح
المدني من آل أبي بكر قال نا الحضرمي رجل قد سماه عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول
الله ﷺ : « متاع النساء للنساء ، ومتاع الرجال للرجال » .

قال أبو محمد : هذا خبر موضوع مكذوب لا يحل لاحد أن يرويه إلا على بيان
وضعه ، سويد بن عبد العزيز مذكور بالكذب ؛ وأبو نوح لا يدري أحد من هو ،
والحضرمي مثل ذلك مهم لوصح لكان غير حجة لهم لأن ظاهره أن لكل أحد متاعه الذي
ييده لأن لم يقل فيه ان اختلف الزوجان ولا قال فيه ما صلح للرجال ولا ما صلح للنساء
واما فيه متاع النساء ومتاع الرجال ، والمتاع هو متاع المرأ الذي في ملكه سواء صلح له
أو لم يصلح له أو اذالم يخص به اختلاف الزوجين فليس لاحد أن يخص هذا الباب دون
اختلاف الأخ والأخت فبطل تمويههم بهذا الخبر المكشوب .

قال أبو محمد : ولا يختلف المخالفون لثامن الحنفيين والمالكيين في أخ وأخت
ساكنين في بيت فسداعا ما فيه انه بينهما بنصفين مع أيمانتهما ولم يحكوا في ذلك بما
حكوا به في الزوجين : وكذلك لم يختلفوا في عطار ودباغ أو بزار ساكنين في بيت في
أن كل ما في البيت بينهما مع أيمانتهما ولم يحكوا ان ما كان من عطر فلعطار وما كان من

آلة الدباغ فللدباغ ما كان من آلة البز فللبز ان فظهر تناقضهم وفساد قولهم بيقين وانها ظن كاذب وقد قال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث » .
 برهان صحة قولنا أن يد الرجل ويد المرأة على ما في البيت الذي يسكنه أو دار سكنهما أي شيء كان فليس أحدهما أولى به فهو لها إذ هو بأيديهما مع إيمانها ولا تنكر ملك المرأة للسلاح ولا ملك الرجل للحلي وبالله تعالى التوفيق .

الاستبراء

٢٠١١ مسألة قال أبو محمد : وقد ذكرنا في كتاب اللعان من ديواننا هذا حكم الولد يدعيه اثنان فصاعدا إذا لم يعرف أباهم (١) كان معها أو لا سواء من أمة كان أو من حرة (٢) ونذكره هنا ان شاء الله تعالى حكم ذلك اذا كان يعرف أيهما الأول من الأزواج أو السادات في ملك اليمين .

قال أبو محمد : من كانت له جارية يطؤها وهي عن تحيض فاراد يدها فالواجب عليه أن لا يبيعها حتى تحيض بيقينه ، وكذلك إن أراد انكاسها أو هبتها أو صداقها فان كانت ممن لا تحيض فلا يبيعها حتى يوقن انه لاجلها مما عمل الذي انتقل ملكها اليه أن لا يطأها حتى يستبرئها بحضة ويوقن انها حضة أو حتى يوقن انه لاجلها إلا أن يصح عنده انها قد حاضت عند الذي انتقل ملكها عنه حضا متيقنا انه لم يخرجها عن ملكه حتى أيقن أنه لاجلها فليس عليه أن يستبرئها حينئذ ولا يجوز أن يجبر على مواضعها على بدى نفة ولا أن يمنع منها لأن كلا الأمرين شرط ليس في كتاب الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ، وقد أباح الله تعالى ملك اليمين فلا يحمل منع المالك من أمته ، والمعجب أن المالكين الموجهين للوامة متفقون على أنه لا ينتفع بذلك متى ظهر بها حمل ، فأى معنى لعنل لا فائدة فيه ولا تنقطع الزينة دون أن يوجه نص .

قال أبو محمد : ولا يجب في البكر استبراء أصلا فان ظهر بها عند المشتري أو الذي انتقل ملكها اليه أو الذي تزوجها حمل بقيت بحسبها حتى تضع أو حتى توقن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها اليه فان تيقن بذلك فسخ البيع والهبة والاصداق والكاح وردت الى الذي كانت له فان كان تزوجها وهي أمة أمر بأن لا يطأها حتى تضع ولم يفسخ النكاح لما قد ذكرناه في كتاب النكاح من ديواننا هذا ، وجمله أنه لاعدة على أمة من غير زوج فاذا لم تكن في عدة فنكاحها جائز فان لم يوقن ذلك حتى تضع نظر فان كان

(١) في نسخة رقم ١٤ « أبيها » (٢) في نسخة رقم ١٤ أو من زوجة

وضمعا لأقل من تسعة أشهر من حين أنكر الأول وطئها أو لأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني. فالولد للأول بلا شك وإن ولدت له أكثر من تسعة أشهر بطرفة عين من حين وطئها الثاني فالولد للثاني بلا شك، فإن ولدت له أكثر من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثاني فهو غير لاحق بالأول ولا بالثاني وهو مملوك للثاني إن كانت أمه أمة إلا أنها يستحق عليه ولا بد لما ذكرنا في كتاب العتق فلو ولدت له لأقل من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولا أكثر من ستة أشهر من حين وطئها الثاني فهو للأول ولا بد لأن فراشه كان قبل فراش الثاني فلا يتنقل عنه إلا بنص أو يقرن من ضرورة مشاهدة، وقد قال رسول الله ﷺ: «الولد لصاحب الفراش» فأذا شك في هذا فلا يجوز أن يطل الفراش الأول الذي هو المتيقن ويصم فراش ثان بظن لكن يقرن لأجل الشك فيه، فإن يقرن بضوالة خلقته أنه ستة أشهر أو سبعة أشهر أو ثمانية وكانت هذه المدة قد استوفيت عند الثاني وتيقن بذلك أنه ليس للأول فهو للثاني بلا شك، ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر لقول الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وقال تعالى: (والواقيات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) فمن ادعى أن حملا وفصالا يكون في أكثر من ثلاثين شهرا فقد قال الباطل والمحال ورد كلام الله عز وجل جهارا. وقد قال أبو حنيفة: يكون الحمل عامين، واحتج له أصحابه بحديث فيه الحارث بن حصيرة وهو هالك أن ابن صياد ولد لستين وهذا كذب وباطل، وابن حصيرة هذا شيعي يقول برجمة على إلى الدنيا، (وذكروا) أيضا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن أشياخ لهم عن عمرانه رفع إليه امرأة غاب عنها زوجها سنين لجاء وهي حبلى فهم عمر برجمها فقال له معاذ بن جبل: يا أمير المؤمنين، إن يك السبيل لك عليها فلا سبيل لك على ما في بطنها فتركها عمر حتى ولدت غلاما قد بنت ثنايا فعرف زوجها شبهه فقال عمر: عجز النساء أن تكون مثل معاذ لو لا معاذ هلك عمره.

قال أبو محمد: وهذا أيضا باطل لأنه عن أبي سفيان وهو ضعيف عن أشياخ لهم وهم مجهولون، ومن طريق سعيد بن منصور نادود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن جميلة بنت سعيد عن عائشة أم المؤمنين قالت: ما تزد المرأة في الحمل على سنين قد رما يتعول ظل هذا المخزل جميلة بنت سعد بمجهرلة لا يدري من هي فبطل هذا القول والحمد لله رب العالمين، وقالت طائفة: لا يكون الحمل أكثر من أربع سنين وروينا عن سعيد بن المسيب

من طريق فيها على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف وهو قول الشافعي ولا نعلم لهذا القول شبهة تطلقوا بها أصلاً ، وقالت طائفة : يكون الحمل خمس سنين ولا يكون أكثر أصلاً وهو قول عباد بن العوام ، واليث بن سعد ، وروى عن مالك أيضاً ولا نعلم لهذا القول متعلقاً أصلاً ، وقالت طائفة : يكون الحمل سبع سنين ولا يكون أكثر وهو قول الزهري . ومالك ، واحتج مقلدوه بأن مالكاً ولد لثلاثة أعوام وإن نساء بنى العجلان ولدن لثلاثين شهراً وإن مولاة لعمر بن عبد العزيز حملت ثلاث سنين وإن هرم بن حبان والضحاك بن مزاحم حمل بكل واحد منهما سنين . وقال مالك : بلغت عن امرأة حملت سبع سنين •

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وكل هذه أخبار مكنوبة (١) راجعة إلى من لا يصدق ولا يعرف من هو ، ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا ، ومن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى ابن سعيد الأنصاري أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قال عمر بن الخطاب أيام رجل طلق امرأته فخاصت حيضة أو حيضتين ثم قدمت فتلجس تسعة أشهر حتى يستبين حملها فإن لم يستبين حملها في تسعة أشهر فلتعتد بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة التي قد قدمت عن الحيض •

قال أبو محمد : فهذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر وهو قول محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم . وأبي سليمان . وأصحابنا • قال علي : إلا أن الولد قد يموت في بطن أمه فيتجدي بلا غاية حتى تلقيه متقطعاً في سنين فإن صح هذا فانه حمل صحيح لا تنقض عدتها إلا بوضعه كله (٢) إلا أنه لا يوقف له ميراث ولا يلحق أصلاً له لاسيلاً إلى أن يولد حياً ولو سعت عند ثبوت ذلك في إسقاطه بدوا لكان مباحاً لأنه ميت بلا شك وبالله تعالى التوفيق •

وأما ولد الزوجة لا أكثر من تسعة أشهر من آخر وطء وطئها زوجها فهو متيقن بلا لمان ، وكذلك أن ولده لأقل من ستة أشهر إلا أن يكون سقطاً فهو له وقصير الأمة به أم ولده وتنقض به عدة المطلقة والمتوفى عنها ، وأما استبراء الأمة المنتقة المالك فقد اختلف في ذلك أيضاً كما رويانا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : قال عطاء : تداول ثلاثة من التجار جارية فولدت فدعا عمر بن الخطاب لثلاثة فالحقوا ولدها بأحدهم ثم قال عمر : من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليترص بها

(١) في النسخة رقم ١٤ « كاذبة » (٢) في النسخة رقم ١٦ بوضع كله

حتى تحيض فإن كانت لم تحض فليترى بها خمساً وأربعين ليلة . ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا هشيم أرنا الحجاج ومنصور قال الحجاج عن عطاء . وقال منصور عن سعيد ابن المسيب قال جميعاً : تستبرأ الأمة التي لم تحض بشهر ونصف . وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . ومعمر قال سفيان عن فراس عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود ، وقال معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال جميعاً : تستبرأ الأمة بحضته . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : كم عدة الأمة تباع ؟ قال : حضة ، وقاله أيضاً عمرو بن دينار . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الأمة تباع وقد حاضت قال : يستبرئها الذي باعها ويستبرئها الذي اشتراها بحضته أخرى وقال به الثوري . ومن طريق حماد بن سلة عن حميد عن الحسن في الأمة إذا باعها سيدها وهو يطؤها قال : يستبرئها بحضته قبل أن يبيعها ويستبرئها المشتري بحضته أخرى وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقول ثالث كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا منصور عن الحسن أنه سئل عن استبراء الأمة التي لم تحض قال : تستبرأ بثلاثة أشهر فأتينا ابن سيرين فأسأله عن ذلك فقال ثلاثة أشهر قال هشيم : وأرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال : تستبرأ الأمة بثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء قال أيوب : يستبرئها قبل أن يقع عليها . وبه إلى معمر عن قتادة قال في أمة عذراء اشتراها من امرأة قال : لا يستبرئها فإن اشتراها من رجل فليستبرئها ، وقال سفيان الثوري . تستبرئ التي لم تبلغ كما تستبرئ المجوز ، وقال أبو حنيفة . وأحصاه : لا يها الرجل الجارية بشرتها حتى يستبرئها بحضته فإن كانت لا تحيض فشهراً ولا يحمل له أن يتلذذ منها بشيء قبل الاستبراء قالوا : فلو اشتراها فلم يقبضها حتى حاضت لم يحل له أن يعد تلك الحضة استبراء بل يستبرئها بحضته أخرى ولا بد . قالوا : فلو زوجها من رجل لم يكن عليه أن يستبرئها لاهو ولا ناكح إلا في رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فإنه قال : لا يهاؤها حتى يستبرئها بحضته واختلقوا في التي تحيض تباع فترتفع حضتها لامن حمل يعرف بها قال أبو حنيفة . وأبو يوسف لا يهاؤها حتى تمضي أربعة أشهر . وقال محمد بن الحسن : لا يهاؤها حتى يمضي عليها شهران وخمس ليال ثم رجع فقال : لا يهاؤها حتى تمضي لها أربعة أشهر وعشر ليال . وقال زفر : لا يهاؤها حتى يمضي لها ستان وهو قول سفيان الثوري ، وهذه أقوال في غاية الفساد لأنها بلا برهان .

قال أبو محمد : واحتج من رأى الاستبراء كما ذكرنا بما روينا من طريق أبي داود ناعبده الله بن عمر بن ميرة نازيد بن زريع ناعبده الله بن عمرو بن قنادة عن صالح بن رستم الخزاز عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أصابوا سبائا بأوطاس فكان الناس يخرجوا من غشيانهم من أجل أن واجههم من المشركين فأزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أي فنه لكم حلال إذا انقضت عدتهن • ومن طريق أبي داود ناعمر بن عون أننا شريك عن قيس بن وهب عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري رفعه أنه قال في سبائا أوطاس : لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن طاوس أن رسول الله ﷺ نادى في بعض مغازيه لا يقمن رجل على حامل ولا على حائل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن زكريا عن الشعبي أصاب المسلمون سبائا يوم أوطاس فأمرهم رسول الله ﷺ أن لا يقموا على حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة ، لا نعلم ورد في هذا غير ما ذكرناه •

قال أبو محمد : حديث طاوس . والشعبي مرسلان ولا حجة في مرسلين وخبر أبي الوداك ساقط لأن أبي الوداك وشريك ضعيفان ثم لو صححت لكانت حجة على من احتج بها الآن فيها المنع من وطء التي ليست حاملا حتى تحيض وهم لا يقولون بهذا بل يحملون حدودا ليست في هذه الآثار ، ومن الكبار مخالفة أثر يحتج به المرء ويصحح وأما خبر أبي علقمة فهو الذي لا يصح في هذا الباب غيره فليس فيه ذكر للاستبراء أصلا لا بنص ولا بدليل فيه اباحة وطء المحصنات إذا ملكنهن فقط فهو عليهم لاهم ، وأما الذي في آخره أي فنه لكم حلال إذا انقضت عدتهن فلا شك في أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ وأعلى مراتبه أن يكون من كلام أبي سعيد ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم لو صح أنه من كلام رسول الله ﷺ وهو لا يصح أبدا لما كانت لهم فيه حجة لأنه إنما فيها إذا انقضت عدتهن ، والعدة المعروفة في الدين ليست إلا أربعة أشهر وعشرا في الوفاة وثلاثة قروء للتي تحيض من المطلقات أو ثلاثة أشهر للتي لم تحيض أو لا تحيض من المطلقات أو وضع الحمل المطلقة أو متوفى عنها ولا مزيد . وهم هنا جعلوا الاستبراء بحضة وليس هذا عدة فبطل أن يكون لهم متعلق فيه أصلا ، وأما مالك فإنه رأى الاستبراء بالمواضعة في عليقة الرقيق ولم يرها في الوحش ولم يجز اشتراط التقدي في ذلك ورأى تفقها مدة المواضعة على البائع ، ورأى ما حدث فيها مدة المراضعة على البائع ورأى

المواضعة في البكر ولم ير مع هذا كله ان المواضعة تبرئ من الحل وهذه أقوال لا تعرف عن أحد قبله وهي مع ذلك في غاية المناقضة والفساد (١) عو أول ذلك إيجابه هو رضا شرط المواضعة وهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل وأبطل شرط قد الثمن وهو حق البائع مأمور في القرآن بإيفائه إياه اذ يقول الله تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) وقوله تعالى: (الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) وثانيها فرقه بتفريقه في ذلك بين العالي والوخش وهذا عجيب جدا أنراهم يجهلون ان الوخش يحمل كتمان الحمل العالية ولا فرق، وثالثها إيجابه النفقة على البائع وهذا أكل مال بالباطل ولا يخلو ان يكون صح بينهما بيع أول يصح فان كان صح بينهما بيع فأى شيء يوجب النفقة على البائع على أمة غيره وان كان لم يصح بينهما بيع فلا معنى أوجب المواضعة؛ فان قالوا: ربما ظهر بها حل فبطل البيع قلنا: هذا لا يؤمن عند إبداء الحيفنة في المواضعة فارجوا في ذلك فحققتها على البائع والا فقد ظهر فساد قولكم بقينا، وكذلك لا يؤمن ظهور عيب يوجب الرد ولا فرق؛ ورابعها إيجابه ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع فيلزمه فيها ما ألزمناه في إيجابه النفقة على البائع سواء سواء، وروينا من طريق حماد بن سلمة ارنا على بن يزيد عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال: وقعت في سهمي جارية يوم جلوا كأن عتقها ابريق فضة قال ابن عمر: فما ملكت نفسي ان جعلت أقبلا والناس ينظرون فقد أجاز التلذذ قبل الاستبراء وبالله تعالى التوفيق

٢٠١٢ مسألة ومن استلحق ولد خادما له باعها ولم يكن عرف قبل ذلك بينة انه وطنها أو باقراره قبل بيعه لها بوطنه إياها لم يصدق ولم يلحق به سواء باعها حاملا أو حدث الحمل بها بعد بيعه لها أو باعها دون ولدها أو باع ولدها دونها كل ذلك سواء فلو صح بينة عدل انه وطنها قبل بيعه لها أو بأنه أقر قبل ان يبيعها بوطنه لها فان ظهر بها حمل كان مبدؤه قبل بيعه لها بلا شك فسخ البيع بكل حال وردت اليه أم الولد ولحق به ولدها أحب أم كره أقر به أو لم يقر؛ وهل أمة لا انسان صح انه وطنها بينة أو باقراره فانه يلحق به ما ولدت أحب أم كره ولا ينفع بان يدعى استبراء أو بدعواه العزل، وبالله تعالى التوفيق.

برهان ذلك قول الله عز وجل: (ولا تنكس قل نكس الا عليها) وقول رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» ولا شك في ان الأمة قد صح ملكها أو ملك ولدها أو ملكهما للبشرى فقد منع الله عز وجل من قول

دعوى البائع في إبطال ملك المشتري بالملك لأنه كاسب على غيره ومدعى في مال سواه بلاينة ، وقال مالك : ان باعها حاملا ثم ادعى ان ولدها منه فسخ البيع قال : فلو ادعاه وقد اعتقت لم يفسخ العتق ولا ابتياع المعتق لها .

قال أبو محمد : وهذه مناقضة لاختصاصها لأنه اذا صدق في دعواه ففسخ بها ملك مسلم وصفته فواجب ان يصدق ويفسخ بها عتق الأمة ولا فرق . وثبت لم يجر أن يصدق في فسخ العتق فانه لا يجوز ان يصدق في فسخ صفقة مسلم وإبطال ملكه والله تعالى تأيد . فان قالوا : البيع يفسخ بالعيب قلنا : والعق يفسخ بالاستحقاق وما إذا صح وطؤه لها إذا كانت في ملكه أو صح حينئذ إقراره بوطئها . فبرهان قولنا في لحاق الولد به وفسخ العتق والبيع والإيلاد فيها ما روينا من طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : اخضم سعد بن أبي وقاص . وعبد بن زمة الى رسول الله ﷺ في ابن أمة زمة فقال ابن زمة : أخي ابن أمة أبي ولد على فراش أبي فقال رسول الله ﷺ : « والولد للفراش حجبني منه يا سودة هو أخوك يا عبد » نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا أبي نا جرير عن المغيرة ابن مقسم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « والولد لصاحب الفراش » نا حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا أحمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر ابن حماد التيمري نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن محمد بن زياد انه سمع أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ انه قال : « والولد لصاحب الفراش » .

قال أبو محمد : قضى رسول الله ﷺ بالولد لصاحب الفراش بعد موته في أمة لم يحفظ إقرار سيدها بذلك الولد ولو أقر به لم يحتج عبد بن زمة لسوى ذلك وحكم عليه الصلاة والسلام بأن الأمة فراش وان الولد لصاحب الفراش ، وانما تكون الأمة فراشا إذا صح ان سيدها أقرشها بيته بذلك أو بيته ما قرره بذلك ، وليس أمره عليه الصلاة والسلام سودة أم المؤمنين بالاحتجاب منه بكادح في ذلك أصلا ولا احتجاب الأخت عن أخيها بمطل أخوته لها البتة لانه ليس فرضا على المرأة رؤية أخيها لها انما الفرض عليها صلة رحمه فقط ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام قط بأن لاتصله . ومن ادعى ذلك فقد كذب وقد قال عليه الصلاة والسلام : هو أخوك يا عبد وهذا يكفى من له عقل ، وقد قال بعض من لا يبال بما اطلق به لسانه من الكذب في الدين : انما معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « هو لك يا عبد » أي هو

عبدك قلنا : الثابت انه قال : هو أخوك لما أوردنا ، ولوقضى به عبدا لم يلزمها ان تحتجب عنه بنص القرآن فأعجبوا لهذا هؤلاء القوم فوجب ما قلنا نصا والحمد لله رب العالمين . وإذا صح ان الحمل منه فوجب فسخ بيع الحر وبيع أم الولد وفسخ عتق من أعتقهما وفسخ إيلاد من أولدها بعد ذلك وبالله تعالى التوفيق . وهذا جاء لاثر عن السلف ، روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج كلاهما عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : بلغني ان رجلا منكم يعزلون فإذا حملت الجارية قال : ليس مني والله لا أوقى رجل منكم فعل ذلك إلا ألحقته به الولد فمن شاء فليعزل ومن شاء لا يعزل ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد ان عمر بن الخطاب قال : من كان منكم يطأ جاريته فليحصنها فان احدم لا يقر باصا به جاريته إلا ألحقته به الولد ، وما تعلم في هذا خلافا لصاحب إلا ما روينا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ان اباها كانت له جارية يعزل عنها وانها جاءت به حمل فانكر ذلك وذكر الحديث ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن ذكوان - هو أبو الزناد - عن خارجة بن زيد بن ثابت قال : كان زيد بن ثابت يقع على جارية له وكان يعزلها فلما ولدت اتفئ من ولدها وضربها مائة ثم اعتق الفلام وهو من طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمر وأخبرني عمرو بن دينار ان ابن عباس وقع على جارية له وكان يعزلها فاتفئ من ولدها *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : لا يلحق ولد الأمة بسيدها سواء كانت أم ولد أو لم تكن إلا بأن يدعيه وإلا فهو متف عنه ، وقال مالك : يلحق به لو طئه إياها الا ان يدعي انها استبرأت ثم لم يطأها .

قال أبو محمد : كل ما روي في هذا الباب عن الصحابة مخالف لقولها ، والعجب كله ان هذين قولان بلا دليل أصلا لامن قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى له وجهه والمجب كله ان مالكا لا يرى الاستبراء يمنع من الحمل ثم يراه ههنا ينفي النسب به وهذا أعجب من العجب .

٢٠١٤ - مسئلة - والولد يلحق في النكاح الصحيح . والمقد القاسد بالجاهل ولا يلحق بالعالم بضاده ويلحق في الملك الصحيح وفي المتملكة بقصد قاسد بالجاهل ولا يلحق بالعالم بضاده لان رسول الله ﷺ ألحق الناس بمن ولدوا بمن تزوجوا من النساء ومن تملكوا في الجاهلية ، ولا شك في أنه كان فيهم من نكاحه قاسد وملكه قاسد ، ونفى أولاد الزنا جملة بقوله عليه الصلاة والسلام : « وللعاهر الحجر » فصح ما قلنا ، وأما

العالم بفساد عقد النكاح أو عقد المالك فهو عاهر عليه الحد فلا يلحق به الولد والولد يلحق بالمرأة إذا زنت وحملت به ولا يلحق بالرجل ويرث أمه وترثه لأنه عليه الصلاة والسلام ألحق الولد بالمرأة في اللعان ونفاه عن الرجل والمرأة في استلحاق الولد بنفسها كالرجل بل هي أقوى سبياً في ذلك لما ذكرنا من أنه يلحق بهما من حلال كان أو من حرام ولأنه لا شك منها إذا صح أنها حملته وبالله تعالى التوفيق .

الحضانة

٢٠١٤ - مسألة - الأم أحق بحضانة الولد الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا الحيض أو الاحتلام أو الانبات . مع التمييز وصحة الجسم سواء كانت أمة أو حرة تزوجت أو لم تزوج رجل الأب عن ذلك البلد أولم يرحل والجدة أم لم تكن الأم مأمونة في دينها ودينها فانظر للصغير أو الصغيرة بالأحوط في دينهما ثم دنياهما لحما كانت الحياطة لهما في كلا الوجهين وجبت هنالك عند الأب أو الأخ أو الأخت أو العمة أو الخالة أو العم أو الخال ، وذو الرحم أولى من غيرهم بكل حال والدين مغلب على الدنيا فان استويا في صلاح الحال فالأم والجدة ثم الأب والجدة ثم الأخ والأخت ثم الأقرب فالأقرب والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع فإذا بلغا من السن والاستثناء ومبلغ القيم فلا حضانة لكافرة ولا لفاسقة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فأما الأم فانه في يدها لأنه في بطنها ثم في حجرها مدة الرضاع ينص قول الله عز وجل : (والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين) فلا يجوز قله أو نقلها عن موضع جعلهما الله تعالى فيه بغير نص ولم يأت نص صحيح قط بأن الأم ان تزوجت يسقط حقها في الحضانة ولا بأن الأب ان يرحل عن ذلك البلد يسقط حق الأم في الحضانة ، رويان من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ، وزهير بن حرب قالوا جميعا : نا جرير بن حازم عن حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة « قال : قال رجل يا رسول الله ﷺ من أحق الناس بحسن صحابي ؟ قال أمك قال : ثم من ؟ قال : أمك قال ثم من ؟ قال أمك قال ثم من ؟ قال أبوك » ، ومن طريق مسلم ناابو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا ابن فضيل عن أبيه عن حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : « قال رجل ثم يا رسول الله من أحق الناس بحسن الصحبة ؟ قال أمك ثم أمك ثم أبوك ثم أدناك أدناك » فهذا نص جلي على إيجاب الحضانة لأمها محبة ، وأما تقديم الدين فلقول الله عز وجل : (تعاونوا على البر والتقوى ولا تناووا على الإثم والعدوان) وقوله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) وقوله تعالى : (وذروا ظاهرا الإثم وباطنه) فن ترك الصغير والصغيرة حيث يدربان على سماع الكفر

ويتبرنان على جحد نبوة رسول الله ﷺ وعلى ترك الصلاة والاكل في رمضان وشرب الخمر والانس البهاق يسئل عليهما شرائع الكفر أو على محبة من لاخير فيه والانهماك على البلاء قدعاون على الاثم والعدوان ولم يعاون على البر والتقوى ولم يقم بالقسط ولاترك ظاهر الاثم وباطنه وهذا حرام وممصة ، ومن ازالهما عن المكان الذي فيه ما ذكرنا الى حيث يدريان على الصلاة والصوم وتعلم القرآن وشرائع الاسلام والمعرفة بنبوته رسول الله ﷺ والتنفير عن الخمر والقوا حش قدعاون على البر والتقوى ولم يعاون على الاثم والعدوان وترك ظاهر الاثم وباطنه وأدى القرض في ذلك ٥

وأما مدة الرضاع فلان بالي عن ذلك لقول الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) ولان الصغيرين في هذه السن ومن زاد عليها بعام أو عامين لا فمهم لها ولا معرفة بما يشاهدان فلا ضرر عليهما في ذلك ، فان كانت الام مأمونة في دينها والاب كذلك فهي أحق من الاب لقول رسول الله ﷺ الذي ذكرنا ثم الجدة كالام فان لم تكن مأمونة لا الام ولا الجدة في دينها أو تزوجت غير مأمون في دينه وكان الاب مأمونا فالاب أولى ثم الجد ، فان لم يكن احدهم ذكرنا مأمونا في دينه وكان للصغير أو الصغيرة أخ مأمون في دينه أو أخت مأمونة في دينها فالأخ أو الأخت أولى وهذا في الأقارب بعد الأخوة فان كان اثنان من الأخوة أو الأخوات أو الأقارب مأمونين في دينهما مستورين في ذلك ، فان كان أحدهما أحوط للصغير في دينه فهو أولى فان كان أحدهما أحوط في دينه والآخر أحوط في دينه فالأختة لأبي الدين لما ذكرنا قبل ولقول الله تعالى : (انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد مثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً) وتفسير الحياطة في الدنيا أن يكون أحدهم أشد رفاة في عيشه ومطعمه وملبس ومرقده وخدمته وبره وأكرامه والاهتبال به فهذا فيه احسان الى الصغير والصغيرة فواجب أن يراعى بعد الدين لقوله تعالى : (وبالوالدين احساناً وبذي القربى) وروينا من طريق وكيع عن الحسن بن عتبة عن سعيد بن الحارث قال : اختصم خال وعم إلى شريح في صبي قضى به لهم فقال الخال : أنا أئق عليه من مالي فدفعه اليه شريح وهذا نص قولنا ٥

قال أبو محمد : فان استورا الأخوات أو الأخوة في كل ذلك أو الأقارب فان تراخوا في أن يكون الصغير أو الصغيرة عند كل واحد منهم مدة فذلك لهم فان كان في ذلك ضرر على الصغير أو الصغيرة فان كان تقدم كونه عند أحدهم بزل عن يده فان

أبوا فالقرعة ، وأما قولنا إن الامة والحرة سواء فلان القرآن والسنة لم يأت في أحدهما نص في التفريق بينهما فالحكم فيها لانص فيه شرع لم يأذن به الله تعالى ، وأما قولنا سواء رجل الاب أو لم يرحل فلانه لم يأت نص قرآن ولا سنة بسقوط حضانة الام من أجل رجل الاب فهو شرع باطل عن قال به وتخصيص للقرآن والسنة التي اوردنا ومخالف لما بالرأى الفاسد سوء نظر للصغيرين واضرارهما في تكليف الحل والترحال والازالة عن الام والجسدة ، وهذا ظلم لا يخفاء به رجوع لاشك فيه ، وأما قولنا انه لا يسقط حق الام في الحضانة بزواجها اذا كانت مأمونة وكان الذي تزوجها مأمونا فلتخصص التي ذكرنا ، ولم يخص عليه الصلوة والسلام زواجهما من غير زواجهما ولما روينا من طريق البخاري ، يعقوب بن ابراهيم بن كثير ثابن غلية ناعبد العزيز عن أنس بن مالك قال : قد قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم فأخذ أبو طلحة يدي فاطلقني إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أن أساعдам كيس فليخدمك قال فخدمته في السفر والحضر ، وذكر الخير ، فهذا أنس في حضانة أمه ولما زوج وهو أبو طلحة يعلم رسول الله ﷺ ، ولا فرق في النظر والحياطة بين الربيب زوج الام والريبة زوجة الاب بل في الاغلب الربيب أشفق وأقل ضررا من الريبة وانما يراعى في كل ذلك الدين ثم صلاح الدنيا فقط .

واحتم المانعون من ذلك بما روينا من طريق عبد الرزاق انا ابن جريج انا ابو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن ابي سلة بن عبد الرحمن قال : كانت امرأة من الانصار تحت رجل من الانصار فقتل عنها يوم أحد ولدها ولها غطيلها عم ولدها ورجل آخر إلى أبيها فانكح الآخر فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت : أنكحني أبا رجلا لأرديه وترك عم ولدي فأخذ مني ولدي فدعا رسول الله ﷺ أباهما فقال له : أنت الذي لا تكاح لك اذهبي فانكحي عم ولدك .

قال أبو محمد : هذا مرسل وفيه مجهول ومثل هذا لا يحتج به وذكروا ما روينا من طريق ابي داود ، يعقوب بن خالد السلي ، قال الوليد هو ابن مسلم عن ابي عمرو الازدعي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، ان امرأة طلقها زوجها وأراد التزاع ولده منها فقال لها رسول الله ﷺ : أنت احق به ما لم تنكحي ، وهذه صحيفة لا يحتج بها ، وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالاعراب ، وفي كتاب الايصال ما تركوا فيه رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولم يعبروا إلا بأنه صحيفة ، فان قيل : فهلا قلتم بالحالة فالجدة لقول الله عز وجل : (ورفع ابيه على العرش)

وانما كانت خاله واباه ، قلنا لم يأت قط نص عن رسول الله ﷺ انها كانت خالته
وانما هي من اخبار بني اسرائيل وهي ظاهرة الكذب ، ولعلها كانت امه من
الرضاعة فهما ابوان على هذا ، فان قيل : فقد رويتم عن ابي داود ناعباد بن موسى
ناسم - اعجل بن جعفر عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن هاني وهيرة عن علي بن ابي
طالب قد ذكر اخذه بنت حمزة من مكة وان جعفر بن ابي طالب قال : ابنة عمي وخالتها
عندي فقصي بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال : الحالة بمنزلة الام قلنا : لا يصح لان
اسرائيل ضعيف وهاني وهيرة مجهولان فان قيل فقد رويتم عن طريق ابي داود
ناحمد بن عيسى ناسفيان عن ابي فروة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى « ان رسول الله ﷺ
قصي بنت حمزة لجعفر لان خالتها عنده قلنا هذا مرسل ولا حجة في مرسل ابو فروة
هو مسلم بن سالم الجهني وليس بالمعروف ، فان قيل : قد حدثكم يوسف بن عبدالله
الفرج قال قالنا عبد الله بن محمد يوسف الازدي ناسحاق بن احمد ناالعقل نااحمد بن
داود ناغير ناالحسن نايف بن خالد السمعي نا ابو هريرة المدني نا محمد بن ابي
هريرة « ان رسول الله ﷺ قال : الحالة ام » قلنا : هذا أسقط من ان يشتدل به لان فيه
يوسف بن خالد السمعي وهو مرغوب عنه متروك مذكور بالكذب ، وابو هريرة
المدني لا يدرى احدهما هو ، فان قيل : فقد حدثكم احمد بن محمد الطائفي نااحمد بن احمد
بن مفرج نااحمد بن ايوب الصدي نااحمد بن عمرو بن عبد الحاق البزار نااحمد بن
المثنى ناابو عامر العقدي نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله - يعني ابن
الحادي - عن محمد بن ابراهيم عن نافع بن عجير عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه
اختصم هو واخوه جعفر وزيد بن حارثة في حضانة بنت حمزة ، فقال رسول الله ﷺ :
اما الجارية فاقضي بها لجعفر تكون مع خالتها وانما الحالة ام » قلنا : نافع بن عجير
وابوه عجير مجهولان ، ولا حجة في مجهول إلا ان هذا الخبر بكل وجه حجة على
الحنيفيين والمالكيين والشافعيين لان خالتها كانت متزوجة بجعفر وهو اجل شاب
في قريش وليس هو ذا عزم من بنت حمزة ونحن لا نترك قضاءه عليه الصلاة والسلام
بها لجعفر من اجل خالتها لان ذلك احوط لها ، فان قيل : فهذا قائم بتخييره اذا
أعقل لا حدثكم به حماد بن احمد نا عباس بن اصبح نااحمد بن عبد الملك بن ايمن
نااحمد بن زهير بن حرب ناابن ناسفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن ابي ميمونة
عن ابي ميمونة قال : شهدت باهريرة خير غلاما بين ابيه وامه فقال : ان رسول الله ﷺ
خير غلاما بين ابيه وامه ، ومن طريق ابي بكر بن ابي شيبة ناوكيع عن علي بن المبارك

عن يحيى بن ابي كثير عن ابي ميمونة عن ابي هريرة « ان امرأة جاءت الى النبي ﷺ فطلعتها زوجها فمأزادت ان تأخذولدها فقال رسول الله ﷺ: استمعا عليه ثم قال عليه الصلاة والسلام للسلام تخير أيهما شئت فاختر امه قلنا: أبو ميمونة هذا مجهول ليس هو والد لعل الذي روى عنه ثم اذا تدبر لم تكن فيه حجة لانه ليس فيه انه لو تخير أباه قضى له به ، وأيضا فنحن لا نذكر تخييرها اذا كان أحد الأبوين أرفق به ، ولا شك في أن رسول الله ﷺ لا يخير بين خيرين ولا شك في أنه عليه الصلاة والسلام لا يخير إلا بين خيرين ، وكذلك نحن على يقين من أنه عليه الصلاة والسلام لا يترك أحدا على اختياره ما هو فساد له في دينه أو في حالته فقد يسوء اختيار الصغير لنفسه ويميل الى الراحة والأعمال فلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام ان كان خير الصبي فلم ينفذ اختياره إلا وقد اختار الذي يجب ان يختار لا يجوز غير ذلك أصلا . فان قيل : فقد ذكرتم ما حدثكم عبد الله ابن ربيع التميمي نا محمد بن معاوية القرشي نا محمد بن شبيب النسائي نا محمد بن غيلان نا عبد الرزاق ارنا سفيان هو الثوري عن عثمان البتي عن عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده « انه لما أسلم وأبت امرأته ان تسلم لجاء ابن لها صغير لم يبلغ ثم خيره عليه الصلاة والسلام بينهما فاختر أنه قال : اللهم اهده فذهب إلى أبيه قلنا : هذا خير لم يصح قط لأن الزواة له اختلفوا فقال عثمان البتي : عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن يزيد بن سلة ان جده أسلم ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن سلة عن أبيه عن جده ، وقال عيسى : عبد الحميد بن جندر أخبرني ابي عن جدي رافع بن سنان ، وكل هؤلاء مجهولون ولا يجوز تخيير بين ذافر ومسلم أصلا ، فهذا ما يذكر من الآثار في هذا الباب ■

وأما ما جاء عن السلف فيه فروينا من طريق الزهري وعكرمة انه قضى بحضانة ابن لعمر بن الخطاب لأم الصبي وقال : هي أحق به مالم تتزوج وكان عمر نازعا فيه وخاصمها الى أبي بكر وهذان منقطعان ■ ومن طريق ابن وهب عن ابن لميعة عن غير واحد من الأصهار وغيرهم ان أم عاصم بن عمر تزوجت فقضى أبو بكر بإصام لأم أمه وقد كان عمر يخاصمها فيه وهذا لاشئ لان ابن لميعة ساقط فكيف وهو عن لا يدري . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس ان عمر خاصم امرأته أم ابنه عاصم الى أبي بكر إذ طلقها وقال : انا أحق به فقال له أبو بكر : يحيا وحرها وفرأشها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه وقضى أبو بكر لها به . ومن طريق التميمي نا محمد بن عمار نا بكر قضى لأمه عاصم بن عمر أمه

وقد جاذبها عمر فيه ، وهذا منقطع . فهذا ما يعرف عن أبي بكر رضي الله عنه ، وأما
عمر رضي الله عنه فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد
ابن عمير قال : خير عمر غلاما بين أبيه وأمه فاختار أمه فاطلقت به . ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن
ابن غنم قال : اختصم إلى عمر بن الخطاب في غلام فقال : هو مع أمه حتى يعرب عنه
لسانه فيختار . ومن طريق حماد بن سلمة عن الأثر بن سويد عن عمير بن سعيد
أن عمر قضى بالولد للمم دون الأم ثم رده إلى الأم ، فهذا ما يلقن عن عمر رضي الله
عنه ، وأما علي رضي الله عنه فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا يونس بن عبيد الله
الحري حدثني عمارة بن ربيعة أنه خاصم فيه أمه وعمه إلى علي بن أبي طالب قال :
يغيرني على ثلاثا كلهن اختار أمي ومعنا أخ لي صغير فقال علي : هذا إذا بلغ مبلغ
هذا خير . وأما أبو هريرة فقد ذكرنا عنه التخيير قبل ، فهذا ما حضرنا فيه عن الصحابة
رضي الله عنهم . وروينا عن عمرو بن عمر إذا بتم أخوين فلا تفرقوا بينهما .
وأما التابعون فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن
محمد بن سيرين عن شريح قال : الأم أرقق والاب أحق وقضى أن الصبي مع أمه
إذا كانت الدار واحدة ويكون معهم من النفقة ما يصلحهم . ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريج عن أبلج أن شريحا قضى بالصبي للجدّة إذا تزوجت أمه . ومن
طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : الأم أحق بالولد ما لم تتزوج فإذا
تزوجت أخذته أبوه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء سئل عن
ولد المكاتب والعبد من الحرّة فقال : الأم أحق به لأنها حرّة . ومن طريق ابن
وهب عن الليث بن سعد قال : نا يحيى بن سعيد أن المرأة إذا طلقت فهي أولى بالولد
الذكر والأنثى ما لم تتزوج فإذا خرج الوالد إلى أرض يسكنها فإن أولى بالولد وإن
كانوا صنفارا وإن هو خرج غازيا أو تاجرا فالأم أحق (١) بولدهما إلا أن يكون غرا
غزوة انقطاع . لأنهم عن تابع غير ما ذكرنا . وما نعلم استثناء الزواج في الأم
إلا عن شريح . والزهري . ويحيى بن سعيد الأنصاري إلا أن الزهري قضى به في ذلك
للأب وقضى به شريح للجدّة . فان قالوا : لعل الزهري قضى به للأب إذا لم يكن
له جدّة ولا خالة قلنا . ولعل شريحا إنما قضى به للجدّة إذا لم يكن للولد أب وما
وجدنا لإباحة رحيل الأب بالولد إلا عن يحيى بن سعيد وحده وكلام شريح في ذلك

وليس بالبين أف يكون أكذب من ادعى الاجماع في هذا ونموذ بالله من الخذلان واستسهال الكذب •

واما المتأخرون فان سفيان الثوري قال: ان تزوجت الأم فالحالة أحق، وقال الاوزاعي: اذا تزوجت الأم فالجدة للاب أحق بالولد فان لم تكن فالعم أحق بالولد من جدته أم أمه (١) قال طلقت الأم لم ترجع الى الحضانة، وقال مالك بن سعد: الأم أحق بالابن حتى يبلغ بمائتي سنين وبالبنت حتى تبلغ ثم الأب أولى بهما إلا أن تكون الأم غير مرضية فتتزع الابنة قبل ذلك، وقال الحسن بن حي: الأم أولى حتى تكعب (٢) الابنة ويقيم الغلام (٣) فيخير ان يربى بها أمها أو يختار قضى له بذلك، ثم ان بدا للولد والابنة بعد ذلك فأرادا الرجوع الى الآخر فذلك لهما فان تزوجت الأم فلا حق لها في الحضانة فان طلقت قبل وقت تخيير الولد والابنة (٤) عادت على حضانة الحضانة قال: فإذا بلغت الابنة مأونة فلها أن تسكن حيث شئت كذلك الابن اذا بلغ وأونس رشده، وقال أبو حنيفة: الأم أحق بالابن والابنة الصغيرين ثم الجدة أم الأم ثم أم الأب ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للام ثم اختف قوله فرقة قال ثم الحافة ثم الاخت الشقيقة ثم العمة وبه يأخذ زفر عور مرة قال ثم الاخت للاب ثم الحافة ثم العمة وبه يأخذ أبو يوسف، ثم يختلف قوله في أن الحافة الشقيقة أحق من الحافة للاب وان الحافة للاب أحق من الحافة للام والحافة للام أحق من العمة الشقيقة، والعمة الشقيقة أحق من العمة للاب وأن العمة للاب أحق من العمة للام، وقال أبو حنيفة: والكافرة والمؤمنة سواء قال: فالأم والجدة ان أحق بالجارية حتى تحيض وبالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس ثيابه وحده، وأما الأخوات والحالات والعمات فهن أحق بالجارية والغلام حتى يأكلا وحدهما ويشربا وحدهما ويلبسا ثيابهما وحدهما فقط، ولا حق لمن ذكرنا في الحضانة ان تزوجن إلا أن يكون زوج الجدة هو الجد ويكون زوج سائر من ذكرنا ذا رحم محرمة من الجارية والغلام فلا يسقط بذلك حق الحضانة لمن قال: وبعد كل من ذكرنا يجب الحضانة للاب ثم لاب الأب ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت للاب ثم للعم الشقيقة ثم للعم للاب قال: ولا حق في الحضانة للاخت للاب ولا للأم للام ولا للجد للام ولا للحال جملة ولا للرجل تكون قرابته من قبل الأم، وقد روى عن زفر ان الحالة أولى من الجدة للاب وان الاخت الشقيقة والاخت للام سواء

(١) في بعض النسخ أم أمه (٢) يقال كعبت الجارية — من بب دخل — بدا تنبها فهو (٣) يقع الغلام شب (٤) في النسخة رقم ١٤ ان مطلقها قبل تخيير الولد والابنة

لا تقدم احدا ماعلى الاخرى قالوا : فان امت (١) أو طلقت احدى من ذكرنا رجعت على حقها فى الحضانة . وقال مالك : الأم أحق بحضانة الولد ثم الجدة أم الأم ثم الحالة ثم الجدة من قبل الأب ثم الأخت ثم العمة ثم ابنة الأخ قال : وكل هؤلاء أحق بالذكر حتى يبلغ الحلم وبالأبنة حتى تزوج قال فان تزوجت الأم سقط حقها فى الحضانة فان كان زوج الجدة الجدل يسقط حقها فى الحضانة قال ثم بعد ابنة الأخ الأب ثم العصة وقال الشافعى : الأم أحق بالابن والابنة مالم تزوج ثم الجدة من قبل الأم وان علت ثم الأب ثم الجد أبو الأب وان علان ثم سائر العصة الأخ وابن الأخ والعمة وابن العم ثم الجدة أم الأب ثم أمهاتها ثم الجدة أم أب الأب ثم أمهاتها وان علت ثم الأخت الشقيقة ثم الأخت للاب ثم الأخت للام ثم الحالة الشقيقة ثم الحالة للاب ثم العمة قال : فاذا بلغ الصغير سبع سنين وهو عقل عقل مثله خير بين أبيه وأمه بحيث اختار جعل فان تزوجت الأم خرجت عن الحضانة فان أمت عادت إلى حقها فى الحضانة هو واختلفوا فى رجل الأب فقال أبو حنيفة : ان كان النكاح وقع فى مصر فأرادت المرأة أن تشخص بولدها الصغار قالوا له أبق (٢) فان سكنت فى غير الموضع الذى وقع فيه عقد النكاح فأرادت الرجوع إلى المكان الذى وقع فيه عقد النكاح فلها ذلك وهو فى ذلك أحق بهم من الأب ولها أن ترحلهم إلى ما يقرب من المصر الذى وقع فيه عقد النكاح إن كان يمكن عصة الولد أن ينهضوا إلى رؤية الصغير أو الصغيرة ويرجعوا من نهارهم ، وقال ابن أبى لى : نحو ذلك وقال مالك : للاب أن يرحل بينه اذا كان راحلا رحلة إقامة لا رجوع له صغارا كانوا أو كبارا قال : والعصة كالاب فى ذلك اذا مات الأب قال : وليس للام أن ترحلهم إلا البريد ونحوه ، وقال الليث والشافعى نحو ذلك .

قَالَ بومحمد : كل ما ذكرنا من حق الحضانة فى الزوجات فهو فى المالك المسييين والميمين كل ذلك سواء سواء لأن النصوص التى أوردنا تقتضى ذلك ولا يفسخ البيع لكن بخير من له ملك الصغير والصغيرة على أن يدعها عند من له حضانتها لأنه لم يات نص بفسخ البيع ، وقال أبو حنيفة لا يفرق بين الصغير والصغيرة وبين ذوى رحمهما المحرمة فان بيع الصغير أو الصغيرة دون ذوى رحمها أو ذات رحمه لم يفسخ البيع قال أبو يوسف : يفسخ فى الأم والولد خاصة ، وقال مالك والليث والشافعى : يفرق بين الصغيرين وبين كل ذى رحم محرمة إلا الأباوين فقط فلا يفرق بينهما وبين ولدهما ، وقال أحمد بن حنبل لا يفرق بين الصغيرين من السبي وبين ذوى رحمه المحرمة ، وقال محمد بن عبد الله

(١) بنتي جيتا هولد (٢) فى النسخة رقم ١٤ غالب أبق

ابن عبد الحكم لا يفرق بين الولد وأمه وإن كان بالغاً •
قال أبو محمد : انما أوردنا هذه الأقوال ليوثق على اتخاذها وتاقضها وفسادها
وانما استحسانات لا معنى لها وليظهر كذب من ادعى الاجماع في شيء من ذلك • وروينا
من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه عن عمر بن الخطاب
قال : إذا بتم أخوين فلا تفرقوا بينهما ناعمد بن سعيد بن نبات ناأحمد بن عوف الله
نا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن يشار نا عثمان بن عمر عن ابن أبي
ذئب عن سمع سالم بن عبد الله بن عمر يذكر عن أبيه انه قال : إذا بتم أخوين فلا
تفرقوا بينهما قلت له إذا لا يستدل القسم قال : لا اعتدل ، وعن عثمان رضى الله عنه أن
لا يباع السبي إلا أعشاشا ، وعن عمر بن عبد العزيز فسخ البيع بخلاف ذلك •

٢٠١٥ مسأله وإذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فهما أملاك بأنفسهما ،
و يسكنان أينما أحبّا فإن لم يؤمناعلى معصية من شرب خمر أو تهرج أو تخليط للاب أو
غيره من المصبة أو الحام أو اللجيران أن يمنعاهما من ذلك و يسكنهما حيث يشترقان
على أمورهما ، وقد ذكرنا قول ابن خنيفة ، والحسن بن يحيى يمثل هذا • برهان صحة قولنا
قول الله عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وتصويه عليه الصلاة والسلام قول
سلمان اعط كل ذى حق حقه ولا معنى للفرق بين الذكر والانثى في ذلك ولا مراعاة
زواج الابنة لانه شرع لم يأذن به الله تعالى وقد تزوج وهى فى المهد وقد لاتزوج
وهى بنت تسعين سنة ، ورب بكر أصلح وأنظر من ذوات الأزواج وبضرورة المحس
يدرى كل أحد أن الزواج لم يزدما عقلا لم يكن ولا صلاحا لم يكن وأما اذا ظهر من
الذكر أو الانثى تخليط أو معصية فالتنع من ذلك واجب لقول الله تعالى : (كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله) وقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا
على الاثم والعدوان) وقوله تعالى : (ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون
بالعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) •

٢٠١٦ مسأله وان كان الأب : والام محتاجين إلى خدمة الابن أو
الابنة التاكح أو غير التاكح لم يجر للابن ولا للابنة الرحيل ولا تضيق الابوين
أصلا وحقهما أوجب من حق الزوج والزوجة فان لم يكن بالاب والام ضرورة الى
ذلك فللزواج ارسال امرأته حيث شاء ما لا ضرر عليهما فيه • برهان ذلك قول الله عن
وجل : (ان اشكر لى ولو الديك) فقرن تعالى الشكر لها بالشكر لعز وجل ، وقوله
تعالى : (وان جاهداك على أن تشرك بي ، ليس لك به علم فلا تقطعها وصاحبها فى

الدنيا مرموفا) فافترض الله عز وجل أن يصحب الابوين بالمعروف وان كانا
كافرين يدعوته إلى الكفر ومن ضيعهما فلم يصحبهما في الدنيا مرموفا، وقوله تعالى:
(وبالوالدين احسانا إما يلفظن عندك الكبير أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا
تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) الآية، وقد
ذكرنا آنفا قول الرجل لرسول الله ﷺ: «من أحق الناس بحسن الصحبة؟ قال:
أمك ثم أمك ثم أباك»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «عقوق الوالدين من الكبائر»
وقد اختلف قوم فيما ذكرنا (١) واحتجوا بأخبار ساقطة ه منها خبر رويته من
طريق الحارث بن أبي أسامة عن يزيد بن هارون عن يوسف بن عطية عن ثابت البناني
عن أنس بن مالك أن رجلا غزا وترك امرأته علوا وأبوها في سفلى وأمرها أن
لا تخرج من بيتها فاشتكى أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في أمره فقال لها:
اتقي الله وأطيعي زوجك ثم كذلك إذ مات أبوها ولم تشهد فقال رسول الله ﷺ
إن الله غفر لأبيك بطواعيتك لزوجك ه يوسف بن عطية متروك الحديث ولا يكتب
حديثه ه ومن طريق مسدد عن عبد الواحد بن زياد عن ليث بن أبي سليم عن عطاء
عن ابن عمر ه سئل رسول الله ﷺ عن حق الرجل على زوجته؟ فقال كلامه أن
لا تخرج من بيتها إلا بأذنه فإن فعلت لنتنها ملائكة الله وملائكة الرحمة وملائكة
المذاب حتى ترجع إلى بيتها أو تتوب قبل يارسول الله ﷺ قال: وإن ظلمها، ليث
ضعيف وحاش لله أن يبيع رسول الله ﷺ الظلم وهي زيادة موضوعة ليست ليث بلا
شك ه ومن طريق قاسم بن أصبغ ناين أبي العوام ثنا عبيد بن اسحاق هو العطار -
ناحيان بن علي العنزي عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن بريدة ه أن رسول الله ﷺ قال:
لو كنت أمر بشرا أن يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها تعظيما لحقه ه
ومن طريق وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل عن رسول الله ﷺ
مثله حرفا حرفا ليس فيه تعظيما لحقه ه ومن طريق خلف بن خليفة عن حفص بن
أشيم أنس بن مالك عن أنس عن رسول الله ﷺ: «لو صلح لبشر أن يسجد لبشر لامرت
المرأة أن تسجد لزوجها من عظيم (٢) حقه عليها» ه ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عون
نا اسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك بن عبد الله القاضى عن حصين عن الشعبي عن
قيس بن سعد عن رسول الله ﷺ: «لو كنت أمر أحدا أن يسجد لأحد لامرت
النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق» نا أحمد بن محمد بن أحمد

(١) في المتن رقم ١٤ وقد غلط قوم ما ذكرنا (٢) في المتن رقم ١٤ من نظم

ابن الجسور ناخذ بن الفضل الدينوري ناخذ بن جرير الطبري نا ابراهيم بن المستر نا وهب ابن جرير بن حازم نا موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن سراقه بن جهم انه سمع رسول الله ﷺ يقول : « لو كنت امر احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها » .

قال أبو محمد : كل هذا باطل . أما حديث بريرة فقيه عيد من اسحاق يعرف بمطار المطلقات كوفي يحدث بالباطل ليس بشيء وهو الذي استندوا به صيانكم شراركم ، وهذا هو الكذب البحت لصحة قول رسول الله ﷺ : « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ، وأما حديث معاذ فمقطع لأن ابا غيلان لم يلق معاذ ولا ادركه . وأما حديث انس فقيه حفص بن اخي انس ولا يعرف لانس ابن اخ اسمه حفص ولا اخ لانس إلا البراء بن مالك من ابيه ، وعبد الله بن ابي طلحة من امه ولا يعرف لواحد منهما ولد اسمه حفص ، وخالف بن خليفة ليس بالحافظ ، وأما حديث سراقه ابن جهم فمقطع لأن علي بن رباح لم يدرك سراقه قطه وأما حديث قيس بن سعد فقيه شريك بن عبد الله القاضي وهو مدلس يدلل المنكرات عن لاخير فيه الى الثقات . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا شعيب بن شعيب بن اسحاق نا عبد الوهاب حدثني شعيب بن اسحاق نا الاوزاعي اخبرني يحيى - هو ابن سعيد الانصاري - ان بشير بن يسار اخبره ان عبد الله بن محسن اخبره عن عمه له « انها ذكرت زوجها لرسول الله ﷺ فقال لها عليه الصلاة والسلام : انظري ان أنت منه فانه جنتك أو نارك » . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن منصور ، واحمد ابن سليمان . ومحمد بن بشار . ومحمد بن المثنى . ويونس بن عبد الاعلى . ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال قتيبة : نا الليث بن سعد وقال محمد بن منصور : نا سفيان ابن عيينة : وقال احمد بن سليمان نا يعلى ويزيد وقال ابن المثنى . وابن بشار نا يحيى ابن سعيد القطان وقال يونس نا ابن وهب ارنا مالك وقال ابن عبد الحكم نا شعيب ابن الليث نا الليث وقال يونس نا خالد عن سعيد بن ابي هلال ثم اتفق الليث . وسفيان . ويعلى . ويزيد . ويحيى . ومالك . وابن ابي هلال . كلهم عن يحيى بن سعيد الانصاري عن بشير بن يسار عن حصين بن محسن عن عمه له عن النبي ﷺ بمثله ، وهكذا روياه من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصاري عن حصين بن محسن فذا كله لا يصح لأن عبد الله بن محسن وحصين بن محسن مجهولان لا يدري أحد منهما « ومن طريق احمد بن شعيب ارنا محمد بن غيلان نا أبو احمد - هو الزهري - نا مسعر - هو

ابن كدام - عن أبي عتبة عن عائشة أم المؤمنين قالت : سألت النبي ﷺ أى الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها قلت فأى الناس أعظم حقا على الرجل ؟ قال أمه .

قال أبو محمد : أبو عتبة مجهول لا يدري من هو والقرآن كما أوردنا والثابت عن رسول الله ﷺ كما صدرنا به يعطل هذا . ومن طريق أحمد بن شعيب أرونا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي نا جعفر بن عون حدثني ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى ابن حبان عن نهار العبدى - مدنى لا بأس به - عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « حق الزوج على زوجته لو كانت به قرحة فلعستها ما أدت حقها » . ربيعة بن عثمان مجهول . ومن طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بنسائلكم من أهل الجنة الودود الولود البؤود على زوجها التي إذا أدت أو أوديت جاءت حتى تأخذ بيد زوجها ثم تقول والله لأأذوق عضيا حتى ترضى » هذا خبر لا بأس به وهكذا فى كتابي عضيا بالضاد وهو عظيم القوس ولا مدخل له هنا ومن طريق أحمد بن شعيب أرونا عمرو بن منصور نا أحمد بن محبوب نا سرار بن جشم بن قيس البصرى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو نا الناص قال قال رسول الله ﷺ : « ولا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر زوجها وهي لا تستغنى عنه » قال أحمد بن شعيب . سرار بن جشم ثقة هو ويزيد بن زريع مقدمان فى أبي عروبة هكذا بالسین ورائين .

قال أبو محمد : هذا حديث حسن والشكر لكل محسن واجب . ومن طريق أحمد ابن شعيب أرونا عمرو بن علي نا يحيى - هو ابن سعيد القطان نا ابن عجلان نا سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه سئل عن خير النساء فقال : « التي تطيع زوجها اذا أمر وتسر إذا أنظر وتحفظه نفسها وماله » هذا خبر صحيح وقد صح ما روينا من طريق مسلم نا أحمد بن المثنى نا أحمد بن جعفر نا شعبة عن زيد الألباني عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : « لا طاعة فى معصية إنما الطاعة فى المعروف » . وأما السلف فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل غاب عن امرأته ولم تكن استأذنته فى الخروج أنخرج فى طواف الكعبة أو فى عيادة مريض ذى رحم أو أبوها يموت ؟ فأتى عطاء أن يخرج فى شيء (١) من ذلك قال ابن جريج : وأقول أنا : أتى كل ذى رحم قريب .

(١) فى اللسنة رقم ١٦ « أن يرخص فى شيء »

الرضاع

٢٠١٧ مسألة والواجب على كل والدة حرة كانت أو أمية عصمة زوج أو في ملك سيد أو كانت خلوا منهما الحق ولدها بالذي تولد من مائه أو لم يلحق أن ترضع ولدها أحبت أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجبر على ذلك إلا أن تكون مطلقة فإن كانت مطلقة لم تجبر على ارضاع ولدها من الذي طلقها إلا أن تنשא في ذلك فلها ذلك أحب إليه أم كرهه أحب الذي تزوجها بعده أم كرهه فإن تأسرت هي وأبو الرضيع أم والدة بنت يسترضع لولده امرأة أخرى ولا بد إلا أن لا يقبل الولد غير ثديها فتجبر حينئذ أحبت أم كرهت أحب زوجها إن كان لها مكرهه فإن مات أبو الرضيع أو انفس أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم على ارضاعه إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فإنه يسترضع له غيرها ويتبع الأب بذلك إن كان حي أو له مال فإن لم تكن مطلقة لكن في عصمته أو منسوخة النكاح منه أو من عقد فاسد . مجهل فائق أبوه وهي على ارضاعه وقبل غير ثديها فذلك جائز فإن أراد أبوه ذلك ثابت هي الا ارضاعه فلها ذلك فإذا أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الوالد لم يكن لها ذلك وأجبرت على ارضاعه قبل غير ثديها أو لم يقبل غير ثديها إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فعلى الوالد حينئذ أن يسترضع لولده غيرها فإن لم يقبل في كل ذلك إلا أدى أمه أجبرت على ارضاعه إن كان لها لبن لا يضر به فإن كان لأب له أما بفساد الوطء بزنا أو اكراه أو لعان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه واماندات أبوه فالأم تجبر على ارضاعه إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فيسترضع له غيرها سواء في كل ذلك كان للرضيع مال أو لم يكن فإن كان له أب أو أم فأراد الأب فصاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فصاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراده منهما قبل تمام الحولين فإن في ذلك ضرر بالرضيع أو لم يكن فإن أراد اجمعا فصاله قبل الحولين فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لمرض به أو لضعف بنيه أو لأنه لا يقبل الطعام لم يجز ذلك لها فإن كان لا ضرر على الرضيع في ذلك فلهما ذلك فإن أرادا التناهي على ارضاعه بعد الحولين فلهما ذلك فإن أراد احدهما بعد الحولين فصاله أو في الآخر منهما فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لم يجز فصاله وكذلك لو اتفقا على فصاله وإن كان لا ضرر على الرضيع في فصاله بعد الحولين فأبى الأبوين أراد فصاله بعد تمام الحولين فله ذلك هذا حق الرضيع والحق على الأبوين في ارضاعه وأما الواجب

للأم في ذلك فإن كان الولد لا يلحق بنسبه بالذى تولد من مائه أو كان أبوه ميتا أو غائبا حيث لا يقدر عليه ولا وارث الرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لها على أحد من أجل إرضاعه فإن كانت في عصمته بزواج صحيح أو ملك بين صحيح فملى الوالد نفقتهما أو كسوتهما فقط كما كان قبل ذلك ولا مزيد ، وإن كانت في غير عصمته فإن كانت أم ولده فاعتقها أو منفسخة النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح ينفسخ به بعد صحته أو موطوءة بمقد فاسد مجهل يلحق فيه الولد بإلده أو طلقها طلاقا رجعيا وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة فقط ولا مزيد ، فإن كان فقيرا كلفت إرضاعه ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غاب وله مال واستع اتبع بالنفقة والكسوة متى قدر له على مال ، فإن كانت مطلقة ثلاثا وأتمت عدتها من الطلاق الرجعى بوضعه فلها على أبيه الأجرة في إرضاعه فقط فإن رضيت هى بآجرة مثلها فإن الأب يجبر على ذلك أحب أم كره ولا يلتفت إلى قوله أنا وأجد من رضعه بأقل أو بلا آجرة ، فإن لم ترض هى إلا بأكثر من آجرة مثلها وإن الأب إلا آجرة مثلها فهذا هو العاشر وللأب حيثئذان يسترضع غيرها ولولده إلا أن لا يقبل غير نفسها أولا يجد الأب إلا من لبنها مضر بالرضيع أو كان الأب لاما له فتجبر الأم حيثئذ على إرضاعه وتجبر هى والوالد على آجرة مثلها إن كان له مال والا فلا شيء عليه ، وعلى ما ذكرنا أنه يجب على الوالد في الرضاع من آجرة أو رزق أو كسوة فهو واجب عليه إن الرضيع مال أو لم يكن كانت صغيرة زوجها أبوها أو لم تكن بخلاف النفقة على النطعمة أو النظيم ، فإن مات الأب فكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد من كسوة أو نفقة أو آجرة وللرضيع وراثته فهو على وارث الرضيع على عددهم لا على مقادير موارثهم منه والأم من جملتهم والزوج إن كان زوجها أبوها من جملتهم سواء كان للرضيع مال أو لم يكن بخلاف كسوته ونفقته إذا أكل الطعام فإن لم يكن له وارث فرضاعه على الأم وأرثته كانت أو غير وأرثته ولا شيء لها من أجل ذلك في مال الرضيع بخلاف وجوب نفقتها في ماله إن كان له مال ولا مال لها فإن كانت مملوكة وولدها عبدا لسيدها أو لغير سيدها فرضاعه على الأم بخلاف كسوته ونفقته إذا استغنى عن الرضاع فإن كانت مملوكة وولدها حر فإن كان له أب أو وارث فالنفقة والكسوة أو الأجرة على الأب أو على الوارث كما قدمنا فإن لم يكن له أب ولا وارث فرضاعه على أمه فإن ماتت أو مرضت أو أضر بلبنها أو كانت لابن لها ولا مال لها فملى بيت مال المسلمين فإن منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : برهان كل ما ذكرنا منصوص في قول الله عز وجل : (والولادات يرضعن أولادهم حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان ارادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وان اردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلبتم ما آتيتن بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير) وفي قوله تعالى : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا يتدبر لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فإذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو أفارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) فهذه صفة الطلاق الرجعي بلا شك ، ثم ذكر الله تعالى العدة بالاقراء والشهور ، ثم قال عز وجل : (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن) الى قوله (سيحمل الله بعد عسر يسرا) وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا هذا ان قوله تعالى : (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن - لتضييقا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن) قد بين حديث فاطمة بنت قيس انه عز وجل انما اراد به المطلقات طلاقا رجعيا لا المطلقات ثلاثا فكل ما قلنا فانه منصوص في الآيات المذكورات بلا تأويل ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون بان ذلك فصلا فصلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم • أما قولنا في أول المسألة الواجب على كل حرة أو أمة في عصمة زوج كانت أو في ملك سيد أو غلو منها لحق ولدها بالثني قوله من مائة أو لم يلحق ان ترضع ولدها احبت ام كرهت ولو اتها بنت الخليفة وتغير على ذلك فنقول الله تعالى : (والولادات يرضعن أولادهم حولين كاملين لمن اراد أن يتم الرضاعة) وهذا عموم لا يخل ل احد ان يخص منه شيئا الا ما خصه نص ثابت والاثبات كذب على الله تعالى ، فان قيل : هذا خبر لا أمر قلنا هذا أشد عليكم اذ أخبر عز وجل بذلك فبخالف خبره ساع في تكذيب ما أخبر الله عز وجل وفي هذا ما فيه ، وهذا قول ابن أبي ليلى . والحسن بن يحيى وأبي ثور ، وأبو سليمان ، وأصحابنا اختلف فيه من مالك مرة قال مثل قولنا ومرة قال الشريعة لا تجبر على ذلك هوذا قول في غاية القصد لان الشرف هو التقوى فرب ما شعبة أو عشمية بنت خليفة تموت هزلا ووب زنجية

أو بنت غية قد صارت حرة ملك أو أمه ، وقال أبو حنيفة : لا تجبر الام على الرضاع وهذا خلاف مجرد القرآن ، واما قولنا الا ان تكون مطلقة فان كانت مطلقة فانها لا تجبر على ارضاع ولدها من الذى طلقها الا ان تشاء ، هي ذلك فان شئت هي ذلك فذلك لها أحب ذلك الذى طلقها أو أبى أحب ذلك زوج ان كان لها أو أبى فقول الله تعالى في سورة الطلاق بعد ذكر المعتدات (فان ارضعن لكم فأتوهن أجورهن واثمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له أخرى) فلم يخص تعالى ذات زوج من غيرها ولا جعل في ذلك خيار اللاب ولا الزوج بل جعل الارضاع الى الامهات وفي هذا خلاف قديم رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابى اسحاق الشيباني قال : أتى عبدالله بن عتبة بن مسعود في رجل تزوج امرأة ولها ولد ترضعه فأتى الزوج أن ترضعه فقضى عبدالله بن عتبة أن لا ترضعه قلنا : حكم حكما لا دليل على صحته ، ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومن احتج ههنا بهذا فيجوز ذكر له ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناسليان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال أتى عبدالله بن عتبة بن مسعود في رضاع صبي فقضاه في مال الغلام وقال لوليه : لو لم يكن له مال لا لزوجتك ، الاقرأ [وعلى الوارث مثل ذلك] هـ واما ما حدث عن عمر بن أنس المذني نا أبو ذر الهروي نا عبدالله بن أحمد بن حنبل نا إبراهيم بن خريم نا عبد بن حميد نا روح عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين نا عبدالله بن عتبة بن مسعود قضى بنفقة الصبي في ماله وقال لوارثه : لو لم يكن له مال لتقضيت بالنفقة عليك ، الاقرأ (وعلى الوارث مثل ذلك) . فقد قلده عبدالله بن عتبة في قول اخطأ فيه لابرهان له على صحته فليقبه فيما أصاب فيه ووافق القرآن وهم لا يفعلون ذلك ، فان قالوا : انما تزوجها للوطء قلنا نعم فكأن ما ذا وانما ولده لترضعه بحق الصبي قبل حق الذي تزوجها بعد إن ولده ولا يمنعه ارضاعها ولدها من وطئها لها ، واما قولنا فان تعاسرت هي وأبو الرضيع أمر الوالدان يسترضع ولده امرأة أخرى ولا بد فقول الله عز وجل في الآية المذكورة : (وان تعاسرتم فسترضع له أخرى) والمحط بالآية والامهات ينص القرآن (١) هـ

واما قولنا الا ان لا يقبل الولد غير ثديها فتجبر حينئذ على ارضاعه أحب أم كرهت أحب زوجها أم كره أحب أبوه أم كره فقول الله عز وجل : (قد خسر الذين)
 قتلوا أولادهم سفها بغير علم) وقلوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الائمه والمدون) وقوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولوده بولده وعلى الوارث مثل ذلك) وهذه هي المضارة حقاً ، وصح عن رسول الله ﷺ « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » ورواه من طرق شتى متواترة في غاية الصحة ، منها من طريق وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي عن رسول الله ﷺ « وأما قولنا : فان مات أبو الرضيع أو أفلس أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم أيضاً على ارضاعه إلا أن لا يقبل ثديها أو لا يكون لها لبن أو كان لبنها مما يضر به فانه يسترضع له غيرها فلما ذكرنا في الفصل الذي قبل هذا متصلاً به نصاً وبقية الأب بذلك إن كان حياله مال لأن الحق عليه في ذلك * وأما قولنا فإلزم تكن مطلقة لكن في عصمته أو منسوخة النكاح منه أو من عقد فاسد مجهول أو أم ولد اعتقت فاتفق أبوه وهي على استرضاعه وقيل غير ثديها فذلك جائز فقول الله عز وجل : (وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم) وهذا خطاب من الله تعالى لمن الأولاد لهم وم الآباء والأمهات بلا شك * وأما قولنا فان أراد أبوه ذلك وأبت الأم الآن ترضعه هي فها ذلك فان أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبي الولد لم يكن لها ذلك وأجبرت على ارضاعه فلان إرادة الأب والأم لم يتفق على الاسترضاع له ولم يجعل الله تعالى ذلك إلا بإرادتهما وأما قولنا إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فعلى الوالد حينئذ أن يسترضع له غيرها فان لم يقبل في كل ذلك إلا ندى أمه (١) أجبرت على ارضاعه إن كان لها لبن لا يضر به فلما ذكرنا آخفاً من قوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولوده بولده) مع سائر ما ذكرنا في ذلك الفصل * وأما قولنا فان كان لأب له إما بفساد الوطء بزنا أو إكراه أو إلمان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه ، وإما قد مات أبوه فلا لم تجبر على ارضاعه فقول الله تعالى : (ولا تضار والدة بولدها) ولما ذكرنا مع هذه الآية في ذلك الفصل * وأما قولنا : إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فسترضع له غيره سواء كان في ذلك كله للرضيع مال أو لم يكن فلما ذكرنا من قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وما أوردنا في وجوب الرحمة وأما قولنا فان كان له أب أو أم فاراد الأب فضاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فضاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراده منهما قبل تمام الحولين كان في الفصال (٢) ضرراً بالصغير أو لم يكن ، فان أرادوا جميعاً فضاله قبل الحولين فان كان لا ضرر في ذلك على الرضيع فلها ذلك فان في ذلك

(١) في النسخة رقم ١٦ الاصل (٢) في النسخة رقم ١٦ في الفصيل

ضرر على الرضيع لمرض به أو لضعف بنيته أو لأنه لا يقبل الطعام لم يجر له ذلك فلقول الله عز وجل: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ولقوله تعالى: (فإن أرادوا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) . وأما مراعاة ضرر الرضيع فلما ذكرنا من قوله تعالى: (لأنضار والده بولدها ولا مولوده بولده) مع ما ذكرنا مع هذه الآية هنالك . وأما قولنا فإن أرادت الأم أو الأب التباي على إرضاع الرضيع بعد الحولين فلهما ذلك فإنه لم يأت نص بالمتنع من ذلك ولا بأن هذا من حقوق زوج أن كان لها وهو صلة لأنها وقد أوجب الله تعالى صلة الرحم فليس لاحد منهما عما أوجب الله تعالى عليها للثابت عن رسول الله ﷺ ولا طاعة في معصية . . . وأما قولنا : فإن كان الولد لا يلحق نسبه بالذي تولد منه أو كان أبوه ميتا أو غائبا حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لماعلى أحد من أجل الرضاعة لقول الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وليس ههنا مولوده ولا وارث فهو عليها ققط . . . وأما قولنا : فإن كانت في عصمة الأب بزواج صحيح أو ملك يمين صحيح فملى الوالد فقته وكسوته كما كان قبل ذلك ولا مزيد فلقول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) . . . وأما قولنا : فإن كانت في غير عصمة فإن كانت أم ولد فاعتقها أو منسختها النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح ينسخ به بعد صحته أو موطوءة بعد فاسد بهل يلحق فيه الولد بوالده أو طلقها طلاقا رجعا وهو رضيع فلها في ذلك على والده النفقة والكسوة بالمعروف ققط وهو للطلقة مدة عتقها فإن كان فقيرا كلفت إرضاع الولد ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غلب وله مال اتبع بالنفقة والكسوة متى قدر عليه أو على مال له، وكذلك إن امتنع وله مال لقوله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وإذا أوجب الله تعالى ذلك لها نهر دين عليه أن كان له مال فإن لم يكن له مال فقول الله عز وجل : (لا يكلف الله فسا إلا ما آتاهما) وإذا لم يكلف شيئا فلا وز أن يقبح أن يسر بما لم يكلفه قط لكن أن يسرو الرضاع متباد كلف من حين يسره . . . وأما قولنا : فإن كانت مطلقة ثلاثا أو أتمت عدة الطلاق الرجعي بوضعه فليس لها على أبيها شيء طلاقه لها ثلاثا أو آخر ثلاث أو أتمت عدتها من الطلاق الرجعي الأجرة الرضاع ققط فقول الله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن لم يرضعن لكم فأتوهن أجورهن) وقد بينا قبل أن هذا النص إنما هو

في المطلقات طلاقا رجعيا فقط بحديث فاطمة بنت قيس . وأما قولنا : فان رضيت هي بأجرة مثلها فان الأب يجبر على ذلك أحب أم كره . ولا يلتفت الى قوله : أنا أجد من يرضعه بأقل أو بلا أجرة ، فلقوله تعالى : (فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن واتمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له أخرى) فأوجب الله تعالى لمن الأجرة الا مع التعاسر والتعاسر لغة العرب التي بها نزل القرآن فعل من فاعلين فاذا قمت هي بأجرتها التي أوجبها الله تعالى لها بالمعروف فلم تعاسره واذا لم تعاسره فهي على حقها في الأجرة المؤتمرة بالمعروف . وأما قولنا فان لم ترض هي إلا بأكثر من أجرة مثلها وأبى الأب إلا أجرة مثلها فهذا هو التعاسر وللأب حيثن أن يسترضع لولده غيرها بأجرة مثلها أو بأقل أو بلا أجرة ان وجد . وأما قولنا إلا أن لا يقبل غير نسيها أو لا يجده الأب الا من لبنها مضرب الرضيع أو من نضيعه أو أن الأب لا مال له فتجبر الأم حيثن على ارضاعه وتجهير هي والوالد حيثن على أجرة مثلها ان كان له مال والا فلا شيء عليه فلما ذكرنا من قول الله عز وجل : (وان تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهها سيجعل الله ببد عسيراً) ولما ذكرنا من قوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) ولما ذكرنا من وجوب الرحمة ، وأما قولنا كل ما ذكرنا انه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو كسوة أو نفقة وهي الرزق فهو واجب عليه كان الرضيع مال أو لم يكن صغير فكانت أولم تكن زوجها أبوها أو لم يكن بخلاف النفقة على الفطيم أو الفطيمة فلان الله عز وجل أوجب كل ما ذكرنا ولم يستثن أن الرضيع مال ولا ان كانت صغيرة ولها زوج وما كان ربك نسيا . وأوجب عز وجل أن يتفق على كل أحد من ماله وعلى الزوج للزوجة ولا يجوز ضرب أو امر الله تعالى بعضها ببعض لقوله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) . وأما قولنا فان مات الأب فكل ما ذكرنا انه يجب على الوالد من نفقة أو كسوة أو أجرة فهو على وارث الرضيع ان كان له وارث على عدمه لا على قدر موارثهم منه لو مات والأم من جلتهم ان كانت ترثه ان مات وزوج الصغيرة المرضع أيضا من جلتهم إن كان يرثها لو ماتت سواء كان الرضيع أو الرضية (١) مال أو لم يكن بخلاف نفقتها وكسوتها ببد الفطام فلقول الله عز وجل (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار

والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك (فان قيل : إنما على الوارث ان لا يضار وقد روى ذلك عن ابن عباس من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف قلنا نعم . ومن المضارة ترك الرضيع يضيع ، وكيف وقوله تعالى (مثل ذلك) لا يختلف أهل العلم بالغة العربية التي بها خاطبنا الله عز وجل في ان ذلك اشارة الى الأبعد لا إلى الاقرب فصح انه اشارة الى الرزق والكسوة يقينا وقد ذكرنا من قال بهذا في كتاب النفقات من ديواننا هذا فأغنى عن إعادته كغفر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت . وغيرهما ، ولا حجة لمن خالف ذلك مع القرآن ، وهذا مما خالفوا فيه عمر . وزيد بن ثابت ولا يعرف لما في ذلك مخالف من الصحابة . رضى الله عنهم وهم يشنعون هذا اذا وافق أهواءهم ، وأما قولنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على الأم واثمة كانت أو غير واثمة . لا شيء . لما من أجل ذلك في مال الرضيع ان كان له مال بخلاف نفقته بعد الفطام ان كان له مال فقول الله عز وجل (لا تضار الودة بولدها) وقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) ، وأما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها عبد لسيدها او لغيره فرضاعه على الأم بخلاف نفقته وكسوته بعد الفطام فلهذين النصين المذكورين أيضا وليس السيد وارثا لعبده لانه يخذ ماله وان كان كافرا بعد موته ، وإما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها حرة فان كان له أب أو وارث فالنفقة لها والكسوة والاجرة على الاب أو على الوارث كما قدمنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على أمه فلما ذكرنا أننا فأغنى عن إعادته وبالله تعالى التوفيق . وإما قولنا : فان ماتت أو مرضت أو اضربه لبنها أو كانت لابن لها ولا مال لها فرضاعه على بيت المال فان منع فعل الجيران يحرم الحاكم على ذلك فقول رسول الله ﷺ : من ترك ديناً أو ضياعاً قاتل أو على ، أو كما قال ﷺ ، ولقول الله تعالى : (وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب) وهذا من الأحسان المقترض المأمور به والله تعالى التوفيق . ثم كتاب الطلاق وما دخل فيه والحمد لله كثيرا وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل .

﴿ كتاب الدماء والقصاص والديات ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على محمد وآله)

٢٠١٨ مسأله : لا ذنب (١) عند الله عز وجل بعد الشرك أعظم من شيئين

(١) في الصفحة رقم ١٦ قال أبو محمد رضى الله عنه : لا ذنب الخ بدل « مسأله »

أحدهما تعمد ترك صلاة فرض (١) حتى يخرج وقتها ، والثاني قتل مؤمن أو مؤمنة عدوا بغير حق . أما الصلاة فقد ذكرناها في كتاب الصلاة . وأما القتل فقال عز وجل : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ) وقوله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمداً جزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) ، روينا من طريق البخاري نا علي - هو ابن عبد الله - نا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصي عن أبيه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ : لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً قال البخاري : ونا أحمد ابن يعقوب نا إسحاق - هو ابن سعيد المذكور - عن أبيه أنه سمعه يحدث عن ابن عمر أنه قال : « إن من ورطات الأمور التي لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها منك الدم الحرام بغير حله » .

٢٠١٩ مسألة : والقتل قسبان عمد وخطأ . برهان ذلك الآتيان اللتان ذكرنا أنفسنا فلم يجعل عز وجل في القتل قسماً ثالثاً ، وادعى قورمان هنا قسماً ثالثاً وهو عمد الخطأ وهو قول قاسد لأنه لم يصح في ذلك نص أصلاً وقد بينا سقوط تلك الآثار في كتاب الاتصال والحد لله رب العالمين ، مع أن الحنفيين والشافعيين الثقاتين يشبه العمد هم مخالفون لتلك الآثار الساقطة التي موها بها فيما فيها من صفة الدية وغير ذلك على ما بينا في غير هذا الموضع ، وهو عندهم ينقسم قسمين ، أحدهما ما تعمد به المراه بما قد يمت من مثله وقد لا يمت من مثله .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا عمد وفيه القود أو الدية كما في سائر العمد لأنه عدوان ، وقال عز وجل : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) والثاني ما تعمد به بما لا يموت أحد أصلاً من مثله فهذا ليس قتل عمد ولا خطأ ولا شيء فيه الا الأدب فقط . ومن عجائب الأقوال ههنا أن الحنفيين يقولون : من أخذ حجراً من قطار فضرب متعمداً رأس مسلم ثم لم يزل يضربه حتى شذخ رأسه كاه فانه لا قود فيه وليس قتل عمد ، وكذلك لو تعمد ضرب رأسه بعد غليظ حتى يكسره كله ويسيل دماغه ويموت ولا فرق . وقال المالكيون : من ضرب بيده في فخذ مسلم فأتى المضروب أثر الضربة فقيه القود يقتل الضارب . وسماع هذين القولين يكفى من تكلف الرد عليهما .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فالخطأ من رمى شيئاً فاصاب مسلماً لم يرد به بما قد يمت

من مثله فأتى المصاب أو وقع على مسلم فات من وقته فهذا كله لا خلاف في أنه قتل خطأ لا قود فيه أو قتل في دار الحرب انسان يرى أنه كافر فاذا به مسلم أو قتل انسان متأولا غير مقلد وهو يرى أنه على الحق فاذا به على الخطأ . برهان قولنا (١) في القاتل في دار الحرب قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) من ههنا معنى في لأنه لا خلاف بين أحد في أن قوما كفارا حربيين أسلم منهم انسان وخرج إلى دار الاسلام فقتله مسلم خطأ فان فيه الدية لولده والكفارة فصحيح بذلك ما قلنا والحمد لله رب العالمين . وأما المتأول فلما روينا من طريق أبي داود السجستاني ما مسدد نايجي بن سعيد القطان ناين أبي ذئب حدثني سعيد - هو ابن أبي سعيد المقبري - سمعت أبا سريح السكبي يقول : قال رسول الله ﷺ : يا معشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل وإنى عافاه ومن قتل له بعد مقاتله هذه قتيل فافله بين خيرتين أن ياخذوا العقل وبين أن يقتلوا .

قَالَ ابْنُ مَجَرٍّ رضي الله عنه : فلا شك أن خزاعة قتلوه متأولين أن لهم قتله وهكذا يقول فيمن قامت عليه الحجة من النص ثم قتل متأديا على تأويله الفاسد المخالف للنص أو على تقليد من تأول فاختلط عليه التوهم هذا الخبر زائد على خبر أسامة بن زيد . وخالفه رضي الله عنهما في قتل خالد من قتل من بني جذيمة متأولا ، وفي قتل أسامة الرجل الذي قال لا إله الا الله ، والزائدة لا يجوز تركها .

٢٠٢٠ مسأله ولا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من عقله ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان ، وهؤلاء ، والبهاائم سواء لما ذكرنا في الطلاق وغيره من الخبر الثابت في رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق (٢) والسكران لا يعقل . وقد ذكرنا خبر حمزة رضي الله عنه في قوله لرسول الله ﷺ ما لوقاله في صحته لمخرج بذلك عن الاسلام وعصره فأتى على رضي الله عنه فلم يجعل رسول الله ﷺ في ذلك ملامة ولا غرامة ، وقال بعضهم : لو كان هذا ماشاء واحد أن يقتل أحدا لم يفسد ماله الاتساع حتى يبلغ ما يريد فقتلنا لهم : فقولوا هذا الكلام في المجنون فقولوا لو كان هذا ماشاء أحد أن يقتل أحدا أو يتلف ماله الاتساع وتجنن حتى يبلغ من ذلك ما يريد ولا فرق ، فقالوا : ومن يعرف أنه سكران قتلنا ومن يعرف أنه مجنون .

(١) في النسخة رقم ١٦ برهان ذلك (٢) في النسخة رقم ١٦ حتى يبرأ

قال أبو محمد رضى الله عنه : والحق المتين في هذا ان الاحكام لازمة لكل بالغ حتى يوقن انه ذاهب العقل مجنون أو سكره وأما ما لم يوقن ذلك فلا احكام له لازمة وحال ذهاب العقل بأحد هذين الوجوه لا يخفى على من يشاهده ؛ وقد وافقنا المخالفون لنا في هذا المكان على ان لا يؤخذ السكران بارتداده عن الاسلام وهذا اشنع من كل ما سواه ، فان قالوا : فما جعلتم في ذلك دية قطا لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم واموالكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام » فاموال النجسي والمجنون والسكران حرام بذير نص كتحريم دمائهم ولا فرق ولا نص في وجوب غرامة عليهم اصلا ، وجاءت من دون رسول الله ﷺ في ذلك آثار أما الصبي فجاء عن علي بن ابي طالب اثر بان ستة صبيان تنافطوا في النهر ففرق اعدام فشهد اثنان على ثلاثة وشهد الثلاثة على الاثنين فجعل على على الاثنين ثلاثة أخماس الدية وجعل على الثلاثة خمسي الدية وهذا لا يصح البتة لانه من رواية تسعة بن كميل أو خاد بن ابي سليمان ان علي بن ابي طالب وكلامهم يولد الأبعد موت على ، ومن طريق الخجاج بن ارضاء وهو هالك ثم توضح لكان المالكيون والحنيفيون والشافعيون مخالفين له وإنما يكون الشيء حجة على من ضححه لا على من لم يضححه ، وروى ايجاب التزامة على عاقلة الصبي عن الزهري . وحاد بن ابي سليمان و ابراهيم النخعي . وقاعدة ، وبه يقول ابو حنيفة ، وروى عن ربيعة انه قال : اذا كان الصبي صغيرا جدا فلا شيء على عاقلة ولا في ماله وان كان يعقل فالدية على عاقلة . وبه يقول مالك ، وقال الشافعي : هي في ماله بكل حال .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذه مناقضات ظاهرة واقوال بلا دليل لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا رواية عن صاحب أصلا ولا قياس وما كان هكذا فهو باطل متيقن ؛ وقد افهموا على انه لا يجوز ان يقاس على العاقد وقياسه على الخطأ باطل لو كان القياس حقا لانه لا يقاس عندهم الشيء إلا على نظيره موثقه ولا شبه بين العاقل البالغ وبين الصبي والمجنون أصلا فكل ما قالوه موافقة تعالى التوفيقه وقد اجمعوا على سقوط الكفارة في ذلك عنه فلو كان القياس حقا لكان استقاط الدية قياسا على سقوط الكفارة في ذلك أصح قياس يوجد ولكنهم لا يتصور يتيهون ولا القياس يحسنون ولا الصحابة يقدون . وأما المجنون فخذنا احدا من عمر ابن أنس نا عبد الله بن الحسن بن عثمان نا ابراهيم بن محمد الديوبوري نا محمد ابن احمد بن الجهم نا جعفر بن محمد الصائغ نا عثمان نا هو ابن مسلم نا نا سخر بن

جويرة عن نافع مولى ابن عمر قال : ان مجنونا على عبد ابن الزبير دخل البيت بخنجر فظن ابن عمه قتله فقتل ابن الزبير بان يطلع من ماله ويدفع إلى أهل المقتول .
ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه ان عبد الله بن الزبير قال : جناية المجنون في ماله .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذان الاثران في غاية الصحة ومن طريق الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي قال : جناية الصبي والمجنون على عاقلتهما ، وهذا لا يصح لأن الحسين بن عبد الله وأباه وجده لا خير فيهم . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري ان مروان كتب الى معاوية في مجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية اعقله ولا تقدمه ، وهذا لا يصح لأن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يولد إلا بعد موت معاوية وروينا عن سعيد بن المسيب . وسلمان بن يسار عن المجنون العقل ، ولا يصح عنهما لأنه عن عزمة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه شيئا ، ورويناه أيضا عن يحيى بن سعيد الأنصاري . ومحمد بن جعفر بن الزبير جناية المجنون على عاقلته ، ولا يصح عنهما لأنه عن لم يسم عنهما إلا انه صحيح عن الزهرى . وأبى الزناد ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف الحنفيون والمالكيون . والشافعيون في هذا ما صح عن ابن الزبير ولم يصح قط عن أحد من الصحابة خلافة ، ولا حجة لهم فيما روى عن معاوية لأنه ليس فيه ان الغرامة في مال المجنون ولا انها على عاقلته إنما فيها انه أمر مروان بان يعقله وظاهر الامر انه عقله من بيت المال ولو فعل الامام هذا لكان حسنا وليس واجبا ، وهذا مما خالفوا فيه النصوص ، وما صح عن صاحب الذي لا يصح لقوله خلاف عن أحد منهم والقياس إذ قاسوا ما جنى المجنون القاصد على ضده وهو ما جناه العاقل المخطئ . ولم يقيسوا استقاط الدية على استقاطهم الكفارة في ذلك وبالله تعالى التوفيق . فاما السكران (١) فروينا عن علي بن أبى طالب ان سكارى تضاربوا بالسكاكين ثم أربعة فخرج اثنان وماتوا ففعل علي دية الاثنين المقتولين على قاتلتهما وعلى قاتل الذين لم يموتا وتلقى الحسين من ذلك بديعة جراحهما ، وان الحسن بن علي رأى ان يقيد للحيين لليتين ولم ير على ذلك ، وقال : لعل الميتين قتل كل واحد منهما الآخر ، وهذا لا يصح عن علي لأنه من طريق فيها سبك بن حرب عن رجل مجهول رواه حماد بن سلمة عن سبك بن قال عن عبيد بن القعقاع ، ورواه أبو الاحوص عن سبك بن قال عن عبد الرحمن

ابن التتقاع وكلهما لا بدري من هو يسماك يقبل التلقين (١) ولوصح لكانت مخالفا لقول الحنفيين ، والشافعين . والمالكيين . ومن طريق يحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الرحمن بن أبي الزناد أن معاوية أقاد من السكران قال ابن أبي الزناد : وكان القاتل محمد بن النعمان الأنصاري والمقتول عمارة بن زيد بن ثابت .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا لا يصح لأن يحيى لم يولد إلا بعد موت معاوية وعبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف أول من ضعفه مالك ولا تعلم في هذا الباب عن أحد من الصحابة شيئا غير ما ذكرنا ، وصح عن الزهري . وربيعة وبه يقول أبو حنيفة ومالك ، والشافعي يقاد من السكران ، ولا حجة في أحد من رسول الله ﷺ وهذا مما عايناه في النصوص وما روى عن الصحابة والقياس فإذا كرناه

قال أبو محمد رضي الله عنه : روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن في كتاب لآيه عن عمر بن الخطاب قال : لا تؤد ولا تصاص ولا حد ولا جراح ولا قتل ولا تكل على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ماله في الاسلام وما عليه ، وقد صح عن عثمان بن عفان أن السكران لا يلزمه طلاق فصحه أنه عنده بمنزلة المجنون وهذا يقول أبو سليمان ، والمزني ، والطحاوي وغيرهم ، وإيجاب الفرامة شرع فإذا كان بتغير نص قرآن أرسنه فهو شرع من الدين لم يأذن (٢) به الله ونعموا بذقه من هذا

قال أبو محمد رضي الله عنه : إلا أن من فعل هذا من الميكان أو المجانين أو السكراري في دمار جرح أو مال فقرر من ثقافته في بيت ليكف إذاه حتى يتوب السكران ويقيم المجنون ويبلغ الصبي لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وتقيمهم تعاونوا على البر والتقوى وإما لهم تعاون على الإثم والعدوان وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢١ مسأله وان قتل مسلم عاقل بالغ ذكيا أو مستأنا عمدا أو خطأ فلا فود عليه ولا دية ولا كفارة ولكن يؤدب في العمد خاصة ويسجن حتى يتوب كفا لضرره . برهان ذلك قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) إلى قوله تعالى : (وكان الله عليا حكيما) فإذا كلف في المؤمن يقيم بالضمير الذي في (كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله) راجع ضرورة لا يمكن غير هذا إلى المؤمن المذكور أولا ، ولا ذكر في هذه الآية لدى أصلا ولا

(١) في النسخة رقم ١٦ قبل اللندليس (٢) في النسخة رقم ١٤ شرع من الدين ما لم يأذن

لبسأمن فصح يقينا إن إيجاب الدية على المسلم في ذلك لا يجوز البتة ، وكذلك إيجاب
التودد عليه ولا فرق . وقد اختلف الناس في هذا ، فقالت طائفة منهم أبو حنيفة ، يقاد المسلم
بالذي في العمد وعليه في قله خطأ الدية والكفارة ، ولا يقتل بالمعاهد وإن تقدمت عليه
ولا تمل له في قوله هذا سلفا أصلا . وقالت طائفة : منها مالك لا يقاد المسلم بالذي إلا
أن يقتله غيلة أو حراة فيقاده ولا بد ، وعليه في قله خطأ أو عمدا غير غيلة الدية فقط ،
والكفارة في الخطأ . وقالت طائفة منها الشافعي : لا يقاد المسلم بالذي أصلا لكن عليه
في قله إياه عمدا أو خطأ الدية والكفارة ، وجاء في ذلك عن السلف ما رويناه من طريق
وكيع ناسفان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن رجلا مسلما قتل
رجلا من أهل الحيرة فاقاده عمر بن الخطاب قال وكيع : ولا أبو الأحنف عن أبي
فضرة يثلثه سواء ، وهذا مرسل . ثم أحمد بن سعيد بن نبات ناقلهم بن أصبح ناخذ
ابن عبد السلام الجفني ناخذ بن المتى ناخذ الله بن إدريس الأزدي عن ليث بن أبي
سلم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود كلاهما جفنا : من قتل يهوديا أو
نصرانيا قتل به وهذا مرسل أيضا ، ونصح هذا علي بن عمر بن عبد العزيز كما رويناه من
طريق عبد الرزاق عن معمر بن حمزة بن يثوب قال : فتنناط كتاب عمر بن عبد العزيز إلى
بعض أمرائه في مسلم قتل ذيبا فأمره أن يدفعه إلى يولة فلان فقتله وإن شاء فحق عنه قال :
مليون : دفعه إليه فحضر عقروا أنا أنظرنا ما وصح ليصاغي إبراهيم النخعي كما رويناه
من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : المسلم الحر يقتل
باليهودي والنصراني ، وروى عن الشافعي مثله وهو قول ابن أبي الليثي ، وعثمان بن أبي
قوله أبو يوسف ، وقد اختلف عن عمر بن عبد العزيز في ذلك كما رويناه من طريق
عبد الرزاق عن معمر بن سهاك بن الفضل قاضي اليمن قلنا : كنت بن عمر بن عبد العزيز في
ذيان بن مسلم وكان قد قتل جنديا باليمن أن أغرأه خميسة ولا تخفيها فيقول أجور يوتاه
أبضا عن عمر بن الخطاب في المسلم قتل الذي إن كان ذلك منه خلقا وجادة وكان له نصيب
طديا فاقده ، وروى فاضرب عنقه وإن كان بذلك في فضيلة أو طيرة فأغرمه الدية ،
وذكر أغرمه أربعة آلاف ، ولا يصح عن حماد بن أبي حنيفة عن حماد بن حمزة وهو
مالك عن أبي ليث بن أسامة أن عمر بن حمزة مرسل . ومن طريق عبد العزيز بن حمزة
ابن عبد العزيز في كتاب الإيه أن عمر بن حمزة مرسل . ومن طريق حمزة بن حمزة بن حمزة
القاسم بن أبي بزة أن عمر بن حمزة مرسل . ومن طريق حمزة بن حمزة بن حمزة بن حمزة
الإدليسي عن أسد بن موسى عن سعيد بن أبي عروبة عن حمزة بن حمزة بن حمزة بن حمزة

[illegible]

سفيان الثوري، وابن شبرمة، والأوزاعي، والثانفي، وأحمد بن حنبل، وأبي ثور، وإسحاق، وأبي سليمان، وابن المنذر، وجميع أصحابهم، واليه رجع زفر بن الهذيل، وروينا ذلك من طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي عنه.

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول أبي حنيفة في تفرقه بين الذمي والمجاهد فيما لم له حجة لا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من رواية عن أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من قياس ولا من رأى له وجه فسقط يقيين، وكذلك وجدنا من فرق بين المرة وبين الأكرار من ذلك لاحجة لهم من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من رواية ثابتة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا من قياس ولا من رأى له وجه، وأما قول مالك في الفرق بين النيلة وغيرها وكذلك أيضا سواء سوا إلا أنهم قالوا : إنما قتلناه للحرابة قتلنا : أنتم لا تقولون بالترتيب في حد الحرابة ولو قتلتموه لكنتم متناقضين أيضا لأنه لا خلاف بين أحد من قال بالترتيب في أنه لا يقتل المحارب أن قتل في حرابة من لا يقتل به أن قتله في غير الحرابة وأنتم لا تقولون المسلم بالذمي في غير الحرابة فظهر فساد هذا التقسيم يقيين وأما المشهور من قول المالكيين أنهم يقولون بتخصيص الإمام في قتل المحارب أو صلبه أو قطعه أو نفيه فمن أين أوجبوا قتل المسلم بالذمي ولا بد في الحرابة تركوا قولهم بتخصيص الإمام فيه فوضح فساد قولهم يقيين لا إشكال فيه وأنه لا حجة لهم أصلا وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا في قول من قال يقتل المسلم بالذمي وبالمجاهد فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قالوا : هذا عموم وبقوله تعالى : (والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثλία) وقوله تعالى : (وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عاقبتم) وبقوله عز وجل : (ولمن اتصربذ ظله فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض بغير الحق) وبقوله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والإثني بالإثني) وقوله تعالى : (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا) قالوا : وخذ العهد وإن كان كافرا فإنه إن قتل بغير حق فهو مظلوم بلا شك، وبالحبر الثابت عن رسول الله ﷺ « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما يودي وأما يقاد » وبالحبر الثابت عنه ﷺ أيضا « لا يحل دم رجل مسلم إلا ثلاثة نفر قد كرمهم النفس والنفس » قال علي وسند كرمها بأسيديهما إن شاء الله تعالى بعد هذا .

قال أبو محمد رضى الله عنه : واحتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلاني يرفعه الى النبي ﷺ انه أفاد مسلما قتل يهوديا وقال : اما احق من وفي بذمته ، ورواه بعض الناس عن يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حنيفة المدني عن محمد بن المنكدر قال : ان رسول الله ﷺ وذكروا أشياء ادعوا فيها الاجماع وهو ان عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما مات أبوه رضى الله عنه قتل الهرمزان وكان مسلما وقتل جهينة وكان نصرانيا وقتل بنية صغيرة لاني لؤلؤة وكانت تدعى الاسلام فأشار المهاجرون على عثمان بقتله قالوا : فظاهر الأمر انهم اشاروا بقتله بهم ثلاثهم ، وقالوا كما لا خلاف فان المسلم يقطع ان سرق من مال الذمي والمستامن فقتله جماً أولى لان الذم أظلم حرمة من المال ، وقالوا لنا خاصة انتم تحذون المسلم ان يذم الذمي والمستامن وتمنعون من قتله بقتله لها وهذا عجب جدا واحتجوا على الشافعيين بقولهم : ان قتل ذمي ذميا ثم اسلم فانه يقتل به عندكم ولا فرق بين قتلكم مسلما بكافر وبين قتلكم مسلما بكافر في المسألة الاخرى .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وكل هذا لاحجة لهم في شيء منه ، أما قول الله عز وجل : (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) فان هذا ما كتب الله عز وجل في التوراة ولا نأمرنا شرائع من قبل نبينا عليه الصلاة والسلام ، ثم لو صح اننا ملزمون ذلك لكان القول في هذه الآية كالقول في الآيات الاخر التي ذكرناها بعدها وفي الاخبار الثابتة التي أوردنا ، وفيها « أو نفس بنفس » وايضا في آخر هذه الآية يان انها في المؤمنين بالمؤمنين خاصة لانه قال عز وجل في آخرها : (فمن صدق به فهو كفارة له) ولا خلاف بينا وبينهم في ان صدقة الكافر على ولي الكافر الذمي المقتول عمدا لا تكون كفارة له فبطل تعليقهم بهذه الآية ، وأما قوله عز وجل (والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فان الخطاب في هذه الآيات للمؤمنين لا للكافرين فالمؤمنون هم المخاطبون في اول الآية وآخرها بأن يعتدوا على من اعتدى عليهم بمثل ما اعتدى به عليهم وليس فيها ان يعتدى غير المؤمنين على المؤمنين باعتداه يكون من المؤمنين عليهم أصلا وانما وجب القصاص من الذمي الذي يقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله) لا بالآية المذكورة . وأما قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فهو ايضا في المؤمن يساء اليه خاصة لان نصها (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فمن عصى وأصلح فاجره على

الله) ولا خلاف فإن هذا ليس للكفار ولا أجر لهم البتة ، وأما قوله عز وجل :
(وان عاقبتهم فمما قوا بمثل ما عوقبتهم به) فكذلك أيضا مما هو خطاب للمؤمنين خاصة
بين ذلك ضرورة قوله تعالى فيها : (وان عاقبتهم فمما قوا بمثل ما عوقبتهم به ولكن ضربتم
لهو خير للصائرين) ولا خير لكافر أصلا صبر أو لم يصبر قال الله عز وجل :
(وقدنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءا منثورا) : وأما قوله تعالى : (ولئن
انتصر بمد ظله فاولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظنون أنهم
ويبنون في الأرض بغير الحق) وقوله تعالى : (ومن يقتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا) وقوله تعالى : (ثم يفتى عليه لينصرته
الله) وقوله عز وجل : (كتب عليكم القتلى الحرام الجور والقتل بالبدن
والأثني الآثني الآية) والإخبار الثانية التي فيها «النفوس بالنفس» و«من قتل له قتيل
فأما يردى» وأما بقاها فإن كل ذلك يخص بقول الله عز وجل : (أنتجعل المسلمين
كالمجرمين بالكيم كيف تحكون) وبقوله تعالى : (أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا
لا يستون) وقوله تعالى : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) فترجى
يقينا أن المسلم ليس كالكافر في شيء أصلا ولا ينابيه في شيء فإذا هو كذلك فباطل أن
يكافى عده بدمه أو عضوه بعضوه أو يشتر به بشره فيقتل أن يستأد للكافر من المؤمن أو
يقتض له منه فيأدون النفس إلا سيرة بينهما أصلا بما منع الله عز وجل أن يفعل
للكافر من على المؤمنين سبيلا وجب ضرورة أن لا يكون له عليه سبيل في قومه ولا في قصاص
أصلا ووجب ضرورة استعمال النصوص كلها إذ لا يحل ترك شيء منها ومنه فضايع
الحقيرين المخزبة لقائلا في الدنيا والآخرة قطعهم بالمسلم الذي الكافر ومنهم من قطع
يد الرجل المسلم يد المرأة الحرة المسلمة فمهم ولا يقطعون بذلك الكليد أن تعتمد قطع يد
امرأة حرة مسلمة فاجعوا لهذه المصائب جمع قول الله عز وجل : (إنما المؤمنون إخوة) فإن
اعترضوا في الآية المذكورة بما روي عن طريق سفيان الثوري عن الأعمش عن زرعة بن يسع
الكندي قال : جاور جل إلى علي بن أبي طالب فقال له : كيف تقرأ هذه الآية (ولن يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) وهم يقولون يعني المسلمين قتال على الله يحكم بينهم يوم
القيامة وإن يجعل الله للكافرين يوم القيامة على المؤمنين سبيلا
قال أبو محمد رضي الله عنه : يسع الكندي يجوز لا يدرى أجيب هو وجوابها
هذا الباطل أن هذه الآية حق واجب في الدنيا والآخرة إنما منع الله تعالى من أن يكون
للكافرين على المؤمنين سبيل بحق مجوله الله تعالى له في أمر ما غاذه للكافر على المسلم

في الدنيا ويوم القيامة ، وأما بالظلم والتعدي فلم يؤمننا الله تعالى قط من ذلك كما أطلق أبدي الكفار فيما خلى على بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام قتلهم وعلى رسوله محمد ﷺ جرحوا ووجهه المقدس وكسروا نفيه بنفسى هو وبأبى وأبى ، وكما أطلق ألسنة الجنبيين وأبدي من واقعهم بإيجاب الباطل في القصاص للكافر من المسلم وظل ذلك ظلم لم يأمر الله تعالى به ولا رضيه قط ولا جملة حقا بل أنكره عز وجل أشد الانكار نعم وفي الآية التي فيها : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر والعبد بالعبد والأشئ بالأشئ فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وهذا نص جلي بانها في المؤمنين خاصة بمضيم في بعض فقط لأنهم أخوة لهم فاسمهم وصالحهم عديم وحرهم ، وليس أهل الذمة أخوة لاولا كرامة لهم ، وكذلك قوله تعالى : (قد جعلنا لولي سطانا) فمعاذ الله أن يكون هذا لكافر والله ما جعل الله تعالى لهم قط بحكم دينه سلطانا بل جعل لهم الصغار قال عز وجل : (حق يعطوا الجزية عن يدوم صاغرون) فان قالوا فاذا لا ساوونا فلم قتلهم الكافر بالمؤمن قلنا : ولا كرامة ان قتلته به قودا بل قتلناه لآله نقض الذمة وغالط الهمد بخروجه عن الصغار ، وكذلك قتله ان لعلم مسلما أوسبه ونسفى ، جميع ماله بذلك ونسء أهله وصغار ولده ، فان قالوا : فلم تحمكون على المسلم برد ما غصبه من الذى أو منته إياه من الماله قلنا : ليس في هذا سبيل له على المسلم انما هي مظلة يبرأ منها المسلم تزيبا له عن حبسا فقط .

قال أبو محمد رضى الله عنه : ويوضح هذا غاية الوضوح ما روينا من طريق أبي داود السجستاني قال : نا احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصرى عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا وأخو أخرز كره الى على بن أبي طالب قلنا : هل عبدك رسول الله ﷺ عهدا لم يمهده الى الناس عامة ؟ قال لا الا ما في كتابي هذا فاذا فيه : المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويصبي بدمتهم اذ نام ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده من أحدث جذا أو أرى محدنا فليه لمة الله والملائكة والناس أجمعين ، نا حمام بن احمد بن حمام القاضي نا عباس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل ونا محمد بن اسماعيل الترمذى قال عبد الله ناأى وقال الترمذى نا الحيدى ثم اتفق احمد بن حنبل والحيدى واللفظ له قال جميعا ما سفيان بن عيينة نا مطرف بن طريف قال سمعت الشعبي يقول نا أبو جحيفة — هو السوائي — قال قلت لعلى بن أبي طالب : هل عندكم من رسول الله ﷺ سوى القرآن ؟ قال على : ولا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطى الله

(٤٥٢ - ج ١٠ المحلى)

عبدانها في كتابه أو ما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة قال العقل وفكك الأسير وإن لا يقتل مسلم بكافر •

قال أبو محمد رضى الله عنه: وهذا لا يحل لمسلم خلافة، فاعترض فيه أهل الجاهلية المذلة (١) بأن قالوا: قد روى هذا الخبر عن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار نا الحجاج بن المنهال نا حماد نا قتادة عن أبي حسان قال: قال علي بن أبي طالب «ما عهد إلى رسول الله ﷺ شيئا دون الناس إلا صحيفة في قراب سيغي فلم يرالوا به حتى أخرجهما فإذا فيها المؤمنون تكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدباهم وهم يدعى من سواهم لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده» قالوا فمرة رواه قتادة عن الحسن ومرة رواه عن أبي حسان مرسلًا، وهذه علة في الخبر فقلنا فكان ماذا؟ ما جعل مثل هذا علة إلا ذو علة في دينه وما ندري فدرواية قتادة للخبر مرة عن أبي حسان ومرة عن الحسن وجهها يعترض به إلا من عدم الحياء وكابر عين الشمس • وقالوا أيضا قد رويتم عن طريق وكيع نا أبو بكر الهذلي عن سعيد بن جبير قال: إنما قال رسول الله ﷺ لا يقتل مسلم بكافر (٢) إن أهل الجاهلية كانوا يتطالبون (٣) بالدماء فلما جاء الإسلام قال رسول الله ﷺ: لا يقتل رجل من المسلمين بدم أصابه في الجاهلية •

قال أبو محمد رضى الله عنه: هذا عجب جداً، أبو بكر الهذلي كذاب مشهور ثم لو رواه أبو ب عن سعيد بن جبير لما كانت فيه شبهة يتعلق بها مخالف للحق لأنه ما رأى ما رآه سعيد بن جبير فهو كسائر الآراء لا يعترض بها على السنن ولا كرامة • وأما سمع من لا يدري [من هو] (٤) فهذا أبعد له (٥) من أن يتعلق به ثم لو صح أن رسول الله ﷺ قاله لكان هذا خبراً قائماً بنفسه كوضعه عليه الصلاة والسلام دماء الجاهلية في حجة الوداع وكان ما في صحيفة علي بن أبي طالب خبراً آخر قائماً بنفسه لا يحل تخصيصه بذلك الخبر لأنه عمل فاسد بلا برهان ودعوى بلا دليل وضرب للسنن ببعضها ببعض كمن أباح كل الخنزير وشرب الخمر بقوله عز وجل: (وظلوا واشربوا) ولا فرق، وقالوا أيضاً: قد رويتم هذا الخبر عن طريق أبي داود السجستاني قال: نا مسلم بن إبراهيم نا محمد بن راشد نا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «لا يقتل مؤمن بكافر فمن قتل متعمداً دفع إلى أولياء المقتول فأنشأوا قتلوه وإن شاءوا أخفوا الدية» •

(١) وفي نسخة المظلة (٢) في النسخة رقم ١٤ لا يقتل مؤمن (٣) في النسخة رقم ١٤ يتطالبون (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٥) في النسخة رقم ١٤ فهو أبعد

قال أبو محمد رضى الله عنه : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صاحبفة لا يجوز الاحتجاج بها وهي ملوثة منا كثير ثم لم يحتسبنا كانت لهم فيها حجة بل كانت تكون حجة لنا عليهم لأن فيها أن لا يقتل مؤمن بكافر فهذه قضية صحيحة قائمة بنفسها وهي قولنا ثم فيها حكم من قتل عددا فلو دخل في هذه القضية المؤمن يقتل الذي عمدا لكأن مخالفة للحكم الذي قبلها وهذا باطل، فلو صحت لكأنت بلا شك في المؤمن يقتل المؤمن عددا لافيا قد أبطله قبل من أن يقتل مؤمن بكافر، وقالوا : معناه لا يقتل مؤمن بكافر حربي أو إذا قتله خطأ فكان هذا من أسخف ما أتوا به وكيف يجوز أن يظن هذا ذو مسكة عقل ونحن مندوبون إلى قتل الحريين موعودون على قتلهم بأعظم الأجر أيمكن أن يظن من به طبائخ (١) أن النبي ﷺ مع هذا الحال وأمره عليه الصلاة والسلام بالجهاد يتكلف أن يخبرنا أننا لا نقتل بالحريين إذا قتلناهم ماشاء الله فإن، وكذلك القول في تأويلهم السخيف أنه عليه الصلاة والسلام أراد أن لا يقتل مؤمن بكافر إذا قتله خطأ هذا والله يقين الكذب على رسول الله ﷺ الموجب النار، وكيف يمكن أن يسع هذا في دماغ من به مسكة عقل أن يكون مذهب الله نبيه عليه الصلاة والسلام إلى يوم القيامة قد أمنا أن يقتل منا أحد بألف كافر قتلهم خطأ ثم يتكلف عليه الصلاة والسلام اخبارنا بأن لا يقتل المؤمن بكافر قتله خطأ ثم لا يبين لنا ذلك إلا بكلام مجمل لا يفهم أحد منه هذا المعنى إنما يأتي به المتكلفون لنصر الباطل وأما رسول الله ﷺ الذي أعطى (٢) جوامع الكلام وأمره به تعالى بالبيان لنا فلا ولا كرامة لقد نزه الله عز وجل عن هذا وباعده عن أن يظن به ذلك مسلم، وقالوا في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوعهد في عهده » تقديم وتأخير إنما أراد أن يقول لا يقتل مؤمن ولا ذوعهد في عهده بكافر، وقد صرح بلا خلاف وجوب قتل المعاهد بالذي نصصع أنه إنما أراد بالكافر الحربي .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا كذب آخر على رسول الله ﷺ موجب لصاحبه ولو ج النار والأعنة إذ تحكموا في كلامه عليه الصلاة والسلام بلا دليل وليس إذا وجد نص قد قام البرهان بأن فيه تقديمًا وتأخيرًا وجب أن يحكم في نص آخر بالتقديم والتأخير بلا دليل، أنه اذ وجد نص منسوخ لم يحل لاحد أن يقول في نص آخر لم يأت

(١) يقال رجل ليس بطباخ أى قوة ولا سمن قال الشاعر :

القال ينقى رجلا لا طبائخ لسم * كالسلي ينقى أسول الديبنت البالي

(٢) في النسخة رقم ١٠ أوتي

دليل بأنه منسوخ ، وهذا منسوخ هذه صفة الكذابين الفساق المقتربين على الله عز وجل وعلى رسوله ﷺ بالكذب ، وقالوا ان الشعبي هو أحد رواة ذلك الخبر (١) وهو يرى قتل المؤمن بالذم قلنا: هذا لم يصب قط عن الشعبي لأنه لم يروه إلا ابن أبي ليلى وهو ضيع الحفظ ، وقد بين بد الزاغارى وهو ساقط ، ثم لو صح ذلك عنه لكان الواجب رفض رأيه واطراحه والاختذ بروايته لأنه وغيره من الأئمة موثق بهم في أنهم لا يكذبون لفضلهم غير موثق بهم بأنهم لا يخطئون بل كل أحد بعد رسول الله ﷺ غير معصوم من الخطأ ولا بد وليس يخطئ أحد في الدين إلا لمخالفة نص قرآن أو نص سنة تأويل منه قصد به الحق فأخطأه ، وقد أوردنا بما ضخمنا (٢) في كتابنا الموسوم بالاعراب فيما أخذ به الخفيفون من السنن التي خالفها من رواها من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا من إيراد ما هو منه فهذا ما اعترضوا به قد أوضحننا سقوط أقوالهم فيه وأما احتجاجهم بخبر ابن المنكدر ، وروية عن ابن اليلان فمرسلان ولا حاجة في مرسل ، فان لجوا قلنا لم دونكم مرسلان ، ثم ما حم بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدرري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن شعيب و أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم وأنه ينفى من أرضه إلى غيرها ، وذكر ان عمر بن عبد العزيز قضى بذلك ، وأما قصة عبيد الله بن عمر بن الخطاب و قتله الهرمزان وجفينة وبنت ابى لؤلؤة فليس في الخبر نص ولا دليل على ان أحدا قال بقتل جفينة فبطل بذلك دعواهم وصح انه انما طولب بدم الهرمزان فقط وكان مسلما ولا خلاف في القود للمسلم من المسلم فلا يجوز أن يقتل في الخبر ما ليس فيه بغير نص ولا إجماع ، وأما احتجاجهم بأنه كما يجب قطع بد المسلم اذا سرق ما لذى فكذلك يجب قتله به قياس فاسد والقياس ظاهرا باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القود والقصاص للمسلم من الذى حق للذى عندهم له طلبه وله تركه والمفعونه ، وهذا هو السبيل الذى منع الله عز وجل منا ولم يجعلنا لكافر على مسلم وليس كذلك القطع في السرقة ليس هو من حقوق المسروق منه المال ولا له طلبه دون غيره ولا له العفو عنه انما هو حق قهرا وجل أمر به شاء المسروق منه أو أبى فلا سبيل فيه للذى على المسلم أصلا ، وأما قولهم انا نحمد المسلم اذا قذف الذى قلنا نعم وكذلك نحمد اذا قذف الحرى ولا فرق لما ذكرنا في القطع في السرقة من انه ليس كلا الأمرين حقا للذى ولا للمقدوف ولا للمسروق منه ولا لما العفو عنه ولا طلبه دون سائر الناس انما الحد في القذف حق الله تعالى أمر به فاهو

الحسد في الخمر لانه . بنت أو لحري ولا فرق . فان قالوا : انكم تفرمون المسلم المال إذا
وجب الذمي عنه . تأخذونه من المسلم بالسجن . والأدب إذا امتنع من أدائه وهو قادر
عليه قلنا : نعم . . . هذا من القود والقصاص في شيء . لأن المال المأخوذ بغير حق هو محرم
على أخذه كائناً . كان واذ هو كذلك فانما هو باطل منعناه منه وأزلناه عن يده كما
نمنعه من قتل الذمي . لا حق ولا فرق ولو قدرنا على تكليفه أحياء الذمي الذي قتل لضعفنا ذلك
به فاذا لا يقدر على ذلك فلا شيء عليه إلا الأدب لتعديه إلى ما حرم الله تعالى عليه فقط
كما تزد به في غصه ماله إذا لم يقدر على رده ولا على انصافه فقط وليس كل تمتد إلى
ما حرم عليه الله عز وجل يلزمه قتل ولا قطع عضو ولا قصاصه . وأما احتجاجهم
على من قال : إذا قتل ذمي ذمياً ثم أسلم القاتل فالقود عليه باقى قد أخطأ هذا القائل
بل قد سقط القود والقصاص عنه لأنه قتل مؤمن بكافر . وقد حرم الله تعالى ذلك
على لسان رسوله ﷺ ثم يعكس عليهم هذه القياسات الفاسدة فيقال لهم كما لا تمدون
أثم المسلم إذا قذف الذمي وتمدون الذمي إذا قذف المسلم فذلك اقتلوا الذمي
بالمسلم ولا تقتلوا المسلم بالذمي ، وهذا أصح قياس يكون لو كان القياس حقاً لأنها
حرمة وحرمة . ومن غرائب القول احتجاج الحنفية في الفرق بين قاتل المستأمن فلا
يقدر به وبين قاتل الذمي فيقيدونه به ، فان قالوا : الذمي يحقون الدم بغير وقت والمستأمن
محقون الدم بوقت ثم يعود دمه حلالاً إذا رجع إلى دار الحرب لا تدرى من أين وجب
اسقاط القود بهذا الفرق وكلاهما محرم الدم إذا قتل تحريماً مساوياً بالتحريم الآخر ، وإنما
يراعى الحكم وقت الجنابة الموجبة للحكم لا بعد ذلك ولعل المستأمن لا يرجع إلى دار
الحرب ولعل الذمي يتنقض الذمة ويلحق بدار الحرب فيعود دمه حلالاً ولا فرق .
وحسبك بقوم هذا مقدار علمهم الذي به يحلون دماء المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل •
قال أبو محمد رضي الله عنه : وأما قولنا لادية على المسلم (١) في قتله الذمي عبداً ولا
على عاقلته في قتله إياه خطأ ولا كفارة عليه أيضاً فلما قد بينا قبل في أول كلامنا في هذه
المسألة من أن الآية التي فيها إيجاب الدية والكفارة في قتل الخطأ إنما هي في المؤمن
المقتول خطأ فقط ولم يأت قط نص في إيجاب دية ولا كفارة في قتل الكافر الذمي
خطأ ، وقد قال رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» ولا يجوز
على أصول أصحاب القياس أن يقاس الشيء إلا على نظيره وليس الكافر نظير المؤمن (٢)
ولا مثلاً قياسه عليه باطل على أصول القائلين بالقياس . والمؤمنين منه ، وبالله تعالى

(١) في النسخة رقم ١٤ على مسلم (٢) في النسخة رقم ١٤ نظير المسلم

التوفيق هـ وانما اوجبنا الدية في قتل الكافر المسلم خطأ بمعموم قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ) الآية فعمم بهذا قاتل المؤمن خطأ ولم يخص بذلك مؤمناً من كافرو لم يأت دليل من قرآن ولا سنة ولا اجماع يخص ذلك فوجب امضاؤها على عموم هـ ، وأما هذه الآية فلاحجة لهم فيها أصلاً لأن نصها ان الله تعالى يقول : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خطأ) الى قوله تعالى : (عدوكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) فصح بنص هاتين الآيتين نصاً جليلاً لا يمكن أن يتأول فيه شيء أن هذا الحكم انما هو في المؤمن المقتول خطأ فقط ، ثم قال عز وجل : (فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقبة مؤمنة) فصح بالضرورة التي لا مدخل للشك فيها ان في كان من قوله تعالى : (فان كان من قوم) ضمير راجع الى أول مذكور لا يمكن غير ذلك البتة فاذا لا بد من هذا ، والضمير في لغة العرب لا يرجع الا الى أقرب مذكور قبله الا يبرهان يدل على غير ذلك فليس في هذه الآيات أقرب مذكور ولا أبعد مذكور الا المؤمن المقتول خطأ فقط ، فصح يقيين لا اشكال فيه ان مراد الله تعالى بقوله (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) انه مؤمن يقتل خطأ كما قال الحسن . وجابر بن زيد ، وصح ان معنى قول الله تعالى (من قوم بينكم وبينهم ميثاق) انما هو في قوم اذا كان سكناه فيهم لأن رسول الله ﷺ قد حكم بأن لا يرث الكافر المسلم وأن الدية موروثة فبطل يقيين ان يرث الكفار الذين ابن عمهم المؤمن هـ والدية في العمد انما وجبت بقول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الفصاح في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانس بالانس فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) ويقول رسول الله ﷺ « من قتل له قتل فهو بخير الظن انما أن يودي وإلا أن يقاد » فصح بنص القرآن والسنة انه لادية في العمد الا حيث يكون القود قتيلاً ، وقد بينا انه لا قود من المسلم للذمي فاذا لا قود له منه فلا دية له عليه اذ لم يوجب الدية دون القود في العمد قط قرآن ولا سنة والله تعالى التوفيق هـ نأحمده نا أبو محمد الباجي ناعبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحمراني عن الحسن البصري قال : هـ اذا قتل المسلم الذمي فليس عليه كمارة هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المهال نا يزيد ابن زريع نا يونس هـ هو ابن يزيد عن الحسن انه كان لا يرى العتق الا في قتل المسلم الذمي وهو قول أبي عاصم هـ جابر بن زيد ؛ فان شقوا بما ناه الطلمسكي نا ابن مفرج نا الصموت محمد بن أيوب نا البزار نا محمد بن معاوية الزنادي نا برداد نا يعقوب بن عبد الله

ابن نجيد حدثني ابي عن ابيه عن عمران بن الحصين قال : « ان رجلا من خزاعة قتل رجلا من هذيل فقال رسول الله ﷺ : لو كنت قاتلا موثنا بكافر لقتلته فاخرجوا عقله » فان يعقوب واباه وجده يجهولون .

(وأما أدبه وسجنه) فالتايت عن رسول الله ﷺ المنع من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشر جلدات ، ولقوله ﷺ : « من رأى منك مكرراً فليغيره يده ان استطاع » وقتل الذي يغير حق منكر فراجب تغييره باليد وقال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فسجن القاتل منع له من الظالم وتعاون على البر والتقوى وإطلافة عون له على الاثم والعدوان وبالله تعالى التوفيقه

٢٠٢٢ مسأله وان قتل المسلم أو الذمي البالغان العاقلان مسلماً خطأ فالدية واجبة على عاقلة القاتل وهي عشرته وتوقيته وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغاً عاقلاً سلباً عتق رقبة مؤمنة ولا بد فان لم يقدر عليها لفقره فعليه صيام شهرين متتابعين لا يحول بينهما شهر رمضان ولا يوم فطر ولا يوم أضى ولا بمرض ولا بأيام حيض ان كانت امرأة وذلك واجب على الذمي الا أنه لا يقدر في حاله تلك على عتق رقبة مؤمنة ولا على صيام حتى يسلم فان اسلم يوماً ماله من المتق أو الصيام فان لم يسلم حتى مات لقي الله عز وجل وذلك زائد في اثمه وعذابه ولا يصوم عنه وليه ، هذا كله نص القرآن الذي لا يجهل من له في العلم أقل حظ .

وأما كون الدية على عشرته فلما رويتنا من طريق احمد بن شعيب أنا قتية بن سعيد نا الليث - هواين سعد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة . « قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت قضى رسول الله ﷺ بان ميراثها لبنها وزوجها وان العقل على عصبتها » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وقال الحنفيون . والمالكيون : العقل على أهل الدوان وادعوا ان عمر قضى بذلك وذلك لا يصح ولو صح لما كانت فيه حجة لانه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ويعذاه تعالى عمر من ان يكون بحكم رسول الله ﷺ ويحدث حكماً آخر بغير وحي من الله تعالى وهذا عظيم جدا .

قال أبو محمد رضى الله عنه : فمن لم يكن له من المسلمين خاصة عصبة فمن سهم الغارمين أو من كل مال موقوف لجميع مصالح المبلين لقول الله عز وجل : (المؤمنون

بعضهم أولياء بعض (ولاحظ في المال المذكور لكافر ذميا كاب أو غيره وبالله تعالى التوفيق)

وأما قولنا : لا يحول بين الشهرين رمضان ولا بأشعي ولا بم . ولا أيام حيز فلان الله عز وجل أمر بهما متتابعين وأما إذا حال بينهما شيء مما ذكرنا فليس بمتتابعين ولم يخص الله عز وجل حيولة بغير عز من حيولة بعدد ، وتوسر رؤية صيامها حتى ترتفع حيزتها لأنها لا تقدر على المداومة فيها ، ان توخر حتى تقدر لريض وغيره ولو بدأها في أول شعبان ثم سافر رمضان كله اجزأه إتمام الشهرين ، ثم يقضى رمضان لما أمره الله تعالى ، وأما الذي قال كل كافر من جن أو انس ففرس عليهم ترك كل دين والرجوع إلى الاسلام التزام شرائعه لا يقول غير هذا مسلم لأنه بهذا جاء القرآن وعليه حارب رسول الله ﷺ من خالفه ولم يؤمن به ، وبذلك وجب المخلو في النار على من لم يسلم فاذ كل كافر فله من دين الاسلام وما موربه لحكمة لازم لهم ثم شرائعه كذلك إلا ان منها ما لا يقبل منهم حتى يسلموا كالصلاة هي فرض على الجنب وغير التوجهية إلا انها لا تقبل منها إلا حتى يغتسل الجنب ويتوضأ المحدث . وأما قولنا لا يصوم عن الكافر وله بخلاف المسلم يموت وعليه صيام ثلاثة لا يصوم الزلى إلا ما قر صامه الميت لأجزأه وليس هذا صفة الكافر وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٢ مسأله : ومن قتل مؤمنا محمداً في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو يدري انه مسلم فولى المقتول بخير ان شاء قتله بمثل ما قتل مؤمنا به . وله من ضرب أو طعن أو رمى أو نصب من حلق أو تحريق أو تفريق أو شدخ أو أجا عا أو تعطيش أو شتى أو غم أو وطء أو فرس أو غير ذلك لا نحاش شيئاً وأن شاء عفى عنه أحب القاتل أم كره لا رأى له في ذلك وليس عفو الولي عن القود وسكوته عن ذكر الدية بذلك بمسقط للدية بل هي واجبة للولي وإن لم يذكرها إلا ان يلفظ بالعفو عن الدية أيضاً وإن شاء عفا عنه مما يتفقان عليه فهو باعاً خاصة ان لم يرصد القاتل لم يلزمه ويكون الولي القود أو الدية فان أبي الولي إلا أكثر من الدية لم يلزم القاتل أن يزيد على الدية وبرقة فوفها .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ليس لولي المقتول إلا القود فقط أو العفو ولا يجب له الدية إلا برضى القاتل فان أبي الولي إلا أكثر من الدية ولو اضعافا كثيرة فان رضى بذلك القاتل جاز ذلك والا فلا ، صح هذا القول عن إبراهيم النخعي وعن أبي الزناد وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري ومالك . وابن شبرمة والحسن بن حي . وأصحابهم ، وصح قولنا عن ابن عباس وروينا

من طريق البخارى ناقتية بن سعيد ناسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس في قول الله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأدام له بإحسان) قال: كان بنى اسرائيل القود لم تكن فيهم الدية قال فالعفو ان يقبل الدية في العمد يطلب بمعروف ويوردي بإحسان . ومن طريق حماد بن سلمة نا عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الآية المذكورة هو العمد يرضى أهله بالدية اتباع من الطالب بالمعروف وأدام اليه من المطلوب بإحسان ، رصح أيضا عن مجاهد ، والشامي . وعن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سبائك بن الفضل قاضي صنعاء قال: كتب عمر ابن عبد العزيز في امرأة قتلت رجلا ان احب الاولياء أن يمفوا عفوا وان أحبوا أن يقتلوا قتلوا وان أحبوا أن يأخذوا الدية أخذوها وأعطوا امرأته ميراثا من الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال مجاهد القاتل على إعطائه الدية فإن اتفقوا على ثلاث ديات فهو جائز انما اشتروا به صاحبهم وهو قول سعيد بن المسيب . ومحمد ابن سيرين . والاوزاعي ، والشافعي . وأبي ثور ، واحمد بن حنبل ، واسحاق ، وأبي سليمان . وأصحابهم . وجمهور أصحاب الحديث .

قال أبو محمد رضي الله عنه: فنظرنا فيما احتج به أهل هذا القول فوجدنا قول الله عز وجل: (كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر والعبد بالعبد والأتى فمضى عنى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأدام له بإحسان) فالضمير في قوله تعالى له وفي من أخيه راجع الى القاتل لا يجوز غير ذلك لأنه هو الذي عفى له من ذنبه في قتل أخيه المسلم . وما روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم هو الفضل بن دكين نا شيبان عن يحيى . وهو ابن أبي كثير . عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قد كره حديثا وفيه . أنت رسول الله ﷺ قال: ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين اما يوردي واما ان يقاد . ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب نا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال: سمعت أبا هريرة السلمي يقول في خبره فمن قتل له بعد مقاتلة هذه قاتل فأهله بين خيرتين بين ان يأخذوا العقل وبين ان يقتلوا ، فهذا نص جلي لا يحتمل تاويلنا بالخيار في الدية او القود الى الولي المقتول لا الى القاتل ، وقد اقررنا على انه ان عفى واحمد من الاولياء فاكسر ان الدية راجعة الى اهل القاتل ام كرهه وكذلك عدمه اذا بطل القود بأى وجه بطل كالاب قتل ابنه أو نحو ذلك فاي فرق بين امتناع القود بهذا وبين امتناعه بغيره والاول . قالوا: ولا يصح خلاف ابن عباس في ذلك عن احمد من الصحابة رضي الله عنهم ثم نظرنا فيما يشق به أهل القول الذي ذكرنا ولا فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق

احمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء ناسع بن سليمان بن كثير ناعمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : من قتل في رياء أو عيا يكون يذهب بجزء أو بسوط أو عصي فمقله عقل خطأ ومن قتل عمدا ففقد يديه فمن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله، وذكر الحديث هـ ومن طريق ابن وهب أخبرني سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رسول الله ﷺ قال : « من اغتبط مؤمنا قتل فهو موديه إلا أن يرضى ولي المقتول » وذكر الحديث وفي آخره هـ وما اختلقت فيه من شيء فحكمه إلى الله والرسول هـ هو إمامنا أحمد ابن قاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدي قاسم بن أصبح نا أحمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجوزي عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ كتب في كتابه إلى أهل اليمن مع عمرو بن حزم فمن اغتبط مؤمنا قتل عن يده فانه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول » وبما روينا من طريق أبي داود ناعبد الله بن عمر بن ميسرة نا يحيى بن سعيد هو القطان عن عوف الأعرابي عن حمزة بن أبي عمرو العاصي حدثني علقمة بن وائل حدثني وائل بن حجر قال : كنت عند رسول الله ﷺ إذ جيء بقاتل في عنقه النسيعة فقال عليه الصلاة والسلام لمولى المقتول : أتغفو ؟ قال لا قال أناخذ الدية قال لا قال أفقتل قال نعم وفي آخر الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال له : « اما أنك ان عفوت عنه فانه يوء بأهلك وأمم صاحبك » قال فغفني عنه ، ومن طريق أبي داود نا محمد بن عوف الطائي نا عبد القدوس بن الحجاج ثنا يزيد بن عطاء الواسطي عن سماك بن حرب عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه « أن رسول الله ﷺ أتى بقاتل فقال له : هل لك من مال تؤدى دية ؟ قال لا قال أفرأيت أن أرسلتك تسأل الناس تجمع دية قال لا قال فمؤالك يعطونك دية ؟ قال لا قال لمولى المقتول خذ هـ ثم قال عليه الصلاة والسلام ما أمانه أن قتله كان مثله وذكر باقي الحديث وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال له وأرسله يوء بأمم صاحبك وأمم فيكون من أصحاب النار فأرسله هـ ومن طريق أحمد بن شعيب أناعيسى بن يونس الفاخوري نا ضمرة عن عبد الله بن شاذب عن ثابت البناني عن أنس ابن مالك « أن رجلا أتى بقاتل وليه إلى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام : اغف عنه فاني فقال خذ الدية فاني قال : اذهب فاقله فأنك مثله » فذكر الحديث وفيه وأرسله هـ قالوا في حديث ابن عباس وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمرو بن حزم القود إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وفي حديث وائل بن حجر وأنس الفرق بين العفو وبين أخذ الدية قالوا ان كانت الدية واجبة بالعفو وان لم يذكرها الولي العامي لاستغنى عليه الصلاة والسلام عن إعادة ذكرها ،

قالوا وفي احد حديثي وائل ما استشار القاتل في اعطاء الدية فلو كانت واجبة عليه ما استشاره في ذلك قالوا: وقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس قال في الكتاب الذي هو عند ابي وهو عن رسول الله ﷺ كالذي في حديث معمر وهي في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون بنت ليون واربعون خلفه فية سمية اذا اصطالحوا في العمد فهو على ما اصطالحوا عليه قالوا فلم يذكر في العمدية وقالوا: قال الله عز وجل: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ: «لا يمل مال امرىء مسلم بغير طيب نفس منه» قالوا فدل هذا ان النصفان على ان مال القاتل لا يجوز اخذ شيء منه إلا بطيب نفس منه، وقالوا قال الله عز وجل: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى: (واين عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) قالوا: وليس مثل القتل الا القتل فلا مدخل للدية ههنا الا برضاهمامعاء وقالوا قال الله عز وجل: (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) قالوا: فلم يذكر عز وجل الا القتل فقط وقالوا: «لا يخلو ولي المقتول من أن يكون له القصاص أو يكون له يكون له أيضا اخذ الدية بدلا من القصاص، فان قام هذا قلنا لم يحد قسطا لانا ان يكون له اخذ بدل منه الا برضى الذي عليه الحق، فان قلتم له اما القصاص واما الدية قلنا: لو كانت ذلك لكان ان عفى عن أحد هلم يجوز عفو له لأنه لم يجب له بعد بعينه وانما يجوز عفو عنه اذا اختاره فم عفى عنه بعد وجوبه له بعينه، وقالوا: قد روى عن عمر بن الخطاب كما رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: لا يمنع السلطان ولي الدم ان يعفو ان شاء أو يأخذ العقل ان اصطالحوا عليه ولا يمنعه ان يقتل ان أوى الا القتل بعد أن يحق له القتل في العمد، واعترضوا في قول الله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع) وقالوا: ان الضمير الذي في له وفي من أخيه راجع الى الولي المقتول لا الى القاتل بمعنى فمن سمح له القاتل بالدية، واعترضوا في خبر أبي هريرة بأن قالوا: قد رويتم هذا الخبر بعينه بخلاف ذلك اللفظ لكن كما رويتم من طريق أحمد بن حنبل أنا العباس بن الوليد بن مزيد ارى ابي حدثني الاوزاعي نا يحيى بن ابي كثير حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان ابا هريرة أخبره ان رسول الله ﷺ قال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما يقادو اما يفادي، ومن طريق ابي بكر بن ابي شيبة نا الحسن بن موسى عن شيان عن يحيى بن ابي كثير أخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان ابا هريرة أخبره في حديث «أن رسول الله ﷺ قال: ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما أن يقتل واما أن يفادي أهل القتل» قالوا فلم يذكر دية.

وهذا قولنا، واعترضوا في خبر أبي شريح الكعبي بأن قالوا : قد رويتموه كإحدىكم أحد ابن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم قال حدثني جدِّي قاسم بن أصبغ قال نأبدا لله بن روح نأيزيد بن هارون نأمحمد بن إسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء السلمي عن أبي شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ : «من أصيب بدم أو خبيل أو الخبل الجراح فهو بالخيار في إحدى ثلاث أشياء أما أن يعفو وأما أن يقتص وأما أن يأخذ العقل» قالوا فلو وجبت الدية بالمعفو وإن لم تذكرا لما كان لذكركه عليه الصلاة والسلام للدية مع ذكركه للمعفو بخيرا بينهما معنى قالوا ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام : «إيمان يقاد وأما أن يعقل» إن يرضى القاتل كما تقول لخذ يسلمتك كذا وكذا أي يرضى البائع. هذا كل ما هو به قد قصصناه لهم ولا حاجة لهم في شيء منه على ما نذكر إن شاء الله عز وجل؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أما حديث سعيد بن سليمان عن سعيد بن كثير عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس فلا حاجة لهم فيه لأنه باجماع منا ومنهم لم يذكر فيه عفو وإنما ذكر فيه القود فقط ، فإن قالوا : قد ذكر المعفو في غير هذا المكان قلنا: وقد ذكرت الدية في غير هذا المكان والافرق، وزيادة العدل لا يجوز تركها ، والخفيفون يخالفون هذا الخبر لأنهم لا يرون القود لأولاد من الوالد لخصه بلا برهان ، وكذلك المالكيون لأنهم لا يرون القود للبدن من الحر فخصوه أيضا بلا برهان * وأما حديث ابن أبي ليلى فمرسل ولا حاجة في مرسل ثم هو عن محمد بن عبد الرحمن ، وهو سيء الحفظ * وأما حديث عمرو بن حزم فساقط لأن سليمان بن داود الذي رواه عن الزهري ضعيف الحديث مجهول الحال قاله ابن معين وغيره ، ثم لو صح هو وحديث ابن أبي ليلى لكانا حاجة لنا لأنهم لا يرون أن يرضى أولياء المقتول ونحن لا نذكر هذا بل نقول أنهم إن رضوا بالدية أو بأكثر من الدية فلهم رضاهم، وخبر أبي شريح . وأبي هريرة فقيهما زيادة عدل على هذين الخبرين وزيادة عدلين لا يجوز تركها ، وكم قضية في خبر عمرو بن حزم المذكور وقد خالفوها بأبائهم كما ذكرنا في كتاب الزكاة والله تعالى التوفيق وأما حديثنا وائل بن حجر فساقطان ، أحدهما من رواية أبي عمرو العائذي وهو مجهول وقد روى عن عوف أيضا عن أبي عمرو الضبي فإن لم يكن ذلك فهو ضعيف، وقد روى هذا الخبر مدلسا ونحن نبيته أن شاء الله عز وجل عليه ثلاثا يمر به على جاهل بعلوم الحديث وهو نا رويان من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن اسماعيل بن إبراهيم نا إسحاق بن يوسف الأزرق عن عوف الأعرابي عن علقمة بن وائل عن أبيه قال: جيء بالقاتل وذكر

الحديث نفسه فاسقط بين عرف وعقمة اباعمر والمذكور ، والثاني من رواية سمك بن حرب وهو يقبل التلقين ثم لو صحا لكانا حجة لنا عليهم لأن في أحدهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لولي القاتل أتعفو؟ قال لا قال أتناخذ الدية؟ قال لا قال أقتل؟ قال نعم فجعل رسول الله ﷺ الخيار في العفو أو القود أو أخذ الدية لولي المقتول دون أن يستشير القاتل أو يلتفت إلى رضاه وهذا قولنا لا قولهم ، والآخر أن فيه عليه الصلاة والسلام قال للقاتل ألك مال تؤدي دية قال لا قال أفرأيت أن أرسلك تسأل الناس تجمع دية؟ قال لا قال فدو اليك يبطونك دية؟ قال لا »

قال أبو محمد رضي الله عنه : ومن لا مال له ولا يطمع في أن يجمع له الدية لا الناس ولا ماله الذين لا شيء عليهم من جنايته فلا يجوز تكليفه مالا يطيقه وأما خبر أنس فاسقط لأنه من طريق عبد الله بن شاذبه وهو مجهول ثم لو صح لكان حجة لنا كما قلنا في خبر وائل لأن فيه تغيير الولي بين أخذ الدية أو القود أو العفو فكيف وهما خبران موضوعان بلا شك لأن فيما عن رسول الله ﷺ مالا يمكن أن يقولوه من إيجاب التار على من أخذ حقه الذي أعطاه إياه رسول الله ﷺ ومن أمره عليه الصلاة والسلام إياه قتل من نهاده عن قتله فهذا تناقض قد نزهه عز وجل نبيه ﷺ عنه ، وأما قولهم : لو كانت الدية واجبة بالعفو وإن لم يذكر لما كررها عليه الصلاة والسلام فليس كما ظنوا وإنما ذكر عليه الصلاة والسلام عفوًا مطلقًا عامًا لا عفوًا خاصًا عن الدم فقط وكذلك قول إن عفا عن الدم وحده خاصة فالدية باقية له وإن عفا عفوًا عامًا عن الدم والدية فذلك له ، وأما خبر ابن طارس عن أبيه فمرسل ولا حجة في مرسل ، ثم هو أعظم حجة على الخيفيين والمالكين لخلافهم لما فيه ، أما الخيفيون فالدية عندهم في شبه العمد بخلاف ما فيه لكن أرباعا جدا وحقاق وبنات لبون وبنات مخاض ، وأما المالكيون فلا يرون في شبه العمد شيئًا أصلاً ، فمن أعجب ممن يجمع بما هو أول مخالف له ويصحح على من لا يصححه ثم ليس فيه إلا كافي العمد ما اصطالحوا عليه إذا اصطالحوا ، ونحن قول بهذا ولا نخالفه ، وأما ذكرهم قول الله عز وجل : (ولاتأثروا أموالكم بيكم بالباطل) وقول رسول الله ﷺ : « لا يمل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » فصحيح كل ذلك وهو قولنا ، وقد قال الله عز وجل : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) فإذا أوجب الله تعالى الدية أو رسوله ﷺ فقد وجب أحدهما على رغم إغرام الزاعم رضي الذي يؤخذ منه أو كره طاب نفسه أو خبث كما قلنا ، وقالوا في المصافحة

والزكاة والتفقات الواجبات وغير ذلك، ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذين النصين حيث أوجبوا الدية على عاقلة الصبي. والمجنون، وإن كرهوا ولم تطب أنفسهم ولا رضوا ولا أوجبها الله تعالى قطولا رسولاً عليه الصلاة والسلام لكان أولى بهم وهذا هو الأكمل للبال بالباطل حقاً. وأما قوله عز وجل: (فما قبلوا بمثل ما عوقبتم به والخبرات قصاص) (وفاقدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) لحق كل ذلك، وقوله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وقول رسول الله ﷺ: «أما أن يقاد وإما أن يودي» حكم زائد على تلك الآيات وأحكام الله عز وجل وأحكام رسول الله ﷺ كلها حق يضم بعضها إلى بعض ولا يحل خلاف شيء منها ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذه الآيات حيث عانقوها من إسقاطهم القود للواد من أيه وإسقاط القود لمن لم يصف من أجل عفو واحد منهم وإسقاط بعضهم القود للعبدين الحر لكان أولى بهم، وأما قوله عز وجل: (قد جعلنا لولي سلطاناً فلا يعرف في القتل) لحق بوجه يقول إذا اختار القود فليقتل قاتل وليه ولا يحل له أن يسرق فيقتل غير قاتله وليس ههنا ذكر الدية التي قد ورد حكمها في نص آخر، وأما قولهم: لا يتخذ ولي المتقول من أن يكون له النصاص أو أخذ الدية بدلاً من النصاص قالوا: ولم نجد قط حقاً لئسان يكون له أخذ بدل منه بغير رضى الذي عليه الحق فهذيان نسوا فيه أقوالهم الفاسدة إذ قالوا: من كسر قابضة لغيره فصاحب القلب بخير بين أخذ قلبه بجاهه ولا شيء له وإن شاء ضمن قيمته مصوغاً غير مكسور من الذهب أحب الكاسر أو أبى، وإذ قالوا من غصب ثوباً آخر فقطعه قطعا استهلكه به كحرق أو خرق في بعضه فإن صاحب الثوب بخير بين أن يأخذ ثوبه وقيمة نقصانه وإن شاء أعطاه للناصب والزمه قيمته صحيحاً بخلاف الحكم لو قطعه قيصاً وبخلاف التمتع إذا طعنه دقيقاً. والدقيق إذا خبزه خبزاً. واللحم إذا طبخه أو شواه فلم يروا للبنصوب في كل هذا الاقيمة ما غصب منه فقط، وجعلوا القميص والخبز والطبخ والشواء حلالاً للناصب بحكم إبليس اللعين، فهذه أبدال أوجبوها بآرائهم الفاسدة فرضاً من حقوق واجبة بغير رضى الذي ألزموها إياهم ولا طيب نفسه، وأما نحن فلانتمرض على أحكام الله عز وجل وأحكام رسول الله ﷺ بهذه القضايا الخبيثة وبالله تعالى تأييد، وأما قولهم: إن كان له القود أو الدية فلا يجوز عفو عن أحدهما حتى يختاره يقول سخييف بل عفو عن القود جائز وتبقى له الدية إلا أن العفو عنها كما أمر الله عز وجل ورسوله ﷺ كما أنه إذا اختار القود فقد أسقط حقه في الدية وإذا اختار الدية فقد

أسقط حقه في القود وإذا عفى عن القود بقى حكمه في القسم الآخر وهو الدية وبالله تعالى التوفيق * وأما قولهم ان التخيير زيادة في النص ولا يجوز الإبقاء في النص الا بما يجوز به النسخ فصحيح والنسخ جائز لما في القرآن بقرآن أو سنة ثابتة بخبر الواحد وهو جائز أيضا للسنة بالقرآن وبخبر ثابت من طريق الثقات أيضا ، فلو أنهم احتجوا على انفسهم بهذا القول حيث زادوا على النسخ بالأخبار الواهية لكاتب أولى بهم كالوضوء بالنيذ والمسح على الجباثر والتدليك في الغسل ، وكإيجاب الديات في كثير من الاعضاء بقياس أو رواية ساقطة أو تقليد بغير نص وبالله تعالى التوفيق * وأما روايتهم ذلك عن عمر بن الخطاب فلا تصح لأنها عن عمر بن عبد العزيز . عن عمر ابن الخطاب لم يولد عمر رحمه الله تعالى الا بعد موت عمر رضي الله له الى عنه بنحو سبع وعشرين سنة ، ولو صح لكان الثابت عن ابن عباس خلافا له وأما تعلقهم (١) في قول الله عز وجل : (فمن عفى له من أخيه شيء) ان الضمير راجع الى القاتل فدعوى كاذبة ومحال لا يجوز لأنها دعوى بلا دليل ونسكت ظاهر البطلان مع أنه خلاف لقول المالكيين منهم لأن في الآية (فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) فقالوا هم : بل تتبع يضرب مائة سوط ونفى سنة بلا نص أوجب ذلك أصلا ولا رواية عن صاحب ولا يشك ذو فهم ان المعفو له من دينه في أخيه هو القاتل وأما ولي المقتول فلم يعف له شيء من أخيه وحتى لو كان معناه ما تأولوه بالباطل لكاتب مخالف لاقوالهم لأنه لا يوجب ذلك مراعاة رضى الولي بل كان يكون الحيار حية نل القاتل فقط وهذا لا يقوله أحد على ظهر الأرض لاهم ولا غيرهم فصح ان تأويلهم في الآية محال باطل ممتنع لا يحيل القول به أصلا والحمد لله رب العالمين * وأما اعتراضهم في خبر أبي هريرة بأنه قد روى فيه أيضا أما ان يقاد وأما أن يقادى أهل القتل فصحيح وهو معنى ثالث وبه نقول وهو اتفاقهم ظم القاتل وأولياءه القتل على فداء القاتل بأكثر من الدية ولا يحل ترك شيء مما صح ولا ضرب بعضه بعضا هذا هو التلاعب بالدين وكيد الاسلام جهارا ونموا بالله من ذلك ، وليس ترك الصحيح بما في ذلك الخبر من ان يقاد أو يودى من أجل ما قد صح أيضا من ان يقاد أو يفاد بأول من آخر غالف الحق فترك قوله عليه الصلاة والسلام أن يقادى من أجل قوله أو يودى بكل ذلك باطل ، فصح ان اخذ كل ذلك وضم بعضه الى بعض هو الحق الذى لا يجوز خلافه ، وأما اعتراضهم في خبر أبي شريح برواية سفيان بن أبي العوجاء فسفيان مجبول لا يدري من هو ، ثم العجب

كله من احتجاجهم بهرم مخالفون ما فيه لأن فيه إيجاب القود في الجراح جملة وهم لا يرون القود في شيء من الجراح الا في الموضحة وحدها فقط فيا للسليلين في أي باب يقع احتجاج المرء على خصمه بما يخالف وهو يصححه وخصمه لا يصححه ، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأن فيه التخيير للمجروح أو لولي المقتول بين القود أو الدية أو العفو دون اشتراط رضى الجاني وهذا عجب آخر ورضى بالقويه المفتضح من قرب ونسأل الله تعالى العافية . وأما قولنا بان كل ما ذكرنا فهو من قتل عمدا مسلما في دار الحرب وهو يدري انه مسلم في دار الحرب كما لو فعل ذلك في دار الاسلام ولا فرق فلهوم نص القرآن والسنة التي أوردنا في ذلك ولم يخص احدي الدارين من الاخرى وما كان ذلك نسبيا ، وهو قول مالك . والشافعي . وأبي سليمان وجميع اصحابهم به تأخذ ، وأما أبو حنيفة فقال : ان قتل مسلم مسلما عمدا في أرض الحرب وكان المقتول غير ساكن في أرض الحرب فلا قود فيه أصلا إنما فيه الدية ، فان كان المسلم المقتول ساكنا في أرض الحرب فملى قتاله عمدا وهو يدري انه مسلم الكفارة فقط ولا قود فيه ولا دية .

قال أبو محمد رضى الله عنه : ولا ندرى من اين اخرج هذا القول السخيف ولا من تقدمه اليه ، والعجب ان المبطلين من ائمة تعالى بتقليده موهوا في ذلك بما رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن الاعمش عن أبي ظبيان عن أسامة بن زيد قال : بعثنا رسول الله ﷺ فصبحنا الحرقات من جبهة فادركنا رجلا فقال : لا إله الا الله فطعته فوق في نفسي من ذلك فذكرته لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « أقال لا إله الا الله وقتلته؟ قلت : يا رسول الله إنها قالها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟ فإزال يكررها على حتى تمنيت اني أسلمت يومئذ » . وبما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد الى بني جذيمة فطاهم الى الاسلام فلم يحسنوا ان يقولوا اسلمنا فجعلوا يقولون : صبا نا صبا نا وجعل خالد فيهم اسرا وقتلوا ودفع الى كل رجل منا أسيرا حتى اذا أصبح يوما (١) أمرنا خالد بن الوليد ان يقتل كل واحد منا (٢) أسيره فقال ابن عمر : والله لا أقتل أسيرى ولا يقتل أحد من أصحابي أسيره فقد منا على رسول الله ﷺ قد ذكر له صنع خالد فقال النبي ﷺ : « اللهم اني أبرأ اليك مما صنع خالد » . ومن طريق أبي داود

(١) في النسخة رقم ١٦ أصبح يومنا (٢) في النسخة رقم ١٤ كل وجعلنا

ناخذ ابن النري نا أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبدالله البجلي قال : بعث رسول الله ﷺ سرية الى خثعم فاعتصموا بالسجدة فأسرع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر لهم بنصف الأوقال وقال : أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا : يا رسول الله لم ؟ قال لا تراى نارهما (١) ۞

قال أبو محمد رضى الله عنه : لا يصح في هذا الباب شيء غير هذه الأحاديث ، حديث البيان والد حذيفة رضى الله عنهما فيه زياد بن عبدالله البكائي وليس بالقوى ، وأما حديث ملجم بن قدامة وقتله عامر بن الاضطرب وإعطاء النبي ﷺ الدية فيه ومنعه من القود ففيه زياد بن ضمرة وهو مجهول بل أنه يصح في حديث ملجم المذكور ماناه حمام بن أحمد ناعباس بن أصبغ ناعبد بن عبد الملك بن إيمان أحمد بن زهير بن حرب نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبدالله ابن قسيط عن القعقاع عن عبدالله بن أبي حذرة قال بعثنا رسول الله ﷺ الى أطم فلقينا عامر بن الاضطرب - هو أشجى - لحيانا بتحية الاسلام فقام اليه الملجم بن شامة - هو ليثى كنانى - فقتله ثم سلبه فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبرنا فنزلت : (يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبنفون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا) ۞

قال أبو محمد رضى الله عنه : كل هذه الاخبار حجة عليهم لأن خالداً لم يقتل بنى جذيمة الا متأولاً انهم كفار ، ولم يعرف ان قولهم : صابنا صابنا اسلام صحيح ، وكذلك اسامة بلا شك وحسبك عرجته رسول الله ﷺ في ذلك ، وقوله : انما قالها من خوف السلاح وهو واقع الثقة الصادق (٢) الذى ثبت انه لم يقل الا ما في نفسه ؛ وكذلك الترية التي أسرع بالقتل في خثعم وهم معتمدون بالسجود واذ هم متأولون فهم قاتلوا خطأ بلا شك فحطت القود ، ثم نظرنا فيهم فوجدناهم ظلم في دار الحرب في قوم عدو (٣) لنا فسقطت الدية بنص القرآن ولم يبق الا الكفارة فلا بد من أحد أمرين ضرورة اما أنه عليه الصلوة والسلام أمرهم بها فسكت الراوى

(١) يقال تراى القوم اذا رأى بينهم مبغضاً ، والمعنى أنه يلزم السلم ويجب عليهم ان ياعد منزله عن منزل للمعرك لا يرى نار شركه (٢) في النسخة رقم ١٤ الذى للمصدق (٣) في النسخة رقم ١٦ في دار عدو

الشعبي . والحسن . وابن سيرين . وعمر بن دينار قالوا كلهم : العمد قود • ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن سمع الشعبي يقول : اذا مثل بالرجل ثم قتله فانه يمثل به ثم يقتل • ومن طريق حماد بن سلية عن اياس بن معاوية قال : كل شيء يقتله فانه يقاد به نحو الحجر العظيم والخشبة العظيمة التي تقتل • ومن طريق حماد بن سلية عن هشام بن عروة انه حدثه ان ابنا لصيب اخذ ابنا لحاطب بن ابي بلتعة فضر به بخشبة معه حتى ظن انه قد قتله فذكر الحديث وانه مات منها وان الصبي دفع الى ولي حاطب فضر به بمصا معه في الرأس حتى تطايرت شؤون رأسه فمات ، وعروة ابن الزبير جالس لا ينكره ، كان اسم الصبي الحسن بن عثمان وكان اسم الحاطبي يزيد بن المغيرة • ومن طريق اسحاق بن اسحاق القاضي ناسلجان بن حرب فاحاد بن سلية عن ابي رجاء قال : قال قتادة ان قتل بحجر قتل بحجر وان قتل بخشبة قتل بخشبة وهو قول ابان بن عثمان ، وابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم • ومن طريق حماد بن سلية ان احيد عن ميمون بن مهران ان يهوديا قتله مسلم بفهر فكتب ميمون في ذلك الى عمر بن عبد العزيز فكتب اليه عمر يأمره بدفعه الى أم اليهودى فدفعه اليها فقتلته بفهر • وبه يأخذ مالك ، والشافعي ، وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وابن المنذر . وأصحابهم ، وغيرهم ، وقال مالك : إن قتله بحجر أو عصا أو بالدار أو بالتفريق قتل يمثل ذلك بكر عليه أبدا حتى يموت ، وقال الشافعي : ان ضربه بحجر حتى مات ضربه بحجر أبدا حتى يموت وان حبسه بلا طعام ولا شراب حتى يموت حبس مثل تلك المدة حتى يموت فان لم يمت قتل بالسيف ، وهكذا ان فرقه وهكذا ان ألقاه من مهواة عالية ، فان قطع يديه ورجليه فمات قطع يدا القاطع ورجلاه فان مات والاقتل بالسيف • قال أبو محمد رضى الله عنه : ان لم يمت ترك كما هو حتى يموت لا يطعم ولا يستقى ، وكذلك ان قتله جوعا أو عطشا جوع وعطش حتى يموت ولا بد ولا تراعى المدة أصلا ، وقال ابن شيرمة : ان غمسه في الماء حتى يموت غمسه فيه حتى يموت وان قتله ضربا ضربته مثل ضربه لأكثر من ذلك ، وقد كانوا يكرهون المثلثة ويقولون : السيف يجرى من ذلك كله •

قال أبو محمد رضى الله عنه : بل اضربه حتى يموت ، وقالت طائفة : لا يقتل في كل ذلك الا بالسيف كما رويانا من طريق حماد بن سلية عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري انه قال : لا قود إلا بحديدة • ومن طريق وكيع بأسفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن قتل بخشبة أو بالشيء قال : السيف على ذلك • ومن طريق

شعبة عن المغيرة عن ابراهيم لا قود الا بالسيف * ومن طريق ابي بكر بن أبي شيبة ناوكيع عن محمد بن قيس عن الشعبي لا قود الا بمحبة ، وروى نحو هذا عن سفيان ، وقال أبو حنيفة. وأصحابه : بأى شئ. قلنا ما يوجب القود فلا يقاد الا بالسيف ، وهو قول أبى سليمان *

قال أبو محمد رضى الله عنه : ظاهر ما روينا عن الحسن . والشعبي إيجاب القود بالسيف والرمح والسكين والمطرقة فنظرنا فيما احتجبت به الطائفة الأولى فوجدناهم يمتحنون بقول الله عز وجل : (والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وبقوله عز وجل : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وبقوله تعالى : (وإن عاقبتم فاعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وبقوله عز وجل : (ولئن اتصرتكم لدينكم فاعاقبوا بمثل ما عاقبتم) ولئن اتصرتكم لدينكم فاعاقبوا بمثل ما عاقبتم) وبقوله تعالى : (ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين) قالوا : فكلام الله تعالى كما أوردنا موجب ان الغرض في القصاص في القتل فادونه إنما هو بمثل ما اعتدى به وأنه لا يحل تعدى ذلك إلى غير ما اعتدى به قالوا : فمن قتل بالسيف من قتل متعديا بغير السيف فقاتله بما لم يقتل به متعدي ظالم بنص القرآن عاص لله عز وجل فيما أمر به ، واحتجوا أيضا بما قد صح عن رسول الله ﷺ من قوله : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » قالوا : فمن قتل أحد بغير السيف ظلماً عامداً فبشرة غير القاتل (١) محرمة على المستفيد وغيره إذ قد صح تحريمها ، ولم يأت نص ولا إجماع بإباحتها وإنما حل من بشرة القاتل ومن التمدى عليه مثل ما انتهك هو من بشرة غيره ومثل ما تعدى عليه به فقط ومن عالف هذا فهو كمن ألقى من فقتل عينا ظالماً بأن يمدح هو إشرافاً ذئبياً فاقب عينيه لافرق ، ومن طريق مسلم ناهداب بن خالد ناهام ناقادة عن أنس بن مالك أن جارية قد وجد رأسها قد رضى بين حجرين فسلواها من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا لها يهوديا فأرمات رأسها فاخذ اليهودي فأقر فامر النبي ﷺ أن ترض رأسه بين الحجارة (٢) يورواه أيضا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس ومعه عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس * ومن طريق مسلم نا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة والناظر له نا ابن علية عن الحجاج ابن أبي عثمان نا أبو رجاء مولى أبي قلابة حدثني أنس بن مالك أن نفرا من عكل بمائة قدموا

(١) في النسخة رقم ١٤ فيبشرة عني القاتل (٢) في النسخة رقم ١٤ يرض رأسه بالحجارة

على رسول الله ﷺ فابعوه على الاسلام فاستنخوا الارض وسقمت اجسامهم فقال لهم رسول الله ﷺ : « لا تخرجون مع راعينا في ابله قصيون من ابلها والباهاة قالوا بلى فخرجوا فشرى بوا من ابلها والباهاة فصحوا فقتلوا الراعى وطردهوا الابل فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فادركوا الحى بهم فامرهم فقطعت ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا » قال مسلم : حدثني الفضل بن سبل الاعرج مروى نايحي بن شيلان نايديد بن زريع عن سليمان التيمي عن انس بن مالك قال : انما سمل رسول الله ﷺ اعين اولئك لانهم سملوا اعين الرعاء ، فهذا حكم رسول الله ﷺ وامره الذي لا يسع احدا الخروج عنه ، ومن طريق ابي بكر ابن ابي شيبة ناعبد الرحمن بن سليمان نا اسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ والعمد قود الا ان يمفو ولي المقتول ، ومن طريق البخارى نا ابو نعيم - هو الفضل بن دكين - ناشيان عن يحيى - هو ابن ابي كثير - عن ابي سلبه بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يردى واما ان يقاد »

قال ابو محمد رضى الله عنه : القود في لغة العرب المقارضة بمثل ما ابتداء به لاختلاف بين احد في أن قطع اليد باليد والعين بالعين والاذن بالاذن والنفس بالنفس كل ذلك يسمى قودا فقد صح يقينا أن رسول الله ﷺ اذا امرنا بالقود فانه انما امرنا بأن يعمل بالمتعدى في القتل فادونه مثل ما عمل هو سواء سواء ، هذا امر تقتضيه الشريعة واللغة ولا بد ، ثم نظرنا فيها احتجت به الطائفة الاخرى فوجدناهم يقولون على ما روينا من طريق ابي بكر بن ابي شيبة ناعيسى بن يونس عن أشعث وعمر بن ابي عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « لا قود الا بالسيف »

قال ابو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل ولا يعمل الاخذ به مرسل ، وقالوا : الخبران عن انس في الذين قتلوا الرعاء وفي الذي وضع رأس الجارية فانما قانا اذ كانت المثة مباحة ثم نسخها بتحريم المثة ، ويدل على ذلك أن في رواية ايوب عن ابي قلابه عن انس لذلك الخبر « أن رسول الله ﷺ أمر بأن يرمم حتى يموت فرجم حتى مات » قالوا : والرمم قد لا يصيب الرأس فقد قتله بغير ما قتل هو به الجارية وقد روينا من طريق ابي دلود نا محمد بن المتنى نا معاذ بن هشام الدستوائى حدثني ابي عن قتادة عن الحسن عن الصباح بن حمران - هو البرجمي - انه سمع سمرة بن جندب ، وعمران يقولان : كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثة ، وروينا نحوه ايضا من

طريق الحسن عن أبي يريزة . وأبي بكرة . وأنس بن مالك . ومعتل بن يسار كلهم عن رسول الله ﷺ قالوا : ما سمعناه عليه الصلاة والسلام قط خطبنا إلا وهو يأمر بالصدقة وينهى عن المثلة ، نأحمد بن عمر العذري نأحمد بن علي بن الحسن الكسائي ناعلي بن غيلان الحزازي أنا المفضل بن محمد ناعلي بن زياد ثنا أبو قرعة عن ابن جريج أخبرني إسماعيل بن علية عن مضر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه أو رجع عن دينه فاقتلوه ولا تغدبوا ببذاب الله أحدا يعني بالنار » ونهى عليه الصلاة والسلام عن المثلة قالوا : والنهي عن المثلة ثابت من طرق قالوا : وقد رويتم من طريق البخاري . ثاموس بن إسماعيل ناهام عن قتادة عن أنس فذكر حديث الذين قتلوا الرعاء وقد أوردناه آتفا قال قتادة : حدثني محمد بن سيرين أن ذلك كان قبل نزول الحدود •

قال أبو محمد رضى الله عنه : لم نخالفهم قط في أن المثلة لا تحل لكن قلنا : إنه لائمة إلا ما حرم الله عز وجل وأما ما أمر به عز وجل وليس مثله ليت شمري ما الترق عند هؤلاء القوم ، بين من قتل عامدا ظالما بالحجارة فقتل هو كذلك فقالوا هذه مثله وبين من زنا وهو محصن فقتل بالحجارة فقالوا : ليس هو مثله إلا أن يستحي ذودين من هذا الكلام الظاهر فسادهم فان قالوا : أن الله عز وجل أمر بالرجم في الزنا والإحصان ، ورجم رسول الله ﷺ قلنا : والله سبحانه وتعالى أمر بالاعتداء على المعتدي بمثل ما اعتدى به وبالمساقة بمثل ما عوقب به ظالما ، وقتل رسول الله ﷺ بالشدخ بالحجر من قتل ظالما كذلك ، فهل من فرق ؟ وليت شمري على ما يهتد الناس أيكون مثله أعظم من قطع اليد والرجل من خلاف وفقه العينين وجدم الأتق والأذنين وبرد الأسنان وقطع الشفتين وهم موافقون لنا على أن كل ذلك واجب أن يفعل بمن فعله بغيره ظالما فلو تروا التحكم لكان أولى ، ولقد قالوا : أن من قطع الطريق ققطعت يده ورجله من خلاف فان قطع بمد ذلك الطريق لم تقطع يده الثانية ولا رجله وفضلن انهم يقولون انه من قطع يد آخر ورجله انه تقطع يده ورجله ، فان قالوا ذلك لاح تناقضهم وان لم يقولوه زادوا في الباطل ومنع الحق وأما قول ابن سيرين كان ذلك قبل نزول الحدود خطأ وكلام من لم يحضر تلك المشاهدة ولا ذكر انه أخبره من شهد بها فهو لا شيء ؛ وحديث أنس الذي موهوا به لم يسمع رسول الله ﷺ قط يخاطب الانبياء عن المثلة أعظم حجة عليهم في كذبهم انه ناسخ لقوله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء لأن أنسا صحب رسول الله ﷺ

ولا زمه خادما له من حين قدم عليه السلام المدينة الى حين موته عليه السلام فصح قينا قطعاً بلا شك انه سمع انس خطبته عليه الصلاة والسلام ونبيه عن المثة قبل فله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء فيظل ضرورة أن يكون المتقدم ناسخاً للبتأخر وبالله ان ضرب العنق بالسيف لأعظم مثله ولقد شاهدناه فراياته منظرًا وحشا وكأته جسد بأربعة أفعاد فظهر فساد احتجاجهم بالمثة وصح ان كل ما أمر به عليه الصلاة والسلام فليس هو مثله انما المثة من فعل ماناه الله تعالى عنه متمديا ولا مزيد ، وأما قولهم ان فدواية أيوب عليه السلام وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر به فرجم بالحجارة حتى مات ، فلا شك ولا خلاف في ان تلك الروايات كلها في قصة واحدة في مقام واحد في انسان واحد قول أيوب عن أبي قلابة عن أنس قاسم به فرجم حتى مات ، وقول شعبة عن هشام ابن زيد عن أنس قاسم به فرض : أنه بين حجرين وقول همام عن قتادة عن أنس قاسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ترض رأسه بين الحجارة أخبار عن عمل واحد واذ رض رأسه بين حجرين فقد رض بالحجارة وقد رجم رأسه حتى مات فيظل تعلقم باختلاف الفاظ الرواة إذ كلها معنى واحد والله تعالى الحمد وكلهم ثقة وإنما هذا تمل في مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالباطل • واحتجوا أيضا بما روى من طريق أبي داود نا مسلم بن ابراهيم نا شعبة ، عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الاشعث عن شداد بن أوس قال : خصلتان سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله كتب الاحسان على كل شيء ، فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرحم ذبيحته •

قال ابو محمد رضى الله عنه : وهذا صحيح وغاية الاحسان في القتلة هو أن يقتله بمثل ما قتل هو وهذا هو عين العدل والانصاف والحرمان قصاص ، وأما من ضرب بالسيف عنق من قتل آخر خنقا أو تغريقا أو شد خالفا أحسن القتلة بل انه أساء ما أشد الاساءة إذ خالف ما أمر الله عز وجل به وتمدى حدوده وعاقب بغير ما عوب به وليه والافسكه قتل وما الايقاف لضرب العنق بالسيف بأهون من الغم والخنق وقد لا بدت من عدة ضربات واحدة بعد أخرى هذا أمر قد شاهدناه ونسأل الله العافية ، فساد هذا الخبر حجة عليهم • واحتجوا بما رويناه من طريق أبي داود نا أبو داود الطيالسي نا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس انه كان منه فقال : هني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن تصبر البهائم • قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا من طريق ساموهو بمرق خالفناهم في ان البعث بالبهائم وبغير البهائم لا يحل انما بهم ان يموتوا انهم يحتجون نوم لا يأتون الا ما نوا عنه وأما بالباطل فتم صبر البهائم لا يحل الأخيت أمر الله تعالى به من الذبح والنحر والرمي فيا نرد بالنبل والرماح وارسال الكلاب وسباع الطير عليها فهذا حلل احسن

باجماع منا ومنهم وكذلك لا يحل العيب بآدم فاذا عبت هو ظالما اقتصر منه بمثل فعله وكان حقا وعدلا ، والمعجب كله ان ضرب العنق صبر بلا شك والصلب اشنع الصبر وهم يرون كل ذلك فلو راجعوا الحق لكان أولى بهم ، وهكذا القول فيما هو ا به عما رويناه من طريق عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج عن يعلى قال : غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال أبو أيوب الانصاري : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر ه وذكروا ما رويناه من طريق أبي داود ناسعيد بن منصور نا المغيرة بن عبد الرحمن الحذامي عن أبي الزناد حدثني محمد بن حمزة الاسلمى عن أبيه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية وقال : ان وجدتم فلانا فلا تقاتلوه فأتا فاحرقوهما بالنار ثم ناداني فرجعت اليه فقال : ان وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فانه لا يذب بالنار الا رب النار » ه ورويناه أيضا من طريق أبي داود نا قتيبة بن سعيد ان الليث بن سعد حدثهم عن بكير بن الاشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ه

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا صحيح ولا يحل ان يحرق أحد بالنار ابتداء حتى اذا فعل المرء من ذلك ما حرمه الله تعالى عليه وجب القصاص عليه بمثل ما فعل كما أمر الله عز وجل ه وذكروا ما رويناه من طريق شعبة عن عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا » ه ومن طريق مسلم نا أبو ذامل نا أبو عرانة عن أبي بشير عن سعيد بن جبير قال : « مر ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال ابن عمر : لمن الله من فعل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا »

قال أبو محمد رضي الله عنه : ونحن نقول : لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا الا حيث أمر الله تعالى به من القصاص فمن استحق لعنة الله لفعله ذلك والاعتداء عليه بمثل ما اعتدى هو به وهم يوافقونا في رمي العدو بالنبل والمجانيق واتخاذهم غرضا وهذا خارج عن ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا القول فيما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يقتل شيء من الدواب صبرا وقد علنا ان نحر الابل وذبح الحيوان والقتل بالسيف في القصاص كل ذلك قتل صبر وكل ذلك خارج عن قتل الصبر المنهى عنه وهكذا سائر وجوه القصاص التي أمر الله تعالى به ولا فرق ه وذكروا ما رويناه من طريق أبي داود نا زياد بن أيوب نا هشيم عن سجال عن ابراهيم عن هنيئ بن نورية عن علقمة عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

و اعف الناس قتلة أهل الايمان ،

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا وإن لم يصح لفظه فإن فيه منى بن خورقوه مجهول فمناه صحيح ولا أعف قتلة من قتل كذا أمره الله عز وجل فأعفى مثل ما اعتدى المقتص منه على وليه ظلياً وما عفى قط في قتلة من ضرب حتى لم يضرب عنقه وليه بل هو معتد ظالم فاعل ما لم يبعه الله تعالى قط ، وموهراً أيضاً بما رويناه من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا حجاج بن المنهال نا صالح المري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على حمز قرضى الله عنه حين استشهد فذكر كلاماً وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : واقع مع ذلك لأمثان يسمعين منهم مكانك فنزل جبريل صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعد بخواتيم سورة التحل (وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به)

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لو صح ولم يكن من طريق صالح المري ويحيى الحماني وأمثالهما لكان حجة لنا عليهم لأن فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر أن يعاقب بمثل ما عوقب به وهذه باحة التثليل بمن مثل بحمزة قرضى الله عنه فقامناه الله عز وجل عن أن يمثل بسمعين منهم لم يمثلوا بحمزة وهذا قولنا لا قولهم

قال أبو محمد رضى الله عنه : وموهراً بخبر ساقط موضوع ، وهو ما روى من طريق أسد بن موسى عن سليمان بن حيان عن يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر ، أن النبي ﷺ أمر أن يستأنس بالجراح سنة ، وأسد ضعيف ، ويحيى بن أبي أنيسة كذاب ، ثم هم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يرون الاستئناس بالجراح سنة فكيف يستحل مسلم أومزله حياً أن يحتاج بشيء هو أول مبطل له ، وأول من لا يرى العمل بما فيه ، ويحدث من طريق ابن المبارك عن عتبة بن سعيد عن الشعبي عن جابر عن النبي ﷺ : ولا يستأد من الجرح حتى يبرأ

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا باطل لأن عتبة هذا مجهول وليس هو عتبة ابن سعيد بن العاصي لأن ابن المبارك لم يذكره بل قد صح عن النبي ﷺ خلاف هذا ، كما نا احمد بن محمد بن الجسور قال : نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي بن أيوب السخيتي نا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : إن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فألقى النبي ﷺ يستعيد فقيل له حتى تبرا فاني وعجل فاستأد فمست رجله وبرئت رجل المستأد منه فأنى النبي ﷺ قيل له : ليس لك شيء انك أيت ، فصيح إن تعجيل القود أو تأخيرها إلى الجنى عليه ، فهذا ما موهوا به من

الأخباره واحتجوا من طريق النظر بأن قالوا : وجدنا من قطع يد آخر خطأ أنه ابن برى .
فلهذه اليدوان مات فله ذية النفس ويسقط حكم اليد فوجب أن يكون العمد كذلك
قياساً على الخطأ •

قال أبو محمد رضي الله عنه : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه عين
الباطل لأن القياس عند القائلين به لا يجوز إلا على نظيره لا على خلافه وضده والعمد
ضد الخطأ فلا يجوز أن يقاس عليه عند من يقول بالقياس فكيف والقياس كله باطل •
وقالوا : يلزمكم أن ترى إنسان آخر بسمه يقتله أن ترموه بسمه قلن لم يمت فبآخر ثم بآخر
وكذلك إن اجابته أن يوالى عليه بالجوائف حتى يموت وهذا أكثر ما فعل ، وهذا لا يجوز
قلنا : هذا تمويه قاسد وظلام محال بل يطعن بسمه مثله في الموضع الذي صادف فيه
سهمه ظليلاً حتى يموت ، وكذلك يجاف بمخافة موثق أنه يموت منها ولا فرق ثم نمكس
عليهم هذا السؤال فتقول لهم : أن ضرب بالسيف في عنقه فلم يقطع أو قطع قليلاً فاعيد
عليه مزاراً وهذا أعمد مما قلتم وأمكن فهو أمر مشاهد يقع كثير أجداء ، وقالوا : أرايتم
أن استدره بالأوتار قلنا يستدره بمثله وما ذلك على الله بعزيز ، وقالوا : فإن نسكحه حتى
يموت قلنا يستدره بوتر حتى يموت لأن المثل محرم عليه وبالله تعالى التوفيق •

(باب من الكلام في شبه العمد : وهو عمد الخطأ)

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد ذكرناه قبل ولم نوضح فساد الأخبار التي
موهبها وتناقض الطوائف الثلاث المالكيين والحنيفيين والشافعيين فيها فوجب أن
نستدرك ذلك كما فعلنا في سائر المسائل وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : شغب الحنيفيون والشافعيون القائلون بعمد الخطأ بما رويوا
من طريق شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان
ابن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء خطأ إلا السيف وفي
كل خطأ أروء » •

قال أبو محمد رضي الله عنه : جابر الجعفي كذاب وأول من شهد عليه بالكذب
أبو حنيفة ثم لم يبال بذلك أصحابه فاحتجوا بروايته حيث اشتروا ، ثم المعجب كله أن
الحنيفيين والشافعيين مخالفون لهذا الخبر عاصون له فالشافعيون يرون القودف بالعمد بكل
ما يمكن أن يمت من مثله ، والحنيفيون يرون القودف على من ذبح بليطة القصب وعلى من
أحرق بالثار وعلى من خنق ثلاث مرات فصاعداً ، وكل هذا ليس فيه قتل بالسيف فن

أصل من يخرج بما هو أول مخالف له ، وأما المالكيون فأنهم احتجوا بخلاف السنة الثانية من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس جالسا آخر صلاة صلاها بأصحابه رضي الله عنهم برواية جابر الجعفي الكذاب المذكور المرسل أيضا ولا يؤمن أحد بمدى جالسا ، ورأوه حينئذ حجة لازمة ترد به رواية أهل المدينة الثقات المستندة وآخر عمله عليه الصلاة والسلام إذا وافق رأى مالك ثم لم يذكر عليهم تكذيب جابر ورد روايته إذا خالف رأى مالك فأى دين يبقى مع هذا ، وهل هذا إلا اتباع الهوى ولا مزيد؟

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد روى هذا الخبر أيضا من طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل بلية وترك حديثه بأخرة عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن عتبة بن مكرم عن يونس بن بكير عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن إبراهيم ابن بنت النعمان بن بشير عن النعمان بن بشير عن رسول الله ﷺ : « كل شيء خطأ إلا السيف وكل خطأ أرسى » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : عبد الباقي لائىء : وقيس بن الربيع ضعفه ابن معين وضاع . ووكيع ، وترك حديثه القطان . وعبد الرحمن بن مهدي وهو بعد عن إبراهيم ابن بنت النعمان الذي لا يدري أحد من هو . واحتجوا أيضا بما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن اسماعيل بن مسلم عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « العمد قود البد إلا أن يعضو ولي المقتول » وفيه فإكان من روى أو ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مغفل في أسنان الابل ، ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن حمادة عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ « من قتل في ميأربا بحجر أو ضربا بعصى أو سوط فعليه عقل الخطأ » ومن قتل اعتباطا فهو قود ، ومن طريق ابن الأعرابي عن عبد الرزاق قال ابن الأعرابي : لعنه عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتاب جاء به الوحي إلى رسول الله ﷺ فيقتل العمية دية دية الخطأ الحجر والسوط والمضى مالم يحمل سلاحا ، ورويناه من طريق أحمد ابن شعيب أخبرني هلال بن الملاء ناسميد بن سليمان ناسليمان بن كثير ناعمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ « من قتل في عيا أو رميا يكون بينهم بحجر أو بسوط أو بعصى فعقله عقل خطأ » ومن قتل عمدا فقتل يديه ، « ومن طريق أحمد بن شعيب ناعمرو بن ممر ناعمرو بن كثير ناسليمان بن كثير عن عمرو بن

دينار عن طلوس عن ابن عباس رفعه بنحوه ، وما روينا من طريق البزار ناخذ بن
مسكين نايكر بن مضر عن عمرو بن دينار قال : قال طلوس عن أبي هريرة عن النبي
ﷺ « من قتل في عمية بحجر أو عصي فهو خطأ عقله عقل خطأ ومن قتل عمداً
فهو قود » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : بل هذا لاحجة لهم فيه ، أما الخبر الذى صدرنا
به من طريق ابن أبي شيبة ففيه إسماعيل بن مسلم وهو مخزومى مكى ضعيف ثم
لو صح لكانوا كلهم مخالفين له ، أما الخنفيون فإن في هذا الخبر ما كان من رمى أو
ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مفلط في أسنان الأبل وهم يقولون من رمى بهم
أو رمح فيه القود ولم يخص في هذا الباب رميا من رمى بل فرق بين الرمي المطلق
والرمي بالحجر والضربة بالمصى فصح أنه الرمي بالرمح والسهم وهم لا يقولون ذلك
وكذلك خالفه الشافعيون أيضا في الرمي من كل ما عات من مثله ، والمالكيون
مخالفون له جملة ، وأما خبر عبد الرزاق أما الأول ففيه الحسن بن عمار وهو مالك
وأما الثاني فرسل ثم أنه لو صح جميعا لكانوا أيضا قد خالفوا هما لأن عقله عقل
الخطأ ولا يرى هذا أحد منهم ، أما الخنفيون والشافعيون فيتلطون فيه الديقة في الأبل بخلاف
عقل الخطأ ، وأما المالكيون فيرون فيه القود ، وأما خبر إسماعيل بن كثير . وبكر بن
مضر فصحيحان وبهما قول وهما خلاف قولهم لأن فيهما أن من قتل في عمية أو
عميا فهو خطأ عقله عقل خطأ فهذا قتل لا يعرف قاتله ، واذ هو كذلك فليس فيه
الا الدية وديته دية قتل الخطأ ، وفيهما من قتل عمدا فهو قود فلم يخص عليه الصلاة
والسلام شيئا من غيره ولا حديدة من غيرها بل أوجب فيه القود بمثل ما أصاب
يده وهو قولنا لا قولهم وبالله تعالى التوفيق . وموهوا أيضا بخبر روينا من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ « شبه
العمد مفلط ولا يقتل صاحبه » وذلك أن ينزو الشيطان (١) بين الناس فيكون
رميا في عمياء عن غير حشينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل لاحجة فيه وجميع الطوائف تقضت
أصولها فيه ، أما الخنفيون فاتهموا فيه من تعمد قتل مسلم بالخنق أو بالثغرى أو
بشدخ رأسه (٢) بحجر فيه قطار وليس هذا بما فسر في هذا الخبر في شيء ، وأما

(١) في النسخة رقم ١٦ « أن ينزل الشيطان » وهو غلط (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦
وقوله عمياء تأنيث الأعمى يريد بها الضلالت والمجهالة وقوله عن غير حشينة أى حقد ولا عداوة

المالكيون فهم يقولون : المرسل فالمسند وهذا مرسل قد تركوه ، والشافعيون لا يرون الاخذ بالمرسل وأخذوا هنا برسل ، وبما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس نا محمد بن بكار بن بلال أونا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ : « قال عقل شبه العمد مغفل مثل عقل العمد ولا يقتل صاحبه » قال محمد بن يحيى بن فارس : وزاد نا خليل عن ابن راشد في هذا الخبر بإسناده وذلك مثل أن ينزو الشيطان بين الناس فيكون دما في عمياء في غير ضغينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذه صحيفة مرسل لا يجوز الاحتجاج بها ، ثم اهم كلمهم قد خالفوا ما في هذا الخبر ، أما أبو حنيفة وأصحابه فيحكمون في هذا القسم خلاف ما في الخبر لأنهم يجعلون من قتل في ضغينة وحمل سلاح قتل بعمود حديد عمدا قصدا حكمه حكم من ذكر في هذا الخبر وهو خلاصها ولم يدخل الشافعيون فيه من قتل في عياقصة بما قد مات من مثله من عصا ونحوها وخالفه المالكيون جملة ، وموهوا أيضا بما روينا من طريق شعبة عن أيوب السخيتي سمعت القاسم ابن ربيعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال : « قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط والعصا مائة من الابل أربعون منها في بطونها وأولادها »

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا خبر مدلس سقط منه بين القاسم بن ربيعة وبين عبد الله بن عمر رجل نا روينا من طريق احمد بن شعيب أنا يحيى بن حبيب ابن عربي نا حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قد ذكر فيه هذا الخبر بعينه ، وحقبة بن أوس مجهول لا يدري من هو ، ولا يصح للقاسم بن ربيعة سماع من عبد الله بن عمرو . وقد روينا أيضا عن القاسم بن ربيعة بخلاف هذا نا حمام نا عباس بن أسبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا احمد بن زهير بن حرب ثنى ابى ثنا ابن علية عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال : « خطب رسول الله ﷺ يوم فتح مكة فقال : الا ان قتل خطأ العمد » قال خالد نا قتل الخطأ شبه العمد قتل السوط والعصا منها أربعون في بطونها وأولادها .

قال أبو محمد رضى الله عنه : يعقوب بن أوس مجهول لا صحبة له نا روينا هذا الخبر نفسه من طريق احمد بن شعيب نا اسماعيل بن مسعود — هو المجدي —

نا بشر بن المفضل عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ فذكر هذا الخبر نفسه ، وقد رويناه أيضا من طريق أسقط من هذه كما رويناه من طريق حاد بن سالة . وسفيان بن عيينة قال حاد أنا علي بن زيد بن جدعان عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن عمرو - هو ابن العاصي - أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح فقال : ه ألا إن دية العمد الخطأ بالسوط والعصاة مغلظة مائة من الأبل فيها أربعون خلفه في بطونها أولادها ، وقال سفيان نا ابن جدعان سمعه من القاسم بن ربيعة عن ابن عمرو فذكره ، وابن جدعان هذا هو علي بن زيد ضعيف جدا ، ويعقوب السدوسي مجهول ولم يلق القاسم بن ربيعة ابن عمرو قط فسقط جملة والحمد لله رب العالمين ، ومع ذلك فإن الطوائف الثلاث نقصت فيه أصولها : أما الخفيفون حاشى محمد بن الحسن فلا يرون دية عمد الخطأ إلا خمسا وعشرين بنت غاض ، وخمسا وعشرين بنت لبون . وخمسا وعشرين حقا (١) وخمسا وعشرين جذعة بخلاف ما في هذا الخبر ، وأما المالكيون فخالقوه كله ، وأما الشافعيون فلا يرون ذلك في العصا التي ماتت من مثل ضربتها ولا في الضرب بالسوط عمدا حتى يموت بل يرون في هذا القود خلافا لهذا الخبر مع أنهم لا يقولون إلا بالمسند من رواية المشهورين ، وليس هذا الخبر من هذا النمط ، وشعبوا بخبر الهذليين المشهور الثابت لما فيه بأن أحدهما ضرب الآخر بحجر - وفي بعض الروايات بمعدم فسطاط فمات هي وجنينها فجعل رسول الله ﷺ النقرة والدية على عاقلة الضاربة ثم افترقوا فرقتين فقال أبو حنيفة ومن قلده : في هذا الخبر بيان أن من قتل آخر بعصا مات من مثلها أو بحجر مات منه فلا قود ولكنه عمد خطأ على العاقلة . وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأصحابه : في هذا الخبر بيان أن من مات بما لا يات من مثله فقيه الدية على العاقلة .

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول من قال إن ذلك العمود والحجر كانا بما لا يات من مثله فقول ظاهر الفساد لأن عمود فسطاط لا يمكن البتة أن يكون بما لا يات من الضرب في الشر بمثله فسقط هذا القول والحمد لله رب العالمين . وأما القائلون بأن في هذا الخبر دليلا على أن العمود والحجر الذين يات من مثلهما لا قود فيهما وإن تعدد الضرب بهما في الشر لكن فيهما الدية على العاقلة فهذا ظن فاسد منهم يبين ذلك ما رويناه من طريق أبي داود ، وأحمد بن شعيب قال أبو داود ه نا محمد بن

مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار انه سمع طاوسا عن
ابن عباس عن عمر بن الخطاب انه سال عن قضية النبي ﷺ في ذلك فقام حمل بن
مالك بن التابعة فقال : كنت بين امرأتين ضربت احدهما الاخرى بمسطع فقتلها
وجنيتها قضى رسول الله ﷺ في جنيتها بفرقة وان قتل ي وقال احمد بن شعيب
أنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي ناهج - هو ابن محمد عن ابن جريج أخبرني
عمرو بن دينار سمع طاوسا يحدث عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب ذكر مثله سواء
سواء الا انه قال قضى رسول الله ﷺ في جنيتها بفرقة وان قتل بها فهدا اسناد في غاية
الصحة فقالوا : قد صح ان رسول الله ﷺ جعل دية المضروبة على عاقلة القاتلة ولا يجوز
هذا في فيه القود قلنا : وقد صح انه عليه الصلاة والسلام أمر في ذلك بالقود ، وكل أوامره
حق ولا يجوز ترك شيء منها شيء بل الغرض الجمع بين جميعها ووجه ذلك بين وهو انه
عليه الصلاة والسلام حكم في ذلك بحكم الممد اذ حكم بالقود ثم حكم فيه بحكم قتل
الخطأ اذ حكم بالدية على العاقلة فلا يجوز ان يكون هذا الا بانه أخبر عليه الصلاة
والسلام باتها ضربتها فقتلها لحكم بالقود على ظاهر الامر ثم صح ان ضربها لما كان
خطأ عن غير قصد فرجع عليه الصلاة والسلام الى الحكم بما يحكم به في قتل الخطأ اذ
لا يحمل أن يحمل حكمه عليه الصلاة والسلام إلا على الحق الذي لا يقتضي ما حكم عليه
الصلاة والسلام فيه غير ما حكم به ، وقد ادعى قوم ان ابن جريج أخطأ فيه ، وقالوا :
قد روى سفيان بن عيينة هذا الخبر عن عمرو بن دينار فلهذا كرهه ما ذكر ابن جريج
قلنا : بل المخطئ من خطأ الأئمة يراه اتقادس وإذ لم يرو ابن عيينة ما روى ابن
جرير فكان ماذا ابن جريج أجل من ابن عيينة وكلاهما جليل وابن جريج زاد على
ابن عيينة ما لم يعرفه ابن عيينة وزيادة العدل لا يحمل ردعا ، وقد أتى قوم بما يملأ
القم فقالوا : حل بن التابعة لا يمتنع بروايته قلنا : هذا حكم ابليس ترد رواية حمل
رضي الله عنه وهو صاحب ثابت الصحة وقد أخذ عنه عمر أمير المؤمنين وكل من
بحضرتة من الصحابة رضي الله عن جميعهم ، ويؤخذ بتخليط أبي حنيفة الذي لا بأسوا
الاشتغال به وحسبنا الله ونعم الوكيل . وقالوا قد قلب شبه الممد طائفة من الصحابة
رضي الله عنهم عمر بن الخطاب . وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب ، وابن مسعود
وزيد بن ثابت . وأبو موسى الأشعري قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى ، وهو أيضا
قول الجمهور من الفقهاء بد الصحابة رضي الله عنهم كالنخعي والشمسي وعطاء وطاوس

ومسروق والحكم بن عتية . وعمر بن عبد العزيز . والحسن . وابن المسيب . وقادة .
والزهري . وأبى الزناد . وحاد بن أبي سليمان ، وهو أيضا قول جمهور الفقهاء كسفيان
الثوري . وابن شبرمة . وعثمان بن عتيق . والحسن بن حي . والأوزاعي . وأبي حنيفة .
والشافعي وأصحابهما .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لائحة في أحد دون (١) رسول الله ﷺ
ولا يصح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة (٢) رضى الله عنهم إلا عن علي بن أبي
طالب وعن زيد بن ثابت أما الرواية عن عمر بن الخطاب فنقطعة لأناس من طريق
سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قال في شبه العمدة ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها طباخلة ، وأما عن عثمان فأنها
من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد
ابن المسيب أن عثمان بن عفان قال في شبه العمدة أربعون جذعة خليفة إلى بازل عامها
وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وعثمان بن مطر ضعيف ، وأما عن علي فأنها من طريق
وكيم عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال شبه العمدة
الضربة بالحشبة أو القذعة بالحجر العظيم . ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان
الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال في الخطأ شبه العمدة الضرب
بالحشبة والحجر الضخم ثلاث حقائق وثلاث جذع وثلاث ما بين ثنية إلى بازل عامها ،
وأما عن زيد بن ثابت فمن طريق وكيم ناسبا على بن أبي خالد عن الشعبي قال : قال زيد
ابن ثابت في شبه العمدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل
عامها كلها خليفة . وروينا أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي
إسحق الشيباني عن الشعبي عن زيد بن ثابت ، وقد صح أيضا عن زيد بن ثابت غير هذا
لكن مثل ما روينا عن عثمان بن عاصم بن سعيد بن نبات ناعباس بن أصبغ ناعمد بن
قاسم بن محمد ناعمد بن عبد السلام الحشفي ناعمد بن المنفي ناعمد بن عبد الله الأنصاري
القاضي ناعمد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت أنه نقل
في دية المغلظة : أربعون جذعة خليفة وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وأما الرواية
عن أبي موسى الأشعري فنقطعة عنه لأناس من طريق ابن وهب عن سفيان الثوري عن
المغيرة بن مقسم ، وسليمان - هو أبو إسحاق الشيباني - كلاهما عن الشعبي أن أبا موسى
الأشعري قال : دية شبه العمدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى

(١) في النسخة رقم ٩٤ بد (٢) في النسخة رقم ١٦ في ذلك شيء من الصحابة

بازل عامها كلها خلفه الشعبي لم يدرك أبا موسى بمقله واما ابن مسعود فرويناها عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم عن ابن مسعوداته قال : العمدة السلاح وشبه العمدة الحجر والعصا قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن ابن مسعود قال : شبه العمدة الحجر والعصا والسوط والدفعة وكل شيء عمدته به فقيه التخليط ، والخطأ أن يرى شيئا فيخطئه به ومن طريقه وكيع وسعيد بن منصور قال وكيع : ناسم اغيل بن أبي خالد عن الشعبي ، وقال سعيد بن منصور تأبى عروة عن منصور بن المعتمر عن النخعي ثم اتفق الشعبي . والنخعي أن ابن مسعود قال في دية شبه العمدة أرباعا خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنت غاض وخمس وعشرون بنت لبون .

قال أبو محمد رضي الله عنه : ولم يولد الشعبي . والنخعي . وابن أبي ليلى وعبد الكريم إلا بعد موت ابن مسعود وأما التميمي فروى عن النخعي . والشعبي رواية ساقطة فيها الحجاج بن أرطاة مثل قول علي في دية شبه العمدة ، وقد صح عن عطاء والزهرى مثل القول الذي روي عن عمر بن الخطاب . وأبي موسى . وأحد قولي زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن طاوس . وعطاء الحسن البصري وعن الزهرى مثل القول الذي ذكرنا عن عثمان وأحد قولي زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن أبي الزناد من طريق ابن وهب عن يونس بن عبيد عنه فيمن عمد بآخر لا عما معه أو ضربه بسوط أو عصا أو لا كرهه أو رماه لأعيا فهذا هو شبه العمدة في الدية مغلظة أرباعا كالذي روي أن ثاقب بن مسعود سواه ، هذا كل ما نعلمه جاء عن التميمي في صفة شبه العمدة ما ذكره ابن شاذ الله تعالى . صح عن إبراهيم شبه العمدة كل شيء يعمد به بغير حديدة لكن بالحجر والحشبة ولا يكون إلا في النفس ، وقد صح عن إبراهيم خلاف هذا على ما ذكره بعد هذا أن شاء الله عز وجل ، وأما الحكم بن عتيبة فروينا عنه من طريق ساقطة في رجل ضرب آخر ضربتين بمصافات قال : دية مغلظة . وصح عن الحكم بن عتيبة من طريق شعبة عنه أن أعاد عليه الضرب بالعصا فأتى فلا قود في ذلك . وصح عن عطاء العمدة السلاح كذلك بلغنا وشبه العمدة الحجر والعصا سواء في ذلك النفس وما دون النفس ما علمنا غير ذلك ، ولو أن رجلا كسر أسنان آخر بمجرأ أو قفا عنه بمود فاته لا يقاد منه . قال ابن جريج وأنا أقول بل يقاد منه لأنه عمد وليس كمن شبع آخر بمجرأ لا يريد قتله فأتى من ذلك . وصح عن عطاء الدفعة يستبد بها الرجل غيره ليس هذا شبه العمدة ، وصح

عن طائوس العمدة السلاح ، وصح عن ابنه عبد الله بن طائوس من قعد فضخ رأس آخر بحجر هذا عمد ، وروينا عن سعيد بن المسيب عن طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عبد الله عن عمرو بن سليم مولاهم عن المسيب قال العمدة الحديدية ولو بارة فما فوقها من السلاح ، وروينا عن مسروق عن طريق آخر بحجر أقيد منه فان رماه بالحجر فلا قود ، وصح عن حمزة بن عبد العزيز من دمع آخر بحجر أقيد منه فان رماه بالحجر فلا قود ، وصح عن قتادة شبه العمدة الضرب بالحشبة الضخمة والحجر العظيم ، والخطأ أن يرى انسانا فيصيب غيره أو يرى شيئا فيخطئ به ، وصح عن الحسن البصري لا يقاد من ضارب إلا أن يضرب بحديدة ، وفي الخطأ شبه العمدة مغلطة ، وصح عن حماد ابن أبي سليمان من خنق آخر حتى يموت فهو خطأ ، ومن ضرب آخر بمصا فأعاد عليه الضرب بها فمات فعليه القود ، روى كل ذلك عنه شعبة ، والذي وعدنا أن نذكره عن إبراهيم . والشعبي فروينا عن الشعبي عن طريق لا تصح من خنق آخر فلم يقطع عنه حتى يموت أقيد منه فلورفع عنه ثم مات فدية مغلطة ، وروى عنه إذا أعاد عليه الضرب بالحجر والمصافو قود ، وصح عن إبراهيم إذا خنقه حتى يموت أو ضربه بحشبة حتى يموت أقيده فان قعد ضربه بحجر فعليه القود

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا قولنا وأما قهها الأمصار فان ابن شبرمة قال : الدية في شبه العمدة في مال الجاني فان لم يف ماله بها فعلى العاقلة وقال الأوزاعي : كذلك وفسر شبه العمدة انه ان يضرب آخر بمصا أو سوط ضربة واحدة فيموت قال فان ثنى عليه فمات مكانه فهو قود ، وقال الحسن بن حي مثل ذلك الا انه قال : ان ثنى عليه فلم يمكاه فهو شبه العمدة ، والدية في ذلك على العاقلة ، وقال سفيان الثوري : العمدة ما كان بسلاح وفيه القود في النفس فا دونها وشبه العمدة هو ان يضربه بمصا أو سوط ضربة واحدة فيموت ، أو يحدودا أو عظماء فيجرح به بطن آخر فهذا لا قود فيه وليس فيما دون النفس عنده شبه عمد ، وقال أبو حنيفة : لا قود الا في قتل بحديدة بقطع أو بليطة قصب أو أحرقة في النار حتى مات ، ولو خنقه حتى يموت فلا قود في ذلك الا ان يخنق الناس مرارا فيقاد منه فلوشدخ رأسه عمدا بحجر عظيم حتى يموت أو غرقه في ماء بعيد القعر في نهر أو بحر أو بئر أو بركة حتى مات أو ضربه بحشبة ضخمة أبدا حتى مات أو فتح فيه كرها ورى في حلقه ميا قاتلا فمات فلا قود عليه في شيء من ذلك وإنما فيه الدية كدية العمدة كما روينا عن ابن مسعود . وأبى الزناد

على العاقلة وفي ماله الكفارة قتل الخطأ قال : فلو هدم عليه هدماء فأتى حامدا لذلك فلا شيء عليه إلا أن تقوم بينة بأنه كان حيا حين المدم فيه حيث الدية والكفارة وتروى قوله كذلك فيمن طمس عليه يتأذى مات جوعا وجهدا .

قال أبو محمد رضى الله عنه : قول أبى حنيفة من تأمله علم أنه مخالف لكل خبر روى في ذلك ولقول كل من ذكرنا إلا الرواية الساقطة عن ابن مسعود وما نعلم أحدا وافق أباحنيفة على ذلك إلا أبا الزناد ومخالفة في صفة شبه الممد وما نعلم بصية ولا فضيحة على الاسلام أشد من لم ير (١) القود فيمن يقتل المسلمين بالصخر والتفريق والشدخ المجارة ثم لا قود عليه ولا غرامة بل تكلف الديات في ذلك عاقبته مع عظيم تناقضه إذ لم ير عمد الخطأ إلا في النفس ولم يره فيما دونها فإن قال : لم ترد الاخبار إلا في النفس قلنا : قد خالفنا كلها فيما فيها كما يتنا قبل وفساد تقسيمه الذى لا خفاء به ولم ير في ذلك تخطيطا إلا في أسنان الأبل خاصة لأن الدنانير ولا في الدراهم فإن قياسه الذى يحرم به ويحلل ويترك له القرآن والسنة ، ورأى عثمان التى الدية في ذلك في مال الجاني ولم ير هو - يعنى التى - وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن شبه الممد إلا من ضرب بما لا يمت من مثله ، وأما ما مات من مثله فقيه عندهم القود وهو قول الشافعى ، والدية عندهم في شبه الممد كما رويناهم آفا عن عمر ابن الخطاب . وأبى موسى الأشعري . وزيد بن ثابت . وعطاء . وطاوس . والحسن . والزهرى ، وعن روى عنه نحو قولنا جماعة كما رويناهم من طريق أبى بكر ابن أبى شيبة عن شريك بن عبد الله عن زيد بن جبير عن جريرة بن حميل عن أبيه قال قال عمر ابن الخطاب : يعمد أحدكم إلى أخيه فيضربه بمثل آكلة اللحم لا يؤتى برجل فعل ذلك يقتل الاقصدته به ، وروينا أيضا عنه أنه أقاد من رجل جبد شعر آخر جبدا شديدا فورم عنقه فأت من يومه ه ومن طريق معمر عن سماك بن الفضل أن عمر ابن عبد العزيز أقاد من رجل خنق صديقا حتى مات ، وصح عن عبيد بن عمير القود من قتل بحجر أو عصا وهو قول ربيعة . ومالك . وعبد العزيز بن أبى سلة . وأبى سليمان . وأصحابنا

قال أبو محمد رضى الله عنه : أما المالكيون فقد تناقضوا ههنا لأن المرسى عندهم كالسند وخالفوا ههنا المراسيل وجمهور الصحابة وغيرهم ، وأما قولنا : أن أبى الولي إلا أكثر من الدية لم يلزم القاتل ذلك الا براضته مع الولي والا فلا فلاحه

لم يوجب ذلك الولي قرآن ولا سنة وإنما ألزمت القاتل ذلك إذا رضى به هو والولي فلا أثر الصحيح الذي ذكرنا من قوله عليه الصلاة والسلام «أو يفادي» ، فهذا فعل من فاعلين فهو لازم بتراضيهما .

٢٠٣٣ مسأله : والدية في العمد والخطأ مائة من الإبل فإن عدمت قيمتها لم وجدت في موضع الحكم بالغة ما بلغت من أوسط الإبل بالغة ما بلغت وهي في الخطأ على عاقلة القاتل ، وأما في العمد فهي في مال القاتل وحده وهي في كل ذلك حالة العمد والخطأ سواء لأجل في شيء منها فمن لم يكن له مال ولا عاقلة فهي في سهم القارمين في الصدقات وكذلك من لم يعرف قاتله والدية في العمد والخطأ أخماس ولا بد عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة لا تكون البنت من غير الإبل الحاضرة أو البادية سواء فوططوخ الغارم بان يعطيا كلها اثنا عشر وكذلك إذا أعطاهما أرباعاً لا أكثر ، أما قولنا إن الدية في العمد والخطأ مائة من الإبل فقول الله عز وجل : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) والخبر الثابت الذي قد أوردناه قبل من قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من قتل له قتيلاً فأمه بين خيرتين إما أن يقاد وإما أن يأخذ العقل » . من طريق أبي هريرة . وأبي شريح الكعبي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصيح وجوب الدية في العمد والخطأ ولا يمكن البتة أن يعلم معنى ما أمر الله عز وجل به ورسوله عليه الصلاة والسلام إلا من بيان القرآن أو السنة قال الله عز وجل : (ثلثين للناس مازل إليهم) وليست لفظة العقل والدية من الالفاظ التي لها مقدار محدود في اللغة أو جنس محدود في اللغة أو أمد محدود في اللغة فوجب الرجوع على كل ذلك إلى النص فطلبنا ذلك فوجدنا الخبر الثابت المشهور الذي روينا من طريق مسلم نا محمد ابن عبد الله بن نمير نا أبي ناسع بن عبيد نا يثيب بن يسار الانصاري عن سهل بن أبي حشمة الانصاري أنه أخبره أن قراً منهم انطلقوا إلى خير ففترقوا فيها فوجدوا أحدهم قتيلاً وساقاً للحدث ، وفيه « فكره رسول الله ﷺ أن يطلد مه فوداه مائة من ابل الصدقة » . ومن طريق مالك بن أنس قال : حدثني أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحبة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فأتى محبة فآخبر ان عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير فأتى يهود فقال : أتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه فذكر الخبر ، وفي آخره : « أن رسول الله ﷺ قال : اما أن يدوا صاحبكم وإما أن

يؤذنا بحرب فقد كر كلاما وفي آخره « فوداه رسول الله ﷺ مائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار فلقد ركعتني منها ناقة حمراء » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : فصح أن الدية مائة من الابل ، وهذا حكم منه عليه الصلاة والسلام في دية حضري ادعى على حضريين لا في بدوى فبطل أن تكون الدية من غير الابل ، وايضا فقد صح أن الاجماع متيقن على أن الدية تكون من الابل واختلفوا في هل تكون من غير ذلك والشرية لا يحمل اخذها باختلاف لانص فيه ، فان قيل فأوجه اعطاه ﷺ الدية في هذا الخبر من ابل الصدقة ولم يدعى القتل إلا على يهود قلنا : وجه ذلك بين لاختفائه ، وهو أن عبد الله بن سهل رضى الله عنه قد صح قتله بلا شك ثم لا شك في أنه قتل عمدا او خطأ لابد من احدهما والدية واجبة في الخطأ بكل حال بنص القرآن وواجبة في العمد اذا بطل القود لما قدمنا من أن لوليه القود وقد بطل او الدية وهي ممكنة والقود هنا قد بطل لانه لا يعرف قاتله فصحت الدية فيه بكل حال ، ثم لا بد ضرورة من أن يكون قاتله مسلما او غير مسلم ، ولنا على يقين من أن قاتله غير مسلم والناس كلهم محمولون على الاسلام حتى يصح من احد منهم كفر لقول الله عز وجل : (فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها) ولقوله عز وجل : (واذا اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم ألاست بربكم قالوا بلى شهدنا ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين) ولقول رسول الله ﷺ الثابت عنه : « كل مولود يولد على الفطرة فاعلم انه هذه الفطرة حتى يكون ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ويتركاه » وللخبر الثابت عن عياض بن حمار المجاشعي عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى انه قال : « خلقت عبادي كلهم حنفاء فأفجنتهم (١) الشياطين عن دينهم » وقد ذكرنا كل ذلك باستاداه في كتاب الجهاد وغيره ، فالواجب ان يحمل قاتل عبد الله على الاسلام ولا بد حتى يوقن خلافه ثم ان كان قاتل عبد الله قتله خطأ فالدية على عاقله وان كان قتله عمدا فالدية في ماله فهو غارم او عاقله وحتى الغارمين في الصدقات بنص القرآن ، قال الله عز وجل : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) فصح بهذا ما قلناه يقيناه ونحن روى عنه أن الدية في الابل كقولنا ولم يرو عنه غير ذلك فطاعة ترويانا من طريق

(١) هو يجيم في أوله أي استغفهم فبالوا منهم في الضلال ، وفي النسخة رقم ١٤ فافتنهم الشياطين بالهواء المحجمة ويؤيد ما مناه في النهاية لابن الاثير

وكعب بن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن زيد بن ثابت، وعلى بن ابي طالب .
وعبد الله بن مسعود قالوا لهم في الدية مائة من الابل * ومن طريق عبد الرزاق عن
معمر عن عبد الله بن طاوس عن ابيه قال في الدية مائة بعير أو قيمة ذلك من عسره *
قال ابو محمد رضى الله عنه * يعني من عسره في وجود الابل * ومن طريق عبد
الرزاق نا ابن جريج اما ابن طاوس عن ابيه انه كان يقول على الناس اجمعين اهل القرية
واهل البادية مائة من الابل فمن لم يكن عنده ابل فعلى اهل الورق والورق وعلى اهل
البحر البقر وعلى اهل النعم النعم وعلى اهل البرز يعطون من اى صنف كان بقيمة
الابل ما كانت ان ارتفعت او انخفضت قيمتها يومئذ فمن اتقى بالابل من الناس فهو
حق الميعول له الابل * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ان عطاب بن ابي رباح
قال له : كانت الدية الابل حتى كان عسر قال ابن جريج فقلت له فان شاء القروى
أعطى مائة ناقة أو مائتي بقرة أو ألفي شاة فقال عطاء : ان شاء أعطى الابل ولم يعط
زها هذا هو الامر الاول لا يتماثل أهل القرى من الماشية غير الابل هو عقلمهم على
عبد رسول الله ﷺ فهذا عطاء لم يأخذ عطاء عمرو وقد عرفه اذ رأى انه رأى منه فقط لم يرضه
الا على من رضى لنفسه فقط * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المهال
نا يزيد بن ذريح ناشبة عن قتادة قال في كتاب عمر بن عبد العزيز الدية مائة بعير
قيمة كل بعير مائة درهم فهذه صفة منه للابل * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنظلى نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن
ابن مهدى نا سفیان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : كان يقضى
بالابل في الدية يقوم كل بعير عشرين وحاقة درهم *

قال ابو محمد رضى الله عنه : فهذه صفة منه للابل وهو قول الشافعى الذى ثبت
عليه وهو قول المزنى . وابن المنذر . وأبى سليمان . وجميع اصحابنا ، وخالف ذلك قوم
فقال طائفة : الدية على اهل الابل الابل وعلى اهل الذهب الذهب وعلى اهل الورق
الورق ولم يروا ان تكون الدية من غير هذه الاصناف ، ثم اختلف هؤلاء فقالت
طائفة : هي على اهل الورق اثنا عشر الف درهم ، وقالت طائفة : بل عشرة آلاف
درهم وافقت الطائفتان على انها على اهل الذهب الف دينار ، وقالت طائفة : الدية
على اهل الابل من الابل وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق الورق وعلى
اهل البحر مائتا بقرة وعلى اهل النعم ألفا شاة وعلى اهل الحلال ألفا حلة ولا تكون
الدية الا من هذه الاصناف ، وقالت طائفة : يمثل ذلك وزادوا اب الدية على اهل

الطعام من الطعام فاما الذين قالوا على أهل الذهب الف دينار فروينا من طريق اسماعيل ابن اسحاق نا ابن أبي أوفين عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه في كتاب السبعة انهم كانوا يقولون الدية على أهل الذهب الف دينار . ومن طريق اسماعيل أيضا نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد قال: قال مطر الوراق ثبتت الدية في الابل والدنانير والدرهم وسقطت في البقر *

قال أبو محمد رضى الله عنه : وقول السبعة مقصور على ابن أبي الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه مالك . فمن العار والمقت على أصحابه ان يحتجوا برواية كان من قلدوه دينهم أول من أسقط روايته وأشار الى تكذيبه ، وأما قول مطر ففى غاية السقوط ليت شعري ما الذى أثبت الدية في الدنانير والدرهم وأسقطها من البقر ان هذا لعجب وهو قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك . والليث هو أما اختلافهم في مقدار الدية من الورق فطائفة قالت : انها اثنا عشر ألف درهم ، وروينا ذلك من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة ورويناه أيضا من طريق ابن وهب عن عزمة بن بكير عن أبيه انه قال ذلك ، وصح عن عروة بن الزبير . والحسن البصري ، وهو قول مالك . واحد . واسحاق (وأما الذين قالوا) : عشرة آلاف درهم فروينا من طريق حماد بن سلمة عن حيدقال : كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة وأصحابه . وأبي ثور صاحب الشافعي وقالت طائفة : بل هي ثمانية آلاف درهم على ما نورد بعد هذا ان شاء الله عز وجل . وأما الذين قالوا : ان الدية أيضا تكون من البقر والغنم والحلل فبكروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الدية من البقر مائتا بقرة كان يقال على أهل البقر البقر وعلى أهل النشاء النشاء ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . وقادة قالوا جميعا : الدية من البقر مائتا بقرة قال قادة : الثانية فصاعدا قال قادة على أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق الورق وعلى أهل الغنم والغنم وعلى أهل البر الحلال ، وهذا اسناد في غاية الصحة عن الزهري . وقادة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن مكحول في الدية مائتا بقرة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار سمعت طلوسا يقول : دية الخمر في ثلاثمائة حلة من حلل الثلاث ، وقال ابن جريج : قلت لعطاء البدوي صاحب البقر والشاة أله أن يعطى ابلا ان شاء وإن كره المتبع ؟ فقال الملقول له هو حقه له ماشية الماقل ثمانية ما كانت لا تصرف الى غيرها ان شاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : على أهل الابل الابل وعلى أهل البقر

البقر وعلى أهل الغنم والتم وعلى أهل الحلال الحلال . ومن طريق وكيع نا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي يعطى أهل المال المال وأهل الأبل الأبل وأهل الغنم الغنم في البعير الذكر خمس عشرة شاة وفي الناقة عشرون شاة . ومن طريق وكيع نا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : كنا نأخذ عن البقر خمس شياه وعن الجوزور عشر شياه ، وعن قال تكون الدية من الأبل ومن الذهب ومن الفضة ومن الغنم ومن البقر ومن الحلال الحسن البصري وهو قول سفيان الثوري . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . قال أبو محمد رضى الله عنه : أما من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط ولم يرها في بقر ولا غنم ولا حلال فأنهم شغبوا في ذلك بأن قالوا : قد أجمعوا على أن الدية تكون من الذهب والفضة فصح بهذا أنها توقيف وإنها ليست أبدالا إذ لو كانت أبدالا لوجب أن تراعى قيمة الأبل فتزيد وتنقص ولم يجمعوا على أن الدية تكون من بقر أو من غنم أو حلال ولم يجب أن تكون دية الأما أجمعوا عليه •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا كذب بحسب ما أجمعوا قط على أن الدية لا تكون من فضة ولا من ذهب ولا من غير الأبل ، وقد ذكرنا قول على . وزيد . وابن مسعود . وطاوس . وعطاء . وقولها أن الدنانير والدرهم في ذلك إنما تكون بقيمة الأبل زادت أو نقصت ، وقول الشافعي وغيره في ذلك ، وقد ذكرنا اختلاف قيمة الأبل في قول عمر بن عبد العزيز . وإبراهيم النخعي فبطل بذلك دعواهم الكاذبة على جميع الأمة في دعواهم أنهم أجمعوا بل الحق في هذا أن يقال : لما صح الإجماع المتيقن والنص الثابت أن الدية تكون من الأبل واختلفوا فيها عدا ذلك وجب أن لا تكون الدية إلا بما أجمعوا عليه فقط ، وهو ما أيضا بأن قالوا : لما كانت الدية من الأبل ثم قلت إلى الذهب والفضة على سبيل التقويم وكانت القيمة المعروفة لا تكون إلا من الذهب والفضة وجب أن لا تكون الدية إلا من الذهب والفضة •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا الباطل الثاني يكذب باطلهم الذى هو ما قبل هذا به لأن هنالك راموا أن يجعلوا الذهب والفضة في الدية توقيفا لا بدلا بقيمة وهما أقروا أنها بدل بقيمة فلما استجى هؤلاء القوم من المجاهرة بالتخليط في نصر الباطل لكان خيرا لهم ، ثم نقول لهم اذ قد أقررتم أنها بدل بقيمة فهى على قدر ارتفاع القيمة وانخفاضها ولا ندري أى شيء اتفقوا عليه في البدل والتقويم ، وهو ما أيضا بأن قالوا لما صح أن الدية لا تكون من الحبل ولا من الخمر ولا من المروض وجب أن لا تكون أيضا من البقر ولا من الغنم ولا من الثياب •

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم نكس عليهم قياسهم القاسد فنقول لهم : لما صح عندكم أن الدية تكون من غير الابل واجب أن تكون من كل شيء إلا بما اتفقتم على أن لا تكون منه ، وأيضاً فإن الابل حيوان يجب فيه الزكاة وقد صح أن الدية تكون منها فوجب أن يقاس عليها البقر والغنم لأنهما حيوان بزي ، والحق من هذا هو أنه لما صح أن الدية لا تكون من الخيل ولا من الحمير ولا من العروض وجب أيضاً أن لا تكون من الذهب ولا من الفضة ولا من المعادن ما جاء به النص والاتفاق ، والمعجب أن الحنفيين يقولون : إن ضيف الأثر أولى من القياس وههنا قضوا هذا الأصل الذي صححه وشغب المالكيون منهم بآثار تذكرها إن شاء الله تعالى ، وهي أثر رويناه من طريق يزيد بن الحباب المكي ناخذ بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم .

قال أبو محمد رضي الله عنه : محمد بن مسلم الطائفي ساقط لا يحتج بحديثه ، ومنها أثر رويناه من طريق أحمد بن شعيب ناخذ بن ميمون ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة سمعت مرة يقول عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قضى بالدية اثني عشر ألف درهم ، يعني في الدية .

قال أبو محمد محمد رضي الله عنه : هذا لاحجة فيه لأن قوله في الخبر المذكور يعني في الدية ليس من كلام رسول الله ﷺ ولا في الخبر يان أنه من قول ابن عباس فالقطع بأنه قوله حكم بالظن والظن أكذب الحديث فإن من قول من دون ابن عباس فلا حجة فيه ، وقد قضى عليه الصلاة والسلام بالدية عشرة ألفا في دين أو في دية براضى الغارم والمقتول ، فإن ليس في هذا الخبر يان أنه قضاء منه عليه الصلاة والسلام بأن الدية اثنا عشر ألف درهم فلا يجوز أن يقحم في الخبر ما ليس فيه ، والقول على رسول الله ﷺ بالظن كذب عليه ، وهذا يوجب النار ونعوذ بالله مما أدى إليها ؛ والذي رواه مشاهير أصحاب بن عينة عن هذا الخبر ناخذ عن عكرمة لم يذكر فيه ابن عباس كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : قتل مولى لبي عدي بن كعب رجلاً من الأنصار فقضى النبي ﷺ في دينه بالدية اثني عشر ألفاً ، والمرسل لا تقوم به حجة . وذكرنا أيضاً ما رويناه من طريق الأوزاعي عن عمرو بن سعيد عن يزيد الزقاشي عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «لأن اجلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من بعد صلاة العصر إلى أن تنيب الشمس أحب إلي من أن أعتق ثمانية من ولده اسماعيل دية كل واحد منهم اثنا عشر ألفاً» .

قال أبو محمد رضى الله عنه : يزيد الرقاشى ضعيف لا يحتج به ، وذكروا ما رويناه من طريق جادين سلة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ :
« من قرأ خمسمائة الى الف آية أصبح وله قطار في الآخرة والقطار دية احدم
اثنا عشر الفا » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل ولا حجة في مرسل الا ان الحنفيين
نقضوا هاهنا اصولهم أقبح نقض لانهم يقولون : المرسل والمستدسواء وكلاهما أولى
من النظر ، وتركوا ههنا هذه المراسيل وهم يحتجون في نصر رأى أبى حنيفة بمثلها
وباسقط منها فصح انهم متلاعبون لتحقيق عديم إلا في نصر رأى أبى حنيفة الذى
وضرابه بدلا من القرآن ومن يان رسول الله ﷺ وقالوا : لعل هذه الآثار انما
أراد فيها بذكر الاثنى عشر الفا لئلا يوزن كل عشرة منها وزن ستة مثاقيل .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا من أسخف كلام في الأرض لأن العشرة
آلاف درهم عديم لا يختلفون انها وزن سبعة آلاف مثقال ولا يختلف المالكين في ان
الاثنى عشر الف درهم هي وزن ثمانية آلاف مثقال وأربعمائة فساد قولهم لعلها وزن
ستة مثاقيل في العشرة هذيانا لم يعقل قط قديما ولا حديثا ، وشغب المالكين أيضا
بخبر رويناه من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل اننا عبد الله بن عون الخزاز نا عفيف بن
سالم الموصل عن عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة بنت طلحة قالت : كان
حبان يطلع على عائشة أم المؤمنين فخرجت عليه مرة بعد مرة فأبى إلا ان يظهر فعدت
عليه بحديدة فقتلته فأتيت في مناءها فقبل لها أقملت فلانا اما انه قد كان شهد بدر أم
رسول الله ﷺ وكان لا يطلع عليك لاحاسرا ولا متجردا إلا انه كان يسمع حديث
النبي ﷺ فأخذها ما تقدم وما تأخر فذكرت ذلك لايها فقال : تصدق باثنى عشر
الف درهم دية .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لاشئ عفيف بن سالم مجهول لا يدري من هو ،
وعبد الله بن المؤمل هو المسكى ضعيف لا يحتج به ، وأشبه ما في هذا الباب بخبر رويناه
من طريق يحيى بن سعيد القطان نا ابو يونس حاتم بن أبي صغيرة عن ابن أبي مليكة عن
عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين انها قتلت جاما فأتيت في مناءها وقل لها والله
لقد قتلتك مسلما قالت : لو كان مسلما لم يدخل على أزواج النبي ﷺ فقبل أو كان يدخل
عليك الا عليك ثيابك فاصبحت فرجة فأمرت باثنى عشر الف درهم فجلبتها في
سبل الله عز وجل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لأحقة لهم في هذا لأنه ليس في هذا الخبر أنها قصدت بذلك قصدية وجبت عليها فزيادة ذلك عليها كذب لا يحل وإنما هي صدقة تصدق بها ، ولا يختلف المالكيون في أن القتل ليس إلا عمداً أو خطأ فإن قتلها له خطأ فليس فيه أنها كفرت بعقوبة وهي المقرضة في القرآن لا الاثني عشر الف درهم وإن كان قتلها له عمداً فهم لا يختلفون في أنه لا دية في العمد إنما هو القودا والعفو أو ماتوا رضوا عليه ، ولا شك في أنها رضي الله عنها لم تراض مع عصابة الجنى على الاثني عشر الف درهم فبطل أن يكون للدية هنا مدخل وإنما هي أحلام نائم لا يجوز أن تشرع بها الشرائع ، والأظهر أنها من حديث النفس فصح أنها صدقة تطوع منها رضي الله عنها فقط لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وموهوا بما رويانا من طريق اسماعيل بن إسحاق نا إبراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث بن سعيد الثوري نا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب إن عمر بن الخطاب جعل الدية على أهل الذنب ألف دينار . وهذا منقطع . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن مكحول قال : توفي رسول الله ﷺ والدية ثمانمائة دينار فخشى عمر من بعده فجعل الدية اثني عشر ألفاً .
والف دينار .

قال أبو محمد رضي الله عنه : تشهد بشهادة الله عز وجل أن هذا كذب موضوع وقد أعاذ الله تعالى عمر رضي الله عنه من أن يدل مامات عليه رسول الله ﷺ وهو مستقر الحكم ثم مات أبو بكر رضي الله عنه عليه واهق الحق قول من وضع هذا الخبر فخشى عمر من بعده فجعلها ألف دينار واثني عشر ألف درهم ليت شعري ماذا خشى من بعده وكيف خشى من بعده أن ترك الدية ثمانمائة دينار ولم يخش من بعده أن يلحقها ألف دينار أو اثني عشر ألفاً هل في النوك أكثر من هذا الكلام ؟ ما شاء الله كان لقد كيدت ملة الاسلام من كل وجه وبأن الله لا أن يتم نوره ، والله لو جاز لعمر أن يزيد فيما مضى عليه رسول الله ﷺ وأبو بكر بعده لتجوزن لمن بعد عمر الزيادة على فعل عمر قطعاً بل الزيادة على حكم عمر اخف من الزيادة على حكم رسول الله ﷺ وحكم أبي بكر بعده ، ونحن نراي الله تعالى من هذه الضلالة ، وهذا عيب المرسل فتأملوه . ومن طريق حماد بن سادة عن يحيى بن سعيد الانصاري أن عمر ابن الخطاب لما رأى أمان الأبل تختلف قال : لا تضين فيها بقضاء لا يختلف فيه بعدى فحضى على أهل الذنب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم .
قال أبو محمد رضي الله عنه : لم يولد يحيى بن سعيد الانصاري إلا بعد موت عمر

بنحو نيف وأربعين عاما ، وبالله الذي لا إله إلا هو ما قال عمر قط هذا الكلام وما كان في فضله رضى الله عنه ليقطع على ما يكون بعده لاسيا وقد ظهر كذب هذا القول الذي أضافوه الى عمر فان الخلاف في ذلك لا ظهر من أن يجهله من له أقل علم وهذا من عيوب المرسل فاحذروه . وذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشم أرنا يونس ابن عبيد عن الحسن ان عمر بن الخطاب قوم الابل في الدية عشرين ومائة درهم كل بعير هذا مرسل ، ثم انما ذكر قيمة لاحدا محدودا ، ثم قد روى عن عمر غير هذا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى . وذكروا ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليان بن حرب ناسليان بن زيد عن ابن أبي نعيم عن أبيه ان امرأة قتلت في الحرم فجعل عثمان بن عفان ديتها ثمانية آلاف درهم ذية وثلاث دية . ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبي نعيم ان امرأة قتلت في الحرم فجعل عثمان ديتها ستة آلاف درهم والفين للحرم .

قال أبو محمد رضى الله عنه : كلنا الطائفتين مخالفة لهذا الحكم مبطله فمن أضل وأخزى ممن يوه في دين الله عز وجل بالاحتجاج بشئ . هو أول مبطل له نفوذ بالله من الضلال ، وموهوا ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليان بن حرب ناسليان بن حماد بن سلمة عن حماد بن اسحاق انه شهد على بن أبي طالب قضى في ثنية امرأة على زوجها بثلاثمائة درهم قالوا : والثلاثمائة نصف عشرة دية المرأة .

قال أبو محمد رضى الله عنه : أبو سليمان مجهول لا يدري أجدهم هو ، وقد روى أيضا من طريق الحارث الاحمر عن علي والحارث كذاب ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن الزهرى ان رجلا بالكوفة قتل خطأ فقال أهل القاتل خذوا منا الابل وكانت الابل يومئذ خاصا بعشرين وثلاثين فكتب المغيرة بن شعبه في ذلك الى معاوية فكتب اليه معاوية كيف أصنع بقضاء عمر في ذلك فقضى عليهم باثني عشر الفاه .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل من طريق ابن الجهم ناعبد الله بن احمد بن حنبل نا أنى ناسماعيل بن علي بن خالد هو الخفاف عن عكرمة قال قال أبو هريرة أنى لاسبح كل يوم ثنى عشرة الف تسبيحة قدر ديتي . قال أبو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لأن باهريرة لم يقل ان الدية اثنا عشر الف درهم انما قال اثني عشرة الف تسبيحة قدر ديتي انما يرجوان تكون فداءه من النار كما ان الدية فداءه من القتل ولا يشك أحد في أن التسبيح ليس دية ، ثم لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن أبي زيد عن نافع بن جبير

قال: قتل رجل في البلد الحرام في شهر حرام فقال ابن عباس: ديتة اثنا عشر الف درهم وللشهر الحرام أربعة آلاف والبلد الحرام أربعة آلاف.

قال أبو محمد رضي الله عنه: الحنفيون والمالكيون مخالفون لهذا الحكم عاصون له فسقط أن يكون لهم تعلق بأحد من الصحابة رضي الله عنهم فعارضهم الحنفيون فقالوا: قد رويتم من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيد بن سالم قال: قال: وضع عمر بن الخطاب الديارات فوضع على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم. قال أبو محمد رضي الله عنه: ابن أبي ليلى سيء الحفظ فخيرهم ساقط كخبر المالكيين وليس الذي رواه المالكيون بأولى من هذا الحديث فتدافعت هذه الاخبار الساقطة مع تناقضها فوجب اطراحها وقال الحنفيون قد صححنا معا على عشرة آلاف درهم قلنا كذبتم وأفكتم قد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول أن عمر بن الخطاب جعل الدية ثمانية آلاف درهم فإن قلتم هذا منقطع وعن الحجاج وهو ضعيف قلنا: وابن أبي ليلى وسائر ما روى في ذلك عن عمر منقطع أو ضعيف كما بينا قبل ولا فرق، وقالوا أيضا: قد صح أن الديار في الزكاة بمشرة درهم فوجب أن يكون في الدية كذلك.

قال أبو محمد رضي الله عنه: قلنا كذبتم وأفكتم لأن ابن أبي ليلى وشريك بن عبد الله والحسن بن حي، والشافعي وغيرهم لا يرون جمع الفضة إلى الذهب في الزكاة أصلا ولا يختلفون فإن من كان معه عشرون مثقالا من ذهب غير حبة ومائتا درهم فضة غير حبة وأقام كل ذلك عنده حولا كاملا فلا زكاة عليه في شيء من ذلك ثم أبو حنيفة الذي قلدهموه دينكم لا يرى جمع الذهب إلى الفضة في الزكاة إلا بالقيمة بالغة ما بلغت ولو أنها درهم بدینار أو ألف درهم بدینار وعطاء الزهري وسليمان بن حرب وغيرهم يزعمون الذهب بقيمة من الفضة بالغة ما بلغت فظهرت حجراتهم على الكذب بنود بالله من سوء مقامهم هو أما المالكيون فتناقضوا ما أقبح تناقض بلا برهان إذ قد روي دينار الدية ودينار القطع في السرقة ودينار الصداق برأبهم بأثنى عشر درهما وقد روي دينار الزكاة بمشرة دراهم وهذا تلاعب لاختفاء به وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى واستدركنا اعتراض الحنفيين والمالكيين وهو أنهم قالوا لو كانت الدنانير والدراهم أبدا لا من الابل لكنت دينا بدين لأن عمر قضى بها في ثلاث سنين قلنا: وعمر قضى بالدية حاقلة في قصة المدلجى التي هي أصح عنه من توقيته فيها ثلاث سنين في الذي جعل رواية عنه لا تصح أولى من رواية عنه أخرى، والمعجب أنهم يأخذون بما روى عنه من

بإبدال خمسين ديناراً أو خمسمائة درهم من الفقرة ولم يروه ديناً، ويقول الخنيزيون
فيمن تزوج على بيت وخدام أن لها في البيت خمسين ديناراً وفي الخادم أربعين ديناراً
وأيروه ديناً، وبين وما ندرى فصانع ديناً، أصلاً إنا ندرى النص الثابت المانع من
يوم ما لم يقض.

قال أبو محمد : ثم نقول للطائفتين أن كانت الآثار السخيفة التي موهت بها
حجة عندكم فانكم قد اقصيتم في ذلك أقبح فضيحة لأن بعضها وبغيرها قد جاءت
بما خالفتموه وأخذ بغيركم من قهواء المدينة والكوفة كأذكرنا كسعيد بن المسيب.
وعروة بن الزبير . والزهري . والشعبي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن القائلين بأن الدية
تكون من البقر والغنم والحلل كما أوردنا قبل فمن ذلك ما روينا عن طريق سعيد بن
منصور ناهضهم أن محمد بن إسحاق سمعت عطاء بن أبي رباح يحدث «أن رسول الله
ﷺ فرض الدية في أموال المسلمين ما كانت لحمل على الإبل مائة بغير وفي البقر مائتي بقرة
وفي الغنم ألفي شاة وعلى أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق الورق ، وجعل في
الطعام شيتالم يحفظه ، ومن طريق حاد بن سلفة عن محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبي
رباح أن رسول الله ﷺ قضى بالدية على أهل الإبل مائة بغير وعلى أهل الحلل مائتي
حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريج قال : قال رسول الله ﷺ : «من دان عقله من الشاة فألفا شاة فهذه
مراسيل أحسن مما ذكرتموه» ، ومن طريق أبي داود السجستاني قرأت على سعيد
ابن يعقوب الطالقاني حديثكم أبو تيمية يحيى بن واضح نا محمد بن إسحاق نا عطاء عن
جابر بن عبد الله فرض رسول الله ﷺ الدية على أهل الإبل مائة بغير وعلى أهل
الحلل مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الطعام
شيتا لا يحفظه .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لم يسند إلا أبو تميلة يحيى بن واضح وليس
بأقوى ولو صح لقناه ، ومن طريق أبي داود صاحب لائحة ناشيان ناهض بن راشد
نا سليمان هو بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : **قضى رسول الله ﷺ**
على أهل القرى مائتي بقرة ومن كلن عقله في الشتاء فالتأشاة ، وفي المأموه ثلث العقول
ثلاثة وثلاثون من الأبل وثلاث أو قيمتها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاؤ الجاهفة
مثل ذلك ، ومن طريق أبي داود السجستاني نا يحيى بن حكيم نا عبد الرحمن بن عثان نا الحسين
المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كانت قيمة الدابة على عهد رسول الله ﷺ

عليه السلام ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ على النصف من دية المسلم وكانت كذلك حتى استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقام خطيباً فقال ألا ان الابل قد غلت فقرضها عمر على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة التي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فبارفع من أهل الذمة قالوا فهدأ حديث أحسن من التي موها بها في أن الذبة تكون من الذهب والفضة فما الذي منهم من ان يأخذوا بها وهم يأخذون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اذا واقت أهواءهم في تقليد مالك . وابي حنيفة كاحتجاجهم بها في أن المرأة أولى بمحضنة ولدها ما لم تنكح. والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم. وفي الموضحة خمس وغير ذلك ، فلي دين يبتى مع هذا ، ونسأل الله تعالى التوفيق والعافية ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: كانت الذبة على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير بكل أوقية بعير فذلك أربعة آلاف فلما كان عمر رخصت الورق وغلت الابل فجعلها عمر أوقية ونصفاً ثم غلت الابل ورخصت الورق فجعلها عمر أوقيتين فذلك ثمانية آلاف ثم لم تزل الابل ترخص وتقلو حتى جعلها عمر اثني عشر ألف درهم وألف دينار ومن البقر مائتي بقرة ومن الشاة التي شاة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قضي أبو بكر الصديق مكان كل بعير بقرتين . يعني في الذبة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال: قال أبو بكر الصديق من كان عقله في الشاة فكل بعير بعشر شياه . ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول ان عمر بن الخطاب جعل الذبة ثمانية آلاف وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة التي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة . ومن طريق وكيع نا محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال : وضع عمر بن الخطاب الديات فوضع على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة ثنية ومسنة وعلى أهل الشاة التي شاة وعلى أهل الحلال مائتي حلة فهذا هو حديث الحنفيين الذي لا حديث لهم غيره أفلا يستحيون من العار حسبنا الله ونعم الوكيل . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب أبيه أن عمر بن الخطاب شاور السلف حين جند الاجناد فكتب ان على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم وعلى أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة التي شاة

وعلى أهل البر من البر من نسج اليمن بقيمة خمسة خمسة يعني دنانير مائتي حلة أو قيمة ذلك مما سوى الحلل، وقضى عثمان بن عفان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عمرو بن شعيب كان رسول الله ﷺ يقيم الأبل على أهل القرى أربعاً دنانير أو عدلها من الورق وقيمتها على أئمان الأبل فإذا غلّت رفع في ثمنها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى على ثمانمائة وقضى عمر بن الخطاب في الدية على أهل الورق اثني عشر ألفاً وقال إني أرى الزمان تختلف فيه الدية تختلف فيه مرة من قيمة الأبل وترتفع مرة وإني أرى المال قد كثُر وإن أخشى عليكم الأحكام يمدى فإن يصاب الرجل المسلم فتهلك دية بالباطل وأن ترتفع دية بغير حق فتحمل على أقوام مسلمين فنجتأهم وليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل ولا في الشهر الحرام ولا في الحرمة ولا على أهل القرى فيه تغليظ لا يزداد فيه على اثني عشر ألف درهم وعقل أهل البادية على أهل الأبل مائة من الأبل على أسنانها كما قضى رسول الله ﷺ، وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الشاة ألفاً شاة ولم أقسم على أهل القرى إلا عقلم يكون ذهاباً وورقاً فيقام عليهم، ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى في الذهب والورق عقلاً مسمى لازيادة فإنه أتبعنا رسول الله ﷺ فيه ولكنه كان يقيمه على أئمان الأبل.

قال أبو محمد رضي الله عنه : هكذا في كتابي عن حماد قضى عمر في الدية على أهل البقر اثني عشر ألفاً وهو وهم بلا شك وإنما هو قضى عمر في الدية على أهل الورق قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا حديث المالكيين الذي هو إما يعضه وتركوا سائرهم فإن كانت تلك الميئات والطائع حجة عندهم فهذه المذخقات والموقوفات مثلها وبتمامها وأحسن منها، وإن هو ما هو هنالك مما لا يصح مما ذكر عن أبي بكر وعمر وعثمان فهذا مثله عن أبي بكر وعمر وعثمان بالاحتجاج بذلك وأطراح هذه ضلال وتلاعب بالدين وكلها لاخير فيه الوضع ظاهر في جميعها فقالوا: لعل ما روى من ذكر البقر والشاة والحلل إنما كان على التراخي من الفريقين قلنا فلفل ما روى من ذكر ما لا يصح من الذهب والورق إنما كان على التراخي من الفريقين وإلا فالفرق فصح أن لادية إلا من الأبل أو قيمتها إن عدمت لو وجدت فقط، ولو شئت أن نحتج بأحسن مما احتجوا به لذكرنا الحديث الذي أوردناه قبل من طريق قاسم بن أصبغ بن أحمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى ابن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن

والديانات ويبحث مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه نسختها فذكر فيه وفي النفس مائة من الابل ولم يذكر ذبها ولا ورقا ولكن مماذ الله أن نتحج بما لا يصح وبالله تعالى التوفيق (١) •

(بسم الله الرحمن الرحيم • رب يسر وأختم بخير يا كريم)

٢٠٢٤ مسألة (٢) من كتاب الايصال تكلمة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى قال: وأما الدية في قتل الخطأ فعلى العصبية ومال العاقلة ، وهذا بما لا خلاف فيه إلا شيء ذكر عن عثمان بن عتيق أنه قال: لا أدري مال العاقلة قال أبو محمد: وقد يمكن أن يحتاج لهذا القول بقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) •

قال أبو محمد: لولا أثر عن النبي ﷺ لكان هذا القول الذي لا يجوز خلافة ولكن رسول الله ﷺ هو الذي ولاه الله اليان عن مراده تعالى فقال: (لثنين للناس ما نزل اليهم) فوجدنا ما ناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتية

(١) الى هنا انتهى المجلد الخامس من كتاب المحلى لابن حزم رقم ١٤ من دار الكتب المصرية الأهلية، وبه ينتهي ما كتبه الامام العلامة أبو محمد علي بن حزم ومات رحمه الله تعالى ولم يتمه، ووجد في آخر هذه النسخة ما نصه: ثم الجزء الخامس من كتاب المحلى بشرح المجلد وبنهاية انتهى تأليف الامام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله ورضي عنه آمين آمين •

وكانت وفاته رحمه الله في سلخ شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة، ويتلوه في الجزء السادس ان شاء الله تعالى - مسألة من كتاب الايصال - تكلمة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما •

ووجد في آخر نسخة رقمه • هنا انتهى تأليف الفقيه أبي محمد مؤلفه ولجئ الموت ظم يتم تفسير المحلى بقيت منه بقية يسيرة يجب اقتساخها من الكتاب المسمى بالايجال الذي هو هذا مختصر منه؛ أعان الله على القرية اليه ما قفاه آثار رسوله ما عادن تعدى حدوده منه انه منعم كريم • كل هذا السفر المذكور بعون الله وتوفيقه بوصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما •

(٢) وكتب هامش النسخة رقم ١٤ ما نصه: من هنا الى آخر الجزء مختصر من كتاب الايصال لابن محمد بن حزم مختصره وله أبو رافع وكل به كتاب المحلى على ما ذكر عنه: والله تعالى أعلم •

نأليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنتين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم أن المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن يرأها لبيها وزوجها وأن العقل على عصبتها لحكم رسول الله ﷺ بالعقل على العصبة كما ترى فوجب الوقوف عند ذلك • وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : فمن لم تكن له عصبة فعلى بيت المال على ما نذره في باب ان شاء الله تعالى به تأييد (اعتراض في قتل الذمي المسلم) قال أبو محمد : فان قال قائل: انكم تقولون ان الذمي اذا قتل مسلما عبدا بطلت ذمته وعاد حرييا وقتل ولا يندو واستغنى ماله فكيف تقولون فيما حدثكم به عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم نا الحجاج نا اسحاق بن منصور نا ابشر بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول : في ابو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن سهل بن أبي حشمة أنه اخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل وبحيصة خرجا الى خيبر من جهد أصابهما فاقى بحصة فاخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير فاقى يهود فقال : أتروا الله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل قد ذهب بحصة ليترك وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله ﷺ بحصة : كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم بحصة فقال رسول الله ﷺ : إما أن يدوا صاحبكم وإما أن يؤذنوا بحرب وذكروا باقي الخبر ، فهذا قتل كافر لمؤمن وفيه الدية •

قال أبو محمد : لجوابنا وبالله تعالى التوفيق اننا على يقين والله الحمد من أن رسول الله ﷺ لا يرم أحد ادية الا قاتلا عبدا أو عاقلة قاتل خطأ أو من بيت مال المسلمين ممن لا عاقلة له فالزامة عليه السلام اليهود الدية لا يتخلو يقين لا إسكال فيه من أحد وجين لا ثالث لها أما أن يكونوا قاتلي عدو أو ما أن يكونوا عاقلة قاتلي خطأ هذا ما لا يمكن أن يكون سواء فوجب أن ينظر رأى الوحيين هو المراد في هذا المسكن فنظرنا في ذلك فوجدنا حكم قاتل الممد بيان من رسول الله ﷺ بحكمة عند غيرنا القود أو العفو فقط أو ما تصالحوا به وحكمه عند طائفة من أهل العلم أيضا بتخير الولي بين القود أو العفو أو الدية وحكمه عندنا التخير بين القود أو العفو أو الدية أو ما تصالحوا عليه فالقود على كل هذه الاقوال حكم قتل العدو الدية بلا خلاف فيه في مال القاتل وحكم قاتل الخطأ الدية أو العفو عنها فقط فلما وجدنا رسول الله ﷺ يذكر قودا أصلا في هذه الرواية وما كان رسول الله

في الخطأ في ذلك دية مؤقته أم لا؟

قال علي: ففطرنا في هذا فوجدنا الله تعالى يقول: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما قصدت قلوبكم) ، نأخذ بنصرته أنس أنا الحسين بن عبد الله الجرجاني قال: نأخذ الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي قال: أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان المخزومي وراق بكار بن قتيبة بن الربيع بن سليمان المؤذن نا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال أبو محمد: وهذا حديث مشهور من طريق الربيع عن بشر بن بكر عن الأوزاعي هذا الإسناد متصلا ، وهذا اللفظ رواه الناس هكذا ، وقال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فصح بكل ما ذكرنا أن الخطأ كله معفو عنه لا جناح على الإنسان فيه ؛ وإنما الأموال محرمة فصح من هذا أن لا يوجب على أحد حكم في جناية خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو إجماع متيقن والا فهو معفو عنه ، وصح بذلك أنه لا يجب على أحد غرامة في عهد ولا في خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو إجماع متيقن وإلا فالأموال محرمة والغرامة ساقطة لما ذكرنا ، فإن قال قائل: قد أوجب الله تعالى في قتل النفس خطأ الدية كاملة وتحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد فإذا كان حكم النفس في الخطأ يجب فيه الدية فما دونها في الخطأ كذلك يجب أيضا قلنا: وبالله تعالى التوفيق. هذا قياس والقياس كله باطل ، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لوجوه أربعة ، أولها أنه خطأ في القياس على أصول أصحاب القياس لأنه يقال لهم: أنتم أصحاب تمثيل فإذا تقولون لمن قال لكم على أصولكم أن النفس لأشياء أعظم من قتلها بعد الشرك عند الله تعالى فذلك أعظم أمرها وجعل في الخطأ فيها كفارة وإن كان لا ذنب لقائل النفس خطأ بلا خلاف ، وأما ما دون النفس فليس له عظم النفس عند الله تعالى ولا حرمتها فلا يجب في شيء من ذلك ما يجب في النفس إذ ليس فيها دون النفس الملة التي في النفس ، والثاني أنكم قد قهضتم هذا القياس وتركتموه جملة قضي بعض الجنايات جعلتم ديات مؤقته وفي بعضها لم تجعلوا دية أصلا إلا إياها حكمة وأما أجرة الطبيب وأما لأشياء ، وهذا قهض منكم لقياسكم ما دون النفس على النفس ولا قياس أنفس من قياس قهضه القائلون به ، فإن قلتم: إنما أوجبنا دية مؤقته حيث جاء نص عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم : ان كان ذلك النص مما تقوم به الحجة لصحة اسناده قالقول به فرض ، والطاعة له واجبة ، وان كان مما لا يصح كصحيفة عمرو بن حزم وصحيفة عمرو بن شعيب فلا حجة تقوم بشئ من ذلك ، وأول من يشهد بهذا فأتم لأنكم تتركون كثيرا مما في تلك الصحيفتين ، ومن الخيال أن تجعلوا بعض حكم جاء بجنا واحد حجة وبعضه ليس بحجة بلا دليل أصلا الا توهمين ذلك مرة اذا اشتيتم ولم يوافق حكمها تقليد لم وتوثيقها مرة اذا اشتيتم ووافق تقليد كم حكمها ونحن نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى كل ذلك فضلا فضلا ، وان قالوا : انما أوجبنا الدية المؤقتة حيث أوجبها الصحابة رضى الله عنهم قلنا والله تعالى التوفيق ان كان اوجب ذلك جميع الصحابة رضى الله عنهم فالسمع والطاعة لاجماعهم لان اجماعهم هو الحق المقطوع به على محضه وأنه من عند رسول الله ﷺ عن الله تعالى ، وان كان هو قولنا عن بعض الصحابة فانتم ممثرو الحاضرين من خصوصنا مخالفتون لذلك فقد جاء عن بعض الصحابة فيما دون الموضحة تحديد دية وأنتم لاتقولون بذلك فالاضراب عما صححتوه خطأ وفساد لا احتجاجكم فصح انكم لم تطلقوا ههنا قياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح ولا بنص تلمذونه وان لم يصح وما كان من الاقوال هكذا فهو غير صحيح ييقن مقطوع على انه باطل عند الله تعالى بلا شك والثالث انكم قد أبطلتم هذا القياس أيضا لان النص في القرآن جاء في كفاية قتل النفس بالخطأ برقة مؤمنة أو بصيام شهرين متتابعين لمن لم يجد مع الدية ، فمن عجائب الدنيا أن تفتسوا مادون النفس على النفس في ايجاب كفارة في بعض ذلك أو ايجاب بعض الدية في بعض ذلك ثم لاتقيسوا مادون النفس على النفس في ايجاب كفارة في بعض ذلك حيث تجب الدية كاملة أو بعض كفارة في بعض ذلك حيث تجب بعض الدية فهذا تحكم في القياس ماسمح بأسقط منه ، ولئن كان قياس ايجاب الدية أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حقا فان قياس ايجاب الكفارة أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس لحق ولئن كان أحد القياسين المذكورين باطلا لا يجوز فان القياس الآخر باطل لا يجوز ، وهذا مالا يخفى به عن ناصح لنفسه لاسما والكفارة أوجب وأؤكد من الدية لان الله تعالى لم يوجب الدية في القرآن الا وقد أوجب معها الكفارة وقد أوجب الله تعالى الكفارة وأسقط الدية قل تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا) ثم قال تعالى : (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقة مؤمنة) فارجب تعالى الكفارة في قتل الخطأ الذي ذكر في القرآن

فأوجب الدية (١) في موضعين وأسقط تعالى في الموضع الثالث، فإن قالوا: إن الإجماع قد صح على إسقاط الكفارة في ذلك قلنا لهم: إذا صح هذا فإن الإجماع قد أبطل هذا القياس فلا يجوز استعماله أصلاً في الدية ولا في الكفارة إذ هو كله قياس واحد وباب واحد، وأيضاً فإن جمهوركم لا يوجبون الكفارة في قتل المدلول بأت إجماعاً باسقاطها فقد تركتم القياس في هذا المكان دون أن يمنع منه إجماعه والوجه الرابع أن الله تعالى لم يوجب دية في كل قتل خطأ بل قد جاء قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا ولا دية فيه فمن أين وقع لكم الحكم بالقياس على القتل الذي أوجب الله تعالى فيه دية دون أن تحكموا بالقياس على القتل الذي لم يوجب الله تعالى فيه دية؟ وما الفرق بينكم وبين من قال: بل لا تجب دية في شيء مما دون النفس نصاب خطأ قياساً على قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا فإذا كانت عليكم غير مطردة فالقياس على أصولكم لا يجوز عليها فبطل أن يكون فيما دون النفس دية لا بقياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح لأنه غير موجود ولا احتمان الأموال في الخطأ بنص ملزم وإن لم يصح، فإن قال قائل: قال الله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) قالوا: والجراح وإن كانت خطأ فهي سيئة لجراؤها مثلها والسيئة الماثلة قد تكون بغرامة المال، فإذا لم يكن هناك قود كانت الماثلة بالغرامة قلنا: وبالله تعالى التوفيق، وأما قول الله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) لحق، وأما قولكم إن جناية الخطأ سيئة فباطل ما السيئة إلا ما نهى الله تعالى عنه وليس الخطأ مما نهى الله تعالى عنه لأن الله تعالى يقول: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وبالضرورة ندرى أنه ليس في وسع أحد أن يمنع من فعل الخطأ الذي لم يتعمده ولا قصده، فإن قيل: قد اجتمعت الأمة على ضمان ما أنلف من الأموال بالخطأ وبالعمد فما الفرق بين ضمان الجنایات في الأموال وبين ضمان الجنایات في الأعضاء والجراحات؟ قلنا: وبالله تعالى التوفيق: إن هذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن الإجماع قد صح على إبطال هذا القياس لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة كلها في تضمين كل ما أصيب من الأموال قل أو كثر وليس كذلك الجنایات على الأعضاء والجراحات إذ لا خلاف في أن كثيراً منها ليس فيه تضمين بدية مؤقتة [محدودة] (٢) وكل قياس لم يطرد في نظرائه وكل علة لم تجر في معلولاتها فها خطأ عند أصحاب القياس وإن الماثلة بين الأموال مدركة مضمونة معروفة أما بالقيمة وأما بالكيل وأما بالوزن

وأما بالذرع وأما بالصفة ، ولا تدرك المائنة بين الأعضاء والجراحات وبين الأموال أبداً الا بنص وأرد من الله تعالى في ذلك ، هذا أمر يعلم بالضرورة بل المائنة متممة في ذلك جملة لأنه لا يجوز أن يمثل ما يملك بما لا يمثل تملكه فاذا الامر كذلك فلا سبيل الى الحكم بالمائنة في ذلك إلا بما صح فيه نص أو إجماع ومن فعل ذلك فقد أخطأ ييقن اذ حكم بالمثلية في شيئين ليس احدهما مثلاً للآخر وأن تملك الأموال بالخطأ يمكن واسترجاعها باعيانها يمكن واسترجاع أمثالها ان قامت أعيانها يمكن والاعضاء والجراح لا يصح للجاني تملكها لاعداً ولا خطأً ولا يصح استرجاعها أصلاً ولا استرجاع أمثالها بقياس أحد هذين الوجهين على الآخر قياس فاسد لأنه قياس الضد على ضده في الحكم وإنما يقول أصحاب القياس بقياس الشيء (١) على نظيره لا على ضده وانهم قد أطبقوا على إبطال هذا القياس من حيث هو أقرب شيهاً بما قاسوه عليه وذلك انهم لا يختلفون فيمن نصب حراً فتملكه واسترقه فأت في تملكه فإنه لا يضمّن ولا يضمّن فيه قيمة ولا دية الا أنه روى عن مالك ان باع فضات فلم يقدر عليه أنه يردى دية فان كان غصب الحر لا يقاس على غصب المال لا في الخطأ ولا في العمد بلا خلاف فالجراح وكسر العضو وقطعه أبعد من أن يقاس على الأموال ، وهذا لاختلاف به والحد لله رب العالمين هـ فان ذكرنا ما حدثناه أبو عمر أحمد بن قاسم في منزله بمدينة قرطبة عند مسجد القصارين قال : حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدي قاسم بن أصبغ نا عبد الله بن روح نا يزيد بن هرون نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء السلمي عن أبي شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ : « من أصيب بدم أو خبل - والخبل الجراح - فهو بالخيار في احدى ثلاث اما ان يعفو واما ان يقتص واما ان يأخذ العقل فان أخذ شيئاً من ذلك ثم عدا بعد ذلك فان له النار خالداً فيها هـ وحدثناه عبد الله بن ربيع قال نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر البصري نا سليمان بن الأشعث نا موسى بن اجماع نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي ان النبي ﷺ قال : « من أصيب يقتل أو خبل فإنه مختار احدى ثلاث اما أن يقتص واما أن يعفو واما أن يأخذ الدية فان أراد الاربعة لغفوا على يديه (٢) فان اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم هـ نا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا حبيب بن خلف نا أبو ثور ابراهيم بن خالد نا يزيد بن هارون

(١) في النسخة رقم ١٤ يقاس الشيء (٢) في النسخة رقم ٤٥ على يده

نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضال عن سفيان عن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي قال : « قال رسول الله ﷺ : من أصيب بقتل أو خبل - يعنى جراحا - فهو بخير النظرين ان أحب أن يعفو عفا وإن أحب أن يأخذ الدية أخذ » قلنا : هذا لا يصح لانه لم يروه أحد الا سفيان بن أبي العوجاء السلي - وهو مجهول لا يدري من هو ولا يعرف عنه غير هذا الحديث فلو صح لقلنا به مذبذبة : صدورنا بذلك ولما تركناه لقول أحد ، وأما اذ لم يصح فلا يجوز الأخذ به ، ثم لو صح لكان حجة على جميع الحاضرين ومخالفا لقولهم لانه انما جاء في جراح العمد وفي القصاص منها جملة لم يستثن شيئا وكلم لا يرى القود منها فيادون الموضحة وجمهورهم لا يرى القود منها إلا في الموضحة فقط فقد خالفوا هذا الحديث كما ترى ، وأيضا انه قد جاء في العمد فقط كاذ كرنا لأن فيه التخيير بين القود والدية ولا خلاف بين أحد من الأمة في ان القود ليس إلا في العمد فقط وفي الخيار في الدية في العمد وكلمهم أو جمهورهم لا يرى في قطع الأعضاء في العمد الا القود فقط وقد خالفوا هذا الخبر في هذا الوجه ، وأيضا فان الخفيفين والمالكيين لا يرون خيارا في قود أو دية في قتل العمد ، وأيضا انه ليس فيه حكم شيء من جراح الخطأ فلو صح هذا الخبر لكان وفاة لنا أكثر من وفاته لهم ولكانوا مخالفين له من كل وجه .

قال أبو محمد : فبطل كل ما شغبوا به في هذا الباب والحمد لله رب العالمين . فاما جنابات العمد وجراحه فان مالكا لا يرى فيها جملة إلا القود أو العفو فقط ولا يرى فيها (١) دية فات القود أو لم يفت إلا في قليل منها فيرى فيها الدية لامتناع القود ويرى في سائر جراحات الخطأ الدية إلا قليلا منها فانه لا يرى فيها دية لكن حكومة ، وهذا قول (٢) أبي حنيفة . وأصحابه . والشافعي . وأصحابه إلا في فروع اختلفوا فيها نيتها ان شاء الله تعالى ، وهو أيضا قول أصحابنا وبه نأخذ إلا اننا لا نرى في شيء من ذلك دية ولا حكومة أمكن القود أو لم يمكن إلا أن يأتي به نص عن رسول الله ﷺ أو يثبت به اجماع متيقن وحتى لو غاب عنا في شيء من ذلك اجماع لم نعلمه لكننا بلا شك عند الله أعذر وأسلم وأخلص إذ لم نتقدم ما لم ندر ولم نقف ما ليس لنا به علم بما لو علمناه لقلنا به .

قال عل : ونحن ذا كرون الآن ان شاء الله تعالى ما جاء عن النبي ﷺ في ذلك ثم ما جاء عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ذلك ثم ما جاء عن التابعين وجمهورهم في ذلك ثم

ما يئس من أقوال الفقهاء، بعدم اذ العدة في الدين بعد القرآن وحكم رسول الله ﷺ إنما هو اجماع الصحابة رضی الله عنهم واخلافهم وليس كذلك من بعدم ه وقد رونا من طريق مسلم نا أبو بكر بن ابی شيبة نا عفان - هو ابن مسلم - نا حامد بن سلة نا ثابت البناني عن أنس ه ان أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاختصموا الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : القصاص القصاص فقالت أم الربيع : يا رسول الله أيقنع من فلانة ؟ والله لا يقنع منها . فقال النبي ﷺ : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله قالت : لا والله لا يقنع منها أبدا قال : فزال حتى قبلوا البدية فقال رسول الله ﷺ : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ه حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا المتمر - هو ابن سليمان - عن حميد الطويل عن أنس ابن مالك قال : ه كسرت الربيع اخت أنس بن النضر ثنية امرأة فاتوا النبي ﷺ ف قضى بكتاب الله تعالى القصاص فقال أنس بن النضر : والذي بك بالحق لا تكسر ثنيتهما اليوم فقال : يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بأرض أخذه فعجب النبي ﷺ فقال : النبي ﷺ ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ه قال أبو داود : سألت أحمد بن حنبل كيف يقنع من السن قال يرددهو رونا من طريق البخاري نا محمد بن الفزاري هو أبو اسحاق - عن حميد الطويل عن أنس قال : ه كسرت الربيع وهي عمة أنس بن مالك ثنية جارية من الأنصار فطلب القوم القصاص فاتوا النبي ﷺ فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص فقال أنس بن النضر ع أنس بن مالك : ه والله لا تكسر ثنيتهما يا رسول الله قال رسول الله ﷺ : يا أنس كتاب الله القصاص فرضى القوم وقبلوا الأرض فقال رسول الله ﷺ : ه ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ه

قال أبو محمد : فهما حديثان متغايران وحكايتان اثنتان في قضيتين مختلفتين لجارية واحدة ه أحد الحكمين في جراحة جرحتها أم الربيع انسانا قضى عليه الصلاة والسلام بالقصاص من تلك الجراحة خلقت أمها لئلا يقنع منها فرضوا بالدية فأمر الله تعالى قسبها ه والحكم الثاني في ثنية امرأة كسرتها الربيع قضى رسول الله ﷺ بالقصاص في ذلك لحف أنس بن النضر أخوها أن لا يقنع منها فرضوا بأرض أخذه هو أبى الله تعالى قسمه فلاح فتاترى انهما حديثان جراحه وثنية يودية وارش وحلفت أمها في الواحدة وحلف أخوها في الثانية وكان هذا قبل أحد لأن أنس بن النضر رضی الله عنه قتل يوم أحد بلا خلاف ه وهذا الحديث بين واضح ان كل ما أخذه من له القصاص من جرح أو نفس فهو دية سواء كان ذلك شيئا مؤثما معدودا وكان قدر اضوا به في ترك القصاص الواجب ه

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي قد ذكرناه في باب دية المسكاتب فأغنى عن اعادته بمقدار ما أدى دية حرم ومقدار ما لم يؤد دية عيّد فسمى رسول الله ﷺ ما يعطى من قتل عبده دية وهو مختلف المقدار غير مؤقت فاذ ذلك كذلك فنحن على يقين من أن الذي جرحته الربيع قد أخذ ما لا يهلك اقتصاصه من الجرح ولم يأت قطآن الذي أخذ كان عددا ، وقتا محددا في ذلك الجرح فاذ لم يأت ذلك فنحن على يقين ونلج (١) من الله تعالى أنه لو كان في تلك الجراحة دية مؤقتة لا تزيد ولا تنقص وكان ذلك الحكم في جراحة ما دون جراحة أخرى لما طمس الله تعالى عن ذلك ولا عفى (٢) أثره حتى لا ينقله أحد حاش لله من هذا ، وقد تكفل بأنه حافظ لذلك الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام وهو الرحي الذي لا ينطق ﷻ في الشريعة إلا منه فصحيح أن تلك الدية التي أخذ الذي جرحته الربيع كان فداء عن القصاص فقط وهذا قول ، فوضع له ليس في هذين الخبرين إلا لأن القود جائر في كل جراحة وفي كسر السن وإن المفاداة في كل ذلك جائزة بما تراضيا به عليه المجنى عليه أو وليه والجاني لأن القول في الدية المذكورة هو ما ذكرناه . وأما حديث حميد في كسر السن فأما فيه لنهم رضوا بأرث أخذوه فقط والله تعالى التوفيق . ناعبد الله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك ناعمد بن بكر ناسلجان بن الأشعث ناعمد بن داود بن سفيان ناعبد الرزاق أنا ميمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين . أن رسول الله ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقا فلاحه رجل في صدقته فضربه . أبو جهم فشجه فأتوا النبي ﷺ فقالوا : القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقالوا القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لهم كذا وكذا فرضوا فقال النبي ﷺ : أني خاطب المشبة على الناس فخيرهم رضاكم قالوا : نعم فخطب رسول الله ﷺ فقال : أن هؤلاء الليثيين أتوني يريدون القود فحرضت عليهم كذا وكذا فرضوا أرضيتهم؟ قالوا : لا فهم الملبجرون بهم فامرهم رسول الله ﷺ أن يكفوا عنهم فكفوا عنهم فدعاهم فزادهم فقال أرضيتهم؟ قالوا : نعم قال أني خاطب على المنبر فخيرهم رضاكم قالوا : نعم فخطب النبي ﷺ فقال أرضيتهم فقالوا نعم .

قال أبو محمد : فليس في هذا الحديث إلا ما جاز في حديث أنس الذي رواه ثابت وهو المفاداة في الشجة التي وجب فيها القود ولا مزيد ، وفي هذا الخبر عن الجاهل وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة لكان كافرا لأن هؤلاء الليثيين

(١) يقال ثلثت تسامعت وبأه دخل وطرب (٢) هو بالتقديد والتخفيف

كذبوا الذي ﷺ وتكذبه كفر مجرد بلا خلاف لكنهم بجهلهم وأعرابيتهم صدروا بالجهالة فلم يكفروا هـ ثناحم ناعباس بن اصغ ناعمد بن عبد الملك بن ايمن ناعمد بن سليمان المقرئ ناسليان بن داود نازيد بن ذريع ناسعيد - هو ابن ابى عروبة - عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : « في الأصابع عشر عشر » هـ

قال أبو محمد : هذا حديث صحيح لا داخلة فيه المقرئ ثقة ، وسليان بن داود هو الهاشمي أحد الأئمة من نظراء احمد بن حنبل ويزيد بن زريع لا يسأل عنه وسماعه من سعيد صحيح لأنه سمع من أيوب ، وقدر بن يانم طريق ابن وضاح ناعوس بن معاوية ناوكيع عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « هذه وهذه سواء » وجمع بين ابهامه وخضره هـ ومن طريق ابى داود ناعباس بن عبد العظيم العنبري ناعبد الصمد بن عبد الوارث التنوري ناشعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قال الأصابع سواء والاسنان سواء الثانية والفرس سواء هذه وهذه سواء » هـ

قال أبو محمد : ما علم في الديات في الأعضاء أثرأ يصح في توقيتها ويأثم إلا هذا وسائر ذلك انما يرجع فيه الى الاجماع (١) والاستدلال منه ومن النص على ما بين ان شاء الله تعالى هـ نا احمد بن محمد الطائفي ناعمد بن احمد بن مفرج نا ابراهيم بن احمد ابن فراس ناعمد بن علي بن يزيد ناسعيد بن منصور ناهشيم نا ابن أبي ليلى - هو محمد ابن عبد الرحمن - عن عكرمة بن خالد المخزومي قال : « قضى رسول الله ﷺ في الألف اذا استوصل بالدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين خمسين وفي الرجل خمسين وفي الموصضة خمسم من الابل وفي المنقلة خمس عشرة وفي الجائفة ثلث دية النفس وفي المأمومة ثلث دية النفس وفي الانسان خمسا وخمسا وفيها هنالك من الأصابع عشرًا عشرًا هـ نا احمد بن قاسم نا ابى قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن اصغ نا احمد بن زهير . ومحمد ابن سليمان المقرئ قالا جميعا : نا الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجمرى عن الزهرى عن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن (٢) والديات وبمث به مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه نسختها ، وكان في كتابه من اعطى موتًا قتلًا عن بيته فانه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وفي النفس الدية مائة من الابل ، وفي الألب اذا أوعب جدوا الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية

(١) في النسخة رقم ١٤ أعاد ارجع فيه الاجماع (٢) في النسخة رقم ١٤ فيه التماس والسنن

وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الايل وفي الجائفة ثلث الدية وفي كل أصبع من الاصابع من اليد والرجل عشرة من الايل وفي السن خمس من الايل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب الف دينار الدية» وفي حديث احمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا الحكم بن موسى - هو ابن صالح - ثقة نا يحيى بن حمزة عن سليمان ابن داود حدثني الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده «ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعت به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن وهذه نسختها : « من محمد النبي الى شرحبيل بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال قيل ذى عرين ومعاقر ومحمدان أما بعد » ثم ذكر نص الحديث حرفا حرفا لا زيادة فيه ولا نقص ولا تقديم ولا تأخير إلا أنه قال في الرجل الواحد وقال : قسلا عن يمينه، وفي هذه الأحاديث زيادة في الرواية وطوله

قال أبو محمد : فيجمع هذا كله كتاب ابن حزم. ومرسل عكرمة. وحديث عمرو ابن شعيب. وحديث زيد بن ثابت. وحديث رجل من آل عمر، وحديث ابن طلوس عن أبيه ، فأما حديث مسروق بن أوس عن ابي موسى ، وحديث ابي ثميلة عن يسار المعلم عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس فلا حاجة بنا اليهما لأنه ليس فيها إلا ما في حديث يزيد بن زريع عن سعيد بن ابي عروة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ، والمعتد عليه رواية شعبة . وسعيد لصحتها فقط وبالله تعالى التوفيق •
أما حديث شعبة نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا شعبة عن غالب التمار عن مسروق بن أوس بن مسروق عن ابي موسى قال : «قضى رسول الله ﷺ في ذية الاصابع سواء» •

قال أبو محمد : لم يسمعه غالب من مسروق نا عبد الله بن زريع نا محمد بن معاوية نا احمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا محمد بن جعفر نا غندر نا سعيد بن ابي عروة عن غالب التمار عن حيد بن هلال عن مسروق عن ابي موسى عن النبي ﷺ قال : «الاصابع سواء عشر» •
وأما حديث ابن حزم . وزيد بن ثابت . ورجل من آل عمر . وابن طلوس عن أبيه . وغير مكحول . ومرسل عكرمة فانه لا يصح منها شيء • أما حديث ابن حزم فانه صحيفة ولا خير في استاده لأنه لم يستده إلا سليمان بن داود الجزري . وسليمان بن قرم وهما لا شيء ، وقد سئل يحيى بن معين عن سليمان الجزري الذي يحدث عن

الزهري روى عنه يحيى بن حمزة قال: ليس بشيء ، وأما سليمان بن قرم فسقط بالجملة ، وكذلك من طريق مالك عن عبدالله بن أبي بكر ، ولا حجة في مرسل فسقط ذلك الكتاب جملة .

قال أبو محمد : فظهر وهي هذه الاخبار كلها ، وأما ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم ، رويانا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن سلمة عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى فيها أقبل من الانسان بخمسة أبرة ، وفي الاضراس بعيرا بعيرا فلما كان معاوية قمت أضراسه فقال : أنا أعلم بالاضراس من عمر لجهلهم سواء . نا يوسف بن عبد الله النخعي نا احمد بن محمد بن الجصور نا قاسم بن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى لعمر بن الخطاب عن عمر انه قضى في الضرس بجمل . وبه الى مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول : قضى عمر بن الخطاب في الاضراس بعير بعير ، وقضى معاوية بن أبي سفيان في الاضراس بخمسة أبرة خمسة أبرة ، قال سعيد : قالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجلعت في الاضراس بعيرين بعيرين فلك الدية سواء ، وقد جاء عن عمر غير هذا نا رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب اليه (١) ان الانسان سواء . ومن طريق عبد الرزاق أيضا عن معمر عن ابن شبرمة ان عمر بن الخطاب جعل في كل ضرس خمسا من الابل . * ومن طريق وكيع نا سفيان عن أبي اسحاق السبيعي عن حاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في السن خمس من الابل . وعن وكيع نا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس انه قال : الانسان سواء اعتبروها بالاصابع عقلها سواء . * ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن داود ابن الحصين عن أبي غطفان ان مروان أرسله الى ابن عباس يسأله ماذا جعل في الضرس؟ قال : فيه خمس من الابل قال فردني الى ابن عباس قال : أتجعل مقدم النعم كالاضراس (٢) قال : لولم نعتبر ذلك الا بالاصابع عقلها سواء . *

قال أبو محمد : ادعى قوم ان معنى قول ابن عباس اعتبروها بالاصابع انما هو قيسوها بالاصابع وهذا باطل لا تأخذ ذكرنا قبل هذا بنحو ورتين في الآثار الرواية الثانية عن ابن عباس عن النبي ﷺ ان الاصابع سواء وان الاضراس سواء وان

(١) في النسخة رقم ١٤ عن شريح انه كتب اليه (٢) في النسخة رقم ١٤ مثل الاضراس

الثنا بسواءه ، وقد ذكرنا أنما اختلاف الصحابة في التفضيل بين الأسنان ، وسند كوفي باب الأصابع اختلافهم في الأصابع فن الباطل البحث أن يأمر ابن عباس بقياس الاضراس على الأصابع والنص قد جاء فيها مما يجتازوا حدوا الخلاف فيها مما موجودا إنما معنى قول ابن عباس اعتبروها بالأصابع إنما هو أنه كانوا يخالفونه فيرون المفاضلة بين الأسنان والاضراس لتفاضل متافهما ولا يرون ذلك في الأصابع وإن كانت مختلفة المنافع فكان يكتهم ابن عباس بذلك ويربهم تناقضهم في تمليهم ويطل تمليهم بذلك ويأمرهم بأن يتفكروا فيها يقولهم في الأصابع لأن العبرة في كلام العرب إنما هو التفكر والتعجب والتدبر فقط . وأما التابعون لحد ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام بن حروة عن أبيه أنه كان يسوي بين الأسنان في الهدية ويقول إن كان للثنية جمال فإن الضرس منفعة . وبه إلى وكيع نا شعبة عن سلمة بن كهيل عن شريح قال : الأسنان سواء . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى . وقادة قالوا جميعا : في كل من خمس من الابل الاضراس والأسنان سواء . وبه إلى عبد الرزاق [عن محمد بن راشد] (١) قال سمعت مكحول يقول . الأصابع سواء والأسنان سواء ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال في كتاب لعمر بن عبد العزيز : في الأسنان خمس خمس من الابل .

قال أبو محمد : وهذا يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . واحد . وأبو سليمان . وأصحابهم . وسفيان الثوري . وأصحابه نا راهويه ، وهذا قول آخر كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه « أن النبي ﷺ قضى في السن بخمس من الابل » قال طاوس : وتفضل كل سن على التي تليها بما يرى أهل الرأي والمشورة . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي طاوس قال : قلت لأبي من أين يبدأ ؟ قال الثنيتان خير من الأسنان . قال ابن جريج : وأخبرني عمرو بن مسلم أنه سمع طاوسا يقول : يفضل الثاب في أعلى الفم وأسفله على الاضراس قال : وفي الاضراس صفار الابل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعمارة بن أبي رباح الأسنان قال عطاء في الثنيتين والرابعيتين [والثنايين] (٢) خمس خمس وفيما بقي يعمران يعمران أعلى الفم وأسفله سواء كل ذلك سواء والاضراس

سواء قال ابن جريج : قلت لمطأ أسنان المرأة تصاب جميعاً قال خنسون .
 قال علي : فهذه الأقوال كما أوردنا قول عن عمر . وعلى . ومعاوية . وابن عباس
 رضى الله عنهم أن دية السن والفرس سواء خمس خمس وهو قول عروة بن الزبير .
 وشريح . والزهري . وقتادة . ومكحول . وعمر بن عبد العزيز ، وقول آخر أن
 الثنايا (١) والرابعات والأنياب خمس خمس وفي مائر الاضراس وهي الطواحين
 بعير بعير وهو الثابت عن عمر بن الخطاب . وقول آخر أن الطواحين مفضلة على
 الثنايا والرابعات وهو قول صح عن معاوية كما أوردنا ، وقول رابع وهو قول
 سعيد بن المسيب . ومجاهد وعطاء أن في الأسنان خمسا خمسا وفي الاضراس بعيران
 بعيران ؛ وقول آخر وهو أن في الثنية خمسا من الابل ثم فضل على التي تليها وتفضل
 التي تليها على التي تليها وهكذا الى آخر الفم وهو قول طارس (٢) .

قال علي : فلم يحصل من هذه المسألة الا على أخبار مرسلة لا تصح ولو صحت
 لكان الحاضرون من خصوصنا مخالفين لما كاذكرنا ، ومن الباطل احتجاج المرء بمخبر
 لا يراه على نفسه حجة وهو عنده حجة لاجبة على من لا يراه حجة في شيء أصلا .
 قال أبو محمد : لكننا قول قول من يدري ويقف أن قوله وكتابه معروفان
 عليه [في] (٣) يوم القيامة وهو مسئول عنهما ان الخطأ في البكوت بالجهل أسلم من الخطأ
 في الحكم في الدين بالجهل بل السكوت لمن لم يعلم فرض عليه واجب والقول بما لا يعلم
 حرام على الناس فقول ويا لله تعالى التوفيق : وانه ان لم يصح في إيجاب الدية في الخطأ
 في السن اجماع متيقن فلا يجب في ذلك شيء أصلا لما قد ذكرناه من قول الله تعالى :
 (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله
 ﷺ : « ان دماكم دامكم دأمو الحكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد إيجاب غرامة على
 أحد الا أن يوجبها نص صحيح أو اجماع متيقن فاما النص الصحيح فقد أمنا وجوده بيقين
 ههنا فكل ما روى في ذلك منذ أربعمائة عام ونيف وأربعين عاما من شرق الأرض
 الى غربها قد جمناه في الكتاب الكبير المعروف بكتاب الايضال لله المجد وهو الذي
 أوردنا منه ماشاء الله تعالى فلو وجد شيء غير ذلك فلا خير فيه أصلا لكن بما لعله (٤)
 موضوع محدث . واما الاجماع فلما نعرفه وقد قالت الملا : لا يمكن لأعلم لنا الا
 ما علمنا ، ولو صح عندنا في ذلك اجماع لبادرنا الى الطاعة له وما تردنا في ذلك

(١) في النسخة ٤٠٠ وقال آخرون في الثنايا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٠٠ (٣) الزيادة من
 النسخة رقم ٤٠٠ (٤) في النسخة رقم ١٤ لكن بالة

طرفة عين فمن صبح عنده في ذلك اجماع فليتب الله ولا يخالفه ومن لم يصب عنه اجماع ولا نص فصره التوقف ولا يحل له أن يكذب فيدعي اجماعا .

قال أبو محمد : ثم قول وبالله تعالى التوفيق انه لو صح في ذلك اجماع بان فيها خمسا فوجه العمل في ذلك أنه لو صح الاجماع المتيقن على أن في الثانية خمسا من الابل فواجب كان (١) أن يكون في كل سن وكل ضرر خمس خمس لانه قد صح ان رسول الله ﷺ قال : « الانسان سواء الثنية والضرر سواء » وهذا العموم لا يحل لأحد خلافه ولا تخصيصه فواجب حله على ظاهره وانه في القصاص الذي أمر الله تعالى به في القرآن وأمر هو به عليه الصلاة والسلام بلا شك ، وأما في العمد لجائز تراضى الكاسر والمكسور سنة ، والقائم والمقلوع سنة على الفداء في ذلك على ما صح وثبت في حديث الربيع وبالله تعالى التوفيق .

الضرر تسود وترجف

قال علي : روينا من طريق عبد الرزاق عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في السن يستأنأ بها سنة فان اسودت فيها العقل كاملا والا فاسود منها فبالحساب . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم ان علي ابن أبي طالب قال في السن تصاب فيخشون أن تسود ينتظر بها سنة فان اسودت فيها قدرها وأفيا وان لم تسود فليس فيها شيء ، قال عبد الكريم : ويقولون : فان اسودت بعد سنة فليس فيها شيء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب في السن خمس من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق فان اسودت فقد تم عقلها فان كسر منها اذ لم تسود فبحساب ذلك ، وعن سعيد بن المسيب اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرحت بعد ذلك ففيها العقل أيضا كاملا قال ابن وهب : وأخبرني يونس عن ربيعة بمثله (٢) قال ابن وهب : وسمعت حنظلة بن أبي سفيان يقول : سمعت القاسم بن محمد يسأل عن سن كانت ترجف ولم تسود ؟ قال : ففيها العقل كاملا . وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب الى الاجناد ان السن اذا اسودت فقد تم عقلها وما كسر منها بعد ذلك فبحساب ذلك ، وعن ابن وهب انه قال : أخبرني عمر بن قيس عن صطاء بن أبي رباح انه سأل رجل عن رجل كسر من رجل فاقيد منه فأخذ سنة

فردھا اکتبت غصاصه الآخر فقال: ليس له شيء، وعن شريح انه قال: في السن اذا كسرت يؤجل صاحبها سنة فان اسودت فدينها كاملة، وان لم تسود فبقدر ما نقص منها، وعن عطاة قال: ان سقطت سن أو اسودت أو رجفت قومت قال ابن جريج: وقال ل ابن شهاب: في السن اذا اسودت فقد تم عقلها وقال عبدالعزيز بن أبي سبرة والليث اذا ضربت السن فاسودت قضيها عقلها كاملاً فان طرحت بعد ذلك قضيها العقل كاملاً مرة أخرى، وقال مالك: اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرحت مرة أخرى فعقلها أيضاً تام (١) وههنا قول آخر عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب قال في السن [السوداء] (٢) اذا سقطت تلك ديتها قال أبو محمد: وهذا هو الثالث عن عمر بن الخطاب لاتصال سنده، ووجوده روايته واتصاله، حدثنا يونس بن عباد قال: نا محمد بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام الدستوائي نا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب به يقول أحمد بن حنبل واسحاق بن راوويه، وعن سعيد بن المسيب أنه قال: في السن السوداء تلك الدية، وعن مجاهد أنه قال: اذا اسودت السن أو رجفت تم طرحت فنصف قدرها، وان كان فيها قدرها أول مرة وذكر ابن أبي نجيم عن مجاهد في السن السوداء ربع ديتها، وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه قال في السن السوداء اذا كسرت خمس ديتها وفي كل عضو.

قال أبو محمد: ففي اسودادها - كما ترى - أقوال اختلف فيها، أما التوقيت بثلك الدية ونصفها وربعها فقول لا يعضده قرآن ولا سنة قول لا إجماع وما كان هكذا فلا يجوز القول به فاذا كان سواد السن وأخضرارها واحمرارها وإصفرارها وصدعها وكسرها اذا كان كل ذلك خطأ لا قرآن جاء فيه بإجماع غرامة ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع على شيء من ذلك أصلاً لم يجوز أن يوجب في ذلك شيء أصلاً لأن الخطأ مرفوع بنص القرآن والأموال محرمة بالقرآن وبالسنة فلا يجوز البتة إيجاب غرامة في ذلك لأنه إيجاب شرع ولا يجب إلا بنص أو إجماع، وهذا لا يشك فيه ولا يتردد، والمحدث هرب العالمين، روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن مكحول قال: قال زيد بن ثابت في السن الزائدة تلك ديتها؛ وعن الحسن البصري قال: فيها حكم، وبهذا يقول الثوري. وأبو حنيفة. ومالك. والشافعي. وأصحابهم، وأما من الصغير فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حامد بن سبرة نا الحجاج بن أرطاة عن الوليد بن أبي مالك (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ «تاما» (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤ (٣) في النسخة رقم ١٤ الوليد بن مالك

وهو غلط صحتاه من تهذيب التهذيب

عن أخيه أن عمر بن الخطاب قضى في سن صبي كسرت قبل أن يشتر (١) بيعه ، وروى بنان طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة قال : قال زيد بن ثابت في سن الصبي الذي لم يشتر عشرة دنانير • قال أبو محمد : وهي قيمة البعير عندهم في الديه . قال عبد الرزاق قال معمر وهو قول بعض علماء الكوفة وعن الحسن قال في سن الصبي إذا لم يشتر قال : ينظر فيه ذوا عدل فإن نبتت جعل له شيء وإن لم تنبت كان كسن الرجل • وعن سليمان بن يسار أنه استقى في غلام لم يشتر أصيبت سنه هل فيها من عقل ؟ قال : لا ، وقال أبو حنيفة فيها حكمة ، وقال مالك ، والشافعي : إن نبتت فلا شيء فيها ، وقال مالك إن نبتت ناقصة أعطى بقدر قصصها عن التي تليها فإن لم تنبت ففيها خمس فراتس ، وهذا ما خالف فيه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فيما روى عنهما في هذا الباب ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم •

قال أبو محمد : فإذا صدح الخلاف في ذلك فلا يجوز أن يكلف أحد غرامة إلا بنص أو إجماع ، ولا نصوص ولا إجماع في إيجاب شيء في سن الصبي فلا يجوز أن يجب في الخطأ في ذلك شيء أصلاً ، والله تعالى التوفيق •

(العين)

قال أبو محمد : قد ذكرنا نذرية العين والعينين لم يأت إلا في صحيفة عمرو بن حزم . وخبر رجل من آل عمرو وخبر مكحول ، وطاوس وثامنا لا يصح منها شيء مما ذكرنا ونذكر أن شاء الله تعالى ما يشر الله عز وجل لذكره مما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم وعن التابعين رحمة الله عليهم • حدثنا حماد بن أبي مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري ، ومعمر كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في العين النصف • وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال في العين نصف الديه أو عدل ذلك من الذهب أو الورق وفي عين المرأة نصف دينها أو عدل ذلك من الذهب أو الورق ، وأما عين الأعور ففي ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي مجلز قال : إن رجلاً سأل ابن عمر عن أعور فقئت عينه خطأ فقال عبد الله بن صفوان : قضى فيها عمر بالديه كاملة فقال الرجل إني لست أياك أسأل إنما أسأل ابن عمر فقال ابن عمر يحدثك عن عمر وتساءلني • وبه إلى حماد بن سلمة

(١) إذا سقطت دواجن الصبي قيل ثمر وهو مشغور فإذا نبت قيل انثر

أنا قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض أنه قال في رجل أعر فقأ عين صحيح العينين عمدا
 فقال قضى فيها الأمير بالدية كاملة - يعني عثمان - لأنه لا يقتص من الأعره - حدثنا
 عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب
 عن ابن سحمان عن ابن عباس قال: دية عين الأعر ألف دينار، وأخبرني مالك عن ابن
 شهاب أنه كان يقول في عين الأعر الدية كاملة، قال مالك: بلغني عن سليمان بن يسار
 أنه كان يقول ذلك قال ابن وهب: وأخبرني يونس ومالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
 مثله قال ابن وهب: وأخبرني عمر بن قيس ويزيدي بن عياض. وابن طهية قال عمر بن
 قيس عن عطاة عن علي بن أبي طالب، وقال ابن طهية عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد
 ابن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير، وقال يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد
 عن سعيد بن المسيب قالوا كلهم: مثل ذلك، وقال ابن وهب: أخبرني الليث بن سعد
 عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال: السنة ورأى الصالحين أن الأعر إذا فقت
 عينه بمن عين الأعر ألف دينار، وأنه إذا فقت الأعر عين صحيح العينين غرم له ألف دينار
 وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة في عين الأعر ألف دينار قال معمر:
 وقال قتادة. والزهرى معا: إذا فقت الأعر عين صحيح العينين عمدا أغرم ألف دينار،
 وإذا فقتا خطأ أغرم بمسامة دينار، وقال الزهرى في رجل في إحدى عينيه ياض
 فاصبت عينه الصحيحة قال: نرى أن يزداد في عقل عينه ما نقص من الأخرى التي لم تصبه
 وبه يأخذ الحسن البصري. ومالك. والليث. وأحمد بن حنبل. وإسحاق بن راهويه،
 وقال آخرون: فيها نصف الدية كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
 عبد العزيز عن الحكم بن عتيبة عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال في عين الأعر خمسون •
 وعن مسروق أنه قال: في عين الأعر نصاب أنا أدى قتيل الله فيها نصف الدية، وبه
 يقول الشعبي • وعن عبد الله بن مغفل أنه سئل عن الرجل يفقت عين (١) الأعر قال:
 ما أنا فقت عينه الأخرى فيها نصف الدية. وعن عطاة بن أبي رباح قال في عين الأعر
 نصف الدية • [وعن إبراهيم النخعي أنه قال في عين الأعر تفقتا عينه خطأ قال:
 نصف الدية] (٢) •

قال أبو محمد: قولنا في العين هو قولنا في السن سواء، وأنه إنما جاءت في
 دية العين بالخطأ آثار وقد تقيتها والله الحمد ليس منأش. يصح •
 وأما قول الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فأنما جاء ذلك عن عمر وعلي وعثمان. وابن

عمر، وابن عباس وبعض أصحاب النبي ﷺ فقط، وعن نفر من التابعين نحو العشرة، ومثل هذا لا يجوز أن يقطع به على جميع الأمة إلا ظاهراً أو مستسهلاً للكذب والقطع بما لا علم له به فإن صحح إجماع متيقن في دية المين فحين قائلون به، والا فقد حصلنا على السلامة فالإجماع المتيقن في هذا بعيد محتتم أن يوجد في مثل هذا لأن الإجماع حجة من حجج الله تعالى المتيقنة بالظاهرة التي قد قطع الله تعالى بها العذر وأبان بها الحجة وحسم فيها العلة، ومثل هذا لا يستتر على أهل البحث والتحقيق لا تؤخذ بالدعوى فأذلاً إجماع في ذلك فلا يجب في الخطأ شيء لقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ولكن ما تمسكت قلوبكم) .

قال أبو حنيفة : فأما قول مالك في أن في عين الأعور الدية فإنه وإن تلقى بما جاء وصح عن بعض الصحابة فإنه قد تناقض في القياس، والمعجب أن قولاً ينسب لبعض أصحابه اليمن أنه يرى أن القياس أقوى من خبر الواحد ثم هنا قد ترك القياس الذي لو صح قياس في العالم (١) لكان هذا هو ذلك الذي يصح وهو أنه فرق بين سماع امرئ لا يسمع إلا بأذن واحدة ويد انسان أقطع ورجل أقطع فلم يفرق في ذلك إلا نصف الدية ورأى في عين الأعور الدية كاملة وليس لهم أن يدعوا في هذا إجماعاً لأن في هذا اختلافاً سنذكره إن شاء الله تعالى في باب يد الأقطع وسمع ذى الأذن الواحدة وبالله تعالى تأييد، فإن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن عين الأعور هي بصره كله فالواجب في ذلك ما يجب في البصر كله قلنا لهم: هذا يبطل عليكم من وجهين أحدهما أنه إن كان كما تقولون فيجب عليكم أن تقيدوه من عيني الصحيح معاً لأنه بصر يبصر على قولكم وأنتم لا تقولون ذلك (٢) والثاني أنه يقال لكم وسمع ذى الأذن الواحدة الصماء هو سمعه كله وهو له أنفع وأقوى وأقرب من تمام السمع من عين الأعور فإن الأعور لا يرى إلا من جهة واحدة فقط فأما هو نصف بصره وكذلك يد الأقطع هي محل تصرفه ورجل الأقطع أيضاً فأجعلوا في كل ذلك دية وأنتم لا تفعلون ذلك، ووجه ثالث وهو أنه لا يجب على أصلكم هذا أن تقيدوا إذا عينين فقام أحدهما أعور فأنتم تقيدون من الأعور ولا إجماع في هذا فقد أقدمتم بصراً فأملاً بنصف بصر، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن أبي عياض أن عثمان بن عفان قضى في رجل أعور فقاً عين صحيح قال: لا قود عليه وعليه دية عينه، وقال سعيد بن المسيب: لا يقاد من الأعور وعليه دية كاملة وإن كان عدداً، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لمطاء: الأعور يصيب عين انسان عدداً

(١) في نسخة في الأرض (٢) في النسخة رقم ١٤ لا تقولون بهذا

أيقاد منه؟ قال: ما أرى أن يقاد منه أرى له الدية وافية. وعن عبد الرزاق نا بن جريج عن محمد بن أبي عياض أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إذا قُتل عَيْنُ أَعْرَبٍ فليعده مثل دية عَيْنِهِ، وقال علي بن أبي طالب: أقام الله تعالى القصاص في كتابه العَيْنَ بالعَيْنِ وقد علم هذا فليعده القصاص فإن الله تعالى لم يكن لينسى شيئاً.

قال أبو محمد: وأما الخنثيون والشافسيون فأنهم يظنون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا هنا عمرو بن عمر وعلياً وابن عباس رضي الله عنهم ولا يعرف لهم في هذا من الصحابة رضي الله عنهم مخالف إلا رواية ضعيفة قد ذكرناها عن لم يسم فكل طائفة تنقض أصلاً وتهدم ما تبنى وما ينبغي أن يرضى لنفسه بهذا ذرو روحاً وتحمداً لله تعالى على عظيم نعمه.

(وأما العين الموراة) قال علي: تذكر الآن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قضي رسول الله ﷺ في العين القائمة السادسة مكانها بثلث الدية وقال هذا طائفة من السلف الطيب لما حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الرحيم نا أحمد بن محمد نا أحمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام هو الله نا في نا قاتدة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمرو بن الخطاب قضي في العين الموراة إذا انقضت واليد الشلاء إذا قطعت، والسن السوداء إذا سقطت ثلث ديتها. وعن ابن عباس في العين الموراة إذا خُسِفَتْ ثلث الدية، وقول آخر (١) رويناه من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد - هو الانصاري - عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار قال: قضي زيد بن ثابت في العين القائمة إذا انقضت (٢) بمائة دينار. وعن سعيد بن المسيب يقول في العين القائمة بخمس عشر الدية وقال به غيره كما رويناه من طريق الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلية نا أحمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه قال في العين القائمة إذا انقضت خمس ديتها وبه يقول الليث بن سعد وغيره، وقول آخر نا رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج، ومعه قال جميعاً: نا بن أبي نجيع عن مجاهد قال في العين القائمة التي لا تبصر إن ثبتت أو انقضت ففيها نصف قدر العين خمس وعشرون بغيراً من الأبل وإن كان قد أخذ نذرها أول مرة. وقول آخر نا رويناه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب عمر بن عبد العزيز: إن كان لطمت العين فدمعت دموعاً لارتقاً فلها ثلثا دية العين وإن كانت دمة لا تحيف دمعها وهي دون الدمة الأولى نصف دية العين وإن كانت دمة من العين تسحل أحياناً وأحياناً يذهب فيها بصره ففيها خمسمائة دينار.

(١) في النسبة رقم ١٤ وقال آخرون (٢) بمئتين مائة قلها مع شعبتها وبها نطم ولا تمل بمس

وعن ابراهيم النخعي قال في العين العوراء القائمة اذا اصبغت الدية فاذا كانت مفقودة قائمة نشفقت ففيها صلح . وعن ابراهيم النخعي من طريق جابر الجعفي في العين العوراء حكم وبه يقول ابو حنيفة . ومالك . والشافعي . واصحابهم ، وهو قول الزهري وروناه من طريق ابن وهب .

قال ابو محمد : هذا من عجائب الدنيا ان الحنيفيين والمالكين يدعون انهم يقولون برواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده اذا وافق اموامهم وهم هنا قد خالفوا رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي ﷺ . وعمر بن الخطاب . وابن عباس في قول ثابت عنهما .

قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن اصبح [نا ابن وضاح] (١) نا موسى بن معلوية نا وكيع نا هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال في العين العوراء اذا نشفت تلك الدية . خذ ثأحام نا ابن مفرج نا ابن الاغرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : كتب عمر بن عبد العزيز الي امرأه الاجناد أن يكتبوا اليه بلم علمائهم قال : بما اجتمع عليه فقهاؤهم في شتر العين تلك الدية . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا محمد بن سلفة عن قتادة قال في الشتر في العين ربع الدية .

قال ابو محمد : لو وجد المالكين والحنيفيون أقل من هذا لما ترددوا وای اجماع على اصولهم يكون أقوى من هذا الاجماع هذا السند (٢) الثابت الى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يكتب الى امرأه الاجناد يسألهم عن اجماعهم وهو خليفة لا يشذ عن طاعته مسلم في شيء من أقطار الارض ظهاؤها عن آخرها من آخر الاندلس وبنجة الى بلاد السودان الى آخر السند وآخر خراسان وآخر أرمينية وآخر اليمن فما بين ذلك يجمع له فقهاؤهم على أن في شتر العين تلك الدية ولكن ما على المولدين بالاجماع مؤنة في خلاف هذا الاجماع فلا يرون في ذلك إلا حكمة ، ولكن الله در الامام أبي عبد الله احمد بن حنبل رضى الله عنه إذ يقول ما حدثنا به حماد نا عباس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول فيما يدعى فيه الاجماع هذا الكذب من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا ولم ينه اليه فيقول لانتم الناس اختلفوا هذا دعوى بشر المريسى والاصم ولكن قول لانتم الناس اختلفوا ولم يلبثني ذلك .

قال ابو محمد : هذا هو الدين والورع لا الجسر بلا علم كما قال يقول الشعي رحمه الله

إذا سئل عن مسئلة ماذا قال فيها الحكم البائس أجسر جسار سميتك الفسfas ان لم تقطع •
قال علي : إلا ما لا يختلف فيه مسلمان في أن من خالفه فليس مسلماً فهذا اجماع
صحيح كالاجماع على قول لا إله الا الله محمد رسول الله . وكالصلاوات الخمس . وشهر
رمضان . والحج وجملة الزكاة ، وما كان هكذا وما يتقن بلا شك علم جميع الصحابة
وقرأهم به وبالله تعالى التوفيق»

(شفر العين)

وأما شفر العين فقد روينا من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول
عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت أنه قال في جفن العين ربع الدية ، وعن
الحسن البصري في كل شفر ربع الدية • نا حاتم نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري
نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : اجتمع لمعر
ابن عبد العزيز في شفر العين الأعلى اذا تلف نصف دية العين وفي شفر العين الأسفل
اذا تلف ثلث دية العين ، قال عبد العزيز بن عمر : وكتب أبي الى أمراء الاجناد أن
يكتبوا اليه يعلم علمهم قال : وما اجتمع عليه فقهاؤهم في حجاج العين (١) ثلث
الدية وهبه الى عبد الرزق عن معمر بن قتادة قال في كل شفر ربع الدية إذا قطع ولم
ينبت شعره • وبه الى معمر عن بعض أصحابه عن الشعبي قال في كل شفر ربع دية
الموضع • حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي
ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المهال نا حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند قال قال
الشعبي في الجفن الأعلى ثلث دية العين وفي الجفن الأسفل ثلثا دية لانها ترد الحدة وما
قطع منها فيقدر ذلك ؛ وعن الشعبي قال : كانوا لا يوقنون في الشعر شيئاً ، وقال أبو جنيفة .
وسفيان الثوري . والشافعي وأصحابهم في كل جفن من أجفان العين نصف دية العين ،
قال الشافعي : فان تفتت الاهداب فلم تثبت فقيها حكومة ، وقال مالك وأصحابه :

ليس في شفر العين وحجاجها الاجتهاد الامام

قال أبو محمد : أما قول مالك فخالف لأصول أصحابه لأنهم يعظمون على
خصومهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف إذا وافق تقليدهم وهنا خالفوا
قول زيد بن ثابت ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، ويحتجون بقول عمر بن
عبد العزيز إذا خالف قول خصومهم ووافقهم وهنا خالفوا حكمه وقوله واجماع
فقهاء الامصار وأهل عصره له بأصح اسناد يمكن أن يكون ثم أوجبوا غرامة حكومة

(١) حجاج العين مفتوح أوله ويكسر عظم وتنت عليه الحجاب

في ذلك ولا يعرف هذا القول عن أحد قبلهم ٥

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون كلام الله تعالى . وكلام
رسوله ﷺ . والألا فالأموال محرمة فلا يجب ههنا في الخطأ شيء نقول الله تعالى :
(وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله
ﷺ : « اندماءكم وأموالكم عليكم حرام » ٥

(فقأ عين انسان ثم مات الفاقه)

قال علي : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح
نا مسجون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال
في رجل فقأ عين رجل قام ابن عم له فقتل الفاقه غضبا لابن عمه قال : يقتل القاتل
عن قتل ولا شيء للفقوة عنه وقد فاته القود قال ابن وهب : وبلغني عن ربيعة أنه
قال في أعمى فقأ عين صحيح أو عينيه جميعا قال ما فيه مأخذ لقود عليه الدية ٥

قال علي : هاتان فتيتان متنافستان لأنه أوجب الدية في عين فقتل عمدا لاجل امتناع
القود في إحدى المسألتين ولم يوجب في الأخرى دية لاجل امتناع من القود أيضا
هذا تناقض ظاهر لا يؤيده نص ولا قياس ولا خبر عن صاحب ، والحق من هذا
أن القود واجب ما أمكن كما أمر الله تعالى إذ يقول : (والحرمان قصاص) فإذا
تعذر (١) القصاص بموت أو بهدم العضو أو باستناع أو بفرار فإن كان في ذلك دية
مؤقتة ثابتة عن رسول الله ﷺ فهي واجبة لمن أرادها مكان قصاصه الفاتت لأن
النص واجبها وإن لم تكن هناك دية مؤقتة عن رسول الله ﷺ ثابتة فلا شيء له لأن
الاحكام لا يوجبها الا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أو اجماع متيقن فاذ ذلك
كذلك كما ذكرنا فاحدى فتيا ربيعة صواب والأخرى خطأ فاما الصواب فتتياه في
الذى فقأ عين آخر فوثب ابن عم المفقوة عنه فقتل الفاقه ان على القاتل القود
[ولا شيء للفقوة عنه لأنه قد فاته القود ولم يكن له غير القود] (١) وأما الخطأ
فقوله في أعمى فقأ عين صحيح أو عينيه أنه لا قود عليه وإنما عليه الدية وذلك أنه
أوجب دية لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا قياس ولا نص صحيح ومنع
القود الذى أوجبه الله تعالى في نص القرآن وبالله تعالى التوفيق ٥

٢٠٢٦ مسألة : جنى على عين ثم فقتل - قال علي : نا عبد الله بن ربيع

ناحمد بن عبدالله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبدالعزيز ناالحجاج بن المشال ناأحمد بن سلة عن الحجاج بن أرطاة أن مسروقاً وشريحاً والشامي - وأبراهيم النخعي قالوا في رجل فقتل عينه ، وقد كان ذهب منها شيء ، انه يلقي عنه بقدر ما ذهب منها .

قال علي : هذا ليس فيه قرآن ولا سنن ولا إجماع ، وهذه رواية ساقطة لأنها عن الحجاج بن أرطاة ، ولو صححت فلاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد قلنا : أن الأموال محرمة إلا بنص أو إجماع فإن كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه ، وإن كان عمداً فالقود ما أمكن وإن أمكن ذهاب شيء من قوة البصر فذا ذهب هو أخذ ذلك بدو أو بما أمكن وإن لم يمكن ذلك فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فالراجح في ذلك الأدب لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكماً منكراً فليغيره يده إن استطاع » ولقول الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فإذا عجزنا عن المثل الأنص لزنا أن نأتي بأقصى ما نقدر عليه من التعاقب الآية المذكورة والآداب والسجن سيئة فهاجرا سيئة أخرى عجزنا عن مثلها من نوعها الآدنى ، والله تعالى التوفيق .

٢٠٢٧ مسأله شج انسانا فذهب بصره فقال كان أعمى . قل علي : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نازيد بن الحباب عن سفيان الثوري عن خالد النيلي (١) عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان إجماعاً قالوا في رجل شج رجلاً فذهب عينه . من غير تلك الشجة فقال الحكم : إن شهدوا أنها ذهبت من الضربة فهو جائز ، وقال حماد : إن شهدوا أنه ضربه يوم ضربه هو محبة فهو جائز .

قال علي : وإن كان صحيحاً فقد يمكن أن تذهب عينه من غير تلك الشجة فلا بد من الشهادة في ذلك كما قال الحكم أنها ذهبت من تلك الشجة فإن شهد الشهود بذلك وكان عمداً فالقود في ذلك من كلا الأمرين ومن العين فلا بد من أذهاب عينه ومن شجته

بأشجع .

قال علي : برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهذا اعتداء منه بفعلين شجته وأذهاب عين فلا بد من القودين كليهما ، فإن احتجوا بما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناإسماعيل بن علية عن أيوب السخيتاني عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فظن إلى ﷺ يستفيد فقيل له حتى تقرأ فأتى وعجل فاستفاد ففنت رجله وبرئت رجل المستفاد منه فأتى النبي ﷺ فقال له : ليس لك شيء قد أبيت قلنا : هذا الخبر هو حجتنا

(١) هو خالد بن دينار النيلي بكسر النون بعدها تخانة نبال النبل بدلين واسط والسكوة

وعدنا ذلك أن رسول الله ﷺ قد أمره بالتأخير حتى يبرأ فيقاده بما بلغه تلك الحال التي يبرأ عليها فأبى فاعطاه رسول الله ﷺ حقه فلما عنت رجسوا العنت البرق على عوج - (١) لم يمكن أن يستفيد من العوج أصلاً فلا شيء له ، ولولا وجوب القود من كل ما يمكن لما كان لتأخير معني وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٨ مَسْأَلَةٌ قول المتأخرين في جناية على عضو بطل منه عضو آخره قال على : قال أبو حنيفة : إذا شج آخر موشحة فذهبت عيناه أو قطعت أصبعه فشلت أصبع له أخرى أو قطعت إحدى يديه فشلت الأخرى أيتهما كانت أو قطعت أصبعه فشلت يده أو قطع بعض أصبعه فبطلت الأصبع كلها أو شجها موشحة فصارت منقلة فلا قصاص في شيء من ذلك وعليه الأرض ، وقال أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن صاحباه : مثل هذا في العضو الواحد كالوشحة تصير منقلة أو قطع أئمة فشلت أصبعه قالوا : وأما إذا شج موشحة فبطلت عينه أو قطع أصبعه فبطلت أصبع أخرى أو يد أخرى فعليه القصاص في الأولى وعليه الأرض في الأخرى ، وقد روى عن أبي يوسف . ومحمد . وأبي حنيفة أيضا أنه ان قطع له أئمة فسقطت من المفصل أصبعه أو يده كلها من المفصل أو كسر بعض سنه فسقطت السن كلها كان القصاص في السن كلها في جميع اليد وفي جميع الأصابع وأنه ان قطع أصبعه فسقطت الكف من نصف الساعد ويرى ولا قصاص له لأنه ابتداء قطعها من نصف الساعد ، وفرقوا بين التشلل والسقوط ، وقال عثمان البتي : إذا قطع عينه عمدا فذهبت العين الأخرى [اقصر منه] و (٢) قُتِلَتْ عَيْنَا الْفَاقِ جَمِيعًا ، وقال مالك : إذا قطع أصبعه فشلت يده فعليه القصاص من الأصبع وله الأرض في اليد ، ويجمع في قوله العقل والقصاص جميعا في عضو واحد ، وقال الشافعي : ان قطع إحدى أئنيه فذهبت الأخرى اقصر منه في التي قطع وعليه الدية في الأخرى .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : الحكم في هذا كله ما يتيقن أنه تولد من جناية العمد فبالضرورة ندري أنه كله جناية عمد وعدوان فالواجب في ذلك القود أو المفاداة سواء في ذلك النفس وما دونها ، والعجب كله أنهم كاهم أصحاب قياس بزعهم وهم لا يختلفون في أن من قطع أصبع آخر فقات منها فإن عليه القود في النفس ثم يمنع من منع منهم فيمن قطع أصبع آخر فذهبت كفه منها ان يقاد منه في الكف فهل في التناقض أحسن من هذا ؟ وأما إذا أمكن أن تولد الجناية الأخرى من غير الأولى فلا شيء فيها لا قود ولا غيره مثل أن يقطع له يدا فتشلت له الأخرى فهذا ان لم يتيقن أنه تولد من الجناية الأولى

(١) في النسخة رقم ٤٠ على مرجح (٢) الزيادة من النسخة رقم ٥ ٤ وعليها فما بعدما تفسير لها

فلما على يقين من وجوب شيء على الجاني وإذا لم نكن على يقين من انه يلزمه شيء فلا يجوز أن يلزم شيئاً لأقربته ولا في ماله لقول رسول الله ﷺ: «إنا دماءكم وأموالكم وأعراضكم وإبشاركم عليكم حرام».

قال علي: وكان في أصحابنا فتى اسمه يقي بن عبد الملك ضربه معلمه في صباه بقلم في خده فبست عينه فهذا عمد يوجب القود لأن الضربة كانت في العصبه المتصلة بالناظر وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٩ مسألة من أمسك آخر حتى قشت عينه أو قطع عضوه أو ضرب، قال علي: ناعبد الله بن ربيع ناين مفرج ناقاسم بن أصبغ ناين رضاح ناسخزون ناين وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه كان يقول في الرهط يجتمعون على الرجل فيسكوهه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا انه يقاد من الذي باشر ذلك منه، وأما الآخرون الذين أمسكوه فيما قبلون عقوبة موجدته منكملة فإن استحب المصداق الدية كانت الدية عليهم ظلم يفرمونها جميعا سواء قال يونس: وقال ربيعة ان أحب الذي قشت عينه الدية فله اثنا عشر ألف درهم في عينه فإن كان الذين أمسكوه اثنا أمسكوه ليقفاً عينه فعليهم الدية جميعا وان كانوا أمسكوه ليصكه أو ليضربه لا يريدون بذلك ففء عينيه فالدية على الذي قفا عينه دون أصحابه، قال ابن وهب. قال ابن سميان: قال ربيعة. ان أراد القود أقدمه، منهم جميعا ممن باشر ذلك ومن أمسكه.

قال أبو محمد: أما إيجاب الدية عليهم كلهم والمنع من القود منهم ظلم لخطأ لا لشكال فيه وتناقض ظاهر لانهم لا يخلو من أن يكونوا كلهم قفاه أو لم يفقا كلهم لكن من باشره خاصة لا سبيل الى قسم ثالث فإن كانوا ظلم قفا عينه فالقود عليهم كلهم أما الدية عليهم كلهم ولا فرق، وان كانوا ليس كلهم قفاه لكن المباشر خاصة فالزام الدية في ذلك من لم يفقا ولا كسر ولا قطع خطأ، وهذا لا يخاف به وما قول ربيعة في إيجاب القود على جميعهم أو الدية على جميعهم فلم يتناقض ولكنه خطأ لان الممنك آخر ليقفا عينه أو ليقطع يده أو ليخصي أو ليجنى عليه أو ليضرب لا يقع عليه البتة في اللغة ولا في الشريعة اسم فاقه، ولا اسم قاطع ولا اسم كاسر ولا اسم ضارب، وإذا لم يكن شيئاً من هذا فلا قود عليه في ذلك لان الله تعالى إنما قال: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فيطل هذا القول بلا شك، وهذا ما خالف فيه مالك شيخه وبيعة والزهري، لانهما جعلوا في جنازة العمد في العين الخيار بين القود أو الدية وهو لا يرى فيها إلا القود فقط وهما كبشاً المذبحة.

قال علي : والحكم في هذا هو أن يقتصر من التفاتة والكاسر والقاطع والضارب بمثل ما فعل ويحذر المسلم ويسجن على ما يراه الحاكم بقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » ولا أمره ﷺ بالتزير في كل ما دون الحد عشرة أسواط قاتل على ما ذكره في باب التزير إن شاء الله تعالى من كتاب الحدود ، فإن قال قائل : انكم تقولون فيمن أمسك آخر للقتل فقتل الله يسجن حتى يموت فهذا خلاف لما قلتم هنا أم لا جوابا وبالله تعالى التوفيق : أنه ليس ذلك مخالفا لشيء منه لأن الحكم في هذا قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فكل من فعل فعلا يوصف به وكان به متعديا فإنه يجب أن يعتدى عليه بمثله بأمر الله تعالى فالممسك آخر حتى قتل بمسك له وحابس حتى مات وليس قاتلا فالواجب أن يحبس حتى يموت فهو مثل ما اعتدى به ، ولا يقال يطول المدة من قصرها (١) اذ لم يأت بمراعاة ذلك نص ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق

٢٠٣٠ مسأله عين الدابة ، قال علي : نا أبو عمر أحمد بن قاسم نا أبي قاسم ابن محمد بن قاسم أخير نا جدى قاسم بن أصبغ نا زكريا بن يحيى الناقد نا سعيد بن سليمان عن أبي أمية بن يحيى نا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت نا النبي ﷺ لم يقض في الرأس إلا في ثلاث - المنقلة والموحدة والآمة ، وفي عين الفرس ربع ثمته نا محمد ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا أبو جناب - هو يحيى بن أبي جرة الكلبى - عن أبي عون نا محمد بن عبيد الله الثقفى عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه في فرس فقئت عينه أن يقوم الفرس ثم يكون في عينه ربع قيمته نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا عبد الملك بن عمير قال : إن دهقاننا قناع بن فرس لعروة بن الجعد فكتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب عمر إليه أن خير الدهقان فإن شاء أخذ الفرس وأعطى الثرى وإن شاء أعطى ربع ثمته يقوم الفرس عشرين الفاضرم خمسة آلاف ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أن علي بن أبي طالب قال في عين الدابة الربع يعنى من ثمنها ، وعمر نا محمد ابن سيرين أن شريح نا قال في الدابة إذا فقئت عينها لصاحبها الثرى فإن رضى جبرها ربع ثمنها ، وعن ابن جريج قلت لعطاء بن الدابة قال الربع زعموا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مجاهد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قضى في عين

جعل أصيب بـ نصف ثمنه ثم نظر إليه بعد فقال ما أراه نقص من قوته ولا من هدايته
فقتضيه بربع ثمنه ، وعن الحسن بن حي في عين الدابة ربع ثمنها فان قطع ذنبها أغرم
ما نقصها ، وقال أبو حنيفة . وزفر في الفرس والبعير والبقرة تفقا عين كل واحد منهم
ربع ثمنه فان قُضعت شاة فليس في ذلك [إلا ما نقصها وقال مالك . والدافع . وزفر في
أحد قوله ليس في كل ذلك (١)] (إلا ما نقص من الثمن فقط ، وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا
وقال الليث : ان قُضعت دابة أو كسر رجلها أو قطع ذنبها فليعفى عنها كلها أو مثلها .
قال أبو محمد : أما الحديث المذكور فلا يصح لأنه من رواية أبي أمية إسماعيل
ابن يعلى الثقفي وليس بشيء ، وأما الرواية في ذلك عن عمر بن الخطاب . وسعد بن
أبي وقاص . وشرح . وعطاء ثابته ، وأما الرواية عن علي بن أبي طالب أنه قضى
في ذلك بنصف القيمة وعن عمر بمثل ذلك فواهيئات أما التي عن علي فهي عن
لا يدرى عن محمد بن جابر الباهي وهو هالك عن جابر الجعفي وهو مفروغ منه ، وأما
التي عن عمر بن الخطاب فمثل ذلك لأنها عن مجاهد وهو ضعيف عن الشعبي عن عمر
ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر بنحو عشرة أعوام .

قال أبو محمد : إلا أن المالكيين قد يحتجون باسقاط من هذا الحديث إذا وافق
تقديمه كاحتجاجهم « بلا يؤمن أحد بمدى جالس » ويحدث حرام في الاستظهار
وبكثير جدا قد ذكرناه مفرقا وسنجمعه ان شاء الله تعالى .

قال علي : وأما نحن فانه لا حجة عندنا إلا في نص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول
الله ﷺ أو إجماع متيقن لا خلاف فيه من أحد وليس في هذه المسألة شيء من
هذه البراهين فاذ ذلك كذلك فان رسول الله ﷺ قد قال : « ان دماكم وأموالكم
عليكم حرام » فلا يجوز إلزام فاقه عين الدابة إلا ما أوجب نص أو إجماع ، وقد قال
الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فواجب هذه الآية
الزامه قيمة ما نقص فقط وبالله تعالى التوفيق .

(الحاجب)

٢٠٣١ مسألة : قال أبو محمد : قد اختلف الناس في الحاجبين ناحام
ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن
شبيب قال : قضى أبو بكر الصديق في الحاجب اذا أصيب حتى يذهب شعره فقتضى
فيه موهضتين عشرا من الابل ، وقال آخرون : غير هذا نا رويننا بالاستناد المذكور

الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عبد الكريم انه بلغه عن أصحاب النبي ﷺ في الحاجب يتحصن شعره أن فيه الربع وفيما ذهب منه بالحساب فأن أصيب الحاجب بما يوضح ويذهب شعره كان قدر الحاجب ققط ولم يكن للبوخية قدر فان أصيب بمنقولة كان قدر الحاجب والمنقولة جميعا ؛ وروى عن زيد بن ثابت أن في الحاجب الواحد ثلث الدية ، وقال الشعبي في الحاجبين الدية ، وعن سعيد بن المسيب قال في الحاجبين اذا استوعبا الدية وفي أحدهما نصف الدية ، وعن ابراهيم النخعي قال : كان يقال في كل اثنين من الانسان الدية وفي كل واحد النصف قلت التثنية قال : لعل ذلك قال وفي كل واحد من الانسان الدية ، وعن الشعبي قال : في كل اثنين من الانسان الدية ، نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سبلة نا الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عتيبة أن شريحا قال في الحاجبين والشفنتين واليدين والرجلين نصف الدية يعنى في كل واحد منهما وفي كل فرد في الانسان الدية ، وهو قول الحسن البصرى . وقتادة . وأبى حنيفة . واحد بن حنبل . وأصحابهم ، وقال آخرون فيها حكرمة ققط ، وهو قول مالك . والشافى . وأصحابها ، وقال آخرون : لا شيء فيها لأروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء بن أبي رباح الحاجب يشتر قال لم أسمع فيه بشيء .

قال أبو محمد : أما الحنفيون والمالكيون والشافعيون فقد تفعدوا ههنا أصولهم في توليهم بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم وهم ههنا قد خالفوا ما روى عن أبى بكر الصديق . وزيد بن ثابت . وسائر أصحاب رسول الله ﷺ الى أقوال لم تحفظ قط عن صاحب وهذا قبيح جدا . فاما الحنفيون فانهم طردوا القياس ههنا إذ جعلوا في كل اثنين في الانسان الدية قياسا على اليدين والحاجبان اثنان ، وأما قول مالك . والشافى فان أصحابها لأمونة عليهم في ادعاء الاجماع من الامة فيما لا يعرفون فيه خلافا نعم حتى انهم ليدعونه فيما فيه الخلاف مشهور كعلمهم في الموضحة على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا نعلم أحدا قال قبل مالك بقوله في الحاجبين حكرمة . هذا ولم يتبع فيه نص قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس فينبغى لهم أن لا ينكروا على من قال بقول اتبع في القرآن وسنة رسول الله ﷺ ، وما أباح الله تعالى قط لمالك ولا لأبى حنيفة ولا للشافى شيئا حرمة الله تعالى على غيرهم قال على : فاذا لانص في الحاجبين يصح والاجماع فيما يتيقن فالواجب ان لا يجب

فيهما في العمد الا القرد أو المفاداة ، وأما في الخطأ فلا شيء لأن الأموال محرمة إلا بنص أو إجماع والحكومة غرامة فلا يجوز الزامها أحداً بنفي نص ولا إجماع وهو قول عطاء كما أوردناه .

(الآف)

٢٠٣٢ مسألة : قال علي : ما محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب أنه قال في الآف الدية . وبه إلى وكيع نا اسرائيل عن جابر عن الشعبي قال في المرتين الدية . وبه إلى وكيع نا سلام عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال في المارن الدية ، وعن يزيد بن عبد الله ابن قسيط أنه قال : في الانسان خمس ديات الآف واللسان والذكر والصلب والفؤاد ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عكرمة قال في الروثة النصف قال عبد الرزاق أحسبه ذكره عن عمر ، وعن معمر عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قال في روة الآف ثلث الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن أبي نعيم عن مجاهد أنه كان يقول في الروثة الثلث فإذا بلغ من المارن العظم فالدية واقية فان أصيب من الروثة الأرنبة أو غيرها لم يبلغ العظم في حساب الروثة . وعن ابن جريج عن سليمان ابن موسى أن عمر بن عبد العزيز قال : في الآف إذا أوعى جده الدية كاملة فأصيب من الآف دون ذلك في حساب ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبيه عن الشعبي قال : ما ذهب من الآف في حساب . نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول أنه قال في روة الآف تلك دية الآف وفي الجنائين إذا خرمتا ثم لم تلتصبا في كل واحد منهما ثلث دية الآف وفي الروثة ثلث دية الآف وفي قصة الآف إذا انكسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة . نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن عثمان ابن سليمان ان عبداً كسر إحدى قصيتي آف رجل فرفع ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فقال عمر : وجدنا في كتاب لعمر بن الخطاب أيما عظم كسر ثم جبر كما كان فقيه حقتان فراجعه ابن سراقه فقال : أيما كسر أخذ من القصيتين فاني عمر الا ان يجعل فيه الحقتين . وبه إلى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : ان كسر الآف كسرأ يكون شينا فسدني دية وان كان المنخران منهما الشين ثلث دية

المتخثرين وإن كان مارن الألف مهورا هبة فله تلك الدية وإن كان مشموما ملطبا
يسح صوته كالعين فصفت الدية لعينه وبمحسمائة دينار فإن كان ليس فيه عيب ولا
غش ولا رج توجد منه فله ربع الدية ؛ فإن أصيب قصبة الألف جافت وفيه شين
ولا رج ولا يوجد رج شيء فالدية مائة وخمسة وعشرون دينارا . وإن ضرب أنفه
فغبرا غير أنه لا يجد رجا حطية ولا رج شيء فله عشر الدية ، سمعت مولى سليمان بن
حبيب يحدث قال : قضى سليمان بن حبيب في الألف إذا وثن بعشرة دنانير وإذا
كسر بمائة دينار ، وبه إلى ابن جريج قال قلت لعطاء في الألف جاققة ؟ قال : نعم
قال ابن جريج : وأخبرني ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه كان يقول في جائمة الألف
تلك الدية فإن نذت فالتثنان ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن عطاء الخراساني
في الألف إذا خرم مائة دينار .

قال أبو محمد: وكل هذا لا يصح منه شيء، والذي تقول بربوبه تعالى التوفيق: أنه لا سبيل إلى أن يوجد في هذا خبر صحيح عن رسول الله ﷺ أصلاً لقد بحث عنه الباحث من أقصى خراسان إلى أذناها وأهل فارس وأصفهان، وكرمان وسجستان

والسند والجبال والري والعراق وبغداد، والبصرة، والكوفة وسائر مدنها، واذريجان وأرمينية . والاهواز ومكة والمدينة واليمن والجزيرة ومصر والشام والاندلس فما وجدوا شيئاً من أربابها عام وأربعين سنة غير ما ذكرنا مما لا يصح عند أحد من أهل العلم بالحديث فبطل أن يكون هنا خبر ثابت تقوم به الحجة ولا قرآن في ذلك أصلاً ونحن نوقن أن الله تعالى قد أقام الحجة من القرآن والسنة وأوضح الإجماع أيضاً لا يخفى على أحد من مبتدئ إلى متناه ، وهذه الصفة معدومة هنا •

قال علي : فقولنا ههنا الذي ندين الله تعالى به ونلقاه عليه أنه لو صح عندنا في ذلك أثر لقلنا به ولما خالفناه ولو صح عندنا في ذلك إجماع لقلنا به ولما ترددنا في الطاعة له فاذا لم نثبت في ذلك ولا إجماع فليس فيه إلا القود في العمد أو المفاداة ولا شيء في الخطأ لقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وبالله تعالى التوفيق •

{ الشعر }

٢٠٣٣ مسئله : قال أبو محمد : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا ربيع نا مهنا نا خليفة العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام نا حماد الشافعي نا : مر رجل بقدر فوقت منه على رأس رجل فاحرق شعره فرفع إلى علي بن أبي طالب فأجله سنة فلم يثبت فقضى عليه فيه بالدية • ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا هو الضريمر نا حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت نا : في الشعر الدية إذا لم يثبت ، وقد احتجوا في كثير من هذه الأبواب بهذه الرواية نا • وهو قول الشعبي ، وقال سفيان الثوري ، وأبو حنيفة ، والحسن بن علي . واحد بن حنبل . واسحاق بن راهويه في شعر الرأس إذا لم يثبت الدية وفي شعر اللحية إذا لم يثبت الدية ، وأما المالكيون ، والشافعيون فليس عندهم في ذلك إلا حكمه وهذا ما قضوا فيه أصولهم في تشيعهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد جاء ههنا عن علي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت ما لا يعرف عن أحد من الصحابة ولا من التابعين مخالف ، وهذا يرك انهم لا يضبطون أصلاً وقد قال بعضهم : ليس للشعر أصل يرجع إليه في السنة فيقال لهم : ولا في شيء مما أوجبتم فيه الدية من الأعضاء أصل من السنة يصح حاش الأصابع فقط •

{ الشاربين }

(٥٥٢ - ج ١٠ المحلى)

٢٠٣٤ مسألة : قال علي (١) نا حام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الديري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : اجتمع لعمر بن عبد العزيز أن من مرط الشارب فيه (٢) ستون دينارا فان مرطا جيمما ققيما مائة وعشرون دينارا ، قال عبد الرزاق وقال معمر : يلتقي في الشاربين مائة وعشرون دينارا في كل واحد ستون دينارا .
قال علي : عهدنا بهم يحتجون بعمر بن عبد العزيز في البتة وغيرها فالحلم لا يتبعونه فيها اجتمع له عليه هنا ولكنهم لا يتفق لهم قول الا في النادر وليس فيهما شيء عندنا في الخطأ لانه لا نص في ذلك ولا اجماع الا القود في العمد فقط ، وبالله تعالى التوفيق .

(العقل)

٢٠٣٥ مسألة نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن مطوية نا وكيع نا سفيان - هو الثوري - عن عوف قال : سمعت شيئا يحدث في المسجد فجلسه فقالوا ذلك أبو المهبلي عم أبي قلابه قال : رى رجل رجلا بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكركه فقتل في عمر أربع ديات وهو حي . وبه إلى سفيان عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : في العقل الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في الراية بغير وفي الباضعة بغيران وفي المتلاحة ثلاثة أبرة من الابل وفي السمحاق اربع وفي الموضحة خمس وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمس عشرة وفي المامومة ثلث الدية وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية ثاملة أو يضرب حتى يفن فلم يفهم الدية كاملة أو حتى يمح فلا يفهم الدية كاملة ، وفي جفن العين ربع الدية ، وفي حلة الثدي ربع الدية .

قال أبو محمد : وبه يقول سفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وابن حنبل . وأصحابهم ، وهذا كالذي قبله وما فيه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم الا أقل مما في العين الموراء وقد خالفه أبو حنيفة . ومالك . والشافعي فليت شعري أى فرق بين الأمرين الا الدعوى الكاذبة المفتضة في الاجماع ؟ وقد خالف المالكيون في هذا الخبر زيد بن ثابت في الدامة والباضة والمتلاحة والسمحاق والهاشمة وفي جفن العين وحلة الثدي فما الذي جعل بعض قوله حجة وبعضه لاجحة ؟ ان هذا لعجب ، فان قالوا : أخذنا بقول عمر في ذلك قيل لهم : فلما أخذتم بقول عمر في العين الموراء والسن السوداء وسائر ما ذكرناه قبل فآفة يكون قول عمر بن الخطاب

(١) سقط من النسخة رقم ٤٠ لفظ قال علي (٢) في النسخة رقم ٤٠ ان مرط الشارب فيه

وزيد حجة ومرة يكون قولها لاجحة فيه ، ونموذ بالله من التدن بمثل هذه الاقواله .
قال أبو محمد : فاذا لنص في العقل ولا اجماع ثبت فيه فلا شيء في ذمابه
بالخطأ ، وأما بالعمد فأتماهى ضربة كضربة ولا مزيد فان لم يذهب عقل المقتص منه
فلا شيء عليه فقد اعتدى بمثل ما اعتدى به عليه ، وأيضا فالخبر في هذا عن عمر
لا يصح لأن أبا المهبب عبد الرحمن بن عمرو لم يدرك عمر بن الخطاب فزاد الامر
وهنا على وجهه .

(الحيان والنقض)

٢٠٣٦ مسألة : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد
نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن مكحول انه قال : في
الحيان اذا كسر ثم انجبر سبعة ابرة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن
جريح كلاهما عن رجل عن الشعبي في اللحي اذا كسر أربعين دينارا ؛ وعن عبد الرزاق
عن معمر عن ابن جريح عن رجل عن سعيد بن المسيب قال في قعى الانسان قال
يثنى ايهامه ثم تجمل قبضتهما السفلى ويفتح فاه فيجعلها بين لحيه فاقصص من فحة فاه
من قصبه ايهامه السفلى فبالحسابه
قال علي : وهذا أيضا كسائر ماسلف ولا فرق ولا شيء في ذلك بالخطا وفيه
القول بالعمد .

(الاصابع)

٢٠٣٧ مسألة : قد ذكرنا الثابت عن رسول الله ﷺ في ابتداء كلامنا في
باب الاعضاء ، وانه عليه الصلاة والسلام صرح عنه أنه قال : « الاصابع سواء هذه
وهذه سواء » يعني المختصر والايهام وانه عليه الصلاة والسلام قال : « الاصابع عشر
عشر » فهذا نص لا يسخ أحدًا الخروج عنه .
قال أبو محمد : وباليقين ندرى انه ليس هنا الا عمد أو خطأ وقد صرح عن
رسول الله ﷺ انه قال : « رفع عن أمتي الخطأ » وصح قول الله تعالى : (وليس
عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تمعدت قلوبكم) فورد هذان النصان وكان
ممكنًا أن يستثنى كل واحد منهما من الآخر يمكن أن يكون المراد ليس عليكم جناح فيما
أخطأتم به ورفع عن أمتي الخطأ الا في دية الاصابع . وكان يمكن أن يكون المراد
في الاصابع عشر عشر في العمدة خاصة لأن الخطأ ولم يجوز لأحد أن يصير الى أحد
الاستثناءين الا بيقين نص أو اجماع لانه خبر عن الله تعالى وعن رسول الله ﷺ

ولا يحل الخبر من الله تعالى إلا بنص ثابت في القرآن أو عن رسول الله المبين عنه عليه السلام ، ونحن على بصيرة ويقين من الله تعالى لا يدعنا في عسى من هذا الحكم في الدين لأنه تعالى يقول: (تيانا لكل شيء ، وهدي) وقال تعالى: (لتبين للناس ما نزل إليهم) فظننا في ذلك ضارعين إلى الله تعالى في أن يليح لنا الحق في ذلك فلا هدى إلا من قبله تعالى فابتدأنا بالعمد فوجدنا الناس مختلفين فطائفة قالت : لا شيء في العمد إلا القود فقط ولا دية هنالك ، وقالت طائفة : فيه القود أو الدية فوجدنا الاختلاف في وجوب الدية في العمد في ذلك ثم رجعنا إلى الخطأ في ذلك فلم نجد إجماعا متيقنا على وجوب الدية في الخطأ في ذلك ثم وجدنا الثابتين بالدية في ذلك مختلفين فيما دون الثلث فطائفة قالت : هي في مال الجاني وطائفة قالت : هي على عاقلة فلم نجد إجماعا منهم أيضا في هذا ولم يجر أن يلزم الجاني غرامة لم يوجبها عليه نص ولا إجماع بل قد أسقط الله تعالى عنه الجناح ييقين في ذلك ، ولم يجر أيضا أن تلزم عاقلة غرامة في ذلك بخبر نص ولا إجماع بل النص مسقط عنهم ذلك يقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فبطل ييقين أن يجب في الخطأ في ذلك شيء لأنه لا نص يبين هذه العشرة على من هي وإذا لم يبين النص ولا الإجماع على من هي فمن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يلزم غرامة من لا يبين لنا من هو الملزوم إياها هذا امر قطع وثبت أن الله تعالى لم يفعل بنا ذلك قط وهو تعالى القائل متفضلا علينا : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) والامر تعالى لنا الذي يقول : (ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا) إلى قوله تعالى : (ما لا طاقة لنا به) والقائل تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا ما يطاق) وييقين ندرى أنه ليس في وسع أحد ولا في طاقته أن يفهم مراد الله تعالى من غير أن يفهمه الله تعالى إياه فسقط أن يكون في الخطأ غرامة أصلا فبإدون النفس فسقط أن يكون في الخطأ في ذلك دية أصلا فرجعنا إلى العمد فلم يكن بد من إيجاب دية الأصابع كما أمر رسول الله ﷺ أما على العمد وأما على الخطأ ما وعلى عاقلة الخطأ ، وقد سقط أن يجب في ذلك على الخطأ أو على عاقلة شيء بنصوص القرآن التي أوردناها طريق في ذلك إلا العمد فالدية في ذلك واجبة على العمد بلا شك إذ لم يبق إلا هو ، وأيضا قال الله تعالى يقول : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وكان العمد مسيئة سيئة فالواجب بنص القرآن أن يسأله بمثلها والدية إذا أوجبها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وفي أساءة مسمى فهو مثل سيئة ذلك المسمى بلا شك ، وكذلك الحسد إذا أمر الله تعالى بها أيضا فإذا قالت المائدة بالقود في الأصابع وجبت المائة بالدية في ذلك .

(الخلاف في الأصابع)

٢٠٣٨ مسألة : قال أبو محمد : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا احدث ابن خالد نا علي بن عبدالعزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد وفي الوسطى عشرة أبعرة وفي البصر تسعة أبعرة وفي الخنصر ستة أبعرة . وبه إلى الحجاج بن المنهال نا حماد بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام خمسة عشر بعيراً وفي السبابة عشرة وفي الوسطى عشرة وفي البصر تسعاً وفي الخنصر ستاً وقد وافقه على ذلك غيره لنا وروينا بالسند المذكور إلى حماد بن سلة عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في الإبهام والتي تليها نصف الدية وجاء عن عروة بن زائد عن أبيه قال : إذا قطعت الإبهام والتي تليها ففيها نصف دية اليد وإذا قطعت أحدهما ففيها حشر من الأبل ، وعن علي بن أبي طالب قال : الأصابع عشرة عشر ، وعن الشعبي أنه قال : جاورجل من مراد إلى شريح قال : بأبامية ما تقول في دية الأصابع ؟ قال سواء في كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل لجمع المرادى بين إبهاميه وخنصره وقال : يا سيحان الله سواء هاتان فقال شريح : تتبع ولا تتدع . فأنك لن تفضل ما أخذت بالأثر يدك أو ذك في اليد النصف وفي الأذن النصف والأذن يواربها الشعر والقلنسوة العامة ، وعن الشعبي قال : أشهد على مسروق وشريح أنهما قالوا : الأصابع سواء عشر من الأبل ، وقد روينا هذا القول عن ابن عباس قبل ، وعن زيد بن ثابت رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : وليعلم العالمون أنه لم يأت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن هذه الدية في الخطأ ، وأعجب من ذلك من لا يرى هذه الدية في العمد أصلاً ولا يراها إلا في الخطأ فمكسر الحق عكساً ونحمد الله على السلامة .

قال علي : وأما مفصلات الأصابع فقد روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عن رجل عن عكرمة عن عمر بن الخطاب في كل أملة ثلث دية الأصبع ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال في كتاب عمر بن عبدالعزيز إلى الأجناد في كل قصبة من قصب الأصابع قطعت أو شلت ثلث دية الأصابع (١) إلا ما كان من إبهامها قائماً هي قصبته بقي كل قصبة من الإبهام نصف ديتها ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : في كل مفصل من الأصابع ثلث دية الأصبع (إلا الإبهام فإنها مفصلان في كل مفصل النصف .

قال على : لا تعرف (١) في هذا خلافاً والذي يقول به وبالله تعالى التوفيق : هو ان النبي ﷺ حكى في كل اصبع بعشر من الابل فواجب بلا شك ان العشر المذكورة مقابلة للاصبع ففى كل جزء من الاصبع جزء من العشر ففى هذا في نصف الاصبع نصف العشر وفي ثلث الاصبع ثلث العشر وهكذا في كل جزء وبالله تعالى التوفيق ، واما الاصبع فنقل فقد جاء عن النبي ﷺ في الاصابع عشر عشر فهذا عموم لا يخرج عنه إلا ما أخرجه نص أو إجماع ، وقد قيل : ان في شلل الاصبع دينه كاملة فالواجب القول بذلك لعموم النص الذي ذكرناه ، واما كسره فيبقى عنتاً أو صحيحاً إلا أنه لم يطل فلا شيء في ذلك عندنا .

قال أبو محمد : فهذا النص الذي ذكرناه يقتضى ان اصابع الدين والرجلين سواء لعموم ذكره عليه الصلاة والسلام الاصابع ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن معمر بن مكيول عن زيد بن ثابت انه قال : في الاصبع الزائدة ثلث دية الاصبع ، وقال معمر : بلغني ان في الاصبع الزائدة . والسن الزائدة ثلث ديتها ، وقال آخرون : فيها حكمة ، وقال آخرون : لا شيء فيها فنظرنا فوجدنا النص عن النبي ﷺ قد صح بأن في الاصبع عشرًا من الابل ، واسم اصبع يقع على زائدة ولم يخص عليه الصلاة والسلام أصبعا زائدة من غيرها ، وما كان ربك نسياً ، ولو أراد ذلك لينة فواجب أن يكون فيها ما في سائر الاصابع ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٣٩ مسأله : قال على : قد ذكرنا ما جاء في اليد ثلث أو تقطع في كتاب ابن حزم . وتلك الصحيفة وانه لا يصح شيء من ذلك ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب قال : كان في كتاب أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما ، ان في الرجل اذا يبست فلم يستعلم أن يبسطها أو بسطها فلم يستطع أن يقبضها أو لم تزل الارض قريبا نصف الدية فان نال منائىء الارض فبقدر ما نقص منها وفي اليد اذ لم يأكلها ولم يشربها ولم يأثر بها ولم يستصلح بها : ففيها نصف الدية . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن ابن اسحاق السبيعي عن حاصم عن علي بن ابي طالب قال في اليد النصف ، وحديثنا حام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب قال في اليد نصف الدية فا نقصت فبالحساب ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن قتادة ، وعن رجل عن عكرمة في اليد اذا شلت ديتها كاملة .

٢٠٤٠ - مسألة في اختلافهم في موضع قطع اليد (١) ، قال أبو محمد :
 نأيرس بن عبدالله بن مغيث نأحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم نأأحمد بن خالد نأمحمد بن
 عبدالسلام الحنفى نأحمد بن يشار نأحمي بن سعيد القطان نأأبرو عانة عن مغيرة بن مقسم
 الضبي عن ابراهيم النخعي قال : ان قطعت اليد من الكف ف نصف اليد ، وان قطعت من
 المنكب فاليد ، وعن عامر الشعبي من رواية جابر الجعفي قال : اذا قطعت اليد من
 المفصل فقيها نصف اليد ، ومن المرفق فقيها اليد ، وعن ابراهيم النخعي قال في اليد اذا
 قطعت من البراجم فقيها اليد ، وكذلك لو قطعت من الرسغ أو من المرفق أو من
 المنكب كل ذلك اليد قطعه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال :
 في اليد تستأصل خمسون من الابل اذا قطعت من المنكب والرجل مثل ذلك قال ابن جريج
 قلت له من أين أمن المنكب أو من الكف ؟ قال : بل من المنكب ، ومن طريق عبد الرزاق
 عن معمر بن قتادة قال : سواء قطعت اليد من المنكب أو من الرسغ أو من المرفق أو من
 قال أبو محمد : وهؤلاء الحاضرون من المخالفين من الحنفيين والمالكين والشافعيين .
 لا يقولون بهذا الذي جاء عن ذكرنا من الصحابة والتابعين فصح انه لا حاجة في قولهم ولا
 في قول غيرهم إلا ما صح به الثراء وتيقن فيه الاجماع قطع ، وقال مالك : ان
 قطعت أصبع أو ذهبت ثم قطعت الكف فله دية مابقي من الاصابع فقط فان قطعت
 أئمة ثم قطعت الكف فله دية الاصابع كلها .

قال على : وهذا خطأ ظاهر لأن الأئمة عنده لما حطها من العقل فالاصبع
 فلا شيء يحط (٢) الاصبع ، ولم يحط الأئمة ، فان قالوا : لقلتها قيل لهم : القليل والكثير من
 الجرام حرام [والكبير من الكثير حرام] (٣) ولا يحمل من أموال الناس قليل ولا
 كثير الا بحق ، لاسيما ان كان الذي أصاب الأئمة قضى عليه بقلها هو الذي أصاب
 الكف بعد ذلك قد أغرموه في الكف دية فأئمة وثلاث خمس اليد .

(كسر اليد والزند)

٢٠٤١ - مسألة - قال أبو محمد : نأحمد بن مفرج نأابن الاعرابي نأالديري
 نأعبد الرزاق نأابن جريج أخبرني عكرمة بن خالد ان نافع بن علفمة أتى فوجل
 رجل كسرت فقال : كنا قضى فيما بحمصا تدمر حتى أخبرني عاصم بن سفيان أن
 سفيان بن عبدالله كتب الى عمر بن الخطاب فكتب بحمص أواق في اليد كسر ثم
 تجبر وتستقيم قلت لعكرمة : فلا يكون فيها عرج ولا شلل قال : نعم قلت : قضى فيها

(١) في النسخة رقم ٤ قطع اليد في النسخة رقم ١٤ حط الاصبع بالطاء المهملة الزيادة من النسخة رقم ١٤

ابن علقمة بما تقي درهم ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن
عكرمة بن خالد عن رجل عن عمرانه قال : في الساق أو الفراع اذا انكسرت مم جبرت
فاستوت في غيرهم عشرون دينارا أو حقتان ، وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريج عن
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز قال : كتب سفيان بن عبد الله
الى عمر بن الخطاب - وهو عاهله بالطائف - يستشير في يد رجل كسرت فكتب اليه
عمر بن الخطاب ان كانت جبرت صحيحة فله حقتان ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن
قنادة قال : اذا كسرت اليد أو الرجل راذا كسرت الذراع أو المصعد أو الفخذ أو الساق ثم
جبرت فاستوت فقي كل واحد عشرون دينارا فان كان فيها عظم فاربعون دينارا ، وبه
الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي عطاء في كسر الرجل واليد والرقوة
بم تمجبر في ذلك شيء وما يلغى ما هو ، وكان شريح يقول : اذا جبرت فليس فيها شيء
ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلة عن الحجاج عن مكحول قال في الرجل
اذا كسر احد زنديه ثم انجبر ففيه عشرة أبرة ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون
والمالكيون والشافعيون الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهم يشنعون بخلاف
الصاحب اذا وافق تقليدهم وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٤١ - مسألة - من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره * نا حماد نا ابن مفرج نا
ابن الاعراب نا الديري نا عبد الرزاق عن معمر عن قنادة قال : من قطعت يده في سبيل
الله تعالى ثم قطع انسان يده الاخرى غرم له دينين ، فان قطعت يده في حد و قطع
انسان يده الاخرى غرم له دية التي قطع ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
في رجل مقطوع اليد قطعت الاخرى بعد ذلك قال : لو أعطى عقل يدين رأيت ذلك غير
بعيد من السداد ولم أسمع فيه سنة .

قال أبو محمد : كان يلزم من قال بقول مالك في أن في عين الاعور دية عينين أن
يقول بقول الزهري ولكنهم يتناقضون وأما نحن فلا نزيد على ما قال رسول الله ﷺ
في دية الاصابع سواء قطعت الاخرى في سبيل الله تعالى أو في حد وما كان تركه نسياء ولو ان
الله تعالى أراد ذلك لما أمهله ولا أغفله وليته .

(أصابع المرأة)

٢٠٤٢ - مسألة - وقد ذكرنا قبل اختلاف الناس في هذا وأن فيهم من رأى في أصبعها
عشرا من الابل وفي اثنين عشرين من الابل ، وفي الثلاثة ثلاثين من الابل وفي الاربعة
عشرين من الابل ، وقول من رأى انها في كل ذلك على النصف من الرجل .

قال علي : فوجب علينا ما افترضه الله تعالى عند التنازع من الرد الى كتاب الله تعالى وستة نية عليه الصلاة والسلام قتلنا فوجدناه عليه السلام وقد قال : «الاصابع سواء هذه وهذه سواء» فصح يقينا ان اصابع المرأة سواء بنص حكمه عليه الصلاة والسلام وأن اصابع الرجل سواء بنص حكمه عليه السلام ، فاذ ذلك كذلك ، وقد صح الاجماع على ان في أربعة اصابع من المرأة فصاعدا نصف ما في ذلك من الرجل بلا خلاف فاذا بلا شك في هذا وقد حكم عليه الصلاة والسلام أن اصابعها سواء فواجب أن يكون في اصبعين نصف ما في الاربع بلا شك ، وفي الاصبع الواحدة نصف ما في الاثنين وبالله تعالى التوفيق .

(في اليد الشلاء)

٢٠٤٣ - مسألة - يابوس بن عبدالله نا أحد بن عبدالله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن يشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام البستواني نا قنادة عن عبدالله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال في العين الموراء اذا فضخت ويأيد الشلاء اذا قطعت والسن السوداء اذا سقطت : تلك ديتها ، ومن طريق وكيم نا ابو هلال نا محمد بن سلم الراسي عن عبدالله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس قال في اليد الشلاء اذا قطعت : تلك الدية ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن داود بن أبي حاصم عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في اليد الشلاء اذا قطعت : تلك ديتها وفي الرجل الشلاء : تلك ديتها ، وعن مجاهد قال في اليد الشلاء : تلك ديتها ، وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك وهو قول ابن شبرمة ، وعن عبد الرزاق أنه قال في الاصبع الشلاء : قطعه : نصف ديتها ، وقال آخرون غير ذلك كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبدالله بن قسيط قال في اليد الشلاء اذا قطعت : خمس ديتها ، وعن مسروق قال في اليد الشلاء : حكمه وعن النخعي مثل ذلك حكمه ، وعن ابن جريج قال في الاصبع الشلاء : قطعه شيء بالجملة ، وبه يقول ابو حنيفة ومالك والشافعي . وأصحابهم .

قال أبو محمد : وقد جاء في هذا أثر كما روينا نا أحمد نا عبدالله بن ربيع نا أحمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن ابراهيم بن محمد نا ابن عاتق نا الهيثم بن حم نا السلام هو ابن الحارث نا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ قضى في العين الموراء السادة لمكانها اذا طمست : تلك ديتها » ، وفي اليد الشلاء اذا قطعت : تلك ديتها ، وفي السن السوداء اذا نزع : تلك ديتها .

قال علي : فجاء هذا الخبر كما ذكرنا ، والحنيفيون . والمالكيون . والشافعيون . يمتحنون به اذا وافق أهواهم وجاء بمثل ما فيه الأثر الصحيح عن عمر بن الخطاب . وابن

عباس رضى الله عنهما ، ولا يعرف لما يخالف من الصحابة أصلا. وقال بذلك سعيد بن المسيب ومجاهد ، وهم يولون ويشنعون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم

فى الرجلين

٢٠٤٤ - مسألة - وقد ذكرنا ما جاء عن ذلك فى الاثر وانه لا يصح من ذلك شئ إلا ما جاء فى الأصابع بالقول فى أصابع الرجل كما قلنا فى أصابع اليد سواء لا يفرق شئ من الحكم فى ذلك فى جميع المسائل لعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «و الأصابع سواء وفى الأصابع عشر عشر يبنى كل واحدة» ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد ابن عثمان نا أحمد بن خالد نا على بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال فى الألف وفى اللسان الدية وفى الذ كر الدية وفى العين النصف وفى الاذن النصف وفى اليد النصف وفى الرجل النصف ، وبه الى الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب قال : كان فى كتاب أبي بكر. وعمران فى الرجل اذا بيسطع فلم يستطع أن يبسطها أو يبسطها فلم يستطع أن يقبضها أو لم تل الأرض فبقدر مائة قص منها ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: وفى الرجل نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق فاذا قصت فبالحساب وعن ابن جريج عن عطاء فى اليد تستأصل خمسون من الابل اذا قطعت من المنكب والرجل كذلك . قال عل : الدية فى ذلك للأصابع فقط على ما قلنا فى اليد سواء وبالله تعالى التوفيق •

فى اللسان

٢٠٤٥ - مسألة - قد ذكرنا الاثر فى ذلك وانه لا يصح ، نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر الصديق رضى الله عنه فى اللسان اذا قطع بالدية اذا نزع من أصله فان قطع من أسلته (١) تشكلم صاحبه فقيه نصف الذية ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر بن ربيعة عن رجل عن عكرمة قال: قضى أبو بكر فى اللسان اذا قطع الدية فان قطعت أسلته فبين بعض الكلام ولم يبين بعضه ف نصف الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال فى اللسان اذا استأصل دية كاملة وما أصيب من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام فقيه الدية كاملة ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي

(١) الاسلة مستقى اللسان والقرام كالى الصحيح

اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال في اللسان الدية ، وعن ابراهيم النخعي مثل ذلك . وعن سليمان بن موسى أنه قال في كتاب عمر بن عبد العزيز في الأجناد ما قطع من اللسان فبلغ أن ينعم الكلام كله فيه الدية كاملة وما نقص دون ذلك فيحسب به وهو عن مجاهد قال في اللسان الدية كاملة فإن قطعت أسنّة فدين بعض الكلام فانه يحسب بالحروف ان بين نصف الحروف ونصف الدية ، وان بين الثلث ثلث الدية . وعن ابن جريج قال : قلت لعطاء : اللسان يقطع كله ؟ قال : الدية تلتقط قطع منه ما يذهب الكلام ويبقى من اللسان قال : ما أرى إلا أن فيه الدية إذا ذهب الكلام . وعن ابن جريج أخبرني ابن أبي نعيم أن اللسان إذا قطع منه ما يذهب الكلام ان فيه الدية قلت عن ؟ قال : هو قول القياس قال : فان ذهب بعض الكلام وبقي بعض فيحسب الكلام والكلام من ثمانية وعشرين حرفا قلت عن ؟ قال : لا أدري .

قال أبو محمد : وبإيجاب الدية في اللسان وفي الكلام يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد ، وأصحابهم ، وأما الأثر في ذلك فلا يصح ، وأما الرواية عن أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما فان محسوها فرواية أبي بكر قد انفردوا بها ، لأنه رضي الله عنه جعل في ذهاب أسنّة اللسان نصف الدية . ومثل هذا لا يجوز أن يقطع فيه على انه اجماع إذ ليس فيه إلا اثران عن أبي بكر . وعمر منقطعان ، وثالث عن علي وهو قد انفردوا أضاعف هذا في غير ما وضع من ذلك قول عمر . وابن عباس في العين المور او اليد السلاء ، وقول علي في السمحاق ، وقول أبي بكر : وعمر . وغيرهما في القود من اللطمة وغير ذلك كثير جدا ، فالواجب أن لا يجب في اللسان اذا كان عمدا إلا القود أو المفاداة لأنه جرح ولا مزيد ، وأما الخطأ فرفع بنصر القرآن وبالله تعالى التوفيق .

٤٦٠ - مسألة - في لسان الأعمى (١) والاخرس . قال أبو محمد : حدثنا أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا ابن الجهم نا موسى ابن اسحاق الأنصاري نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج عن قتادة قال في لسان الاخرس الثلث ، في لسان الصحيح . نا حام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول قال : قضى عمر بن الخطاب في لسان الاخرس يستأصل بثلث الدية ، وبه الـ عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في لسان الأعمى ثلث الدية ، وهو قول ابن شبرمة ، وقد روى عن ابراهيم النخعي أن فيه الدية كلها ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم ليس فيه إلا حكمة .

(١) الأعمى الذي لا يسمع ولا يبصر وإن كان من العرب

يختمان معا ، وقدير مرض الكبير ، في مرض الصغير نسأل الله العافية . حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حامد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول أن زيد بن ثابت قال في الحذب الدية كاملة وفي الجمع الدية كاملة ، وفي الصعر نصف الدية وفي الثنن بقدر ما غنن . نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن غير واحد عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الصعر إذا لم يلفظ الدية كاملة ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج نا أخير بن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال قال عمر بن عبد العزيز في الصعر إذا لم يلفظ الرجل إلا منصرف نصف الدية خمسمائة دينار و به قول معمر وقال أحمد بن حنبل في الصعر الدية .
قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : ليس في ذلك إلا حكومة وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن زيد بن ثابت ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلاه ، وأما نحن فنقول وبالله تعالى التوفيق : أنه إن حدث كل ذلك من ضرب عمد اقتصر بمثل ذلك بالناس ما بلغ فإن حدث مثل ذلك والأفلاحي على الجاني أكثر من أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ولا يجوز أن يعتدى عليه بما لم يعتد به ولو قدرنا على أن نبلغه حيث بلغه هو يطلبه لقطنا ولكن إذ جئنا عن ذلك قد سقط عنا ما لا يقدر عليه لقول الله تعالى (لا يكف الله شيئا إلا وسعها) ولقول رسول الله ﷺ : **« إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »** وقدمنا على الصلاة والسلام بالقصاص جملة .

(في الظفر)

٢٠٤٩ مستلة : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حامد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الظفر إذا حور بعمره أو أثبت غمسا بعمره وفي كل مفصل من مفصل الأصبع إذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعمره أو قصبة الألف إذا انكسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة . وعن ابن عباس أنه قال في الظفر إذا عور خمس دية الأصبع و به يقول أحمد بن حنبل وإسحاق ومن طريق عبد الرزاق عن معمر نا ابن جريج قال معمر عن رجل عن عكرمة نا ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم اتفق عكرمة . وعمرو نا ابن عمر بن الخطاب قال في الظفر إذا انجبر وفسد قلوصه وبه إلى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز نا ابن عمر بن عبد العزيز نا عبد العزيز نا نزع فصر أو سقط أو أسود المشر من الدية عشرة دنانير .
قال أبو محمد : هذا القلوص على أصلهم لأنه عشرة دية الأصبع من الأبله وبه إلى

عبد الرزاق قال قال الحاجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت في الظفر (١) يقطع ان خرج اسود أو لم يخرج ففيه عشرة دنائير وان خرج ايض خمسة دنائير وعون مجاهدانه قال ان اسود الظفر أو اعور فثاقه هو عن مجاهدانه كان يقول : ان لم يثبت الظفر فثاقه هو من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا محمد بن الحارث بن سفيان عن اذينة انه كان يقول في الظفر اذا طرحت فلم تثبت بنت مخاض فان لم يكن فابن لبون هو عن عطاء قال : سمعت في الظفر شيئا لأدري ماهو ، وقال مالك والشافعي فيه حكومة .

قال علي : وما ندلم أحد قبل مالك يروى عنه القول بالحكومة ههنا ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فاذا لانص في هذا ولا اجماع فلا شيء . فيه الا التوعد في الممد فقط أو المضادة فانه جرح وأما في الخطأ فلا شيء فيه وبالله تعالى التوفيق .

(في الشفتين)

٢٠٥٠ مسألة نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاجاج بن المنهال نا حامد بن سلمة نا الحاجاج عن مكحول عن زيد ابن ثابت قال في الحاجب تلك الدينة وفي الشفة العليا تلك الدينة وفي الشفة السفلى ثلثا الدينة لانها ترد الطعام والفراب هو عن سعيد بن المسيب مثل ذلك هو من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في الشفتين الدينة مائة من الابل . ومن طريق الحاجاج بن المنهال نا أبو عروانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : في إحدى الشفتين النصف - يعني نصف الدينة - . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء الشفتان قال : خمسون من الابل . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : في إحدى الشفتين نصف الدينة ، وروينا أيضا عن الشعبي وعن مجاهد قال : الشفتان سواء وانما تفضل السفلى في الابل .

قال علي : هذا مكان اختلف فيه علي . وزيد كما أوردنا ولا يصح في الشفتين نص ولا اجماع أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ والأموال حرمه ، وأصحاب أني حنيفة . ومالك . والشافعي قد خالفوا ههنا زيد بن ثابت وخالفوا في كثير من الأبواب المتقدمة بحجة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع قالوا يجب في الشفتين التوعد في الممد أو المضادة لانه جرح وأما في الخطأ فلا شيء . لرفع الجناح عن الخطي . ونحريم الأموال إلا بنص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق .

(في السمع)

٢٠٥١ مسألة : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان بن عوف نا قال : سمعت شيخنا يحدث في المسجد فجلسته فقالوا : ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال : رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكوه فقتل في عمر بن الخطاب بأربع ديات .

قال علي : ليس عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم شيء في السمع غير هذا وهو لا يصح لأن أبا المهلب يدرك عمر أصلاً ، ولا في السمع أثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ، ولا يعرف فيه إيجاب الدية عن أحد من التابعين إلا قتادة وحده وقد خالفه غيره كما حدثنا حمام نا ابن مفرج عن ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن ابن أبي نميخ عن مجاهد قال في ذهاب السمع خمسون . وبه إلى ابن جريج عن عطاء قال لم يلقني في السمع شيء وإنما جاء عن عمر بن عبد العزيز . وأبراهيم النخعي نا ابن علقمة اختيار دعواه في أنه ذهب سمعه قطعاً لإيجاب دية أصلاً وقد كره ثلثا عمه به عمه كما روي نا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : ما اجتماع عليه لعمر بن عبد العزيز أن قال : لا أسمع في شيء يصاب به عم به فاه ومنخريه فان سمع صرير في الأذن فلا بأس ، وجاء إلى عمر بن عبد العزيز رجل فقال : ضربني فلان حتى صمت إحدى أذني فقال له : كيف تعلم ذلك ؟ قال : ادع الإطبة فدعاهن فشموهما فقالوا للصباح هذه الصماء . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : يلقي عن إبراهيم وغيره قال : يختبر فينظر هل يسمع أم لا ؟ وعن عبد الرزاق عن معمر سألت ابن علقمة القاضي قلت الرجل يدعى على الرجل أنه أصم من ضربه كيف له أن يعلم ذلك ؟ قال : يلمس غلته فان قدر على شيء والا استخلف ثم أعلى فان ادعى صمما في إحدى أذنيه دون الأخرى فانه يلقي أنه يسمع ثم لم تقص وتلمس غلته ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والثاقي . وأصحابهم في ذهاب السمع الدية وهذا لانص فيه ولا إجماع لصحة وجود الخلاف كما ذكرنا ، وقال أبو حنيفة في ذهاب الشم : الدية .

قال أبو محمد : وهذا إيجاب شريعة والشرائع لا يوجبها إلا الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فلا شيء في ذهاب السمع بالخطأ لأن الأموال محرمة إلا بنص أو إجماع ، وأما في المد فأن أمن القصاص منه مثل ما ضرب فواجب ويصحب في أذنه ما يظلم سمعه بما يؤمن معه موته فهذا هو القصاص .

(الأذن)

٢٠٥٢ مسألة قد ذكرنا في صحيفة ابن حزم . وحديث مكحول في الأذنين الدية وجاء في ذلك عن السلف ، وقد رويانا من طريق سعيد بن منصور نا سفيان ابن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن بخمس عشرة فريضة ولم يقض فيها أحد قبله ، وقال يوارى بالشر والمامة والقلنسوة وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن خمسة عشر من الإبل وقال : إنما هو شيء لا يضر سمما ولا ينقص قوة يفيها الشعر والمائة . وبه إلى معمر عن قتادة قال : إذا قطعت الأذن قضى فيها أبو بكر بخمسة عشر من الإبل فهذا قول . وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر بن الخطاب قضى في الأذن إذا استؤصلت بنصف الدية ، قال عبد الرزاق والناس عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى عمر بن الخطاب في الأذن بنصف الدية أو عدل ذلك من الذهب والورق . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروة عن أبي اسحاق عن حاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في الألف الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين النصف وفي الأذن النصف وفي اليد النصف . وفي الرجل النصف . وفي إحدى الشفتين النصف . وعن الشعبي عن شريح قال في الأذن نصف الدية ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عطاء في الأذن إذا استؤصلت خمسون من الإبل . وعن مجاهد إذا استؤصلت نصف الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن علقمة ابن قيس قال قال ابن مسعود : كل زوجين فقيهما الدية وكل واحد فقيه الدية ، وبه يقول إبراهيم النخعي . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم - هو ابن سليمان - وسعيد الله بن نمير فلاما عن حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في شحمة الأذن ثلث دية الأذن .

قال أبو محمد : وعهدنا بالمالكين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدنا وهم هنا قد خالفوا أبا بكر . وعمر . وعلي بن أبي طالب وابن مسعود . وزيد ابن ثابت فلم يقولوا بشيء مما روى عنهم وتعضوا أصولهم وإنما أوردنا هذا لئلا يقولوا لنا : إنما عني هؤلاء الذين جاءت عنهم هذه الروايات بالأذن السمع قائم كثيرا ما يتعممون مثل هذا فأرناهم ما لا عمل لهم به ، ويقال لهم : الذي روى عن علي في الألف الدية لعله أيضا إنما عني الثم فقط لا الألف الظاهر والرواية عن زيد في

شحة الاذن تبطل تأويلكم هذا .

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا إلا في كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ أو اجماع متيقن لا مدخل للشك فيه وليس هنا شيء من ذلك فلا شيء في الاذنين إلا القود أو المفاداة في العمد لانه جرح ولا شيء في الخطأ في ذلك (١) لما ذكرناه

(الذكر والاشيين)

٢٠٥٣ مسألة : قد ذكرنا ما جاء في ذلك في صحيفة عمرو بن حزم وصحيفة عمرو بن شعيب . وخبر مكحول . ورجل من آل عمر ، وإن كل (٢) ذلك لا يصح منه شيء ، ونحن ذا كرون أن شاء الله تعالى ما جاء في ذلك عن السلف الطيب رضي الله عنهم . نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المتهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن حاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في الذكر الدية . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن سفيان عن عوف عن شيخ عن عمر مثله . وبه الى وكيع نا سفيان عن أبي اسحاق عن حاصم ابن ضمرة عن علي في إحدى اليقتين النصف . وبه الى وكيع نا سفيان عن عوف قال سمعت شيخنا يحدث في المسجد جلسته فقالوا : ذاك أبو الهلب عم أبي قلابة قال : رمى رجل رجلا بحجر في رأسه فذهب سمه ولسانه وعقله ويبس ذكره فقتل عمر في ذلك بأربع ديات . نا حام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدهري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في ذكر الرجل مائة من الابل . وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق السبيعي عن حاصم بن ضمرة عن علي أنه قضى في الحشفة بالدية كاملة . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ابن العاص عن عمر بن الخطاب أنه حكم في البيضة يصاب صافيا الأعلى بدس الدية ، وعن مكحول يقول : قضى عمر في اليد الشلاء ولسان الآخر سودا كالحصى يستأصل بثلث الدية . وعن عمرو بن شعيب أن عمرو بن العاص كتب الى عمر بن الخطاب يسأله عن امرأة أخذت بأثني زوجها فجذته فخرقت الجلد ولم تخرق الصفاق فقضى عليها بدس الدية بمومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن ليث عن عمرو بن شعيب قال : كتب الى عمر بن الخطاب في امرأة أخذت بأثني زوجها فخرقت الجلد ولم تخرق الصفاق فقال عمر لأصحابه : ماتون في هذا ؟ قالوا : أجلها في

(١) في النسخة رقم ٤ وليس في الخطأ في ذلك شيء (٢) في النسخة رقم ١٤ وإن كان

منزلة الجائفة قل عمر : لكنى أرى غير ذلك أرى أن فيها نصف مافى الجائفة ، وعن ابن مسعود قال : كل زوجين ففيهما الدية وكل واحد ففيه الدية ، وعن الشعبي عن ابن مسعود قال : الاثنان سواء ، وعن زيد بن ثابت البيهقيان سواء (وأما التابعون) فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال فى البيضة البنية ثلث الدية وفى اليسرى ثلثا الدية لأن الولد يكون منها ، وعن الشعبي عن مسروق قال : البيهقيان سواء ففيهما الدية ، وعن إبراهيم النخعي فى الحشفة الدية . وعن طاوس فى الذكر الدية ، وعن عطاء انه قال فى الحشفة الدية اذا أصيبت قلت فاستوصل الذكر قال قالدية قلت : أرايت أن يستوصل الحشفة ثم أصيب شيء مما بقى بعد ؟ قال : جرح يرافيه قلت فذكر الذى لا يأتى النساء قال : مثل مافى ذكر الذى يأتى النساء قلت : الكبير الذى قد ذهب ذلك منه أليس يوفى قدره يعنى ديته قال : بلى قلت والبيهقيان فى كل بيضة خمسون وخمسون قال مجاهد : لا يفصل بينهما ، وعن قتادة فى ذكر الذى لا يأتى النساء ثلث دية ذكر الذى يأتى النساء وكذلك يقيسه على لسان الآخرس والسن السوداء والعين القائمة ، وعن إبراهيم فى ذكر النخى حكمه فصل فى هذا الباب روايات عن أنى بكر . وعمر وعلى . وابن مسعود وزيد أن فى الذكر الدية الآن عمر جاء عنه وذكر النخى ثلث دية وفى صفاق البيض سدس دية ، وعن بن جعفر من الصحابة ثلث الدية ، وجاء عن على . وابن مسعود . وزيد النسوية بين البيهقين ، وجاء عن التابعين ما ذكرناه ، وقال مالك : والثورى . وأبو حنيفة فى ذكر الصبي حكومة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فى ذكر [الذى لا يأتى النساء حكومة وقال الشافعى (١) فى ذكر النخى والصبي والحرم والعين الدية كاملة .

قال أبو محمد : ليس فى هذا الباب شيء إلا عن خمسة من الصحابة رضى الله عنهم لا يصح عن أحد منهم شيء من ذلك إلا عن على وحده ومدعى الاجماع هنا مقدم على الكذب على جميع الامة ، فانذكروا فى ذلك ما حدثناه حامدا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدررى نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاوس عن أبيه ان عنده كتابا عن النبي ﷺ اذا قطع الذكر ففيه مائة ناقة قد أقطعت شهوته وذهب نسله فهذا منقطع وإن صححه فانه يلزم به أن الدية لا تجب فى ذكر القيم ولا فى ذكر الشيخ الكبير وهم لا يقولون بهذا ، وقد خالفوا عمر فى ذكر النخى والعين

العوراء واليد الشلاء تلك الدية ومخالقوا سعيد بن المسيب في قوله أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية وفي اليمنى ثلث الدية ولو كان هذا إجماعاً لما استجاز ابن المسيب خلافه .
قال علي . وأما قوله أن الولد من اليسرى فقد أخبرني أحمد بن سعيد بن حسان ابن هذاج العامري وكان ثقة مأموناً فاضلاً أنه أصابه خراج في البيضة اليسرى أشرف منه على الهلاك وسالت كلها ولم يبق لها أثر أصلاً ثم برى مولده بعد ذلك ذكر واثى ثم أصابه خراج أيضاً في اليمنى فذهب أكثرها ثم برى . ولم يولد له بعدها شيء فاذ لا يصح في الدية في الذكر والأنثيين شيء . لأنص ولا إجماع فالواجب أن لا يجب في ذلك شيء في الخطأ وأن يجب في ذلك القودن المعد أو المفاداة لأنه جرح وبالله تعالى التوفيق .

(الصلب والفقارات)

٢٠٥٤ مسئله نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في صلب الرجل إذا كسر ثم جبر بالدية ثمانية إذا كان لا يحمل (١) له ونصف الدية إن كان يحمل له . وبه إلى ابن جريج . ومعمّر كلامه عن رجل عن عكرمة أن أبا بكر . وعمر قضيا (٢) في الصلب إذا لم يولد له بالدية وإن ولد له فنصف الدية . وبه إلى ابن جريج أخبرني محمد بن الحرث بن سفيان أن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة قال : حضرت عبد الله بن الزبير قضى في رجل كسر صلبه فأحدو دب هو ولم يقعه وهو يمشي محدوداً بالثقي الدية . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال الشعبي : قضى زيد بن ثابت في فقار الظهر كله بالدية كلها وهي ألف دينار وهي اثنتان وثلاثون فقارة في كل فقارة إحدى وثلاثون ديناراً وربع دينار إذا كسرت ثم برئت على غير عظم فإن برئت على عظم قضى كسر أحد وثلاثون ديناراً وربع دينار وفي العظم ما فيه من الحكم المستقبل سوى ذلك . وعن مكحول أنه قال في كل فقار أحد وثلاثون ديناراً وربع دينار . وعن الزهري قال في الصلب إذا كسر الدية ثمانية . وعن عطاء مثل ذلك ، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك ، وهو قول الحسن البصري . ويزيد بن قسيط وبه يقول الثوري . والشافعي إذا منعه المشي ، وبه يقول (٣) أحمد . وأسحاق إذا لم يولد له وقد جاء في هذا أثرنا حدثنا حمام بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في الصلب إذا كسر

(١) في النسخة رقم ٤٠٤ كانت كان لا يحمل له (٢) في النسخة رقم ٤٠٤ أن أبا بكر وعمر قضى (٣) في النسخة رقم ٤٠٤ وبه قال

فذهب ماؤه الدية ثاملة فإن لم يذهب الماء نصف الدية قضى بذلك رسول الله ﷺ
قال أبو محمد : فهذه رواية عن أربعة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعلم لهم
من الصحابة مخالف أبو بكر . وعمر . وابن الزبير . وزيد بن حارثة عن زيد بن حارثة
ولا يقول بهذا الحنفيون ولا المالكيون وهو تناقض فلا يرون في ضرب الصلب
يقطع الولد شيئا ولا يرون في الفقارات أيضا ما جاء عن زيد بن ثابت فيها ولا يعرف
له من الصحابة في هذا مخالف وهو أيضا عن جماعة من التابعين ؛ ولا فرق بين سائر
ما ذكرنا قبل ، وفي هذا أيضا خبر مرسل كما أوردنا بالدية وإن لم يولد له ونصف
الدية إن ولد له وهم يدعون الأخذ بالمرسل ولا يبالون بالتناقض والتشنيع على
خصوصهم (٢) وهم يجعلون في كل واحد في الاستناد الدية قياسا على النفس وفي كل
اثنين الدية وفي كل أربع الدية وفي كل عشرة الدية فما بالهم لا يجعلون في الفقارات
كذلك كما جاء عن زيد وهذا إما تقصوا فيه القياس .

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في مرسل ولا في قول أحد دون رسول الله
ﷺ وليس في هذا الباب خبر عن النبي ﷺ يصح ولا إجماع متيقن والأموال
محرمة إلا ما أباحه نص أو إجماع والخطأ مرفوع كما قد تقدم فليس في الصلب ولا
في الفقارات في الخطأ شيء ، وأما في العمدة فالقود فقط ولا مفاداة فيه لأنه ليس
جرحا فإن كان ذلك جرحا ففيه القود أو المفاداة على ما ذكرنا .

(في الضلع)

٢٠٥٥ - مسألة - حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا أحمد بن سعيد بن حزم نا
عبد الله بن يحيى نا أبي نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى
عمر بن الخطاب قال : قضى في الضرس بجمل وفي الترقوة بجمل وفي الضلع بجمل
ومن طريق وكيع نا سفيان عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر
ابن الخطاب قال : سمعت عمر يقول على المنبر في الضلع جمل وفي الضرس جمل وفي
الترقوة جمل . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال :
في الضلع إذا كسر بعير ، وعن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قضى في الضلع بعير . ومن طريق الحجاج بن المنهال
نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب
أنه قال في الترقوة بعير وفي الضلع بعير ، قال حماد : وأخبرنا قتادة أن عبد الملك بن

(١) في النسخة رقم ٤٠ عن زيد صحيح ويظهر أن الذي مرجوح (٢) في النسخة رقم ١٤ على خصوص

مروان قضى في الضلع بعير فان كان فيها أجور فبعيران ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الضلع اذا كسرت ثم جبرت عشرون ديناراً فان كان فيها عثم فاربعون ديناراً وفي ضلع المرأة اذا كسرت عشرة دنائير ، وعن مسروق في الضلع حكم ، وقال الشافعي في أحد قولي . واحد بن حنبل . واسحاق بن راهويه : في الضلع بعير وفي الترقوة بعير ، وقال مالك . وأبو حنيفة . وأصحابهما . والشافعي في أحد قولي (١) ليس في ذلك الاحكم .

قال أبو محمد : هذا اسناد في غاية الصحة عن عمر بن الخطاب يخاطب به على المنبر عطرة الصحابة رضى الله عنهم لا يوجد له منهم مخالف بأن الواجب في الضلع جمل ، وفي الضرس جمل وقال به كل من عرفه في ذلك من التابعين حاش مسروقاً ، و قتادة فان قتادة أضعف فيه الدية فزاد على قول عمر ولم يخالفه في إيجاب دية في ذلك قال سئل المالكيون : والخفيفون خلاف كل ذلك بأرائهم ، وأما نحن فلا حاجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومثل هذه الرواية ليست إجماعاً لانه قد يسكت الصحاب (٢) لبعض المعاني ، وقد ينسب النفر منهم ؛ ولا إجماع إلا ما يتيقن ان كل واحد منهم عليه ودان به كالمصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان وسائر الشرائع التي قد تيقنا إجماعهم عليها فاذ لا نص ولا إجماع ههنا فلا شيء في الضلع اذا كان خطاً لأن الخطأ مرفوع بنص القرآن والسنة والاموال محرمة بنص القرآن والسنة فان كان عمداً ففيه القود فقط إلا أن يكون بجرح ففيه القود أو المفاداة على ما ذكرنا قبل ، وبالله تعالى التوفيق .

(الترقوة)

٢٠٥٦ مسألة قد ذكرنا قول عمر في الترقوة جمل في الباب الذي قبل هذا متصلاً به وخطبه بذلك على المنبر فافق عن اعادته ، وقول سعيد بن المسيب بمثل ذلك ، وبه يقول أحمد واسحاق . وقال به الشافعي في أحد قولي ، وقول آخر رويناه من طريق الحجاج بن المنهال اما الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال في الترقوة أربعة أبعرة ، وعن الشعبي . ومجاهد قال جميعاً في الترقوة ان كسرت أربعون ديناراً ، وعن عبد الرزاق في الترقوة عشرون ديناراً ، وقضى فيها عبد الملك بن مروان يعيرين فان برئت وفيها أجور فلربعة أبعرة ، وعن سعيد بن جبير : في كل شيء من الاعضاء حكومة الا الترقوة ففيها بعيران .

قال أبو محمد : وهذا خلاف ، وجود ثابت في أنه ليس في شيء من الاعضاء

(١) في نسخة رقم ١٤ في قوله (٢) في نسخة رقم ٤ يسكت الصحابة

دية مؤقته: والعين والاسنان أعضاء فبطل دعوى الاجماع في ذلك ، وعن مسروق في الترقوة حكم وفي الضرس حكم ، وبه يأخذ أبو حنيفة . ومالك . والشافعي في أحد قولييه وأصحابهم ، أما الرواية عن زيد فراهية لانه نقل الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف ، ثم عن مكحول عن زيد ومكحول لم يدرك زيدا ، وأما الرواية عن عمر فتأبته قالها على المنبر بمحضرة الصحابة رضى الله عنهم ؛ وهذا قد خالعه المالكيون والحنيفيون بأرائهم .

قال علي : وأما نحن فلاحجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ولايس ههنا نص فلا يجب في الترقوة شيء . في الخطأ لما ذكرنا [وأما في العمد فالواجب في ذلك القصاص فقط الا ان كان جرحا فالتود أو المفاداة لما ذكرنا] (١) قبل ، وبالله تعالى التوفيق .

(الثنى)

٢٠٥٧ مسألة ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلية عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول أن زيد بن ثابت قال في حلقة ثدى الرجل اذا قطعت ثمن دية التندوة وفي حلقة ثدى المرأة اذا قطعت ربع دية ثديها ناأحمد ناابن مفرج ناابن الاعراب ناالبري ناعبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في حلقة الثدى : ربع الدية ، وروينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة ان أبا بكر الصديق جعل في حلقة ثدى الرجل خمسين دينارا ، وفي حلقة ثدى المرأة مائة دينار قال معمر : سمعت عطاء الخراساني يقول مثل ذلك ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في ثدى المرأة بمشرة من الابل اذا لم يصب الا حلقة ثديها فاذا قطع من أصله خمسة عشر من الابل ؛ وعن الزهري قال في حلقة ثدى الرجل خمس من الابل ، وعن عطاء قال في حلقة الرجل ؟ قال : لأدرى ، وعن الشعبي قال : في احد ثدى المرأة نصف ديتها ، وعن إبراهيم النخعي قال : في ثدى المرأة الدية وفي ثدى الرجل حكومة ، ومن طريق عبد الرزاق ناأسيان الثوري عن سليمان الشيباني عن الشعبي قال في ثدى المرأة الدية ، وبه يقول سفيان الثوري . ومالك . وأبو حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم ، وقاله مؤلف في ثدى الرجل حكومة ، وقال أحمد . وأصحابهم فيهما الدية كاملة .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب الرجوع الى ما أمر الله تعالى به الرجوع اليه من القرآن والسنة عند التنازع فضعلنا فلم نجد في ذلك نص قرآن ولا سنة

لاصححة ولا سقيمة ولا اجماعا متيقنا وكل حكم لم يكن في هذه العمد فهو باطل [يقين] (١)
 وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وليس في أقوال من
 ذكرنا من صاحب أو تابع سنة ولا قرآن ولا اجماع ، وقد ذكرنا أن الأموال محرمة
 لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولقول رسول الله ﷺ :
 « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فوجب أن لا يجنب في الدين (٢) غرامة أصلا
 فإن أصيبا خطأ فلا شيء في ذلك لما ذكرنا وإن كان عمدا ففيه القود . وهذا قول
 أبي سليمان . وجميع اصحابنا ، وبه نأخذ .

قال عسلي : فإن قطع الرجل حلة ندى المرأة قطع نديه كله لأنه كله حلة لا ندى
 له فإن قطعت هي نديه قطعت حلتها فإن قطع جميع نديها عمدا قطع من جلده ما حو إلى نديه
 مقدار ذلك لقول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

(افشاء الرجل المرأة)

٢٠٥٨ - مسألة - نأحم ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن رونس المرادي
 نأبق بن عسلي نأوبكر بن أبي شبة نأهشم بن داود بن عمرو بن شعيبان رجلا
 استكره امرأة فافشاهما فضربه عمر بن الخطاب الحد وغرمه ثلث دينها نأحم نأبن
 مفرج نأبن الاعرابي نأالبري ناعبد الرزاق عن رجل عن عكرمة قال : قضى عمر بن
 الخطاب في المرأة اذا غلبت على نفسها فافشيت أو ذهبت عن ثوبها بذلك ديتها ولا حد عليها .
 وبه إلى عبد الرزاق عن معمر بن رجل عن قتادة في الرجل يصيب المرأة فيفشيها
 قال ثلث الدية ، وقول آخر كما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن عبد الله بن
 محرز عن قتادة أن زيد بن ثابت قال في المرأة يفشيها زوجها إن حبست الحاجتين
 والولد قلت الدية ، وإن لم تحبس الحاجتين والولد فالدية كاملة ، وبه إلى عبد الرزاق عن
 ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز [أن عمر بن عبد العزيز] قال في افشاء
 المرأة الدية كاملة من أجل أنها تمتنع اللذة والجماع . ومن طريق الحاجب بن النبال نأحماد
 ابن سلة أنا هشام بن عمرو القزاري قال : شهدت عمر بن عبد العزيز إذ جاءه كتاب
 من عامله بنجران فلما قرأه قال : ما ترون في رجل ذي جدقة - ع - خطب إلى رجل ذي فاقة
 بنته فزوجه أياها فقال : ادفعها إلى فاني أوسمها فإني أنفق عليها فقال : إن أخافك عليها
 أن تقع بها فقال : لا تخف لا أقربها فدفعها إليه فوقع بها فغرقها فبرقت دما وماتت فقال
 عبد الله بن معقل بن مقرن غرم والله ، وقال عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان غرم الله

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٥٥ (٢) في النسخة رقم ٤٥١ إلى الثماني (٣) الزيادة من النسخة رقم ٤

قال عمر بن عبدالعزيز: أعقلا وصداقا ، وأقلا وصداقا ، وقال ابان بن عثمان بن عفان: ان كانت أدركت ما أدرك النساء فلا دية لها ، وان لم تكن أدركت ما أدرك النساء فلها الدية فكتب عمر بذلك الى الوليد بن عبد الملك ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا زيد ابن الحباب عن خالد بن عبد الله عن خالد الخذاء عن ابان بن عثمان أنه رفع اليه رجل تزوج جارية فافضها فقال فيها هو . وعمر بن عبدالعزيز: ان كانت من بجماع مثلها فلا شيء عليه وان كانت من لا بجماع مثلها فعليه ثلث الدية ، وعن ابن جريج اذا كان لا يستمسك الغائط فعليه الدية كاملة ، وبه يقول سفيان الثوري ، وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : مثل ذلك وزاد فاذا كان الغائط يستمسك ثلث الدية ؛ ولا يعرف للمالك ولا للشافعي فيها قول .

قال أبو محمد : أما المأثور في ذلك عن عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فانه توقيف ، والتوقيف (١) لا يؤخذ الا عن الله تعالى على لسان نبيه ﷺ ، ولقد كان يلزم المالكيين المحدثين بقول صاحب الذي لا يعرف له مخالف أن يقولوا ههنا بقول عمر . وزيد ولكن هذا مما تناقضوا فيه ، وأما الحنفيون فاتهم طردوا أصلهم وقالوا ههنا بما روى عن عمر . وزيد فبلا فعلوا ذلك في حلة تدى الرجل والمرأة ، ولكن هذا يريكم تناقض القوم وأنهم لا يحققون أصلا .

قال علي : وأما نحن فنقول : ان كان ذلك وقع منه في زوجته من غير قصد فعاثت ورتت فلا شيء في ذلك لانه عظمى . وقد أباح الله تعالى لموطء زوجته فم يتعد حدود الله تعالى في ذلك ، وان كان فعل ذلك عامداً وهو يدري انها لا تحمل أو فعل ذلك بامة كذلك أو باجنية فعليه القصاص ويقتن منه بحديدة مقدار (٢) ماقت منها متعبداً وعليه في الاجنية مع ذلك الحد ولا غرامة في شيء من ذلك أصلا ، الا أن فعل ذلك عظمى فانت فالدية كاملة لانها نفس ، وبالله تعالى التوفيق .

(من قطع من جلده شيء)

٢٠٥٩ - مسألة - ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحاج بن المنال نا أحمد بن سلة عن الحاج عن مكحول قال: اذا اختلف من جلدة الوجه والرأس مثل الدرهم فقيسه ثلاثة أبرة وان اختلف من الجسد فبغير ونصف .

قال أبو محمد : هذا تحديد لم يأت به نص قرآن ولا سنة ولا اجماع فلا يجب

في ذلك شيء، وأما الحنفيون، والمالكيون، والشافعيون فاتهم أصحاب قياس بزعمة وهذا مكان يجب عليهم على أصولهم (١) أن يقيسوه على قولهم في الموضع ولكن، تناقض فيه، وأما نحن فالتقصص في ذلك في العمدة ليس في الخطأ في ذلك شيء لقول الله تعالى (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وبالله تعالى التوفيق (الكسر اذا انجبر)

٢٠٦٠ - مسألة - ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حامد بن سلة نا قتادة عن سليمان بن يسار أن عمر الخطاب قضى في رجل كسرت يده أو رجله أو نخذمه انجبرت قضى فيها بجرحه وعن حماد بن سلة نا عمرو بن دينار قال : إن رجلا كسر أحد زنديه ثم انجبر فيه عمر بمائتي درهم، وعن حماد بن سلة عن الحجاج عن عكرمة بن خالد نا خروم نا أن ابن الخطاب قضى فيه يعمر بن، والبيمران بازاء المائتي درهم من حساب عشرة آلاف درهم وعن حماد بن سلة أنا أيوب السخيتي نا هشام بن حسان نا حبيب بن الشهيد نا محمد بن سير نا أن شريحا قضى في الكسر اذا انجبر قال لا يزيد ذلك الا شدة. أجر الطبيب وقدر ما شغل عن صنعه، وعن مكحول نا أنقال في الصدع في العنق انجبر ثمانية أبرة فاذا انكسر أحد زنديه ثم انجبر ف عشرة أبرة، وفي كل مفصل مفصل الاصبغ اذا انكسر ثم انجبر ثلثا بغير، وفي الظفر اذا عور بغير فاذا فخمسا بغير، فهذه آثار جاءت عن عمر بن الخطاب. وعن شرح. وعن مكه والحنفيون والمالكيون. والشافعيون قد خالفوا ما جاء عن عمر بأرائهم قال أبو محمد : وليس في ذلك عندنا الا التقصص في المدة فقط وأما في الخطأ لما قد ذكرنا من قول الله آ الى من قول رسول الله عليه الصلاة والسلام

(المائة اذا انقضت)

٢٠٦١ - مسألة - حدثنا ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن ناعا نا عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حامد بن سلة نا قتادة عن أبي مجلز نا في المائة اذا نقضت : تلك الدية، ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري نا زهره نا عن محمد بن عبيد الله نا الثقفي نا شرح قال في الفتق تلك الدية نا حامد نا ابن مفرج نا الاعراب نا الدبر نا عبد الرزاق نا معمر نا رجل نا الشعبي نا قال : في المخرقة : تلك الدية قال عبد الرزاق نا ابن جريج نا أنا نا قول : إن فيها اذا لم يمسس

(١) في النسخة رقم ١٤ على أصلهم

الدية كاملة قاله أهل الصام ، وقال سفيان الثوري مثل ذلك ، قال علي : ليس في ذلك إلا القصاص في العمد أو المفاداة لأنه جرح وليس في الخطأ شيء لما ذكرناه

(الورك)

٢٠٦١ - مسألة - رويناه من طريق الحاجب بن المنهال نا حاد بن سلمة عن الحاجب عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الورك إذا انكسرت ثم انحجرت : عشرة أبرقة وهو قول (١) صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة ، والحنيفيون والمالكيون والشافعيون يشنعون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وأمانحن فليس عندنا إلا القود في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء فيه .

(المقعدة والشفران والالتان والمفلة (٢) والمنكب)

٢٠٦٢ - مسألة - نا حماد بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أنه قال في المقعدة إذا لم يستطع أن يمسك خلاه فالدية ، وبه يقول الثوري . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب أنه قال في الالتين إذا قطعتا حتى يبدو العظم الدية كاملة وفي أحدهما نصف الدية ، وعن إبراهيم النخعي في الالتين الدية ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن الحازم بن سفيان قال : يقضى في شفر قبل المرأة إذا أوصح حتى يبلغ العظم نصف ديتها وفي شفرها بديتها إذا بلغ العظم فإن كانت عاقراً لا تحمل قال ابن جريج : واجتمع لعمر بن عبد العزيز فيركب المرأة (٣) إذا قطع بالدية من أجل أنها تمتنع من لذة الجماع ، وقال عطاء : ما علمت في قبل المرأة شيئاً يلدنا قال ابن جريج : وأخبرني عبد العزيز بن حمز بن عبد العزيز قال : اجتمع العلماء لأبي في خلافة علي أن في المفلة تكون من الضربة الدية كاملة لأنها تمتنع اللذة والجماع وعلى أن في المنكب إذا كسر ثم جبر في غير ضم (٤) أربعون ديناراً .

قال علي : وقال الشافعي في المفلة إذا بطل الجماع الدية وفي ذهاب الشفرين (٥) كذلك ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . واحد . وأصحابهم في الالتين : الدية ، وكل هذا

(١) في نسخة رقم ١٤ وهذا قول (٣) المفلة والفعل - بالفتح - يعنيها - شيء يخرج من قبل النساء وحياء الناقة شيبة بالاداءة التي قرأها والمرأة عفاً ، والاداءة قحة المحبة (٣) الركب - بالفتح - منبت المانة قيل هو للمرأة خاصة ، وقيل لها (٤) هو العظم المكسور إذا جبر على غير صحة (٥) تنية شفر حرف كل شيء شفره وشفره وبالفهم واحد أشفار العين وهي حروف الإفغان التي بنيت عليها الشمر وهو المنكب

لائس فيه ولا اجماع فلا شيء في ذلك في الخطأ أما في العمد فالتصاص فيها ممكن (١)
أو المفاداة فيما كان جرحا وبالله تعالى التوفيق *

(العنق)

٢٠٦٣ - مسألة - نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن أزهر عن أبي عون عن شريح قال في العنق ثلث الدية * قال
علي : لا شيء في ذلك في الخطأ والقود في العمد ولا بد *

(الدرس لبطن آخر ، يسلمح)

٢٠٦٤ - مسألة - نا حمام نا عبدالله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس
نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري
أن رجلين اختصما بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز فقال أحدهما لصاحبه ضربه
حتى ساح فقال: اشهدوا فقد والله صدق فارسل عمر بن عبد العزيز إلى سعيد بن المسيب
يسأله عن رجل ضرب رجلا حتى سلح هل مضى في ذلك أثر أو سنة ؟ فقال سعيد:
قضى فيها عتبان ثلث الدية قال سفيان وليس ذلك على العاقلة ، وقد روى عن عثمان في
ذلك غير هذا كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عمر بن
عبد الله بن طلحة الخزاعي قال : كان رجل يقال له ابن عتاب نا عظميا سمينا فاخذ
رجل قصير فوطئه في بطنه حتى خرى ، فارسل عمر بن عبد العزيز إلى سعيد بن
المسيب يسأله عن ذلك ؟ فقال سعيد بن المسيب : قضى فيه عتبان بن عفان باربعين
دينارا أو باربعين فريضة * وعن حماد بن سلمة عن أبي الخطاب عن حميد بن يزيد
عن نافع أن عثمان بن عفان قضى في ذلك باربعين بغيرا يعني الذي ضرب حتى سلح *
قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد ولا حكمه دون رسول الله
ﷺ فليس عندنا في ذلك الا التقصاص ضرب كضرب ولا مزيد والحديث ليس
فعل الضارب بالمضروب فلا اعتداه عليه في ذلك والطبائم تختلف في الشدة والاسترخاء
وبالله تعالى التوفيق *

(الضرطة)

٢٠٦٥ - مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن معمر عن اسماعيل بن أمية أن رجلا (٢) كان يقص شارب عمر بن الخطاب
فأفرقه عمر فضرط الرجل فقال عمر : أما انالم زد هذا ولكن سنقتلها فاعطاه

(١) في النسخة رقم ١١ انما يمكن (٢) اسماعيل هذا لم يذكر عمر ، وان وجلاجهول لا يدري من هو *

ربيعين درهما قال : وأحسبه قال : شاة أو عناق •

قال علي : قد سمى عمر بن الخطاب الذي أعطى في ذلك عقلا والشافعيون .
والمالكيون والحنيفيون يخالفون هذا ولا يرونه أصلا وهذا تحكم وتلاعب في الدين
لا يحل ، فإن كان ما روى عن صاحب بما لا يعرف له مخالف حجة فليتركوا كل هذا
وكل ما أوردناه فإن فعلوا ذلك تركوا أكثر مذاهبهم وفارقوا من قبلوا دينهم وإن
كان ما روى عن صاحب لا يعرف له منهم مخالف ليس حجة فهذا قولنا فليتركوا
التحويل على من مخالف ذلك وليسقطوا الاحتجاج بما احتجوا به من ذلك •

(الجبهة)

٢٠٦٦ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الديري نا عبد الرزاق
عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز [عن عمر بن عبد العزيز] (١)
انه قال في الجبهة اذا هشت وفيها غوص من داخل مائة وخمسون دينارا فائق كان
بين الحاجبين كسر شان الوجه ولم تنتقل منه العظام فربع الدية وإن كسر ما بين الاذنين
يصيب ما مضى اللحين وقد أذاه الشعر في غوص لم يضر في الجرح ولم ينقل منه
عظم فقيه مائة دينار •

قال عسلى : هذا أصح سند كما ترى الى عمر بن عبد العزيز رحمه الله فلو كان
رأيا كما هو رأى بلا شك فلعمرى أن رأى عمر بن عبد العزيز لاحق بالسداد بلا
شك من رأى ابي حنيفة . ومالك . والشافعي ، ولئن كان يطلق في ذى فضل يقول مثل
هذا لا يقال بالرأى فهو توقيف فإن عمر بن عبد العزيز لاحق بهذه المخرجة بمن ذكرنا ،
وأما نحن فنقول : إن عمر رحمه الله وغيره ممن سلف معذورون فيما أخطأوا فيه ما جورون
في اجتهادهم ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا لانص فيه ولا اجماع
فلا يجوز القول فيه . وليس فيه الا القود في العمد فقط الا أن يكون جرما فتكون فيه
المقادة ولا شيء فيه في الخطأ والله تعالى التوفيق •

(اللطمة)

٢٠٦٧ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الديري نا عبد الرزاق
قال : سمعت مولى سليمان بن حبيب يخبر عن معمر قال : ان سليمان بن حبيب قضى في الصكة
اذا احمرت أو اسودت أو اخضرت بستة دنانير •

قال أبو محمد : هذا كالأذى قبله ولا شيء في هذا الا القصاص فقط فلو قامت

بينة في شيء. بما ذكرنا انه أراد غيره بما أيسر له فهو خطأ لاشي فيه

(الجراح وأقسامها)

٢٠٦٨ - مسألة - قال أبو محمد: أولها الحارضة. ثم الدامية. ثم الدامعة. ثم الباضعة. ثم المتلاحمة. ثم السمحاق وهي أيضا الملقاة. ثم الموضحة. ثم الهاشمة. ثم المنقطة. ثم المأمومة وهي الآمة أيضا وفي الجوف وحده الجائفة وهي التي نفلت الى الجوف. والحارضة التي تشق الجلد شقا خفيفا يقال: حرص القصار الثوب إذا شقه شقا طفيفا، والدامية هي التي ظهر فيها شيء من دم ولم يسيل، والدامعة هي التي سال منها شيء من دم نال الدمع، والباطضة هي التي شقت الجلد ووصلت الى اللحم، والمتلاحمة هي التي شقت الجلد وشرعت في اللحم، والسمحاق هي الملقاة وهي التي قطعت الجلد واللحم كله ووصلت الى القشرة الرقيقة التي على العظم، والموضحة التي شقت الجلد واللحم وتلك القشرة وأوضحت عن العظم، والهاشمة التي قطعت الجلد واللحم والقشرة وأثرت في العظم فهشمت فيه، والمنقطة وهي المنقولة أيضا التي فعلت ذلك كله وكسرت العظم فصار يخرج منها النظام، والمأمومة التي نفلت ذلك كله وشقت العظم كله فلبت أم البماغ، هذا الكلام كله هكذا حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور قال نا محمد بن عيسى بن رفاعه قال نا علي بن عبد العزيز نا أبو غنيد عن الأصمعي وغيره فذكر كما ذكرنا.

قال أبو محمد: فقال بعض السلف: كما قدمنا لاقصاص في العمد في شيء منها إلا في الموضحة وحدها وادعوا أن المائلة في ذلك متميزة، وقال آخرون: بل الاقصاص في كلها والمائلة ممكنة كما أمر الله تعالى. وقد ذكرنا بطلان قول من منع من الاقصاص فيها برأيه قبل فأغنى عن اعادته، ويكفي من ذلك عموم قول الله تعالى: (والجروح قصاص) برفع الحاء، وقال تعالى: (والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وما كان برك نسيا، فلو علم الله تعالى أن شيئا من ذلك لا يمكن فيه عاقلة للأجل لنا أمره بالقصاص في الجروح جملة ولم يخص شيئا فمن نفسه بشهادة الله تعالى التامة الصادقة وقطع قطع الموقن المصدق بكلام ربه تعالى أن ربنا عز وجل لو أراد تخصيص شيء من الجروح بالمنع من الاقصاص في العمد لبنينا لنا كما أخبر تعالى عن كتابه أنه أنزله تيانا لكل شيء فإذا لم يفعل ذلك فمنع من قسم بالله تعالى. قسما برأ أنه تعالى ما أراد قط تخصيص شيء من الجروح بالمنع من الاقصاص منه إلا في الاعتداء به. والله تعالى التوفيق.

٢٠٦٩ - مسألة - من قتل حمدا أغنى عنه. وأخذ منه الدية أو المفاداة.

قال أبو محمد : اختلف الناس في هذا فقال طائفة : بجلده مائة وبنى سنة فأنامهم
 نأ ابن مفرج نأ ابن الاعرابي نأ الدبري نأ عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عباس بن
 عبد الله أن عمر بن الخطاب قال في الذي يقتل عبدا أنه لا يقع القصاص عليه بجلده
 مائة قلت : كيف قال في الحر يقتل عبدا أو في أشباه ذلك ؟ وبه إلى ابن جريج عن
 عمرو بن شعيب أن عمر جلد حرا قتل عبدا مائة ونفاه عاما وبه إلى ابن جريج عن
 إسماعيل بن أمية قال : سمعت أن الذي يقتل عبدا يسجن سنة ويضرب مائة . وبه إلى ابن
 جريج عن ابن شهاب قال : إن قتل الحر عبدا عوقب بجلده وجيع وسجن وبعث رقة
 فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولم تكن عليه عقوبة . وقال الأوزاعي . والليث . ومالك :
 من قتل عبدا ففني عنه الأولياء أو فادوه بالدية فإنه بجلده مائة سوط مع ذلك وبنى سنة
 إلى أن قال مالك في القسامة يدعى على جماعة أنهم لا يقسمون إلا على واحد فانقسموا
 عليه قتلوه وضرب الباقون كل واحد مائة سوط ونفوا كلهم سنة سنة . وقال آخرون :
 لا شيء عليه . كذا نأ حام نأ عبد الله بن محمد بن علي الباجي نأ عبد الله بن يونس نأ يحيى بن
 غنم نأ أبو بكر بن أبي شيبة نأ سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس قال :
 كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية قال الله تعالى : (كتب عليكم القصاص في
 القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأبني بالأبني فمن عفى له من أخيه شيء) ، فالعفو أن
 تبطل الدية في العبد ذلك تخفيف من ربكم ورحمة قال : فعلى هذا أن يتبع بالمعروف وعلى ذلك
 أن يؤدي إليه باحسان فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي .
 وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان . وأصحابهم . وبه يقول إسحاق بن إبراهيم وسائر أصحاب
 الحديث ، فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا فيما احتج به الطائفة الموجبة للادب والتفني في
 ذلك فوجدناهم يقولون أو من قال منهم : قال الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله
 إلا بالحق ولا يزوجون ومن فعل ذلك بلغ أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد
 فيه فيها إلا من تاب) قال : فشبّه الله تعالى القتل بالزنا ووجدنا الزنا فيه الرجم على
 المحسن فإذا لم يكن محصنا سقط عنه العقل ووجب عليه مائة جلدة ونفى سنة قالوا :
 فالواجب على من قتل فسقط عنه القتل مثل ذلك أيضا جلده مائة ونفى سنة وعذروا
 ما حدثناه أحمد بن عمر بن أنس العذري نأ عبد الله بن الحسين بن عقال نأ إبراهيم بن محمد
 نأ محمد بن أحمد بن الجهم نأ أحمد بن عبدوس نأ أبو بكر بن أبي شيبة نأ إسماعيل بن عياش عن
 إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب . وإبراهيم بن عبد الله بن حنين قال
 عمرو عن أبيه عن جده . وقال إبراهيم عن أبيه عن علي بن أبي طالب ثم اتفق على وجده عمرو

ابن شعيب كلاما قال : أتى النبي ﷺ برجل قتل عبده متعمدا لجلده مائة وفاء ضنة ومحاسبته من المسلمين ولم يقدمته *

قال أبو محمد : ما لهم شبهة غير هذا إلا ما ذكرنا آخفا في صدر هذا الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكل هذا لاحقة لهم فيه ، أما تشنيعهم بذكر الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) الآية وتظهير ما يجب على القاتل بما يجب على الزاني فاسد جدا وتحريف الكلام لله تعالى وحكمه عن مواضع خطأ بحث من عدة وجوه ، أولا أنه قياس والقياس كله باطل ، والثاني أنه لو صح القياس لكان هذا من عين الباطل لأن الله تعالى لم يسقط بين القاتل والزاني في الحكم وإنما سوى بينهما في وعيد الآخرة فقط وليست أحكام الدنيا كأحكام الآخرة لأن من تاب من تاب من قبل ذلك فقد سقط عنه الوعيد في الآخرة ولم يسقط عنه حكم الدنيا باقائهم معنا ، والثالث أنه لا خلاف في أن حكم الزاني برأى الاحسان في ذلك وعدم الاحسان ولا خلاف في أنه لا يرعى ذلك في القتل والرابع (١) أن حكم الزاني إذا وجب عليه القتل بلا خلاف ممن ينتد به القتل بالرجم خاصة وليس ذلك حكم القاتل إذا استعبدته بلا خلاف إلا أن يكون قتل بحجر ، والخامس أن الله تعالى قال في أول هذه الآية التي موهوا بإيراد بعضها دون بعض (والذين لا يدعون مع الله ألها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) فيلزمهم إذا ساووا بين حكم القاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهما معا في هذه الآية أن يساوا أيضا بين الكافر والقاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهم كلهم معا سوى بينهم في وعيد الآخرة إلا من تاب فيلزمهم إذا أسلم الكافر المرتد فراجع الاسلام أن يجلد مائة سوط وينفى سنة لأن القتل قد سقط عنه كما سقط عن القاتل المغفور عنه وعن الزاني غير المحض ، قلن قالوا : الاجماع منع من ذلك قيل لهم قد أقررتم بأن الاجماع منع من قياسكم الفاسد وأبطله فظهر فساد كلامهم هذا (٢) والله تعالى الوفيق * وأما الخبر الذي تعلقوا به قبي غاية البطلان والسقوط لأنه عن اسماعيل بن عياش وهو ضعيف جدا ولا سيما ما روى عن الحجازيين فلا خير فيه عند أحد من أهل العلم ، ثم هو عن اسحاق بن عبد الله بن فروة (٣) وهو متروك الحديث ولم يبق لهم إلا التعلق بما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه فظننا فيه فردجناه لاحقة لهم فيه لأنه لا يصح عن عمر أبدا لأنه إما عن عمرو بن شعيب أن عمر * وإما

(١) في النسخة رقم ١٤ والثالث أنه لا خلاف في أنه لا يرعى ذلك في القتل والرابع الخ

(٢) في النسخة رقم ٤٥ كلامهم هذا (٣) في النسخة رقم ٤٥ عبد الله بن أبي فروة

عن العباس بن عبد الله أن عمر وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بدهر طويل ، وأيضا فقد صح عن ابن عباس خلافه وإذا صح الخلاف عن الصحابة يرضى الله عنهم فليس قول بعضهم أولى من قول بعض قالوا يجب حيثئذ الرجوع الى ما أمر الله تعالى به عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فكل قول عرى من الأدلة فهو باطل ييقن قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ثم نظرنا في قول من لم ير على المغفو عنه بالدية أو المقادة أو العفو المطلق جلدا ولا تقياف وجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) فوجب الله تعالى نصا لا خفاء به أن من قتل عمدا فوجب عليه القصاص في القتل ثم عفى عنه على مال فوجب على الولي العافي أن يتبع القاتل المغفو عنه بالمعروف وأوجب الله تعالى على القاتل المغفو عنه أن يؤدي ماعفا عنه عليه باحسان وليس من المعروف والاحسان الضرب بالسياط والثغى عن الاوطان سنة ، ووجدناهم أيضا يزكرون قول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، فصح أن يشرة القاتل محرمة بتحريم الله تعالى فلا يحل بجلده ولا فيه إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا دليل من الأدلة أصلا ، وذكروا ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن حاتم نا سعيد بن سليمان نا هشيم نا اسماعيل بن سالم نا علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال : « أنى رسول الله ﷺ برجل قد قتل رجلا فاقاد ولى المقتول منه فانطلق به وفي عنقه نسعة يجرها فلما أدير الرجل قال رسول الله ﷺ : القاتل والمقتول في النار » فأتى رجل الى الرجل فقال له مقالة النبي ﷺ فغلى عنه قال اسماعيل بن سالم : قد كرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت فقال : حدثني بن أشوع ان النبي ﷺ إنما سأله أن يعفو عنه فأتى به نا عبد الله بن ربيع نا أحمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن عوف بن أبي جميلة (١) وجامع بن مطر الحطلي (٢) قال عوف : حدثني حمزة المائدى أبو عمر ثم اتفق جامع . وحمزة كلاهما عن علقمة بن وائل بن حجر عن وائل قال : شهدت النبي ﷺ حين نجى بالقاتل يقوده ولى المقتول في نسعته فقال رسول الله ﷺ لولى المقتول : « أنفعوه ؟ » قال : لا قال له : « تأخذ الدية ؟ » قال : لا قال : « فتقتله ؟ » قال نعم : قال اذهب به فلما تولى من عنده دعاه

(١) في النسختين ١٤ عن عوف بن حجة وهو غلط (٢) هو يفتح الهمزة والوعدة بهما ما مهملة

قال له : أنفوس عنه ؟ قال لا قال له فتأخذ الدية ؟ قال : لا قال : فقتله ؟ قال : نعم قال اذهب فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : أما انك ان عفوت عنه يومئذ وأثم صاحبك فمفا عنه وتركه قال فانا رأيت يجر نسعته ، قال يحيى بن سعيد القطان وقد ذكر هذين الحديثين فقال عن حديث جامع هو أحسن منه يعني أنه أحسن من حديث حمزة هـ

قال علي : وهو كذلك لأن حمزة المائذى شيخ مجهول لا يعرف قاله ابن معين ولم يوثقه أحد نعله ، وأما جامع بن مطر فقال فيه أحمد بن حنبل : لا بأس به وما علمنا أحدا جرحه وقد روى عنه أئمة يحيى . وعبد الصمد بن عبد الوارث . وحفص بن عمر الحوضي وغيرهم هـ نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا حفص بن عمر - هو الحوضي - نا جامع بن مطر عن علقمة بن وائل عن أبيه قال : كنت مع رسول الله ﷺ قاعدا عنده اذ جاءه رجل في عنقه نسمة فقال : هـ يا رسول الله ان هذا وأخي كانا في جب يحفرانها فرغ المنقار فضرب به رأس صاحبه فقتله فقال رسول الله ﷺ : اعف عنه فاني ونام فقال : يا بني الله ان هذا وأخي كانا في بر يحفرانها فرغ المنقار فضرب بها رأس صاحبه فقتله قال : اعف عنه فاني هم قام فقال : يا رسول الله هذا وأخي كانا في جب يحفرانها فرغ المنقار أراه قال فضرب به رأس صاحبه فقتله قال اعف عنه فاني قال : اذهب ان قتله كنت مثله فخرج به حتى جاوز فنادينه اما تسمع ما يقول رسول الله ﷺ فرجع فقال : ان قتله كنت مثله قال نعم اعف عنه فخرج يجر نسعته حتى خفي علينا هـ حدثنا عبد الله بن ربيع نا أحمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عيسى بن يونس نا الفخوري نا حمزة نا حمزة نا عبد الله بن شاذب عن ثابت البناني عن أنس هـ ان رجلا أتى مقاتل وليه رسول الله ﷺ فقال له النبي عليه الصلاة والسلام : اعف عنه فاني فقال : خذ الدية فاني قال اذهب فقتله فانك مثله فخلى سبيله فر الرجل وهو يجر نسعته هـ

قال أبو محمد : أما حديث اسماعيل بن سالم ، وجامع بن مطر كلاهما عن علقمة بن جندان تقوم الحجة بهما وفي كليهما اطلاق القتال المفوض عنه ومسيره حتى غاب عنهم وخفى عنهم لا ضرب ولا قتل ، فصح قول من رأى أن لا جدل على القاتل ولا قتل إذا عفى عنه ، وهو قول ابن عباس ولا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف له أصلا ، وهذا مما يستفهمه المالكيون اذا وافق تقليدهم اذا خالفهم يالوا به ، وأما قول مالك بذلك في القسامة فما عرف قط عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم وبالله

تعالى التوفيق .

٢٠٧٠ مسألة : في معنى قول النبي ﷺ في هذه الاخبار : القاتل والمقتول في النار وان قتله كنت مثله . قال علي : قد أيقنا والله الحمد ان رسول الله ﷺ لا يقول الا الحق المتيقن ، وأيقنا انه ﷺ لا يقضى بباطل وهو يدري أنه باطل فاذ لاشك في هذين الوجهين فالواجب علينا طلب وجه حكمه عليه الصلاة والسلام بالقود في هذه الاخبار وإحلاقه على القتل في ذلك مع قوله الصادق وان قتله كان مثله والقاتل والمقتول في النار فان السائل أن يقول : كيف يقضى له رسول الله ﷺ بقود لا يميل له وهو يدري أنه لا يميل له حاش لله من هذا واذ لا يجوز هذا فكيف يكون في النار ومثلا للقاتل من استقاد كما أمره رسول الله ﷺ ومن اقتص بالحق .

قال أبو محمد : أما تفسير ابن أشوع الذي ذكرناه آنفا من طريق مسلم عنه ان ذلك كان ان رسول الله ﷺ سأله العفو عنه فاني فانه تفسير فاسد لا يجوز البتة لانه ﷺ لا يغفل في ذلك من أحد وجهين لاثالث لهما إما أن يكون شافعا في العفو وإما أن يكون أمرا بالعفو فان كان شافعا فليس الممتنع من إسعاف شفاعته ﷺ حاصيا لله تعالى لما فعلت بريرة اذ قال لها رسول الله ﷺ وقد خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فاخترت فراقه لو راجعته فانه أبو وليك فقالت : أتأمرني يا رسول الله ؟ قال : لا إنما أنا شافع فقالت . لا أرجع اليه أبدا ، فلا خلاف بين أحد من الامة أن بريرة رضي الله عنها لم تكن حاصية بذلك فان كان عليه الصلاة والسلام شافعا في هذا القاتل فليس الممتنع حاصيا فاذ ليس حاصيا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم وان كان ﷺ أمرا فهو ييقن لا يأمر الا بواجب فرض ، ومن الباطل أن يأمر عليه الصلاة والسلام بشيء ويطلق على خلافه ولا يمنع من الحرام الذي هو خلاف أمره وهذا هو القضاء بالباطل وقد أبداه الله تعالى عن هذا ، قالت قالوا : هو أمر على التذب قلنا : لا راحة لكم في هذا لأن من ترك قبول الامر بالتذب الذي ليس فرضا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم فيطلب تفسير بن أشوع ، وهذا القول فها نحن عباد الله ابن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناعلي بن عبدالعزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلة ناأعلي بن الحكم الباني عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبير قال : ان الرجل قال يا رسول الله قتل أخى فدخل النار وان قتله دخلت النار فقال رسول الله ﷺ : فإنه قتل أخاك فدخل النار بقتله إياه ، وأنى نيتك عن قتله فان قتله دخلت النار بمصيتك إياه .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة ، والقول في إبطاله

فأقول في حديث بن أشور ولا فرق به إلى حماد عن حميد عن الحسن أنه كان يعني بهذا الخبر أن قتله قاتن مثله كان يرى ذلك عامما وكذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا بن السليم نا بن الاعراب نا أبو داود نا موسى بن اسماعيل نا عبد الله بن بكر بن عبد الله المزني عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال: ما رأيت رسول الله ﷺ رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالغيرو قال: فلو كان هذا أمر فرض واجباب لحرم القصاص جملة، وهذا أمر متيقن أنه لا يقوله أحد من أهل الاسلام فإن كان أمر ندب فلا يدخل النار ولا يكون ظالما من ترك التدب غير راغب عنه، فإن تركه راغباً عنه فهو فاسق وربما كفره

قال علي: والقول في هذا عندنا هو ما وجدناه في خبر آخر وهو الذي حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أبو كريب محمد بن العلاء الحمداني السوفي وأحمد بن حرب بن الفضل قال: نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ فرفع القاتل إلى النبي ﷺ فنذره إلى ولي المقتول فقال القاتل يا رسول الله لا والله ما أردت قتله فقال رسول الله ﷺ لولي المقتول: أما إنه إن كانت صادقا ثم قتله دخلت النار غلبي سيله وكان مكتوبا فخرج بجر نسخته فسمي ذا النسعة.

قال أبو محمد: فهذا بيان الأخبار الواردة في هذا الحكم لا يجوز غير ذلك البينة وهو أنه حكم عليه الصلاة والسلام بالقتل قصاصا بظاهر البينة أو الإقرار التام وهذا هو الحق المفترض على الحكماء (١) المتيقن أن الله تعالى أمرهم به ولم يكلفهم علم الغيب لحكم النبي عليه الصلاة والسلام بالحق في ذلك فلما قال: إن لم أرد قتلهو كان ذلك ممكنا أخبره عليه الصلاة والسلام بأنه إن كان كذلك قتلته في النار وهو مثله لا به لا يحل له قتله حيثما قصار حكمه عليه الصلاة والسلام حقا وقوله حقا كما قال أيضا عليه الصلاة والسلام: دفن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار، وهو عليه الصلاة والسلام في ظاهر الحكم بالبيعة أو الإقرار أو اليمين حاكم بالحق المتيقن (٢) لا بالظن لكن بما أمره الله تعالى أن يحكم به ولا بد وإن كان الباطن بخلاف ذلك مما لو عليه الصلاة والسلام لم ينفذه ولا تركه بمعنى أصلا والله تعالى التوفيق، فإن قيل: هذا وجه الجمع بين حكمه عليه الصلاة والسلام وقوله في ذلك فإوجه حكمه عليه الصلاة والسلام بأن القاتل والمقتول في النار وأنه مثله وكيف يكون من قتل غير مرید للقتل في النار؟ قلنا والله تعالى التوفيق وهذا أخبار من النبي ﷺ بنيب الله تعالى إياه لأنه عليه الصلاة والسلام لا يقول البينة إلا بالحق ولا

يقول بالظن قاصدا الى ذلك ومن قال هذا عليه ونسبه اليه فهو كافر . فقولوا : ان ذلك القاتل الذي لم يعمد القتل كان فاسقا من أهل النار بعمل له غير هذا القتل أطلع الله تعالى نبيه ﷺ على عاقبته فيه ولم يكن دمه يحل لهذا المستفيد لأنه لم يعمد قتل أخيه فلو قتله على هذا الوجه لكان قاتلا بغير الحق ولا استحق النار ولكن ظالما كما مقتول اذ ليس كل ظالم يستحق القتل وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧١ مسأله من قتل في الزحام أو لم يعرف من قتله أو أصابهم أو حصر لا يدري من رماه أو هرب قاتله قال علي : نأحام ناعبد الله بن محمد بن علي البايعي ناعبد الله بن يونس نا بقي بن عتلة نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي نا رجل نا قتل في الطواف فاستشار عمر الناس فقال علي ديتة على المسلمين أو في بيت المال هو به إلى وكيع نا وهب بن عتبة نا مسلم بن يزيد نا مذكور سمعاه من يزيد بن مذكور قال : ان الناس ازدحموا في المسجد الجامع بالكوفة يوم الجمعة فافرجوا عن قتل فوداه علي بن أبي طالب من بيت المال نا نأحام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الاسود نا رجل نا قتل في الكعبة فسأل عمر عليا ، فقال : من بيت المال يعني ديتة . ومن طريق ابن وهب حدثني سعيد بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز نا كتبه فرجلين ماتا في الزحام أن يوديا من بيت المال فاما قتله يد أو رجل ، وقد روى هذا أيضا عن سعيد بن المسيب أيضا وعروة بن الزبير . وقد روى غير هذا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : من قتل في زحام فان ديتة على الناس من حضر ذلك في جمعة أو غيرها .

قال علي : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر فيما تحتج به كل طائفة فوجدنا أهل القول الأول يحتجون بما حدثناه حاتم نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز نا عمر بن عبد العزيز عن كتاب لعمر بن عبد العزيز قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قضى فيمن قتل يوم أضحى أو يوم فطر فان ديتة على الناس جماعة لأنه لا يدري من قتله ، وهذا خير مرسل ولا حاجة في مرسل والذي تقول به : ان من منقطع في زحام حتى مات من ذلك الضغط (١) فقد عرفنا أن الجماعة تلك بينها كلمه قتله اذ كلهم تضاعفوا حتى مات من منقطعهم فاذا قد عرف قاتلوه فالدية واجبة على عواقلهم بلا شك ، فان قدر على ذلك فهو عليهم وان جهلوه فهم غارمون حيث كانوا وحق الغارمين واجب في صدقات المسلمين وفي سائر

(١) في نسخة رقم ١ من تلك النسخة

الاموال الموقوفة لجميع مصالح المسلمين لقول الله تعالى : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) الآية ، وقال رسول الله ﷺ « من ترك ديناً أو ضياعاً قال وعلى » وان كان مات من أمر لا يدري من اصابه فدينه واجبة على جميع الاموال الموقوفة لمصالح المسلمين لأن مصيبه غارم أو عاقلة ولا بد ، وهذا هو نص الخبر وان كان لا يحتج به بارسالة لكن معناه صحيح بالنصوص التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال : قضى هشام بن سليمان في قوم كانوا في ماء فماتوا فمات واحد منهم في الماء فشهد اثنان على ثلاثة وثلاثة على اثنين فقضى بديته على جميعهم . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي البايع نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن أبي عدي عن أشعث عن الحسن أنه قال في قوم تناحلوا فاصابوا انساناً لا يدري أيهم اصابه ؟ قال : الدية عليهم . ورويناها من طريق الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلمة نا سلمة بن كهيل . وحماد بن أبي سليمان ان علي بن أبي طالب قضى في ستة ظلة كانوا يتناطون في النهر ففرق أحدهم فشهد اثنان على ثلاثة انهم غرقوه وشهد ثلاثة على اثنين انهما غرقاه فجعل علي بن أبي طالب ثلاثة أخماس الدية على الاثنين وخمسة الدية على الثلاثة .

قال علي : أما الرواية عن علي بن أبي طالب فلا تصح ولو صححت لكان جميع الحاضرين من خصومنا مخالفين لحكمه فيها ، وأما القول عندنا فهو ان الله تعالى حرم الاموال الا يقين الحق لقوله تعالى : (ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام ، فلا يصح قضاء بدية (١) على أحد الا حيث أوجبها نص [قرآن أو سنة] عن رسول الله (١) ﷺ فاذا مات انسان في تناط أو فضال أو في وجه ماء فانه لا يحل أن يغرم من حضر شيئاً من دينه ولا هو اقلهم لاننا لا ندري أجميعهم قتله أم بعضهم واذا لا ندري من القاتل له فلا فرق بين الحاضرين وبين العابرين على السبيل والراهم دينه أو عاقلهم ظلم لاشك فيه بل نؤمن أن جميعهم لم يقتله فنحن على يقين من ان الزام جميعهم الدية ظلم لاشك فيه ، ففي هذا أن يودي من سهم الفارمين أو من الاموال الموقوفة لمصالح جميع المسلمين لأن الله تعالى افترض دينه بقوله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فحرير رقيقاً مؤمناً ودية مسلمة الى

(١) في النسخة رقم ١٤ فلا يحل فناء بدية (٢) في النسخة رقم ١٤ أو جها نيس صميم عن رسول الله

أوله) فلا بد من دية مسلبة إلى أهله ، وبقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه باسناد في مواضع من كتابنا هذا والله الحمد ، ومن قتل له قتيل بعد مقاتل هذه قاهله بين خيرتين بين أن يقتلوا أو يأخذوا العقل ، أو كما قال عليه الصلاة والسلام ، فالعقل واجب على كل حال في العمد والخطأ ولا يتخلو قتيل من أحد هذين الوجهين .

قال أبو محمد : وهكذا من أصابه حجر لا يدري من رماه أو سهم كذلك ولا فرق ، ولو أن امرأ أخرج إليه عدو في طريق قتله وجماعة ثقات ينظرون إلى ذلك إلا أنهم لا يعرفون القاتل من هو فلما رآهم القاتل هرب وصار خلف بركة أو في بيت أو في خان فاتبته الجماعة فوجدوا خلف الرابية أو الخان أو البيت جماعة من الناس أو اثنين فصاعدا فيهم ثقات وغير ثقات فسالوهم من دخل عندكم الساعة ؟ فقال كل امرئ منهم لا ندري كل امرئ منهم ما مشغول بأمره فاما المالكيون يقولون : يذف كل من كان في الخان وكل من كان في البيت وكل من كان خلف الرابية في السجن الدهر الطويل حتى يكون موتهم خيرا لهم من الحياة وهذا ظلم عظيم متيقن وخطا عند الله تعالى بلا شك لأنهم على يقين من أنهم كلهم مظلومون إلا واحدا فقد أقدموا على ظلم ألف إنسان ييقن وهم يدرون أنهم ظالمون لهم خوف أن يفتك ظالم واحد لا يعرفونه بعينه .

قال أبو محمد : ويلزم من قال بهذا القول (١) على كل حال أن يقصد إلى أهل كل سوق فيقتلهم في الحبس لأننا ندري أن فيهم آكل ربا ييقن وشارب مخمري يقين ، وكذلك يلزمهم في قتل وجد في مدينة أو جزيرة أن يسجنوا جميع أهل تلك المدينة وأهل الجزيرة وإلا فقد تناقضوا ألجئ تناقض ، ورسول الله ﷺ قد أبطل هذا الحكم الفاسد بقوله (٢) في أهل خيبر إذ قتل فيهم عبد الله بن سهل رضي الله عنه فأسجن أحد منهم بل قنع منهم بالآمان فقط على من ادعى عليه منهم أو بإيمانهم .

قال أبو محمد : ويبطل هذا أيضا قول الله تعالى : (ان يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس) وقوله تعالى : (إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يثبت على شيء) ؛ وقول رسول الله ﷺ : « يا أيها الظن فان الظن أكذب الحديث » فلا يحل لاحد الاقدام على أحد بالظن فكيف وهم هنا قد أقدموا بالجور المحض والظلم المتيقن ، والواجب في هذا أن لا يسجن واحد منهم لكن من ادعى عليه حلف المدعى على حكم القسامة فإت نكلوا حلف هو يمين واحدة ، وكذلك لو ادعوا على جماعة بأعيانهم كل واحد منهم يحلف يميناً واحدة ويرى القول رسول الله ﷺ : « لو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء

(١) في نسخة رقم ١٤ هذا القول (٢) في نسخة رقم ١٤ قوله

قوم وأمواهم ولكن الذين على من ادعى عليه ، وان كان وجد في دار قوم ايضا حكم هنالك بحكم القسامة والله تعالى التوفيق .

٢٠٧٢ - مسأله - فيمن أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده أو عبده أو بقتله نفسه • حدثنا عبدالله بن ربيع ناعبدالله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي ابن عبدالعزیز نا الحجاج بن المهال نا حماد بن سلية عن عمرو بن دينار قال نا رجلا قال لعبد: اقطع أذني وأنت شريك في الدية ففعل فاختصموا الى ابن الزبير فقامت البيعة على قوله فأبطل ديته .

قال علي : قد أوجب الله تعالى في النفس الدية ان أرادها ولي المقتول على لسان نبيه ﷺ ، وأوجب الله تعالى أيضا كذلك دية الأصابع على ما ذكرنا قبل ، وحرّم الله طاعة أحد من الناس في مصيبة الله تعالى ، وقد ذكرنا كل ذلك باسناده فيما سلف من ديواننا • حدثنا عبدالله بن يوسف نا احمد بن قتيب نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا قتيبة نا ليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ انه قال : • على المرأة المسلم السمع والطاعة فيما أحب أو كره ، الا أن يؤمر بمصيبة فان أمر بمصيبة فلا تمتنع ولا طاعة • • وبه الى مسلم نا محمد بن المنثري نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن زيد عن سعد بن عبيد عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي بن ابي طالب أن رسول الله ﷺ قال : • انما الطاعة في المعروف • •

قال أبو محمد : حرام على كل من أمر بمصيبة أن يأمر لها فان فعل فهو فاسق عاص لله تعالى وليس له بذلك عذر وكذلك الأمر في نفسه بمالم يسمح الله تعالى له فهو عاص لله تعالى فاسق ولا عذر للأمر في طاعته بل الأمر والذي يؤمر سواء في ذلك فالواجب أن يجب للأمر انسانيًا بقطع يدا الأرفق بنفسه بغير حق أو بقتل عبده أو بقتل ابنه ما يجب له لو لم يأمر بذلك من القودا والدية لأن وجود أمره بذلك باطل لاحكامه في الاباحة أصلا ، وكذلك من أباح لأخر أن يقتله ففعل فلا ولاء للمقتول القودا والدية وقد قال مالك من أمر آخر بقتل عبده فقتله فلا شيء على المأمور ، وقال الشافعي : من أمر آخر بقطع يد الأمر فلا شيء على القاطع •

قال علي : وهذان القولان في غاية الفساد لما ذكرنا ، والعجب أنهم أصحاب قياس يزعمهم وهم لا يختلفون فيمن أمر انسانيًا بأن يزني بأخته قسه ففعل أن الحد عليه ، وأن قالوا : ان له بعد قطع يده وقتل أبيه وغلامه أن ينفو وليس له أن ينفو بعد الزنا بأخته قيل

لهم أن وقت الغولم يأتي بعد فليس له أن يعفو وهم لا يختلفون فيه من قال: من قتل ابن عيسى فلان بن فلان فقد عفوت عنه فقتله قاتل فان له القود فيبطل تطهيرهم، وبالله تعالى التوفيقه
٢٠٧٣ **مسألة** في قول الله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال الله تعالى: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والآن بالآن والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) **●**

قال علي: من قرأ والعين بالعين والآن بالآن والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص بالرفع في ذلك كله لا بالمطف على النفس بالنفس فهو حكم ثابت علينا لازم لنا، ومن قرأها بالنصب في كل ذلك فهو معطوف على أن النفس بالنفس وأن ذلك من حكم التوراة **●**

قال أبو محمد: وكلنا القراءتين حق مشهور من عند الله تعالى فكلنا المعنيين حق فكان ذلك مكتوباً في التوراة، وكل ذلك أيضاً مكتوب علينا بحق فاذا ذلك كذلك فواجب أن ينظر في معنى قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) فوجدنا ما ناهى عن كفارة الله بن محمد بن علي الباجي ناهى الله بن موسى المرادي ناهى بن محمد بن أبي بكر بن أبي شيبة ناو كيع عن سفیان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن الهيثم بن الأسود عن عبد الله بن عمرو في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال: هدم عنه من ذنوبه مثل ذلك **●**

قال أبو محمد: فهذا يدل على أنه كفارة لذنوب المجروح المتصدق بصفه **●** وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة ناهى عن مغيرة عن إبراهيم النخعي في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال للمجروح، وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة نايريد بن هارون عن سفیان بن حسين عن الحسن قال: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال للمجروح، وعن الشعبي قال للذي تصدق به **●** قال علي: وقيل غير هذا لما روينا بالسند المذكور إلى أبي بكر بن أبي شيبة ناالفضل بن دكين، ويحيى بن آدم عن سفیان الثوري عن عطاء بن السائب عن سميد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: (فهو كفارة له) قال للمجروح وأجر المتصدق على الله تعالى، وعن جابر بن زيد قال للمجروح، وعن مجاهد في قوله تعالى: (فهو كفارة له) وأجر المتصدق على الله ومن طريق وكيع نا سفیان عن زيد بن أسلم أنه سمعه يقول: إن عفاته أو اقتصرته أو قبل منه الدية فهو كفارة له ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير ووكيع قال وكيع عن سفیان ثم اتفق جرير وسفیان كلاهما عن منصور عن إبراهيم النخعي قال: كفارة للذي تصدق عليه وأجر الذي أصيب على الله تعالى **●**

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن فعل ما أمرنا الله تعالى به

(م ٦٠ - ج ١٠ المحلى)

لبعضهم من بعض مظلالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا هذبوا ونفوا أذن لهم في دخول الجنة فوالله نفس محمد بيده لأحدهم أهدى إلى منزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا • قال علي : وأما إذا قتل قودا فقد اتصف منه كما أمر الله تعالى فلا تبعة عليه ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٧٤ - مسألة - في امرأة نامت بقرب أبها أو غيره فوجد ميتا • قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحنفى نا محمد بن المتنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم الخفي في امرأة شربت دواء فالتقت ولدها قال : تكفر ، وقال في امرأة أنامت صنيها الى جنبها فطرحت عليه ثوبا فاصبحت وقد مات قال أحب إلينا أن تكفر • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا مغيرة عن ابراهيم انه قال في امرأة طغت وجه صبي لها فمات في نومه فقال لعنتي رقبة •

قال أبو محمد : ان مات من فعلها مثل أن تجر اللحاف على وجهه ثم ينام فيقلب فيموت غيا أو وقع ذراعها على فمه أو وقع ثديها على فمه أو رقدت عليه وهي لا تنصر فلا شك انها قاتله خطأ فعليها الكفارة وعلى عاقلتها الدية أو على بيت المال وإن كان لم يمست من فعلها فلا شيء عليها في ذلك ولا دية أصلا فإن شكك أمات من فعلها أم من غير فعلها فلا دية في ذلك ولا كفارة لأننا على يقين من براءتها من دمه ثم على شك أمات من فعلها أم لا والأموال محرمة الا يقين والكفارة ايجاب شرع والشرع لا يجب الا بنص أو اجماع فلا يحل أن تلزم غرامة ولا صياما ولا أن تلزم عاقلتها دية بالظن الكاذب وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٧٥ - مسألة - هل بين الاجير ومستأجره قصاص • قال علي : روى عن بعض التابعين ليس بين الاجير ومستأجره قصاص إلا أن يتعدى فيجب العقل بعد القسامة وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يفرق بين المستاجر وغيره وليس الا خطأ أو عمد فلا شيء في الخطأ إلا ما أوجبه الله تعالى في النفس ، وأما العمد ففيه القصاص سواء الاجير والمستاجر كما قال الله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) •

٢٠٧٦ - مسألة - في ميراث الدية • قال علي : اختلف الناس في كيف تورث الدية فقالت طائفة : الدية للمصبة ، وقال آخرون : هي لجميع الورثة كما نا محمد بن سعيد

ابن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصحغ نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا أبو معاوية محمد بن حازم الضرير عن ليس بن أبي سالم عن أبي عمرو العبدى عن علي بن أبي طالب قال : تقسم الدية على ما يقسم عليه الميراث • وه الى قاسم بن أصحغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن عمار عن سمع عليا يقول : لقد ظلم من منع الاخوة من الام نصيهم من الدية • ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب أنه قال : يرث من الدية كل وارث والزوجة والخطأ والعمد • وه الى أبي بكر بن أبي شيبة نا جرير عن مغيرة عن ابراهيم قال في الرجل يقتل عمدا فيفقو بعض الورثة قال : لامرأته ميراثها من الدية • ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسباط بن محمد عن هشام عن الحسن قال : ترث المرأة من دم زوجها • ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال : اذا قبل العقل في العمد كان ميراثا ترثه الزوجة وغيرها • وعن أبي قلابة انه كان يتحدث أن الدية سيلها سبيل الميراث • وعن الشعبي قال : الدية للميراث • وعن ابن جريج قال قلت لعطاء العقل كيسة الميراث ؟ قال : نعم قلت وترث الاخوة من الام منه ؟ قال : نعم • وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الاخوة من الام يرثون في الدية وكل وارث •

قال أبو محمد : والقول الثاني كما حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : ما أرى الدية إلا العصبه لأنهم يقولون عنه فهل سمع أحد منكم في ذلك من رسول الله ﷺ شيئا فقال الضحاك بن سفيان الكلاني - وكان النبي ﷺ استعمل على الاعراب كتب المرسول الله ﷺ أن أورت امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فاخذ عمر بذلك • وه الى عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه كان لا يورث الاخوة من الام من الدية شيئا •

قال أبو محمد : فلما اختلفوا اذكرنا وجب أن ننظر فيما اختلفوا فيه لنعلم حجة كل طائفة منهم فتبع الحق حيث كان بعون الله تعالى فوجدنا حجة من قال : لا يرث من الدية إلا العصبه ان ذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب نا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا هريرة الكوفي يقول : قال رسول الله ﷺ : ومن قتل قبل بعد مقاتلي هذه قاتله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا • •

قال علي : فوجدنا هذا الخبر لاجحة لهم فيه لأن النبي ﷺ جعل الدية لئلا ينزل الله
يستفيد وأخبر أنهم أهل والأخوة للام والزوج والزوجة يقع عليهم اسم أهل على ما
نذكر أن شاء الله تعالى في باب من له عن القود العفو أو القصاص ، وقد صرح النص
عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قلتم كما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نايت - هو
ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قضى رسول الله ﷺ
في جنين امرأتين بنى لحيان سقط ميتا بفرقة عبد أو أمة غير أن المرأة التي قضى عليها
بالفرقة توفيت قضى رسول الله ﷺ بأن «يرأها لبنيا [وزوجها] (١) وأن العقل
على عصبها»

قال أبو محمد : فصيح أن رسول الله ﷺ قضى بالميراث لغير من قضى عليه
بالعقل فبطل قولهم يقيين ، وقد حكم رسول الله ﷺ في قتل الخطأ بأن الدية لأهل
المقتول مسلمة ، وأن الدية في العمد لأهل المقتول واجبة لهم إن أرادوا أخذها ،
وصح أنه ليس القتل نوع الا عمد أو خطأ فصحت الدية يقيين لأهل المقتول والزوجة
من أهله كما روينا من طريق البخاري نا الأويس نا ابراهيم - هو ابن سعد - عن صالح بن
ليسان عن ابن شهاب قال أخبرني عروة ، وابن المسيب . وعلقمة بن وقاص . وعبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن عائشة حين قال لها أهل الافك ما قالوا قالت : ودعا رسول الله
ﷺ علي بن أبي طالب . واسامة بن زيد حين استلبت الوحى يسألها وهو يستشيرها
في فراق أهله فاما أسامة فأشار بالذى يعلم من براءة أهله وأما علي فقال : لم يضيئ الله
عليك والنساء سواها كثير واسأل الجارية تصدقك فقال : هل رأيت من شيء ربيك
قالت : ما رأيت شيئا (٢) أكثر من أنها جارية حديثة السن تمام عن عجين أهلها
فناق الداجن فناكله فقام على المنبر فقال : « يا معشر المسلمين من يعذرنى من رجل
يلغنى أذاه في أهلى وانه (٣) ما علمت من أهلى الا خيرا » ومن طريق عروة قال : لما
أخبرت عائشة بالأمر قالت : يا رسول الله أتأذن لى أن أنطلق الى أهلى ؟ فاذن لها
وأرسل معها الغلام ، فهذا رسول الله ﷺ قد سمي زوجته أهلا وأخبرها أهلها
وقد قالت له ببررة : تمام عن عجين أهلها . وبلا شك أن رسول الله ﷺ كان له في
ذلك السجين نصيب فهو عليه الصلاة والسلام أهلها أيضا ، وقد استأذنته في الانطلاق
الى أهلها وقد كان لها أخ لام معروف فصيح أن هؤلاء كلهم داخلون في الأهل فاذا الدية
نص القرآن ونص السنة للأهل والزوجة والأخوة للام لأهل لحظهم في الدية

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٢) في النسخة رقم ١٤ امرا (٣) في النسخة رقم ٤٥ وانه

واجب كسائر الورثة ، ولا خلاف بين أحد من الامة كلها في أن الدية موزونة على حسب الموارد لمن وجبت له ، وعلى هذا اعتادنا في توريث من ذكرنا من الدية ، وأما الأحاديث الواردة في ذلك غير ما ذكرنا فواهي لا تصح وأحسن ما فيها حديث الضحاك بن سفيان الضبابي الكلابي الذي ذكرنا آنفاً وهو منقطع لم يسمعه منه سعيد بن المسيب .

قال ابو محمد : فلو أن امرأة نذرت أن تصدق بكل ما ورثت عن فلان ثم قتل ذلك الفلان خطأ أو عمداً فإنه لا يلزمه أن تصدق بما يقع له من دينه في العمد والخطأ لأنه لم يرثه عنه .

٢٠٧٧ مسألة في ذكر ادوى عن النبي ﷺ في القتلتين أن يحتجوا . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هوان راهويه - نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي حدثني حصن حدثني أبوسلة عن عائشة : أن رسول الله ﷺ قال : «وعلى المقتلتين أن يحتجوا الأول فالأول وإن كانت امرأة» .

قال ابو محمد : فاج الناس في تفسير هذا الخبر ، روى أحمد بن محمد الطحاوي أنه سأل عن تفسير هذا الخبر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم . وأحمد بن أبي عمران و ابراهيم المزني فاما محمد بن عبد الله بن عبد الحكم لم يجبه بشئ ، واعترف له بأنه لا يدري معناه ، وأما أحمد بن أبي عمران فقال له : هذا يخرج منه جواز عفو النساء عن الدم ، واما المزني فقال له : معناه انتهى عن القتال وغير الحق .

قال ابو محمد : أما ابن عبد الحكم فاحسن إذ سكت عن شيء لم يقين له وجهه ، وأما ابن أبي عمران فقال قولاً قاسداً لأنه لا يفهم أحد من قول قاتل على المقتلتين أن يحتجوا الأول فالأول ، وإن كانت امرأة أنه يجوز عفو النساء عن الدم أو لا يجوز هذا صحيح جداً ، وما يصح أحدهما أن يدعى فيما شاء ما شاء إذا لم يحجزه ورع أو حياء ، وأما المزني فإنه قال الكلام الصحيح الذي لا يجوز لأحد أن يقول غيره وهو مقتضى لفظ الخبر ومفهومه الذي لا يفهم منه غيره . وهو أنه واجب على المقتلتين أن يحتجوا بعضهن عن بعض فلا يقتلن وإن يبدأ بالانحياز الأول فالأول لأن الأولين من المقتلتين هم المتصادمون قبل الذين من خلفهم ففرض الانحياز واقع على الأول فالأول من المقتلتين ولو أنه امرأة لأب القتال فيما ينشأ عزمه ، هذا على أن الخبر لا يصح وحسن محمول .

٢٠٧٨ مسألة فيمن له العفو عن الدم من لا عفو له . اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : العفو جائز لكل أحد من يرث وللزوجة والزوج وغيرهما من عفا أحد

من ذكرنا قد حرم القصاص ووجبت الدية لمن لم ينف، وقال آخرون: العفو للرجال خاصة دون النساء، وقالت طائفة: من أراد القصاص فذلك له ولا يلتفت إلى من أراد الدية أو العفو ما لم يتفقوا على ذلك *

فالقول الأول ما رويناه من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا الأعمش عن زيد بن وهب أن رجلا قتل امرأته ولها أخوة ففأخذهم فأجاز ذلك عمر بن الخطاب ورفع عن القاتل نصيب الذي عفا وغرمه نصيب الذي لم ينف قال سعيد: وناسفان بن عينة . وأبو عوانة كلاهما عن الأعمش عن زيد بن وهب بمثله ورويناه من طريق أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا الأعمش عن زيد بن وهب، قال: رأى رجل مع امرأته رجلا فقتلها فرفع إلى عمر بن الخطاب فوهب بعض أخوتها نصيبه فامر عمر سائرهم أن يأخذوا الدية * وعن إبراهيم النخعي في رجل قتل رجلا متعمدا ففأبى بعض الأولياء فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فقال لبيد الله بن مسعود: قل فيها فقال: أنت الحق أن تقول: يا أمير المؤمنين فقال عبد الله: إذا عفا بعض الأولياء فلا قود يحط عنه بحصة الذي عفا ولهم بقية الدية فقال عمر ذلك الرأي وافقت ما في نفسي * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب أن عمر بن الخطاب رفع إليه رجلا قتل رجلا فجاء أولياء المقتول فأرادوا قتله فقالت أخته المقتول وهي امرأة القاتل: قد صفوت عن حصتي من زوجي فقال عمر: عتق الرجل من القتل وعن إبراهيم قال: عفو كل ذي سهم جائز * وعن ابن جريج قال: قال عطاء: في رجل قتل رجلا عمدا ففأبى أحد بنى المقتول وأبى الآخر: فانه يعطى الذي لم ينف شطر الدية وعن قتادة إذا عفا أحد الأولياء فأنما تكون دية ويسقط عن القاتل بقدر حصته الذي عفا وعن حماد بن عبد العزيز إذا عفا أحدهم فالدية *

وأما القول الثاني فكل ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: العفو إلى الأولياء ليس للبرأة عفو * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد عن أشعث عن الزهري قال: صاحب الدم أولى بالعفو، وعن قتادة لا عفو للنساء فإذا كانت الدية فلها نصيبها * وعن الحسن البصري ليس للنساء عفو وعن حماد بن عبد العزيز لا عفو للبرأة في العمد * وعن إبراهيم النخعي ليس للزوج ولا للبرأة عفو * وعن الزهري: وريعة . وأبى الزناد قال ربيعة: ليس للام عفو والولى ولى حيث كان والبت عفو مع ولادة الدم ولا تعفو الولاية دونها، وقال الزهري: وليه أولى بذلك، وقال أبو الزناد: أما العفو فلولى المقتول إن شاء قتل وإن شاء عفا *

وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والأوزاعي .
والشافعي قالوا بما روى عن عمر بن الخطاب . وابن مسعود أن لكل وارث عفو ولا
يقتل الا باجتماعهم على قتله ، وقال ابن شبرمة ، واليث : ليس للنساء عفو . وقال ابن أبي
ليلى لكل وارث عفو الا الزوج والزوجة فلا عفو لهما ، وقال مالك : الأمر مجتمع
عليه عندنا في الرجل يقتل عمداً وليس له ولادة الا النساء والعصبة فأراد العصبة أن
يعفو عن الدم وأبى بنات المقتول فإنه لا عفو للعصبة ويقتل به قاتله فإن أراد بنات
المقتول أن يعفون وأبى العصبة فلا عفو للبنات والقول ما قال العصبة ويقتل القاتل
إذا لم يجتمع على العفو ، وكذلك إن كانت له ابنة واحدة فأرادت القتل وعفا العصبة
فيقتل ولا عفو للعصبة ، ورأى إذا كان للمقتول ابن وابنة أنه لا عفو لابنة مع الام
ولكن إن عفا الابن جاز على الابنة ورأى العفو الأقرب فالأقرب من العصبة جائزاً
على الأبعد منهم .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتج به كل طائفة لقولها لنعلم
الحق من ذلك فظهر تأنيهاً قالت به الطائفة القائلة بأن عفو كل ذي سهم جائز فوجدناهم يقولون
يقول الله تعالى : (وأن تعفو أقرب للتقوى ولا تنصروا الفضل بينكم) فلما كان العفو أقرب
للتقوى وجب أن من دعي إلى من هو أقرب للتقوى كان قوله أولى ، وذ كروا في ذلك ما روى
عن أنس بن مالك أنه قال : ما رأيته رسول الله ﷺ رفع اليه شيء وفيه قصاص الا الأمر بالعفو
قالوا : فهذا رسول الله ﷺ قد أمر في كل قصاص رفع اليه بالعفو فوجب أن يكون العفو مغلباً
على القود ، وهذا أيضاً حكم قد جاء عن عمر وابن مسعود بمحضرة الصعابة رضي الله عنهم ولا
يعرف لها مخالف فهذا كل ما احتجوا به ما نعرف فلم شيئاً غيره أصلاً ، ثم نظرنا في قول من
قال : العفو لجميع الورثة الا الزوج والزوجة فلم نجد لهم شبهة إلا أن يقولوا ليس من العصبة ولا
يعقلان مع العاقلة ، ونظرنا في قول من قال : العفو للرجال خاصة دون النساء فلم نجد لهم
شبهة أصلاً الا أن يقولوا انهن لا يرثن الولاء ولا الولاية في الانكاح فكذلك لا عفو
لهن ، وأما من قال بالفرق بين الزوجين وبين سائر الورثة من أجل أن الزوجين ليسا من
العصبة فنقول في غاية الفساد ، ومن أين خرج لهم أن هذا الأمر للعصبة وهذا حكم ما جاء به
من عند الله تعالى أمر ولا من عند رسول الله ﷺ فهو باطل ، وأما انهما لا يعقلان مع
العاقلة فقم فكأن ما ذا وما الذي أدخل حكم العاقلة في حكم العفو من الدم ؟ والعاقلة إنما هي في
القتل في الخطأ خاصة والعفو إنما هو في الممد خاصة فما الذي جمع بين حكم الممد والخطأ ؟ ثم نظرنا
في قول من رأى العفو للرجال دون النساء فوجدناه أيضاً قادراً لأنه قياس ، والقياس

كله باطل ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه في غاية التناقض بلا دليل أصلاً لأنه مرة غلب، ودعى إلى القتل وذلك في الابنة مع العصبية فرأى أن دعا العصبية إلى القتل وعفت الابنة أن القول قول العصبية، واحتج بأنها قد يدخلها زوجها إلى العفو وأمرها إلى الضعف وإن عفا العصبية ودعت الابنة إلى القتل فالقول قول الابنة، واحتج بأنها المصابة بابيها فرة زاعى ضعفها وإدخال زوجها لها إلى العفو ولم يراع مصيبتها ومرة غلب من دعى إلى العفو، وذلك في البنين يعفو أحدهم دون الآخرين (١) ومرة غلب الرجال على النساء وذلك في البنات مع الابن، وهذه أقوال ظاهرة للتناقض هدم بعضها بعضاً لاجتماع شيء منها في قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس ولا في إجماع ولا في قول صاحب، فكان هذا القول أسقط من سائر الأقوال، ثم نظرنا في حجة من أجاز عند كل وارث وغلبه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى: (وان تغفوا أقرب للتقوى) وقال تعالى: (ولكم في القصاص حياة) فاعلى ما يريد أهل هذا القول أن يكون العفو أعظم أجراً والقصاص بلا شك مباح وإذا كان كلاهما مباحاً فلا يجوز بلا خلاف أن يجبر على الأفضل من لا يريد غير راضٍ فبطل أن يكون في هذه الآية دليل على سقوط حق من أراد القصاص إذا عفا أحد الورثة وهكذا القول في حديث أنس أن صح أنه لم ير رسول الله ﷺ قط رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو لأنه لم يختلف اثنان من الأمة في أنه إن صبح فانه أمر ندب لا امر الزام فإذا ذلك كذلك فلا خلاف في أنه لا يجوز أن يجبر على الأفضل من لا يريد غير راضٍ عنه إذا أراد ما أيسر له فبطل أن يكون لهم في هذا الخبر تعلق.

قال أبو محمد: فلما سقطت هذه الأقوال كلها وتمرت من الأدلة وجب علينا إذ تنازعوا أن نرجع إلى ما افترض الله تعالى علينا الرجوع إليه عند التنازع إذ يقول تعالى (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) الآية ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد قال: (ولكم في القصاص حياة) وقال رسول الله ﷺ: «من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا لجعل الله تعالى القصاص حقاً وجعل رسول الله عليه الصلاة والسلام أهل القتل بين خيرتين إما أخذ العقل وأما القتل فساوى بين الأمرين أهما شأوا، وكما روينا من طريق مسلم ناسحاق بن منصور أنا بشر بن عمر - هو الزهري - (٢) سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني أبو ليلى

(١) في النسخة رقم ١٤ عن الآخرين (٢) في النسخة رقم ١٤ بشر بن عمرو وهو الزهري وهو خط صاحبنا من تريب الذهب

ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حشمة انه اخبره عن رجال من كبر لقومه
 ان عبد الله بن سهل . ومحبة خرجا الى خيبر من جهد أصابهما فأتى رسول الله
 ﷺ محبة وأخبر أن عبد الله بن سهل قتل وطرح في عين أو قتي (١) فأتى
 يهود فقال : أتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر
 لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه محبة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبة
 ليحكم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله ﷺ الكبر الكبر ما كان يهودا صاحبكم
 وأما أن يؤذونا بحرب فكتب رسول الله ﷺ اليهم في ذلك فكتبوا الحرف فقتلناه
 فقال رسول الله ﷺ : أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا : لا وذكر الحديث .
 وبه إلى مسلم حدثني عبد الله بن عمر القواريري نا حماد بن زيد نا يحيى بن سعيد نا بشر
 ابن يسار عن سهل بن أبي حشمة . زافع بن خديج . أن محبة بن مسعود وعبد الله بن
 سهل انطلقا قبل خيبر فخرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فأتهموا اليهود فجاء أخوه
 عبد الرحمن وابنا عمه حويصة . ومحبة إلى رسول الله ﷺ فنكسكم عبد الرحمن في أمر
 أخيه . وهو أصغر منهم . فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبر أو قال : ليبدأ الأكبر
 فنكسما في أمر صاحبهما فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل عنهم فيدفع رمة
 قالوا : أمر لم نهدده كيف نخلف وذكر باقي الخبر ، قى هذا الخبر الثابت أن رسول
 الله ﷺ جعل الحق في طلب الدم لابن الم [لسته] (٢) كما جعله للاخ للاب الوارث دون
 ابن الم وأنه عليه الصلاة والسلام بدأ ابن الم لسته فبطل بهذا قول من راعى أن الحق
 للأقرب فالأقرب أو للوارث دون غيره وصح أن الحق للأهل كما جاء في القرآن والسنة
 الصحيحة وابن الم من الأهل بلا شك في لغة العرب وهذا هو الإجماع الصحيح لأنه
 كان يدم الصحابة بالمدينة إذ قتل مثل عبد الله بن سهل وقيام بني حارثة في طلب دمه لا يمكن
 استتار مثله عن أحد من قومه وعن المهاجرين فاذا الحق للجميع سواء من الباطل أن يغلب
 أحدهم على الآخرين منهم الابن أو إجماع ولا نص ولا إجماع في ذلك ، ثم نظر فإذا
 عفا أحد الأهل ولم ينف غيره منهم بعد حجة الاتفاق من إجماع الأمة على أنهم كلهم ان
 اتفقوا على القود نفذ وان اتفقوا على العفو نفذ وقيام البرهان على أنهم ان اتفقوا على
 الدية أو المفاداة نفذ ذلك فوجدنا القود الدية قنود التخيير فيها ورواها أحد ليس
 أحدهما مقدما على الآخر فلم يجر أن يغلب عفو العاني [على إرادة من أراد النصاص
 ولا إرادة من أراد النصاص على عفو العاني] (٣) إلا بنص أو إجماع ولا نص ولا إجماع

(١) هو البشير (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) الزيادة من النسخة رقم ٤٥

في تغليب العافي فظفرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فوجب بهذه الآية أن لا يجوز عفو العافي عن من لم ينف ووجدنا القاتل قد حل دمه بنفس القتل فاحدثنا عبدالله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك احمد ابن بكرنا أبو داود سليمان بن حرب ناعمر بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : كنا مع عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور - فخرج اليه وهو متغير لونه فقال : يتواعدون بالقتل آ تقاوم يقتلوننى ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل كفر بعد اسلامه أو زنى بعد احصان أو قتل نفسا بغير نفس فيقتل فوالله ما زينت في جاهلية ولا اسلام قط ولا أحببت أن لى بدنى بدلا مذهبى الله تعالى ولا قلت نفسا »

قال أبو محمد : فصيح بقول النبي ﷺ أن من قتل نفسا فقد خرج دمه من التحريم الى التحليل بنفس قتله من قتل ، فاذا صح هذا فالقاتل متيقن تحليل دمه والداعى الى أخذ القود داع الى ما قد صح يقين وذلك هو العافي يريد تحريم دم قد صح تحليله يقين فليس له ذلك الا بنص أو اجماع ويريد أخذ الدية دون من معه يريد باحة أخذ مال والأموال محرمة بقول رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» والنص قد جاء باحة دم القاتل كإقتنا يقين قتله ولم يأت نص باحة الدية الا بأخذ الأهل لها ، وهذا اللفظ يقضى اجماعهم على أخذها فالدية مالم يجمع الأهل على أخذها لا يحل أخذها اذ لم يحكما نص ولا اجماع فطل يقين وصح أن من دعا الى القود فهو له وهو قول مالك في البنات مع العصة الا أنه ناقض في ذلك مع البنين والبنات وفي بعض البنين مع بعضه

قال أبو محمد : والذي نقول به أن كل ذلك سواء وان الحكم للأهل وهم الذين يعرف المقتول بالاتباء اليهم كما كان يعرف عبدالله بن سهل بالاتباء الى بنى حارثة وهم الذين أمرهم النبي ﷺ بأن يقسم منهم خمسون ويستحقون القود أو الدية وان من أراد منهم القود سواء كان ولدا أو ابن عم [أو ابنة] أو اختا أو غير ذلك من ام اوزوج أو زوجة أو بنت عم أو عمة فالقود واجب ولا يثبت الى عفو من عفائهم هو أقرب أو أبعد أو أكثر في العدد لما ذكرنا ، فان اتفق الورثة كلمهم على العفو فاهم الدية حيثئذ ويحرم الدم فان أراد أحد الورثة العفو عن الدية فله ذلك في حصته خاصة اذ هو مال من ماله وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٩ مَسْأَلَةٌ مقتول ثان في أوليائه غائب أو صغير أو مجنون ، اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة : اذا كان للمقتول بنون وفيهم واحد كبير وغيرهم صغار ان

للواحد الكبير أن يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغار قال : فان كان فيهم غائب لم يكن الحاضر ين أن يقتلوا (١) حتى يقدم الغائب وهو قول الليث بن سعد ورويه يقول حماد بن أبي سليمان ، وقال مالك بمثل ذلك سواء سواء وزاد أن المختول اذا كان له ولد صغير وأخ كبير أو أخت كبيرة ففلاخ أو للاخت أن تقتل قودا ولا ينتظر بلوغ الصغير ، وكذلك للعصبة أيضا وهو قول الاوزاعي ، ورأى مالك للعصبة اذا كان الولد صغيرا ان يصلحوا على الدية وينفذ حكمهم ، وقال ابن أبي ليلى : والحسن بن حنبل وابو يوسف ومحمد ، والشافعي لا يستفيد الكبير من البين حتى يبلغ الصغير ، وروى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز .

قال أبو محمد : والظاهر من قولهم : ان المجنون كالصغير فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتج به كل طائفة لنعلم الحق فتبعه ، فنظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه ظاهر التناقض اذا فرق بين الغائب والصغير ووجدنا حجتهم في هذا أن الغائب لا يولى عليه والصغير يولى عليه قالوا : وكما كان أحد الوليين (٢) يزوج اذا كان هنالك صغيرا من الاولياء فكذلك يقتل ، وقالوا : قد قتل الحسن بن علي رضي الله عنهما عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ولعل بنون صفار وهم بمضرة الصحابة رضي الله عنهم دون مخالف يعرف لهم منهم .

قال علي : أما احتجاجهم بفعل الحسن بن علي فهو لازم للشافعي ولبن وافق من الحنفيين أبا يوسف . ومحمد بن الحسن لانهم مظلومون مثل هذا اذا وافق تقليد .

قال أبو محمد : فئن كان مثل هذا اجماعا فلقد شهد الحنفيون على شيخهم بخلاف الاجماع فان كفروهما بهذا أو بدعروهما فإيمل لهم أخذيتهم عن كفر ولا عن مبدع وان عدروهما في ذلك فلنأمن المذنب مالم يعقوب . ومحمد وقد بطل تشنيعهم في الأبد بمثل هذا ، وهذا واضح والله أعلم .

قال أبو محمد : فكان من اعراض الشافعيين ان قالوا : ان الحسن بن علي رضي الله عنهما كان اماما فنظر في ذلك بحق الامامة وقته بالمحاربة لا قودا ، وهذا ليس بشيء لان عبد الرحمن بن ملجم لم يحارب ولا أخاف السيل وليس للامام عند الشافعيين ولا لغيره أن يأخذ القود لصغير حتى يبلغ فبطل تشنيعهم (٣) إلا ان هذه القصة عائدة على الحنفيين (١) في القصة رقم ٤٤ ، الحاضر ان يقتل (٢) في القصة رقم ١٤ ، أحد الاولياء (٣) في القصة رقم ١٤

بمثل ما شغبوا به على الشافعيين سواء سواء لانهم والمالكيون لا يختلفون في أن من قتل آخر على تأويل فلا قود في ذلك ولا خلاف بين أحد من الأئمة في أن عبد الرحمن ابن ملجم لم يقتل عليا رضي الله عنه الا متأولا مجتهدا مقدرا انه على صواب ، وفي ذلك يقول عمران بن حطان شاعر الصفرية :

يا ضربة من تقى ما أراد بها • الا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
انى لأذكره حينما فاحسبه • أوفى البرية • جند الله • ميرانا
أى لا أفكر فيه ثم أحسبه ، فقد حصل الخنفيون من خلاف الحسن بن علي على مثل ما شغبوا (١) به على الشافعيين وما يقولون أبدا من رجوع سهامهم عليهم ، ومن الوقوع فيما حفروه فظهر تناقض الخنفيين والمالكيين في الفرق بين الغائب والصغير ، وأما قولهم ان الصغير يولى عليه والغائب لا يولى عليه فلا شبهة [لهم] (٢) في هذا لان الغائب يولى له أيضا إذا يولى على الصغير ، وأيضا فان الوصى عندهم لا يقتص للصغير فبطل تمويههم جملة •

قال أبو محمد : والذي نقول به قد قدمنا في الباب الذى قبل هذا ان القول قول من دعى الى القود فلكبير والعاهر الماقل أن يقتل ولا يستأنأ بلوغ الصغير ، ولا افاقة المجنون ولا قدوم الغائب فان عفا الحاضرون البالغون لم يجر ذلك على الصغير ولا على الغائب ولا على المجنون بل هم على حقهم (٣) في القود حتى يبلغ الصغير يفتق المجنون فاذا كان ذلك فن طلب أحدهم القود قضى له به وان اتفقوا كلهم على العفو جاز ذلك حيث دلما ذكرنا في الباب الذى قبل هذا وبالله تعالى التوفيق •

قال على : فان مات الصغير أو الغائب أو المجنون كان حينئذ رجوع الامر إلى من بقى من الورثة ولا يلزم من عفا فلم ينفذ عقوه ذلك العفو الذى قد بطل بل له الرجوع فيه لانه لاحكم له في نص ولا اجماع وانما العفو اللازم عفو صريح بامضائه نص أو اجماع فقط لقول النبي ﷺ : «من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد» ومن عفا دون سائر الاهل فقد عمل عملا ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو رد •

قال على : ومن مات من الاهل لم يورث عنه الخيار لان الخيار للاهل بنص حكم رسول الله ﷺ فمن كان من الاهل فله الخيار ومن لم يكن من الاهل فلا خيار له أصلا إذ لم يوجب ذلك نص ولا اجماع والخيار ليس مالا فيورث وانما جعل

(١) في نسخة رقم ٤ • ما شغبوا (٢) الزيادة من الدخلة رقم ٤ • (٣) في النسخة رقم ٤ • على حقهم

الله الميراث فيما ترك الموروث والخيار ليس مالا مؤزراً ولو كان الخيار مالا مؤزراً لوجب فيه حق أهل الرصبة بالثك فدفونه

قال أبو محمد : فان كان الوارث صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث هناك غيره فقد وجب القود بلا شك ولا تجب الدية ولا المقاداة الا برضى الوارث أو بتراض منه ومن القاتل وقد علمنا أن الصغير والاحق لا رضى لهما والقود حق قد وجب لهما يقيين فاخذوه واجب على كل حال يأخذه لهما الولي أو السلطان، وهكذا الغائب ولا فرق بين أخذ عظمهم في القود وأخذ عظمهم في الأموال والعفو جائز والابراء للغائب في كلا الأمرين جوازاً واحداً إذ كل ذلك حق له تركه وكذلك القول في الصغير والمجنون سواء سواء وليس هذا قياساً ومعاضة الله من ذلك لكنه حكم واحد في حقين وجبا وجوباً واحداً ووجب لمن يجوز أمره العفو عنهما سواء سواء وليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً بل هما إعلان معاً ولا أحدهما منصوح عليه الآخر غير منصوح عليه بل كلاهما منصوح عليه لوجوب الاتصاف من القود ومن المال وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٨٠ - مسألة - عفر الأب عن جرح ابنه الصغير أو استغفاه له أو في المجنون كذلك • روينا من طريق أبي جعفر بن أبي شيبة ناقد في غياث عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي قال : إذا وهب الشجرة الصغيرة التي تصيب ابنه جازت عليه •

قال علي : تفريق الشعبي رحمه الله بين الشجرة الصغيرة والكبيرة لا معنى له وقد قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وحق الصغير والمجنون قد وجب فلا يجوز أن يسقط له غيره لأنه كسب عليه وهذا مالا أشكالي فيه ، وقد أجمعوا على أن للاب والولي أن يطلبوا وأن يقتصا كل حق للصغير والمجنون في مالهما وأنه ليس للاب ولا الولي في ذلك عفو ولا إبراء فهلا قاسوا أمر القصاص لهما على أمر المال ولكلهم لا القياس يحسنون ولا النص يتبعون •

قال أبو محمد : والقول في ذلك إن الله تعالى قال : (والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى : (والحرمات قصاص) وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فصح بهذه النصوص أن القود قد وجب ولابد وأن العفو لا يصح الا برضى المجني عليه والصبي والمجنون لا رضى لهما ولا عفو ولا أمر ناقد بصدقة فسقط هذا الوجه وبقي الذي وجب يقيين من القود فيستفيد له أبوه أو وليه أو وصيه ولابد ، فان أغفل ذلك حتى بلغ الصبي وعقل المجنون كان له القود الذي قد وجب أخذه له بعد وحدث له جواز

المغو ان شاء وليس للاب ولا للولى اخذ الدية ولا أن يفادى في شيء من الجروح لأن كل هذا داخل على وجوب القود [والمغو] (١) لا يكون إلا برضى المجنى عليه أو بتراض من الجاني والمجنى عليه *

٢٠٨١ - مسألة - هل يجوز عفو المجنى عليه جنابة يموت منها خطأ أو عمدًا عن دية وغيرها عن دمه أم لا ؟ (٢) * رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث بن سوار عن أبي بكر بن حفص قال : كان بين قوم من بني عدى وبين حى من الاحياء قتال ورعى بالحجارة وضرب بالعمال فاصيب غلام من آل عمر فاق على نفسه فلما كان قبل خروج نفسه قال : انى قد عفوت رجاء الثواب والاصلاح بين قومي فاجازه ابن عمر * وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة نا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى قال : إذا عفا الرجل عن قاتله في العمد قبل أن يموت فهو جائز ، وعن أبي طاوس قلت لأبي يعقوب عداً أو خطأ فيمغو عن دمه قال : نعم ، وعن الشعبي قال : إذا قتل الرجل فمغا عن دمه فليس للورثة أن يقتلوه * وعن ابن جريج قلت لعطاء : ان وهب الذى يقتل خطأ دية لمن قتله فأنما له منها ثلثها انما هو مال يوصى به * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن سمك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن لا يتصدق الرجل بديته فان قتل خطأ فالثلث من ذلك جائز اذا لم يكن له مال غيره * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن بن قيس بن عباد عن يونس بن عبيد عن أبي بكر بن أبي شيبة نا قبيصة بن عقبة نا سفيان عن ابن جريج عن أبي عبيدة عن ابن عباس في رجل قطع يده فصالح عليها ثم انتقضت به فأتى قال : الصلح مردود ويؤخذ بالدية *

قال أبو محمد : وأما المتأخرون فإن أباحنيفة وزفر قالوا : إذا عفا عن الجراحة العمد أو الشجة وعمدا يحدث منها فهو جائز ولا شيء على القاتل فان عفا عن الجراحة أو القطع أو الشجة ثم مات فعليه الدية ، قال أبو يوسف ومحمد : لا شيء على القاتل في كل ذلك ، قالوا : فان عفا عن دية في الخطأ فذلك في الثلث ، قال مالك : من صالح من جراحة أو من قطع ثم مات بطل الصلح ووجب القود فان عفا عن دية في الخطأ فذلك في الثلث ، وقال سفيان الثوري : اذا

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٠ (٢) في النسخة رقم ١٤ خطأ أو عمدًا عن دمه ارعن دمه أهلا الخ *

صافن الجراحة ثم مات فلا قول لكن يفرم الجاني الـدية بعد أن يسقط منها الرش الجراحة
وقال الشافعي: إذا عفى عن الجراح عموماً يحدث منها من عقل أو قود ثم مات فلا
قود، ثم اختلف قوله في الـدية فمرة قال كقول سفيان الثوري الذي ذكرنا قبله ومرة قال
يؤخذ بجميع الـدية، وقال الشافعي في أحد قوليه يفرم أبو ثور. وأحمد وإسحاق:
لا عفو له في العمد.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك ليعلم (١) الحق فتبعه
فوجدناهم يقولون قال الله تعالى: (والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له)
وقال تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله) وقال تعالى:
(وان عاقبتهم فاعقبوا بمثل ما عوقبتهم به) الآية. وذكرنا ما حدثنا حماد بن عباد بن محمد
ابن علي الساجي نا عبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن محمد
ناسع بن أبي عروبة عن قتادة أن عروة بن مسعود الثقفي دعا قومه إلى الله ورسوله
فرما درجل منهم بهم فأتى فمضا عنه فدفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فاجاز عفوهم وقال:
هو كصاحب ياسين. نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن
حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله نا عمران بن ظبيان عن عدى بن ثابت قال:
قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: «سمعت النبي ﷺ يقول: من تصدق بدم فما
دونه كان كفارة له من يوم ولد إلى يوم تصدق به».

قال علي: وقالوا: هذا حكم من عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف
له منهم مخالف وقالوا: هذا هو المجنى عليه فهو أول بنفسه فهذا كل ما وردوه في ذلك
فنظرنا في الذي احتجوا به فوجدناه لا حجة لهم في شيء منه أصلاً؛ أما قول الله تعالى:
(فمن تصدق به فهو كفارة له) فإما قال تعالى ذلك عقب قوله تعالى: (والعين بالعين)
إلى قوله تعالى: (فهو كفارة له) وهذا كله كلام مبتدأ بعد تمام قوله تعالى: (وكتبنا
عليهم فيها أن النفس بالنفس) فإما جاء نص الله تعالى على الصدقة بالجروح بالأعضاء
وهكذا نقول: أن للمجنى عليه أن يتصدق بما أصيب به من ذلك فيقتل القود (٢) جملة
في ذلك وليس في هذه الآية حكم الصدقة بالدم في النفس لأن النفس بالنفس إنما هو
الثروة بنص الآية وليس ذلك خطاباً لنا وإنما خاطبنا بما بعده إذا قرئ كل ذلك
بالرفع خاصة فإذا قرئ بالنصب فليس خطاباً لنا ولا القراءتين حق من عند الله
تعالى فيقتل تلقى هذه الآية؛ وأما قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح

(١) في نسخة رقم ١٤ فلما اختلفوا في ذلك نظرنا لتعلم (٢) في نسخة رقم ١٤ فيقتل القود

فأجره على الله) وقوله تعالى: (وان عاقبتهم فماتوا بمثل ما عوقبتهم به) الآية فهي بصها بيان جلي بأنها هي فيما دون النفس لآفة النفس لأن الخطاب فيها بأن يعاقب بمثل ما عوقب به هو الذي عوقب نفسه هذا هو ظاهر الآية الذي لا يعمل صرفاعته بالنعوى، وهكذا نقول وليس فيها جواز النغو عن النفس أصلاً وإنما فيها جواز الصبر عن أن يعاقب بمثل ما عوقب به فقط، وأما قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلاً) إلى قوله: (فأجره على الله) فهو عموم يدخل فيه العفو عن النفس ومادونها وعفو الولي أيضاً داخل فيها فإن وجدنا منها دليلاً يخص منها ما ذكره وجب المصير إليه وإلا قد صرح قولهم هو أما حديث عروة بن مسعود رضى الله عنه قائماً قام يدعو قومه إلى الإسلام وهم كفار حريون قد حاربهم النبي ﷺ ورجع عنهم وهم أعطى ما كانوا يترجونهم عروة داعياً إلى الإسلام كما في نص الحديث المذكور فروه قتلوه ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لا قرد على قائله إذا أسلم ولا دية، فأى معنى للعفو هنا؟ ومكذاً شبهه النبي ﷺ بصاحب ياسين فيقول أن يكون لهم متعاق به أصلاً وإنما هي تمهيات يرسلونها لا يفكرون في المخرج منها يوم الموقف بين يدي الله تعالى. وأما حديث عدى بن ثابت فمحدثنا بإسما عيل يرد المستند الصحيح عن عدى بن ثابت إذا خالف رأيهم فمن سمع الأذان فأرغوا صحاباً فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر ويؤمن روايته بأنه منكر الحديث، ومن أيقن أنه مستول عن تلازمه لاسياً في الدين ويفسر في قوله تعالى: (ما يلقظ من قول إلا له به رقيب عتيد) لم يجتزى على مثل هذا، وأقرب من هذه التضيعة العاجلة عند من طالع أقرأهم والحمد لله على ما من به من الأذعان للحق وترك العصية للأقوال التي لا تنفي عنا من الله شيئاً لاهى ولا القائل بها.

ثم رجع إلى الحديث المذكور فنقول وبالله تعالى التوفيق: إن فيه عللاً تمنع من الاحتجاج به، أحدها أنه من رواية عمران بن ظبيان وليس معروف العدالة قال أحمد: فيه نظره، والثاني أنه منقطع لأن عدى بن ثابت لم يذكر سماعه إياه من صاحب، والثالث أننا لا ندري ذلك صاحب أمحهت سمعته أم لا؟، والرابع أنه لو صح لكان عموماً كما قلنا في قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلاً من عفا وأصلح فأجره على الله) فإن وجد دليل يخص من هذا العموم عفو المعقول عن دموديته جاز ذلك ووجب المصير إليه وتخصيص هذا العموم والأفواج حليمات على عمومها وبالله تعالى التوفيق. وأما قولهم أنه قول ابن عمر يحضرة الصحابة رضى الله عنهم

فلا حجة لهم في هذا لوجوه . اولها اننا قد ذكرنا ما عالجوا فيه جمهور الصحابة الذين لا يعرف له منهم مخالف اذ لم يوافق آراءهم واقرّب ذلك حكم عمر بن الخطاب . وابن عباس رضی الله عنهم في اليد الثلثة تقطع والسن السوداء تكسر ثلثة دية تقول صاحب إذا وافق أهواهم كان عندهم حجة لا يحل خلافها وإذا عايف أهواهم وتلذذهم لم يكن عندهم حجة وحل خلافه وهذا حكم لا طريق للتقوى ولا الحياء إلى قائله . وثانيها أنه عن أشعث بن سوار وهو ضعيف . وثالثها أنه منقطع أيضا لأنه عن أبي بكر بن حفص ولم يدرك ابن عمر . ورابعها ان الامر لم يكن كذلك وهي قصة مشهورة وإنما كان بين أولاد الجهم بن حذيفة المدنى شر ومقاتلة فصصت بيونات بنى عدى بينهم فاقى الغلام المذكور ليلا والضرب قد وقع بينهم في الظلام وهذا الغلام هو زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهم فاصابه حجر لا يدري من رماه وقد قيل ثلثا إن خاله بن أسلم أخا زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب هو الذى ضرب به وهو لا يعرف من هو في الظلمة وكان ابن عمر أخوه يقول له عند الموت : اتق الله يا زيد فانك لا تعرف من أصابك فانك كنت في ظلمة واختلاط فهكذا كانت قصته ، وأما قولهم : أنه هو المجنى عليه فهو أولى بنفسه فعموه ضعيف لأن الجنابة عليه التي هو أولى بها إنما هي ما كان سائدا فيها بعد حلولها به وهذا حق وإنما ذلك فيما عاش بعدها فاختر ما له أن يختار وأما بدموته فهو غير موجود عندنا بعد الموت ولا خيار له في جناية لم تحدث بعد .

قال أبو محمد : فلما لم يبق لهم متعلق إلا قوله تعالى : (وجزله سيئة سيئة مثلهما) ومن تصدق بدم نظرنا في ذلك فوجدنا قوله تعالى في قتل الخطأ (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) إلى قوله تعالى (ودية مسلمة إلى أهله) ووجدناه تعالى يقول في قتل العمد (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) إلى قوله تعالى (ان كان منصورا) ولا قتل إلا عمد أو خطأ فصح أن الدية في الخطأ فرض أن تسلم إلى أهله فاذ ذلك كذلك فحرام على المقتول أن يطل تسليما إلا من أمر الله تعالى بتسليمها إليهم وحرام على كل أحد أن ينفذ حكم المقتول في ابطال تسليم الدية إلى أهله، فهذا بيان لا إشكال فيه وصح بنص كلام الله تعالى وحكمه الذي لا يرد أن الله تعالى جعل لول المقتول سلطانا وجعل إليه القود وحرم عليه أن يسرق فن الباطل المتيقن أن يجوز للمقتول حكم في ابطال السلطان الذي جعله الله تعالى لوليه ومن الباطل البحث اتصاذ حكم المقتول في خلاف

أمر الله تعالى وهذا هو الحيف والائيم من الوصية ، وكذلك جعل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ لأهل المقتول الخيار في القود أو الدية أو المعادة فنشهد بشهادة الله تعالى على لسان رسوله ﷺ انه لا يحل للمقتول أن يطل خياراً يجعله الله ورسوله عليه الصلاة والسلام لأهله بعد موته وانه لا يحل لأحد انفاذ حكم المقتول في ذلك وإن هذا خطأ متيقن عند الله تعالى ، فكان يبين عفو المقتول عن دية جعلها الله تعالى لأهله بعده لاله وعفوه عن قود أو دية أو مفادة جعل الله فيها السلطان لأهله بعده لا له قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) فكان عفو المقتول عن دية أوجب الله تعالى تسليمها الى أهله وعن دم أو مال خير الله تعالى فيما أهله بعده كبا على أهله وهذا باطل بنص القرآن ، وكذلك قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » والدية إنما هي بنص القرآن وكلام رسول الله ﷺ لأهل المقتول حرام على المقتول التصرف في شيء من ذلك لأنها مال أهله .

قل أبو محمد : ولم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ على أن للمقتول سلطاناً في القود في نفسه ولا أن له خياراً في دية أو قود ولا انه لدية واجبة فيطل أن يكون له شيء من ذلك حق أو رأى أو نظر أو أمر فاذا ذلك كذلك بلا شك قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلهما من عفواً وأصاحب فاجرهم على الله) انما هو فيما جنى عليه فيما دون النفس وفيما عفا عنه من جعل الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام العفو اليه وهم الأهل بعد موت المقتول وهكذا يكون القول في الخبر المذكور لو صح وبرهان آخر أن الدية عوض من القود بلا شك في الممد وعوض من النفس في الخطأ يمين ، ولا خلاف بين أحد من الامة في أن المقتول مادام حياً فليس له حق في القود فاذا لحق له في ذلك فلا عفو له ولا أمر فيما لاحق له فيه ، وكذلك من لم تذهب نفسه بعد لأن الدية في الخطأ عوض منها فلم يجب له بعد شيء فلاحق له فيما لم يجب بعد بوقتين يدري كل ذي عقل ان القود لا يجب ولا الدية الا بعد الموت وهو اذا لم تمت فلم يجب له بعد على القاتل لا قود ولا دية ولا على المقاتلة ويمين يدري كل ذي حس سليم انه لاحق لأحد في شيء لم يجب بعد فاذا وجب كل ذلك بموته فالحكم حينئذ للأهل لأهله قال أبو محمد : فيطل ان يكون للمقتول خطأ أو عمداً عفو أو حكم أو وصية في القود أو في الدية فاذا ذلك كذلك فانما هي مال للأهل حدث لهم بعد موته ولم يرثوه قط عنه اذ لم يجب له قط شيء منه في حياته فمن الباطل أن يقضى دينه من مال الورثة الذي لم يملكه هو قط في حياته وأن ينفذ فيه وصيته وهو وان كان انما وجب لهم من

أجل موته فهو كالمولى له مات أثر موته فوجب للورثة من أجل الميت ولم يجب قط للبيت وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : فلو عفا الورثة أو أحدهم عن نسيبه من دية الخطأ قبل موت المقتول أو عفاوا كلهم عن القود قبل موت المقتول فهو كله باطل وذلك لأنه لم يجب لهم بعد شيء من ذلك وإنما يجب لهم بموته فأذا ذلك كذلك فنفوم لاشيء ولا يلزمهم والدية واجبة لهم أو العاقبة بعد موت المقتول وكذلك القود واجبة لهم أيضا وهذا قول أنى حنيفة وأصحابه وما نراه الا قول المالكيين والثنايين أيضا ، فمن عجائب الدنيا أن يسقطوا عفو الورثة قبل أن يجب لهم القود أو الديتهم أهل ذلك ومستحقوه بلا خلاف ثم يجهلون عفو المقتول في شيء لم يجب له قط في حياته وهي الدية والقود ولا يجب له أيضا بعد وفاته فهذا مقدار نظرهم وبالله تعالى التوفيق •

قال أبو محمد : وأما من جنى عليه جرح أو قطع أو كسر ففاته قط أو عته وعما يحدث عنه فعفوه مما يحدث منه باطل لنا قدما لأنه لم يجب له بعد ، وأما عفوه عما جنى عليه فهو جائز وهو له لازم وذلك لأنه قد وجب له القود في الكسر أو المفاداة في الجراحة فان عفا فأنما عفا عن حقه الذي وجب له بعد فان مات من ذلك أو حدث عنه بطلان عضو آخر فله القود في العضو الآخر لأنه الآن وجب له ولأوليائه القتل بالسيف خاصة لا بمثل ما جنى على مقتولهم لأن تلك الجنايات كان له القود فيها فعفا عنها فسقطت وبقي قتل النفس فقط ولا عفوه فيه فهو للورثة فلهم قتلهم واذا لم يقتله وبطل أن يقتص منه بمثل ما جنى عليه فلا خلاف في أن الجناية لم يقدمها فأنما القتل بالسيف فقط ، وهكذا لو استعاد الجاني عليه ما جنى عليه الجاني ثم مات الجاني عليه فان الجاني يقتل بالسيف فقط لأنه قد استعبد منه في الجناية فلا يمتدى عليه باخرى •

قال علي : ولو أن جانيا جنى على إنسان جناية قد بعاش منها أو لاسيل إلى العيش منها فقام ولي هذا الجاني عليه قتل الجاني قبل موت الجاني عليه فلا ولياء الجاني المقتول قتل قاتل وليهم ثم مات الجاني عليه فلا شيء في ذلك لأن كل جنائية لم يمت صاحبها حتى مات الجاني فلا شيء فيها لأن القود قد بطل بموته وقد صار المال في حياة الجاني عليه لغير الجاني ومم للورثة فهو مال من مالهم ولا حق له بعدم ولا مال للجاني أصلا لجنايته باطل ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٨٢ مسأله والولى يعفو أو يأخذ الدية ثم يقتل • قال علي :

اختلف الناس في هذا فقال طائفة : يقتل ما حدثنا عبد الله بن ربيع نا بن مفرج نا قاسم بن اصبح نا بن وضاح نا سحنون نا بن وهب نا يونس نا قال سألت ابن شهاب عن رجل قتل رجلا ثم صالح قاضي الدية ثم قتله؟ قال : نرى أن يقاد به صاغرا ولوليه أن يدفع عنه إن شاء . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا يقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن القاسم بن الفضل عن هرون عن عكرمة في رجل قتل بعد أخذ الدية قال : يقتل أما سمعت قول الله تعالى : (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم) وقالت طائفة : لا يقتل كما روينا بالسند المذکور إلى أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن قتل بعد أخذ الدية قال : تؤخذ منه الدية ولا يقتل .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فتنبه بيون الله تعالى ومنه فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « من قتل له بعد مقاتل هذه قتيل فأهل بين خيرتين إما أن يأخذوا العقل وإما أن يقتلوا » أو كلاما هذا معناه ، فصح أن رسول الله ﷺ لم يجعل للآهل إلا أحد الأمرين إما الدية وإما القود (١) ولم يجعل الأمرين معا فإذا قتل فلدية له وإذا أخذ الدية فلا قتل له هذا نص حكمه عليه الصلاة والسلام فوجدنا أهل المقتول لما عفوا وأخذوا الدية حلت لهم وصارت حقهم وبطل ما كان لهم من القود ليس لهم جميع الأمرين بالنص فإذا بطل حقهم في القود بذلك حرم القود وحلت الدية ، ولولا أن القود حرم لما حلت الدية فإذا حرم القود فقد قتلوا نفسا محرمة حرما الله تعالى وإذا قتلوا نفسا محرمة فالقود واجب في ذلك يقول رسول الله ﷺ : « لا يحد أمرى ، مسلم إلا باحدى ثلاث . رجل كفر بعد إيمانه أو زنى بعد إحضانه أو قتل نفسا بغير نفس » فإن قيل : هذا قتل نفسا بنفس قيل له لا تحل النفس بالنفس إلا حيث أحلها الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وإنما أحلها الله تعالى إذا اختاروا ذلك دون الدية ، وأما إذا اختاروا الدية فقد حرم الله تعالى عليهم تلك النفس إذ لم يجعل لهم إلا أحد الأمرين ، ومن ادعى في ذلك شيئا صح تحليله انتهى فهو مبطل إلا أن يأتي (٢) في دعواه ذلك بنص أو إجماع ، وقد صح يقين كون الدية لهم حلالا وما لا من ما لهم إذا أخذوها وصح تحريم القود عليهم بذلك بلا خلاف إذ لا يقول أحد في الأرض أنهم يجمعون الأمرين معا (٣) الدية والقود فإذا لاشك فيما ذكرنا فمن ادعى أن الدم الذي قد صح تحريمه عليهم حاد حلالا لهم وأن

(١) في نسخة رقم ٤٠ وأما السور ٢ في نسخة رقم ١٤ إلا أن يدعى (٣) في نسخة رقم ١٤ جيبا

الدية التي أخذوا خلط لهم قد حرمت عليهم يصدق إلا بقرآن أو سنة ، ولا سئل لهم وجود ذلك ، وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٨٣ مسأله وهل يستفاد في الحرم ؟ قال عسلى : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يقاد في الحرم كما حدثنا حمام بن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدري ناعبد الرزاق نا معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : من قتل أوسرق في الحرم أو في الحل ثم دخل الحرم فإنه لا يجالس ولا يكلم ولا يؤذى ويناشد حتى يخرج فيقام عليه الحد ومن قتل أوسرق فأخذ في الحل ثم أدخل الحرم فأرادوا أن يقيموا عليه ما أصاب أخرجه من الحرم إلى الحل فإن قتل في الحرم لأوسرق أقيم عليه في الحرم ، وطاب ابن عباس على ابن الزبير في رجل أخذ في الحل ثم أدخله الحرم ثم أخرجه إلى الحل فقتله وبه إلى عبد الرزاق حدثني ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس فيمن قتل في الحل ثم أدخل الحرم قال : لا يجالس ولا يكلم ولا يبايع ولا يؤذى يؤذى إليه فيقال يا فلان اتق الله في دم فلان أخرجه من المحارم يا عبيد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن إسحاق نا علي بن عبد الله بن المديني نا سفيان بن عيينة نا خبرني إبراهيم بن ميسرة نا وثقة نا أم نا نا قال : سمعت طاوس يقول سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ويأتيه الذي يطلبه فيقول : أي فلان اتق الله في دم فلان أخرجه من المحارم فإذا خرج أقيم عليه الحد • وبه إلى اسماعيل نا سليمان بن حرب نا أحمد بن سلية عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قول الله تعالى (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) قال إذا أحدث الرجل حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ولم يطعم ولم يسق حتى يخرج من الحرم فيؤخذ • ومن طريق عبد الرزاق قال : قال ابن جريج سمعت ابن أبي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد قال : قال عمر ابن الخطاب : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل الخطأ ما مسسته حتى يخرج منه ، قال ابن جريج : وحدثني أبو الزبير قال قال ابن عمر : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل عمر ، ما دمته ، وعن عطاء عن ابن عباس قال : لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضته قال عطاء : والشهر الحرام كذلك مثل الحرم في ذلك كله ، وقال الزهري : من قتل في الحرم قتل في الحرم ومن قتل في الحل ثم دخل الحرم أخرجه إلى الحل فقتل في الحل قال الزهري : تلك السنن يقول أبو حنيفة . وأحمد بن حنبل وإسحاق •

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : وقد روى عن قوم خلاف هذا [وشي يظن أنه خلاف هذا] (١)

وهو كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعودنا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا عبد الله بن معاذ نا أبي نا أشعث - هو ابن عبد الملك عن الحسن في قول الله تعالى: (ومن دخله ثان آمنّا) قال: كان الرجل في الجاهلية يقتل الرجل ثم يملق في رقبته الصوفة ثم يدخل الحرم فيلقاه ابن المقتول أو أبوه فلا يحركه وعن قتادة في قول الله تعالى: (ومن دخله كان آمنا) قال كان ذلك في الجاهلية فاما اليوم فلو سرق فيه أحد قطع وإن قتل قتل ولو قدر على المشركين فيه قتلوا، وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل جرح رجلا في الحرم أنه يقاتله وكذلك لو جرح في الحل أقيده في الحرم بحيث وجد، وبه يقول مالك - والثاقبي - وأبو سليمان، وأصحابهم.

قال أبو محمد: فهذا من الصحابة عمر بن الخطاب، ونا به عبد الله، وابن عباس، وابن الزبير - وأبو شريح على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم، ومن التابعين عطاء - وعبد بن عمير - وناهم وسعيد بن جبيرة - والزهرى - وغيرهم، وغير بذلك عن علمائهم وهم التابعون من أهل المدينة وغيرهم السنة مضت بذلك فيما تعلق من تعلق بخلاف ذلك إلا برواية (١) عن ربيعة، وأما قتادة والحسن فليس في قولها خلاف لمن ذكرنا لأن الحسن إنما أخبر عن كان في الجاهلية ولم يقل إن الإسلام جاء بخلاف ذلك إلا به، وأما قتادة فلم يقل - إن من أصاب في الحل دما أقيده في الحرم فبطلت علقته بقتادة والحسن.

قال أبو محمد: وناهم بعضهم أقيح بمجاهرة قد ذكرنا حديثه أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين نا إبراهيم بن محمد نا محمد بن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا عباد بن العوام عن سفيان بن الحسين عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: آيتان نُسختا من هذه السورة - يعنى المائدة - آية القلائد (وإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فهو بأن هذا اختلاف من قول ابن عباس.

قال أبو محمد: وهذا البت القاضى والكذب المجرد، ونعم أن قوله تعالى: (لا تحلوا شعار الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام) يتفون فضله من ربه ورضوانا قد قيل أنه نسخ منه القلائد فقط لما حدثنا أبو سعيد الجعفرى نا محمد بن علي المقرئ نا أبو جعفر أحمد بن محمد نا اسماعيل نا أبو جعفر الطحاوى نا سلمة بن شبيب نا عبد الرزاق نا معمر عن قتادة وذكر هذه الآية فقال: منسوخ كان الرجل في الجاهلية إذا خرج إلى الحج يقتله من الشعر فلا يعرض له أحد وإذا

(١) في النسخة رقم ١ مضت بذلك فيما تعلق بذلك بخلاف الإرواية

تقد فلاذة شعر لم يعرض له أحد وكان المشرك يومئذ لا يصدر عن البيت ظمرا لآلة تعالى أن لا يقاتل المشركون في الشهر الحرام ولا عند البيت ثم نسخها قول الله تعالى : (فآتوا المشركين حيث وجدتموهم) وهذا نص قول قتادة : فهيك انه قد صح نسخ القلائد فأى شيء في ذلك مما يوجب أن من قال بنسخ القلائد فقد غالف ذلك من قوله قول من قال لا يقيم الحد في الحرم ولا يقتل أحد في الحرم لقد كان ينبغي لمن كان له دين أن يستحي من أن يعنى هذا المعنى وأن يتبع هو أو في الباطل هذا الانباع ، والقلائد هنا إنما هي على ظاهرها قلائد الحديد التي لا يحل إحلالها

قال أبو محمد : وعدها باللكين والشافعين يظنون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وهم قد غالفوا هنا خمسة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وعالفوا القرآن والسنة الثابتة على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وأجيب من هذا طه احتجاجهم بأن خطا وهو متعلق باستار الكعبة فبهذه قصة نص رسول الله ﷺ على أنها له خاصة ولا تحمل لأحد بعده كما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى

قال علي : قال الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) وهذا أمر من الله تعالى يخرجهم عن الخبر هذا لا يخلو (١) القول من أن يكون خيرا أو أمرا فبطل أن يكون خيرا لأننا قد وجدنا القرامطة الكفرة لعنهم الله قتلوا فيه أهل الاسلام ووجدنا يزيد بن معاوية والفاقد الحجاج قد قتلوا فيه النفوس المحرمة فصح بقينا أنه أمر من الله تعالى إذ لم يبق غيره وأن من ادعى أن هذا إنما هو غير من الله تعالى عن الجاهلية فقد كذب لأنه أخبر عن الله تعالى عالم بقله قطره قال تعالى (وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (إنما يأمر بالسوء والفحشاء وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون) حاشى أن يكون الحرم له فضل في الجاهلية بضصة الله تعالى إياه في الاسلام بل ما زاد الله تعالى الحرم في الاسلام إلا تعظيما وحرمة وإكراما وقد روينا من طريق البخارى ناعبد بن اسماعيل نا أسامة عن هشام ابن عروة عن أبيه قد ذكر حديث الفتح وفيه أن سعد بن عبادة قال لأبي سفيان : يا أبا سفيان اليوم يوم الملحة اليوم تستحل الكعبة المحرمة فلما مر رسول الله ﷺ بأبي سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة قال ما قال ؟ قال قال كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ : كذب سعد ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة يوم تكسى فيه الكعبة وذكر الحديث واحتج بعضهم بما روينا من طريق البخارى ناعبد بن مقاتل نا

عبد الله هو ابن المبارك نايرس عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير قال «إن امرأة سرق على عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح فقدم قوما إلى أسامة بن زيد يستشفعون به» (١) قال عروة فلما كلبه أسامة فيها تلون وجه رسول الله ﷺ فقال: تكلمني في حدم من حدود الله قال أسامة فاستغفر لي يا رسول الله فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا فأتى على الله تعالى بما هو أهله ثم قال: أما بعد فإنا هلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها ثم أمر رسول الله ﷺ بتلك المرأة فقطعت يدها «وذكرت عائشة الحديث»

قال أبو محمد: وهذا لا يتعلق لهم فيه لأنه ليس في هذا الخبر أنها قطعت يدها في الحرم فاذ ليس ذلك فيه فلا يجوز أن يعترض على نص القرآن ونص بيان السنن بظن لا حقيقة فيه، ولعل أمرها كان في غير الحرم أو في الطريق قال الله تعالى: (إن الظن لا يغني من الحق شيئا) وأيضا فإن هذا الخبر ظاهره الإرسال، وقال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه إنما معنى قوله تعالى: (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) إنما غني الصبد، وهذا مع أنه كذب على الله تعالى وجراء على الباطل فضيحة (٢) في اللحن لأنه لا يخبر (٣) في لغة العرب بلفظة من الاعن يعقل لاعن الحيوان غير الآدمي، فإن قال قائل: إنما هذا (٤) في المقام وحده بنص الآية قبل له: أن الله تعالى لا يكلم عباده بالمحال ولا بما لا يمكن، واليقين يدرى كل ذي حس سليم أن مقام إبراهيم حجر واحد لا يدخله أحد ولا يقدر أحد على ذلك وإنما مقام إبراهيم الحرم كله كما قال بجاهد أنه قال مقام إبراهيم الحرم كله، فإن قال قائل إن الله تعالى قال: (ولا تقاتلوا عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه) فإن قاتلوكم فقاتلوا، قلنا: نعم هكذا قال الله تعالى وبهذا قول، ولا يحل قتال أحد لا مشرك ولا غيره في حرم مكة لكننا نخرجهم منه فإن خرجوا وصاروا في الحل فغذانا عليهم ما يجب عليهم من قتل أو أسرار عقوبة فإن امتنعوا وقاتلونا قاتلناهم حينئذ في الحرم كما أمر الله تعالى وقاتلناهم فيه وهكذا فعل بكل باغ وظالم من المسلمين ولا فرق، فإن قالوا: قد قال الله تعالى: (قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية قلنا: الذي قال هذا قال: (ولا تقاتلوا عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه) وكلامه كله حق وعهده كلها فرض ولا يحل ترك شيء من كلامه

(١) في النسخة رقم ١٤ يستغفروه (٢) في النسخة رقم ١٤ وضحية (٣) في النسخة رقم ١٤ يجوز

(٤) في النسخة رقم ١٤ إن هذا

لشيء آخر إلا بنسخ متيقن فواجب علينا أن نستعمل مثل هذه النصوص ونجمعا
وتستني الأقل منها من الأكثر اذ لا يحل غير ذلك فنحن قتل المشركين حيث
وجدناهم الا عند المسجد الحرام فنحن إذا فعلنا هذا كنا على يقين من اتقادنا لله
تعالى في كل ما أمرنا به ومن خالف هذا العمل فقد عصى الله تعالى في إحدى الآيتين
وهذا لا يحل أصلا وكما قلنا فعل أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فلهما
ابتداء الفساق بالقتال في جرم مكه يزيد وعمر بن سعيد والحسين بن محمد . والحجاج
ومن بعده . ومن كان معهم من جنود السلطان قاتلهم مداضا لنفسه وأحسن في ذلك
وبالله تعالى التوفيق . حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا ابراهيم بن احمد نا
القريبي نا البخاري نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن منصور بن المنصور عن مجاهد
عن طائوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم انتح مكه : ولا هجرة
ولكن جهاد ونية وإذا استفرتم فافروا قال هذا بلد حرمة الله تعالى يوم خلق
السموات والارض فهو حرام بحرمه الله تعالى إلى يوم القيامة وأنه لم يحل القتال فيه
لاحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يصد
شوكة ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ولا يحتل خلاها قال العباس :
يا رسول الله الا الاذخر فانه لقيتهم وليبوتهم قل الا الاذخر . ومن طريق مسلم
ابن الحجاج نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير
حدثني أبو سلفة بن عبد الرحمن بن عوف نا أبو هريرة قال : لما فتح الله تعالى على رسوله
ﷺ مكه قام في الناس لحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ان الله تعالى حبس القليل عن مكه
وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانها لم تحل لاحد كان قبلي وانها حلت ساعة من نهار
وانها ان تحل لاحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يحتل شوكها ولا تحل ساقطتها الا للفقير
وذ كرباق الحديث بذكر الاذخر ، وقد روينا من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد
نا ليث - هو ابن سعد - عن سعيد بن ابي سعيد عن أبي شريح المدوني ان قال لعمر
ابن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكه : ائذن لي أيها الأمير أحذئك قولاً قام به رسول
الله ﷺ عند من يوم الفتح سمعته اذ نادى ووعاه فلي وأبصرته عينا حين تكلم به
أنه حذاه تعالى وأثنى عليه ثم قال : ان مكه حرمتها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل
لأمرى يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما ولا يصد بها شجرة فان أحد
ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا : ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لغيره وانما أذن

لى فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب
 قيل لاي شريح : ماذا قال لك عمرو؟ قال قال : انا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ان الحرم
 لا يعيد حاصبا ولا قاربا بحجرة •

قال أبو محمد : ولا كرامة للطيم الشيطان شرطى الفاسق يريد أن يكون أعلم من
 صاحب رسول الله ﷺ بما سمعه ذلك المصاحب رضى الله عنه من فم رسول الله ﷺ
 وإنا لله وإنا إليه راجعون على عظيم المصاحب فى الاسلام ثم على تضاعف المصيبة من
 شامده يحتاج فى هذه القصة بعينها يقول الفاسق عمرو بن شعيب معارضة لرسول الله
 ﷺ ثم يتكلم فى دين الله تعالى ويغر الضعفاء بأنه عالم وما العاصى لله تعالى ولرسوله
 ﷺ الا الفاسق عمرو بن شعيب ومن ولاد وقلده ، وما حامل الحرب فى الدنيا والآخرة
 الا هو ومن أمره وأيده وصوب قوله •

قال أبو محمد : فهذا قل تراثر ثلاثة من الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ .
 أبو هريرة . وابن عباس . وأبو شريح ظلم يروى عن رسول الله ﷺ أنه قال : انه مكة
 حرما لله تعالى ، فيقين ندرى أن رسول الله ﷺ لم يحرم مكة خصوصا القتال المحرم بالظلم
 لأنه عزم على كل مكان فى الأرض لكنه عليه الصلاة والسلام نص على انه انما حرم القتال لما مور
 به فى غير هالاه عليه الصلاة والسلام المقاتل فى مكة ولا قتل لاجبى ونهى عن ذلك القتال
 بعينه غيره وحرم أن يحتج به فى منله وقطع الأيدى فيه سفك دمه والقصاص كذلك فلا
 يحل فيها البتة ، وقد شغب قوم بما روينامن طريق مسلم نايحي بن يحيى قلت لما لك ناين
 شهاب عن أنس أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المقر فلما نزع جاءه رجل فقال : ان
 ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقلوه ، قال نعم : وهذا لاحجة لهم فيه لأن هذا
 كان حين دخوله مكة عام الفتح وهى الساعة التى أحلها الله تعالى لهم ثم أخبر عليه الصلاة
 والسلام فى اليوم الثانى أنها قد عادت الى حرمتها الى يوم القيامة فاذ قد ارتفع الاشكال
 وجب تأمين من دخل مكة جملته من كل قتل وقصاص وحده ، والله تعالى التوفيقه فان قال
 قائل من يحتج لهذا القول ان الله تعالى يقول : (والحرمات قصاص) فن انتهاك حرمة فى
 الحرم وجب ان يتك منته مثل ذلك فى الحرم قلنا له : هذا عموم يخصه قول الله تعالى : (ومن
 دخله فان آنا) ويخصه قول رسول الله ﷺ بجرهما أن لا يسفك فيهما دم أصلا إلا من
 قاتلناه من المشركين وبالاجماع فى الدفاع عن النفس الظلم فصم ان الله تعالى لم يرد قط
 ان من انتهاك حرمة الحرم أن تنتهكها نحن ايضا قصاصاته وأنه لا يقام عليه حتى يخرج

الى الحل، وهذا قول عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، وابن عباس، والشعبي، وسعيد بن جبير، والحكم بن عتيبة، وروى أيضا عن عطاء بن ربه تأخذه، وأما نهي الناس عن مبايعته ومكالمته فإن الله تعالى يقول : (وأحل الله البيع وحرم الربا) فلا يجوز منه من البيع بغير نص ولا إجماع وكذلك أمر الله تعالى بإفشاء السلام فلا يجوز منه إلا بنص أو إجماع، فإن احتجوا بقول عبد الرحمن بن فروخ . قال : اشترى نافع بن عبد الحارث عامل عمر بن الخطاب على مكة من صفوان بن أمية بن خلف دار السجن بأربعة آلاف فإن رضى عمر فالباع له ، وإن لم يرض عمر فصفوان أربع مائة قلنا : قد جاء بعض السلف خلاف لهذا ياروى عن طاووس أنه كره السجن بمكة ، وقال : لا ينبغي أن يكون بيت عذاب في بيت رحمة ، وبهذا تأخذ ، فإن أنكروا علينا خلاف عمر بن نافع . وصفوان في ذلك قلنا لهم : نحن لا ننكر هذا إذا أوجه قرآن أو سنة ، ولكن إذ تنكرون هذا ولا يحمل عندكم فكيف استجزتم خلافه في هذا الخبر نفسه في أنه نص عمر فله يبعه وإن لم يرض فصفوان أربع مائة ، وهذا عند جميع الحاضرين من المخالفين ربا محض ضاد لاثم عليهم والمار أيضا في خلافهم ما لا يستحلون خلافه إلى خلافهم عمر . وابنه . وأما شرح . وابن عباس وابن الزبير في أن لا يقام قود بمكة أصلا ولا مخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم والقرآن معهم والسنة ورسول الله ﷺ معهم ينفذ بذلك على الناس ثاني يوم الفتح ، فهذا هو الإجماع الثابت المقطوع به على جميع الصحابة أنهم قالوا به ، وأما نحن فلاحجة عندنا في قول أحد دون قول الله تعالى وقول رسول الله ﷺ وحكمه ، والله تعالى التوفيقه

٢٠٨٤ مسألة هل يقام القصاص أو الحدود في الشهر الحرام أم لا ؟

قال علي : قال الله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) إلى قوله تعالى : (والفتنة أكبر من القتل)

قال أبو محمد : وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رأيت الرجل يقتل في الحرم أن يقتل قاتله ، قال حيث شاء أهل المقتول قال فإن قتل في الحل ولم يقتل في الحرم قال عطاء : وكذلك الشهر الحرام . وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال شهر الله الأصم رجب ، قال : فكان المسلمون يظنون الأشهر الحرم لأن الظلم فيها أعظم قال : ومن قتل في شهر حلال أو جرح لم يقتل في شهر حرام حتى يجيء شهر حلال قال الله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام) (هو به إلى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عطاء أن رجلا جرح في شهر حلال فأراد عثمان بن محمد بن أبي شيخان أن يقيده وهو

أمير في شهر حرام فارسسل اليه عبيد بن عمير وهو في طائفة من الدار لانتدته حتى يدخل شهر حلال .

قال أبو محمد : فهذا عبيد بن عمير ، والزهرى لا يران أن يقاد في شهر حرام من جنى في شهر حلال ، وعن عطاء بن أبي دباح يرى من قتل في شهر حرام أن يقتل في شهر حرام فان قتل في شهر حلال لم يقد منه في شهر حرام فهو لاء من أظاير التاميين وقهها . مكة والمدينة .

قال علي : قال الله تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم) فانما نهى الله تعالى فيها عن الظلم فكان الظلم فيها أو كدنه الظلم في غيرها ولا يحمل أن يزداد على الله تعالى ما لم يقل ، ثم نظرنا في قوله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام) فكان موجب هذه الآية إن من قتل أو جرح في شهر حرام قلم يظفر به إلا في شهر حلال فان ولى الاستقادة من الدم أو الجرح غير ان شاء تأخيره إلى شهر حرام فذلك له بنص الآية وان لم يرد ذلك فهو بعض حقه تجان عنه ولم تتمه الآية من ذلك وهذا قول وبالله تعالى التوفيق وبأما قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) انما هذا في القتال ، وليس من القود في شيء .

قال أبو محمد : ويجبس الذي وجب عليه القود فاخره المجنى عليه أو ولى الدم حتى يأتي شهر حرام لانه قد وجب أخذه بما جنى فلا يبتغي تسريحه بل يوقف بلا خلاف للقود ويعتج من الانطلاق .

قال أبو محمد : وأما الحدود فتقام في الشهر الحرام كلها من رجم وغيره لان الله تعالى لم يأت عنه نص بالمنع من ذلك ولا من رسوله عليه الصلاة والسلام وتمجيل الصلاة المفترضة في إقامة الحدود واجب يقين ندرى ان الله تعالى لو أراد تأخير ذلك عن الشهر الحرام لينته تعالى على لسان رسوله ﷺ كان ذلك في الحرم بمكة فاذ لم يفعل فحين نفهد بشهادة الله تعالى أنه ما أراد قط أن لا تقام الحدود إلا في الأشهر الحرم ، وهكذا القول في حرم المدينة وما كان ركن نسيا ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٨٥ مسأله : مقاتلة من مر أمام المصل . قال علي : من أراد المرور أمام المصل إلى ستر أو غير ستره فاراد انسان أن يمر بينه وبين سترته أو بين يديه وان لم يكن الى ستره فليدفعه فان اندفع وإلا فليقاتله فان دفعه فوافقت منية المريد للزور فدعه هدر ، ولا شيء ، فيه لا قود ولا دية ولا كفارة ، وكذا إن كسر له عضوا ولا فرق فان وافق في ذلك منية المصل فيقه القود أو الدية أو المفاداة . برهان ذلك ما روينا .

طريق أبي داود ناموسى بن اسماعيل ناسليان - هو ابن المغيرة - عن حميد قال: قال أبو صالح: أحدثك عما رأيت من أبي سعيد سمعته منه دخل أبو سعيد على مروان فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى ما يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في عنقه» فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان * وروينا عن طريق أحمد بن محمد بن شعيب أنا محمد بن محمد بن مصعب الصوري نا محمد بن المبارك - هو الصوري - نا عبد العزيز بن محمد - هو الداروردي - عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أنه كان يصلي فاراد ابن مروان أن يمر بين يديه فنراه فلم يرجع فضر به ففرج الغلام يركب حتى أتى مروان فاخبره فقال مروان لأبي سعيد: لم ضربت ابن أخيك؟ قال: ماضرت أنا مضرت الشيطان سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان أحدكم في صلاته فاراد إنسان يمر بين يديه فبدراه ما استطاع فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان» ومن طريق مسلم عن رسول الله ﷺ قال: «قال فان أبي فليقاتله فان معه القرين» ومن قاتل كما أمره رسول الله ﷺ فهو محسن قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) فإذا هو محسن فليس متعدبا وإذا ليس متعدبا فلا تؤذ عليه ولا دية وليس قاتل خطأ فتكون عليه كفارة فلا يمكن دفعه فعمد قتله أفيد به لأنه معتد حيثما بما لم يؤمر، وأما المار بين يدي المصلى فمعتد بالمرور معتد بالمقاتلة فعليه القود وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨٦ مسأله الجماعة تضرب الواحد فيقتل ولا يدري من أصابه منهم والمصلطد مان ومن وقع على آخر ومن تعلق بآخر فمقط. والمخارون، والمتصارعان والتلاعبان *

قال أبو محمد: أما الجماعة تضرب الواحد فيموت ولا يدري من أصابه فإنه إن وجد مقتولا في دار قوم فدعى أهله على أهل تلك الدار وكان الذين ضربوه من أهل تلك الدار فيه حكم القسامة على ما ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى، وإن كان الذين ضربوه من غير أهل تلك الدار فليس هنا حكم القسامة ولكن حكم البدعي قالينة ههنا على مدعى الدم فإن جاء بها فله القود وإن لم يأت بها حلفوا له إن ادعى على جميعهم أو حلف له من ادعى عليه منهم ويرثوا وسنذكر هذا كله في باب القسامة *

٢٠٨٧ مسأله (١) وإذا اثنان قتل أحدهما الآخر فقد قال قوم على الحى نصف الدية لأنه مات المقتول من فعله وفعل غيره وهذا ليس بشيء لأن

المقتول وإن كان عاصيا لله تعالى وفي النار لقول رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» فإنه ليس كل عاصي يحل دمه ولا يرم دية لكن القاتل الحلى هو قاتل الآخر بلا شك فإذا هو قاتله يقين عليه ماعلى القاتل للمرونة من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن أول من جعل على المصطدمين نصف عقله فقال ابن شهاب: نرى أن العقل تاما على الباقي منهما وتلك السنة فيها أدر كنا . قال أبو محمد : فإن جنى المقتول على قاتله جناية مات منها بعد موت المقتول فالقود واجب تجليه على الحلى إذا ظالمين معا أو كان الحلى منهما ظالما والمقتول مظلوما فيستأد من الحلى في نفسه وفي الجراح التي جرح المقتول بها أو تؤخذ الدية منه أو من ماله مات أو عاش ولا شيء في مال المقتول لادية ولا غيرها إلا أن كان قطع له أصبا أو أصابع أو يدا أو رجلا فالدية في ذلك في مال الميت . برهان ذلك أن ماوجب في حياة الجاني من دية (١) نهى واجبة بعد فلا يقطعها موته إذا أصبح يقين فلا يقطع بالدعوى وأما ما لم يجب في حياته بعد فيقين ندرى أن ماله قد صار بموته لورثته أو لغيره أو بلا شك فإذا صار لهم فهو مال من ماله والدية لا تجب إلا بموت المقتول فإذا وجبت بموته ولا مال للجاني من الباطل البحت المقطوع به أن تؤخذ دية من مال من لم يقتله ولا جنى عليه وكذلك دية القاتل (٢) الذي قد مات قبل وجوب الدية عليه والأحكام لا تلحق الموت وإنما تلحق الأحياء وبالله تعالى التوفيق: فهذا حكم الظالمين ، وأما أن كان القاتل الحلى مظلوما والمقتول ظالما فقد مضى إلى لمة الله تعالى ولا شيء على القاتل الجراح لا قود ولا دية لما سذكروه في كتاب أهل البنى .

قال أبو محمد : وأما المصطدمان راجلين أو على دابتين أو السفينتين يصطدمان فروى عن الشعبي في السفينتين يصطدمان لاضئان في شيء من ذلك ، وقال الشافعي : لا يجوز فيه إلا أحد قولين أما أنه يضمن مدير السفينة نصف ما أصابت سفينته لغيره أو أنه لا يضمن البتة إلا أن يكون قادرا على صرفها بنفسه أو بمن يطيعه فلا يفعل فيضمن والقول قولهم مع يمينه أنه ما قدر على صرفها وضئان الأموال إذا ضمن في ذمته وضئان النفوس على عاقلة .

قال أبو محمد : وقال بعض أصحابنا إذا اصطدمت السفينتان بفريق قصد من ركابها لكن ثبلة أو غفلة فلا ضمان في ذلك أصلا فإن حملتا سفينتهما على التصادم فهلكتا ضمن كل واحد نصف قيمة السفينة الأخرى لأنها هلكتا من فعلها ومن فعل

(١) في نسخة رقم ١٤ من دمه (٢) في نسخة رقم ١٤ ولا جنى عليه وم دية القاتل

ركابها ، وأما الفارسان يصطدمان فإن أبا حنيفة . ومالك . والأوزاعي . والحسن بن سفي قالوا : أن ماتا ففلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر كاملة وقال عثمان بن زياد وزفر . والشافعي : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ، وقال بعض أصحابنا : مثل قول الشافعي في ذلك وكذلك أوجبوا أن هلك الديتان أو أحدهما فنصف قيمتهما أيضا وكذلك لو رموا (١) بالمنجنيق فماد الحجير على أحدهم فمات فالت دية على عواقبهم وتسقط منها حصة المقتول لأنه مات من قبله وفل غيرهم قالوا : فلو صدم أحدهما الآخر سقط فمات المصدوم فديته على عاقلة الصادم إن كان خطأ وفي مال القاتل إن قتل في العمد .

قال أبو محمد : والقول في ذلك وبالله تعالى التوفيق أن السيفتين إذا اصطدمتا بنبله ربح أو غفلة فلا شيء في ذلك لأنه لم يكن من الركبان في ذلك عمل أصلا ولم يكتبوا على أنفسهم شيئا وأموالهم وأموال عواقبهم حرمة الابنص أو إجماع فإن كانوا تصادما وحلوا وكل أهل سفينة غير عارقة بمكان الأخرى لخن في ظلة لم يروا شيئا فهذه جنابة والأموال مضمونة لأنهم تولوا إفساده أو قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وأما الأخص ففلى عواقبهم كلهم لأنه قتل خطأ وإن كانوا تعمدا فالأموال مضمونة كما ذكرنا وعلى من سلم منهم القود أو الدية كاملة والقول في الفارسين أو الرجلين يصطدمان كذلك، وكذلك أيضا الرماة بالمنجنيق تضم الدية عليه وعليهم وتودي عاقلة وعاقبتهم دية سواء . برهان ذلك أنه في الخطأ قاتل نفسه مع من قتلها وقد ذكرنا قبل أن في قاتل نفسه الدية بنص قول الله تعالى [في قاتل الخطأ فمات تعالى كل مقتول ولم يخص خطأ وما كان ربك نسيا] (٢) .

قال أبو محمد : ثم نرجع إلى مسائلنا فنقول : أما قولهم في المصطدمين أن الميت مات منهما من فعل نفسه ومن فعل غيره فهو خطأ والفعل إنما هو مباشرة الفاعل وما يفعله فيه وهو لم يباشره بصدمة (٣) غيره في نفسه شيئا ولا يختلفون فيمن دفع ظالما إلى ظالم آخر ليقاتله قاتل أحدهما الآخر إن على القاتل منهما القود أو الدية كلها إن قاتل القود ببعض الوارض وهو قد تسبب في موت نفسه بإبتداء القتال كما تسبب في موت نفسه في الصدم ولا فرق وهذا تناقض منهم .

قال أبو محمد : وكذلك القول في المتصارعين والمتلاعبين ولا فرق، وما أباح الله

(١) في النسخة رقم ٤٥ وكذلك عثمان وموا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) في النسخة رقم ٩٤ خصمه

تمالى في اللعب شيئاً حظه في الجدد ، وأما من سقط من علو على إنسان فمات جميعاً أو مات الواقع أو الموقوف عليه فإن الواقع هو المباشر لا تلاف الموقوف عليه بلا شك وبالمشاهدة لأن الرقعة قتلت الموقوف عليه ولم يعمل الموقوف عليه شيئاً فدية الموقوف عليه أن ماله على عاقلة الواقع أن لم يعتمد الوقوع عليه لأنه قاتل خطأ فارتبب تعدد القتل وقد وقع عليه أن سلم أو الدية وكذلك الدية في ماله أن مات الموقوف عليه قبله فإن ماتاً معاً أو مات الواقع قبل فلا شيء في ذلك لما ذكرنا من أن الدية إنما تجب بموت المقتول المجنى عليه لا قبل ذلك فإذا مات في حياة قاتله فقد وجبت الدية أو القود في مال القاتل وإذا مات مع قاتله أو بعد قاتله فلم يجب له بعد شيء لا قود ولا دية في حياة القاتل فإذا مات القاتل غير موجود والمال قد صار للورثة ، وهذا لاحق له عندم وليس هكذا قتل الخطأ لأن الدية لا تجب في مال الجاني ، وإنما تجب على عاقلة فسواء مات القاتل قبل المقتول أو معه أو بعده لا يسقط بذلك وجوب الدية لما على العاقلة أن علمت وأما في كل مال المسلمين كما جاء في سهم الغارمين ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا شيء لو ارث الواقع أن مات في جميع هذه الوجوه لادية ولا غيرها لأنه لم يمس أحد عليه شيئاً ، وسواء وقع على سكن يد المدفوع عليه أو على رصع أو غير ذلك لاشئ. في ذلك أصلاً لأنه أن عمد فهو قاتل نفسه عمداً ولا شيء في ذلك بلا خلاف وإن كان لم يعتمد فلم يباشر في نفسه جناية وإنما هو قاتل حجر أو حديدة أو نحو ذلك وما كان هكذا فلا شيء في ذلك كله وبالله تعالى التوفيق .

قل أبو محمد : وأما المتماثلون في الماء فإن عرف أهم غطسه في الماء حتى مات فإن كان عمداً فالقود وإن كان غير قاصد لكن غطس أحدهم فلما جاء ليخرج لقي ساقى آخر فغتناه الخروج غير قاصد لذلك فالدية على عاقلة وعليه الكفارة لأنه باشر ذلك فيه غير قاصد فهو قاتل خطأ ، فإن كان غطسه تنطيسة لإيماء البتة من مثلها فوافق منيته فهذا لاشئ. فيه لأنه لم يقتله لعمداً ولا خطأ بل مات بأجله حتف أنه كان جهل من حمل ذلك به فن ادعى عليه أحلف وبرى. وإن لم تقم عليه بيعة ولا قسامة ههنا لأنه ليس مما حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة .

قال أبو محمد : والذي نقول به أن حكم القسامة واجب ههنا لأنه هو الذي حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة لأن كلنا الحالتين قتيل وجد ولم يقل عليه الصلوة والسلام أن حكمت بالقسامة من أجل الدار ولا من غير أجل الدار فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل لكن نعمكم في نوع تلك الحال مثل حكمه فيها وبالله تعالى التوفيق .

وكذلك من قتل في اختلاط قال أو ليلا أو أين قتل وبالله تعالى التوفيق ، ولو ان قوما حضروا في حائط بحق أو يبطل أو في معدن أو بشر قتردى عليهم الحائط أو الجرف قاتلوا أو مات بعضهم فان كانوا عامدين قاصدين إلى هدمه على أنفسهم فهو قتل عمد والقود على من عاش أو دية كاملة لجميع من مات لكل واحد منهم دية لأن كل واحد منهم قاتل نفس وهذا حكم قاتل النفس عمدا، وان كانوا لم يقصدوا إلا العمل لاهدمه على أنفسهم فهم قتل خطأ على عواقبهم كلهم دية دية لكل من مات فقط فان لم يكن لهم عواقب فمن سهم القارمين أو من كل مال جميع المسلمين يولون قوما وقوا على جرف قاتلوا باحدهم فعلق بمن يقربه وعلق ذلك بالآخر فسقطوا قاتلوا فالتحق بصاحبه قاتل خطأ قلبية على عاقلة المتعلق فكان زيدا تعلق بخالو تعلق خالد بمحمد فعلى عاقلة زيد دية خالد وعلى عاقلة خالد دية محمد فقط وكذلك أبدأ لأن المتعلق بأسان إلى ملكه قاتل خطأ إلا أن يعتمد بلا شبهة فهو قاتل عمد ليس فيه إلا لو خلاص المتردى القود أو الدية أو المفاداة ، فلو تعلقوا هكذا فرقسوا على أسد أو ثعبان قتلهم فان كان خطأ فلا شيء في ذلك لأنه ليس قاتل خطأ وإنما قتلت البهيمة وان كان عمدا فعليه القودان خلاص ويرى إلى مثل البهيمة حتى تقتله كما فعل هو بأخيه لقول الله تعالى: (والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) ٥

قال أبو محمد : روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناغل بن مسهر عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص قال : استاجر رجل أربعة رجال ليحضروا له بشر فحضروا فأنقضت بهم البش فأتاهم فرفع ذلك إلى علي بن أبي طالب فضمن الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وطرح عنه ربع الدية ٥

قال علي : أما الأثر في وضع على الدية في قصة الحفارين فهي ثابتة عنه وهي موافقة لقول الشافعي . وأصحابنا وهم يشنعون على من خالف صاحب إذا وافق آراءهم وهم قد خالفوا ههنا الرواية الثابتة عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهذا يوضح عظيم تناقضهم وبالله تعالى التوفيق ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ والحفاريون كلهم باشر هدم المأنار (١) على الذي ملك منهم فعلى عواقبهم كلهم عواقب الأحياء والأموات ، وكذلك لو ماتوا كلهم دية لكل (٢) من مات يعني أن في كل ميت دية واحدة

(١) في النسخة رقم ٤٥ مدم ملاتهم (٢) في النسخة رقم ١٤ لكن

قطر تودى الى عواقل جميعهم وعاقلة الميت في جملتهم والله تعالى التوفيق هـ ومن طريق
أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الاعلى عن معمر بن الزهرى انه سئل عن اجراء استوجروا
ليهدموا حائطا غر عليهم فأت بعضهم أنه يفرم بعضهم ليهض الدية على من بقى هـ
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع ناموسى بن على بن رباح عن أبيه قال: جاء
أحمى يشدد الناس في دمان عمر يقول : هـ

يا أيها الناس لقيت منكرا هل يعقل الاعمى الصحيح المبصر

• غرا ما تلامها تكسرا •

قال وكيع : كانوا يرون أن رجلا صحيحا كان يقود أحمى فوقما في بئر غمر عليه
فأما قلته وأما جرحه فضمن الاعمى • ومن طريق ابن وهب نا الليث بن سعد أن عمر
ابن الخطاب قضى في رجل أعمى قاده رجل غرا ما في بئر فأت الصحيح ولم يمت
الاعمى قضى عمر على عاقلة الاعمى بالدية فكان الاعمى يشتمل بأبيات شعر قالهاوى
التي ذكرناها آنفا قبل هذا ، قال ابن وهب : سمعت مالكا يقول في البصير يقود الاعمى
فيتم البصير في بئر ويقع الاعمى على البصير فيموت البصير فأت دية البصير على
عاقلة الاعمى •

قال أبو محمد : الرواية من عمر لاقصع في أمر الاعمى لانه عن على بن رباح .
واليث وكلامهما لم يدرك عمر أصلا ، والقول في هذا عندنا أن من وقع على آخر فلا
يخلو من أحد ثلاثة أوجه اما أن يكون دفعه غيره فأت الواقع أو الموقر عليه ، واما
أن يكون الموقر عليه هو الذى جر الواقع فوقه عليه كبصير يقود أحمى وهو بمسكة
فوقه البصير وانجذب بجذبه الاعمى أو المريض فوقه عليه فأت الاسفل أو الاعلى أو
يكون وقع من غير فعل أحد لكن عدى نفسه أو لم يعمد لكن عثر إذ غر فإن دفعه
غيره فواقع هو القاتل فإن كان عمداً فعليه القود أو الدية أو المفاداة في أيهما مات فإن
كان خطأ فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة إذ هو القاتل خطأ والمدفوع حيث نزل الحجر
سواء فهذا وجه ، وإن كان المدفوع عليه هو جبد الواقع فإن كان عمداً فهو قاتل عمد
فإن مات المجرد فعليه القود أو الدية أو المفاداة وإن مات هو فهو قاتل نفسه ولا
شئ على المجرد لأن لم يعمد ولا أخطأ فإن كان لم يعمد بجذبه ولكن استمسك به
فوقع فأت فعلى عاقلة الجابذ دية المجرد إن مات والكفارة لانه قاتل خطأ فإن مات هو
فليس على المجرد شئ ولا على عاقلة لانه ليس عمداً ولا غطأ لكن على عاقلة الجابذ دية
نفسه لأنه قاتل نفسه خطأ فهذا وجه ثان ، وإن كان وقع من غير فعل أحد فإن كان عمداً

٢٠٨٨ - مسأله - من قال ان صوم الشهرين في كفارة قتل الخطأ عوض
من الدية والعق ان لم يجد : قال علي : فامحمد بن سعيد بن نبات فاعجله بن نصر فاعلم
ابن اصبحنا ابن وضاح فاسحق بن موسى بن معاوية فاكيع فاكيع فاكيع فاكيع فاكيع
قال : سئل مسروق عن قتل مؤمنا خطا (فحري رقة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) قال
قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) عن الرقة وحدها أم عن الدية
والرقة ؟ قال : من لم يجد فمن الدية والرقة ، وبه الى وكيع فاكيع فاكيع فاكيع فاكيع
عامة قال : من لم يجد فمن الدية والرقة .

قال علي : ذهب مسروق والشعبي هنا الى قول الله تعالى : (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) ان صم معناه فمن لم يجد الدية والرقعة .

قال علي : ولولا دليل نذكره انشاء الله تعالى لكان القول قولها ، وذلك لانه عموم لا يجوز ان يخص إلا بدليل لكن لما علمنا ان البدقي قتل الخطأ ليس على القتال وانما هي على عاقلة بطل ما قاله مسروق وعامر لأن الدية لانساب وجدها القتال أو لم يجدها فصح بذلك أن مراد الله تعالى بقوله : (فمن لم يجد) انما هو فيما ينظر فيه الوجود المكلف لانما لا ينظر فيه إلى وجوده ، وليس ذلك إلا في الرقبة التي هي واجبة على من حلب ماله فان لم يجدها فالصام كما أمر الله تعالى .

قال أبو محمد : وأما من لا عاقلة له فالدية واجبة وذلك على كل مال يجمع المسلمين لأن الله تعالى افترض في قتل الخطأ دية مسلمة إلى أهل القتل ، وقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) وقال رسول الله ﷺ : «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» ووجدنا الناس قد اختلفوا هل دية الخطأ على القاتل الخطئ أم لا ؟ فوجب قول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) انه لا يلزم الدية ، وأيضاً فان الله تعالى اذا أوجب الدية في ذلك لم يلزمه القاتل فلا سبيل إلى الزامه بدية يلزمه الله تعالى إياها ولا رسوله ﷺ ولا إجماع الأمم وقد صح النص والإجماع على الزام الدية للكفارة بالنسب أو العيाम فوقنا عند النص والإجماع في ذلك وألزمنا الدية العاقلة بالنسب الزائد في ذلك على ما نذكر في أبواب العاقلة ن شاء الله تعالى والزنا هنا قتل ماله .

وأما المتأخرون فإن سفیان الثوري قال : يقتل العبد ويأقب (١) السيد الأمر ، ولو أمر رجل حبسيا يقتل انسان قتله العبي قالية في مال الصبيور جمع ما على الذي أمره ولا يقتل الأمر ، وقال احمد بن حنبل : إن أمر عبده بقتل انسان قتل الأمر ويؤدب العبد فان أمر حرا قتله قتل المأمور وحده ، وبه قال إسحاق ، وقال أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن في عبد محجور عليه أمر عبدا محجورا . عليه أن يقتل رجلا قتله فسيد القاتل بالخيار إن شاء دفع عبده إلى أولياء المقتول وإن شاء فداه . أعتق العبد الأمر رجوع سيد المأمور عليه فاخذ منه قيمة عبده الذي أسلم أو الذي فداه ، وقال أبو يوسف إذا أمر عبدا بقتل رجل فقتله بغير أمره بغير إذن سيده فقتله بغير أمره ولم يلزمه الدم عبدا باتلاف نفس أو مال فانه اذا أعتق الأمر لم يملك المال المتلف بأمرة ولم يلزمه الدم

التلف بامرء كما لو أقر بجنابة أودين في رقبة ثم اعتق فإن الدين يلزمه ولا تلزمه الجنابة. وقال زفر. والحسن بن زياد في عبد أمر صيا بقتل انسان فقتله فعلى عاقلة العصى الدية، ثم ترجع بها عاقلة العصى على سيد العبد فيقال له : ادفع العبد الى العاقلة أو اقده بالدية، وقال الشافعي : ان أمر حر عبد غيره بقتل انسان فقتله أو أمر بذلك صيا أجنبيا فقتل فإن كان العبد والعصى يميزان أنه أجنبى وإن طاعته ليست عليهما عوقب الأمر ولا قود عليه ولا دية، والقاتل ههنا هو العبد أو العصى قال: فإن كانا لا يميزان ذلك فعلى الأمر القود .

قال ابو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك فنظرنا في قول ابى حنيفة وأصحابه فوجدنا لاجبة لهم في شيء منه بل هي أقوال متخاذلة ثم نظرنا في قول سفيان فوجدناه أيضا خطأ لأنه فرق بين السيد يا مر عبده بقتل انسان فينفذ أمره لجعل العبد هو القاتل ولم ير السيد الأمر قاتلا، وأما قول الشافعي . واحد. وأبى سليمان فداخلة في أقوال من ذكرنا قبل من الصحابة والتابعين فتركنا أثر تخصصا بالذكر اكتفاء بكتلاتنا في تلك الأقوال الأربعة ، وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول سليمان بن موسى لا يقتل الأمر ولا المأمور خطأ لأن ههنا قتل عمد، وقد أوجب الله تعالى فيه القود، وأما قول الحكم . وجماد . والشعي . وإبراهيم . وأبى سليمان فانهم احتجوا بأن القاتل هو المتولى للقتل المباشر للقتل فهو الذى عليه القود خاصة ، وأما قول على . وأبى هريرة رضى الله عنهما فانهما جعلوا الأمر هو القاتل فهو الذى عليه القود وجعلوا المأمور آلة له مصرفة هذه حججهم

قال ابو محمد : وقدموه أصحاب القياس ههنا بأن هذا القول من على . وأبى هريرة قياس يبنى قول على أن المأمور هو كيف الأمر وسوطه . وقول أبى هريرة رأيت لو أرسل معى هدية من المهدى لها ؛ وهذا لا يمتنع لهم ولا هو من القياس لا في ورد ولا في صدر لأن القياس عند جميع القائلين به إنما هو حكم لمسكوت عنه بحكم منصوص عليه أو بحكم يختلف فيه بحكم يجمع عليه ، وأن يرد الفرع إلى الأصل بنوع من الشبه ، وليس ههنا شيء من هذه الوجوه أصلا فبطل بإقرارهم أن يكون قياسا اذيقين عدوى أن المأمور ليس حكمه حكم السيف والسوط لأن عليا رأى على المأمور السجن، ولا خلاف في أنه لا سجن على السيف ولا للسوط فصح انهم يحكم على قتل المأمور بالحكم في السيف والسوط فبطل الإيهام جملة هو أما قول أبى هريرة رأيت لو أهدى ممة هدية بمن الذى أهداها فكذلك أيضا ، وما حكم أبى هريرة قتل القاتل المأمور بمثل الحكم في حامل الهدية بل

الحكم فيهما مختلف بلا خلاف لأن حامل الهدية وهديها يشكران والأمرواقتل ويلامان، وهذا لو كان قياسا لكان قياسا للشيء على ضده ولو كان قياسا لا يوجب اتفاقا في الحكم، وهذا هو ترك القياس حقا وإنما هو تشبيه فقطه

قال أبو محمد: ثم نرجع إلى المسألة التي كنا فيها فنقول انهم لما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن نفعل ما افترض الله تعالى علينا إذ يقول تعالى: (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) ففعلنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر. وحرمة قالا جميعا: ثابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع عبيد الله بن عباس يقول: قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ: إن الله بعث محمدا بالحق فانزل عليه الكتاب وكان مما أنزل الله عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعلناها فرجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده ومن طريق مسلم أيضا عن أبي هريرة أنه أتى رجلا من المسلمين رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله أنى رأيت؟ فذكر الحديث وفيه: أن رسول الله ﷺ قال له: هل أحصيت؟ قال: نعم فقال رسول الله ﷺ: اذهبوا به فارجموه. وعن إبراهيم النخعي قال: أراد الضحاك بن قيس أن يستعمل مسروقا فقال له عمارة بن عقبة: أتستعمل رجلا من بقايا قلة عثبان؟ فقال مسروق: حدثنا عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ لما أمر بقتل أريك قال: من للصية؟ قال: النار قال مسروق: فرفضت لك ما جعل لك رسول الله ﷺ، وهو من طريق مسلم: أن رسول الله ﷺ أمر بقطع يد المرأة التي سرقت فقطعت يدها.

قال علي: قضي هذه الأخبار أن الأمر يسمى في اللغة [التي بها نزل القرآن] فاعلا في بعض الأحوال على حسب ما جلت به اللغة فسمى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة وهم الحجة في اللغة من أمر برجم آخر فرجم راجعا للرجوم وسمى أيضا نفسه راجعا، وسمى رسول الله ﷺ راجعا وهو لم يحضر رجعا كما عاهد ابن ربيع عن محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان الراوى نا يزيد بن هارون أنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: جاءنا عن مالك إلى رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله أنى قد زنت؟ فذكر الحديث، وفيه: أن رسول الله ﷺ قال: انطلقوا به فارجموه فانطلقوا به فلما مسته الحجارة أدبر يشتد فلقه رجل في يده لحي جمل فضر به نصرعه فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فرأه حين مسته الحجارة قال: فلما تركتموه؟

قال أبو محمد: وسمى رسول الله ﷺ نفسه قاطعا يد السارق وإنما تولى القطع غيره، ولا يختلف اثنان في أن رسول الله ﷺ قتل عقبة بن أبي معيط وإنما تولى قتله

غيره بأمر رسول الله ﷺ ، وهكذا جاء عن علي رضي الله عنه كإروينا عن الشعبي أن علياً جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال : جلدتك بكتاب الله ورجمتك بسنة رسول الله ﷺ •

قال علي : فاذ من أمر بالقتل وكان متولى القتل مطيعاً للأمر منفذاً لأمر مولوا أمره إياه لم يقتله يسمى في اللغة والشريعة قاتلاً وقاطعاً صريحاً أنهما جميعاً قاتلان وقاطعان وجالدين فاذ ذلك كذلك فليطعها جميعاً ما على القاتل والقاطع والجالد من القود وسواء في ذلك المكره والأمر والمطاع وهذا برهان ضروري لا عيبدته •

قال أبو محمد : فسواء أمر عبده أو عبد غيره أو وصياً أو بالناً أو مجنونا إذا كان متولى القتل أو الجناية بالقسط أو الكسر أو الضرب أو أخذ المال بما فعل كل ذلك بأمر الأمر ولولا أمره لم يفعله فالأمر والمباشر فاعلان لكل ذلك جميعاً وأما إذا أمره ففعل ذلك باختياره طاعة للأمر فالباشر وحده القاتل والقاطع والكاسر والفاقه والجاني ففعله القود وحده ولا شيء على الأمر لأنه لا خلاف في أنه لا يقع عليه هنا اسم قاتل ولا قاطع ولا جالد ولا كاسر ولا فاقه ، وإنما الأحكام للاسماء فقط ، وأما الصبي والمجنون فلا شيء عليهما والأمر هو القاتل والقاطع الجالد الكاسر الفاقه ، فالقود عليه وحده ، وأما من أمر عبداً له أو لغيره أو حراً وفانوا جهالاً لا يذرون تحريم ما أمرهم به فالأمر وحده هو القاتل الجاني في كل ذلك وعليه القود ولا شيء على الجاهل قال الله تعالى : (لا تذركم بمومن بلغ) •

قال أبو محمد : ولا فرق بين أمره عبد مومن أم غيره ولا فرق بين أمر السلطان وبين أمر غير السلطان لأن الله تعالى إنما افترض طاعة السلطان وطاعات السادات فيما هو طاعة لله تعالى وحرم طاعة المخلوقين في معصية الخالق كما قال رسول الله ﷺ « إنما الطاعة في الطاعة فإذا أمر أحدكم بمعصية فلا سمع ولا طاعة » وقد أوردناه باستناذه في غير ما موضع •

قال علي : ومن أمر آخر يقتل نفسه فقتل نفسه بأمره فإن كان فعل ذلك في نفسه مطيعاً للأمر ولولا ذلك لم يقتل نفسه فالأمر قاتل وعليه القود كما قلنا في قتل غيره ولا فرق فلو أمره فقال أقتلني فقتله مؤثراً لأمره فهو أيضاً قاتل وعليه القود والله تعالى التوفيق •

٢٠٩٠ **مسألة :** هل على المسك للقتل قوداً لا ، وكذلك الواقف الناظر والريضة والمصوب (١) والدال والمتبع والباغي ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا فقال

طائفة : يؤدب المسك فقط . وقالت طائفة : يقتل القاتل ويسجن المسك حتى يموت ، وقالت طائفة : يقتل المسك أيضا فالتأولون بحسه حتى يموت كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعسي بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : أن علي بن أبي طالب أتى برجلين قتل أحدهما أمسك الآخر فقتل الذي قتل وقال للذي أمسك : أمسكت للموت فأتانا أحبسك في السجن حتى تموت (وهو القول الثاني) ثم روينا عن الحكم بن عتيبة ، وحامد بن أبي سليمان عن المسك والقاتل فقالا جميعا : يقتل القاتل ، وعن ابن شهاب أنه كان يقول في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذي يباشر ذلك منه ويعاقب الآخرون الذين أمسكوه عقوبة موجبة فان استجب المصاحب كانت الدية عليهم كلهم يفرمونها جميعا سواء ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : يقتل القاتل ويعاقب المسك وأما القول الثالث فكما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت سليمان بن موسى يقول : الاجتماع فينا على المقتول هو أن يمسك الرجل ويضربه الآخر فيها شريكان عندنا فدمه يقتلان جميعا ، وعن ربيعة أنه قال في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذي يباشر من الذي أمسك يقاد منها جميعا ، وبه يقول مالك في القتل إن أمسكه وهو يدري أنه يريد قتله فالتود عليها جميعا وبه يقول الليث بن سعد .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لترى صواب ذلك من خطأ فوجدنا من قال بقتل المسك يقول قد جاء عن عمر لو تأملا عليه أهل صنعا فقتلتم *

قال أبو محمد : وهذا الاحتمال فيه لانه ليس فيه ذكر للمسك أصلا ونعم ونحن قول : لو باشر قتله أهل صنعا لوجب قتلهم ، والثاني أنه لاجبة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والثالث أن قد ذكرنا من أقوال عمر التي خالفوه فيها عشرات خطبته على المنبر في الضرم جلا . وفي الضلع جلا . وفي الترقوة جلا . وحكمه في العين العوراء بثلث ديتها وفي السن السوداء بثلث ديتها وفي اليد السلام بثلث ديتها كل ذلك عنه بأصح استناد أو وضع يان ، فنعم ما قاله أن يكون عمر رضي الله عنه وخطب به وحكم به بحضرة الصحابة لا يعرف له عنهم مخالف فيه لا يكون حجة ويكون ما لم يقل ولا دل عليه ولا أشار إليه حجة وقد خالفه في ذلك غيره من الصحابة رضي الله عنهم لو صح ذلك عنه فكيف

وهو لا يصح ، فان قالوا : ان المسلم معين قلنا : نعم وما جاءت قط سنة ولا قرآن ولا قياس ولا قول صاحب بان المعين يقتل فبطل هذا القول لتعريفه من الحجج ، ثم وجدناه يطه البرهان ، وذلك ان النبي ﷺ قد نص على أن لا يجل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل ترك دينه او زنى بعد احسان او قتل نكساء والمسلم لا يسمى في اللغة ولا في الشريعة قاتلا ، ثم سألتهم عن المسلم للراة حتى يزنى بها غيره اعليه حد الزنا ويسمى زانيا أم لا ؟ فلا خلاف منهم في انه ليس زانيا ولا يسمى زانيا ولا عليه حد زنا فصح أنه لا يسمى المسلم باسم القاتل على ما امسك له ، فان ذكروا قول الوليد بن عقبة :

فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا بمسكوه وضاره
قبل لم هذا قول جائز متعمد غير عن نية فقط لاعن اللغة ولا عن الدين انما برهان هذا قوله في هذا الشعر بعد هذا البيت :

بنى هاشم ردوا سلاح ابن اختكم • ولا تنهبوه لا تحمل مناهبه
بني هاشم كيف المودة يتنا • وعند على درعه ونجائبه
فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا قاتلوه وسالبه
هم قتلوه كي يكونوا مكانه • كما غدرت يريما بكسرى مرابه
قال ابو محمد : حاش لله . ومعاذ الله . وأبى الله ان يكون عند على سلب
عثمان ودرعه ونجائبه ، كما قال الوليد الكاذب ، ومعاذ الله ان يكون على قتل عثمان
لان يكون مكانه اولشى في الدنيا ، وعلى انقى لله من ان يقتل عثمان وعثمان انقى لله
من أن يقتله على ، ثم لو احتجنا بهذا البيت لكان حجة لنا عليهم لان فيه :
فان لم تكونوا قاتليه فانه • سواء علينا بمسكوه وضاره

فقد اخبر أن المسلمين ليسوا قاتلين فهذا حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق •
قال أبو محمد . : ثم نظرنا في غيره فوجدنا المسلم ليس قاتلا لكنه حبس
انسانا حتى مات ، وقد قال الله تعالى : (والحرمات قصاص) فكان المسلم للقتل
سببا ومتعديا فعليه مثل ما فعل فواجب أن يفعل به مثل ما فعل فيمسك محبوسا
حتى يموت وبهذا نقول وهو قول على بن أبي طالب ولا يعرف له مخالف من الصحابة
رضي الله عنهم ، وقد روى في ذلك أثر مرسل كما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله
ابن نصر نا قاسم بن اصبح نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا قال نا سفيان نا عن اسماعيل
ابن أمية نا قال : د قضي رسول الله ﷺ رجل بمسكة جل وقتله آخر بأن يقتل القاتل

ويحبس الممسك» هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية أخبرنا
أنبأه أن رسول الله ﷺ قال: يحبس الصابر للبوت كما حبس ويقتل القاتل»

قال أبو محمد : تفريق رسول الله ﷺ بين حكم الحابس وبين حكم القاتل بيان
جلي ، وعهد بابا الحنفيين والمالكيين يقولون إن المرسل والمستند سواء ، وهذا مرسل
من أحسن المراسيل وقد خالفوه ويشتمون على من غالف قول صاحب إذا وافق
أمواههم وبقائه تعالى التوفيق •

٢٠٩١ مسألة هل في قتل العمد كفارة أم لا ؟ قال علي : اختلف الناس
في هذا فقالت طائفة : على قاتل العمد كفارة يأمى على قاتل الخطأ وهو قول الحكم بن
عتيبة ، والشافعي ، وقال مالك ، والليث : يعتق رقبة أو يصوم شهرين ويتقرب إلى الله
تعالى بما أمكنه من الخير ، وقال أبو حنيفة ، وأبو سليمان ، وأصحابنا : لا كفارة في ذلك
ولكن يستغفر الله تعالى ويتوب إليهم كثيرا فيلحقهم من فضل الخير •

قال أبو محمد : فليما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن نتظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك
فقطرنا في قول مالك ، والليث فوجدناهما لا يتخلون من أن يكونا رأيا بذلك واجبا أم لا فإن
كانا لم يراه واجبا فأى معنى لتخصيصهما عقوبة أو صوم شهرين دون سائر وجوه البر
من الجهاد وذكر الله تعالى والصدقة وإن كانا رأياه واجبا فقد خيرا بين العقوبتين والصوم
وليس هذه صفة الكفارة التي أمر الله تعالى بها في قتل الخطأ لأن تلك مرتبة وهم قد
خيروه فسقط هذا القول وبقائه تعالى التوفيق ، ثم نظرنا فيمن أوجب الكفارة في ذلك
فوجدناهم يحتجون بماتاه عبد الله بن ربيع فاحمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا محمد بن
عبد الله بن يزيد المقرئ نا أبي نا ابن المبارك نا إبراهيم بن علي (١) عن الفرير بن عياش عن
وائلة بن الأسقع قال : «أتى النبي ﷺ فمر من بني سليم فقالوا : إن صاحبنا قد أوجب
قال : فليعتق رقبة ففعل الله بكل عضومها عضواً من النار» قال أحمد بن شعيب وأبو الربيع
ابن سليمان المؤذن صاحب الشافعي نا عبد الله بن يوسف نا عبد الله بن سالم حدثني إبراهيم بن
أبي علي قال : كنت جالسا باريما فربي وائلة بن الأسقع متوكتنا على عبد الله بن الديلمي
فاجلسه ثم جاءه فقال : عجبت مما حدثني الشيخ - يعني وائلة بن الأسقع - قلت ما حدثك؟
قال : «كنا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فأتاه فمر من بني سليم فقالوا : إن صاحبنا (٢)
قد أوجب قال رسول الله ﷺ : اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضومها عضواً منه

(١) في نسخة رقم ١٤ إبراهيم بن أبي مليحة (٢) في نسخة رقم ١٤ ان صاحبنا

من النار . وبما حدثنا (١) أحد بن محمد بن عبد الله الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن
أيوب الصموت الرقي نا أحد بن عمرو بن عبد الحائق البزار نا الحسن بن مهدي نا عبد الرزاق
أنا إسرائيل عن النعمان عن عمر بن الخطاب قال : جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله ﷺ
فقال : يا رسول الله اني وأدت بنت لي في الجاهلية فقال : أعتق عن كل واحدة منهم
رقبة قال : يا رسول الله اني صاحب إبل قال : فأنحر عن كل واحدة منهم بدنة ، وقالوا :
لما أوجب الله تعالى على قاتل الخطأ - ولا ذنب له - كفارة في ذلك كان العائد المذنب
أحق بالكفارة *

قال أبو محمد : أما حديث وائلة فلا يصح لأن الغريف مجهول ، وقد ظن قوم أنه
عبد الله بن فيروز الدبلي وهذا خطأ لأن ابن المبارك نسب الغريف عن ابن علية فقال
ابن عياش ولم يكن في بن عبد الله بن فيروز أحد يسمى عياشاً وابن المبارك أوثق وأصبط
من عبد الله بن سالم ، ثم لو صح هذا الخبر لما كانت لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أنه كان قتل
عمداً فاذ ليس فيه ذلك فلا شبهة لهم في هذا الحديث أصلاً . وإنما فيه أن صاحباً لنا قد
أوجب ولا يعرف في اللغة أن أوجب بمعنى قتل عمداً ، نصار هذا التأويل كذباً مجرداً
ودعوى على اللغة لا تعرف ، وقد يكون معنى أوجب أى أوجب لنفسه النار بكثرة
معاصيه ، ويكون معنى قد أوجب أى قد حضرت منيته فقد يقال هذا أوجب فلان
بمعنى مات فبطل قولهم ، وقد قال قوم ان سكوت النبي ﷺ في هذا الخبر عن ذكر
الرقبة أن تكون مؤمنة وعن تبريض الشبرين دليل على بطلان قول من أوجب
الكفارة في قتل العمد *

قال أبو محمد : وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح لأن في طريقه إسرائيل
وهو ليس بالقوى ومما كان يقبل التلقين ، وأيضاً فكان يكون في إيجاب
ذلك على كل من قتل نفساً في الجاهلية وهو كافر حربى كما كان قيس بن عاصم المأمور
بهذه الكفارة في هذا الحديث وهم لا يقولون بهذا أصلاً فبطلت عليهم هذا الخبر ، وأما
الشافعي فانه وإن كان اطرده منهم للخطأ في قولهم فقد أخطأ معهم فيه أيضاً لأن من
أصلهم أن لا يقاس الشيء الا على نظيره وما يشبهه لاعل ضد موما لا يشبهه فخطأ هنا في
قياس العمد على الخطأ وهو عنده وأخطأوا أيضاً لهم مه في قياسهم الخطي . في
الصيد يقتله محرماً على الحرم يقتله عمداً فقاوسوا أيضاً هناك الخطأ على العمد وهو
ضده ، وأخطأوا أيضاً مه كلهم في قياسهم ترك الصلاة عمداً على تركها نسياناً وقد

شاروكهما الشافعى ايضا فى خطأ آخر فى هذا الباب وهو قولهم كلهم : أن لا يقاس
متعمد التسليم من الصلاة قبل اتمامها فى ايجاب السجدين عليه على المسلم من الصلاة
قبل اتمامها نسيانا فهذه صفة القياس وصفة أقوالهم فى قياساتهم كلها يهدم بعضها
بعضا وينقض بعضها بعضا •

قال أبو محمد : فاذ لاحجة فى ايجاب الكفارة على قاتل العمد لامن قرآن ولا
من سنة فإن الله تعالى يقول : (ما فرطنا فى الكتاب من شيء) وقال تعالى : (اليوم
أكلت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً) وقال رسول
الله ﷺ : « أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح أن الدين كله قد دلل وبينه
الله تعالى ورسوله ﷺ ، ويقين ندرى أنه لو كان فى قتل العمد كفارة محدودة
لينا الله تعالى فابن لنا الكفارة فى قتل الخطأ ، وكما بين لنا رسول الله ﷺ وجود
التود أو الدية أو المفاداة فى ذلك فاذ لم يجز لنا الله تعالى بشيء من ذلك ولا أوجبه
هو ولا رسوله ﷺ فمن نشهد بشهادة الله تعالى أنهما أراد قط كفارة محدودة
فى ذلك ولكن الله تعالى يقول : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) الى قوله
تعالى (وكفى بنا حاسبين) وقال تعالى : (أن الحسنات يذهبن السيئات) فمن ابتلى بقتل
مسلم عمدا فقد ابتلى بأكبر الكبائر بعد الشرك وترك الصلاة فعرض عليه أن
يسمى فى خلاص نفسه من النار فليكثر من فعل الخير المتق والصدقة والجهاد والحج
والصوم والصلاة وذكر الله تعالى فلمله يأتي من ذلك بمقدار يوازى اساءته فى القتل
فيستقط عنه نسل الله العافية •

٢٠٩٢ - مسألة - جارية أذهبت عذرة أخرى. أو رجل قتل ذلك بجماع
أو غيره • قال أبو محمد : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن
خلفه نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المهال نا حماد بن سلمة نا أنا جعفر بن أبي وحشية
عن الشعبي أن جوارى من أهل حمص كن يزاورن ويتهادين فلزن وأشرن فلهن
الاخرة فركبت واحدة على الاخرى ونحستها الثالثة فوقمت فذهبت عذرتها فسال
عبد الملك بن مروان قبيصة بن ذؤيب . وفضالة بن عبيد عن ذلك ؟ فقالا جميعا : الدية
ثلاثة أثلاث وتبقى حصتها لآنها أعانت على نفسها فكتب الى العراق فسال عبد الله
ابن معقل بن مقرن عن ذلك قال برين من نطقها إلا من نحستها • وقال الشعبي مثل قول
عبد الله ، وقال الشعبي : لما المقر • وبه الى حماد بن داود عن عبيد الله بن قيس أن ثلاث
جوارى قالت احدا من : أنا الزوج وقالت الاخرى : أنا الزوجة وقالت الاخرى : أنا

الاب فنخست التي قالت : أنا الزوج التي قالت أنا الزوجة فذهبت عذرتها قضى عبد الملك بن مروان بالدية طلين ، وقال الشعبي : لما المقر به الى حماد نا حديد عن بكر بن عبد الله أن جاريين دخلتا الحمام فدفعت احدهما الاخرى فذهبت عذرتها فقال شريح : لما عقروها ، وبه الى حماد أنا داود بن أبي مند عن عمرو بن شعيب أن رجلا استكره جارية فاقضها فقال عمر بن الخطاب هي جارية قضى لها عريتك الدية .

قال أبو محمد : هاتان مسائلتان في احدهما قول فضالة بن عبيد وهو صاحب من قضاء الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف له في ذلك مخالف منهم ، والاخرى فيها قول عمر بن الخطاب ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة أيضا ، وجميع الحاضرين المخالفين من المالكيين والحنيفيين والشافعيين مخالفون لها في ذلك وهم يعطون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ولا يبالون به اذا خالف تقليدهم .

قال علي : أما المرأة تذهب طردة المرأة بنخسة أو نحو ذلك فانه صبران يقتص منها بمثل ذلك ان كانت بكرا فان ثيبا فقد عدمت ما يقتص منها فيه طليس الا الادب . برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكرا فليغيره بيده ان استطاع » فصح وجوب القود فيها قدر عليه وصح الادب باليد انكارا وتغييرا للنكر فيها يجوز عن القود فيه بقاءه تعالى التوفيق ، ولا غرامة في ذلك أصلا . لأن الاقوال محظورة فلا تحمل غرامة (١) بتغير نص ولا اجماع ، وكذلك لا تدخل للمقر ههنا لأن المقر هو المهر والمهر انما هو في النكاح لا فيها عداه بقاءه لقد علم الله تعالى أن هذه المسألة مستقيم وتكون ونحن قسم بالله لو أراد الله تعالى أن تكون في ذلك غرامة ليينها ولما أغفلنا فاذ لم يفعل تعالى ذلك فما اراد أن يجعل فيها غراما أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٣ مسألة التنافس . قال علي نا حام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا يحيى بن غنم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أقبل رجل بجارية من القادسية فمر على رجل واقف على دابة فنخس الرجل الدابة فرضت الدابة رجلا فلم تخطى . عين الجارية فرفع اليه سلمان بن ربيعة الباهلي فضمن الراكب فبلغ ذلك ابن مسعود فقال علي الرجل انما يضمن الناحس ، وعن شريح يضمنها الناحس ، وعن الشعبي مثل ذلك .

قال أبو محمد : فهذه مسألة اختلفوا فيها كما ترى سلمان بن ربيعة ضمن الراكب وابن مسعود ضمن الباخره • قال على : الناحس هو المباشر لتحريك الدابة فهو سمين ما أصابت فقى المذابضيان وأما في الرجل فإن كان قصد إلى تحريكها لتضرب الناس به أو بعص جماعة علم بها الناحس فهو قاتل عمد وجان عليه القود في ذلك منه وعليه في النفس الذية أو المفاداة وإن كان لا يدري أن هنالك أحدا فهو قاتل خطأ والدية على العاقلة وعليه الكفارة والله تعالى التوفيق •

٢٠٩٤ مسألة فمن قتل انسانا يهود بنفسه للوث • قال على : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايجي بن أضرنا زهير عن جابر عن الشعبي في رجل قتل رجلا قذوذهيت الروح من نصف جسده قال يضمه • قال على : لا يختلفان من الآمة كلها في أن من قريت نفسه من الزهوق بعله أو بهراحة أو بجناية يعمد أو خطأ فإت له ميت فانه يرثه وإن كان عبدا فاعتق فانه يرثه ورثته من الاحرار وانه ان قدر على الكلام فاسلم وكان كافرا وهو يميز بعد فاته مسلم يرثه أهله من المسلمين • وانه ان عاين وشخص ولو يكن بينه وبين الموت الانفس واحد فإت من أوصى له بوصية فاته قد استحق الوصية ويرثها عنه ورثته فصح أنه حتى بعد بلا شك إذ لا يختلف إثنان من أهل الشريعة وغيرهم في أنه ليس لإحى أو ميت ولا سبيل إلى قسم ثالث فاذا هو كذلك وكنا على يقين من أن الله تعالى قد حرم إجمال موتهم وضمنهم النفس فيقين وضرورة ندرى أن فاته قاتل نفس بلا شك فمن قله في تلك الحال عمدا فهو قاتل نفس عمدا ومن قله خطأ فهو قاتل خطأ وعلى العائد القود أو الدية أو المفاداة وعلى المخطيء الكفارة والدية على عاقلة وكذلك في أعضائه القود في العمد والله تعالى التوفيق •

٢٠٩٥ مسألة هل للولى عضو في قتل النيلة أو الحراة • قال على : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا عضو في ذلك للولى حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال في قتل النيلة إذا بلغ الامام فليس للولى المقتول أن يمفو وليس للامام أن يمفو وإنما هو حد من حدود الله تعالى •

قال على : وهذا يقول مالك ، ورأى ذلك أيضا في قاتل الحراة حتى أنه رأى في ذلك أن يقتل المؤمن بالكافر ، وقال آخرون : بل لوليه مالولى غيره من القتل أو العفو أو الدية كما رويانا من طريق عبد الزقاق عن سماك بن الفضل أن عروة كتب

الى عمر بن عبد العزيز في رجل خنق صبيا على. أوضح له حتى قتله فوجده والحبل الى يده فاعترف بذلك فكتب ان ادفعوه الى اولياء الصبي فان شاعوا قتلوه ، وبهذا يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الصواب الى ذلك من الخطأ فوجدنا القائلين في ذلك بأنه ليس للولى عفو في ذلك يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد نا عبد الزقاق نا معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس ان رجلا من اليهود قتل جارية من الأنصار على حلى لها من لقها من القليب ورضخ رأسها بالحجارة فاخذوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقر فامر به أن يرجم فرجم حتى مات . ومن طريق مسلم نا عبد بن خالد نا مام نا قاذبة عن أنس بن مالك ان جارية وجدت قد رض رأسها بين حجرين فسألوها من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فلأمات برأسها فاخذ اليهودي فاقر فامر به رسول الله ﷺ ان يرضوا رأسه بالحجارة ومن طريق مسلم في حديث الرزيين فذكر الحديث وفيه « ققطعت أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا » وذكرنا ما حدثناه أحمد بن عمر نا الحسين بن يعقوب نا سعيد ابن فلحون نا يوسف بن يحيى المعافري نا عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن حبيب الهذلي ان عبد الله بن عامر كتب الى عثمان بن عفان أن رجلا من المسلمين عدا على دهقان فقتله على ماله فكتب اليه عثمان ان اقلبه فان هذا قتل غيلة على الحرابة . وبه الى عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن خاله الحارث ابن عبد الرحمن نا رجلا مسلما نا زمان نا ابن عثمان بن عفان قتل نبطيا بذى حيت على مال معه فرايت نا ابن عثمان امر بالمسلم فقتل بالنبطي لقتله اياه غيلة فرايته حتى ضربت عنقه . وعن عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن ابي الزناد عن ابيه أنه شهد نا ابن عثمان اذ قتل مسلما بنصراني قتل غيلة .

قال علي: فقالوا : هذا رسول الله ﷺ قد قتل اليهودي ولم يجعل ذلك خيارا لأولياء المقتول (١) وكذلك قتل الرزيين الذين قتلوا الرعاء قتل حراة وغيلة ولم يذكرنا أنه عليه الصلاة والسلام جعل في ذلك خيارا لأولياء الرعاء . قالوا : وهذا عثمان رضي الله تعالى عنه قد قتل المسلم بالكافر إذ قتل غيلة ولم يجعل في ذلك خيارا لولييه ولا يعرف له في ذلك مخالف .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئا يشنبون به (١) الا هذا وكله لاحجة لهم في شيء منه أما حديث اليهودي الذي رضع رأس الجارية على أوضاعها فليس فيه أن رسول الله ﷺ لم يشاور وليها ولا أنه شاوره ولا أنه قتل اختار لولي المقتول في الغيلة أو الحراقة فاذ لم يقل ذلك عليه الصلاة والسلام فلا يحمل لمسلم أن ينسب ذلك إلى رسول الله ﷺ فيكذب عليه ويقول عليه ما لم يقل فكيف وهذا الخبر حجة عليهم فانهم لا يختلفون (٢) في أن قاتل الغيلة أو الحراقة لا يجوز البتة أن يقتل رضاء في الرأس بالحجارة ولا رجما وهذا ما لا يقوله أحد من الناس فصح بقينا إذ قتله رسول الله ﷺ رضاء بالحجارة أنه انما قتله قودا بالحجارة وأذ قتله قودا بها حكم قتل القود أن يكون بالخيار في ذلك أو العفو للولي وإذ ذلك كذلك بلا شك فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من قتل له قتيل فأهله بين خيرتين » إلى آخره ، فنحن على يقين من أن فرضا على كل أحد أن يضم هذا الحكم إلى هذا الخبر وليس سكوت الرواة عن أن رسول الله ﷺ خير وليا بمسقط ما أوجبه رسول الله ﷺ في القتل من تخيير وليه بل بلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام لم يخالف ما أمر به ، ولا يتخلو هذا عما ذكرنا من قبول الزيادة المروية في سائر النصوص أصلا ، ولو كان هذا الفعل تخصيصا أو نسخا لبينه عليه السلام فبطل تعليقه ، وبالله تعالى التوفيق . وأما حديث الرنين فلا حجة لهم فيه أيضا لما ذكرنا في هذا الخبر سواء سواد من أنه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام يشاور أولياء الرعاء إن كان لهم أولياء ولا أنه قال : لا خيار في هذا لولي المقتول فاذ ليس فيه شيء من هذا فلا حجة لهم ولا لنا بهذا الخبر في هذه المسألة خاصة فوجب علينا طلب حكمها بموضع آخر ، ثم إن هذا الخبر حجة عليهم لما رويناه من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى التميمي نا هشيم عن عبد العزيز بن صوب . وحيد عن أنس أن ناسا من عريضة قدموا وذكر الحديث وفيه أنهم قتلوا الرعاء وارتدوا عن الاسلام وسافروا ذود رسول الله ﷺ فبعت في آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركم في الحرة حتى ماتوا .

قال أبو محمد : هؤلاء ارتدوا عن الاسلام والمالكون هم على خلاف هذا الحكم من وجوه ثلاثة ، أحدها أنه لا يقتل المرتد عندهم ولا عندنا هذه القتلة أصلا ، والثاني أنه لا يقتص عندهم من المرتد وإنما هو عندهم القتل أو التارك إن تلب ، والثالث أنهم يقولون باستتابه المرتد وليس في هذا الحديث ذكر استتابته

البنت فساد حجة عليهم وبخالفنا لقولهم في هذه المسألة وغيرها •

قال علي : وأما الرواية عن عثمان فضيفة جداً لأنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الرواية جداً فممن عن مسلم بن جندب ولم يدرك عثمان ، وبإضافة حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ فكيف قصة خالفوا فيها عثمان رضى الله عنه باصح من هذا السند ؟ كفضائه في تلك الدية فيمن ضرب آخر حتى سلع ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن المحال أن يكون مالم يصح عنه حجة في إباحة الدماء ولا يكون ماصح عنه حجة في غير ذلك •

قال أبو محمد : فإذا تبطل تعليقهم بالخبرين بما ذكرنا وبأنه قد يكون للانصارية ولي صغير لاختيار له فاختار النبي ﷺ القود هذا لوصح انه عليه الصلاة والسلام لم يخير الولي فكيف وهو لا يصح أبداء وكذلك الرعاء قد يمكن أن يكونوا غرباء لا ولي لهم فالواجب الرجوع الى قوله تعالى وقول رسوله ﷺ إذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فوجدنا الله تعالى يقول : (كتب عليكم القصاص في القتيل) الى قوله تعالى : (ذلك تخفيف من ربكم ورحمة) فممن تعالى كل قتل كما ذكر تعالى وجعل العفو في ذلك للولي ، وصح عن رسول الله ﷺ انه قال : « ومن قتل له قتيل بعد مقاتلي هذه فاهله بين خيرتين » فذكر الدية أو القود أو المفاداة ، والدية لا تكون الا بالعفو عن القود بلا شك فممن عليه الصلاة والسلام ولم يخص ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله تعالى لو اراد أن يخص من ذلك قتل غيلة أو حراة لما أغفله ولا أهمله ولينه ﷺ ، ووجدنا الله تعالى قد حدد الحراة أن يقتل أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض فلا تغفل هذه الآية من أن تكون على الترتيب أو التخيير فان كانت على الترتيب فالما ليكون لا يقولون بهذا واب كانت على التخيير - وهو قولهم - فليس في الآية ما يدعونه من أن قاتل الحراة والغيلة لا خيار فيه لولي القتل فخرج قولهم عن أن يكون له متعلق أو سبب يصح فبطل ما قالوه وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٩٦ - مسألة - خلع الجاني • قال أبو محمد : نا عبد الرحمن بن عبد الله ابن خاله الهمداني نا ابراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا قتيبة بن سعيد نا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الاسدي نا الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء . من آل أبي قلابة نا أبو قلابة نا عمر بن عبد العزيز جمع الناس وفيهم أبو قلابة فذكر حديثا وفيه

(٦٦٢ - ج ١٠ المحلى)

أن أبا قلابة قال لعمر بن عبد العزيز وقد كانت هذيل خلعت خليعاً لهم في الجاهلية فطرق أهل بيت من اليمن بالطعام فأتته له رجل منهم لحذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فآخذوا البياني فرفعوه إلى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا فقال : انهم قد خلعوه فقال عمر : يقسم خمسون من هذيل ما خلعوه فأقسم تسعة وأربعون من هذيل وقدم رجل منهم من الشام فسأله أن يقسم فأقضى يمينه منهم بالف درهم فأدخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه عمر إلى أخى المقتول فقرنت يده بيده قال : فأنطلقوا الخمسون الذين أقسموا حتى إذا كانوا بنخلة أخذتهم السماء فدخلوا في غار في جبل فأنهدهم النار على الحسين الذين أقسموا فأتوا جميعاً وأفلت القرينان فأتبعهما حجر فكسر رجل أخى المقتول فمأش حولاً ثم مات * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال : خلع قوم من هذيل سارقاً لهم كان يسرق الحجيج فقالوا قد خلعناه فمن وجدته يسرقه قدمه هدو فوجدته رقعة من أهل اليمن يسرقهم فقتلوه فجاء قومه عمر بن الخطاب لحلفوا بالله ما خلعناه ولقد كذب الناس علينا فاحلفهم عمر خمسين مئناً ثم أخذ عمر يد رجل من الرقعة فقال : أقرنوا هذا إلى أحدكم حتى يودي دية صاحبكم ففعلوا فأنطلقوا حتى إذا دنوا من أرضهم أصابهم مطر [شديد] واستتروا بجبل طويل [وقد أمسوا] فلما نزلوا ظلمهم اقترض عليهم الجبل فلم ينفع منهم أحولاً من ركبهم إلا الشريد وصاحبه فكان يحدث بما لقي قومه *

قال أبو محمد : وعهدنا بالماليين والحنيفيين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف إذا وافق أهواءهم ويقولون إن المرسل كالمسند ، وهذا من أحسن المراسيل إلى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يخالف له منهم ولا تكبر من أحدهم فيلزمهم على أصولهم أن يميزوا خلع عشيرة الرجل له فلا يكون لهم طلب بدعه إن قتل وهذا ما لا يقولونه أصلاً فقد هان عليهم خلاف هذا الأصل ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فإذا لم تأت عنه إجازة خلع فالخلع باطل لا معنى له فكل جان بعمد فليس على عشيرته من جنايته تبعة ، وكل جانب بخطاً فكذلك إلا ما أوجه نص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٧ - مسألة - من استسقى قوماً فلم يسقوه حتى مات * قال علي : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن الأشعث عن الحسن أن رجلاً استسقى على باب قوم فأبوا أن يسقوه فأدركه العطش فمات فضمنهم عمر بن الخطاب دية *

قال أبو محمد : القول في هذا عندنا والله تعالى التوفيق هو ان الذين لم يسقوه ان كانوا يعلمون انه لاماء له البتة الا عندهم ولا يمكنه ادراكه أصلاً حتى يموت فهم قتلوه حمداً (١) وعليهم القود بان يمتنعوا الماء حتى يموتوا كسروا أو قتلوا ولا يدخل في ذلك من لم يعلم بأمره ولا من لم يمكنه أن يسقيه ، فان كانوا لا يعلمون ذلك ويقدرون أنه سيدرك الماء فهم قتلوا خطأ وعليهم الكفارة وعلى عواقبهم الدية ولا بد بهرمان ذلك قول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (والحرمات قصاص) ، ويقرن بدرى كل مسلم في العالم أن من استقاء مسلماً وهو قادر على أن يسقيه فعمد أن لا يسقيه إلى أن مات عطشاً فانه قد اعتدى عليه بلا خلاف من أحد من الامم اذا اعتدى فواجب بنص القرآن أن يعتدى على المعتدى بمثل ما اعتدى به فصحيح لنا يقرن لا اشكال فيه وأما اذا لم يعلم بذلك فقد قتلته اذ منعه مالا حياة له الا به فهو قاتل خطأ فعليه ما على قاتل الخطأ .

قال أبو محمد : وهكذا القول في الجاني والمأوى ولا فرق وكل ذلك عدوان وليس هذا كن اتبعه سبع فلم يؤوه حتى أكله السبع لان السبع هو القاتل له ولم يمت في جنايته ولا ماتولد من جنايته ولكن لو تركوه فاخذوه السبع وهم قادرون على انقاذه فهم قتلوا حمداً ، اذ لم يمت من شيء الا من فعلهم وهذا كن أدخلوه في بيت ومنعوه حتى مات ولا فرق ، وهذا كله وجه واحد وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٨ مسأله مدية الكلب قال أبو محمد : ناأحدثن عمر ناأبوذر المروى ناأحدثن عبدان الحافظ التيسابورى في داره بالأهواز ناأنا محمد بن سبل المقرئ ناأحمد ابن اسماعيل البخارى ناأأبو نعيم - هو الفضل بن دكين - قال لي قتيبة ناأهشيم عن يعلى ابن عطاء عن اسماعيل - هو ابن جساس - ناأهشيم عبد الله بن عمرو قضي في كلب الصيد أربعين درهماً ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس ناأقال كنت عند عبد الله بن عمرو فساءله رجل ما عقل كلب الصيد قال : أربعم درهماً قال : فما عقل كلب الغنم قال : شاة من الغنم قال : فما عقل كلب الزرع قال : فرق من الزرع قال : فما عقل كلب الدار قال : فرق من تراب حق على القاتل أن يؤديه وحق على صاحبه أن يقبله وهو ينقص من الاجر وفي الكلب الذي ينبع ولا يمنع زرعاً ولا داراً ان طلبه صاحبه ففرق من تراب الله ناأنا لئجد هذا في كتاب الله تعالى .

قال أبو محمد : فهذا حكم صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف رضى الله عنه
إلا فى الصائغ خاصة لا فى سواه ، رواه عن عقبة بن عامر قال : قتل رجل فى خلافة عثمان كلبا
لصيد لا يعرف مثله فى الكلاب فقوم بثأما تدرهم فالزمه عثمان تلك القيمة .

قال أبو محمد : وبقي كلب الغنم . و كلب الزرع . و كلب الدار لا يعرف مخالفا
فى شيء منه (١) لمبداء الله بن عمرو بن العاص وهم يعظمون خلافا لصاحب الذى لا يعرف
له مخالف من الصحابة ولا سيما مثل هذا وهم قد خالفوا ههنا عبادة بن عمرو كاترى
بلا مؤونة ، وأما نحن فلا حجة عندنا فى قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس فى
الكلب إلا كلب مثله قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) إلا أن يكون أسود
ذات قطين فلا شيء فيه أصلا ، وقد أحسن من قتله وكذلك أن كان كلبا لا يفتى زرا ولا
ضررا ولا صيدا فلا شيء فيه أصلا لأن هذين ينهى عن اتخاذهما جملة ، وبالله
تعالى التوفيق .

٢٠٩٩ - مسئلة - اقالة ذى الهبة عشرته . قال على : نايوسف بن عبادة
الغمرى نايوسف بن أحمد ناالمقلى ناالحسن بن على ناسعيد بن أبى مريم ناالعطاف بن
عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة عن عائشة قالت قال
رسول الله ﷺ : « أقبلوا ذوى الهبات عشراتهم » . فأحمد بن عمر بن أنس ناأحمد
ابن على الكسائى ناالحوى ناأحمد بن إبراهيم بن محمد السرى ناإسماعيل بن محمد بن قيراط
ناسليمان بن عبد الرحمن ناعثمان ناعيد العزيز بن عبادة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عن أبى بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال : « أقبلوا
ذوى الهبات عشراتهم » .

قال على عن المقلى : لا يصح فى هذا شيء ، والعطاف ضعيف وعبد الرحمن بن
محمد مجبول ضعيف ، وكذلك الاسناد الآخر أيضا ضعيف .

قال على . وليس فيه اسقاط حدودا لقصاص ، وقد قال رسول الله ﷺ :
« المؤمنون تكافؤ دماؤهم » وقال الله تعالى : (إنما المؤمنون أخوة) فإذا كانوا أخوة فهم
فطراف الحكم لله ، وقال رسول الله ﷺ : « إنهم كذلك بنو إسرائيل كانوا أدا سرق
فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذى قضى يده لو
سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها أو كما قال عليه الصلاة والسلام » عما قد ذكرناه
بأسانده فباخلا و بآقة تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فلو صح هذا وهو لا يصح لكان ذلك محمولا على ظاهره في الدثة تكون مما لا يوجب حدا ولا حكا في قود أو قصاص وبالله تعالى التوفيق *
٢١٠٠ - مسألة - قوم أفر كل واحد منهم بقتل قتل وبرا أصحابه . قال علي :
روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في رجل اتهم بقتله رجلان أخوان
نخاف أباهما أن يقتلا فقال أباهما : أنا قتله فقال كل واحد من الأخوين أنا قتله
وبرأ بعضهم بعضا فقال الزهري في ذلك إلى أولياء المقتول فيحلفون قسامة الدم
على أحدهم *

قال أبو محمد : لسانقول هذا بل قول : إن أولياء المقتول إن صدقهم كلمهم
فلم يلق القود من جميعهم أو عن شاربوا ولهم الدية على ما قدنا أو المفاداة فإن كذبوا
بعضهم وصدقوا بعضهم فلم يعل على من صدقوه القود أو الدية أو المفاداة وقد يرى
من كذبوه . برهان ذلك أنهم إذا صدقهم كلمهم فقد صح لهم حق القود أو الدية
بأقرار كل واحد منهم وكل حق وجب فلا يسقط إلا بنص أو إجماع ومن أقر بحق
فلا يجوز تخليف المقر له بالحق إذا انما يحلف المدعى عليه إذا أنكر لا المدعى فلا يجوز
هنا تخليف من صدقت دعواه وأما إذا كذبوا منهم بعضا فقد برؤوا من الكذبوه
وسقط حكم الإقرار إذا لم يصدق المقر له كسائر الحقوق ولا فرق ، وكذلك لو
كذبهم كلمهم فقد يرى المقررون وبطل إقرارهم إذ قد أسقط المقر لهم حقهم في ذلك
وبالله تعالى التوفيق *

قال علي : وقول المقر : أنا وحدي قتلت فلانا ولم يقتله هذا معي والآخر
منكر لبرئته إياه ومقر بقتل ذلك المقتول فواجب أن يلزم كل واحد منهما ما قر به
على نفسه لأنه إقرار تام وتكون تبرئته لمن أبرأ باطلا لأنه ليس عدلا فقبل
شهادته وحتى لو كان عدلا لما جاز هنا قبول شهادته لأن الشهادة إنما تقبل في الإيجاب
لا في النفي ولا يختلف إثنان في أن رجلا لو ادعى على زيد مالا أو حقا فشهد له
عدول بأنه لا شيء له عنده لكانت شهادته فاسدة لا تقبل ولا تبرئ المشهود له بها
الأبأن يريدوا في شهادتهم إيجابا مثل أن يقولوا وذلك انتا ندرى أنه أبرأ من الحق
أو قد أداه إليه أو نحو هذا وبالله تعالى التوفيق *

٢١٠١ - مسألة - الخشبة تخرج من الحائط والقصار ينضح والقصاب كذلك
وأخراج شيء في طريق المسلمين والرحا والحفان والتملان في المسجد والقاعد فيه
والقتليل . وظلال السوق . ومن رش أمامه *

قال أبو محمد : روي عن إبراهيم النخعي إذا أخرج الرجل الصلاة أو الخشبة في حائطه ضمن ، وعن وكيعنا سفيان عن عطاء بن السائب عن شريح أنه كان يضمن بوري السوق وعوده ، وعن وكيعنا سفيان عن جابر عن عامر قال : إذا نضح القصار أو القصاب ضمن . وعن الحسن أبي مسافر قال إن كنيفا وقع على صبي قتلته أو جرحه قال شريح : لو أتيت به لضمنته ، وعن محمد النفيلي أن رجلا أخرج صلاة في حائطه فمزقت مزادة من آدم فضمنه شريح . ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب قال : من أخرج رجلا من ركن داره فعمرت رجلا ضمن . وعن الحجاج بن أرطاة عن قتادة عن شريح مثله . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه قال قال علي : من حفر بئرا أو فوس غورا ضمن ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب قال : ضمن شريح البادي وظلال أهل السوق إذا لم يكن في ملكهم ، وضمن أهل العمود ، وعن الحكم بن عتيبة عن حماد بن أبي سليمان عن رجل توضأ وصب ماء في الطريق قال حماد : يضمن وقال الحكم لا يضمن ، وعن شعبة عن الحكم وحماد في الرجل السوق ينضح بين يدي بابه ماء فيمر به إنسان فيزلق قال حماد : يضمن وقال الحكم : لا يضمن .

قال أبو محمد : فهذا عن علي وشريح . والنخعي وحماد ، وقال الحسن بن حي : من أحدث في الطريق حدثا من نضح أو ماء أو حجر أو شيئا أخرجه من داره في الطريق من غلة أو جناح فهو ضامن لما عطب فيه ، وقال الأوزاعي من أخرج كنيفا أو جذعا إلى الطريق فأعنت أحدا ضمن ذلك ، وقال الليث : إن أخرج عودا أو حجرا أو خشبة من جداره فمر به إنسان فجرحه أو قتله فإن كان لا يعرف من صنع الناس ضمن به وقال الشافعي : واضح الحجر في أرض لا يملكها ضامن ، وأما أبو حنيفة وإصحابه فلهم هنا أقوال طريفة نذكر منها ما يسر الله تعالى . فمنها أنه قال من قصد في مسجد في غير صلاة فعطب به إنسان ضمن فإن كان في صلاة لم يضمن وإن كان في غير صلاة ضمن ، وقال أبو يوسف . ومحمد لا يضمن في تلا الوججين ، وقالوا كلهم من أخرج من داره ميزابا فسقط على إنسان قتلته فإن أصابه ما كان خارجا من الحائط ضمن وإن أصابه ما كان في الحائط فلا شيء عليه فإن جهل ما أصابه فالقياس أن لا يضمن ولكن قالوا : ندع القياس ونستحسن فضمنه وإن وضع في الطريق حجرا ضمن ما أصابه قالوا : فإن استأجر رجلا على شيء يحدثه في فناءه فعطب به إنسان ضمن المستأجر فلو استأجره ليحفر في غير فناءه فإن الضامن لما يتلف بذلك الأجير .

قال أبو محمد : أما عند أصحابنا فلا يضمن عند أحد في شيء من ذلك ، فلما اختلفوا بما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فكتبه ففطرنا في قول من قال بالتضمن فوجدناهم يذكرون ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن حينة عن عمرو عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ : « من أخرج من حده شيئا فأصاب إنسانا فهو ضامن » . حدثنا أحمد بن محمد الطائفي مابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الحائق البزار نا عمرو بن مالك الصائغ عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال : « من أخرج من حده شيئا فأصاب به إنسانا فهو ضامن » ، وقد روي ذلك عن علي ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئا غير هذا وكل هذا لا شيء ، أما الخبر المذكور فلا يصح لأنه مرسل عن الحسن والمرسل لا حجة فيه ولم يسنده أحد إلا أحمد بن مالك وليس بالقوي قاله البزار وغيره فسقط التعلق به ، وأما الرواية عن علي فباطلة لأنها عن الحجاج بن أرطاة . وعبد الوهاب بن مجاهد وطلحهما في غاية السقوط ثم عن الحكم . ومجاهد وطلحاهما يدر على بن أبي طالب فسقط الخبر جملة إلا عن إبراهيم وشریح . وحامد . وقول عن الشافعي لا يصح ، وقد صح عن الحكم في بعض ذلك أنه لا يضمن . قال علي : فليريق للضمنين حجة أصلا وقد صح أن الأموال محرمة فلا يحمل الزام أحد غرامة لم يوجبها نص أو إجماع فوجب أن لا ضمان في شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق .

٢١٠٢ مسألة : الحائط يقع فيتلف قسما أو مالا . قال علي : روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح في الحائط إذا كان مائلا قال إن شهدوا عليه ضمن ، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الجدار إذا كان مائلا إذا شهدوا على صاحبه وقوع على إنسان قتله فإنه يضمن ، وعن إبراهيم النخعي مثل قول شريح في الجدار المائل ، وقال آخرون غير هذا كما روينا من طريق ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا أخربن يونس هو ابن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في رجل مال جدار لجاره أو تصدع فقال له اكسر جدارك هذا فانا نخافه فاني عليه ثم إن الجدار سقط قتل عبد الذي نهأه أو حرا من أهله قال لا ترى عليه شيئا وقد فرط وأسأه ، وأما المتأخرون فان ابن أبي ليلى قال : إن علم صاحب الجدار بميله وضعفه فتركه فهو ضامن وإن لم يعلم لم يضمن ، وبه يقول أبو ثور ، وقال سفيان الثوري إن لم يشهدوا عليه لم يضمن وإن كان مستدلا وهو مشقوق لم يجبر على تقضه ، وقال إسحاق بن إبراهيم يضمن ما أصاب

جداره أشهد عليه أو لم يشهد، وقال أبو حنيفة ومالك وأصحابهما، والحسن بن حي: إن أشهد عليه بهذا ضمن وإن لم يشهد عليه لم يضمن، وقال الشافعي وأبو سليمان وأصحابهما: لأضيان عليه أشهد عليه أو لم يشهد عليه، قال علي: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتنبه بمون الله تعالى فنظرنا فيمن فرق بين حكم الأشهاد عليه وحكم ترك الأشهاد عليه فلم نجد لهما متعلقا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا نظر إلا أنهم قالوا قد روي عن جماعة من التابعين وهذا ليس بشيء، لأننا قد أوردنا ما خالفوا فيه الطوائف من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف كثير جدا فكيف ما اختلف فيه نفر من التابعين، وقد أوردنا آنفا قول الزهري أنه لأضيان عليه مع أن التورم برعهم أصحاب قياس ولا يختلفون فيه ن وضع دابة في ملكة فخرجت فقتلت من غير فعله أنه لأضيان عليه أشهد أولم يشهد عليه فالفارق بين هذا وبين الجدار ينهدم من غير فعله فبطل هذا القول وظهر فسادُه وبالله تعالى التوفيق، ولم يبق إلا قول من ضمن ما أصاب الجدار أشهد عليه أولم يشهد عليه أو قول من لم يضمنه ما أصاب أشهد عليه أولم يشهد إذ قد صح أن التفريق بين الأشهاد وغير الأشهاد لا معنى له البتة فنظرنا في ذلك فوجدنا صاحب الجدار المائل لا يسمى قاتلا لم يقتله الجدار في لغة العرب، وقد يكون غائبا بقصى المشرق والحايط بأقصى المغرب فاذا لا يسمى قاتل عمدا ولا قاتل خطأ فلا دية في ذلك ولا كفارة ولا ضيان لما تلف من مال إذ الأموال محرمة ولا يجوز الحكم بغرامة على أحد لم يوجبها عليه نص ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٣ - مسئلة - الجرة توضع إلى باب أو انسان يستند إلى باب فيفتح الباب فاتح فيفسد المتاع أو يقع الانسان فيه وت • قال علي: قال قوم بالتضمنين في هذا وأسقط قوم به الضيان، والظاهر عندنا وبالله تعالى التوفيق انه ضامن للمتاع والدية على حافظه والكفارة عليه لأنه مباشر لاسقاط المتاع واسقاط المستند قاصدا إلى ذلك وإن لم يعلم بخلاف ما ذكرنا قبل ما لم يباشر الاتلاف فيه ولو أنه فعل هذا عمدا لكان عليه القود وهذا والذي يزعم دابته في الطريق قد ضاع عن طريقه فتدوس انسانا أو تسد متاعا فانه يضمن لأنه مباشر للافساد ولأنه لا يتعدى مستند الجرة والمتكبر إلى الباب لو كانا متعديين فكيف ولا عدوان في هذا هو لو أن امرأه أرعد ليلًا في طريق فداسه انسان فقتله فانه قاتل خطأ بلا شك وكذلك لو دخل دار انسان ليسرق فداسه صاحب المنزل فقتله

فهو مباشر لقتله فعليه العقود في الممد لأنه لم يقتله بحاربته، والدية في ذلك والكفارة على العاقلة في غير الممد؛ وبالله تعالى التوفيق.

خاتمة الطبع

تم بعون الله تعالى وحسن هدايته الجزء العاشر من كتاب المحلى للامام العلامة علامة المنقول والمقول أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم صاحب التصانيف المفيدة.

وكان تمام طبعه سلخ شهر رجب سنة ١٣٥٢ من سني الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية، ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الحادى عشر وبه يتم الكتاب، واقتاحه على بعض النسخ التي جرينا عليها • (مسائل من هذا الباب) • وارجو الله إتمامه بحوله وقوته والشروع بتكميل كتاب (الكامل في التاريخ) للامام المؤرخ الشهير عز الدين أبي الحسن بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزرى •

فَهْرَسْتِ

الجزء العاشر من المحلى لابن حزم

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(كتاب الرضاع)		
٢	المسألة ١٨٦٣ من فائده		صغير أو كبير من لبن مئة أو
	امراتان أو اثنتان أو زوجة وأمة		مجنونة أو سكرى خمس رضعات
	فأرضعت أحدهما بلبن حدث لها		فالتحريم يقع به وبزها ذلك
	من حمل منه رجلا رضاعا محرما	٩	المسألة ١٨٦٨ لا يحرم من
	وأرضعت الأخرى كذلك امرأة		الرضاع إلا خمس رضعات تقطع
	لم يحل لأحدهما نكاح الآخر		كل رضعة من الأخرى أو خمس
	أصلا ودليل ذلك		مصات متفرقات كذلك أو خمس
٢	المسألة ١٨٦٤ ابن النعل يحرم		ما بين مصة ورضعة تقطع كل
	وبيانه مفصلا وبرهان ذلك وسرد		واحدة من الأخرى وتضميل
	أقوال علماء المذاهب في ذلك		ذلك ويان أقوال علماء الفقه في
	ويان حجمهم		ذلك وسرد حجمهم وإيضاح
٦	المسألة ١٨٦٥ لو أن رجلا		المقام بما لمك لا تجده في غير هذا
	تزوج امرأتين فأرضعتها امرأة		الكتاب
	رضاعا محرما حرمتا جميعا وأفسخ	١٧	المسألة ١٨٦٩ رضاع الكبير
	نكاحهما ودليل ذلك		محرّم ولو أنه شيخ وبرهان
٧	المسألة ١٨٦٦ يان صفة		ذلك ويان اختلاف الفقهاء في
	الرضاع المحرم ويان اختلاف		ذلك وذكر أدلتهم وتحقق المقام
	العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم	٢٤	المسألة ١٨٧٠ إن حملت
	وسرد أدلتهم		امرأة من يلحق ولدها به فدر
٩	المسألة ١٨٦٧ إن أرتضع		لها اللبن ثم وضعت طفلة بأزواجها
			أو مات عنها فتزوجها آخر أو

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع					
	كانت أمة فملكها آخر فأرضعت فبو ولد لاول ول لا الثاني وتفصيل ذلك ودليله	٢٤	المسألة ١٨٧١ أهل الاسلام كلهم أخوة لا يحرم على ابن من زنجية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاسق الذي بلغ الثمانية من التسق المسلم ما لم يكن زانياً كفو للسبلة الفاضلة ويان اختلاف الناس في ذلك					
	٢٥	المسألة ١٨٧٢ تزويج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحبة جائز وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات وبرهان ذلك	٢٧	المسألة ١٨٧٣ ان حلت المرأة من زنا أو من نكاح فأسد مفسوخ أو كان نكاحاً صحيحاً ففسخ الحق واجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم عتقها أو مات عنها فلكل من ذكرنا ان يتزوج قبل ان تضع حملها الا انه لا يحل للزواج ان يطلأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل فلا يحل لها الزواج البتة حتى يضمها حملها الخ ويان أقوال العلماء في ذلك				
	وسرد دبر اهنيهم ٢٩	المسألة ١٨٧٤ من كان عنده أربع نسوة فطلق احداً من ثلاثاً وهي حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إذ كانت في عصمته أو اقسغن نكاحاً منه فله ان يتزوج اثر طلاقها مرة أو اختها أو عنتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت اختها ويدخل بها فاما في الطلاق الرجعي فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها ويان أقوال علماء الصحابة في ذلك ومذاهب السلف	٣٠	المسألة ١٨٧٥ لا يحل لأحد ان يتزوج مملوكه قبل ان يعتقها وبرهان ذلك	٣٠	المسألة ١٨٧٦ يجوز للرجل أن يتزوج أمة والده التي لا تحل لوالده وأمة والده التي لا تحل لوالده وأمة امه وأمة ابنته وجاز للعبد نكاح ام سيده وبنت سيده وأخت سيده إذا أذن له سيده وذكر أقوال المجتهدين في ذلك	٣٠	المسألة ١٨٧٧ من أراد ان يتزوج امرأة حرة أو أمة فله ان ينظر منها إلى ما يظن وما ظهر منها بخلاف شراء الأمة فله النظر إلى الكفين والوجه ويرهان ذلك ويان أقوال

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	العلاء في ذلك		إن كان جاهلا وبينان مذاهب
٣٢	المسألة ١٧٧٨ لا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها وتفصيل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وذكر براهميه	٤٠	المسألة ١٨٨٥ لا يحل للبرأة التبرج ولا التزين للخروج إذا خرجن لحاجة وبرهان ذلك
٣٣	المسألة ١٨٧٩ يحل للرجل النظر إلى فرج امرأته محررة أو أمة ولها أن ينظر إلى فرجه بدون كراهة ودليل ذلك	٤٠	المسألة ١٨٨٦ فرض على الرجل أن يجمع امرأته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل طهران قدر حل ذلك ودليل ذلك
٣٣	مسألة ١٨٨٠ لا يجوز لمسلم أن يعطى على خطبة أخيه ويرهان ذلك	٤٠	المسألة ١٨٨٧ فرض على الأمة والحرة أن لا يمتعا السيد والزوج الجماع متى دهاهما ما لم تكن المدعوة حائضا أو مريضة تتأذى بالجماع أو صائمة فرض ويرهان ذلك
٣٥	المسألة ١٨٨١ لا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها ويجوز أن يعرض لها بما تقم منه أنه يريد نكاحها ودليل ذلك	٤١	المسألة ١٨٨٨ المسد بين الزوجات فرض وأكثر ذلك في قسمة الليل ولا تفضل في ذلك حرة على أمة ولا مسألة على ذمية ودليل ذلك
٣٥	المسألة ١٨٨٢ لا يحل نكاح من لم يولد بعد ودليل ذلك		(الايلاء)
٣٥	المسألة ١٨٨٣ لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها وكذلك لا يحل إنكاح الغائب ويرهان ذلك	٤٢	المسألة ١٨٨٩ في بيان معنى الايلاء وحكمه ودليله وذكر أقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهميه وتحقيق المقام
٣٥	المسألة ١٨٨٤ من تزوج مملوكة لتغيره بأذن السيد أو بتغير إذنه فكل ما ولدته منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم إلا أن ما كان من ذلك بتغير إذن سيدها فمليها حد الزنا وليس نكاحا والولد لا حقون بالرجل	٤٥	بيان أن الايلاء إنما جعل في النكاح والدليل على ذلك

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
أوأشقي من لم يقدر على رقة فعله		٤٦ بيان عدة الايلاء وابتدائها	
صيام شهرين متتابعين ولا يحل		واتسائها وخلاف العلماء في ذلك	
له ان يطأها ولا ان يمسا بشيء		٤٨ المسألة ١٨٩٠ العبد والحرة	
من بدنه الا حتى يكفر ويبرهان ذلك		في الايلاء كل واحد من زوجته	
وذكر مذاهب علماء الامصار في		الحرة والامة المسلمة او الذمية	
ذلك وايراد حججهم وتحقيق الحق		الكبيرة او الصغيرة سواء	
بما لا يجده في غير هذا الموضع		ورهان ذلك	
٥٣ الرد على من قال لاظهار الامن		٤٩ المسألة ١٨٩١ من آلى من	
ذات محرم		أربع نسوة له يمين واحدة وقف	
٥٤ بيان أن الظهار هل كان طلاق		لهن ظهن في حين يحلف ودليل	
الجهلية ام لا		ذلك	
٥٥ أقوال العلماء فيمن شرع في الصوم		٤٩ المسألة ١٨٩٢ من آلى من	
في كفارة الظهار فوطى ليل قبل		أتمه فلا توقف عليه ويبرهان ذلك	
ان يمين أو وطى قبل أن يكفر		٤٩ المسألة ١٨٩٣ إيراد	
بعتق أو بصوم		الدليل على أن من آلى من أجنبية	
٥٦ المسألة ١٨٩٥ من ظاهر من أجنبية		ثم تزوجها إنه ليس عليه حكم الايلاء	
ثم كرهه ثم تزوجها فليس عليه		٤٩ (كتاب الظهار)	
ظهار ولا كفارة وبيان اختلاف		٤٩ المسألة ١٨٩٤ من قال من حر	
العلماء في ذلك وذكر أدلتهم		أو عبدا لم رآته أو لآتمه التي يحل	
٥٧ المسألة ١٨٩٦ من ظاهر ثم كرر		له وطؤها أنت على كظهر امي	
ثانية ثم ثالثة فليس عليه الا كفارة		أو قال لما أنت مني بظهر امي	
واحدة ويبرهان ذلك وذكر		أو مثل ظهر امي فلا شيء عليه ولا	
أقوال علماء الفقه في ذلك		يحرم بذلك وطؤها عليه حتى	
٥٧ المسألة ١٨٩٧ من لو تمت كفارة		يكفر القول بذلك مرة أخرى فإذا	
الظهار لم يسقطها عنه موته ولا		قالها مرة ثانية فوجب عليه كفارة	
موتها ولا طلاقها وهي من رأس		الظهار وهي حقة رقة مؤمنة كانت	
ماله ان مات ودليل ذلك		أو كافرة معينة أو سالمة ذكرنا	

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٥٧	المسألة ١٨٩٨ من مجر عن جميع الكفارات حكمه الاطعام أبدا ايسر بعد ذلك اهل يوسر ورومان ذلك	٦٧	المسألة ١٩٠١ لا يجوز للرجل ان يقسم لام ولده ولا لامته مع زوجة ان كانت ودليل ذلك
٥٨	(العنين) المسألة ١٨٩٩ من تزوج امرأة ظم بقدر على وطئها سواء كان وطئها مرة أو مرارا أو لم يطأها قط فلا يجوز لها كولا لغيره ان يفرق بينها اسلامولا ان يؤجل له أجلا ويان ذكر اقوال طلبة السلف في ذلك ومذاهب التابعين وايراد براهينهم وتحقيق المقام	٦٧	المسألة ١٩٠٢ حدد القسمة للزوجات من ليلة فإزاد الى سبع لكل واحدة ولا يجوز ان يزيد على سبع ورومان ذلك
٦٣	المسألة ١٩٠٠ اذا تزوج الرجل بكر احره أو أمة مسلمة أو كناية وله زوجة أخرى حرة أو أمة فعليه ان يخص البكر بميت سبع ليل عندها ثم يقسم فيعود ولا يحاسبها بتلك السبع وان تزوج ثانيا كذلك فله ان يخصها بميت ثلاث ليل ثم يقسم ويسدل فان زاد على الثلاث أقام عند غيره كما أقام عندها ودليل ذلك وأقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهينهم	٦٨	المسألة ١٩٠٣ انوهبت المرأة ليلتها لغيرها جاز ذلك فان بداها فرجعت في ذلك فلهذا ذلك ورومان ذلك
٦٥	بيان تناقض الحنفيين في مسألة القسم للزوجات	٦٨	المسألة ١٩٠٤ يجوز للرجل أن يطأ جميع زوجاته وامانه في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن ولا كرامة في ذلك ، ودليل ذلك
		٦٩	المسألة ١٩٠٥ لا يحل الوطء في الدبر أصلا لا في امرأة ولا في غيرها ، وبيان اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم بما ييسر الناظر
		٧٠	المسألة ١٩٠٦ لا يحل لأحد أن يطأ امرأة حلي من غيره فان فعل ادب فان كانت أمة له أعطى عليه ما ولدت من ذلك الحبل ولا بد ولا تعتق هي بذلك ورومان ذلك
		٧٠	المسألة ١٩٠٧ لا يحل العول عن حرة ولا عن أمة ودليل ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٧٢	المسألة ١٩٠٨ فرض الاحسان الى النساء ولا يحل تتبع عثراتهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيتهن اراو من قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا أن يمنعه مانع عذر ودليل ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٢ لا بأس بكذب أحد الزوجين الآخر فيما يستلج به المودة ودليل ذلك
٧٣	المسألة ١٩٠٩ للزنا أن تصدق من مال الزوجها غير مفسدة لكن مما لا يؤثر في ماله سواء أذنت في ذلك أم نهى أحب أم كره، ويرهان ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٣ لا يحل التمتع بالباطل ويرهان ذلك
٧٣	المسألة ١٩١٠ لا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلا لا في عين ولا طبع ولا فرش ولا كنس ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها غطيطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما وانما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضرا إلا بإذنه ولا تدخل بيته من يكره ولا أن تمنعه نفسها متى أراد وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله ودليل ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٤ جاز للرجل باللعنة القلب بالصور ولا يحل لتغير من والصور محرمة الا هذا والامكان رقا في ثوب ودليل ذلك
٧٤	المسألة ١٩١١ لا يحل للمرأة أن تتعلق رأسها إلا من ضرورة لا عيذ	٧٦	المسألة ١٩١٥ الاستنار بالجماع فرض ويرهان ذلك
		٧٦	المسألة ١٩١٦ حلال للرجل من امرأته الحائض كل شيء حائض الا بإلحاح فقط، ويثبت اختلاف العلماء في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد لاحد بعده
		٧٩	المسألة ١٩١٧ من وطئ حائضا طامدا أوجاهلا فقد عصي الله تعالى في العمد وليس عليه في ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	شئ لاصدقة ولا غيرها الا		لا يخلع ولا يغيره ودليل ذلك
	التوبة والاستغفار ودليل ذلك		(النفقات)
٨١	المسألة ١٩١٨ اذا رأت الحائض	٨٨	المسألة ١٩٢٢ ينفق الرجل
	الطهر فان غسلت فرجها فقط		على امرأته من حين عقد النكاح
	أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها		دعى إلى البناء أو لم يدع ولو
	حل وطؤها لزوجها الا انها		أنها في المهد ناسرا كانت أو غير
	لا تصلى حتى تقنصل كلها بالماء		ناشر غنية ذات أو فقيرة ذات
	وأقوال العلماء في ذلك وإيراد		أب أو يتيمة حرة أو أمة على قدر
	حججهم		حاله وبرهان ذلك وآراء الفقهاء
٨٢	المسألة ١٩١٩ لباس المرأة		في ذلك
	الحريرو الذهب في الصلوة وغيرها	٩٠	المسألة ١٩٢٣ ليس على
	حلال وبيان اختلاف العلماء		الزوج أن ينفق على خادم لزوجته
	في ذلك وسرد براهمينهم وتحرير		ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت
	الكلام في ذلك		خليفة إنما عليه أن يقوم لها
٨٦	المسألة ١٩٢٠ التحلى بالفضة		بمن يأتيها بالطعام والماء ميتا
	والقنوق والياقوت والزمرد		ممكنا للأكل غدوة وعشية
	حلال في كل شيء للرجال والنساء		ودليل ذلك
	ولا يخص شيئا الا آتية الفضة	٩٠	المسألة ١٩٢٤ إنما تجب
	فقط فهي حرام على الرجال		النفقة للزوجة مياومة فان تعدى
	والنساء وبرهان ذلك		وأخر عنها القداء أو العشاء أدب
٨٧	المسألة ١٩٢١ اذا شجر بين		على ذلك وبرهان ذلك
	الرجل وامرأته بعثت الحاكم حكا	٩١	المسألة ١٩٢٥ يلزم الزوج
	من أمه وحكام من أهلها من حال		إسكان الزوجة على قدر طاقته
	الظالم منهما ونيها إلى الحاكم ما وقفا		ودليل ذلك
	عليه من ذلك ليأخذ الحق بمن	٩١	المسألة ١٩٢٦ لا يلزمه لها
	هو قبله ويأخذ على يدى الظالم		حلى ولا طيب وبرهان ذلك
	وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩١	المسألة ١٩٢٧ الثقة دزنى ذمة الزوج اذا تمتها وهو قادر عليها سواء كان حاضراً أو غائبا يقضى بها عليه في حياته وبعد موته وبرهان ذلك	٩٩	١٩٣٣ يجرى أيضاً على ثقة حيوانه كله أو تسريحه للرعى ان كان يعيش من الرعى فان أبيس عليه كل ذلك ودليل ذلك
٩١	المسألة ١٩٢٨ من قدر على بعض الثقة والكسوة فسواء قل ما يقدر عليه أو كثر الواجب أن يقضى عليه بما قدر ويسقط عنه مالا يقدر عليه ودليل ذلك	١٠٠	١٩٣٣ فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار ان يبدأ بما لا يملكه متولاه حتى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجرى كل احد على الثقة على من لا مال له ولا عمل يده بما يقوم به على نفسه من ابر هو اجداده وجداته وان علوا النخ وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء السلف في ذلك وايراد حججهم بما يشرح الصدر
٩٢	المسألة ١٩٢٩ لا يجوز للمرأة منع نفسها من الرجل ان منع الزوج الثقة أو الكسوة أو الصداق ضما ظاهرا أو كان غير قادر وبرهان ذلك	١٠٤	١٠٤ بيان فساد قول أبي حنيفة وما لك في تقاسيم الثقة
٩٢	المسألة ١٩٣٠ ان عجز الزوج عن ثقة نفسه وامرأة غنية كفت الثقة عليه ولا ترجع بثبوت من ذلك ان أيسر الا أن يكون عبدا فنفقته على سيده لا على امرأته ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وايراد أدلتهم	١٠٥	١٠٥ أقوال العلماء في تقديم الولد على الزوجة وتحقيق ذلك
٩٦	المسألة ١٩٣١ ينفق الرجل والمرأة على مالهيهما من المييد والاماء أن يطعمه شبهة بما ياكل أهل بيته ويكسوه بما يلبسونه من الحر والبرد ولا يكون به مثله بين الناس بما		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
١٠٢ تحقيق أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة	١٠٢ حرام عليه نوى بذلك طلاقاً أو لم ينو بيان اختلاف الناس في ذلك وذكر أدلتهم وتعقيب ذلك بما تقرر من الابع
١٠٩ لا يفسخ النكاح بعد صحتة بمذموم حدث ولا يبرس كذلك ولا بمجنون يرهان ذلك	١٢٨ ١٣٩٩ حكم من قال لامرأته قد وهبتك لأهلك ويهران ذلك
١٠٩ ما يفسخ به النكاح ومتى يستحق المهر وسرد أدلتهم وتحقيق المقام	١٣٠ ١٤٤٠ من باع عبيده له زوجة فهي زوجته كما كانت من باع أمته ولها زوج فذلك كزبان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم
١١٦ لا يفسخ النكاح بلامجهريته أو بزوجاته أو بغير ذلك	١٣٢ حجة في رأس بيع الامة طلاقها وتنفقه
١١٦ من خسر امرأته اختلعت قسماً أو اختلعت الطلاق أو اختلعت زوجة أو لم تخرجه شيئاً فذلك لا يفسخ ولا يبرس سواء ولا يفسخ بذلك ولا يخرجه ولا يفسخ من ذلك حكمه وكذا التخيير وكووت هي اختيار قسماً أو اختيار الطلاق أو غير ذلك ودليل ذلك	١٣٣ ١٤٤١ من قد عرف ابن موضعه أو لم يعرف في حرب أو في غير حرب وله زوجة أو أم له أو أمته أو لم يملك ما يفسخ بذلك نكاح امرأته أو يملكه أو يملكه حتى يفسخ موته أو تحت حرم ولا تستقام ولده ولا تباع أمته ولا يفوق المالك لكن ينفق على من ذكر من ماله قلن يمكن له ما يكسب الامة وقيل للزوجة ولأم الولد انظرنا لا يفسخ كإتمام لكن لما كان مكتسب اتفق عليهما من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات كسائر الفقراء لا فرق ودليل ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يجده
١١٩ أقوال لا مالم يملك في التملك	
١٢٢ كلام أبي حنيفة في التخيير	
١٢٣ بيان أن المالكين لا يملكون أصلاً في هذه المسألة بشيء	
١٢٤ ١٢٣٨ من قال لامرأته أنت على حرام أو زاد على ذلك فقال كاليتة والد ولم التحذير لا تكون بذلك	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	في غير هذا الكتاب		خرجه عن الحق بالولد ونفى
١٣٧	بيان أقوال علماء التابعين في المفقود زوجها		عليه حصه بعت من الدية على
١٣٩	بيان أن السلف رضى الله عنهم		حسبه الخ ويان طاهب علماء
	اختلفوا في اثني عشر موضعاً من		الأصناف ذلك وذكروا برأيهم
	القصة المتقدمة وسردها خصة	١٥٢ ١٤٦	إذا كانت على كفلها زوج
١٤١	بيان تناقض المالكيين		عبد أو حر ولو أعتق في أعتق
	والحنفيين والشافعيين في هذا		في واجب أو تطوع أو بطلب أدله
	الموضع		مكاتبها أو بأى وجه عتقها
١٤٢ ١٤٣	بيان ما يقع به فسخ النكاح		تغير الخ وبرهان ذلك ويان
	بعد صحته في ثمانية أوجه وسردها		أقوال علماء السلف في ذلك وذكر
	مفصلة		برأيهم وبسط الكلام بما يبيح
			النفوس ويشرح الصدور
	(اللعان)	١٥٤	أقوال العلماء في حديث بربر وقته
١٤٣ ١٤٤	بيان حقة اللعان ودليله	١٥٨	التسمية في الشريعة المحمدية
١٤٤ ١٤٤	الليل على أن كل زوج		إلا للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
	قدف امرأته فانه يلاعها وعاقبة	١٥٩ ١٤٧	من كانت تحتها أمتهما
	أبي حنيفة لذلك ويان وجهه		أو بعضها بأى وجه كان ذلك من
١٤٥	بيان أول لعان كان في الإسلام		ميراث أو ابتياع أو معة أو اجارة
١٤٨ ١٤٥	أن تزوج رجلان بهما		أو غير ذلك فقد انسخ نكاح منها
	امرأة في طهر واحد أو ابتاع		أثر الملك بلا فصل وكذلك من
	أحدهما أمة من الآخر فوطئها		كانت منزوجة به بعد ذلك أو
	وكان الأول قد وطئها أيضاً ولم		يخبر بهما الأول ولا تاريخ
	النكاحين أو المالكيين يظهر بها		حل فأنه يولد فانه أن تصاها
	جميعاً فانه يقرح بينهما فيه ما		

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		وأله وسلم لها بالمدة التي ما ذكره (كتاب الطلاق)			
١٦١	١٩٤٩	لا يحل لرجل أن يطلق امرأته في حيضتها ولا في طهر جامها فيه ولم ينفذ الطلاق اذا قبل ذلك وله أن يطلقها حاملا منه أو من غير مو دليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة			
١٦٦		بيان أن قراءة (يا أيها التي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) رفع منها لفظة في قبل وأزول لعدتهن			
١٦٧		بيان اختلاف العلماء في طلاق الثلاث أهو بدعة أم لا وذكر مذاهبهم			
١٧٠		حجة من قال أن الطلاق الثلاث مجموعة سنة لا بدعة			
١٧٢		مذاهب الصحابة في حكم الطلاق الثلاث مجموعة			
١٧٣		(صفة طلاق السنة)			
١٧٤	١٩٥٠	من قال لامرأته أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى ودليل ذلك			
١٧٤	١٩٥١	لو قال لموطوءة منه أنت طالق ثلاث مرات قالت نوى التكرير لكلمة الاولى واعلامها فهي واحدة وان نوى بذلك أن كل			
		طلقة غير الأخرى فهي ثلاث ان كررها ثلاثا ، وهي اثنتان ان كررها مرتين بلا شك ، ولو قال لنغير موطوءة منه أنت طالق وكرر اللفظ ثلاث مرات فهي طلقة واحدة تقطع وبرهان ذلك ويان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم			
١٧٦	١٩٥٢	لو قال لنغير موطوءة منه أنت طالق ثلاثا فان كان نوى في قوله ذلك أنها ثلاث فهي ثلاث ودليل ذلك			
١٧٦	١٩٥٣	طلاق النساء بالطلاق في الحيض سواء سواء لا يلزم إلا أن يكون ثلاثا مجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان وبرهان ذلك			
١٧٧	١٩٥٤	من طلق امرأته ثلاثا كما ذكر لم يحل له زواجها إلا بعد زوج يعقوها في فرجها بتسكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بد ولا يحلها له وطء في نكاح فاسد الخ ودليل ذلك ويان اختلاف العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم			
١٨٠	١٩٥٥	لورغب المطلق ثلاثا ال من يتزوجها ويعقوها ليحلها له فذلك جائز اذا تزوجها بغير			

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	شرط ذلك في نفس المقد لنكاحه		المؤمنين وطلاقها ورجعتها
١٨٥	١٩٥٦ لا يقع طلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة الفاظ إما الطلاق وإما التراق وإما السراح بجميع اشتقاق الفاظها ودليل ذلك	١٩٢	الكلام على لفظ (الخلية) ومذاهب المجتهدين في ذلك
١٨٦	١٩٥٧ ما عدا الالفاظ السابقة لا يقع بها طلاق نوى بها طلاق أو لم ينو لا في قتل ولا في قضاء مثل الخلية والبرية وانت مبرأ أو حلك على غارك وبيان مذاهب السلف في ذلك	١٩٥	الكلام على لفظ (حلك) على غارك وأقوال الفقهاء في ذلك
١٨٧	١٩٥٨ في الالفاظ التي جاءت فيها عن رسول الله ﷺ وهي الحقى بأهلك. واعتدى. والبتة والباين. وهل يقع بها طلاق نوى أم لم ينو؟ وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب	١٩٦	١٩٥٩ لا يجوز الرثالة في الطلاق وبيان ذلك
١٨٨	الكلام على حديث فاطمة بنت قيس وطلاقها	١٩٦	١٩٦٠ من كتب إلى امرأته بالطلاق فليس شيئاً وبيان اختلاف العلماء في ذلك
١٨٩	١٩٥٩ الكلام على حديث سودة أم	١٩٧	١٩٦١ طلاق من لا يحسن العربية يكون بلفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الإبهم والمرضى بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي وقف بها من سمعها قطعاً أنهما أرادا الطلاق ودليل ذلك
		١٩٧	١٩٦٢ من طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقاً هي امرأته كما كانت يتولون إن مات أحدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها ثلاثاً أو أقل الإحدى يبلغ إليها الخبر وبيان ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
		١٩٨	١٩٦٣ من طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق ودليل ذلك

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
٢٠٠	١٩٦٤	من طلق وهو غير قاصد الطلاق لكن أخطأ لسانه فان قامت عليه اليقينة فضى عليه بالطلاق ودليل ذلك	٢١٣	١٩٧٠	من قال اذا جاء رأس الشهر فان طلق أو ذكروا ما فلا تكون طالقا بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر ودليل ذلك
٢٠١	١٩٦٥	لا يلزم المشرى طلاقه وأمان كاحويه موافقاً صوته وحده وحقه وموافقه لجاز قل ذلك وبرهان ذلك	٢١٦	١٩٧١	من جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقا وبرهان ذلك
٢٠٢	١٩٦٦	طلاق المكره غير لازم له ويان اختلاف العلماء في ذلك وسرد أقوالهم	٢١٦	١٩٧٢	لا يكون طلاقاً بائناً أبداً إلا في موضعين لا ثالث لهما أحدهما طلاق غير الموطوءة والثاني طلاق الثلاث مجموعة أو مفرد فتدليل ذلك
٢٠٥	١٩٦٧	من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثاً فكل ذلك باطل وله أن تزوجها ولا تكون طالقا وكذلك لو قال كل امرأة أن تزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قريبة أو بعيدة أو قيلة أو بلدة قل ذلك باطل لا يلزم ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أقوالهم	٢١٧	١٩٧٣	من قال أنت طالق انت شاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء لا يقع به طلاق ويرهان ذلك
٢٠٨	١٩٦٨	طلاق السكران غير لازم وكذلك من فقد عقله بتغير الخمر ويان حد السكر وإيراد أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم	٢١٨	١٩٧٤	من طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهداً أو غير فهو طلاق واحد ودليل ذلك
٢١١	١٩٦٩	المبين بالطلاق لا يلزم ولا طلاق ولا بين إلا فأمر الله عز وجل وبرهان ذلك	٢١٨	١٩٧٥	من أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثاً أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعتها باها حتى تمت عدتها ثم أمسكها بعدت بافترض عليها أن تهرب عنه قل أن كرها فلها قتله قطعاً وبرهان ذلك
			٢١٨	١٩٧٦	طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق مات من

صفحة المسألة الموضوع

٢٤٤ ١٩٨١ من خاتم امرأته خلعا مصححاً يسقط بذلك عنه حقها وكسوتها واسكانها في العدة إلا أن تكون ثلاثة مجموعة أو مفرقة ولا يسقط بذلك عنه ما بقي عليه من صداقها قل أو كثر ويان أقوال المخالفين في ذلك	ذلك المرض أو لم يمت منه الفتح وبرهان ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم ٢٢٤ احتجاج من رأى تورث المبتوتة في المرض ويان سقوطه ٢٣٠ ١٩٧٧ طلاق العبد يده لا يبد سيد وطلاق العبد لزوجته الأمة أو الحرة وطلاق الحر لزوجته الأمة أو الحرة كل ذلك سواء لأحرم واحدة من ذكرنا على مطلق من ذكرنا إلا بثلاث تطليقات مجسوة أو مضرة لا يلق أصلها ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك وسرد
٢٤٤ ١٩٨٢ لا يجوز أن يخالغ عن الجنوة ولا عن الصغيرة أبولاً غيره ودليل ذلك	
٢٤٤ ١٩٨٣ لا يجوز الخلع على أن تجره من ثقة حملها أو من وضاع ولها وبرهان ذلك (التمعة)	
٢٤٥ ١٩٨٤ التمتع فرض على كل حلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثة أو أكثر ثلاث ومثلاً ولم يخلأ فرض لها صداقها أو لم يفرضه يجبر على ما حكم على ذلك أحب أم كره ولا تمتع على من أضغ نكاحه منها بغير صداق ولا يسقط الختم عن المطلق مراجعة إياها في العدة ولا موته ولا موتها والتمتع لها أو لزوجها من رأس ماله يضربها جميعاً ثمروا الفح ويبرهان ذلك ويان أقوال المجتهدين في ذلك وتحقيق المقام	٢٣٥ ١٩٧٨ تصد الخلع ويان اختلاف العلماء في ثبوته وسرد أقوال الفقه في ذلك وتحقيق المقام بما يذهب الشك ويحل التيقن ٢٣٩ ١٩٧٩ اختلاق الملبس أن الخلع على هو طلاق باتن أو رجسي ودليل ذلك ٢٤٣ ١٩٧٩ من خاتم على مجهول فهو باطل وبرهان ذلك ٢٤٤ ١٩٨٠ الخلع على عمل محدود جائز ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٤٨	بما تنافت عليه القول	٢٤٩	١٩٨٥ من الرجعة من طلق أمراًه
٢٤٩	تأليفه أو تأليفين فاعتلت ثم تزوجت زوجها وطناً في فرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذي كان طلقها ثم طلقها لم تحمل له الا حتى تنكح زوجها آخر لم تلد لها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طلقين فان كان طلقها طلقه واحدة قاله بقى له فيها طلقه هي ثالثة وبرهان ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك	٢٥١	١٩٨٦ من طلق زوجته طلاقاً رجعيًا ثم وطئها لم يكن بذلك مراجعاً حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ويعلمها بذلك قبل تمام عدتها ودليل ذلك اقوال علماء السلف في ذلك وذ كر حججهم
٢٥٥	١٩٨٧ ذكر مسائل وفروع مجموعة ذكرت قبل مفرقة	٢٥٦	١٩٨٨ المدد ثلاث وبيانها مفصلة والدليل على ذلك
٢٥٧	١٩٨٩ عدة المطلقة الموطورة		
٢٦٠	التي تحيض ثلاثة قروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه ، ولو أنها ساعة لأقل ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ثم طهر ثان كامل النخ وبرهان ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وموضع حججهم	٢٦٢	١٩٩٠ ان اتبع المطلق في عدة المطلقة طلاقاً باتاً ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة عقولا من طلقه ثالثة فصلها أن يتبدىء المدة من أولها فان طلقها بعد ستين ثالثة فتبتدىء المدة ايضاً ولا بدودليل ذلك كود كرمذاهب علماء الامصار في ذلك
٢٦٣	١٩٩١ ان كانت المطلقة حاملاً من الذي طلقها أو من زنا أو باكره فعندتها وضع حملها ولو اتر طلاق زوجها لما بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعت كاذ كرنا أو أسقطته فقد اعتضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك المعتقدوهي حامل تنخير فراق زوجها ولا فرق		

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع			
٢٦٥	١٩٩٢	ان مات في بطنها فلا تنقض عدتها الا بطرح جميعه ودليل ذلك	٢٦٥	١٩٩٣	ان ماتت المطلقة لا تحيض			
		لصغر أو كبير أو خلقه ولم تكن حاملا وكان قد وطئها فعدتها ثلاثة أشهر من حين بلوغ العلقان اليها أو إلى أهلها إن كانت صغيرة وبرهان ذلك	٢٦٦	١٩٩٤	ان طلقها في استحبال أو ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعدت حتى يظهر غلال الشهر الرابع فان ظهر حلت من عدتها فان طلقها قبل ذلك أو بعده لمها أن تعد شيئا ثماني ليلة بثلثين من الأيام كسلى إلى مثل الوقت الذي لو مكث فيه العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا الليلة ودليل ذلك			
		٢٦٦	١٩٩٥	بيان أن حدائقة الذي يحل به زواج المرأة أن تسقطه علة فساداً وأما دون العلة فليس بشئ ولا تنقض بذلك عدتها وبرهان ذلك	٢٦٧	١٩٩٦	ان طلقها التي لم تحض قط هم نكاحها قبل تمام العدة	
		سواء أثر طلاقها أو في آخر الشهر فإين ذلك تمادت على العدة بالشهر فإذا أتتها حلت وكذلك ان حلت منه أو من غيره أثر طلاقها أو قبل العدة الثلاثة الأشهر ابتدأت عدتها كاملة ودليل ذلك	٢٦٨	١٩٩٧	تفصيل حكم المستحاضة التي لا يتميز دمها ولا تعرف أيام حيضها وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق المقام			
		٢٦٧	١٩٩٨	الافرق بين تقارب الاقارب أو تباعدها في عليا إلى المتقدمة وخلاص علماء الأصناف في ذلك	٢٦٥	١٩٩٩	عقد الوفاة والاحداث فيها يلزم الصغيرة ولو في المهر كالكافة المجترية وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وأيراد ما ذهبوا اليه	
		٢٦٨	٢٠٠٠	قوله في ذلك	٢٦٩	٢٠٠١	قوله في ذلك	
		الوقتان	٢٦٩	٢٠٠٢	الوقتان	٢٦٩	٢٠٠٣	الوقتان
		لضرورة أو لغيره	٢٦٩	٢٠٠٤	الوقتان	٢٦٩	٢٠٠٥	الوقتان
		ذهب كتماناً لا ليلاً ولا نهاراً وأما الضياء فراح لها ويحجب أيضاً كل شيء مضروب عما ليس في الرأس أو على الجسد أو على في ذلك سواء في ذلك سواء	٢٦٩	٢٠٠٦	الوقتان	٢٦٩	٢٠٠٧	الوقتان

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٨٠	والمصوب وحده النحر وبرهان ذلك وذكر مذاهب السلف في ذلك وسرد حججهم	٢٩٢	الرد على من استدلل بحديث فاطمة بنت قيس
٢٨٠	٢٠٠١ لو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب وأخ أو ابن أو قريب كان ذلك باحاً ودليل ذلك	٢٩٤	ذكر ما تعلقوا به عن عائشة رضي الله عنها ويان أنه لا حجة لهم فيه
٢٨٠	٢٠٠٢ ليس على المطلقة ثلاثاً احداث أصلاً ويان اختلاف العلماء في ذلك وبرهان ذلك	٢٩٨	النفقة في كتاب الله عز وجل إنما هي للرجعية وبرهان ذلك
٢٨١	٢٠٠٣ إن أغفلت المعتدة الاحداث للذكور حتى تنقضي العدة فإن كان من جهل فلا حرج وإن كان عمداً فهي عاصية لله عز وجل ولا تعيد ذلك ودليل ذلك	٣٠٢	الكلام على حديث فريمة
٢٨٢	٢٠٠٤ تعد المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلاثاً أو آخر ثلاث والمتعة تختار فراق زوجها حيث أحببت ولا سكنى لمن ولا فقهه لمن أن يحبهن في عديتهن وإن يرحلن حيث شئن ودليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	٣٠٣	٢٠٠٥ الأمة المعتدة لا تحمل لسيدها حتى تنقضي عديتها ودليل ذلك
٢٨٩	الرد على من حول بخلاف الأئمة ويان أنه كلام فارغ	٣٠٣	٢٠٠٦ لأعدة من نكاح فاسد وبرهان ذلك
٢٩١	رد تقسيم أبي حنيفة وأظهار مصادره	٣٠٤	٢٠٠٧ لأعدة على أم ولد إن اعتقت أو مات سيدها ولا على أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها وبرهان ذلك ويان أقوال المجتهدين في ذلك
		٣٠٦	٢٠٠٨ عدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة كعدة الحرة ولا فرق ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
		٣١١	٢٠٠٩ تعد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها زوجها من حين ياتىها خبر الطلاق وخبر الوفاة وتتمتد الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط وبرهان ذلك
		٣١٢	٢٠١٠ إذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو بعد

صفحة	المسألة	الموضوع
٣١٥	الطلاق أو تنازع احداهما مودة الآخر بعد الموت أو ورثتها جميعا	الصغير والابنة الصغيرة حتى يئلا الحخيص أو الاحتلام أو الابنات مع التقيين وصحة الجسم سواء كانت أمه أو حرة تزوجت أو لا راحل الابن عن ذلك البلد أو لم ير حل والجددة أم وينظر للولد في الاحوط له في دينه ودنياه
٣١٥	من كانت له جارية يعقوها وهي عن تحييض حيضات متتالية وكذلك ان اراد انكاحها أو حبسها أو اصدقها	ويان مراتب الحضنة وبرهان ذلك
٣١٦	وقصص ذلك ويان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم	٣٢٧ ما جاء عن السلف في ذلك
٣١٧	في ذلك وذكر أدلتهم	٣٢٩ يان كلام المتأخرين في ذلك
٣١٩	٣١٧ يان من لم ير ارحل أكثر من تسعة أشهر دليل من رأى الاستبراء كاذباً	٣٣١ ٢٠١٥ اذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فيها أملاك بائسهما ويسكتان أينما أحبا مع التحري في ذلك وبرهان ذلك
٣٢٠	٣١٩ دليل من رأى الاستبراء كاذباً	٣٣١ ٢٠١٦ أن كان الأب والأم عتاجين إلى خدمة الابن أو الابنة التاكم أو غير التاكم
٣٢١	٣٢٠ من استلحق ولد عادم له باعها ولم يكن عرف قبل ذلك بينة انه وطئها أو باقرا لم تقبل بيعه لها بوطئه إياها لم يصدق ولم يلحق به وقصص ذلك وسرد أقوال أرباب المذاهب في ذلك	٣٣٥ ٢٠١٧ الواجب على كل والدة حره فانت أو أمق عصمة زوج أو في ملك سيد أو كانت خلو منها الحق ولها بالذي تولد من
٣٢٢	٣٢١ دليل ذلك	
٣٢٣	٣٢٢ ٢٠١٣ الولد يلحق في التنكاح الصحيح والمقتاقد بالجامل ويلحق في الملك الصحيح وفي الملكية بمقتاقد بالجامل	
٣٢٤	٣٢٣ دليل ذلك	
٣٢٥	٣٢٤ ٢٠١٤ الام أحق بحضنة الولد	

صفحة المسألة الموضوع

تعالى في هذا الموضوع بما يحى النفوس ويشرح الصدور	ما أنه أولم يلحق أن ترضع ولدها أحب أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجبر على ذلك إلا أن تكون النخ، ويرهان ذلك ويوان مذاهب علماء السلف في ذلك
٣٥٦ بيان منع الاحتجاج بخبر ابن المتكدر وريضة عن ابن اليليان	في كتاب الدماء والقصاص والديات
٣٥٩ ٢٠٢٢ أن قتل المسلم أو الذي اليليان الماقلان مسلماً خطأ	٣٤٣ ٢٠١٨ لا ذنب عند الله تعالى بعد الشرك أعظم من شيئين ويوانهما مع التفصيل ودليل ذلك
فأدية واجبة على عاقلة القاتل ومى عشيرته وقيلته وعلى القاتل في نفسه أن كان بالغا عاقلاً مسلماً حق رقية مؤمنة ولا بد أن قدر عليها ودليل ذلك	٣٤٣ ٢٠١٩ تقسيم القتل إلى نوعين عمد وخطأ، وبرهان ذلك
٣٦٠ ٢٠٢٣ من قتل مؤمناً عمداً في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم فويل المقتول غير بين القود وبين المغو، ولا رأى للمقتول في ذلك، وبرهانه ويان أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم، وقد غلط في رقم المسألة هنا في الأصل واستمر إلى آخر الجزء	٣٤٤ ٢٠٢٠ لا قود على مجنونة فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فباأصاب في سكره المخرج له من دمه ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من إلقاء دية ولا خيان ودليل ذلك ويوان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد أدلتهم
٣٦١ بيان مرجع الضمير في قوله تعالى وله من أخيه في آية كتب عليكم القصاص في القتل الآتية واختلاف العلماء في ذلك ويوان مستقدم وتعقيب ذلك بما يبيح النفوس	٣٤٧ ٢٠٢١ أن قتل مسلم بالغ ذنباً أو مستأثماً عمداً أو خطأ فلا قود عليه ولا دية ولا كفاية ولكن يؤدى في الممد خاصة ويسجن حتى يتوب كما لضرره
٣٦٦ بيان أن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ حق يحتم بعضه بعض	ويرهان ذلك وأيراد أقوال المجتهدين في ذلك وسرد حججهم في ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٦٩	بيان أن خالدين الوليد رضى الله عنه لم يقتل بنى جذيمة إلا متأولاً	٣٦٩	وهى فى الخطأ على عائشة
٣٧٠	بيان أن قاتل العمد يقتل بأى شئ قتل به واختلاف العلماء فى ذلك وإيراد حججهم	٣٧٠	وفى العمد فى مال القاتل وسد
٣٧٣	بيان معنى القود فى لغة العرب	٣٧٢	وبرهان ذلك ، وإيراد أقواله
٣٧٤	بيان أن المثلة لا تحل	٣٧٢	المباغى ذلك وسرد حججهم
٣٧٥	بيان غاية الإحسان فى القتل	٣٧٢	حجة من أقصر بالدية على الذنب
٣٧٦	أقوال العلماء فى حرق الجاني بال نار قوداً	٣٧٤	والورق فقط ويانضها
٣٧٨	(باب من الكلام فى شبه العمد)	٣٧٤	بيان نقض الحنفيين أصولهم فى هذه المسألة
٣٧٨	بيان تناقض الطوائف الثلاث فى عهد الخطأ وذكر ما استدلوا به من الآثار ونقض حججهم	٣٧٧	رد قول الحنفيين قد صرحوا بما
٣٨٥	بيان أن الشعبي والنخعي وابن أبي ليلى وعبدالكريم لم يولدوا إلا بمدموت ابن مسعود	٤٠١	على عشرة آلاف درهم
٣٨٥	بيان مذهب الثوريين فى شبه العمد	٤٠١	آخر ما أتى به كتاب المحلى من التأليف وأول تركته من كتاب الإيصال للثوريين قد ذكره
٣٨٦	بيان مذاهب فقهاء الأمصار فى شبه العمد	٤٠١	٢٠٢٥ الدية فى قتل الخطأ على العصبية وهم المألفة وبرهان ذلك
٣٨٧	بيان أن قول أبى حنيفة عزائيف نظر خبير	٤٠٢	بيان أن الدية فى قتل الخطأ إذا لم يكن القاتل عصبية فليس
٣٨٧	بيان تناقض المالكيين فيها		الإل ودليل ذلك
٣٨٨	٢٠٢٤ الدية فى العمد والخطأ مأثمة من الأئمة فإن عدمت قيستها		(ديات الجراح والإعتصام)
	فإن عدمت قيستها	٤٠٣	٢٠٢٦ العتصام فى قتل العمد
	فإن عدمت قيستها	٤٠٣	ما كان بمدموت ابن مسعود
	فإن عدمت قيستها	٤٠٨	وبرهان ذلك ، وإيراد أقواله
	فإن عدمت قيستها		العلماء فى ذلك وإيراد أقواله
	فإن عدمت قيستها		بيان أن مالكا رحمه الله لا يرى
	فإن عدمت قيستها		فى جنابات العمد وسجراته
	فإن عدمت قيستها		إلا القود أو الدية فقط ولا يرى
	فإن عدمت قيستها		فيها دية وإيراد أقواله

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٠٩	ما جاء عن النبي ﷺ في ديات الجراح والأعضاء فسادون النفس في العمود الخطأ وتوجيه كل حديث في الباب بما يناسبه	٤٢٨	ضرب وبرهان ذلك وأقوال المجتهدين في ذلك
١٣	ما جاء في دية الجراح والأعضاء عن الصحابة والتابعين فمن يعدم	٤٢٩	حكم عين الدابة » الحاجب
٤١٦	(حكم الضرر تسود وترجع)	٤٣١	» الاتق
٤١٧	اختلاف الفقهاء في حكم أسوداد الضرر	٤٣٣	» الشعر
٤١٨	(حكم العين)	٤٣٤	» الشاربين
٤٢٠	بيان أن قول مالك في أن عين الأعرور الدية يناقض القياس	٤٣٤	» العقل
٤٢١	حكم العين العوراء ومذاهب السلف في ذلك	٤٣٥	» اللعين والذقن
٤٢٣	(شعر العين)	٤٣٥	» الأصابع
٤٢٤	حكم قلع عين الإنسان ثم مات الفاقه	٤٣٧	٢٠٣٩ خلاف العلماء في الأصابع
٤٢٤	٢٠٣٧ جنى على عين ثم قُتلت ما الحكم في ذلك؟	٤٣٧	أقوال العلماء في مفاسد الأصابع
٤٢٥	٢٠٣٨ حكم ما إذا شج إنسانا قذهب بصره فقال كان أعمى	٤٣٨	٧٠٤٠ بيان ما جاء في اليد تشل أو تقطع
٤٢٦	٢٠٣٩ بيان قول المتأخرين في جنابة على عضو بطل منه عضو آخر . وإيراد مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد جميعهم	٤٣٩	٢٠٤١ اختلاف العلماء في موضع قلع اليد
٤٢٧	٢٠٣٠ حكم من أمسك آخر حتى قُتلت عينه أو قطع عضوه أو	٤٣٩	٢٠٤٢ حكم كسر اليد الزند
		٤٤٠	حكم من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره
		٤٤٠	حكم إصابع المرأة
		٤٤١	» اليد الشلاء
		٤٤٢	» الرجلين
		٤٤٢	» اللسان
		٤٤٣	» لسان الأعجم والأخرس
		٤٤٤	٢٠٤٩ من قطع يداها آلة أو قطع ضررا وجهه أو متأكلة بغير إذن صاحبها

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٤٤ ٢٠٥٠	حكم البجح والصعر والحدب	٤٦٦ ٢٠٧٣	عنه واخذته الدية أو المقاداة وفيه اختلاف بين العلماء وإيضاح الحق في ذلك بما لا يجده في غير هذا الكتاب
٤٤٥ ٢٠٥١	الظفر	٤٦٦ ٢٠٧٣	في معنى قول النبي ﷺ
٤٤٦ ٢٠٥٢	الشفنين	٤٦٦ ٢٠٧٣	و القاتل والمقتول في النار وإن قتله كنت مثله
٤٤٧ ٢٠٥٣	السمع	٤٦٨ ٢٠٧٤	حكم من قتل في الزحام أو لم يعرف من قتلوا أصابه سهم أو حجر لا يدري من رماه أو حرب قتله ومذاهب علماء الامصار في ذلك
٤٤٨ ٢٠٥٤	الاذن	٤٧١ ٢٠٧٥	حكم من أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده أو عبده أو بقتله نفسه وأقوال المجتهدين في ذلك
٤٤٩ ٢٠٥٥	الذكر والاثني	٤٧٢ ٢٠٧٦	معنى قوله تعالى (فن تصدق به فهو كفارة له)
٤٥١ ٢٠٥٦	الصلب والفقارات	٤٧٤ ٢٠٧٧	في امرأة نامت بقرب ابنها أو غيره فوجد ميتا
٤٥٢ ٢٠٥٧	الضلع	٤٧٤ ٢٠٧٨	هل بين الاجير ومستأجره قصاص
٤٥٣ ٢٠٥٨	الترقوة	٤٧٤ ٢٠٧٩	في حكم مهرات الدية ومذاهب العلماء في ذلك
٤٥٤ ٢٠٥٩	الثدى	٤٧٧ ٢٠٨٠	في ذكر ما روى عن النبي ﷺ في المقتلين أن يمتجروا
٤٥٥ ٢٠٦٠	انضاء الرجل المرأة	٤٧٧ ٢٠٨١	اختلاف العلماء فيس له
٤٥٦ ٢٠٦١	من قطع من جلده شيء		
٤٥٧ ٢٠٦٢	الكسر إذا انجبر		
٤٥٧ ٢٠٦٣	المثانة إذا انفتقت		
٤٥٨ ٢٠٦٤	حكم الورك		
٤٥٨ ٢٠٦٥	الشفرين والاليتين		
	والعفة والمنكح		
٤٥٩ ٢٠٦٦	العق		
٤٥٩ ٢٠٦٧	حكم المدرس ليعلم آخر حتى يسلح		
٤٥٩ ٢٠٦٨	حكم الضرطة		
٤٦٠ ٢٠٦٩	الجبية		
٤٦٠ ٢٠٧٠	اللطة		
	(الجراح وأقسامها)		
٤٦١ ٢٠٧١	تفسير أقسام الجراح		
	وبينها مفصلة		
٤٦١ ٢٠٧٢	حكم من قتل عبدا فنى		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أقوال العلماء في ذلك	المغزو عن الدم ومن لا عفو له ويان
٥١١ ٢٠٩٣ هل على المسك للقتل قود	٤٨٢ ٢٠٨٢ اختلاف العلماء في مقتول
أم نزل وكذلك الواقف الناظر وغيره	٤٨٢ ٢٠٨٢ في أولياته غائب أو صغير أو
٥١٤ ٢٠٩٤ هل في قتل العمد كفارة	٤٨٢ ٢٠٨٢ تجزئ ويان أدلتهم
ويان اختلاف العلماء	٤٨٢ ٢٠٨٢ عفو الأب عن مخرج ابنه
٥١٦ ٢٠٩٥ جارية أذغت عذرة	٤٨٢ ٢٠٨٢ أخيرا أو استأذنته أو في الجنون
أخرى أو رجل فعل ذلك بجماع	٤٨٢ ٢٠٨٢ لذلك وبرهانه
أو غيره ما حكمه	
٥١٧ ٢٠٩٦ حكم التنافس	٤٨٦ ٢٠٨٤ هل يجوز عفو
٥١٨ ٢٠٩٧ حكم من قتل انسانا يوجد	الجنح عليه جنائية يموت منها غطا أو
بنفسه للوث	٤٩١ ٢٠٨٥ بعد اعز دية وغير ذاعن دمه أم لا
٥١٨ ٢٠٩٨ هل الولي عفو في قتل	٤٩١ ٢٠٨٥ حكم الولي يشو أو يأخذ
الثقة والأحرابة	الدية ثم يقتل
٥٢١ ٢٠٩٩ حكم خلع الجاني	٤٩٣ ٢٠٨٦ هل في ابتداء في الحرم
٥٢٢ ٢١٠٠ من استنقى قوما فلم	٤٩٦ ٢٠٨٧ هل في قتال المسلمين أو
يسقوه حتى مات	القتل في الحرم أو في الحرم
٥٢٣ ٢١٠١ حكم ذب الكلب	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم ذب الكلب
٢١٠٢ ٢١٠٢ هل في ذب الكلب عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم ذب الكلب
٢١٠٣ ٢١٠٣ حكم أقر بالزنا مدعيه	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم أقر بالزنا مدعيه
٢١٠٤ ٢١٠٤ هل في الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ هل في الزنا عترة
٢١٠٥ ٢١٠٥ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٠٦ ٢١٠٦ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٠٧ ٢١٠٧ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٠٨ ٢١٠٨ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٠٩ ٢١٠٩ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٠ ٢١١٠ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١١ ٢١١١ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٢ ٢١١٢ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٣ ٢١١٣ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٤ ٢١١٤ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٥ ٢١١٥ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٦ ٢١١٦ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٧ ٢١١٧ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٨ ٢١١٨ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١١٩ ٢١١٩ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٠ ٢١٢٠ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢١ ٢١٢١ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٢ ٢١٢٢ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٣ ٢١٢٣ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٤ ٢١٢٤ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٥ ٢١٢٥ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٦ ٢١٢٦ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٧ ٢١٢٧ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٨ ٢١٢٨ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٢٩ ٢١٢٩ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٠ ٢١٣٠ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣١ ٢١٣١ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٢ ٢١٣٢ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٣ ٢١٣٣ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٤ ٢١٣٤ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٥ ٢١٣٥ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٦ ٢١٣٦ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٧ ٢١٣٧ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٨ ٢١٣٨ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٣٩ ٢١٣٩ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٠ ٢١٤٠ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤١ ٢١٤١ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٢ ٢١٤٢ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٣ ٢١٤٣ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٤ ٢١٤٤ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٥ ٢١٤٥ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٦ ٢١٤٦ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٧ ٢١٤٧ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٨ ٢١٤٨ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٤٩ ٢١٤٩ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٥٠ ٢١٥٠ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٥١ ٢١٥١ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٥٢ ٢١٥٢ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٥٣ ٢١٥٣ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٥٤ ٢١٥٤ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢٠٨٧ حكم الزنا عترة
٢١٥٥ ٢١٥٥ حكم الزنا عترة	٤٩٦ ٢

AL-MUHELLA

BY

AL-IMAM IBN HAZM AL-ANDALUSI

(384 - 456 A. H.)

THE TRADING OFFICE

For PRINTING, DISTRIBUTING & PUBLISHING

Beirut - Lebanon